إقتصـــــاد

الأحساء والقطيف وقطر
أثناء الحكم العثماني الثاني
١٢٨٨ - ١٣٣١هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ هـ
(دراسة وثائقية)

تأليف

الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

ⓒ عبدالله بن ناصر بن عبدالله السبيعي، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السبيعي، عبدالله بن ناصر بن عبدالله

إقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨- ١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م - دراسة وثائقية الرياض.

٢٨٧ ص ؛ ١٧X٢٤ سم

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠

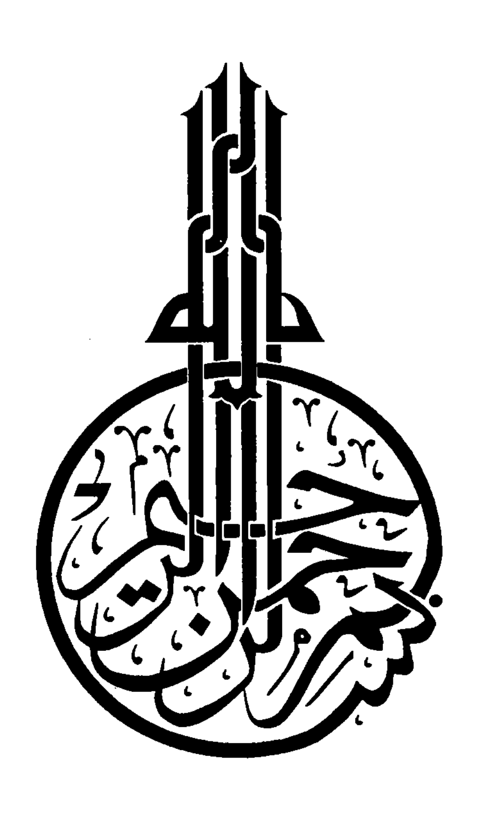
١- الأحساء (السعودية) - تاريخ - العصر العثماني ٢- السعودية - الأحوال الإقتصادية أ- العنوان

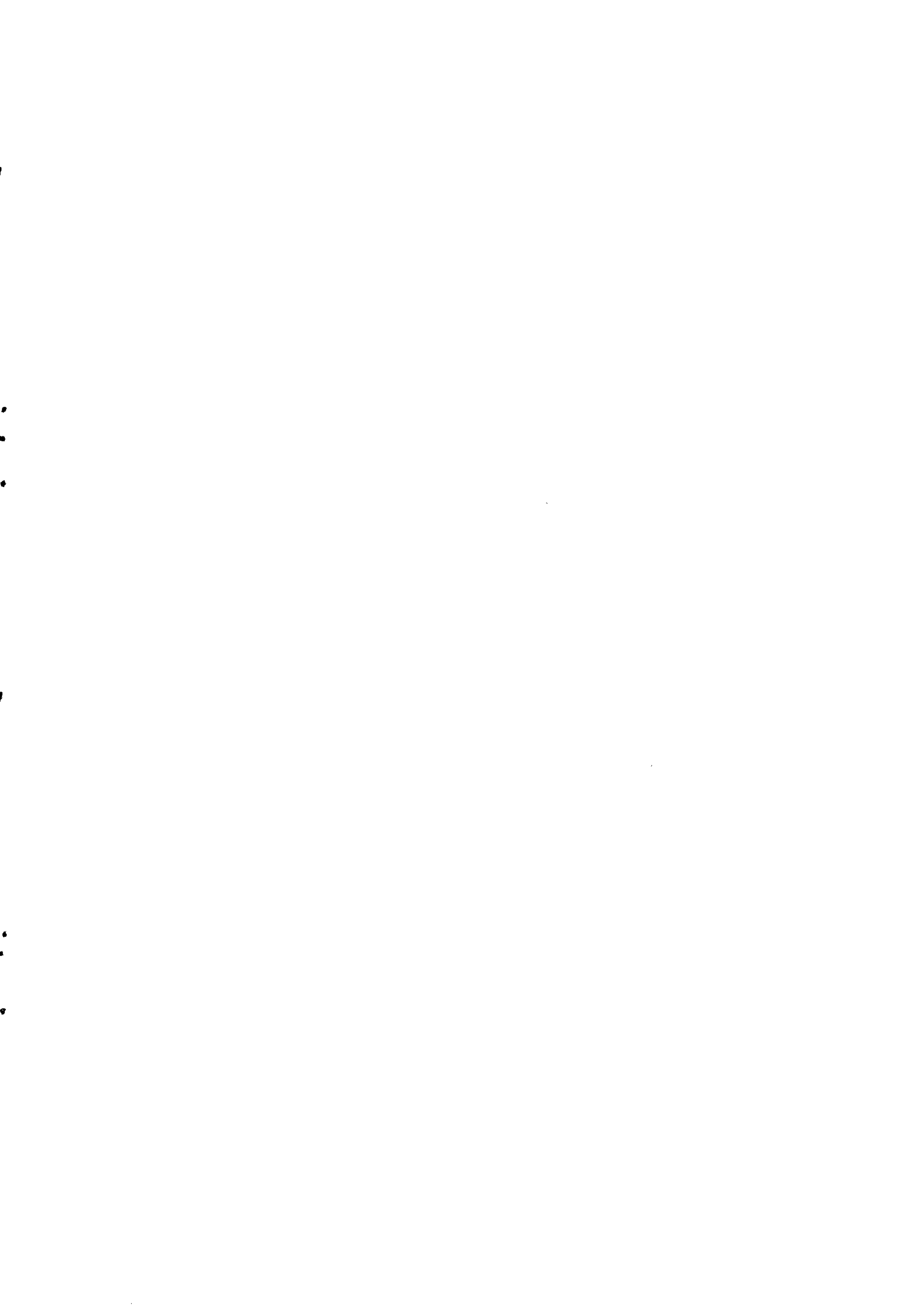
ديوي ١٣٣، ٩٥٣ ٢٠/١٤٢٩

رقم الإيداع: ١٤٢٩/ ٢٠

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠





المحتويات

- الفصل الثاني -

- الفصل الثالث -

– الفصل الرابع –

قائمة بالوثائق والبيانات والرسوم والرسائل

مقـــــدمـــة

راودتني منذ عشرة أعوام رغبة في المساهمة في كتابة صفحات من تاريخ الأحساء وما حولها، إدراكاً مني لقلة من تصدى لكتابة تاريخها وتدوين أحداثها، رغم تسليمي بصعوبة المهمة ومشقتها وبما يحيطها من معوقات. وكان يدفعني ويقوي عزمي أمل في أن أجد من مثقفيها والمهتمين بالتاريخ وتدوينه والمحتفظين بالوثائق التاريخية والجامعين لها عوناً وتشجيعاً ومؤازرة، لاسيما والمنطقة بيئة علم وتدوين وإشعاع علمي متميز جعلتها سابقة لغيرها من مناطق الجزيرة العربية، غير أن تلك الأماني حالت دونها صعوبات وعقبات كانت أكثر مماكان يظن. مما أطال مدة جمع الوثائق والمعلومات والسفر لطلبها من مظانها في أرشيفات اسطنبول والهند وبريطانيا في زيارات متكررة إضافة إلى بعض ما تيسر جمعه محلياً، وتحليها والتثبت من صحة معلوماتها. وظللت طوال تلك الفترة أراقب بلهفة إقدام غيري على إخراج شيئاً مما أمل فيه أو قريباً منه يريحني من هذه المهمة الشاقة، مع حرصي على تشجيع طلاب الدراسات العليا المهتمين بتاريخ المنطقة على محاولة الكتابة في الموضوع، سواء ممن أشرفت عليهم أو من عرفت طموحاتهم ورغباتهم الجادة في المساهمة في كتابة تاريخ الجزء الشرقي من البلاد. ومرت السنوات بطيئة لم أجد خلالها فيما كتب ونشر مايرقى إلى الطموحات في إبراز جوانب مهمة من سجل تاريخ المنطقة الحافل بالمعلومات والأحداث، لاسيما وأن معظم ماكتب كان مركزاً على التاريخ السياسي السردي دون التطرق إلى الجوانب الحضارية التاريخية الأخرى كالإدارة والأمن الداخلي والاقتصاد والقضاء والأوقاف والتعليم ونشاط السكان وطبيعة المجتمع في هذا الجزء المهم من الوطن.

دفعني كل هذا إلى العزم في اختيار فترة مهمة وحاسمة من تاريخ

الأحساء والقطيف وقطر تتمثل في الفترة التي دانت فيها للحكم العثماني الثاني ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م، وقبيل استرداد الملك عبدالعزيز آل سعود للأحساء والقطيف من العثمانيين.

تراكم لدّي طوال تلك الفترة عدد كبير من الوثائق والمخطوطات وتزايد كم المعلومات والروايات الشفوية، مما زاد من صعوبة إنجاز ما أطمح إليه وأخطط له، خاصة مع ندرة من يجيد ترجمة الوثائق العثمانية ترجمة جيدة يركن إليها، يضاف إلى هذا الخلط والتضارب والتكرار في معلومات الوثائق الإنجليزية المعاصرة ناهيك عن عدم صحة معظم ماورد فيها من معلومات خاصة إذا كانت تلك المعلومات نقلاً عن روايات شفوية لأشخاص قادمين من داخل الجزيرة العربية تتضارب معلوماتهم وتتلون حسب ميولهم ورغباتهم ورغبة فيما كان المسؤولون الإنجليز يدفعون لهم من مبالغ نظير الحصول على تلك المعلومات دون تدقيق في صحتها أو معرفة لخلفياتها. مما جعلني أهمل معظمها مالم أتأكد من صحتها مقارنة مع غيرها من وثائق ومعلومات أو كونها رسائل شخصية مباشرة من الأشخاص المعنيين بالأحداث ذاتها. أما الروايات الشفوية التي يعوزها التوثيق والدقة والصحة فقد جرى إهمالها رغم كثرة بعضها وتكرار رواتها.

جاء العمل وتكامل في هيئة سلسلة من الكتب المرتبطة محتوياتها بالموضوع الرئيس تاريخ الأحساء والقطيف وقطر خلال تلك الحقبة التاريخية وأن أختلفت عناوينها ومباحثها. فقد خصص هذا الكتاب للإقتصاد واعتمد في تأليفه في المقام الأول على الوثائق العثمانية ثم الوثائق الإنجليزية المعاصرة التي جمعت معلوماتها المقيمية السياسية البريطانية في الخليج وبعثت بها حكومة الهند البريطانية التي كانت مهتمة بما يجرى في المنطقة وحريصة على تتبع أخبارها أول بأول وملحة في طلب مايتوفر من معلومات

عنها ثم على الوثائق المحلية. وقد قمت بتحليل تلك الوثائق والمعلومات والتثبت من صحتها وخرجت بمعلومات جديدة تختلف عما أطلعت عليه مما هو مداول وشائع فيما نشر من كتب أو رسائل علمية مما أطلعت عليه، مما شجعني على إخراجه ونشره تعميماً للفائدة. وقد قمت بتقسيم مادة هذا الكتاب إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسة. خصص الفصل الأول لدراسة شاملة لطبيعة اقتصاد لواء الأحساء؛ الزراعة وتفاصيل ملكية الأراضي الزراعية والأوضاع الزراعية في المنطقة خلال الحكم العثماني ؛ والغوص والتجارة مع تطرق لأوضاع التجارة الهنود [البنيان] في القطيف وقطر ومناقشة لكيفية معاملة السلطة العثمانية المحلية للتجار المحليين ووضع التجار المحليين ونشاطهم؛ والصناعة المحلية وصيد الأسماك وفرص العمل اليومية، كما يشمل الفصل دراسة تفصيلية للعملات النقدية والأوزان والمقاييس المستخدمة في المنطقة أثناء تلك الحقبة التاريخية وجاء في الفصل الثاني دراسة مستفيضة للإدارة المالية العثمانية في اللواء وطبيعة عملها وتفرعاتها الإدارية وكذلك تفصيل لطبيعة عمل إدارة الأملاك السنية [السلطانية] وجداول شاملة بأسماء الأملاك السلطانية في الأحساء والتي تنشر لأول مرة فيما أطلعنا عليه.. أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الضرائب والرسوم والتي شملت تفصيلاً لاثنتين وعشرين ضريبة ورسماً ماليًا كانت الدولة العثمانية تقوم بجبايتها في لواء الأحساء. وخصص الفصل الرابع لدراسة مستفيضة لعملية جباية الضرائب سواء بأسلوب الأمانة أو الالتزام، وختم هذا الفصل بالقاء الضوء على ميزانية اللواء طيلة الفترة موضوع الدراسة.

ورغم أنني أمضيت مايقارب خمسة سنوات في إعداد هذا الكتاب وما سبقه ومايليه من سلسلة هذه المجموعة وتدوين ومراجعة موادها، بذلت خلالها جهدي من أجل إخراج دراسة وثائقية رصينة ومتكاملة، ألا انني رغم هذا كله، أعترف حقيقة لاتواضعاً أن هذه السلسلة تحتاج إلى من

يتابعها ويضيف إليها معلومات غابت عني أو لم أتمكن من الوصول إليها.

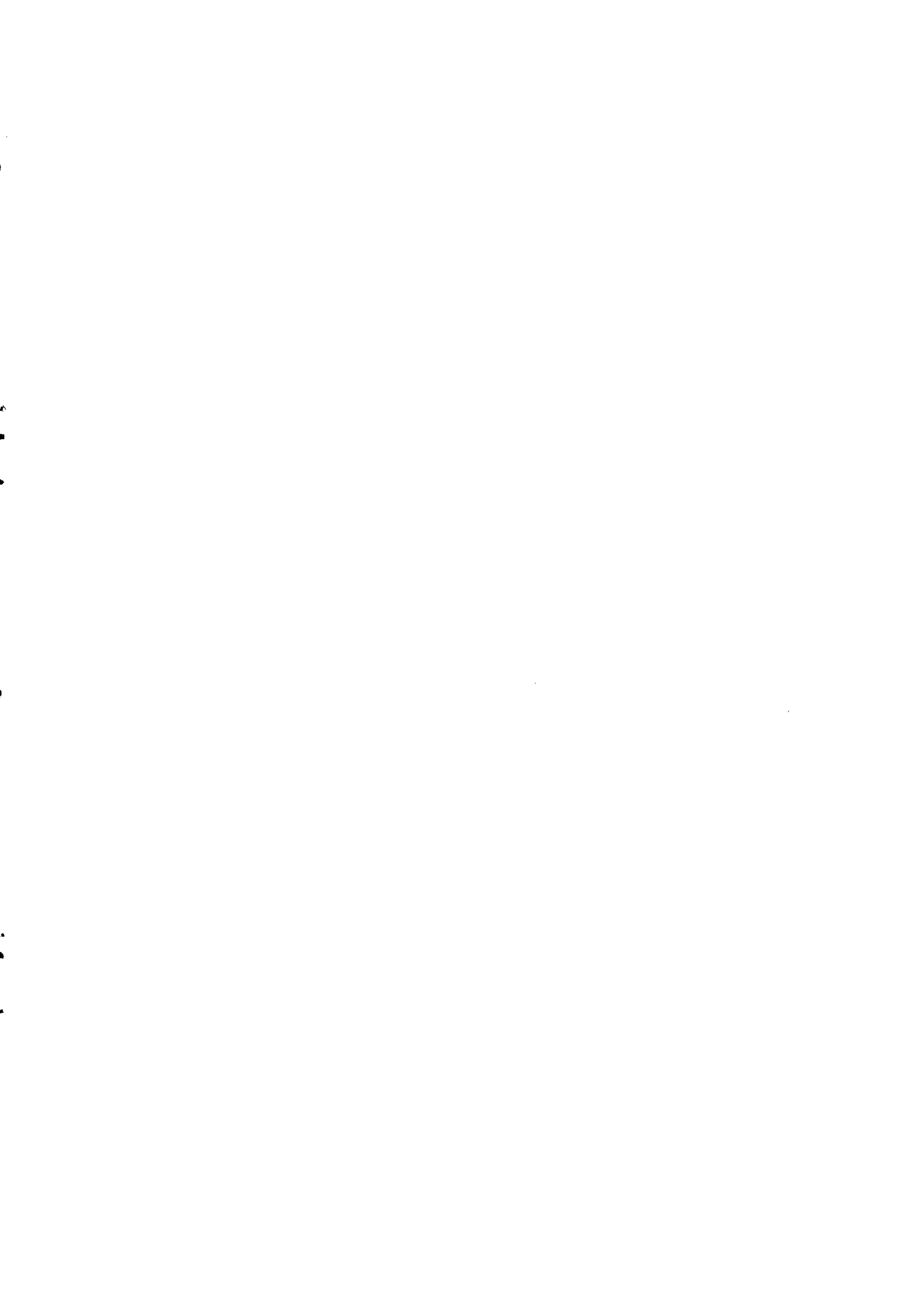
أجد لزاماً أن أسجل كل شكري الجزيل لكل من ساعدني أو شجعني على الإستمرار في التحضير لكتابة هذه المجموعة، كما أقدر لأسرتي تحملها ومعاناتها أثناء السنوات التي كرست خلالها معظم وقتي واهتمامي لإتمام هذا العمل.

والله الهادي والموفق لصالح الأعمال أسأله أن ينفع بعملي هذا وأن يهدينا سواء السبيل.

الرياض في ١ جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ.

الفصل الأول

طبيعة اقتصاد لواء الأحساء



الفصل الأول

طبيعة اقتصاد لواء الأحساء

امتازت الأحساء والقطيف بوضع اقتصادي ميزهما عما حولهما من بقية مناطق الجزيرة العربية، وذلك لكونهما واحتين زراعيتين، حباهما الله وفرة المياه المتدفقة والتربة الخصبة والموقع الجغرافي المتميز، مما جذب إليهما الناس للسكنى منذ عصور قديمة، فاستوطنوهما مستغلين طبيتهما المتميزة، ومكرسين جهودهم لاستغلال خيراتهما، مما نتج عنه جعل الواحتين مصدر تموين رئيسي لمعظم مناطق الجزيرة العربية يسد حاجاتها من السلع والمواد الغذائية والتموينية الأساسية، وفي مقدمتها التمور والأرز والحنطة وغيرها. ساعد كون المنطقة سوقًا مهمًا للمواد الغذائية والتموينية أن تنشأ فيها بيئة صناعية متميزة، برع صناعها وحرفيوها في صنع صناعات مهمة متعددة وإنتاجها وإتقانها، تتدرج من الصناعات الضرورية للناس في حياتهم اليومية حتي تصل إلى الصناعات الدقيقة والنادرة التي يقبل عليها الأثرياء والمترفون إذ لا يجدون مثيلاتها في غير أسواق المنطقة، ومن أهمها الصناعات والمشغولات الذهبية والفضية والمنسوجات الحريرية من ملابس وخلافها. كما أن امتهان حرفة الغوص بحثًا عن اللؤلؤ وبيعه كانت مصدر تميز اقتصادي لسكان المنطقة، أتاح فرص عمل موسمية كثيرة لغير سكانها، وكان عائده ثراً كبيراً على تجارها، وظفوه لتطوير استثماراتهم التجارية، وتوسيع نطاقها باتصالاتهم بالمراكز التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، لاسيما في البحرين والهند وفارس . وقد مكنهم من الاتصال والتواصل التجاري موقع المنطقة على ضفاف الخليج العربي، وكون مؤانيها في العقير والقطيف ودارين بمثابة بوابات شرق الجزيرة العربية ووسطها، التي تنفذ عبرها التجارة ووسائل الاتصال من الداخل إلى العالم الخارجي ومنه إليها.

أدى تميز المنطقة الاقتصادي إلى جعلها عامل تمكين سياسي مهم للتحكم في شؤون السيطرة والحكم في شرق الجزيرة العربية ووسطها، وذلك بما تتيحه من موارد اقتصادية كبيرة لا تتاح في غيرها . وذلك جعل التنافس في السيطرة عليها عاملا حاسمًا لا مثيل له في دعم أي حكم يتطلع إلى التفوق على منافسيه، وبسط هيمنته عليهم. قاد هذا التطلع والتنافس للفوز بالسيطرة على المنطقة من قبل الزعامات السياسية المختلفة إلى آثار سلبية واضحة المعالم على سكانها المستقرين في ربوعها من أهمها كثرة تعرضهم للهجوم والتغير من حكم إلى حكم مما نكد على سكانها عيشهم، وحد من توسع أنشطتهم الاقتصادية ومن نمو تجارتهم واتصالاتهم وإبداعاتهم الصناعية، وخاصة إن طبيعتهم بوصفهم سكان واحات زراعية وارفة الظلال وفيرة المياه المتدفقة في جداول طويلة شبيهة بالأنهار، وكثرة محاصيلها وغلالها الزراعية، قد عمق فيهم الارتباط بالأرض وجذر فيهم الطبيعة السلمية ونفرهم من الحروب والقتال .

لم يكن تميز الوضع الاقتصادي للأحساء والقطيف بخاف على الدولة العثمانية حين تخطيطها لعملية الاستيلاء على المنطقة في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، واتخاذها ركيزة لتوسيع نفوذها في مناطق الخليج العربي ووسط الجزيرة العربية. فقد كانت إحدى الحيثيات التي ساقها أحمد مدحت باشا للتأثير على الباب العالي لحمله على سرعة الاقتناع بتسيير حملة عسكرية كبيرة للاستيلاء على الأحساء والقطيف والبقاء فيهما، وذلك بقوله في برقية بعث بها إلى الباب العالي في ٤ محرم ١٢٨٨هـ "سوف يستفاد من دخل الأحساء والقطيف الذي يتجاوز ٢٠٠ ألف ريال سنويًا، مما يعطي أمر الاستيلاء عليهما أهمية كبرى"(١) . ويستمر أحمد مدحت باشا في التركيز على الأهمية الاقتصادية للمنطقة في سياق اقناع حكومته بجدوى الاحتفاظ بها، فقد وصفها في تقرير مطول بعث به إلى الصدر

الأعظم في ٢١ شوال ١٢٨٨ / ١٨٧١م" أن الأحساء والقطيف هما أنبت مكان في منطقة نجد.. وأن عدد مزارع النخيل في الأحساء يتجاوز ٤٠ ألف مزرعة وبالقطيف ما بين ٨ ألف إلى ١٠ آلاف مزرعة . وأن عشورها التي حصلت بلغت ثلاثة آلاف ليرة ذهبية .. وسوف يزيد المبلغ إذا تم استصلاح مزارع النخيل الموقوفة والتي يزيد عددها عن ثلاثمائة قطعة إلى ما يقارب ١٠,٠٠٠ ليرة ذهبية"[٢] ويواصل أحمد مدحت باشا تركيزه على الأهمية الاقتصادية المتميزة فيذكر في تقرير آخر "أن عدد نخيل الأحساء يتجاوز عدد مزارع النخيل الموجودة في بغداد، ورغم عدم إجراء إحصاء دقيق لذلك إلا أن عدد مزارع النخيل في الأحساء يتجاوز ٣٠,٠٠٠ مزرعة وأن هذا الرقم لا يعد رقمًا مبالغًا فيه بل يعد رقمًا معقولاً إلى حد كبير"[٣] . ولكن يبدو أن ذلك الرقم كان مبالغًا فيه حيث تراجع العثمانيون عن تلك الأرقام الكبيرة ولا سيما بعد أن أمضوا وقتًا كافيًا في المنطقة عرفوها عن كثب وتعرفوا على عدد مزارعها بشكل أدق، فقد جاء في تقرير عثماني رسمي أعد في سنة ١٣٠٨هـ "بأن في اللواء ١٤,٠٠٠ بستان تقريبًا جل محاصيلها من التمور. وقد توجد فيها الأشجار المثمرة المتنوعة، وأن فيها زهاء ٣٥٠٠ مزرعة للأرز ومائة مزرعة للقمح"[٤] وعن المياه وجداولها التي تروي الرقعة الزراعية تلك ذكر التقرير بأن باللواء أنهار للمياه منها الكبير ومنها الصغير والوسط، وقد يسقي بعضها في اليوم من المائة فدان إلى الألف فدان من الأراضي[٥] .

أفضى التصور العثماني للوضع الاقتصادي في المنطقة إلى وجود انطباع سائد بين المسؤولين العثمانيين حين التحضير لعملية الاستيلاء على المنطقة، ومن ثم البقاء فيها، وذلك ظنًا منهم أن إيرادات الأحساء والقطيف تفي بالنفقات المالية المطلوبة للاحتفاظ بهما بل تزيد . وقد جسد ذلك الانطباع أحمد مدحت باشا بقوله "نحن متفائلون على أن يتجاوز دخل المنطقة في

العام القادم ١٠٠٠٠ كيسة ليرة ذهبية إن لم نقل ضعفي هذا المبلغ .. وهذا المبلغ سوف يسد مصاريف الجيش والسفن وكافة مصاريف النقل والإدارة وأملنا كبير في إزدياد هذا المبلغ والاستفادة منه في الأعوام القادمة(٦). وكان هذا الرقم المتفائل لدخل المنطقة مقصوراً على أخذ العشر الشرعي فقط دون جباية بقية الرسوم التي تجبيها الدولة العثمانية في بقية مناطق الدولة حسب ما التزمت به لسكان لواء الأحساء في بداية قدوم جيشها إلى المنطقة وذلك في منشور مطبوع مؤرخ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ وموقع عليه من قبل الفريق محمد نافذ باشا قائد الحملة العثمانية العسكرية للاستيلاء على المنطقة:

الرسومات [الرسوم] التي تؤخذ من الأهالي قبل هذا من قبيل جهادية [ضريبة الجهاد] وخدمات للمأمورين على التحصيل [تحصيل الزكاة] وغيرها مثل الزيادة في الخرص. كون أنها مخالفة لأحكام الشريعة المحمدية ومضرة بحق الأهالي والرعية . ومراد الدولة العلية ترقية أحوال تبعيتها وزيادة ثروتهم ونعيمهم.. فقد أمرنا بلغوها [بإلغائها] وعدم أخذها ونبهنا المأمورين بعد تحليفهم على الخرص أن يكون في نصابه وأن لا يكون فيه زيادة ولا نقص يوجب الضرر بالأهالي وغدر بيت المال وأن لا [وألا] يأخذوا درهمًا واحداً زيادة عن استحقاق بيت المال الشرعي وأن لا يقبلوا من أحد شيئًا لأنفسهم من قبل خدمة أو غيرها كليًا كان أو جزئيًا .. والذي يتبين عندنا أنه ارتكب ذلك فقد أوعدناه بالمجازات [المجازاة] الشديدة وحذرناه من أضرارها وارتكابها غاية التحذير(٧) .

كما جسدت تلك التأكيدات بوضوح في التعليمات المالية التي أبلغتها الدولة العثمانية لمتصرف لواء الأحساء في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م إذ جاء في المادة الثانية من تلك التعليمات :

لايؤخذ شيء من الأهالي في المدن أو في البادية مما يسمى بالضريبة غير ما فرضه الشرع فيؤخذ العشر من محصولات الأراضي والبساتين والمزارع.

ويؤخذ من أصحاب المواشي والأغنام والإبل النسبة المقررة شرعًا إضافة إلى تحصيل ريع أراضي بيت المال[٨] .

كما حرص أحمد مدحت باشا خلال زيارته اللواء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، على توزيع منشور على الأهالي مؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٨هـ أكد فيه بوضوح بأنه قد قر القرار بأن لا يؤخذ من الأهالي سواء الزكاة والأعشار[٩] . لكن اتضح فيما بعد أن تلك التأكيدات إنما كانت مجرد تهدئة وتوطئة لقبول السكان بالحكم العثماني ثم التخلي عنها باعتبارها مجرد وعود وليست سياسة ثابتة كما سيتضح فيما بعد .

وقد يعزى سرعة نكوص الدولة العثمانية عما قطعته من وعود لسكان لواء الأحساء إلى جسامة المبالغ التي يتطلبها الاحتفاظ بالمنطقة وما يحيط بالوجود العثماني من مشاكل، وإلى الظروف المالية الصعبة التي أحاطت بالدولة العثمانية في تلك الحقبة التاريخية، ثم أن الدولة لا تستطيع استثناء لواء أو منطقة بعينها من تطبيق النظم والقوانين المرعية في الدولة لا سيما النواحي المالية التي تعتبرها الدولة العثمانية بمثابة الروح لها وتوليها اهتماماً خاصًا لا سيما لما لها من أثر بالغ في تمكينها من المضي قدمًا في عملية الإصلاح والتحديث لمرافق الدولة ونظمها والذي كانت تهدف إليه منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي . فبدون موارد مالية كافية ومقننة لا يمكن إصلاح الجيش وتحديث أسلحته ونظمه لا سيما والدولة العثمانية تواجه تحديًا متزايداً في أوروبا كما أن وفرة الإيرادات المالية ستكمن الدولة العثمانية من تنظيم شؤون الدولة وتحديث مؤسساتها المدنية والنهوض بالخدمات العامة . فقد انتقد تقرير عثماني مرفوع للسلطان عبد الحميد الثاني إهمال تطوير إمكانيات اللواء ذاكراً أنه "منذ بداية تشكيل اللواء في عام ١٢٨٨هـ لم ير أي مظهر من مظاهر الترقي والتقدم رغم أنه بمنزلة مفتاح جزيرة العرب وسواحلها"[١٠] .

الفعاليات الاقتصادية في لواء الأحساء

الزراعة :

اشتهر لواء الأحساء بكونه منطقة زراعية منتجة تسد منتجاته الزراعية الاحتياجات الغذائية لسكان اللواء ومعظم سكان وسط الجزيرة العربية بل أن التمور كانت تصدر للبحرين والهند والحجاز[١١]. وكان ذلك الغناء المادي الناتج عن الزراعة – كما سبق – أحد المغريات التي راودت العثمانيين بأن يفي دخل اللواء ومحاصيله بما يسد نفقات الإدارة والجيش واحتياجاتها الغذائية التي أفصح عنها أحمد مدحت باشا بقوله :

إن دخل الزراعة في اللواء، لا سيما التمور والأرز تبلغ ما بين ٤٠٠–٥٠٠ ألف ليرة سنويًا.. وبما أن الأهالي لا يستوردون كثيراً من احتياجاتهم من الخارج فهم يعدون أغنياء جداً[١٢].

ويضيف مفصلاً للأهمية الزراعية في اللواء قائلاً :

لقد سمعنا أن عدد مزارع النخيل في الأحساء – باستثناء القطيف – يتجاوز ٣٠ أو ٤٠ ألف مزرعة – وهذا الرقم يبدو أنه مبالغ فيه.. إذ أنهم يعتبرون ما مساحته ٣ – ٤ دونم مزرعة. وهذه المزارع تسقى من سبع منابع للمياه تستطيع الواحدة منها تشغيل مطحنة. ويميز المنطقة وجود كميات كبيرة من المياه العذبة والجو المعتدل والأراضي الخصبة.. وأن توفر كل هذا يساعد على الحصول على ثمر النخيل بعد غرسه بسنتين أو ثلاث[١٣].

وقد تحول السماع لدى أحمد مدحت باشا إلى حقيقة مدهشة شاهدها بنفسه حين زيارته المنطقة وتفقد الأمور على الطبيعة ومن أهمها التأكد من الإمكانيات الزراعية في المنطقة فقد كتب للصدر الأعظم تقريراً عن ذلك جاء فيه "وكما شاهدت شخصيًا فإن هناك في القطيف والأحساء أراضي رائعة صالحة للزراعة والإعمار يزيدها أهمية كون المياه المتوفرة كافية بل زائدة

على الحاجة في سقيا هذه الأراضي وارووائها"[١٤]. وأضاف أحمد مدحت باشا أن وصفه هذا ينطبق على ملحقات القطيف مثل سيهات وصفوى والقرى الأخرى التابعة للقطيف. فقد أشار إلى أن كميات المياه العذبة في القطيف ونواحيها تذهب هدراً حيث تتدفق في البحر، وأن استغلالها سوف يحيل المنطقة إلى واحة زراعية كبرى، خاصة وأن الحاجة إلى محاصيل لواء الأحساء الزراعية موضع طلب شديد لسد الاحتياجات الغذائية لسكان داخل الجزيرة العربية وبالتالي فإنها تشكل مصدراً اقتصادياً كبيراً لهم[١٥]. وهذا ما عني أحمد مدحت باشا بتفصيله وشرحه في تقريره الميداني للصدر الأعظم إذ قال:

> وفي الداخل أي الرياض وعنيزة وبريدة وجبل شمر واليمامة وإن كان فيها بعض مزارع النخيل، إلا أنه نظراً لأن سقيا هذه المزارع يستوجب إخراج المياه من الآبار التي يصل عمقها ٤٠-٥٠ فولاج[١٦] لذلك كان من الطبيعي ألا يكفي إنتاج التمور بها إلا لربع السكان أو خمسهم في تلك المناطق ولذلك يعمد الأهالي ولا سيما البدو منهم إلى سد احتياجاتهم من التمور والأرز من محاصيل الأحساء والقطيف. وبذلك ينظر إلى الأحساء والقطيف بوصفهما مستودع غذاء مهماً لهم. ولو منعوا من المجيء إليه فإنهم سيضيقون ذرعاً بذلك[١٧].

وكان الاستثناء الوحيد لتلك الطبيعة الزراعية الغنية في لواء الأحساء تنحصر في قضاء قطر التي وصفها أحمد مدحت باشا بقوله[١٨]:

> تقع قطر بين عمان والبحرين باتجاه البحر شرق منطقة الأحساء، وعدد سكانها كبير لكن أراضيها صخرية ولا توجد بها مياه ولا مزارع كما هو موجود في الأحساء والقطيف ولذلك فأغلب أهلها يشتغلون بصيد اللؤلؤ والأسماك ولهم في هذا العمل أكثر من ٣٠٠٠ سفينة.

لقد لعبت الطبيعة الزراعية وأهميتها دوراً مهماً في الاستراتيجية

العثمانية التي كانت تريد أن تتخذ من لواء الأحساء مركزاً ومنطلقاً لبسط نفوذ الدولة العثمانية وهيمنتها على مناطق الخليج العربي ووسط الجزيرة العربية، إذ لم يخل تقرير واحد من تقارير أحمد مدحت باشا المتعددة سواء قبل الاستيلاء العثماني أو بعد زيارته الميدانية، دون التطرق لتلك الأهمية وإبرازها للباب العالي بوصفها حجة إقناع للمضي في تنفيذ تلك السياسة الاستراتيجية فقد أسهب في تقرير بعث به إلى الصدر الأعظم بعد زيارته للمنطقة عن تلك الأهمية المادية حين ذكر أن إيرادات اللواء من الزراعة في العام الأول من الوجود العثماني فيه كان فائضاً عن النفقات المطلوبة رغم كون الموسم الزراعي قد بدأ قبل مجيء العثمانيين وقبل قيامهم بإدخال بعض الإصلاحات التنظيمية لجباية الرسوم وتشجيع إدخال زراعة بعض المحاصيل الزراعية الجديدة، فقد بلغت إيرادات تلك السنة ما بين ٣٠ – ٣٥ بوك [البوك ٥٠٠ ألف قرش] وأن هذا المبلغ الكبير إذا أخرج منه رواتب الموظفين والزكاة والتي يبلغ مجموعها ما بين ٧ – ٨ بوك إضافة إلى رواتب ومخصصات الجنود والتي تعادل المبلغ السابق فإن المجموع سيبلغ ١٥ بوك، يضاف إليه صرف مبلغ خمسة أبواك لأعمال بناء مخافر الجيش وثكناته ومستودعات الفحم في الموانئ وغيرها من المستلزمات العسكرية وتعميرها فإن المقدار الفائض من دخل اللواء سيرسل إلى مركز ولاية بغداد[١٩].

أدى ضخامة الدخل المالي من الزراعة في لواء الأحساء والإمكانيات الكبيرة لتطويره إلى اهتمام الدولة العثمانية بأمر تنمية الزراعة وتوسيع رقعتها في المنطقة رغبة منها في زيادة الدخل من ايراداتها. تتجسد تلك الاهتمامات في تكريس أحمد مدحت باشا تعليمات مفصلة أصدرها إلى متصرف لواء الأحساء الفريق محمد نافذ باشا بعد عودته مباشرة من زيارته الميدانية للواء، انصبت على الاهتمام بالنهوض بالزراعة وتطويرها. فقد صاغها في أربع صفحات طويلة ومفصلة في عشر مواد أوضح فيها آرائه في

ذلك المجال الحيوي المهم.

جاء في المادة الثانية من تلك التعليمات التأكيد على عدم أخذ شيء من الأهالي في المدن أو البادية مما يسمى بالضرائب غير ما فرضه الشرع، فيؤخذ العشر من محصولات الأراضي والمزارع والبساتين[٢٠]. أما المادة الثالثة فقد تضمنت تفاصيل لإعمار واستصلاح ثلاثمائة قطعة من أراضي أشجار النخيل التي تعرضت للخراب والتابعة لبيت المال والتي لم يعد يستفاد منها وذلك بالغاء العادة المتبعة سابقًا في إعطاء بستان النخيل للمتعهد من المزارعين بحيث يتبع بدلاً عن ذلك ما هو جار ومطبق في العراق، فإذا كان بستان النخيل منتجًا فيعطى ربع محصولاته للمزارع بما في ذلك كافة المحصولات التي تزرع تحت النخيل في البستان، وعليه أن يدفع للدولة ثلاثة أرباع المحصول. وإذا ما تعهد الفلاح بإعمار بستان النخيل واستصلاحه في مدة سبع سنوات وأوفى بتعهده فإنه يصبح شريكًا في ريع البستان، أما إذا أخل بتعهده فيخرج من البستان ويعطى لغيره. وفي حالة كون البستان خاليًا من النخيل فيعطى لمن يتقدم من الفلاحين بشرط إحضارهم لأشجار نخيل وغرسها في البستان والقيام بالعناية بها والزراعة فيها، فإنه في هذه الحالة يصبح شريكًا لبيت المال ويقسم دخل المحصولات عليهما مناصفة. أما إذا كانت أرض المزرعة ليس فيها نخيل ولا أشجار ولا تصلح لذلك أو أن الفلاح يريد زراعة محاصيل أخرى فإن القسمة في إيرادات المحاصيل في هذه الحالة يكون بعد حساب نفقات البذور ومبلغ الزكاة النصف بالنصف[٢١]. وجاء في المادة الرابعة أنه في حالة كون بساتين النخيل والمزارع المكنونة في الأحساء والقطيف من الأراضي الخراجية[٢٢] إلا أن مرور الزمان وانتقالها من إدارة إلى أخرى قد غير حكمها ولم يبق هناك ضمان للعناية بتلك الأراضي. لذلك فالحاجة تقتضي وجود موظف مختص بتلك العقارات يعنى بتسجيلها وتسجيل أملاك الأهالي وكذلك أملاك الدولة. وتحقيقًا لهذا

الغرض فقد تقرر تعيين موظف مختص بذلك يستقدم من بغداد[٢٣]. وجاء في المادة الخامسة تفصيل لكيفية توثيق حجج تملك تلك الأراضي الزراعية وتوثيقها فإذا كانت أصولها مختلفة فينظم طريقة سندات تملكها وفق مبدأين:

الأول: إن كانت الأرض الزراعية أو بستان النخيل أو المزرعة في عهدة صاحبها فيعطى له سند تملك مقابل رسم بسيط بعد إثبات شرعية تملكه، وتصديق متصرف اللواء على ذلك. أما التي ستباع من قبل الجهات الأميرية وتلك التي ستغرس بالأشجار أو تزرع من جديد فهي تعد في هذه الحالة أراض التفويض فهذه أيضًا تباع وفقًا للمتطلبات.

الثاني: أما الأراضي المحلولة أو المباعة أو المفوضة لغرس أشجار النخيل إما عن طريق المزايدة أو بدون مزايدة، وذلك بدفع بدل المثل أو بدون بدل، ولكن يشترط إعمارها ويجوز التفويض بذلك.

وفي هذين القسمين لابد من اتباع القواعد والأصول المعمول بها. وإذا كانت هذه الأراضي في مناطق لا تعرف أو لا تفهم كيفية تطبيق أصول "الطابو" فلا لزوم للتقيد بهذه الأصول ولا يعد ذلك شرطًا إجباريًا إذ لابد من رضاء أصحاب الأرض في القسم الأول بمعنى أن يمنح سند الطابو للراغبين من أصحاب هذه المزارع أو البساتين والنخيل. وطالما أن حق ملكيتهم ثابت ومعروف لدى متصرف اللواء فيعطى السند لمن يريد ولا يجبر من لا يرغب في الحصول على سند الملكية[٢٤]. أما ما يختص بالقسم الثاني فإنه طالما لم تستصلح أو تعمر البساتين التي يطلق عليها أراضي نخيل بيت المال [الأملاك الأميرية] فإنه لا يجوز بيعها حاليًا، إلا أنه من أجل إعمارها واستصلاحها يجب إعطاؤها للراغبين من الأهالي عن طريق بيت

المال. ولهذه الأراضي طرق متنوعة في المعاملات المقتضية بشأنها يمكن بيانها على النحو التالي[٢٥]:

أ - الأراضي التي يمكن زراعتها بأشجار النخيل أو يمكن زراعتها بمحاصيل أخرى وتقع ضمن أراضي اللواء الأميرية أو تقع بالقرب منها أو تقع بالقرب من عيون يمكن ريها منها، فإذا كان المتقدمون بطلب إعمارها متعددون فينبغي إجراء مزايدة فيما بينهم وفق حساب ضريبة الأعشار وتباع وفقًا لهذا البدل المقرر.

ب - أما إذا كانت هذه الأراضي متصلة ببساتين نخيل أو أراضي مزروعة أخرى ويلزم لأصحاب هذه الأملاك أي قطع منها تكون متصلة بمزارعهم فلا لزوم لاستخدام نظام المزايدة بل تعطى له بعد إقرار بدل مناسب ومعتدل جداً.

جـ - وفي حالة وجود هذه الأراضي المعطلة والمطلوبة لتسجيلها في الطابو لدى فرد آخر ومعطلة لعدم قدرته على استصلاحها فتعطي هذه الأرض لمن يملك القدرة التي تمكنه من إعمارها واستصلاحها، ويعطى سند الملكية لمثل تلك الأراضي مجانًا بشرط أخذ العشر من محصولها بعد استصلاحها. كما يجب إعطاء سندات الملكية [الطابو] مجانًا لكل من تقدم بإعمار هذه الأراضي من الأهالي الذين يسكنون بالقرب منها. والخلاصة فإن الأهالي المستقرين والبدو إذا ما طلبوا الزراعة والإعمار فتعطى لهم هذه السندات الدالة على الملكية [الطابو] بالمجان لأن في هذا تحقيق للمصلحة العامة.

وكرست المادة السادسة لتنظيم أوضاع الأراضي الزراعية الموقوفة على أوقاف معروفة. أما المادة السابعة فقد تطرقت لأمور زراعية محددة فصلت كيفية معاملة الفلاحين، فقد نصت أنه إذا أعطي الفلاح البذور بعد الاتفاق

معه في زراعة الأرض فيخرج قيمة البذر والعشر العائد لبيت المال ثم يعطي الفلاح حقه من ثمرة المحصول على أن ينظم سجل خاص للمتبقي من المحصول وكيفية صرف قيمته في أوجهها وذلك بإبقاء جزء منه للزراعة في العام القادم والباقي للمصاريف كأجرة العمال والأدوات وما إلى ذلك. ويرسل السجل فيما بعد إلى مركز الولاية[٢٦]. أما المادتان الثامنة والتاسعة فإن الأولى منهما تناقش كيفية استخدام الحيوانات التابعة لبيت المال سواء في التجارة أو النقل أو في خدمة الجيش والشرطة وكذلك ما يتعلق بشؤون إعمار المنطقة وحفظ الأمن بها وفق سجل يدون فيه تفاصيل ذلك ويرسل إلى مركز الولاية. وتطرقت المادة التاسعة إلى دخل اللواء من الإيرادات الزراعية وكيفية صرف احتياجها وإرسال الفائض عن احتياجاتها عام ١٢٨٨هـ إلى مركز الولاية[٢٧].

وجاءت المادة العاشرة والأخيرة في هذه التعليمات التفصيلية لتنص على أن أهم الأمور في كل ما جرى التطرق إليه سابقًا ينحصر في الحرص على إعمار المنطقة زراعيًا منبهة أن ذلك يمكن تحقيقه بتكثيف الجهود الزراعية ومضاعفتها خاصة زراعة الأراضي البور أو المعطلة والتي لن يتحقق استصلاحها إلا بالعمل الدؤوب من قبل موظفي الدولة الموجودين في اللواء واهتمامهم الجاد بذلك. وأن عليهم تحسين معاملتهم للأهالي والتركيز على تبيان فوائد الزراعة لهم. وأن يحرصوا بصفة خاصة على إيضاح ذلك للبدو والذين يشتكى من تسببهم في إثارة بعض المشاكل في المنطقة إذ قد يقود إيضاح فوائد الزراعة لهم أن يستقروا ويتجهوا إلى الزراعة ويتخلوا بذلك عن الشرور والمفاسد[٢٨] وأن التوجه إلى الزراعة إذا ما أتجه إليه الأهالي يزرعون الأرض ويستصلحونها ويستفيدون من خيراتها أن يؤثر إيجابيًا على اقتصاد اللواء إذ يتوقع أن يتم مضاعفة الإنتاج عشرة أضعاف محاصيل سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وفي هذا فائدة للدولة ولأهالي المنطقة. وختم أحمد

مدحت باشا هذه المادة ذاكراً "أنه لتحقيق هذه التعليمات فإن أفراد الجيش الموجود في اللواء يجب أن يعملوا لتحقيق هذه التعليمات وأن يبادروا على إظهار المعاملة الطيبة للأهالي وتشجيع الزراعة والتعمير في المنطقة"[٢٩]. وقد أيد تقرير أعد في سنة ١٣٠٨هـ النظرة الاقتصادية المتفائلة لإمكانية توسيع الرقعة الزراعية حيث ذكر أن جملة الأراضي التي تحرث وتزرع في اللواء زهاء ٢٧,٠٠٠ فدان مبيناً أن هناك أراضي قابلة للزراعة لم تزرع تقدر بـ ٩٠٠٠ فدان[٣٠] ومما شجع على توسيع الرقعة الزراعية كون الفلاحين من الحضر المستقرين وليسوا من القبائل البدوية التي لا تحبذ الارتباط بالزراعة والاستقرار.

ورغم صدور موافقة السلطان على تلك التنظيمات التي اقترحت لتطبيقها على الأملاك الزراعية في لواء الأحساء إلا أنه لم يؤسس جهاز للطابو في اللواء يعنى بتسجيل الملكيات الزراعية وتنظيم انتقالها[٣١]. ولعل أهم أسباب ذلك معارضة الملاك وتخوفهم من تسجيل أملاكهم في سجل رسمي لم يعرفوا غايته، لا سيما أن حساسية الأملاك وتناقل الإرث والوقفيات كانت تشكل ظهرة بارزة بين الأسر في مجتمع لواء الأحساء. إذ ظل الأهالي يقاومون محاولة العثمانيين في هذا المجال فقد قابلوا بسخط شديد المحاولة العثمانية التي أرادوا بها في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م إدخال قوانين جديدة في اللواء خاصة بضرائب الأراضي والأيلولة والوصية، وتطور ذلك السخط إلى اضطرابات حينما أعلن العثمانيون عن نيتهم فتح مكتب في مركز اللواء يعنى بتسجيل الأملاك العقارية[٣٢]. ولم ينفع الإلزام العثماني الرسمي الذي أصدرته الدولة العثمانية بموجب القرار الصادر في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٢٠هـ/٣ سبتمبر ١٩٠٢م، بتسجيل معاملات البيع وانتقال الملكية التي تخص الأراضي الزراعية والعقارات عموماً في دائرة الطابو ومنع المحاكم الشرعية من سماع الدعاوى المتعلقة بمعاملات البيع التي

بيا ن بكيمات محاصيل لواء الأحساء الزراعية

كما جاء في سالنامة ولاية بغداد لعام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م

النوع	كمية الإنتاج	مقدار ما يستهلك محليًا	مقدار ما يصدر
حنطة	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
شعير	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
ذرة	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	–
أرز	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	–
سمسم	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
أناسون	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
لوبيا	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	–
بقول	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
بذرة الكتان	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
بصل	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	–
تمر	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
جوز	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
تنباك	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
فواكه	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	–
خضروات	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	–
بذور*	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
المجموع	٣٣٩,٢٠٠,٠٠٠	١٨,٦٢٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠

* يقصد بها مايحمص من بذور مثل بذور القرعيات ودوار الشمس وتناولها من قبل الناس .

المعروض لدى مراحمكم العامة وسياستكم التامة نقدم

نحن الموقعين أسمائنا ذيل هذه العريضة أصحاب أملاك في طرف الشهارين وسوده وسابقاً كانت قرية الشهارين المشهورة

من أجل قرا الأحساء والطرف المذكور كذلك بموجب عمران القرية المذكورة ومن مدة سنين خربت القرية وصارت الأملاك

المذكورة محتاجة الإصلاح إلا بالضرورة وبالكلفة احتلابهم من القرا وغيرها ومعلوم سعادتكم أن كافة أطراف الأحساء

بموجب عمارات القرا تأمن البساتين وتسهل العمارة على الملاكين فتزداد الرغبة لزيادة الحاصلات بالأمن والعمار

وأيضاً على الخصوص فإن موقع القرية المذكورة مسلك للطرقات إلى سائر قرا الأحساء وبسبب خلوها وخرابها

لم تزل وقوعات على البساتين وعلى السالكين الطرق في ذلك الموقع وبعمارتها يأمن الطريق وتعمر الأطراف

وتسهل العمارة وتنمو الغلات فنطلب من مراحمكم الإذن والمساعدة على بنا هذه القرية وجلب فلاليح لها

بتأمينهم وملاحظتهم في الابتداء ورفع النظر عنهم في جزئيات المأموريات وما لا تحمله الأكفاء المستطيع وأن لا يكونوا

ممنوعين لمن خرجوا عنهم من قرية أو مدينة في غير حوزة ذلك لأجل تشويقهم وترغيبهم وتأمينهم بملاحظة الحكومة السنية

والأمر لمن له الأمر أفندم

٥ محرم ١٣٠٤

أحمد بن عبدالله بن نعيم — إبراهيم ... عبدالرحمن بن طوق — عبدالله بن عبدالرحمن بن ملافع — عبدالرحمن بن علي الطويل — عبدالعزيز بن عبدالله الليث — عبدالمحسن بن أحمد بن قبيان — سليمان بن عبداللطيف الحملي

إبراهيم بن صالح آل راشد — عبدالعزيز بن محمد آل ... — عبدالرحمن بن إبراهيم ... — عبداللطيف محمد بن نعيم — عبدالرحمن بن عبدالله بن سلامة — عبدالله بن محمد — أحمد بن سليم آل ملحم

تتم خارج الدائرة(٣٣). ولذا أستثني لواء الأحساء من تطبيقها إذا استمرت المحاكم الشرعية في القيام بتلك المهمة رغم عزوف معظم السكان عن قصدها لإثبات عمليات بيع الأراضي والعقارات وتسجيلها وتفضيلهم أن يتم توثيق ذلك لدى مشائخ المنطقة وعلمائها.

كان نظام التسجل العقاري أو ما يسميه العثمانيون "الطابو" أو "إدارة الدفتر الخاقاني" والذي أبرز اهتمام الدولة العثمانية بأمر توثيق الملكيات العقارية في ولاياتها، والذي أصدرته في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ/ ٢١ نيسان ١٨٥٨م تحت مسمى "قانون الأراضي" بهدف تنظيم ملكية الأراضي وتحديدها وضبط أمورها منعًا للمنازعات التي كثيراً ما تحدث حول ملكيتها وما قد ينتج عن ذلك من مشاكل وفوضى. وقد قسم ذلك النظام الأراضي إلى خمسة أنواع هي(٣٤):

١- الأراضي المملوكة:

يعترف النظام بملكية الشخص لهذه الأراضي سواد أكانت أملاكًا زراعية أو سكنية شريطة أن تقع تحت حوزته فيصبح صاحبها ومالكها. ويعتبر النظام الأرض مثلها مثل الأموال الأخري يتم توارثها وتجري عليها الأحكام الشرعية مثل الوقف والرهن والهبة والشفعة.

٢- الأراضي الحكومية [الأميرية]:

يقصد بها الأراضي العائدة لبيت المال أي المملوكة للدولة. وهذا النوع يمكن استغلاله من قبل الأفراد وبإذن من دوائر الدولة المختصة في حالتي البيع والإيجار. إلا أن البيع يمنح المشتري حق استغلال الأرض مع إبقاء الأصل [رقبة الأرض] ملكًا للدولة. وكانت الدولة ممثلة في إدارة التسجيل العقاري تمنح المشتري أو بالأحرى "المتصرف" سند ملكية للأراضي يسمى "سند الطابو".

٣- الأراضي الموقوفة:

ينقسم هذا النوع من الأراضي إلى قسمين :

أ- الأراضي التي تملكها من أوقفها تملكًا شرعيًا صحيحًا وأوقها وفقًا للشريعة الإسلامية. وهذا النوع يستمر ويستثنى من تطبيق النظم والقوانين عليها إذ يكتفى بتطبيق شروط الواقف.

ب - الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية والتي أوقفها السلاطين العثمانيون أو بإذن منهم. وقد اعتبر هذا النوع وقفًا صحيحًا وعدها النظام ضمن الأراضي الأميرية ينطبق عليها ما يطبق على الأراضي الأميرية.

٤- الأراضي المتروكة:

وتنقسم إلى قسمين:

أ - ما ترك لانتفاع عموم الناس به مثل الطرق العامة.

ب - الأراضي المخصصة لفائدة السكان سواء في المدن أو القرى مثل الميادين العامة والأسواق الأسبوعية أو الموسمية أو المراعي.

٥- الأرض الموات:

ويقصد بها الأراضي غير المملوكة لأحد ومتروكة وخالية وتبعد عن العمران مسافة ميل ونصف الميل. وهذه الأراضي يمكن استغلالها والانتفاع بها، إذ أجاز نظام الأراضي حق التصرف فيها وإحيائها بعد أخذ إذن مسبق من الجهة الحكومية المختصة.

الأوضاع الزراعية في اللواء أثناء الحكم العثماني

رغم أهمية الزراعة في اللواء وكونها حرفة معظم سكان اللواء – باستثناء قطر – علاوة على كون دخلها يعد أهم مورد اقتصادي في اللواء، ولاهتمام الدولة العثمانية بأمور الزراعة في ولاياتها أصدرت في وقت سابق لاستيلائها على لواء الأحساء، وذلك في ١٧ شعبان ١٢٨٠هـ / ٢٧ يناير ١٨٦٤م تعليمات تنظم وظائف مديري الزراعة في الولايات، جاء فيها "إن الزراعة والحراثة هما أساس عمار المملكة، وأن السعي على استحصال وسائل تكثيرهما وتوفيرهما من أهم واجبات ذمة الحكومة، وكذلك ترغيب أهل الزراعة وإفادة الحكومة المحلية وتبليغها ما يحتاجون إليه، هما مترتبان على عهدة حمية مأموري الزراعة"[٣٥]. ورغم التأكيد في تلك التعليمات على تعيين مدير للزراعة في الألوية وتعيين ممثلين ووكلاء من قبلهم في الأقضية والنواحي، إلا أن الدولة العثمانية قد أهملت أمر تعيين جهة رسمية تعتني بالزراعة بشكل عام في لواء الأحساء طيلة فترة حكمها للواء الذي امتد من سنة ١٢٨٨هـ وحتى خروجها منه سنة ١٣٣١هـ (١٨٧١م – ١٩١٣م) وأنه رغم حماس أحمد مدحت باشا ومتابعته أثناء عمله واليًا على بغداد للإدارة العثمانية المحلية في لواء الأحساء الذي نتج عنه في عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧١م وضع تنظيم جيد للزراعة والري وإدخال محاصيل زراعية جديدة في اللواء رغبة منه في توفير بعض احتياجات الجنود المرابطين هناك وإضافة دخل إضافي إلى ايرادات الزراعات التقليدية مما أدى في نهاية تلك السنة إلى زيادة كبيرة في أسعار العقارات الزراعية في اللواء حيث قفزت قفزة خيالية من حوالي ألف ريال فرانسة معدل سعرها في العام السابق إلى ما يقارب عشرة آلاف ريال فرانسة في ذلك العام[٣٦] لكن ذلك الازدهار الاقتصادي لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما بدا في الانحسار مع نهاية تلك السنة. ولم يكن

هناك أي متابعة جادة لتلك الجهود، اللهم إلا ما تشير إليه الوثائق العثمانية في السنوات الأولى للحكم العثماني حيث تردد ذكر مخصص مالي تحت مسمى "مصرف توسيع الزراعة" في اللواء[٣٧]، ولعله من اسمه مماثلاً لفروع ما كان يعرف باسم صندوق تسليف الفلاحين "صندوق الأمنية" الذي أوجدته الدولة العثمانية منذ سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م في عاصمتها ثم امتد نشاطه فيما بعد حين أصدر نظام أخر بنشر تلك الصناديق في ولايات الدولة[٣٨]. وكان لذلك الصندوق وجود في ولاية بغداد بعد تولي أحمد مدحت باشا منصب الوالي بها واستمر نشاطه إلى سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م حين توقف نشاطه. وكان نظام تلك الصناديق يقضي بقبول إيداعات الأفراد المالية مقابل منحهم فائدة سنوية مقدارها ٩٪، وتسليف المقترضين منه من المزارعين والتجار مقابل رهن مجوهرات أو عقارات بفائدة سنوية مقدارها ١٢٪ ثم طرأ تعديل جذري على نظام الصناديق في النظم والتعليمات التي أصدرتها الدولة العثمانية في ١٧رمضان ١٢٨٨هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٧١م حيث حصر نطاق اقراض الأموال من قبل صناديق الأمنية على الفلاحين والمزارعين[٣٩]. أما ما ذكرناه عن مصرف توسيع الزراعة في لواء الأحساء فإنه فيما يبدو كان عديم الفائدة إذ لم تحفل سجلات اللواء الزراعية بما يفيد بمد نشاطه وانتشاره بين المزارعين، إذ امتدت إليه آفة الاختلاسات المالية التي كانت سمة بارزة بين المسؤولين العثمانيين في الأموال العامة، إذ أشارت الوثائق العثمانية إلى سطو محاسب لواء الأحساء محمود سيرت في عام ١٢٩٤هـ على جزء من مخصصات مصرف توسيع الزراعة قدرت بمبلغ ٤٣١٩ قرش وثماني قطع ذهبية قام بإسقاطها من السجلات المالية الرسمية وظلت عهدة مجهولة المصير عدة سنوات تالية[٤٠]. وأن المحاسب المذكور قد تساهل فيما أعطي من قروض إذ لم يراع الضوابط الإدارية التي تحدد الحاجة إلى تلك القروض ولا إلى إحضار كفلاء معتبرين كما لم يحتفظ بسجلات

لتلك الأموال مما حمل على الترجيح أنه تعمد الاختلاس وأضاع ما تبقى بعدم أخذه سندات وتنظيم سجلات لها، واعتباره أن ذلك المخصص خارج عن أموال اللواء(٤١). ولم تحفل السجلات العثمانية بعد ذلك بذكر لذلك المصرف الزراعي أو استمرار لجهوده أو ما يماثلها. كما لم يكن هناك وجود لإدارة الأمور البيطرية. [أمور بيطرية إدارة سي] والتي كان لها وجود في ولاية بغداد منذ عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م(٤٢).

الغوص:

تأتي مهنة الغوص في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان لواء الأحساء عامة والمرتبة الأولى بالنسبة لسكان قطر(٤٣). حيث اشتهر الخليج العربي بوصفه أحد أغنى أماكن وجود اللآليء الثمنية في أعماقه. ولم يكن تأثير الغوص مقصوراً على أهالي اللواء بل تعداهم ليشمل معظم سكان وسط الجزيرة العربية الذين كانوا يؤمون الأحساء والقطيف والبحرين وقطر بأعداد كبيرة في مواسم الغوص رغبة في الاستفادة المادية من عوائده المالية الكبيرة نسبيًا حيث كان المجال الاقتصادي الوحيد المتاح أمامهم الذي يوفر فرص عمل مدفوع أجرتها نقداً إذا وفقوا في الالتحاق بسفن الغوص.

وكانت البحرين هي أكثر الأماكن التي يؤمها الراغبون في الالتحاق بفرص العمل في مواسم اللؤلؤ سواء من أهل اللواء أو سكان وسط الجزيرة العربية، رغم وجود أماكن أخرى أقل مجالاً لاتاحة فرص عمل في سواحل الأحساء في القطيف ودارين وقطر.

ومما يدل على أهمية الغوص عن اللؤلؤ في حياة السكان الاقتصادية ما أثاره قدوم الجيش العثماني للاستيلاء على الأحساء والقطيف سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، للوجود الإنجليزي في الخليج العربي، إذ كان أحد الأمور

المهمة التي خشي الإنجليز الذين كانوا قد بسطوا نفوذهم على معظم نواحي الخليج العربي لا سيما البحرين مركز تجارة اللؤلؤ المهم في المنطقة، أن ينتج عن تواجد العثمانيين في المنطقة تأثير بالغ على تجارة صيد اللؤلؤ والغوص عنه المهمة، مما سوف يربك اقتصاديات المنطقة ويدخلهم في صراع مباشر مع العثمانيين[٤٤] لكن ذلك التخوف لم يكن في مكانه بسبب عدم التفوق البحري للعثمانيين، وضعف أسطولهم المتواجد في الخليج العربي مما سهل استمرار الهيمنة البريطانية البحرية على سواحل الخليج العربي وقلل من احتمالية التأثير على الغوص بحثًا عن اللؤلؤ بل جعلها أمرًا غير وارد رغم حصول غارات مباغتة متعددة يقوم بها بعض أفراد القبائل لا سيما بني هاجر والعجمان أثناء مواسم الغوص المزدهرة محاولين الاستفادة من نهب بعض مراكب الغوص والاحتماء بالمظلة العثمانية الواهنة في فرارهم من المتابعة الإنجليزية وأعوانها في المنطقة مما سبب كثيرًا من التوتر في العلاقات العثمانية ـ الإنجليزية في سواحل الأحساء والقطيف.

لم تكن أهمية الغوص عن اللؤلؤ الاقتصادية خافية عن أنظار العثمانيين فقد هال أحمد مدحت باشا أثناء زيارته للأحساء في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حجم الأسطول البحري التابع لقضاء قطر والذي قدره بأكثر من ٣٠٠٠ سفينة مما جعله يرى أن الجدوى الاقتصادية لاستغلال بعض مغاصات اللؤلؤ في الخليج العربي تفرض التفكير في استغلالها اقتصاديًا[٤٥]. فاستعان بغواص إنجليزي استقدمه إلى بغداد خصيصًا لذلك الهدف عام ١٢٨٩هـ/مايو ١٨٧١م. لكن الحكومة البريطانية سارعت لتحذير ذلك الغواص بأنها لن تحميه أثناء عمله لصالح العثمانيين، ومهما يكن فقد توقف الأمر بعد عزل أحمد مدحت باشا عن ولاية بغداد سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م[٤٦]. إلا أن الأمر ما لبث أن أثير بعد عدة سنوات حين جرت محاولات أخرى في عامي (١٣١٧هـ ـ ١٣١٨هـ) (١٨٨٩م ـ

١٩٠٠م) لاقناع الحكومة العثمانية بمنح امتيازات الغوص عن اللؤلؤ في مياه الخليج العربي. ومن تلك المحاولات المباحثات التي جرت بين المسيو ريتشنتزر والسكرتير الثاني للسلطان. وكما كان متوقعاً فقد سارعت بريطانيا إلى تحذير الحكومة العثمانية بأن سواحل الخليج العربي ملك للمناطق الساحلية العربية وأن شيوخها قد دخلوا في ارتباط ومعاهدات مع الحكومة البريطانية، مما يجعلها ملزمة للدفاع عنها خاصة حقوق شيوخ عمان والبحرين. وقد وعد وزير الخارجية العثمانية بمراعاة ذلك الاعتبار(٤٧). لكن هذا الاحتجاج وذلك الوعد لم يمنع من تكرار البحث في الموضوع في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م عندما تقدم منطران أفندي راشد بعرض ما قيمته مائة ألف ليرة عثمانية نيابة عن شركة ذكر أنها بريطانية - مصرية أو بريطانية - سورية للحصول على امتياز صيد اللآليء في مياه البحر الأحمر والخليج العربي، مبدياً استعداده لدفع رسم امتياز قدره أربعون ألف ليرة عثمانية سنوياً. وقد قرر المفوض المالي العثماني الذي درس الموضوع أن مغاصات اللؤلؤ داخلة في اختصاص (إدارة الديون العامة) وأن موضوع منح هذا الامتياز يعد أمراً مستحيلاً لمعارضة شيوخ الإمارات العربية(٤٨). كما كان من الأسباب التي قللت من فرص الاهتمام بذلك العرض حدوث اضطرابات أمنية كبيرة في لواء الأحساء في تلك الفترة سببت تعقيدات كبيرة للدولة العثمانية في المنطقة ضغطت على والي البصرة ليطلب من متصرف لواء الأحساء بذل مزيد من الإلحاح في تحصيل الضرائب المستحقة على صيد اللؤلؤ لا سيما في قضاء قطر الذي كان شيخه جاسم آل ثاني يرفض رفضاً قاطعاً دفع أي رسوم على الغوص للحكومة العثمانية. وقد أبان ذلك الوضع المتوتر للموقف المحلي داخل اللواء لوالي البصرة صعوبة معالجة الأمر بجباية ما يريده من ضرائب إضافية دون توفر سفينتين مخصصتين لذلك الغرض وأن مثل تلك السفن غير متوفرة(٤٩).

وكان العثمانيون يراقبون بلفهة ما يحصل عليه قائمقام قطر جاسم آل ثاني لنفسه من ضرائب الغوص، وما يصر باستمرار على منعهم من القيام بجباياتها، لا سيما بعد بعث وكيل معاون قائمقام قطر بتقرير مذهل عن عائدات غوص قطر في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ إلى متصرف لواء الأحساء الذي سارع بإرساله إلى والي البصرة. وقد جاء في ذلك التقرير الذي ذكر معده أنه أجراه بناء على التحقيقات الموثوقة والتقديرات التخمينية القريبة من الصحة التي أجراها بنفسه حول كمية اللؤلؤ الذي تم جمعه في موسم غوص تلك السنة، والذي أفرد له جدولاً مفصلاً. وقد اتضح له أن مجموع حاصل صيد سفن الغوص العامة في قطر سنة ١٣٠٩هـ قد بلغت ٢,٥٤٠,٠٠٠ قران، وأن مجموع الضرائب التي جباها جاسم آل ثاني لنفسه من العاملين على تلك السفن والمعروفة باسم "قلاطة" إضافة إلى زكاة الأغنام ورسوم الذبح قد بلغت مجتمعة ٧٧,٤٠٣ قران منها ٤٤,١٣٧ قران رسوم قلاطة مأخوذة من العاملين في صيد اللؤلؤ المعروف بالسيب والغواص(٥٠). واستمر التقرير في ذكر تفاصيل أماكن صيد اللؤلؤ في قضاء قطر حيث ذكر أن المحصول الرئيسي لقضاء قطر من اللؤلؤ يأتي من مناطق الزبارة والعديد، غير أن القسم الأعظم من محصول اللؤلؤ يستخرج بصفة رئيسية من العديد وحده(٥١)، ونظراً للخلافات التي حصلت بين شيخ أبوظبي زايد بن خليفة وجاسم آل ثاني قبل أربعة عشر عاماً وحتى اليوم فقد ترك أمر صيد اللؤلؤ في العديد إلى أهالي جهة ساحل عمان وأتباع زايد. وأن هذا الوضع قد أدى إلى قيام زايد بمنع إعطاء رخصة للصيد في تلك النواحي لأية سفينة إلا بعد دفعها ما بين ٢٠ - ٤٠ ريالاً وذلك حسب كبر حجم السفينة، ولا يوافق على الغوص سواء في العديد أو دلمه وسائر الجزر الأخرى الكثيرة التابعة له إلا لمن يدفع ذلك. وقد ذكر معد التقرير أن إجراء إحصاءات صحيحة ودقيقة عن أوضا قطر يتوقف على زيادة عدد الجنود النظاميين، وأفراد الضابطة

مجموع المبالغ المالية لحاصلات اللؤلؤ والرسوم التي يحصل عليها جاسم آل ثاني لنفسه كحالة استثنائية في لواء الأحساء. وعدد السفن والأفراد العاملين عليها باستثناء السفن القادمة من عمان والبحرين والقطيف إلى أماكن الغوص وتنقسم تلك السفن إلى ثلاثة أنواع: كبيرة ومتوسطة وصغيرة كما جاء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م.

نوع السفن	مجموع حاصلات اللؤلؤ بالقران	مجموع حاصلات كل نوع من السفن من اللؤلؤ	مجموع الرسوم المستوفاة باسم القلاطة من السيب والغوص	مقدار القلاطة المستوفاة من كل افراد بكل سفينة	مجموع عدد أفراد السفن المذكورة	عدد الأفراد في كل سفينة	عدد السفن	عدد السفن التجارية العامة
الكبيرة	١٠٤,٠٠٠,٠	١٦٧٥٣	١٦٠٨٧	٨	١٩٥٠	٣٠	٦٥	٣٣
المتوسطة	٧٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١١٥٥٠	٨	١٤٠٠	٢٠	٧٠	١٠٠
الصغيرة	٨٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٦٥٠٠	٨	٢,٠٠٠	١٠	٢٠٠	١٣٠٠
المجموع	٢,٥٤٠,٠٠٠		٤٤,١٣٧		٥٣٥٠	٦٠	٣٣٥	١٤٣٣

وإقامة إدارات حكومية عثمانية في الزبارة والعديد أو حتى في مركز قضاء قطر ذاتها للقيام بفرض الأمن ونشر تلك الإدارات ومقراتها في عموم أنحاء قضاء قطر وفي الأماكن القريبة من أماكن الغوص عن اللؤلؤ وتزويدها بعدد كاف من الجنود والضباط من الفرسان والمشاة مع مرابطة سفينة حربية لمدة معلومة هناك لقطع الطريق على جاسم آل ثاني من التدخل في قيام الدولة العثمانية بجباية ضرائب الغوص. ومتى ما قامت الدولة بتلك الإجراءات فستتضاعف المبالغ الواردة في الجدول أضعافاً مضاعفة(٥٢).

ظل حلم الحصول على امتياز الغوص بحثًا عن اللؤلؤ يطرق أبواب الأستانة بين حين وآخر، فقد ذكر في عام ١٣١٩هـ/ شهر مايو ١٩٠٢م،أن بعض الممولين الألمان قد اتصلوا بالباب العالي للبحث في أمر الحصول على امتياز الغوص في السواحل العثمانية في البحر الأحمر والخليج العربي وذلك باستخدام وسائل تقنية متقدمة. وقد ازعج المسؤولين الانجليز نشر جريدتي "الديلي اكسبرس" البريطانية وجريدة "مونيتر اورينتال" أخباراً عن تلك المفاتحة. فقام السفير البريطاني في الأستانة بلفت نظر الباب العالي إلى أن هذه الأمور ستثير غضب الأهالي وتقود إلى مقاومتهم لها وأن بريطانيا مدفوعة بتعهداتها لشيوخ عمان والساحل المتصالح ملزمة بحماية حقوق حكام تلك الإمارات(٥٣). وقد نفى وزير الخارجية العثمانية علمه بمثل تلك المفاوضات ووعد بمراعاة الأمر ولم يظهر بعد ذلك ما يدل على استمرار لتلك الجهود أو إحياء لمثلها(٥٤). لكن بريطانيا ظلت حذرة تتلمس المستجدات في ذلك الأمر أو غيره في الخليج العربي مجالها الحيوي الذي يتصل بالهند درة مستعمراتها إنذاك. فقد انتهز المقيم البريطاني في البحرين مرور محمد سعيد باشا متصرف لواء الأحساء إثر عزله من منصبه في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م فاستوضحه عن صحة ما يشاع بين وقت وآخر عن رغبة الدولة العثمانية في منح امتياز الغوص عن اللؤلؤ في مياه الخليج العربي. فنفى محمد سعيد باشا

ذلك مؤكداً أن مثل هذا الامتياز ليس بذي قيمة فعلية يمكن أن يتدافع إليه المستثمرون وذلك سببه أن الدولة العثمانية لا تملك حقًا حصريًا في مكامن اللؤلؤ في سواحل الأحساء، إضافة إلى صعوبة توفير حماية أمنية للمستثمرين. كما أن السكان سيرفضون ذلك ويقاومونه وسيعترضون على استخدام الأجهزة العلمية الحديثة للكشف عن مكامن اللؤلؤ[٥٥].

كل هذه الظروف والملابسات التي تعلقت بالغوص تلفت الانتباه إلى هذه المنطقة واستراتيجيتها الاقتصادية ومما يدل على أهمية الغوص في حياة اللواء الاقتصادية كبر حجم الأسطول المشارك في موسم الغوص في الساحل الغربي للخليج العربي إذ يقدر عدد السفن ما بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سفينة. وقد أورد لوريمر Lormer إحصائية لسفن الغوص العربية والمشتغلين بها سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، ورد فيها أن عدد سفن الغوص في ذلك الموسم الخاصة بمنطقة القطيف وحدها بلغت ١٦٧ سفينة عمل عليها قرابة ٣٤٤٤ رجلاً وأن نسبة الغواصين على تلك السفن بلغت ٢١ رجلاً لكل سفينة[٥٦] وقد أورد تفصيلاً لمشاركات نواحي القطيف في ذلك الموسم كما جاء في البيان الوارد في الصفحة التالية[٥٧].

ويمضي لوريمر في ذكر بقية إحصائية أسطول الجانب العربي من الخليج العربي فيذكر أن عدد سفن البحرين قد بلغ في العام نفسه ٩١٧ سفينة بلغ عدد من عمل عليها ١٧٦٣٣ رجلاً بمعدل ١٩ رجلاً لكل سفينة وأن عدد سفن قطر قد بلغت ٨١٧ سفينة، عمل عليها ١٢٨٩٠ رجلاً بمعدل ١٦ رجلاً لكل سفينة، وذلك من مجموع سفن الغوص العاملة في الخليج العربي والبالغ عددها ٤٥٠٠ سفينة، عمل عليها ٧٤,٠٠٠ رجل، كانت نسبة كبيرة من أولئك العاملين لا سيما في سفن البحرين وقطر من أبناء لواء الأحساء ووسط الجزيرة العربية[٥٨].

جدول يبين عدد سفن الغوص الخاصة

بأهل القطيف وعدد العاملين عليها

المنطقة	الناحية	عددالسفن	عدد الرجال العاملين في تلك السفن
جزر جنة والمسلمية	–	١٢	١٧٥
القطيف	العوامية	٥	٩٠
القطيف	بحاري	٧	١١٢
القطيف	الدبيبية	٤	٨٤
القطيف	كواكب	٥	١١٤
القطيف	فريق المقبرة	٤	٨٠
القطيف	القديح	١٠	١٨٥
القطيف	سيهات	٣٠	٥٦٠
القطيف	دارين	١٥	٣٥٧
القطيف	السفانية	٧	١٢٢
القطيف	سنابس	٦٨	١٥٦٥
المجموع	–	١٦٧	٣٤٤٤

تفصيل مشاركات نواحي قطر في ذلك الموسم كالتالي[٥٩] :

الميناء	عدد السفن	عدد الرجال العاملين على تلك السفن
الوكرة	١٥٠	٢٥٥٠
الدوحة	٣٥٠	٦٣٠٠
الوسيل	٩	٩٠
الضعائن	٧٠	٨٤٠
خور شقيق	٨٠	١٢٠٠
الذخيرة	١٥	١٨٠
فويرط	٣٥	٤٢٠
الرويس	١٨	٢٧٠
أبو ظلاف	٢٠	٢٠٠
خور حسن	٢٠	٢٤٠
سميسمة	٥٠	٦٠٠
المجموع	٨١٧	١٢٨٩٠

ومما يدل كذلك على أهمية الغوص توجه معظم القوى الشابة والنشطة للمشاركة في مواسمه، لا سيما في المواسم المزدهرة مما يسبب شللاً لبقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى كالأعمال الزراعية والصناعات المحلية، ومرد ذلك - كما مر ذكره - إلى كون الغوص المجال الاقتصادي الوحيد المغري بفرصه العملية وأرباحه الطائلة في حالة ازدهاره. فقد ذكر أن قيمة اللؤلؤ الذي بيع في موسم ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م قد بلغ ١,٤٣٤,٣٩٩ جنيهاً استرلينياً على أقل تقدير[٦٠].

التجارة:

تأتي التجارة في المرتبة الثالثة بعد الزراعة والغوص من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان لواء الأحساء ونشاطهم الاقتصادي. وتعود أسباب أهمية التجارة في واحتي القطيف والأحساء لسببين، أولهما يعود لطبيعتهما بوصفهما واحتين زراعيتين غنيتين بمحاصيلهما الغذائية، ولا سيما التمور والأرز والقمح وغيرها مما يحتاجه الإنسان والحيوان للغذاء إضافة إلى توفر الصناعات والسلع والاستهلاكية وتميزها، وثانيهما موقعهما الجغرافي المتميز على ضفاف الخليج العربي مما جعلهما بمثابة بوابة العبور المهمة لاستيرادمعظم احتياج المنطقة ووسط الجزيرة العربية القادمة من الخارج لا سيما من الهند وفارس والبحرين وبدرجة أقل من العراق والكويت وعمان. علاوة على كونها منفذاً لتصدير معظم الحاصلات الزراعية والسلع والبضائع المحلية التي تصدر إلى الخارج. وبهذا كانت المنطقة بمثابة جسر الاتصال بالعالم الخارجي تجارة وعملاً واتصالاً سواء للتعليم أو العلاج أو غيرها ليس لأبنائها فحسب وإنما لسكان وسط الجزيرة العربية بأكملها.

تميز مينائي المنطقة الشهيرين، ميناء العقير وميناء القطيف، من بين بقية موانى المنطقة في تلك الحقبة التاريخية لكونهما بوابتي الاتصال بالعالم

الخارجي. إذ يعد العقير ميناء الأحساء الرئيس بينما يعد ميناء القطيف ميناء تجاريًا نشطًا يخدم في المقام الأول منطقة القطيف. وقد تميز كل من الميناءين بميزتين مهمتين، إذ تميز ميناء العقير ببعده عن المدن والكثافة السكانية وباتاحته للسفن الكبيرة أن تقترب نسبيًا من الشاطيء لتفريغ حمولتها، وباعتماد الأحساء ووسط الجزيرة العربية عليه في التصدير والاستيراد وإن كان الاستيراد أكثر من التصدير عبر ميناء العقير، فقد ورد في إحصائية ذكرها لوريمر أن معدل قوافل الجمال التي تغادره حاملة البضائع باتجاه الداخل كانت تتراوح ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ جمل أسبوعيًا[٦١]. وذكر مصدر آخر أن أجرة الدكان في الهفوف في عام ١٣٠٨هـ كانت٤٥ ريالاً في الشهر في الأحوال العادية، وإذا جاءت القوافل بلغت أجرة الدكان في اليوم أربعة أمثال الأجرة العادية[٦٢].

كانت مشكلة ميناء العقير التي حدت من ازدهاره تكمن في توفير الأمن حيث شكل بعده النسبي عن التجمعات السكانية والطبيعة الطبوغرافية للطريق الذي يربطه بمركز اللواء الذي كان في معظمه عبارة عن كثبان رميلة تتميز بزحف رمالها طوال العام مما يصعب معه تمهيد طريق محدد وحمايته حماية فعالة، ولذا اشتهر ذلك الطريق الذي سمي في الحقبة العثمانية "بالطريق السلطاني" لقيام القوات العثمانية بحمايته ومرافقة القوافل التجارية السالكة له جيئة وذهابًا وذلك بكثرة تعرضه للسلب والنهب وهجوم أفراد القبائل البدوية على قوافله التجارية. أما السمة شبه المشتركة بين ميناء العقير وميناء القطيف فقد كانت تكمن في ضحالة شواطئهما مما يمنع السفن الكبيرة من إفراغ حمولتها على الشاطيء مباشرة. وقد حاول العثمانيون في فترة مبكرة من تواجدهم في اللواء التغلب على طبيعة ميناء العقير بحيث يمكن للسفن الكبيرة من دخول الميناء والاقتراب من الشاطيء أكثر مما كان متاحًا. إذ كان أول تفكير في اصلاح ميناء العقير

يعود إلى عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، عندما أرسل بنائين من الأحساء إلى العقير لبناء رصيف لرسو السفن ومقر للجمارك[٦٣]. إلا أن ذلك العمل كان محدود الفائدة حسبما جاء في رسالة بعث بها قائد لواء الأحساء في ٨ ربيع الأول ١٣٠٣هـ إلى متصرف اللواء استعرض فيها جهود المتصرفين السابقين الهادفة إلى ايجاد حل لدخول السفن إلى شاطيء ميناء العقير ورسوها عليه مباشرة واصفاً إياها بأعمال محدودة الفائدة، مما حمل المتصرف في عام ١٣٠٣هـ إلى القيام بإعداد خريطة تفصيلية دقيقة لطبيعة الميناء الطبوغرافية أخذها عن خرائط وجدها في ملف الميناء. وأوضح القائد أنه بناء على توجيه المتصرف فقد أعطى نسخة عنها للملازم حافظ أفندي موظف الحساب السلطاني في سلطة الموانيء ليعرضها على ولاية البصرة. ووفقًا لتلك الخريطة فقد اقترح فتح مرسى جديد للسفن تكون مساحته أكثر من ألف متر بحيث يتيح الرسو لصفين من السفن. وكان إيجاد هذا المرسى بهذا العرض يتطلب حفر تلك المساحة وتطهيرها بما يوازي مائة وثمانين ألف متر مكعب. ووفقًا للمعايير الفنية الموضحة على تلك الخريطة فإن أرضية ذلك المرسى يجب أن ترصف أرضيتها بالحجارة ثم تفرش بالرمل. وقد أوضح قائد اللواء في رسالته تلك أن عملية إعداد ذلك المرسى المقترح يتطلب تجهيز ما مقداره خمسمائة متر من ناحية البحر وتطهيرها ومثلها من ناحية قلعة العقير وأن هذا التطهير ضروري للسماح بدخول السفن الكبيرة إلى المرسى واستكمالاً لمتطلبات إكمال ذلك المرسى كان الأمر يتطلب إجراء عمليات في قاع البحر داخل الموقع المقترح يطهر بموجبها ما مقداره سبعمائة ألف متر مكعب مما يجعل إجمالي المطلوب حفره وإزالته في تلك العملية المكملة لبعضها حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب. وختم القائد رسالته مشيراً إلى أنه وفقًا للتقديرات المالية فإن تكاليف المتر المكعب الواحد قد قدرت بمجيدية واحدة على الأقل[٦٤] مما يجعل تنفيذه أمرًا مستبعداً في ذلك الحين

لعدم توفر مخصص مالي بسبب عدم كفاية عوائد الميناء المالية في عام واحد للصرف عليه وعدم قدرة الخزينة المركزية بسبب الضائقة المالية. وهذا ما جعل ذلك المسؤول العثماني يسلم بأن وضع ميناء العقير سيستمر على ما هو عليه، وبهذا سيظل الميناء مناسبًا لرسو السفن الصغيرة فقط(٦٥).

وهذا ما حمل متصرف لواء الأحساء على متابعة الموضوع في رسالة بعث بها إلى وزارة الداخلية في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، مكرراً فيها على أهمية تعميق ميناء العقير والاهتمام به لكونه أهم مواني المنطقة ومفتاح شرق الجزيرة العربية ومنفذ التجارة إليها، وأن تعميره سيؤدي إلى النهوض بالقرى الشرقية في الأحساء(٦٦). واستغرب المتصرف عدم تخصيص ميزانية خاصة بالميناء رغم أهميته القصوى لا سيما تعميق مراسي السفن التي ستتيح رسو السفن التجارية الكبرى قرب الشاطيء مما سيؤدي إلى إزدهار التجارة في المنطقة وانضباط سبل التدفق التجاري وما تهدف إليه الدولة العثمانية حيث سيحقق رسو السفن الكبيرة ما يخدم هدف الدولة في إخضاع نجد ووسط الجزيرة العربية لحكمها المباشر، إذ أن المسافة البرية بين ميناء العقير ونجد بعد إصلاح الميناء وتعميق مراسيه لتكون مناسبة لرسو السفن الكبيرة لا تتعدى ثلاثين ساعة. وذكر المتصرف أن تخصيص الميزانية مالية للصرف على الميناء لن تذهب سدى ويمكن استردادها، إذ سيكون للميناء في حالة ازدهاره إيرادات كبيرة ومتعددة منها على سبيل المثال فرض رسوم لدخول السفن والسلع التجارية. وذكر المتصرف أنه إضافة إلى المزايا المالية فإن الاهتمام بميناء العقير سيقود إلى إزدهار الأحوال الاقتصادية للأهالي وسيقوي جهود الدولة العثمانية للتصدي للأطماع الأجنبية في المنطقة، ويعلي من هيبة الدولة العثمانية ونفوذها حيث سيمكنها من إرسال سفن كبيرة تحمل الجنود والذخيرة إلى المينا، وسيمكن من تحويل البريد الذي يرسل عبر الصحراء إلى البصرة ويستغرق إرساله حوالي ١٥٠ ساعة،

هذا إذا لم تكن هناك موانع أو أحداث طارئة قد تجعل وصوله يستغرق ٢٥ يومًا. بينما سيتيح نقله بحراً من ميناء العقير إلى القطيف والكويت والبصرة وعودته إلى العقير مدة لاتتجاوز ١٥ يوماً. وأبدى المتصرف إمكانية صرف ٣٠٠٠ قرش من إيرادات لواء الأحساء المحلية إعانة لسفينة نقل البريد المقترحة. وذكر المتصرف أن نقل البريد بالسفن هو الأسلوب الذي تنتهجه السلطة الانجليزية في الخليج العربي مما يتيح لها نظام اتصالات سريع وآمن في إيصال البريد والإمدادات. ولم يخف المتصرف امتعاضه من إهمال المراجع العثمانية وتهاونها في الأمر باصلاح الميناء وتسيير السفن إليه رغم صدور قرار مجلس الوزراء [الوكلاء] بهذا الخصوص، رغم ما يحدث في غياب تسيير سفن حماية من تسلط عصابات البدو على السفن التجارية وبضائع التجار ونهبها. واشتكى المتصرف من أنه كتب مراراً مذكراً بذلك لوزارة الداخلية وإلى وزارة الخارجية خاصة بعد صدور قرار آخر من مجلس الوزراء بضرورة تنفيذ قرار المجلس السابق في هذا الخصوص. وقد أكد أن التهاون والإهمال في الإهتمام بهذا الأمر سيؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية والتجارية في اللواء وإلى نفور الأهالي من الدولة العثمانية إذ أنهم يعتمدون على نقل بضائعهم على قوارب شراعية تمكنهم من الرسو قرب الشاطيء الضحل الذي في غياب تعميقه لن تتمكن السفن التجارية الكبرى من الاقتراب من الشاطيء. وأن الاعتماد على النقل في قوارب شراعية يضر بسلع التجار ويسهل غرقها في بعض الأحيان ويطيل مدة نقلها تبعًا للرياح وأحوال المناخ والتي ينتج عنها تدمير لتلك القوارب نفسها في عرض البحر. وأشار المتصرف إلى أن تلك الأسباب هي التي تجعل السفن الناقلة للتجارة من بومبي بالهند تذهب للرسو في مواني لنجة بعمان والبحرين وبندر بوشهر بإيران والبصرة، ومن تلك المواني يقوم تجار لواء الأحساء مجبرين بنقل بضائعهم التجارية إلى العقير على مراكب شراعية

صغيرة تستغرق رحلتها من العقير إلى البحرين حوالي أربع وعشرين ساعة ومن البحرين إلى لنجة أكثر من مائة ساعة إضافة إلى اضطرار تجار لواء الأحساء إلى الانتظار في بومبي قبل عودتهم إلى البحرين أكثر من خمسة عشر يومًا ثم يقطعون رحلة تستغرق ثماني وأربعين ساعة حتى يصلوا إلى البحرين ومنها يفرغون بضائعهم في قوارب شراعية وفي هذا هوان لهم وتأخير لحركتهم التجارية وشعور بعدم الاهتمام بهم أو الرغبة في مساعدتهم نظرًا لطول المدة التي يقضونها في البحر علاوة على تعرضهم للمخاطر والأهوال، إذا لا يتاح أمامهم وسيلة لنقل بضائعهم إلا تلك، فهي الوسيلة الوحيدة لوصولهم إلى موانيء قطر والقطيف والبحرين. ورأى المتصرف أن الحل لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمت المسارعة إلى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العثماني في تعميق ميناء العقير وتعميره وتسيير سفن تجارية عثمانية تخدم موانيء المنطقة وتحرر الأهالي من الاعتماد على السفن الإنجليزية لا سيما أن تسيير السفن سوف يختصر مسافة النقل التجاري بين البصرة والعقير لتصل إلى ثمان وأربعين ساعة فقط[٦٧].

أما ميناء القطيف فقد كان متصلاً بمدينة القطيف ذاتها ولكن طبيعته كانت لا تسمح للسفن الكبيرة بالرسو مباشرة على شاطئه، ولذا كان لابد من استخدام قوارب صغيرة أو حيوانات لتفريغ حمولة السفن الكبيرة إلى مستودعات الميناء. وكان ميزة ميناء القطيف الذي يتفوق بها على ميناء العقير كثرة ما يصدر منه إلى خارج اللواء خاصة التمور ولا سيما السلوق[٦٨] إلى الهند والبحرين وفارس، كما أن كثافة حركة السفن فيه، وبينه وبين موانيء البحرين وفارس والبصرة أكثر نسبيًا من تردد السفن التي تؤم ميناء العقير. وكان من سلبيات ميناء القطيف إضافة إلى ما ذكر، وخامة الجو به مما جعل العثمانيين يفكرون جديًا في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٢م في هجره وايجاد ميناء جديد بديل في موقع بين مدينة القطيف وسيهات بعد

إخلاء الموقع المقترح من أشجار النخيل وتشييد بناية جديدة تستخدم إدارة للميناء(٦٩) لكن العثمانيين لم يجدوا حماساً لتلك الفكرة من قبل السكان كما لم يكونوا هم قادرين على تحمل النفقات المالية لتنفيذها(٧٠). مما جعل العثمانيين يفكرون في انعاش ميناء دارين والاعتماد عليه وجعله منافساً لميناء البحرين الشهير ورغبة في جذب حركة التجارة وتدفق البضائع بينه وبين العالم الخارجي وأنحاء الجزيرة العربية لكن التخطيط لإكمال ذلك المشروع فشل لأسباب عدة لا مجال للغوص في تفاصيلها(٧١).

رغم أهمية مواني العقير والقطيف وقطر التجارية إلا أنها سببا للسلطة العثمانية مشاكل كثيرة شغلتها واستنفذت كثيراً من التركيز والجهد والمال. فميناء العقير كانت معضلته المزمنة أيام الحكم العثماني فقدان الأمن ونهب القبائل مما سبب سخط السكان وفقدانهم للثقة في قوة الدولة العثمانية وهيبتها بعد أن ثبت فشلها في القضاء على الاعتداءات المتكررة على قوافل التجارة والمسافرين. أما في ميناء القطيف وميناء قطر، فقد واجهت الدولة العثمانية مشكلة تواجد التجار الهنود (البنيان) الذين كانوا مستحوذين على التجارة الخارجية بين الهند وذنيك المينائين مستفيدين من كونهم رعايا بريطانيين يحظون برعاية الحكومة البريطانية وحمايتها. ولأهمية وجود تلك الطائفة التجارية النشطة في اقتصاديات لواء الأحساء في تلك الحقبة التاريخية وما حصل لها إثر الاستيلاء العثماني على المنطقة من مضايقات وتحديات أدت إلى إنحسار نشاطهم فسوف نلقي بعض الضوء على خلفية نشاطها وأهم ما حصل لها في كل من القطيف وقطر.

أ - وضع التجار الهنود في القطيف:

كان لوجود فئة تجارية هندية عرفت محلياً باسم (البنيان) دور مهم في حياة القطيف التجارية. فقد فرضت تلك الطائفة من التجار الهنود هيمنتها

على التجارة الخارجية بين القطيف والخارج لا سيما في مجال استيراد المواد الغذائية وتصديرها خاصة تصدير التمور والسلوق واستيراد الأرز. وقد ساعدهم في التحكم على التجارة الخارجية تمتعهم بحماية السلطة الإنجليزية في الخليج العربي خاصة البحرين وذلك باعتبارهم رعايا إنجليز مما خلق حساسية في التعامل بين بريطانيا والدولة العثمانية حين معالجتهما لوضعهم. كما أن وجودهم متنفذين في تجارة القطيف سبب مضايقة للتجار المحليين وزاد في إحراج الدولة العثمانية لمطالبتهم بحمايتهم وتوفير الفرص التجارية لهم.

يعود وجود الطبقة التجارية الهندية في القطيف إلى زمن سابق لقدوم العثمانيين إلى المنطقة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وقد غض العثمانيون الطرف عنهم في البداية وتركوهم وشأنهم يمارسون ما اعتادوا عليه مما جعلهم يفضلون البقاء في القطيف وإن كان أحدهم قد أستأجر قارباً وقدم إلى البحرين بصحبة الميجور سدني سمث المكلف بمراقبة قدوم الحملة العثمانية إلى القطيف حاملاً معه أملاكه(٧٢) وكانت تجارتهم قبل استيلاء العثمانيين على القطيف أكثر ازدهاراً وحرية وتحكماً في التجارة الخارجية. ويمكن تحديد بداية وجود النشاط الهندي التجاري في القطيف إلى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م حينما أسس ثري هندي أمسه كالونجي Kalungi من كتش مؤسسة تجارية في القطيف مارس من خلالها العمل التجاري مدة أثنتي عشر سنة سواء لنفسه أو تمثيلاً لمؤسسات تجارية أخرى(٧٣). وقد شجع نجاحه وازدهار نشاطه التجاري آخرين على الاقتداء به، فبعد سنتين من بدء نشاط كالونجي قام تاجر هندي كبير آخر يدعى تيليندااس خوبنشاند Telandas Khubchand وبعض مرافقيه بتأسيس مؤسسة تجارية ازدهرت أعمالها مما حمل مؤسسها بعد سنتين من بدء نشاطه إلى ضم شريك آخر يدعى صندل بن كيسو Sandal Bin Kisu لكن هذه الشركة ما لبثت أن

أعلنت إفلاسها في سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م وقد عزي إشهار إفلاسها رغم ازدهار التجارة الخارجية إلى مجازفاتها غير المحسوبة وذلك بقيامها بعمليات تجارية كبرى إضافة إلى إفلاس عدد من كبار زبائنها الذين أثر فيهم الإنهيار الكبير لسوق اللؤلؤ آنذاك[٧٤]. وبعد ذلك الإفلاس لم يبق في القطيف إلا فرع للشركة الهندية الكبيرة المسماة اسانمول آنادرام وشركاهم Assanmull Anadram & Co. كانت قد افتتحت في القطيف سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م واستمرت في نشاطها التجاري هناك مدة ثمانية عشر عاماً عن طريق وكالة صندل بن كيسو[٧٥]. إلا أن عودة الاستقرار في الأسواق المالية في المنطقة وفي الهند شجع شركة السادة غانغارام ام تيكم داس وشركاه Messrs Gangaram Thikamdas & Co. في سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م بإرسال ثلاثة إخوة لتولي أمور تصريف أعمالها التجارية في القطيف نيابة عنها هم تاراشاند ودارسنغ وتيكياند دوار كاداس Tarachand, Darsingh and Tekchand Dwarkadas[٧٦]. كما أسس تاجر هندي آخر يدعى دامانمال لالشاند Damanmal Lalchand في الفترة ذاتها وكالة تجارية في القطيف استمر في العمل فيها مدة ثلاث سنوات حين وافته المنية[٧٧]. مما جعل المؤسسة التجارية الهندية المستمرة هي مؤسسة الأخوان الثلاث الوارد ذكرها رغم تعرضها لمشاكل كبيرة في فترة الحكم العثماني للمنطقة منها هجوم أحمد بن سلمان أحد مشائخ القبائل البدوية في سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م على ديتكشاند وقطع يده وشوهه وقذفه في البحر والاستيلاء على مبلغ أربعين ألف روبية هندية كانت بحوزته لكن ديتكشماند نجا حين التقطته سفينة كانت عابرة قرب موقع الحادثة فسلم من الموت[٧٨]. وكان الوجود التجاري الهندي في القطيف لا يقتصر على المؤسسات التجارية الكبيرة بل كان هناك عدد من صغار التجار الهنود الذين يعملون لحسابهم الخاص ويقومون بزيارات متكررة للقطيف في المواسم التجارية، فقد ذكر أن عددهم

في فترات الازدهار الاقتصادي وصل إلى ما بين ٧٥ - ٨٠ تاجراً[٧٩]. وتشير الوثائق الإنجليزية المتعلقة بنشاط أولئك التجار الهنود في القطيف قبل استيلاء العثمانيين على المدينة أنهم كانوا يتاجرون بأموال كبيرة ويتحكمون في معظم النشاط التجاري المتمثل في استيراد الأرز والقطن والملبوسات القطنية والسكر والقهوة والبهارات والمعادن والأدوات المعدنية التي كانت تستورد عن طريق البحرين ويقومون بتصدير اللؤلؤ والتمور والسلوق والجلود المدبوغة إلى الهند[٨٠].

بدأ ازدهار نشاط التجار الهنود في التراجع بعد إحكام العثمانيين سيطرتهم على مقاليد الأمور وإدراكهم لحجم التعامل التجاري الذي يتحكم به أولئك التجار. وقد عجل في تغيير الموقف العثماني تجاههم تعاظم الشعور المحلي ضد تحكم التجار الهنود في التجارة الخارجية المربحة، مما جعل العثمانايين غير متحمسين لحمايتهم بسبب تبعيتهم للحكومة الإنجليزية رغم استفادة العثمانيين من الضرائب التي كان يدفعها أولئك التجار لا سيما نسبة ٧٪ المفروضة على ما يصدر من القطيف زيادة على ضريبة التصدير الاعتيادية ١٪ وذلك ضماناً لعدم وصول تلك البضائع إلى فارس. ورغم أن النظام الضرائبي العثماني كان ينص على استعادة تلك النسبة إذ ما تم إثبات عدم دخول تلك البضائع إلى فارس خلال ١٢١ يوماً[٨١]. إلا أن التجار الهنود لم يكونوا في باديء الأمر على دراية بذلك مما أتاح للخزينة العثمانية أموالاً كبيرة.

أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض حجم التبادل التجاري الذي كان يتحكم فيه أولئك التجار إذ بلغت نسبة ما تعاملوا به خلال الفترة ما بين ١٣٠٨-١٢٣٠هـ/ ١٨٩٠ - ١٨٩٥م حوالي ٧٠٠,٠٠٠-٨٠٠,٠٠٠ روبية هندية رغم أن تلك الإحصائية لا تشمل إلا نشاط ثلث عدد التجار الهنود الذين كان عددهم يبلغ في مواسم الذروة حوالي ستين تاجراً بينما كان ذلك

المبلغ في مواسم الازدهار السابقة لا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ روبية هندية في السنة الواحدة[٨٢]. ويعود انخفاض حجم تعامل التجار الهنود الذي قاد فيما بعد إلى انسحابهم من القطيف إلى عدة أسباب منها تشدد ضامني الرسوم الجمركية ضدهم وفرض رسوم إضافية عليهم حيث ذكر أنهم قد فرضوا عليهم رسوم إضافية غير قانونية على البضائع المصدرة إلى الهند وصلت إلى ٦٪ مما جرمهم من منافسة التجار المحليين[٨٣]. كما لجأ ضامنوا الرسوم الجمركية في ميناء القطيف إلى تأخير وزن التمور والسلوق التي يريد التجار الهنود تصديرها واحتجاز مراكبهم بحجة الحجر الصحي لفترات طويلة وتأخير شحن بضائعهم ومضايقتهم بصور متعددة[٨٤]. وقد زاد من معاناة التجار الهنود الشعور المحلي والرسمي المعادي لهم الذي أوحى لهم بأن وجودهم غير مرحب به إضافة إلى تركهم عرضة لهجوم أفراد القبائل البدوية على سفنهم وتجارتهم ومستودعاتهم دون توفير حماية أمنية لهم. قادت تلك الأسباب مجتمعة إلى تقليص وجودهم في القطيف ومن ثم بداوا في الاعتماد على مزاولة نشاطهم التجاري هناك من خلال تمثيلهم من قبل تجار محليين من أهل القطيف لكن تلك التجربة التي اجبروا عليها لم تكن مشجعة إذا لم يراع موكلوهم المحليين مصالحهم التجارية بنفس العمل والحرص والحماس. كما أن المسؤولين العمثانيين لم يتعاونوا مع أولئك الوكلاء المحليين فقد طرد المسؤولين العثمانيون في ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م وكيلاً يسمى جمعة بن ناصر انتدبته مؤسسة السادة كنكا رام تيكم داس ليمثلها في القطيف في شراء السلوق[٨٥]. وقد توقف نشاط التجار الهنود المباشر في القطيف منذ ذلك التاريخ تقريبًا. فقد منع شلال أفندي مدير ميناء القطيف في ٢٥ ربيع الثاني ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م جماعة هندية بعثهم كنكا رام تيكم داس من دخول القطيف لشراء السلوق[٨٦]. فكتب التاجر الهندي المذكور رسالة يلتمس مساندة نائب المقيم البريطاني في البحرين جاسكن

وظلال الدولة البهية البهية الفخيمة العثمانية كان الله له معينه

حاجب

الى جناب عمدة الانجاب الاجل الاكرم الاحشم عالي الجاه الافخم ذي الشوكة والاجلال ملاذي متصرف الاحساء نايب باليوز

غب التحرير ان شاء الله تكونوا باكمل الدرجات احاطة نعرض لخدمة عالي سعادتكم في ٢٥ من شهر الماضي
ارسلنا رجالنا الى بلاد القطيف اجل التجارة ومن جملة تجارتنا بنعوض سلوق الى هندستان وبوقت
وصوله الى بلاد المذكورة اولا تواجه مع رايس البيان البحرية واستفر عنده بقدر ساعة من الزمان
فلما اراد المسير الى السوق وقد عارضه في اثناء الطريق شلال افندي وقال له ارجع الى سفينتك
وقال له فيما سبب وقال امر من الحكومة وصار بينهم محاورات وآخر كلام شلال المذكور للرجالنا
مادام عزمك باقي ارجع الى السفينة الان يابيك خير ورجع بقدر اربع ساعات ولم نزل كبر
وامام دنيعوض من سلوف عند اهالي البلد المذكور فليس احدا قاربه ولا علمنا فيما السبب ولا كمل
لرجالنا الافاده ورجع البحرين بدون النعوض فلزم علينا لعرف والى امرنا معاملات احكام القطيف
ولا نعلم من يكون المسبب في ذالك بامنعنا عن المعاملات في بلاد المذكور لطفا وكرما من
عدالة دولتكم تعلوا اقدام وترتيب لدخولنا في البلد المذكور ويعاملونا كمعاملات الذي
يعاملون رعاياهم ويجلوا اموال التجار الى هندستان وغيره فانتم اهل الانصاف والعدالة ولم
تقبلوا ان يحصل لنا الامتناع لدخولنا في البلد المذكور ايضا حاشا وكلا ان يرضى دولتكم
المشهوره بهذا المفاهمه انشاء الله جنابكم العالي ليس بقصر نكون من جنابكم في نهاية التشكر
والممنونية عسى الله لا يخلونا من وجودكم ودولتكم ويجعل ظلكم علينا ظليل باقي عمركم طويل
ودعاكم دليل والسلام ١٠ جمادى الاول ١٣١٨ محب كنكارلم نيكم داس

للوقوف بجانبهم وتوفير حماية تجارية لنشاطهم في القطيف(٨٧). وفي غمرة بؤسهم وإحباطهم لما تعرضت له تجارتهم، اقترح التجار الهنود في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م تعيين مساعد قنصل بريطاني في الأحساء، وقنصل محلي عام في القطيف لا سيما بعد أن فقدوا التحكم في تجارة ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ كيس من تمر السلوق إلى الهند واستيراد كميات كبيرة من الأرز والبضائع الهندية الأخرى عن طريق البحرين(٨٨). وقد استعدوا وهم في ذروة بؤسهم بالتكفل بدفع كامل النفقات المترتبة على تعيين معتمد تجاري محلي في القطيف تحت إشراف الحكومة البريطانية يرعى شؤونهم ويسهل أمور تجارتهم ويحميهم من تعنت ضامني الجمارك المحليين(٨٩). وقد تحمس نائب المعتمد البريطاني في البحرين جاسكن لشكواهم وتبادل بدءاً من شهر ربيع الأول ١٣٢١هـ/ ١٩٠١م رسائل وهدايا مع متصرف لواء الأحساء طالب باشا النقيب استعرض خلالها أوضاع التجار الهنود في القطيف وطلب السماح لهم بممارسة تجارتهم هناك كما كانوا وقد أبدى طالب باشا النقيب ترحيبه بمن يريد منهم الاستمرار في مزاولة التجارة في القطيف ووعد بتسهيل أمورهم(٩٠). لكن وضع طالب باشا النقيب غير المستقر في اللواء والذي نتج عنه عزله من منصبه بعد أن كان يتوقع أن يستقر وقتاً أطول بوصفه متصرفاً للواء الأحساء لم يسفر عن حل جذري لمعضلة أولئك التجار لاسيما وإن كبار تجار القطيف من أهلها وضامن الضرائب "الرسوم" علي بن منصور إخوان وشريكه علي بن فارس وكفيلهما نصر الله بن مهدي كانوا يعملون على إزاحتهم من الواجهة التجارية لولا محاولة السلطات العثمانية العليا التعامل مع الموضوع بدبلوماسية تحافظ بها على العلاقات الثنائية مع بريطانيا التي لا تملك إثارتها مباشرة بسبب الغليان في المناطق العثمانية في أوروبا. ولذا فقد أحال الصدر الأعظم شكوى تلقتها وزارة الخارجية العثمانية من السفارة البريطانية في الأستانة في ١٦ جمادى الأولى

جناب الاجل الاكرم بنجا دو بركاه المحترم

اخذنا تحريركم المؤرخ ٤ ربيع الثاني ١٢٢١ مع التحرير مستر كاسلين وجميع ما ذكرتم صار معلوم

وحسب طلبكم واصلكم ببطه توجيه لركيرنا بمقام القنصل على اظهار حضوركم بموجب العادة

والمحافظة والا مانع لارباب التجارة ولا نعطل بيانكم لوقوع مخدرته احد مثل مولانا امير المؤمنين

ولاجل بيان حررنا نسخة الجزائرية ودمتم سالمين

٢٢١

منصور تاكيد

فالك

١١

جناب الاجل الاكرم مستر كاسكين اسستنت بولتكل ايجنت الدولة البهية القيصرية في البحرين المحترم

غب اهداء اسنى التحيات هوانه نالت يد الاعزاز تحريركم المؤرخ في ١٥ ربيع الاول ١٣٢١ المتضمن ارسال تيكك جند بن دويركة داسي للقطيف من قبل تجار الكبار الهنود لاجل التجارة مع التي سلم على تسوية طلب المومى اليه تيكك جند عند بعض اشخاص في القطيف وحسب اشعاركم كتبنا تحريرا لوكيلنا قائمقام المحل لاجراء ما هو اللازم وايصال ذلك التحرير الى تيكك جند حيث ما قدر الله الاجتماع معه وكما هو معلوم جنابكم كامن لم حق ينال بظل عدالت مولانا امير المؤمنين ولا نعطي ميدانا لوقوع مغدورية احد وقد اتخذت بيان ذلك وسيلة حسنة لتشييد بيان الوداد للمصافاة ودمتم سالمين

١٠ ربيع ثاني ١٣٢١

متصرف نجد
طالب

S. Talib

١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، إلى وزارة الداخلية حول شكوى التجار الهنود في القطيف من سوء معاملة ملتزمي الضرائب تجاههم وتعمدهم وضع عراقيل لإتمام معاملاتهم التجارية(٩١). كما أخطرت وزارة العدلية وأمانة الضرائب بالتحقيق في الشكوى بعد الاتصال بالولاية المختصة، خاصة وأن السفارة البريطانية قد أفادت بأن التجار الهنود المقيمين في القطيف لم يستطيعوا الحصول على المبالغ المالية المستحقة لهم على الأهالي مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المحكمة(٩٢). ورغم ذلك الاهتمام الظاهري فيما يبدو فقد ظلت الشكوى تدور في حلقة طويلة من الإجراءات البيروقراطية يزيد من تعقيدها الشعور المحلي المعادي للهجمة الهندية على قنوات التجارة المربحة مع البحرين والهند مما أسفر في النهاية عن رحيل أولئك التجار فيما بعد.

ب - وضع التجار الهنود في قطر:

جاء وجود التجار الهنود (البنيان) في ميناء قطر بحثًا عن الفرص التجارية مع الاختلاف الواضح بين قطر والقطيف. ففي قطر ليست هناك حاصلات زراعية مهمة كالتمور أو السلوق يمكن تصديرها للخارج. إلا أن عدم وجود تجار محليين في قطر أتاح للتجار الهنود التحكم في الاستيراد، وفي تقديم قروض وسلف للأفراد المشاركين في مواسم الغوص. وبما أن الحكومة العثمانية لا تجبي ضرائب أو رسوم جمركية من قضاء قطر تاركة ذلك لشيخ قطر جاسم آل ثاني. لذا لم يتعرض التجار الهنود الثلاثة الموجودين في قطر للمضايقة في بداية الوجود العثماني هناك فظلوا على وضعهم لأشهر قليلة، إلا أن جاسم آل ثاني ضاق ذرعًا بوجود التجار الهنود ولم يجد وسيلة لاقتلاعهم سوى استخدام القوة والعنف لكنه جوبه بتصد مباشر وحاسم من قبل الإنجليز، رغم إصدار تحذير إنجليزي رسمي مبكر للرعايا الإنجليز وخاصة التجار الهنود (البنيان) في قطر إثر أنضوائها تحت

الحكم العثماني، تضمنه منشور رسمي عام أصدره لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مؤرخ في ٦ رمضان ١٢٨٨هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٧١م جاء فيه[٩٣]:

> يبدو أن هناك اضطراب في قطر.. وأن الحياة والممتلكات في الوقت الراهن غير آمنة.. لذا يجب إشعاركم وتحذيركم إذا أخترتم الإقامة في قطر وذلك حتى إشعار آخر.. وسوف تتحملون مسؤولية بقاؤكم فيها.. أو أية إصابات أو خسائر نتيجة فراركم.

لم يدفع هذا التحذير الرسمي التجار الهنود إلى مغادرة قطر، كما أنه لم يحل بريطانيا من التزاماتها بالدفاع عنهم ومتابعة شؤونهم في قطر. فقد استمرت المضايقة للتجار الهنود وتعرضهم للخطر ففي عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، نهب رجال من قبيلة بني هاجر الموالين لجاسم آل ثاني بعض التمور والأقمشة العائدة للتجار الهنود في قطر. وقد اضطر جاسم آل ثاني تحت الضغط والتهديد الإنجليزي إلى تعويض التجار الهنود مما لحق بهم، وإن أصر على فرض ضرائب كبيرة عليهم مقابل توفير حماية لهم، وقد لوح التجار الهنود بنيتهم مغادرة قطر، إلا أن جاسم آل ثاني كان مصراً على أنه لن يوفر لهم أية حماية ما لم يوافقوا على دفع ضرائب له[٩٤]. وقد قام جاسم آل ثاني في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م بإرسال تاجرين من الهنود يدعيان راما وشيلا إلى الهفوف مركز اللواء في زمن المتصرف مزيد السعدون[٩٥]. وكان حجة جاسم آل ثاني أنهما طلبا في الهفوف من أجل التحقيق معهما، ولكن يبدو أن السبب الحقيقي هو الثأر لما فرض عليه بسببهما من دفع تعويضات مالية كبيرة أكره على دفعها من جراء الضريبة التي انتزعها من هذين التجارين[٩٦]. وكان بعض المسؤولين العثمانيين يمارسون بعض أنواع التحدي لأولئك التجار الهنود رغم عدم استفادتهم من العوائد الجمركية العائدة لنشاطهم التجاري، ففي عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م ذكر أن المسؤول

العثماني في البدع (الدوحة) محمد آغا ضرب وأساء معاملة أحد التجار الهنود في البدع بحجة أن التاجر كان بصدد تصدير بعض التمور من قطر ولم ينفع دفاعه بأنه لا يعلم شيئًا عن منع تصدير التمور من قطر، مما أدى إلى تدخل بريطانيا وضغطها من أجل عزل محمد آغا فتم ذلك[٩٧]. وكان الشعور العام في قطر قد عبيء ضد وجود التجار الهنود هناك، فقد أشتكى التجار الهنود في عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م من إساءة معاملتهم[٩٨].

توج جاسم آل ثاني جهوده الرامية إلى إخراج التجار الهنود من قطر عندما قام في عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م بإغلاق حوانيتهم التجارية وطردهم[٩٩]. وقد جاءت ردة الفعل البريطاني قوية وحاسمة حيث هددت بالانتقام الحربي إذا لم يبادر جاسم آل ثاني بدفع غرامة مالية قدرها ٨٠٠٠ روبية هندية والإعلان عن سماحه بعودة التجار الهنود إلى قطر[١٠٠]. وقد رفع جاسم آل ثاني شكوى إلى متصرف لواء الأحساء ووالي البصرة ضد معاملة المقيم البريطاني في الخليج العربي ذاكرًا أنه لو فرض عليه دفع ذلك المبلغ ولم يحظ بحماية من الدولة العثمانية فسوف يضطر إلى الاستقالة من وظيفته بوصفه قائمقام لقضاء قطر[١٠١]. وكانت سياسة الدولة العثمانية العامة عدم التورط في إنحياز مكشوف إلى جانب جاسم آل ثاني في هذه المسألة، ولهذا فقد أعلنت أنها لا تؤيده في تصرفاته ضد التجار الهنود[١٠٢]. ولذا لم يكن أمام جاسم آل ثاني إلا الرضوخ، لكن التجار الهنود فوجئوا بمهارة جاسم آل ثاني في لعبته السياسية مع الإنجليز ومعهم أيضًا وذلك حين وجدوا أن منازلهم قد أعطيت لغيرهم ورفض جاسم آل ثاني تقديم حمايته أو مساعدته لهم بحجة أنه قدم استقالته من وظيفة قائمقام قطر وعليهم الاتصال بالسلطة العثمانية في الأحساء[١٠٣]. وسعيًا من بريطانيا لإظهار قوتها وإصرارها على دفع جاسم آل ثاني للغرامة المالية البالغة ٨٠٠٠ روبية هندية فقد زار قنصل بريطانيا في إقليم فارس قطر في

عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٣م ومعه بارجتان وهدد جاسم آل ثاني بدفع المبلغ وإلا قصف بلده بالمدافع. وقد رضخ جاسم آل ثاني لذلك[١٠٤].

أظهرت الغطرسة الإنجليزية، والتخاذل العثماني عن حماية جاسم آل ثاني إلى بداية النفور الواضح بين جاسم آل ثاني والعثمانيين الذي أخذ في التفاقم. فقد كتب قاضي قطر السيد محمد أمين إلى نائب [قاضي] لواء الأحساء في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ/١٨٨٤م بأن أبي القاسم القنصل البريطاني في مسقط قد زار جاسم آل ثاني واختلى به لمدة ساعتين وأن النقاش ربما دار حول المبلغ الذي أخذه الإنجليز وقدره ٨٠٠٠ روبية هندية، وقد كتب نائب اللواء بذلك إلى المتصرف برقم ٢٩ وتاريخ ٥ربيع الأول ١٣٠٣هـ[١٠٥]. ولم تستقر الأحوال للتجار الهنود في قطر فقد استمر التعرض لهم وإبداء الرغبة بعدم بقائهم في قطر، ففي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م تعرض التجار الهنود لبعض المضايقات والاعتداءات[١٠٦]. تلا ذلك أعمال أخرى في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، حيث تعرض أثنان منهم لجرح بطيش من رصاص بعض العرب مما حمل الإنجليز إلى نقلهم إلى البحرين على ظهر السفينة الإنجليزية "اوزبري"[١٠٧].

وقد شعر التجار الهنود أن بقاءهم في قطر في ظل تحدي جاسم آل ثاني لن يفيد معه الضغط الانجليزي المعتمد على القوة المسلحة إضافة إلى قلة الحوافز التجارية في قطر الناتجة عن خصوصية وضع قطر واحتكار جاسم آل ثاني لتجارتها وقلة سكانها وانعدام الأمن فيها، فبدأوا في النزوح الطوعي منها. ورغم كون قطر أفقر أجزاء لواء الأحساء من ناحية الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي وقلة عدد سكانها وعدم قصدها للتمون من خارجها إلا أنها كانت بالمعيار التجاري النسبي تعتبر نشطة تجاريًا. ويبين الجدول الوارد في الصفحة التالية الذي أعده وكيل معاون قضاء قطر في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، قوائم بالكميات التجارية التي يستوردها قضاء قطر مع بيان أثمانها[١٠٩].

جدول يبين قوائم بالكميات التجارية التي يستوردها

قضاء قطر مع بيان أثمانها (١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م)

القيمة بالقران	الكمية "بالكيس"	النوع وايضاحات
١,٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	أرز
٢٤٠,٠٠٠	٤,٠٠	حنطة
٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠	شعير
٣٠,٠٠٠	٥٠٠	قهوة
١٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	سكر
٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	تنباك "دخان" من بر عمان وإيران
٨,٠٠٠	٢,٠٠٠	سمن حيواني ثلثه من الكويت والبحرين والقطيف والثلثان من إيران.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	غاز.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	أقمشة بأنواعها: الكتان الأمريكي والحرير والجوخ ومواد صناعية تستورد من الخارج.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	أخشاب من الهند وحطب وفحم يستورد من بر فارس.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	قطن، طحين، شعير، حبوب، بصل، ليمون جاف، تمر هندي، عنب، زعفران، هيل، قرنفل، فواكه متعددة تستورد من الخارج خاصة من إيران.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	حيوانات القسم الأعظم من الحيوانات التي تذبح في قطسر تستورد من إيران والزيوت التي تستعمل في السفن تستورد من الخارج.

جـ - معاملة التجار المحليين:

لم تكن البيروقراطية الرسمية والفساد الإداري والضرائب الباهظة والعقبات محصورة على التجار الأجانب بل طال التجار المحليين والعاملين في خدمتهم رغم محاولة الإدارة العثمانية إظهار تسامحها النسبي مع التجار المحليين وإيحائها بأن تلك ذلك التسامح كان هدفًا استراتيجيًا عثمانيًا لتشجيع الأهالي وإنماء مناطقهم وازدهار اقتصادهم. غير أن هذا الهدف إن صحت نية التوجه إليه كان غير مفهوم ولا مطبق تطبيقًا سليمًا من قبل الإدارة العثمانية المحلية في اللواء. فقد عانى التجار المحليون من عنت وتسلط وسوء ذمة وإلحاح بطلب الرشوة من الموظفين الرسميين العثمانيين في اللواء لاسيما في المنافذ والمواني. فقد اجبروا على الدفع غير المشروع من أجل سرعة فسح بضائعهم المتكدسة في المواني أو المطالبة بدفع مبالغ إضافية إلى ما يدفعونه من رسوم وضرائب، بجانب المطالبة الدائمة بدفع رسوم أرضية تتضاعف مع طول فترة احتجاز بضائعهم. ومع أن الفترة العثمانية مليئة بالأمثلة إلا أننا نسوق مثلاً مبكرًا على التعنت وسوء الذمة للمسؤولين العثمانيين في اللواء يتمثل في اضطرار أصحاب القوافل التجارية في سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧١م، إلى دفع رشوة لمسؤول ميناء العقير، بوصفها وسيلة وحيدة متاحة أمام التجار لسرعة فسح بضائعهم ومرورها(١١٠). كما عمدت الإدارة العثمانية في مواني اللواء إلى إجبار المتواجدين من أصحاب القوافل والسكان على تفريغ البضائع من السفن والقوارب دون مقابل(١١١). وقد تمثلت قمة التعنت في معاملة أصحاب القوافل التجارية والقوارب حين عمد مدير ميناء العقير في سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، إلى إجبارهم على حمل البضائع المكدسة في الميناء إلى مدينة الهفوف مقابل نصف ريال للحمل مقابل ريالين كانوا يحصلون عليها من التجار الذين يقومون في العادة بنقل بضائعهم. مما اضطر أولئك الناقلين لتعويض خسارتهم على الإقدام على

إفراغ بعض أكياس الأرز والقهوة والسكر والهيل من جزء من محتوياتها وأخذه مقابل ذلك بعد إحلال كمية من الرمل مكانه محافظة على الشكل الخارجي والوزن. وقد أدى ذلك بعد كشفه والتحقيق حوله إلى عزل مدير الميناء وتعيين شخص آخر مكانه[١١٢].

كانت أسواق لواء الأحساء المزدهرة بمختلف البضائع والسلع بدءاً من المواد الغذائية التي تغلها مزارع المنطقة وبساتينها أو ما يتم استيراده من سلع وبضائع خارجية عن طريق موانئ المنطقة. مما جعل تلك الأسواق مقصداً لجميع المحتاجين لتلك البضائع سواء من داخل اللواء أو خارجه. كما تميزت مدن اللواء وقراه بالأسواق الأسبوعية والموسمية التي تقام وفق نظام متعارف عليه ويقصدها الجميع. وكان تميز اللواء ببضائعه وأسواقه أحد الأسلحة وأدوات الضغط التي لجأت الدولة العثمانية إلى استغلاله سواء ضد قبائل اللواء المتمردة على سلطتها أو ضد القبائل الأخرى التي لا تعلن ولاءها لها أو تتحدى هيبتها الأمنية والإدارية فتهاجم الطرق التجارية والمدن والسكان المستقرين وذلك بقيام السلطات العثمانية بمنع أفراد تلك القبائل وقوافلها التجارية من دخول أسواق اللواء للتبضع من سلعها بما يسد حاجاتها الغذائية والتموينية[١١٣]. وقد كان ذلك السلاح ذا حدين، فرغم كونه مؤثراً على حياة أفراد تلك القبائل إلا أن تأثيره السلبي لم يكن أقل على تجار اللواء وسكانه والسلطة العثمانية المحلية ذاتها، إذ يؤدي ذلك إلى كساد الأسواق وقلة دخل التجار فتقل معه الضرائب والرسوم التي تجبيها السلطة المحلية وتحتاجها لسد نفقاتها.

كان من أهم سلع لواء الأحساء التمور والأرز والقمح التي تنتجها مزارعها بكميات كبيرة تتعدى الاحتياج المحلي فيصدر جزء كبير من الخارج. وقد قدر إنتاج الأحساء من الأرز بحوالي واحد وأربعين مليون رطل سنوياً في حين بلغ إنتاج القمح في المواسم الجيدة ما يقارب ألف مليون

رطل[١١٥]. وكان من أهم ما يصدر من الإنتاج الزراعي المحلي إلى الخارج السلوق الذي كان يصدر بكميات كبيرة إلى الهند مما خلق تصديره – كما سبق – منافسة حامية بين التجار الأجانب والمحليين وكانت القطيف تنفرد بتصدير السلوق خاصة من تمرها المشهور والمسمى الخنيزي مما يدفع بالأسواق في مواسم التصدير المزدهرة إلى تعويض النقص في حاجة سكان القطيف من تمور الأحساء[١١٦]. وقد تنبه العثمانيون إلى الأهمية الاقتصادية للسلوق وإلى تأثير تخصيصه للتصدير على سد حاجة السوق المحلية في القطيف وعلى ما يجبى من ضرائب على التمور خاصة أن السلوق يتطلب جني التمور وهي لا تزال رطبًا قبل نضجها مما يحرم العثمانيين من جزء كبير من دخلهم من ضرائب التمور. وكان أول تصد عثماني لتصدير السلوق دون حصول الدولة العثمانية على نصيبها من الرسوم إصدارها في شهر ربيع الثاني ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أمرًا منعت بموجبه جني التمور قبل نضجها خاصة ما يحول إلى سلوق[١١٧] وقد أثار ذلك المنع احتجاج الأهالي عليه ومقاومتهم له. لكن ذلك لم يمنع من متابعة السلطات العثمانية لتشددها في ذلك فجاء قرارها في شهر جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م بمنع تصدير السلوق خارج القطيف مما يعني حرمان التجار من جني أرباح كبيرة، إذ اعتادوا على تصدير حوالي ٤٠٠ كونديس تمر سنويًا إلى الهند بصفة خاصة وبأسعار جيدة لأنواع من التمور التي لا تلاقي رواجًا اقتصاديًا جيدًا داخل القطيف[١١٨]. لكن السلطات العثمانية ما لبثت أن سمحت بتصديره بعد فرض ضرائب تصدير عليه بلغت ذروتها في عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م في زمن المتصرف إبراهيم فوزي باشا الذي نشط في جمع الضرائب وتشدد في ذلك مما أحدث نوعًا من التوتر بين التجار وضامني الضرائب والرسوم لا سيما في القطيف. فقد الح في زمنه ضامنوا الضرائب والرسوم لاسيما في القطيف على تحصيل رسوم التمور المتأخرة عند التجار من سنين ولم تلفح الوفود التي

أرسلها الأهالي وقصدت البصرة طلبًا من واليها التدخل لتخفيف تلك الشدة في جمع الضرائب[١١٩]. مما نتج عنه بوادر نزوح جماعي من القطيف إلى خارجها لا سيما إلى البحرين مما أجبر المتصرف على إعادة النظر في أسلوبه المتشدد، فبادر إلى تخفيف جباية الضرائب المرهقة[١٢٠].

لم تكن شكوى ملاك مزارع النخيل والفلاحين محصورة ضد الإدارة العثمانية المحلية في القطيف بل شملت بعض المتنفذين من أهل القطيف الذين أتاحت لهم وجاهتهم وثروتهم ومناصبهم التي شغلوها في الإدارة العثمانية المحلية من ممارسة تحكم اقتصادي وصل إلى دور احتكار التجارة في القطيف لاسيما تجارة الحاصلات الزراعية وعلى رأسها التمور والتي تعتبر العمود الفقري لاقتصاد القطيف وعماد التجارة الخارجية بها. فقد اشتكى عمدة القطيف في شهر رجب ١٣٢٤هـ من هيمنة منصور بن جمعة، الذي عين بعد دخول العثمانيين المنطقة رئيسًا فخريًا لهيئة الأملاك السلطانية، على اقتصاد القطيف الزراعي. فقد أعد العمدة المذكور عريضة طويلة تلقتها قيادة الجيوش السلطانية، وركز فيها معدها على المعاناة التي يرزح تحتها أهالي القطيف منذ تعيين منصور بن جمعة رئيسًا فخريًا لهيئة الأملاك السلطانية حيث بدأ يمارس دوراً متعاظمًا من الغطرسة والاستحواذ في القطيف أدى إلى سلب الأمن والراحة سنة بعد أخرى من الأهالى ، فتارة يبتاع من أصحاب الأملاك تمورهم وسائر حاصلاتهم بأبخس الأثمان وبالتقسيط على سنوات طويلة، وتارة يأخذ من التجار تجارتهم في الداخل أو المعدة للتصدير أو يبيعهم إياها بسعر مضاعف قد يبلغ أربعة أضعاف سعرها الأساسي[١٢١]. ونتيجة لتلك الممارسة فقد أصيبت تجارة القطيف بالكساد وانحصرت التجارة الداخلية في يد منصور بن جمعة، وأضاف العمدة الذي وقع باسم مختار القطيف عبدالله أن ذلك الاحتكار والتحكم لم يقف عند ذلك الحد بل عمد منصور بن جمعة إلى أن ينتزع إلى ملكه

من أيدي أهالي القطيف وبالقوة الجبرية جزءاً كبيراً من أملاكهم المتوارثة أبًا عن جد بأبخس الأثمان. كما أغتصب أيضًا من السكان الفقراء ما جلبوه من حيوانات وأشياء أخرى من البصرة والبحرين بأرخص الأثمان(١٢٢). وكان رد ابن جمعة على من يطلب منه بيعه ما انتزعه منه بأسعار مناسبة ومراعاة الله في ذلك قيامه حالاً بتعريضه لأنواع البلايا في محاكم القطيف ومركز اللواء وعلى يد حرسه الخاص. وقد ضرب العمدة على ذلك مثلاً بقيام منصور بن جمعة بإصدار حكم بحبس عشرة أشخاص قاموا بمحاولة لاسترداد أموالهم منه، كما قام بتسليط حسين المؤمن وعصابته المكونة من خمسة عشر فرداً مزودين بجميع أنواع الأسلحة الممنوعة على مهاجمة منازل الأهالي وسرقتها ومصادرة كل ما وجدوه من نقود ومتاع. وذكر العمدة أن تلك التجاوزات قد أوصلت أحوال نفر من أهالي القطيف إلى وضع الفقر المدقع وإجبار بعضهم إلى الفرار قسراً إلى بلاد أجنبية، حيث فر بعضهم مع عائلاتهم إلى البحرين(١٢٣). وحاول بعضهم تهريب حاصلات تمورهم خفية إلى البحرين بدلاً من بيعها إلى منصور بن جمعة ثم قاموا بشراء حبوب أو تحويلها إلى نقود لكنهم لم يسلموا من عصابات البحر العاملة بين البحرين والقطيف لا سيما المدعو أحمد السلمان وعصابته. وقد التمس العمدة المذكور نقل منصور بن جمعة وأخيه عبد رب الحسين إلى بلد آخر مناسب من المناطق العثمانية، ماؤه وهواؤه معتدل وإمكانياته تساعد على التوسع التجاري، خاصة وأن موسم بيع تمر السلوق قد بات على الأبواب حين تقدم العمدة بشكواه، وأن الفقراء الذين اعتادوا على بيعه لمنصور بن جمعه لن يبيعوه له هذه السنة جبراً للمذكور بل سيعمدون إلى إرساله إلى البحرين وإن كان منصور بن جمعة سيحول دون إرسال التمور بواسطة نفوذ محمد أفندي موظف ميناء القطيف مما سيفاقم عملية إذلال السكان وتوسيع تجارة ابن جمعه واحتكاره(١٢٤). وسيحاول محمد أفندي وجود مبررات لمنع

تصدير تمور الأفراد بحجة وجود أمراض بها إضافة إلى اطلاق منصور بن جمعة رجاله وخدمه كالمسعورين بين السكان لمنع ذلك أو يلجأ إلى حيلة أخرى، حيث أن من حيله إجبار حمالي التمور بالقطيف على جلب محاصيل التمور إلى مستودعاته، أو سوق أعوانه من الأشقياء إلى المزارع والبساتين لنقل التمور والفاكهة قبل نضجها، أو دخول المنازل والمخازن ونهب ما بها من متاع وحيوانات(١٢٥). ومضى العمدة مشتكيًا من عدم قدرة الإدارة العثمانية المحلية على التصدي لتجاوزات منصور بن جمعة حيث أفاد أنه كلما تم الالتجاء إلى الحكومة المحلية ذكر لهم أن عدد جنود القطيف محدود ولا حول ولا قوة لهم في إيقاف الشقيقين المذكورين. وقد ذكر العمدة أن من المحتمل أن يؤول حكم القطيف إليهما رغم أن أصلهما من البحرين لا ما يزعمان أنهما أصلاً من أهل القطيف(١٢٦). وقد أحال وزير الحربية تلك الشكوى وما تلقاه مؤيداً لها من قائد [بكباشي] الضابطة في القطيف إلى وكيل والي البصرة لتحري الوضع واتخاذ اللازم(١٢٧). وأتبع قائد الجيوش السلطانية مذكرته تلك بأخرى مؤرخة في ١٠ شوال ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م حول ضرورة إيجاد حل للوضع نظرًا لأهمية وحساسية موقع القطيف ووضعه وقد حالت البيروقراطية العثمانية وضعف الدولة العثمانية وقوة نفوذ منصور بن جمعة دون إيجاد حل لمعاناة أهل القطيف من جبروته وتحكمه(١٢٨).

وبما أن اللواء يتميز بكونه واحة زراعية كبيرة، أكثر ما يزرع به شجر النخيل الذي يعتمد عليه السكان عمومًا في غذائهم، ويعد محصولاً نقديًا مجديًا سواء للبيع محليًا أو التصدير للخارج. فقد ارتبطت شهرة المنطقة بإنتاجها للتمور منذ فترة قديمة في التاريخ. فقد قدرت كميات التمور التي انتجتها مزارع القطيف في عام ١٣٢٢ - ١٣٢٣هـ/١٩٠٤-١٩٠٥م بحوالي ٢٤,٠٠٠ طن(١٢٩). استهلك منها محليًا حوالي ٥,٠٠٠ طن وصدر الباقي

للخارج ، حيث صدر ٢٥٠٠ طن إلى البحرين و ١٢,٥٠٠ طن لفارس وعمان و ٤٠٠٠ طن للهند[١٣٠] . أما إنتاج الأحساء في الفترة نفسها فقد قدر بحوالي ٥١,٠٠٠ طن، استهلك منه محليًا إضافة إلى بيع القاصدين إلى الأسواق المحلية من داخل الجزيرة العربية حوالي ٤٠,٠٠٠ طن، وصدر ٣,٠٠٠ طن عن طريق ميناء العقير إلى جدة و ١,٠٠٠ طن عن طريق البحرين إلى جدة أيضاً، بينما صدر من تلك التمور حوالي ٣٠٠٠ طن إلى عمان[١٣١] .

تنوعت تجارة لواء الأحساء وتعددت أنواع البضائع والسلع التي تزخر بها أسواقه، لكن من أهم ما تميزت به الأسواق صناعة الأواني وتسويقها لاسيما دلال القهوة وأواني الطبخ والحلي والمصنوعات الذهبية والفضية وأدوت الزراعة ولوازم الخيل والفروسية والإبل. كما اشتهرت المنطقة بصناعة العباءات الحساوية والمتاجرة فيها. كما اشتهر اللواء بتصديره للخيول والإبل والحمير الحساوية المشهورة بقوتها وكبر حجمها[١٣٢] . كما وجد بدو الأحساء في اسواق البحرين مجالاً جيداً لبيع قطعانهم مقابل مبالغ نقدية مجزية. أما أهم السلع التي كان تجار الأحساء والقطيف وقطر يستوردونها من الخارج ولاسيما البحرين والهند وفارس فقد كان من أهمها الأرز والقمح والصناعات الإنجليزية والقهوة والهيل والبهارات والعطور والقطن والغاز [الكيروسين].

د - وضع التجار المحليين في اللواء ونشاطهم:

كان التجار المحليون في لواء الأحساء يشكلون طبقة نشطة وفعالة في حياة المنطقة الاقتصادية والاجتماعية. وكان لبعضهم مكاتب وممثلون في البحرين والبصرة والهند يتولون تسهيل تعاملاتهم التجارية والمالية هناك. كما كان لهم معقبون يتولون تخليص إجراءات فسح بضائعهم في الموانى لاسيما ميناء العقير. ومما يدل على ثراء تجار اللواء وفعاليتهم في حياة المجتمع

مساهماتهم المالية في بعض الفعاليات المؤثرة في المنطقة ومن الأمثلة على ذلك تبرعهم السخي لإنشاء خط للبرق يربط الهفوف مركز اللواء بالعالم الخارجي عام ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م[١٣٣]. وكان بالإمكان زيادة نطاق أعمال التجار وتنمية أموالهم بما ينعكس إيجابيًا على المنطقة بأكملها لو توفر عامل الأمن الذي كان هاجسًا مرعبًا يقلقهم ويحد من نشاطهم إضافة إلى عدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة لتنشيط أعمالهم التجارية وتتيح لهم حرية الوصول والاتصال المنظم لا سيما البريد والبرق والطرق الممهدة الآمنة وغيرها. وقد فوجيء تجار المنطقة بدلاً من تلمس احتياجاتهم إلى قيام الدولة العثمانية بصورة مفاجئة في أواخر أيام الوجود العثماني في اللواء وذلك في سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م بزيادة كبيرة في الضرائب على البضائع المستوردة بلغت نسبتها ١١٪ فاقت طاقة تحمل التجار لها وسببت ركوداً اقتصاديًا كبيرًا في الأسواق بسبب تراجع القدرة الشرائية لتلك البضائع من قبل السكان ومرتادي أسواق اللواء. وقد سببت تلك الزيادة احتجاجاً كبيراً من قبلهم لم يجد نفعًا لدى الإدارة العثمانية كما لم تشفع لهم مساندة العلماء والفعاليات الاجتماعية الذين التمسوا مراعاة أحوالهم تقديراً للأوضاع الاقتصادية في اللواء، موضحين أن الميزان التجاري يميل لصالح الاستيراد في معظم البضائع أكثر من حجم التصدير[١٣٤]. وكان بإمكان اللواء أن يلعب دورًا تجاريًا أكبر مما يلعبه وأن تزداد كميات البضائع الواردة حيث أن مواني المنطقة لاسيما ميناء العقير تعتبر بوابة شرق الجزيرة العربية ووسطها لكن الفتن والفوضى لاسيما بين أهالي المنطقة أو بينهم وبين البادية واعتداء القوي على الضعيف أدت إلى سلب الأموال وإزهاق الأرواح في داخل المدن وخارجها رغم وجود دوريات من الخيالة والمشاة في الطرق ولكنه من المرجح أن بعض رؤساء الدوريات لهم صلة باللصوص وقد لايجدون في طلبهم واللصوص خليط من البادية والحاضرة وهؤلاء لهم خبرة بطرق البلاد

ومنافـذها ويعـرفـون كـيـفـيـة إنتـهـاز الفـرص وتوجـيـه الضـربات إلى فريستهم[١٣٥].

الصناعة المحلية:

اشتهرت الأحساء والقطيف بتميز صناعاتها وازدهارها وشدة الطلب عليها منذ القدم،ومنها الرماح الخطية والثياب الظهرانية وصناعة الحلي والمجوهرات وخلال فترة الدراسة واصل الصناع والحدادون والصفارون والنحاسون براعتهم في إجادة صنع مايؤمن الاحتياجات الآنية كالأواني والقدور ودلال القهوة المصنوعة من الصفائح النحاسية والحديدية. وقد اشتهر الصفارون في المنطقة بتلميع القدور والدلال والأواني النحاسية. كما صنع الحدادون مستلزمات الزراعة والبناء كالمحاريث والفؤوس والمناقيش والسلاسل. كما اشتهرت المنطقة بصناعة جلدية مزدهرة شملت قرب المياه والحقائب والأحذية وحافظات التمور والأحزمة الجلدية وغمد السيوف وغيرها من أنواع الأمتعة العملية أو التي تستخدم للزينة. كما برع الندافون في سد الاحتياج المحلي من الفرش والوسائد والمساند والسرر القطنية. ولم يقل نشاط النجارون عن أقرانهم إذ برعوا في استخدام خامات البيئة الزراعية التي تشتهر بها المنطقة مثل اشجار النخيل والأثل التي طوعوها في صناعة الأبواب والنوافذ والصناديق واحتياجات الإبل والخيول والحمير من شداد وكور. ومما اشتهرت به المنطقة بصفة خاصة صناعة آنية الفخار بسبب توفر المادة الخام والحاجة اليها واجادة من يصنعها. وقام النساجون المهرة بصناعة بعض الملابس المحلية كالجوارب الصوفية والقطنية وألبسة الرأس من طواقي وغيرها[١٣٦].

وأهم ماتميزت به الأحساء بصفة خاصة وجود مشاغل مشهورة خاصة بنسيج العباءات وصناعتها حيث تخصصت فيها أسر مشهورة توارثت

صناعاتها وإجادتها وتسويقها وعم نشاطها الجزيرة العربية بكاملها[١٣٧].

وبناء على شيوع العديد من الصناعات في المنطقة واستغلال بعضها وعدم استغلال بعضها الآخر، كان يمكن خلال فترة الحكم العثماني من أن تنشط الصناعة في اللواء في مجالات صناعية جديدة تعود بدخل إضافي جيد على موارد اللواء لاسيما وقد تبين للعثمانيين وجود خامات ومجالات صناعية غير مستغلة فقد ورد في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م ورود معلومات عن وجود نوع من الرمل المعدني هناك صالح لأعمال الزجاج[١٣٨].
وجاء في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، مانصه:

"وفي اللواء سبع ممالح وثلاث معادن للجص... أربعة من الممالح معلومة وغيرها مجهولة الأسامي. وهذه الممالح هي في الصحراء مكشوفة الأطراف للورد من العشائر المختلفة المتجولة في تلك الأنحاء. ومن ثم فأخذها تحت الانحصار أمر مشكل بحسب الموقع[١٣٩].

وكان العثمانيون قد اهتموا في الفترة الأخيرة من وجودهم في اللواء لاسيما بعد تدفق النفط في ايران منذ ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، بكميات تجارية وعوائد مربحة واشتداد في الطلب عليه بعد تحول الاسطول البريطاني من الفحم إلى البترول بظاهرة ظهور بقع من النفط على سطح الأراضي في القطيف. وقد تناقلت تلك الظاهرة تقاريرهم الرسمية والتقط تلك الاخبار الانجليز فقام الكولونيل ديكسون المقيم البريطاني في البحرين بزيارة القطيف فيما بعد لكنه لم ير بعينه بقعاً للنفط[١٤٠]. وبعد خروج العثمانيين من اللواء في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م ظلت الشركة التركية متمسكة باتفاقية الخط الأحمر وحاول سيلي وشريكه محمد فخري استغلالها بإقامة دعوى عرفت باسم دعوى الهفوف في عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، لكن كان قطار الخط والنفوذ قد فاتهم فلم يعد يعبأ بهم أحد[١٤١].

صيد الأسماك:

تشكل مهنة صيد الأسماك أهمية في الحياة الاقتصادية للواء الأحساء في تلك الحقبة من حيث توفيرها فرصاً لعمل قطاع كبير من الأهالي لاسيما في القطيف ونواحيها وايضاً مردودها الاقتصادي الجيد مما جعل العثمانيون يفرضون عليها ضرائب عينية ويدخلون جبايتها ضمن مهمة ضامن التزام رسوم الاحتساب(١٤٢). خاصة وأن كمية الأسماك التي يتم صيدها كانت كبيرة تفيض أحياناً عن حاجة الاستهلاك المحلي مما يقود إلى تجفيفه فيما يعرف باسم الجلي وادخاره لموسم الشتاء حيث يقل الصيد فيه(١٤٣).

فرص العمل اليومية:

كانت فرص العمل اليومية المتاحة في غير الفعاليات المذكورة سابقاً محدودة جداً في اللواء خلال تلك الفترة. وكانت معظم تلك الفرص تتركز في المجال الزراعي خاصة في مواسم تلقيح النخيل وصرام التمور وتجهيزها للأسواق، وأوقات تجهيز التربة وإعدادها ومواسم بذر المحاصيل وتهذيب قنوات الري والصرف الزراعي وتنظيفها من الشوائب ومواسم حصاد الحبوب خاصة القمح والأرز(١٤٤). كما كانت هناك فرص محدودة للعمل في قطاع البناء والترميم والصناعة والنقل ورعي الماشية. ومهما يكن فإن تلك الفرص كانت أقل من أن تفي بامتصاص الأيدي العاملة محلياً، مما حدا بكثير من القوى العاملة لاسيما الشابة بالسفر خارج المنطقة خاصة إلى البحرين والهند والبصرة وإمارات الخليج العربي بحثاً عن فرص عمل لها.

العملات والأوزان والمقاييس

كانت العملات والأوزان والمقاييس المستخدمة في لواء الأحساء في تلك الحقبة موضوع الدراسة متأثرة بما هو مطبق في المناطق المجاورة لاسيما في البحرين وفارس والهند أكثر الدول اتصالاً وتعاملاً في المجال التجاري مع المنطقة آنذاك. إذ لم تفرض الدولة العثمانية استخدام عملتها أو أوزانها أو مقاييسها في التعامل الاقتصادي والتجاري في لواء الأحساء.

أ - العملات:

تعددت العملات الشائع استعمالها في المنطقة في غياب وجود عملة رسمية قبيل استيلاء الدولة العثمانية على اللواء وذلك بسبب عدم وجود دولة مركزية ذات عملة نقدية. ولم يتغير الحال كثيراً بعد استيلاء الدولة العثمانية على المنطقة في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م وحتى جلائها في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م. فقد ظلت العملات المستخدمة فيها مزيجاً من العملات المستخدمة قبل دخول القوات العثمانية، باستثناء صرف الدولة العثمانية رواتب جنودها وموظفيها من عملتها الرسمية خاصة القروش العثمانية وكذلك استيفاء الرسوم والضرائب بما يعادلها من تلك العملة. أما عدا ذلك فقد تركت الدولة العثمانية المجال مفتوحاً، ودون ضوابط أو إصرار على استخدام عملة معينة. وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود سيولة نقدية كافية من العملات العثمانية يمكن زخها في أسواق اللواء وربما أيضاً عدم تقبل المتعاملين في الأسواق بالعملات العثمانية لسبب عدم قبولها في البلاد التي يتعامل معها تجار اللواء لاسيما في البحرين والهند وفارس. وسوف نستعرض تفصيلاً للعملات التي راج استعمالها في لواء الأحساء في تلك الحقبة وأسعارها التبادلية مع التأكيد أن هذه الأسعار مجرد مؤشرات على قيمتها وليست دليلاً على ثبات السعر الذي كان عرضة للتغير والتذبذب حسب المؤشرات الاقتصادية وقوة العملة والظروف المحيطة بها.

١- الطويلة:

عملة فارسية الأصل وإن كانت تسك أحياناً في الأحساء، وهي على شكل ملقط طوله حوالي بوصة. وكانت تسك من الفضة والنحاس. وقد راج استعمالها في منطقة الخليج العربي وجزيرة سيلان قبل شيوع استعمال دولار ماريا تريزا والروبية الهندية في المنطقة والذي اضعف كثيراً استعمالها في التعامل التجاري في اللواء. ويمكن الجزم أن استعمال الطويلة قد قل منذ عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥١م، حيث حل محلها وبصفة رئيسة دولار ماريا تريزا النمساوي الذي عرف محلياً باسم "الريال الفرانسه". ويبدو أن هناك أنواعاً مفضلة من الطويلة في التعامل النقدي في الأحساء فقد افصحت الوثائق الشرعية التي فحصت والصادرة في فترة الدراسة، اشتراط بعض البائعين على نوع من الطويلة ثمناً لبيعهم، فمنهم من اشترط الطويلة الآرية أولارية الأحساء ولعل المقصود باللارية نسبتها إلى مدينة لارا بفارس. بينما نص آخرون على أن تكون من الطوال العتق أو كما سموها طويلة عتيقة، كما أصر بعضهم أن تكون الطويلة من معاملة بلد العقد السالكة حين العقد[١٤٥]. أما من ناحية قيمتها التبادلية فقد كانت قيمة الطويلة تعادل مابين ٠,٠٠٢٤٧ و ٠,٠٠٢٨٦ من تومان محمديات العجم (التومان الإيراني) وعشرين بارة عثمانية مما اشاع بين السكان إطلاق نصف طويلة على العشر بارات في اللواء وطويلتين على الأربعين بارة. كما كانت تساوي٠,٥ آنة بالنسبة للروبية الهندية. وقد حدد العثمانيون قيمتها التبادلية أثناء حكمهم للمنطقة بـ ٠,٧٥ من الدولار النمساوي و١١/ ١٤٢من القرش الذهبي العثماني[١٤٦].

٢- الأحمر أو الحمران:

يبدوا أنها كانت عملة ذهبية. وكانت شائعة الاستخدام قبيل فترة استيلاء العثمانيين على لواء الأحساء وظل التعامل بها خلال الفترة وان كان محدود جداً ومن أنواع الأحمر ماكان يطلق عليه المشخص والزر والفند.

وتشير بعض الوثائق الشرعية إلى أن الأحمر كان يعادل ٠,٥ ليرة ذهبية عثمانية وخمسون قرشاً عثمانياً و ٧ روبيات هندية أو ١٦,٩ من دولار ماريا تريزا النمساوي و ٢٠٠ محمدية[١٤٧].

٣- التومان:

عملة إيرانية شاع استخدامها في المنطقة في التعامل التجاري وفي بيع العقارات والأملاك وشرائها ويعادل التومان مائة محمدية، وقد ذكر قيمة التومان التعادلي مع الطويلة. ويبدوا أن هناك أنواعاً مختلفة شائع استخدامها من التومان. فقد ورد في الوثائق الشرعية الصادرة في الأحساء ذكر تومان من محمديات العجم وتومان حويزة دارج البصرة. وينقسم التومان إلى فئات منها المحمدية والعباسية.

٤- القران:

عملة إيرانية شاع استخدامها في القطيف ولم يعثر في الوثائق الشرعية مايدل على استخدامها في الأحساء. وقد كانت قيمتها التبادلية بالنسبة للروبية الهندية تعادل ٠,٤ من الروبية. وكان الجنيه الاسترليني يعادل مابين ٣٤,٥ – ٥٥ قراناً حسب ارتفاع أسعار الصرف وتذبذبها. وينقسم القران الى فئات هي الحدج والمرضوف والهتشي والأردي، ويعادل الأردي ٠,٢٥ حدج[١٤٨].

٥- القرش:

أبانت وثائق البيع والشراء في الأحساء قبيل دخول العثمانيين المنطقة استخدام القرش في قبض أثمان العقارات المباعة. وكانت بعض تلك الوثائق تنص على أن الثمن قبض بالقرش الرومي. ولعل المقصود به القرش العثماني الذي كان شائع التداول في بغداد والبصرة.

٦- البيز العمانية:

شاع في المنطقة تداول العملة العمانية المعروفة محلياً باسم "البيز الحمراء"

والتي سكها السلطان العماني فيصل بن تركي الذي حكم عمان في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م. كما انتشر في المنطقة تداول بيزة برغش أحد سلاطين عمان. وكانت قيمة البيزتين المذكورتين التبادلية لعملة الطويلة تساوي بيزتين لكل طويلة[١٤٩].

٧- دولار ماريا تيريزا النمساوي (الريال الفرانسة):

عملة نمساوية سكت في فيينا عاصمة امبراطورية النمسا والمجر في عام ١٧٨٠م خصيصاً لاستعمالها في الجزيرة العربية، ولاقت قبولاً ورواجاً فيها ربما لقيمتها الفضية ولانتشار تداولها في مناطق الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي واعتمادها عملة نقدية مقبولة في كافة التعاملات التجارية والاقتصادية وكان يحمل صورة امبراطورة النمسا والمجر ويزن أونساً واحداً أي حوالي ٢٩ غرام. وقد أطلق عليها محلياً مسمى "الريال الفرانسة" أو "الريال الفضة" لكن الاسم الأول هو الأكثر شيوعاً بين السكان. ويبدوا أن رواج تداولها في الأحساء بالذات من واقع الوثائق الشرعية المتعلقة بالبيع والشراء يعود إلى سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م، وينقسم الدولار النمساوي إلى فئتين الربع والنصف. وكان قيمة التبادلية لبعض العملات النقدية المتداولة في المنطقة كالتالي، بالنسبة للمحمدية تساوي ٠,٠٢٣ وبالنسبة للروبية الهندية كان يساوي ثلاث روبيات، ويعادل بالنسبة للقروش العثمانية (الليرة العثمانية تساوي مائة قرش) ١٢,٥. أما قيمته التبادلية بالنسبة للجنية الاسترليني فكانت تساوي ١٠,٢٥ بنساً انجليزياً[١٥٠].

٨- الليرة الذهبية العثمانية:

كانت الليرة الذهبية العثمانية هي وحدة النقد الكبرى الرئيسة للدولة العثمانية. لكنها لم تستعمل على النطاق التجاري ولا على مستوى التعامل الاقتصادي اليومي في لواء الأحساء. فكل ماتم من بيع وشراء أو استيفاء رسوم

وضرائب كان يتم بالعملات الشائعة كالقران والدولار النمساوي والروبية الهندية بعد تقويم قيمتها بالعملة العثمانية. وكانت فئات الليرة هي ٠,٢٥ ليرة، ٠,٥ ليرة، وليرة، و٢,٥ ليرة وخمس ليرات. وكانت الليرة مكونة من مائة قرش ذهبي و١١٨ قرشاً فضياً. وكان القرش يقسم إلى أربعين بارة وهو تقسيم رمزي حيث لاوجود للبارة والواحدة، إذ أن أصغر قطعة من البارة موضوعة للتداول كانت من فئة خمس بارات. وكانت قطعة المائة بارة تعادل ٢,٥ قرش والخمسين بارة تعادل ١,٢٥ قرش وعشر بارات تعادل ٠,٢٥ قرش وخمس بارات تعادل ثمن قرش. وكانت الدوائر العثمانية في لواء الأحساء لاتقبل في التبادل التجاري النقدي إلا بمائة قرش ذهبي ماقبل الليرة الواحدة. وكانت قيمة الليرة في اللواء مقابل الروبية الهندية تتراوح مابين ١٣ روبية و١٢ آنة و ١٤ روبية و٨ آنات، لكن الدولة العثمانية ثبتت سعر الصرف بـ ١٤ روبية. وكانت الطويلة تعادل ٠,١ من الليرة العثمانية، وتعادل الليرة العثمانية بالنسبة لدولار ماريا تريزا النمساوي ٨ دولارات، وبالنسبة للجنيه الاسترليني كانت الليرة العثمانية تساوي عشر شلنات إنجليزية[١٥١].

٩- الريال المجيدي:

جاءت تسمية هذه العملة نسبة إلى السلطان عبدالمجيد. وهي عبارة عن عملة عثمانية فضية بحجم الدولار النمساوي تنقسم إلى ثلاث فئات هي الجرخي أو البشليك الذي يتكون من قطع نقدية هي ٥ قروش وقرشان وقرش. والجرخي يساوي ١/١٦ من الريال المجيدي، والمتليك والقمري اللذان يساويان ٠,٢٥ من الجرخي الذي يساوي بدوره ١٠٠ بارة. أما قيمة المجيدي بالنسبة للروبية الهندية فكان الريال المجيدي يساوي ثلاث روبيات هندية. وكانت قيمتها التبادية بالنسبة للقروش العثمانية حسب ماتقبله السلطة العثمانية المحلية في لواء الأحساء يتراوح مابين ١٦-١٩ قرشاً للريال المجيدي. ويبدوا أن هناك ثلاث سكات للمجيدي أو ثلاث أنواع منه فقد

جاء في خطاب لمتصرفية اللواء أن هناك ثلاث فئات للريال المجيدي وأن أسعارها تتراوح مابين ١٦ إلى ١٩ قرشاً إلا أن فئة الريال المجيدي ذي الأحد عشر طائراً يقبل صرفه مقابل ١٦ قرشاً[١٥٢].

١٠- الروبية الهندية:

شاع استعمال الروبية الهندية في لواء الأحساء بسبب كبر حجم التعامل التجاري بين لواء الأحساء والهند والبحرين حيث كانت عملة رائجة فيه أيضاً. إذ كان البحرين يعد مستودع الأحساء التجاري وبوابته الرئيسة للتبادل التجاري والاستيراد وتبديل العملات. وكانت فئات الروبية الهندية الفضية هي ٠,٢٥ روبية، و ٠,٥ روبية. وكانت الروبية الهندية تنقسم إلى وحدات أصغر تسمى الآنة التي كانت تساوي ١ / ١٦ من الروبية. وكانت للآنة فئات هي الآنة، آنتين، أربع آنات وجميعها من النيكل ثم البيسة النحاسية التي تساوي ١ / ٦٤ من الروبية وهي أصغر وحدات الروبية النقدية[١٥٣].

وكانت قيمة الروبية الهندية التبادلية بالنسبة للعملات الأخرى كالتالي:

بالنسبة لدولار ماريا تريزا النمساوي (الريال الفرانسة)٥ / ٧ من الدولار

بالنسبة للقرش العثماني الذهبي	٥,٥ قرشاً ذهبياً
بالنسبة لليرة العثمانية الذهبية	٠,١ من الليرة
بالنسبة للبيزة العمانية	٥٠ بيزة عمانية
بالنسبة للقران الإيراني	٢,٥ - ٢,٦ قرانات
بالنسبة للطويلة	٠,٥ آنة هندية

١١- البنتو الفرنسي:

عملة فرنسية استخدمت في المنطقة على نطاق محدود جداً. لكنها لم تصمد بعد شيوع استعمال دولار ماريا تريزا النمساوي أو الروبية الهندي. ولم تتوفر معلومات عن قيمته التبادلية.

ب - الأوزان :

شاع في لواء الأحساء كونه بيئة زراعية وتجارية وصناعية كثير من الأوزان وتنوعت تبعاً لنوع التعامل التجاري. ونورد هنا أهمها وأكثرها استعمالاً.

١ - أوزان الحبوب والأطعمة[١٥٤] :

الوحدة	وزنها التقريبي
الربعة	تساوي من ٠,٦٨ إلى ٠,٧٣ رطلاً إنجليزيًا، ٢٨,٥ تولة هندية وهذا يخص ربعة الأحساء.
الرطل	يساوي ١,٢٣ ربعة
الثمين	يساوي ٤ ربعات، ٢,٩ إلى ٣ أرطال إنجليزية
المن الحساوي "وحدة خاصة لوزن التمور"	يساوي ٢٤ قياسة ومن ٥٥٥ إلى ٥٦٠ رطلاً. ويعادل المن ٤ قلال
المن القطيفي	يساوي ١٦ ألفا، و١٢,٥ حقة، وقياسين قطيفين، ٢,٧ من الرطل الإنجليزي ويستخدم في القطيف للبيع المفرق.
الوزنة	تساوي ١/٧ قياسة ن ٢/٧ من الرطل الإنجليزي
الاقة	تساوي ٤ ربعات، حوالي ٢,٧٢ من الأرطال الإنجليزية، حوالي ثمين واحد، ١/٨ قياسة.
الصاع	يساوي ما بين ٨ إلى ٨,٢٥ ربعات، وثمينين، وما بين ٥,٣ إلى ٦ أرطال إنجليزية.
المد "وحدة لوزن الحبوب"	يساوي ١/٣ الصاع
القياس "وحدة الوزن الرئيس في المنطقة	تساوي (٨) ثمين، ٤ أصواع، و٢٣ ربعة، و٨ حلقات، و٢٣ رطلاً إنجليزيًا.
الموسمية	(تستعمل لوزن الأرز والقمح)
موسمية الأرز	تعادل ١٠ قياسات، ٢٣٠ رطلاً إنجليزيًا.
موسمية القمح	تعادل ١٢ قياسة، ما بين ٢٦٠ إلى ٢٨٠ رطلاً إنجليزيًا.
القياس (وحدة وزن في القطيف)	يساوي ١,٧ من الرطل الإنجليزي، ١٠٢ مثقال شيرازي.
ألف (وحدة وزن في القطيف تستخدم للبيع المفرق)	تساوي قياسين، و٢,١٤ من الأرطال الإنجليزية، و١٠٠ غرام.
القلة "وحدة وزن خاصة بالتمور"	تساوي منين قطيفين، و٦٨,٧٥ رطلاً إنجليزيًا وكان وزن التمور يتم بالجملة بواسطة عدد القلال. وتنقسم القلة إلى نوعين: قلة أو جراب صغير وتساوي ٦٤ ربعة أو ما بين ٤٣- ٤٧ رطلاً إنجليزيًا. وقلة كبيرة تساوي ٦ قياسات أو مابين ١٣٠ إلى ١٤٠ رطلاً إنجليزيًا.
الكيلجة	تساوي ربع موسمية، و٦٥ رطلاً إنجليزيًا.

٢- أوزان المجوهرات[١٥٥]:

الوحدة	وزنها التقريبي
المثقال الشيرازي	يساوي ٣,٥ تولة هندية، و٧٢ جنيهاً، وتستخدم لعمليات وزن الذهب والفضة
التولة	تساوي ١٨٠ جنيهاً، وحوالي ١ / ٤٠ من الرطل الإنجليزي، ٠٦٦، من الأونصة.
مثقال أو مشخص أحمر	يساوي ٥٤ غراماً (قمحة)، و٣/ ١٠ من التولة الهندية، و٥٤ حبة، و٠,٠٢٢ ومن الأونصة
مثقال محلي	يساوي ٧٢ غراماً
مثقال البار	يساوي ٧٢٠ غرام (قمحة)
خمسين	يساوي ١٠ مثقالات شيرازية، و١,٦٥ أونصة، و٧٢٠ حبة، أربع تولات هندية.
مية أو مية	تساوي (٢) خمسينين، و٣,٢٩ أوقيات، و٣,٣٠ أونصات، و٤٤٠ حبة، ثماني تولات هندية

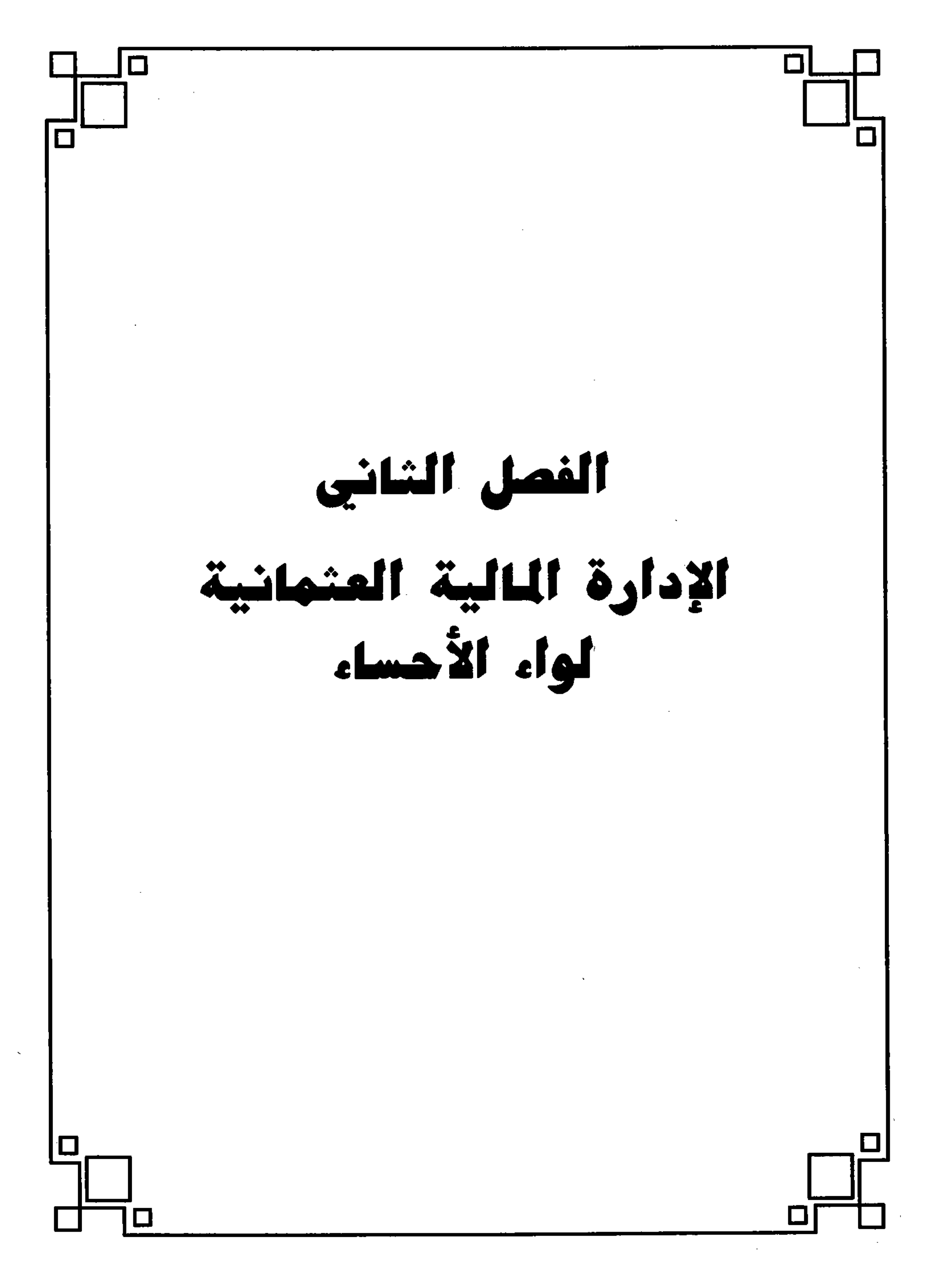
٣- أوزان اللحوم والأسماك[١٥٦]:

الوحدة	وزنها التقريبي
الأوقية (في القطيف)	تساوي ٠,٦٨ من الرطل الإنجليزي، وربعة واحدة
الحقة	تساوي ٤ أوقيات، و٢,٩ من الأرطال الإنجليزية
من قطيفي	يساوي ٢ حلقة، ٣٤,٧٥ رطلاً إنجليزياً

ج - المقاييس[١٥٧]:

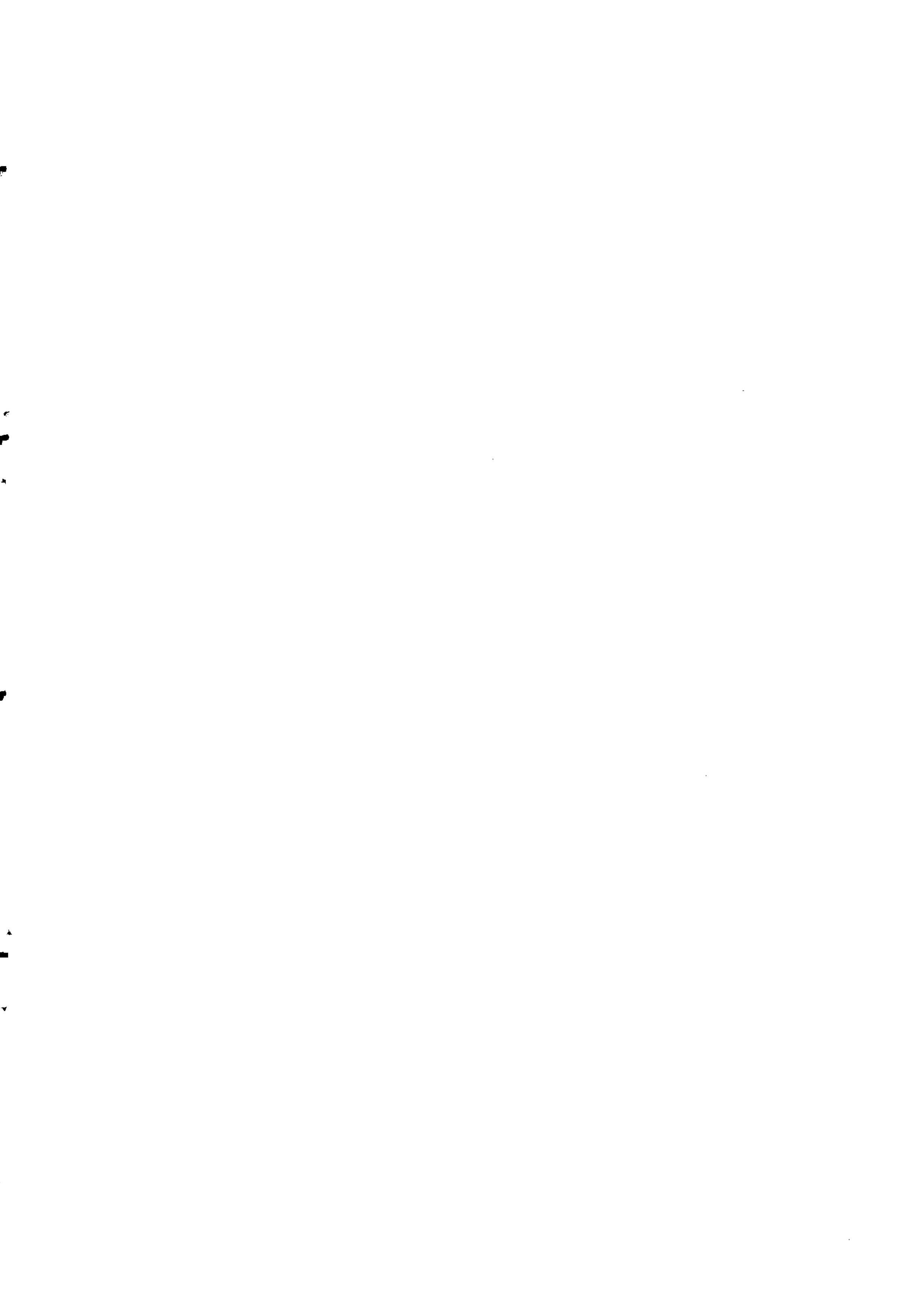
عرف سكان لواء الأحساء عديد من المقاييس، اختلفت وتنوعت حسب الغرض من استخدامها. وكان أكثرها شيوعاً واستخداماً مايتعلق بالمقاييس المستخدمة في التجارة والأغراض الزراعية والغوص بحثاً عن اللؤلؤ وخلافها. يصعب حصر ماشاع من مقاييس إلا أن البيان التالي يوضح أهم مااستخدمه السكان وعرفوه خلال فترة الدراسة.

الوحدة	طولها التقريبي
الشبر	٩ بوصات
الشبران	ذراع واحد
الذراع	يعادل في الأحساء ١,٥ من الأقدام ومن ١٨,٧٥– ١٩ بوصة، ٧٠ سم بينما يعادل القطيف ١٩,٧٥ بوصة والذراع من المرفق حتى طرف الأصبع الوسطى ويختلف باختلاف الأذرع طولاً وقصراً.
الوار	يعادل ذراعين، ياردة واحدة
الباع	يعادل ياردتين. والباع المسافة بين طرفي ذراعين ممدوتين
المغرس	يعادل مربعاً طول ضلعه ١٥ ذراعاً أو ما يعادل ١٢ خطوة قصيرة وكل مغرس يعني أربع نخلات كل واحدة منها في زاوية من زوايا الغرس.
مقاييس زمنية	
الفرسخ	يستخدم لقياس مسافات الطرق، ويعادل الفرسخ ٣ أميال.
الوضح	قياس يستخدمه المزارعون لبيان الفترة الزمنية التي يحق لواحد منهم استعمال المياه المخصصة له من مجرى الماء. الرئيس ويعادل الوضح ١٢ ساعة نهارية. ويقسم إلى ثلاث أرباع الوضح ونصف وربع.
الزام	قياس زمني يستخدم لمن في البحر. ويعادل إلزام أربع ساعات زمنية والزام يعادل ١٢ فرسخاً، ٣٦ ميلاً وتحسب حسب المسافة بين علامتين مميزتين على اليابسة.



الفصل الثاني

الإدارة المالية العثمانية
لواء الأحساء



الفصل الثاني

الإدارة المالية العثمانية في لواء الأحساء

كانت الإدارة المالية في لواء الأحساء من أهم أقسام الإدارة العثمانية المحلية وأكثرها حساسية. وكان يطلق عليها مسمى "قلم المحاسبة" في مركز اللواء ومسمى "بيت المال" في قضاء القطيف وليس لها وجود في قضاء قطر. وكان يعهد بإدارة قلم المحاسبة في اللواء إلى محاسب "محاسبة جي" مرتبط بدفتردار "محاسب" الولاية المربوط بها اللواء سواء أكانت بغداد أو البصرة. وكانت من مهمات المحاسب الرئيسة في اللواء قبض إيردات اللواء ودفع المصروفات وتنظيم حسابات الإيرادات والمنصرفات، وتسوية ميزانية اللواء السنوية والإشراف على إدارة بيت المال في قضاء القطيف. كما كانت ترتبط بالمحاسب إدارة الأعشار التي وجدت في اللواء في السنوات الأولى ثم ألغيت بعد تطبيق إعطاء رسوم الاحتساب لمتعهد يجمعها يسمى "ملتزم الاحتساب". إلا أن هناك دوائر مالية في اللواء لاترتبط مباشرة بمحاسبة اللواء وهي دائرة مال إدارة الأراضي السنية ودائرة الرسومات [الجمارك] ودائرة الديون العمومية في كل من مينائي العقير والقطيف.

وكان قسم المحاسبة في لواء الأحساء من أكبر إدارات الإدارة العثمانية المحلية من حيث عدد الموظفين حيث كان يتكون حين اكتمال تشكيل عدد الموظفين المخصصين له من تسعة موظفين إضافة إلى المحاسب نفسه والسعاة (أنظر التشكيل الإداري). وكان تشكيل قلم المحاسبة لواء الأحساء مماثلاً لتشكيل إدارة محاسبة ولاية البصرة. وقد تعاقب على منصب محاسب لواء الأحساء حوالي إثني عشر محاسباً، كان أولهم هو حقي أفندي الذي كان محاسباً سابقاً لشهر زور. وقد أعطي ذلك المحاسب مرتباً شهرياً جيداً في لواء الأحساء حيث بلغ مرتبه الشهري ٦٠٠٠قرش، ولم نتوصل إلى معرفة آخر

التشكيل الاداري لقلم المحاسبة بلواء الأحساء

محاسبة اللواء

- باشكاتب
- كاتب الإيرادات
- كاتب المصروفات
- كاتب المصالح الجارية
- معاون المصالح الجارية
- كاتب القضاء
- مقيد اليومية
- مقيد الأوراق
- أمين الصندوق
- السعاة

بيان بأسماء محاسبي اللواء

التسلسل	الاسم	الفترة	ملاحظات
١-	حقي أفندي	١٢٨٨- ١٢٩٠هـ	أول محاسب للواء كان محاسب سابقًا لشهر زروه وعين براتب قدره ٦٠٠٠ قرش.
٢-	محمد جاويد أفندي	١٢٩٠- ١٢٩١هـ	اختلف مع بزيغ باشا نقم عليه ناصر باشا السعدون وظل شهراً بدون راتب.
٣-	محمود سيرت	١٢٩٢- ١٢٩٦هـ	اشتهر بالاختلاس الكبير وقدم للمحاكمة بعد شكوى متصرف اللواء محمد سعيد باشا.
٤-	عمر عصام الدين أفندي	١٢٩٧- ١٢٩٩هـ	ظل على خلاف مع المتصرف ومجلس الإدارة
٥-	حسن تحسين أفندي	١٣٠٠- ١٣٠١هـ	
٦-	عمر أكاه أفندي	١٣٠١- ١٣٠٢هـ	
٧-	حسن خلقي	١٣٠٣- ١٣٠٥هـ	
٨-	محمد رفيق أفندي	١٣٠٦- ١٣٢٠هـ	شغل منصب المتصرف وكالة إثر الخلاف الحاد بين المتصرف محمد سعيد باشا والقائد عبدالحميد بك.
٩-	مصطفى لامع أفندي	١٣٢١- ١٣٢٣هـ	كان يجيد العربية والتركية والفارسية
١٠-	محمد فهمي أفندي	١٣٢٤- ١٣٢٤هـ	قام بأعمال المتصرف وكالة ما بين صفر إلى
١١-	محمد توفيق أفندي	١٣٢٥- ١٣٢٧هـ	شعبان ١٣٢٧هـ.
١٢-	محمد ناصر الدين أفندي	١٣٢٨- ١٣٣٠هـ	عزل في أواخر سنة ١٣٣٠هـ.

من شغل منصب محاسب اللواء حيث عزل محاسب اللواء محمد ناصر الدين أفندي في أواخر عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، ولم تبرز الوثائق العثمانية المتاحة اسم من خلفه (أنظر القائمة).

كان محاسب اللواء يختار بعناية فائقة ممن تتوفر فيه كفاءات إدارية وخبرة مالية وقد عرف عن معظم من تولى منصب محاسب لواء الأحساء إجادتهم للغتين العربية والفارسية بجانب اللغة التركية ومن أولئك على سبيل المثال محمود سيرت ومصطفى لامع ومحمد فهمي أفندي[١٥٨]. وإن كان بعضهم تنقصه القدرة على القيام بمهام عمله بكفاءة تامة نظراً لتقدم عمره مثل محمد رفيق أفندي محاسب اللواء الذي شغل المنصب لمدة تربو عن خمس عشر سنة والذي وصفه قائد اللواء عبدالحميد بك في عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م في رسالة بعث بها إلى ولاية البصرة بقوله[١٥٩]:

> أما عن حالة المحاسب محمد رفيق أفندي فهو وإن كان ذا قلم مقتدر في أمور التحريرات، إلا أنه منذ عشر سنوات أصبح وكأنه غير موجود حيث تقدم به العمر إذ أن سنه أقل من التسعين بقليل إضافة إلى أنهماكه في المتعة بدرجة كبيرة. وأنه لمن العبث أن يقوم موظف في مثل حالته ترتعش أعضاؤه بإيفاء مهمة وظيفته على الوجه المطلوب.. ورغم حالته تلك فلم يصدر من المتصرف إي زجر له بالامتناع عن المتعة والعبث، فالحبال متروكة على الغارب.. وكل الأمور خربة .. وأمور المالية فداء للمتعة.

وكان يطلب من المحاسب عند نقله أو تقاعده أو عزله حصوله على شهادة إبراء ذمة من مجلس إدارة اللواء يصادق عليها مجلس إدارة الولاية، وذلك بسبب طبيعة عمله التي تتضمن عهداً مالية يلزم تسويتها وإثبات عدم وجود نقص مالي أو سرقات أو اختلاسات مالية أثناء فترة عمله سواء عن قصد أو عدمه.

وقد اشتهر بعض محاسبي لواء الأحساء بارتكاب مخالفات مالية اختلفت

احجامها ودوافعها. ومن أشهر الاختلاسات المالية الكبيرة في تاريخ الحكم العثماني للمنطقة ما قام به محاسب لواء الأحساء محمود سيرت (١٢٩٢هـ- ١٢٩٦هـ) وكان ترتيبه الثالث فيمن تولى هذا المنصب في تاريخ الإدارة العثمانية في لواء الأحساء وأول من اشتهر بارتكابه اختلاسات مالية غير مسبوقة. فقد قام محمود سيرت إضافة إلى اختلاساته المالية بالتلاعب بالسجلات المالية ورفضه تسليم دفتر العهدة المدورة والذي كان يعد وفقًا للنظام العثماني من ثلاث نسخ لخلفه عمر أفندي والذي ارتكب بدوره أخطاء بسكوته عن أخطاء سلفه حتى مجيء حسن تحسين لتسلم المنصب منه في عام ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٢م[١٦٠]. فوجد سجلات غير مرقمة الصفحات وخالية من تفصيلات لمفردات الصرف والتحصيل للايرادات المالية. مما أخر المحاسب عمر أفندي مدة ٧٥ يومًا منتظرًا تسليم العهدة المالية إلى خلفه تحسين الذي رفض استلامها لعجزها البالغ حوالي ١١٥,٠٠٠ قرش ومشترطًا مجيء المحاسب الأسبق محمود سيرت لتسديد ما كان في عهدته دون جدوى[١٦١] فقد اشتكى حسن تحسين من اختلاس محمود سيرت لمبلغ ٤٨,٠٠٠ قرش من ميزانية اللواء و ٢١,٠٠٠ قرش وكسور من بند الرواتب ١٢,٠٠٠ قرش وكسور من الأمانات[١٦٢]. وكان محمود سيرت قد أقر بنقص ١٥,٠٠٠ قرش وتعهد بقيامه بتسوية ذلك المبلغ[١٦٣] لكن مسلسل السرقات بدأ يتضح شيئًا فشيئًا، فقد تبين أنه قام باختلاس مبلغ ٤٣١٩ قرش وثماني قطع ذهبية من مخصصات مصرف توسيع الزراعة باللواء وإسقاطها من السجلات المالية حيث زعم أنها أموال خارجة عن أموال الدولة العامة، ولذا لم يحتفظ لها بسندات أو سجلات، كما تساهل في طلب الكفلاء لقروض المصرف الزراعي. كما قام المحاسب المذكور بصرف مبلغ ٧١٣٠٤ قرش للمتصرف سعيد بك زيادة عن استحقاقه من رواتب ومصاريف سفر عند بدء تعيينه متصرفًا للواء الأحساء في عام

١٢٩٤هـ/١٨٧٧م وتساهل في استرجاعها لعدة سنوات[١٦٤]. وكانت ولاية بغداد قد ارسلت موظفًا مختصًا يدعى رشيد بك وصرفت له نفقات يومية وبدل انتقال قدره ٥٩٠٠ قرش لفحص سجلات السنتين الأخيرتين من فترة تولي محمود سيرت لمنصب محاسب لواء الأحساء فقدم المذكور إلى الأحساء وقام بواجبه الذي اتضح عدم تدقيقه للمخالفات المالية كما ينبغي. فقد قدم إلى الولاية المذكورة جداول بالتحصيلات المالية والمدفوعات، وجد عند مراجعة النسخة الثانية المحفوظة في محاسبة اللواء مباينة واختلافاً بين الجداول المالية واليومية المالية المحفوظة في اللواء[١٦٥]. وكانت تلك الحالة غير مسبوقة في تاريخ اللواء خاصة اعداد مسودة تسليم العهدة المالية التي تم اعدادها على أساس غير صحيح وسليم حيث لم يحصل محمود سيرت على مبالغ معينة ومنها ٥٠٠٠ قرش وهي رواتب خمسة شهور لراكان بن حثلين شيخ قبيلة العجمان حسب حكم مجلس إدارة اللواء و ١٢٦٧٥ قرش أثمان مختلفة و٤٠٧٠٠ قرش فتح الصندوق و٥٢٥٠ قرش بقية تحصيل حاصلات الغلال التي كان مجموعها ٣٢٩٢٥ قرش[١٦٦].

وكان لمحمد سعيد باشا، الذي عين متصرفاً للواء الأحساء للمرة الأولى خلال الفترة ١٢٩٥ – محرم ١٢٩٧هـ، ثم مالبث بعد عزله لفترة قصيرة أن عاد متصرفاً للواء الأحساء في ١٨ رمضان ١٢٩٨هـ وحتى ١٨ شوال ١٣٠٢هـ دور مهم في كشف اختلاسات محمود سيرت وتصرفاته المالية غير القانونية ومتابعتها وإعداد مضابط إدارية صادق عليها مجلس إدارة اللواء[١٦٧]. وقد بلغت تلك المتابعة ذروتها عند عزل المحاسب الذي خلفه وتعين محاسب جديد هو حسن تحسين الذي قام بإعداد تقرير مطول شاركه في إعداده كاتب الايرادات مهدي أفندي كشفا فيه نوعاً من تلاعب محمود سيرت بالسجلات المالية حيث أبان الاختلاف بين النسخ الثلاث التي تعد حين القيام بتسليم العهدة المالية من السلف الى الخلف. ولأهمية تلك

المخالفات وماتكشف عنه من أسلوب التلاعب المقصود نورد ملخص لها في الجدول المرفق[١٦٨]. ولم يقتصر التلاعب والاختلاس على الأموال المدرجة في ميزانية اللواء بل تعداها إلى السرقة من المواد الغذائية العينية المرسلة من ولاية البصرة إلى لواء الأحساء واختلقت لذلك مختلف الذرائع والأسباب. ونورد أمثلة من ذلك للتدليل على فساد الإدارة في زمن المحاسب محمود سيرت وسوء نيته ومن حوله رغم ضآلة المحاصيل المفقودة والتي كان يتم تعويض ولاية البصرة عنها[١٦٩].

١- ظهر في الذخائر الحجازية المرسلة لإعاشة الجنود النظامية وأفراد الضابطة في لواء الأحساء في عام ١٢٩٦/١٢٩٧هـ والتي ألقى بعضها في البحر أثناء الطريق - كما زعم - نقصاً واضحاً قدره ٢٨٧٥٧ أوقية حنطة و٥٥٥٠ أوقية شعير.

٢- ظهر في الذخائر التي ارسلها موظف المخازن في ولاية البصرة ابراهام أغا وقدرها ٤٥,٠٠٠ أوقية حنطة و ٩٣,٠٠٠ أوقية شعير، نقص قدره ٣١٠٧ أوقية حنطة و ٤١٧٦ أوقية شعير قدر ثمنها بـ ٩٤٨ قرش و٣٠ بارة.

٣- لم يتم دفع أجرة الجمالين الذين نقلوا تلك الذخائر وقدرها ١٠,٠٠٠ قرش وكسور، كما تم بيع جملين من تلك الجمال دون إدخال قيمتها في الخزينة.

٤- ظهر في كمية الشعير التي أحضرها ملازم الضابطة ملا ميرزا نقص قدره ١٨٣ أوقية شعير ثمنها ٢١١ قرش و٤ بارات.

٥- ظهر في الدفعتين من الذخائر التي أحضرها أمين وقائع الضابطة محمود أفندي وقدرها ٩٨٨٩٧,٥ أوقية حنطة و ٦٣,٠٠٠ أوقية شعير نقص قدره ٤٥١٧ أوقية حنطة ثمنها ٧٨٤٨ قرش.

ملخص للتلاعب الذي قام به محمود سيرت في نسخ تسليم العهدة المالية

الشهر	عدد النسخ	المبلغ الوارد في النسخة المعدة حسب الأصول الجديدة	المبلغ الوارد في النسخة المعدة حسب الأصول القديمة	الفرق	المبلغ المسجل في دفتر اليومية	ملاحظات
مارس ١٢٩٦ مالية	ثلاثة نسخ	٨٠٩٣١٤٧ قرش و٩ بارات	٧٩٤٣٢ قرش و٩٠ بارة	٨٠١٣٧١٥ قرش	٧٩٤٣٢ قرش و٩بارات	أرسل النسخة إلى الولاية
أبريل ١٢٩٦ مالية	" "	٤٠٨٧٣١٨ قرش و٣٣ بارة مصدقة	٨٠٣٣٤٦٦ قرش و٣٣ بارة مصدقة	٣٩٤٦١٤٨ قرش	٤٠٨٧٣١٨ قرش و٣٣ بارة	" "
مايو ١٢٩٦ مالية	" "	٤٩٥٤٣ قرش مصدقة	٨٣٣٣٢ قرش	٣٣٧٨٩ قرش	جاء في دفتر اليومية فرق قدره ٩٥٤٣ قرش	" "
يونيو ١٢٩٦ مالية	نسخة حسب الأصول الجديدة	—	١٠ بارة ١٠٤٩٣٧ قرش ١٤٩٨٣٧قرش	٥٧١١٤ قرش	٩٢٧٢٢ قرش	" "
يوليو	" "	—	١٠٨٩٦٩٨ قرش و٥ بارات	١٠٤٢١٨٠ قرش	٤٧٥١٨ قرش و٥ بارات	" "
أغسطس	" "	١٠٦٩٨٨٥ قرش و٣٠ بارة (في نسخة بعث بها إلى الولاية)	٦٠٨٢٠٩٦ قرش و٩ بارات	٥٠١٢٢١١ قرش و٢١ بارة	—	" "
سبتمبر	" "	—	٣١٥٧٢١ قرش و١٠ بارات	٢٧٠٦١٦ قرش و١٠ بارات	٤٥١٠٥ قرش	" "
تشرين أول– أكتوبر			٣٠١٧٨٣٨ قرش و١٠ بارات	١٠٣٣٣٤٩ قرش و٣٣ بارة	٤٠٥١١٨٨ قرش	" "
تشرين ثاني– أكتوبر			٣٠٢٥٨٨١ قرش و٢٨ بارة	٥٠٨١ قرش و٣٠ بارة	٣٠٧٦٧٥٣ قرش و٣٨ بارة	" "
واعتباراً من شهر ديسمبر كانون أول من السنة المذكورة حتى فبراير شهر شباط (ثلاثة شهور) فإنه لايوجد شيء مطابق بين الجدول الشهري واليومية.						

ملاحظات: (١) ربما يظن أن إعداد أحد النسخ وفق النظام الجديد والأخرى حسب النظام القديم. لكن كلا الجدولين مختومين ومصدق عليهما ومكوناتها تخالف وتباين مكونات دفتر اليومية.

(٢) السنة المالية العثمانية تبدأ في شهر مارس، وأشهرها ميلادية بينما سنواتها هجرية.

٦- ظهر في الذخائر التي أحضرها حسن أفندي أمين الوقائع وزملاؤه وقدره ١٥٣٠٩,٥ أوقية حنطة ٣٢٧٢,٥ أوقية شعير نقص قدرها ٤٦٦ أوقية حنطة و١٣٠,٥ أوقية شعير.

٧- ظهر في الذخائر التي ارسلت مع رشيد بك وقدرها ٢٤,٠٠٠ أوقية حنطة و ٣٤٠٠ أوقية شعير نقص قدره ٦١٥ أوقية حنطة ثمنها ٦٤٨ قرش و١٠ بارات.

٨- ظهر في الذخائر التي أحضرها أمين الوقائع جواد أغا وقدرها ٢٥٥٥٢,٥ أوقية حنطة و ٢٥٠٠٠ أوقية شعير والتي زعم أنها تعرضت لعاصفة قرب الكويت مما نتج عنه غرق ٢٠٥٢,٥ أوقية حنطة و١٠٦٠,٥ أوقية شعير بلغت أثمانها ٢٣٨٢٧ قرش.

ولم يكن محمود سيرت فيما يبدو مكترثاً بتلك الملاحقة التي لم تكن حاسمة، إذ أنه في شهر شوال ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤م كان ينوى مغادرة البصرة إلى بغداد في طريقه إلى الأستانة لتسوية الأمر وتسديد المبالغ المطلوبة بعد تدقيقها، غير أنه لم يفعل في ظل التراخي الإداري العجيب من السلطات العثمانية رغم اعتبارها أن إدارة أموال الدولة والمحافظة عليها تعتبر بمثابة روح الدولة التي تحفظ لها البقاء[١٧٠]. ومما يدل على التساهل مع محمود سيرت تعيينه محاسباً لولاية بغداد بعد تركه لواء الأحساء رغم ما أثير حوله من شبهات[١٧١].

وقد يزيد من التعجب من موقف السلطات العثمانية حياله رد المدعي العام لبداية مجلس شورى الدولة في ٣ شوال ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، الذي أبان أنه تلقى عدة شكايات من متصرفية لواء الأحساء حول اتهامات محمود سيرت بالاختلاس المالي، لكنه لم يتلق الأوراق والتحقيقات اللازمة، وأن ما أرسل إليه من ولاية البصرة حتى تاريخه من أوراق هي مجرد تحقيقات

قوائم بأسماء موظفي قلم المحاسبة في مركز لواء الأحساء في بعض السنوات

سنة ١٢٩٢هـ	سنة ١٢٩٩هـ
المحاسب : محمود سيرت المعاون : محمد أفندي كاتب : حمادي أفندي أمين الصندوق : أحمد أفندي	المحاسب : عمر عصام الدين كاتب الواردات : رؤوف أفندي كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي كاتب المصاريف : عباس أفندي مقيد الأوراق : محمود بك أمين الصندوق : داود شنطوب
سنة ١٣٠٠هـ	**سنة ١٣٠١هـ**
المحاسب : حسن تحسين كاتب المصروفات : ــــــ كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب	المحاسب : عمر أكاه كاتب الواردات : مهدي أفندي كاتب المصروفات : محمد نور أفندي كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب
سنة ١٣٠٨هـ	**سنة ١٣٠٩هـ**
المحاسب : محمد رفيق باشكاتب واردات : رؤوف أفندي باشكاتب مصاريف : شاغر كاتب المصالح الجارية : صالح أفندي كاتب القضاء : عبدالرحمن أفندي مقيد الأوراق : جميل أفندي أمين الصندوق : حسن أفندي مستخدم خليل أغا	المحاسب : محمد رفيق باشكاتب الواردات : رؤوف أفندي كاتب المصالح الجارية : عبدالرحمن أفندي كاتب القضاء : محمد نوري أفندي مقيد الأوراق : جميل أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب سعاة : سلمان أغا، عبود أغا
سنة ١٣١١هـ	**سنة ١٣١٤هـ**
المحاسب : محمد رفيق كاتب واردات : مهدي أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب المصالح الجارية : صالح أفندي كاتب القضاء : محمد أفندي مقيد الأوراق : عبدالمجيد أفندي معاون : حمدي أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب	المحاسب : محمد رفيق كاتب الواردات : أحمد بك كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليومية : محمود أفندي كاتب المصالح الجارية : صالح زكي أفندي معاون : أحمد أفندي أمين الصندوق : درويش أفندي

تابع قوائم بأسماء موظفي قلم المحاسبة في مركز لواء الأحساء في بعض السنوات

سنة ١٣١٧هـ	سنة ١٣١٩هـ
المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: سعيد أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليوميات: محمود أفندي كاتب المصالح الجارية: صالح أفندي كاتب المصالح الجارية: حمدي أفندي أمين الصندوق: درويش أفندي	المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: سعيد أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليوميات: محمود أفندي كاتب المصالح الجارية: صالح أفندي كاتب المصالح الجارية: حمدي أفندي أمين الصندوق: حاجي حسين أفندي
سنة ١٣٢٠هـ المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: ـــــــ كاتب ثاني : توفيق أفندي مامور الأوراق: عبدالوهاب أفندي كاتب المصالح الجارية: ـــــــ أمين الصندوق: عبدالله أفندي	

لاترقى إلى قوة الحكم بوجود مخالفة قانونية بموجب نظام محاكمة الموظفين(١٧٢). ولذا فقد طلب المدعي العام بإحاطة وزير الداخلية لاستكمال التحقيقات وإرسال الأوراق. وقد بلغت استهانة محمود سيرت بما قيل حيال اختلاساته المالية أن نسبها في سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، إلى متصرف اللواء محمد سعيد باشا وأعضاء مجلس إدارة اللواء وطالب محاكمتهم لتبين الحقيقة(١٧٣). وقد وجد محمود سيرت فيما يبدوا نوعاً من التأييد من دفتر دار البصرة مما جعل محمد سعيد باشا الذي عزل حينها من منصبه بوصفه متصرفاً للواء الأحساء يسمي تلك العملية بالغش الحسابي الموجب للمحاكمة القانونية لكليهما خاصة بعد رفض وزارة المالية في الأستانة لادعاء محمود سيرت وتعضيد دفتردار البصرة له ورد كامل الموضوع إلى ولاية بغداد لمواصلة التحقيق. وقد استشاط محمد سعيد باشا غيظاً من مماطلات محمود سيرت ورميه تهم الاختلاس إليه ومجلس إدارة اللواء في فترته فأبرق إلى المدعي العام لمجلس شورى الدولة قائلاً:

> إن كل ماقدمه محمود سيرت أفندي محاسب اللواء السابق كان مجرد هوى وموجدة.. فقد أثبتت التحقيقات الرسمية المثبتة كذب ودناءة كل الشكايات والإشاعات التي زعمت في حقي بالذات أو بالواسطة.. ولذا فإنني حاضر للحضور للمحكمة بشخصي في أي وقت مع المذكور للتحقيق والتثبت فيما ذكر(١٧٤).

ولاتهام محمد سعيد باشا ولاية البصرة بمحاباتها محمود سيرت ومماطلتها في البت في رفع كامل الأوراق فأن ذلك قد اجبره على بعث برقيته تلك من ولاية ديار بكر بدلاً من رفعها من ولاية البصرة(١٧٥).

ورغم وصول الأمر إلى الجهات العليا في الحكومة العثمانية المركزية خاصة مجلس شورى الدولة الذي يعد اعلى جهة قانونية في الدولة، إلا أن ذلك لم يغير من سير القضية والبت فيها ولا من استهانة محمود سيرت وعدم

مبالاته بالأمر مما يخلق عدة تساؤلات للمتابع لها، فقد بعث المذكور في نهاية سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ببرقية إلى رئاسة مجلس شورى الدولة ذكر فيها أنه وكل المدعو اواديس أفندي قوليانى محامي الدعاوى في الأستانة للترافع عنه وتقديم الايضاحات ولوائح الاستدعاء في القضايا المقامة ضده في دائرة ادعاء مجلس شورى الدولة(١٧٦). وتعكس تصرفات محمود سيرت والتساهل معه ومرور حوالي عشر سنوات دون حسم قضية مهمة تتعلق باختلاسات مالية من خزينة الدولة عدة تساؤلات، إذ أن كل ما أتخذ حياله هو عزله من منصب محاسب ولاية بغداد.

تكررت عمليات سوء ضبط الإدارة المالية والاختلاسات وضياع ملايين القروش من خزينة لواء الأحساء. ففي شهر شعبان ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، أفاد محمد سعيد باشكاتب محاسبة اللواء بضياع ملايين القروش من إيرادات اللواء فصدر أمر دفتردار ولاية البصرة إلى محاسبة لواء الأحساء بقدوم المذكور ومعه السجلات والقيود التي يزعم أنها تثبت أقواله(١٧٧). وقد جاء توقيت ذلك أثناء الخلاف الكبير بين أركان اللواء خاصة بين المتصرف وقائد اللواء والقاضي. وقد أدعى محمد سعيد أفندي أن المتصرف والقاضي قد دبرا له تهمة إهانة الحكومة والضابطة [الشرطة] ليتمكنوا من اعتقاله في مسعى لإعاقته من الوصول بما لديه من سجلات إلى مركز الولاية. فطلبا حضوره إلى مجلس تمييز اللواء الذي رفض المثول أمامه بحجة عدم كونه مرجعاً قانونياً، وأنه بذلك إنما يتيح لخصمه أن يكون القاضي والحكم وأضاف المذكور أنه فوجئ بمداهمة منزله واعتقاله من قبل محمود أفندي أحد ملازمي الضابطة ومعه بعض الجنود الذين رافقهم محمد الشعيبي رئيس البلدية، وأنه تم أخذه بالقوة إلى التوقيف لمدة يوم حتى تقديمه إلى المحاكمة أو إحضار كفيل له. وقد التمس محمد سعيد أفندي من قائد اللواء عبدالحميد بك الذي كان آنذاك في خلاف حاد مع متصرف اللواء تأمين

حماية له ومايحمله من أوراق حتى وصوله إلى ميناء العقير ومن ثم إركابه على إحدى السفن المتجهة إلى البصرة[١٧٨]. ولم يعد هناك ذكر في الوثائق العثمانية المتاحة عن نتائج لما زعم به محمد سعيد أفندي.

تعد وظيفة المحاسب في اللواء من أهم وظائف الجهاز الإداري. إذ أن مهام المحاسب الرئيسة تشمل مسؤوليته المباشرة عن الإدارة المالية وتنظيمها في اللواء والأقضية التابعة له وإعداد ميزانية اللواء وفق النظم والتعليمات المبلغة إليه من دفتردار الولاية الذي يعد مرجعه المباشر. كما كان محاسب اللواء عضواً دائماً بحكم منصبه في مجلس إدارة اللواء. ويتميز المحاسب عن غيره من أركان الإدارة المحلية الآخرين بطول مدة بقائه في منصبه إذا لم يحدث منه مايوجب نقله أو عزله. ويعد محمد رفيق أفندي أطول من شغل منصب محاسب لواء الأحساء إذ بقي يزاول عمله حوالي ١٥ عاماً متصلة. وكان طول مدة بقاء المحاسب في وظيفته ينعكس إيجابياً على إجادته لمهام عمله ومهارات وظيفته. ومعرفته لطبيعة اللواء ومصادر دخله، وكيفية جباية الضرائب والرسوم فيه. ودليلاً على أهمية منصب المحاسب من الناحية الإدارية في اللواء تكليف محمد رفيق أفندي في عام ١٣١٨هـ بالقيام بأعمال متصرف اللواء وكالة حين شغوره بعد عزل محمد سعيد باشا[١٧٩]. وكذلك تكليف محمد توفيق بك محاسب اللواء خلال الفترة ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ بتولي منصب المتصرف وكالة أثناء شغورها في النصف الأول من عام ١٣٢٧هـ.

تأتي وظيفة أمين صندوق اللواء أهم وظائف قلم المحاسبة في اللواء. وتعد وظيفة أمين الصندوق من أكثر الوظائف المالية حساسية وأكثرها عرضة للمساءلة في حال وجود نقص نقد مالي في الصندوق أو خطأ في الصرف. وقد تعرضت أمانة صندوق لواء الأحساء لحالات من الاختلاس المقصود والنقص في موجوداته النقدية. ومن الأمثلة للاختلاسات المالية في صندوق

مال لواء الأحساء في مركز اللواء ماحدث في زمن أمين صندوق اللواء أحمد أفندي في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، الذي اتهم أنه قام بالاختلاس بالتواطؤ مع محاسب اللواء آنذاك محمود سيرت[١٨٠]. إذ نجح أحمد أفندي في خداعه أن يحمل خلفه يعقوب أفندي نقصاً مالياً في موجودات صندوق مال اللواء قدر بمبلغ ٤٨,٠٠٠ قرش وقد أورث يعقوب هذا النقص بدوره لخلفه داود شنطوب أفندي الذي رفض تحملها مما جعل يعقوب أفندي يقوم بدفعها من قبله، حيث قام بدفع ٢١,٠٧٧ قرش من حسابه الشخصي ومبلغ ١٢٤٢٣ قرش من أموال الأمانة وتعهد بدفع الباقي بطريقته الخاصة. وقد جادل يعقوب أفندي بأنه قد ظلم في تحميله ذلك النقص وأن من المفروض أن يدفعها سلفه أحمد أفندي أو المسؤول المباشر عن الشؤون المالية حين حدوث النقص ويقصد بذلك محمود سيرت محاسب اللواء آنذاك الذي يظن أنه المختلس لها[١٨١].

وكان من أشهر من عين في وظيفة أمين صندوق اللواء وأطولهم مدة داود شنطوب أفندي الذي شغل المنصب مابين سنتي ١٢٩٨ – ١٣١٢هـ. وكان يهودياً غير محبوب من بعض المسؤولين العثمانيين خاصة قائد اللواء المشهور عبدالحميد بك، لكن داود نجح في البقاء في لواء الأحساء فترة طويلة فبعد عمله أمينا للصندوق إضافة إلى قيامه بأمانة صندوق الدائرة السنية عمل ملتزماً للاحتساب في ميناء العقير[١٨٢]. وقد كان المذكور كثير المشاكل سيء النية، ومن الأمثلة على ذلك اتهامه في احداث تهريب الأسلحة في اللواء سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، والتي عزل على أثرها متصرف اللواء محمد سعيد باشا، إذ اتهم داود شنطوب بتسهيل تهريب الأسلحة مقابل حصوله على رشوة مالية مما قاد الى سلسلة تحقيقات مشهورة في تاريخ اللواء[١٨٣] ومنها ماحصل بينه وبين عبدالله بن عيسى أبو حليجة أحد تجار الهفوف من سكنة محلة الرفعة، من اتهامات وشكايات واعتداءات في شهر شعبان

١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م[١٨٤] . فقد تقدم الاخير بسلسلة من الشكايات الى متصرف اللواء وقائد اللواء ووالي البصرة متهماً داود شنطوب ملتزم الاحتساب وأعوانه بسببه وشتم دينه مع ضربه وهتك عرضه بألفاظ سيئة لم يجد لدى السلطة المحلية في اللواء ردعاً لها سواء من قبل المأمورين المختصين أو من قبل قاضي اللواء ومجلس التمييز[١٨٥] . مما جعل أبو حليجة يلتمس من والي البصرة معاملته وفق المادة ٤٤٢ والمادة ٤٢٣ من القانون المؤقت المعمول به آنذاك وتعطيل النظر في القضية في مجلس تمييز اللواء ونقلها لمحكمة جزءا البصرة وارسال أوراق ضبط الدعوى إليها[١٨٦] . ويروي قائد اللواء عبدالحميد بك الحادثة في مذكرة رسمية بعث بها الى متصرف اللواء، ذكر فيها أنه ليس لداود شنطوب وحتى نشوب الحادثة مع ابوحليجة أي صفة رسمية تبرر تطاوله أو استخدام سلطته للاعتداء عليه ولم يحصل على أمر حكومي بذلك مما جعل أبوحليجة يفكر في قتله دفاعاً عن نفسه وعرضه ودينه. ولما علم داود شنطوب بنية أبوحليجة ذهب ليلاً مع عدة أشخاص يهود وغافلوا غلام جاويش من أفراد ضابطة مخفر النعاثل خارج الكوت وهجموا على منزل أبوحليجة حيث انفرد له أحدهم قائلاً له أنك قد قتلت اليهودي داود وجيئت لكي آخذ بدمه وتكالبوا عليه فتناولوه بالجر والشتم حتى أخرجوه من منزله وبعد ضربه وسبه جاءوا به الى الحكومة المحلية[١٨٧] .
مما جعله يرفع تظلماته الى المتصرف والنائب [القاضي] ومجلس تمييز اللواء، ونظراً لعدم إجادته اللغة التركية فقد عين وكيلاً عنه [محام] وفق الأصول المتبعة إلا أنه أفيد مراراً بتأجيل البت في النظر في قضيته كما لم يلق اهتماماً من نائب اللواء [القاضي] بقضيته التي تركت رغم مافيها من تجاسر على الاعتداء على منازل الأهالي ليلاً مما يدل على التهاون بالأمن الداخلي في اللواء[١٨٨] . بينما يروي مجلس تمييز اللواء في رده الذي جاء في مضبطة وقع عليها كامل أعضاء المجلس في ١٤ شعبان ١٣١٧هـ وتم إرسالها إلى والي

البصرة بأن شكوى أبوحليجة والعطار [!]. وحسب إفادة عمر أفندي محافظ باب الكوت وحسن جاويش من فرقة المعية تكمن في أن أساس المشكلة نشأت من رغبة عبدالله أبوحليجة في الحصول على الالتزام الذي أرسى على داود شنطوب[١٨٩]. وقد اشتكى المجلس في مضبطته من تدخل قائد اللواء عبدالحميد بك في القضية ورغبته في حمله إياه بالقوة على الحكم لصالح أبوحليجة وهذا يعارض العدالة والقوانين المرعية. وختم مجلس تمييز اللواء مضبطته ملمحاً بأن سلوك القائد المذكور لم يكن جديداً عليه إذا عرف عنه عندما كان في لواء المنتفق بالعراق حبه لاثارة المشاكل، وأنه إذا لم يوضع حد لتجاوزاته لوظيفته ورغباته الشخصية فإن هيئة المحكمة ومجلس التمييز ستكره على ترك عملها[١٩٠]. وبعد عزل سعيد باشا ونقل عبدالحميد بك لم يعد أحد يسمع عن قضية أبوحليجة وما أخذ حيالها. وقد خلف داود شنطوب في وظيفة أمين صندوق اللواء يهودي آخر هو هارون أفندي ومن الطريف أن تعاقب ثلاثة من اليهود على أمانة صندوق اللواء وهم يعقوب أفندي وداود أفندي وهارون أفندي أدى إلى تدوين دفتر اليومية باللغة العبرية[١٩١].

وكان من أشهر وأنزه من تولى أمانة صندوق مركز اللواء هو محمد أفندي بن عبدالهادي، وهو الذي شغل المنصب منذ عام ١٣٢٢هـ وحتى دخول الملك عبدالعزيز آل سعود الأحساء فقام بتسليمه ما في الصندوق من نقود. فاقره الملك عبدالعزيز في عمله فظل قائماً به وحائز على ثقته حتى وفاته في عام ١٣٤٥هـ، وقد أورد له الشيخ يوسف المبارك ترجمة ذاتية جاء فيها:

> هو محمد بن العبدالهادي الموصلي، يرجع نسبه الى قبيلة الجبور. قدم الأحساء في عام ١٣١٤هـ مع اخوانه محمود وحسين وإبراهيم للإشتغال بالتجارة ثم اشتغل كاتباً عند ضامن الجمارك إذ ذاك، وفي سنة ١٣١٨هـ(١٩٠٠م) دخل في سلك الجندية لأنه من بلاد يخول النظام

تجنيد القادرين من أهلها. وفي عام ١٣٢٢هـ عين أميناً لصندوق مركز اللواء لما هو متصف به من الأمانة والكفاءة وحسن السلوك وبقى هذه الوظيفة إلى أن أستولى الملك عبدالعزيز فابقاه كوزير لجميع الأعمال المتعلقة بالدولة في الأحساء وملحقاتها ولم يحدد له راتباً معيناً بل أطلق يده بالصرف على عائلته من المالية قدر كفايتهم لثقته به وظل قائماً بأعماله حتى توفى في سنة ١٣٤٥هـ ولم يترك شيئاً من المال ولا العقار سوى بيت سكناه الموهوب له من الملك عبدالعزيز[١٩٢].

طبيعة عمل الادارة المالية العثمانية في اللواء:

كانت أعمال قلم المحاسبة في اللواء تتم وفقاً لنصوص نظام الأمور المالية الذي صدر في عهد السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣هـ) (١٨٦١-١٨٧٦م) والذي أرسى الأسس التي ينبغي العمل بموجبها في الإدارة المالية في الولايات وملحقاتها من حيث كيفية جباية الأموال العامة وطرق صرفها وتفصيل أمور تنظيم حسابتها. وقد قسم "نظام الأمور المالية" إلى أربعة أبواب عامة هي[١٩٣]:

الباب الأول:

وقد ضم الفصل الأول منه كيفية تحصيل أموال الدولة في القرى ومعظم بنوده لاينطبق على اللواء كالبدلات العسكرية التي تؤخذ من غير المسلمين، أو الويركو الذي يؤخذ بموجبه مبلغ من السكان حسب مقدرتهم المالية والذي طبق في مدن اللواء في فترة متأخرة[١٩٤].

ومن أهم بنود هذا الفصل النص الذي يمنع الإدارة الحكومية المحلية من صرف أموال حكومية عامة في القرى[١٩٥].

الباب الثاني:

يختص بموضوع "إدارة أموال الدولة في القضاء" وهو مطبق بشكل مفصل في قضاء القطيف. وينقسم هذا الباب إلى ثلاث فصول، نص الفصل الأول على كيفية تحصيل أموال الدولة وجبايتها. فقد نصت بنوده الخاصة على وجوب قيام قائمقام القضاء بتحصيل الأموال في القضاء وملزمة مدير بيت المال في القضاء على مسؤولية تنظيم حسابات القضاء وكونه مشتركاً في المسؤولية مع القائمقام عن إدارة أموال الدولة العامة في القضاء وتنظيم الحسابات والمحافظة عليها ومسؤوليتهما معاً عن صرف الأموال الحكومية باتفاق رأيهما. كما الزمت بنود هذا الباب أن يتم إدراج ميزانية القضاء في سجل خاص يبعث بها محاسب اللواء الذي يتبعه القضاء في أول كل سنة مالية متضمناً تفصيلاً لايرادات القضاء ومصروفاته إلى دفتردار الولاية(١٩٦).

بيان بأسماء أمناء صندوق مركز اللواء

م	الاسم	الفتـــــرة
١-	أحمد أفندي	١٢٨٨ – ١٢٩٤هـ / ١٨٧١ – ١٨٧٧م
٢-	يعقوب أفندي	١٢٩٥ – ١٢٩٧هـ /١٨٧٨ – ١٨٧٩م
٣-	داود شنطوب أفندي	١٢٩٧ – ١٣١٢هـ /١٨٧٩ – ١٨٩٤م
٤-	هارون أفندي	١٣١٣ – ١٣١٨هـ /١٨٩٥ – ١٨٩٦م
٥-	درويش أفندي	١٣١٤ – ١٣١٨هـ /١٨٩٦ – ١٩٠٠م
٦-	حاجي حسين أفندي	١٣١٨ – ١٣١٩هـ / ١٩٠٠ – ١٩٠٢م
٧-	عبدالله أفندي	١٣١٩ – ١٣٢١هـ
٨-	محمد الأفندي	١٣٢٢ – ١٣٣١هـ /١٩٠٤ – ١٩١٣م وهو الذي سلم ما في الصندوق للملك عبدالعزيز حين استيلائه على الأحساء سنة ١٣٣١هـ.

أوضح هذا الباب مهمة أمين صندوق القضاء التابع لبيت المال مبيناً أن من أهم واجباته استلام الأموال الحكومية وتسليم إيصالات لدافعيها. وقد نص النظام على اشتراط اللغة التركية فيمن يشغل منصب أمين صندوق القضاء مع تفضيل من يجيد اللغة العربية. وأوجبت بنود هذا الباب على مدير بيت المال وأمين صندوق القضاء تنظيم سجلات مالية مفصلة [روزنامجة] لإيرادات القضاء المالية وإعداد خلاصة مفصلة بحساباته اليومية في أول كل شهر يرفعها إلى مجلس إدارة القضاء الذي ينبغي عليه تصديقها ثم بعثها إلى محاسب اللواء[١٩٧]. ووفقاً لبنود هذا الباب فقد شدد متصرف اللواء على قائمقام القطيف في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، أن يؤكد على أمين صندوق القضاء بضرورة تنظيم قوائم يومية تبين مقدار الإيراد ومفردات الصرف ومقدار الموجود بالصندوق وتقديمها إلى المأمورين المدنيين ليتم فحصها من قبلهم والتأشير عليها، على أن يخصص مأمور مدني مناوب لكل شهر للقيام بإيصال تلك القوائم إلى لجنة مدنية مكونة من موظفين اثنين من موظفي المالية بالقضاء يجتمعان كل مساء لتدقيق القوائم المالية اليومية للصندوق[١٩٨]. وعندما يريان أن هناك حاجة لمراجعة السجلات والسندات المحفوظة في أمانة الصندوق فلابد من تمكينهما من تدقيق كل شئ حتى الأشياء غير المهمة في حالة مغايرتها للأصول والقواعد التي يجب تطبيقها حرفياً. وفي حالة عثورهما على شئ مخالف للأصول فعليهما سرعة الإشعار وتحمل المسؤولية عن ذلك وفقاً لنصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والتاسعة من التعليمات المعتمدة بالإرادة السنية والتي تنص على أن مهمة موظفي الإدارة المالية أداء مهام وظائفهم وفق واجباتهم التي تحتم على الموظفين التدقيق في الأمور والوظائف المالية خاصة وأن الأمور المالية بمثابة روح الدولة التي يجب بذل جل العناية بها وترك ذلك الواجب يعني عدم المبالاة بخدمة الدولة وأداء مهام الوظيفة[١٩٩].

كان أول موظف عثماني يعين لإدارة بيت المال في القطيف هو طالب أفندي الذي عين مباشرة إثر استيلاء العثمانيين على القطيف سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، لكنه مالبث أن نقل في السنة ذاتها إلى وظيفة قائمقام المبرز بمعاش قدره ٢٥٠٠قرش[٢٠٠]. وقد تعاقب على وظيفة مدير بيت مال القطيف مايزيد عن أثني عشر مديراً. وقد جرت العادة أن يعين معاون لمدير بيت المال القطيف من أهلها، فقد عين على سبيل المثال علي بن فارس في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، معاوناً لمدير بيت المال خورشيد أفندي[٢٠١]. أما أمانة صندوق بيت المال الذي كان يشغله في الوقت نفسه أمين صندوق الإدارة السنية [الأملاك السلطانية] فقد قارب عدد من تعاقب على هذا المنصب نفس عدد مديري بيت المال، وقد جرت العادة بأن يعهد بالمنصب إلى أشخاص من أهل القطيف نفسها ومنهم محمد الناصر في سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م ومحمد المنصور في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م[٢٠٢]، وحسن بن اخوان في سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م[٢٠٣]. وكثيراً ماكانت تحصل مشاكل لمديري بيت مال القطيف ومعاونيهم.

أما قضاء قطر فقد حال تصدي جاسم آل ثاني قائمقام قطر منذ دخولها تحت النفوذ العثماني وحتى خروجهم منها عن إيجاد ادارة لبيت المال، رغم تطلعات العثمانيين المبكرة لذلك فقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا إلى وزارة الداخلية في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ يوصي بضرورة تعيين مدير لبيت المال في قضاء قطر إذ أن عدم تعيينه سوف يعيق إمكانية إجراء إصلاحات هناك[٢٠٤]. لكن ذلك لم يتم بسبب ماذكرناه من رفض جاسم آل ثاني الشديد لذلك.

ونعود الى ذكر بقية نصوص نظام الأمور المالية "فقد جاء في الفصل الثاني ايضاحاً لكيفية صرف أموال الدولة في القضاء، وجاء النص فيه أن الصرف من الأموال الحكومية في القضاء يجب أن يتم بعد أخذ موافقة تحريرية من

القائمقام ومدير بيت المال في القضاء. وألزمت بنود هذا الفصل مدير بيت المال مسؤولية إعداد خلاصة شهرية بالمصروفات اليومية والايرادات وتقديمها إلى مجلس إدارة القضاء.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد كرس، لكيفية تسليم الأموال في القضاء وإسناد محاسبتها إلى محاسب اللواء. ونصت بنوده على مايلي(٢٠٥):

١- وجوب إرسال أموال صندوق القضاء اسبوعياً إلى أمانة صندوق اللواء بشرط أن يزيد المبلغ المرسل على ١٥,٧٧٧ قرش، أما إذا قل المبلغ الأسبوعي عن هذا المبلغ فيحتفظ به في القضاء ويضم إلى مبلغ الأسبوع الذي يليه.

٢- وجوب قيام مدير بيت المال في القضاء بإعداد خلاصة شهرية عن ميزانية القضاء من ايرادات ومصروفات وتقديمها إلى مجلس إدارة القضاء.

٣- وجوب إعداد سجل سنوي مستخلص من الخلاصات الشهرية يوضح فيه الايرادات والمصروفات وأوجه الصرف ومقدار المبالغ المتبقية التي لم يتم تحصيلها خلال السنة المالية، وبيان أوجه الصرف التي لم يتم تحصيلها خلال السنة المالية، وبيان أوجه الصرف التي لم يتم فيها الصرف الفعلي. واشترط النظام تصديق مجلس إدارة القضاء على ذلك السجل قبل بعثة إلى إدارة اللواء مشترطاً أن يتم إرسال هذا السجل المالي إلى مركز اللواء في موعد لايتعدى منتصف شهر مارس (آذار) الذي يعد أول أشهر السنة المالية العثمانية.

أما المادة الثالثة والثلاثون فقد كرست لإيضاح كيفية عزل مدير بيت المال وتبديله في القضاء ذلك الذي إذ لم يقم بتقديم الخلاصات الشهرية والسنوية في موعدها المحدد نظاماً(٢٠٦).

رغم وضوح الأنظمة المالية وصرامتها إلا أن مديري بيت المال في اللواء لاسيما في القطيف كانوا لايتقيدون بها ولايراعون تطبيقها. فقد اشتكى محاسب اللواء في عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م، من سوء إجراءات الأمور المالية في قضاء القطيف ذاكراً أن وكيل مدير بيت المال بالقطيف علي سري أفندي لايمسك بالسجلات الرسمية بل يعتمد على القيد في دفاتر مبعثرة غير رسمية يضم كل منها أوراقاً عادية غير مرقمة. كما أنه أهمل تقييد الحاصلات العامة في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م بسجلات القيد الرسمية وأغفل تسجيل تحصيل الرسوم من أهالي القرى في مواضعها في السجل الرسمي فلم يقم بقيدها في مواضعها المفترضة في ذلك السجل. وقد سبب ذلك الإهمال وعدم التقيد بالسجلات المالية والتعليمات المنظمة لتحصيل الأموال وقيدها، وجود بقايا مالية في عموم الرسوم والأموال الحكومية خاصة الأموال التي يفترض قيدها بصفة يومية وكذلك التي ينبغي إثباتها بصفة اسبوعية نقلاً من يومية أمين صندوق بيت المال(٢٠٧). كما أهملت وكالة بيت مال قضاء القطيف جرد موجودات الصندوق بصفة شهرية وفقاً للأنظمة التي تنص على القيام بذلك كما لوحظ على مدير بيت المال تدخله المباشر في معاملات الإدخال في صندوق بيت المال وتنظيم قوائم موجوداته وعمليه نقل المال من سنة إلى أخرى علاوة على أمره بصرف مبالغ غير جائزة الصرف نظاماً من ميزانية سنة أخرى غير السنة الحالية(٢٠٨). وقد سئل وكيل مدير بيت المال في قضاء القطيف عن تلك التجاوزات والمخالفات المالية بثمان مذكرات رسمية لكنه لم يقم بالرد عليها. وقد قامت محاسبة اللواء بمحاولة تصحيح القيود المالية الخاصة بقضاء القطيف خلال الفترة ١٣٠٦ – ١٣١٢هـ/١٨٨٨ – ١٨٩٤م وإرفاق ١٦ قيداً من سجلات البقايا المالية للسندات السابقة معها(٢٠٩).

تكرر النقص والاختلاس في جباية الأموال الحكومية في قضاء القطيف في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م بما يقارب مليون ونصف المليون من القروش(٢١٠). وقد حمل مدير بيت المال في قضاء القطيف محمد أفندي مسؤولية ذلك النقص، غير أن التحقيق الذي أجرته ولاية البصرة أثبت عدم مسؤوليته المباشرة عن ذلك كما ادعت إدارة لواء الأحساء من أن ذلك تم خلال فترة وجود محمد أمين أفندي التي استمرت ١٥ شهراً قبل عزله بتلك التهمة. مما حمل دفترداربة الولاية إلى إبداء عدم صواب أعادته لعلمه وأمرته بتسليم عهدته إلى معاونه محمد ناجي أفندي الذي لم يكون راغباً في قبول تلك المهمة(٢١١). وقد بقي محمد أمين في مركز اللواء بعد عزله وأثناء التحقيق معه معزولاً عن اتصال بولاية البصرة بسبب عدم وجود قنوات للاتصال المباشر كالبرق والبريد، ولمن يكن أمامه إلا الاستنجاد بقائد لواء الأحساء عبدالحميد بك ليمكنه من الوصول الى ميناء العقير وركوب السفينة من هناك إلى البصرة دون أن يتعرض له أحد(٢١٢).

أما كيفية إدارة أموال الدولة عموماً في اللواء فقد فصلها الباب الثالث من النظام المالي إذ فصل ذلك الباب كيفية "إدارة أموال الدولة في اللواء" وقد انقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول تناولت مايلي:

١- بين الفصل الأول كيفية تحصيل أموال الدولة وقبضها "مبيناً مايلي(٢١٣):

أ - مسؤولية المتصرف عن تحصيل أموال الدولة في اللواء بشكل عام وأن محاسب اللواء مسؤول مباشر عن تنظيم الشؤون المالية وتدقيق الحسابات وهو بذلك مسؤول مشارك للمتصرف عن إدارة أموال الدولة في اللواء، وأن لايتم الموافقة على صرف أية مبالغ من أموال الدولة العامة إلا باتفاقهما.

ب- مسؤولية المتصرف والمحاسب المشتركة عن تنظيم سجلين سنويين

بميزانية اللواء ترسل من قبلهما إلى دفتردار الولاية المرتبط بها اللواء في بداية السنة المالية العثمانية، يتضمن السجل الأول الايرادات والمصروفات. ويحتوي السجل الثاني الأموال العامة التي في ذمة الأفراد عن السنوات السابقة وماعلى اللواء من ديون مستحقة.

ج- وجوب وجود صندوق للأموال الحكومية العامة في اللواء يديره أمين صندوق يشترط فيه إجادة اللغة التركية قراءة وكتابة.

د- وجوب قيام أمين الصندوق بإعطاء إيصالات مختومة ومصادق عليها من محاسب ومتصرف اللواء لمسلمي الأموال من موظفي المالية وعمد القرى والأفراد الذي يقومون بتسلمها في مركز اللواء.

هـ- وجوب قيام أمين صندوق اللواء بتنظيم سجل يومي [روزنامجة] للايرادات في دفتر يسمى دفتر اليد، على أن يكون محاسب اللواء مسؤولاً عن عمل خلاصة يومية بهذه الايرادات يطلع عليها متصرف اللواء ويقوم بالمصادقة عليها. كما يجب على المحاسب عمل خلاصة شهرية بايرادات اللواء يعرضها المتصرف على مجلس إدارة اللواء للمصادقة عليها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لكيفية صرف أموال الدولة العامة في اللواء. ونصت مواد هذا الفصل على وجوب تصديق المحاسب ومتصرف اللواء على أوجه الصرف وإرفاق موافقتهما الكتابية على مستندات الصرف. كما أوجبت على كل من المحاسب وأمين الصندوق تحرير سجل يومي بالمصروفات التي يعد لها خلاصة شهرية يعرضها المتصرف على مجلس إدارة اللواء.

وجاء في الفصل الثالث إيضاح "كيفية تسليم أموال الألوية وإعطاء محساباتها" حيث نصت مواده على أن قلم المحاسبة في اللواء ملزم بصرف فائض الميزانية السنوية إلى الجهة التي تحددها الإدارة المالية في الولاية وفق

تعليمات وزارة المالية ونظمها. وأن على قلم محاسبة اللواء القيام بمهمة تدقيق حسابات ومالية الأقضية التابعة للواء، ووفقاً لهذا فهي ملزمة بتقديم سجلاتها شهرياً إلى الإدارة المالية في الولاية بعد اعتمادها وتصديقها من قبل مجلس إدارة اللواء. كما نصت أيضاً على تقديم سجلات سنوية على هذا النمط. وقد تضمنت بنود هذا الفصل عزل محاسب اللواء إذا أخل بالوفاء بالمواعيد المقررة لتقديم السجلات الشهرية والسنوية. أما الباب الرابع والأخير فقد كرس "لإدارة أموال الدولة العامة في الولاية" وكيفية حفظها وتنظيم سجلاتها وأوجه قبضها وصرفها(٢١٤).

مأمورية الأعشار:

انشئت هذه المأمورية في بداية الاستيلاء العثماني على اللواء وكان مقرها في مركز اللواء في الهفوف ولها فرع في قضاء القطيف بينما لم يوجد لها فرع في قضاء قطر واستمرت تعمل بوصفها فرعاً تابعاً لقلم محاسبة اللواء حتى عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥(٢١٥). وقد تخصصت هذه المأمورية في جباية ضرائب إنتاج الأراضي الزراعية وجزء من ضريبة المواشي التي كانت تعرف آنذاك باسم "الكودة" وهي الجزء الخاص بضريبة الأغنام. وقد تولى قلم المحاسبة في اللواء وبيت المال في قضاء القطيف مهمة جمع الضرائب التي كانت تجمعها مأمورية الأعشار قبل إلغائها. وقد بلغ مجموع ماجباه العثمانيون في السنة الأولى من ضريبة الأعشار في لواء الأحساء مبلغ ٣٠٠٠ ليرة عثمانية(٢١٦). وقد ذكرنا تشكيلاتها الادارية بالتفصيل في مكان آخر ولذا لانرى تكراره هنا(٢١٧).

مأمورية الديون العامة:

أدت تبعات حرب القرم (١٢٧٠ - ١٢٧٣هـ) (١٨٥٣ - ١٨٥٦م) التي خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية الى تكبد الدولة العثمانية نفقات

مالية ضخمة دفعتها إلى الاستدانة من البيوت المالية الاوربية ومصارف فرنسا وبريطانيا، حيث صدر أمر سلطاني في ١٥ أغسطس ١٨٥٤م/ ١٢٧١هـ باقتراض مايقارب ثلاثة ملايين جنيه استرليني بفائدة سنوية مقدارها ٦٪. ثم تلا ذلك اقتراض آخر بعد عام واحد من نفس الجهات قدره ٥ ملايين جنيه استرليني ضمنته كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية واستمر ضغط النفقات المالية لتلك الحرب مؤثراً حتى بعد انتهائها، مما قاد في عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م إلى اقتراض ثالث تلاه سلسلة من القروض المالية التي كثرت في عهد السلطان عبدالعزيز الذي اشتهر بكثرة التبذير والإسراف مما نتج عنه بلوغ ديون الدولة العثمانية في اواخر عهده الى حوالي ٢٤٠ مليون جنيه استرليني مما جعل الخزينة العامة عاجزة عن الوفاء بتسديد المستحقات المالية فأعلنت إفلاسها في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م وعدم قدرتها على تسديد المستحقات المالية وعدم قدرتها على تسديد أقساط الديون وفوائدها. وتحت الحاح الضغوط الكبيرة من الدائنين التي لم تفلح معها المفاوضات والمماطلات صدر قرار رسمي من وزارة المالية في ٢٨ محرم ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) أطلق عليه مرسوم محرم يقضي بإيجاد مجلس لإدارة الديون العمومية مهمته تحصيل بعض الايرادات والرسوم العائدة لخزينة الدولة لصالح تسديد ديونها[٢١٨]. وقد هيمن الدائنون عبر ممثليهم الأجانب على هذا المجلس وكان له طابع الاستقلالية رغم تبعيته الشكلية لوزارة المالية. وتبعاً لذلك فقد عين في لواء الأحساء في كل من مينائي العقير وميناء القطيف مأموران للديون العمومية بدءاً من سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، مهمتهما تحصيل قسم من ايرادات الجمارك والرسوم لصالح الدين العام[٢١٩] وكانا مرتبطين بإدارة الديون العامة في ولاية البصرة وغير خاضعين مباشرة لإشراف الإدارة المالية المحلية في اللواء إلا خضوعها الإداري والمسلكي لإشراف متصرف اللواء. مما يعني عدم إدراج مايتم تحصيله من إيرادات ضمن إيرادات ميزانية اللواء، كما أن رواتب المأمورين ومخصصاتهم ايضاً خارج ميزانية الصرف العام

التي يتولاها قلم محاسبة اللواء.

ورغم شدة احتياج اللواء للمال لدفع مخصصات الجنود ورواتبهم التي لايوجد لها مقابل في خزينة اللواء وولاية البصرة المربوط بها اللواء إلا أن هيمنة الدول الدائنة حالت دون استفادة الولاية من الأموال التابعة للديون العامة وهذا مما شكا منه قائد الجيوش السلطانية إلى الصدر الأعظم في ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ عندما عجزت السلطات المالية عن تدبير رواتب طوابير الجند المرابط في الأحساء وتم السكوت عن الطريقة التي يجب اللجوء اليها لدفع رواتبهم(٢٢٠) . ويوضح البيان التالي أسماء بعض من تولى مهام مأموري الديون العامة في لواء الأحساء.

السنة	ميناء العقير	ميناء القطيف
١٣١٨هـ	أحمد أفندي	صابر أفندي
١٣٢٠هـ	أحمد أفندي	محمد شوكت أفندي
١٣٢٩هـ	عاصم أفندي	مأمور عام للديون العمومية في اللواء

د) إدارة هيئة الأراضي السنية [الأملاك السلطانية]:

يقصد بها الأملاك الزراعية والعقارية المملوكة للسلطان عبدالحميد الثاني في لواء الأحساء خاصة في الأحساء والقطيف، أما قطر فلم يوجد بها أملاك لإدارة الأراضي السنية نظراً لطبيعتها غير الزراعية. وقد انشئت الإدارة في لواء الأحساء، في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، لكن جهازها الإداري لم يكتمل إلا في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م(٢٢١) . وكانت الإدارة تدار من قبل هيئة إدارية خاصة غير خاضعة للإدارة العثمانية المحلية في اللواء. إذ أنها ترتبط مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في الأستانة. ووفقاً لما سن من نظام لإدارة الدائرة فقد عهد بإدارتها الى قائد [قومندان] اللواء يساعده هيئة منتخبة

من أعيان اللواء الملمين بالشؤون الزراعية يكون عددهم في الغالب ثلاثة أشخاص تكون مهمتهم النظر في مايلزم لأملاكها الزراعية والعقارية من عمارة وحفظ حدود وحقوق وتأجير وصيانة وتقديم قروض من إيراد الدائرة المحلي[٢٢٢]. وتقسم الدائرة إلى عدة دوائر تضم عدداً كبيراً نسبياً من الموظفين والمستخدمين. وكان للدائرة ثلاث شعب منها شعبة رئيسة في القطيف مماثلة في تشكيلها للإدارة الرئيسة في الأحساء. وشعبتان فرعيتان في المبرز والجفر يديرهما مأموران من وجهاء المنطقة إضافة إلى عضويتهما في مجلس إدارة الإدارة في مركز اللواء أما في قضاء القطيف فلم يكن بها تفرعات إدارية. وقد ناقشنا تشكيلها الإداري المحلي بشئ من التفصيل في موضع آخر[٢٢٣].

وقد نشرت نظارة الخزينة الخاصة نظاماً مفصلاً لإدارة الأملاك السلطانية في ١٨ ذي الحجة ١٣٠٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٨٣م تضمن اربعين مادة تفصل طبيعة عمل إدارة الأراضي السنية وواجباتها ومهام مدير إدارتها وموظفيها وكل مايتعلق بأمورها المالية والإدارية[٢٢٤].

وقد كانت أملاك الدائرة السنية في لواء الأحساء قد آل إليها بعدة طرق. إذ استولت على كل الأملاك الزراعية والعقارية التي كانت لحكام المنطقة في الفترة السابقة لاستيلاء العثمانيين على المنطقة في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، باعتبارها أملاكاً حكومية تتحول ملكيتها تلقائياً إلى الأملاك الأميرية. وكان من ضمن تلك الأملاك أملاك آل سعود وآل عريعر حكام الأحساء السابقين[٢٢٥]. كما استحوذت على أملاك زراعية سواء بطريق الشراء أو الاستصلاح أو وضع اليد أو ضم عقارات مات أهلها أو نزحوا من البلاد دون أن يكون لهم وارث أو عاصب شرعي أو اغتصاب بعض العقارات التي لا يملك من يدعي ملكيتها مايثبت ملكيتها بصورة قاطعة. وبهذه الأساليب مجتمعة تملكت الدائرة في لواء الأحساء حوالي ٤٢٥ من الأملاك الزراعية سواء أكانت

مـزارع نخـيل أو ضـواحي [مـزارع] أرز وحنطة. وكـان خـيـر وصف لطريقـة الاستيلاء على الأملاك وادخالها ضمن أملاك الدائرة السنية ماذكره والي بغداد سليمان نظيف لك في كتابه حين عبر عنها "بالمملكة المسروقة"(٢٢٦).

كانت حدود أملاك بيت المال في الأحساء ومساحتها وتخصيصها سواء أكـانت من بسـاتين لغـرس النخـيل أو ضـواحي لزرع الأرز أو أراضي لمنابت الحشائش مجازة الثلة أهم ماركز العثمانيون عليه إثر إستيلائهم على المنطقة إذ سارعوا إلى إدراجها ضمن الأملاك الأميرية [الحكومية]. وظل وضعها ضمن الأملاك الحكومية حتى اعتلاء السلطان عبدالحميد منصب الخلافة في ١٨ شعبان ١٢٩٣هـ/٧ سبتمبر ١٨٧٦م، فحينها صدرت الأوامر إلى متصرف لواء الأحساء بسرعة إثبات وتدوين كافة الأملاك الحكومية في سجل باللغة التركية(٢٢٧). واستجابة لتلك الأوامر فقد تم السعي لإجراء حصر شامل لتلك الأملاك في الأحساء في ١٩ شوال ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م. إذ أمر متصرف لواء الأحساء محمد سعيد بك بالسعي لإنجاز سجل شامل للأملاك الحكومية في كل من الأحساء والقطيف. ففي الأحساء تم حصر الأمـلاك الزراعـيـة التـابعـة لبـيت المال وأثبـاتهـا وتدوينهـا في ٨ مـحـرم ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م بمعرفة كل من يوسف أكاه قائد اللواء وعناية الله أفندي قائمقام قضاء المبرز والسيد حسن بن ابراهيم ومحمد بن عبدالله الخليفة عضوي مجلس إدارة اللواء، وحمد بن نويران ومحمد الصالح عضوي مجلس إدارة قضاء المبرز، وعيسى آل عمر وأحمد بوخمسين من الأهالي. إذ قام المذكورون بمسح عموم أملاك بيت المال وتحديدها في الأحساء بالدونم والذراع وهما وحدتا قياس المساحة المعتمدة لدى الدولة العثمانية ودونوا مالها من المياه وعدد مافيها نخيل وأشجار وأثبتوا ذلك في السجل المذكور الذي تمت المصادقة عليه من قبل الأشخاص المذكورين وكذلك متصرف اللواء المذكور والقاضي يعقوب احسان ومحاسب اللواء محمود سيرت

ومدير تحريرات اللواء عبدالله الرفاتي وبقية أعضاء مجلس إدارة اللواء وهما عثمان بن جغيمان وعبدالله آل بداح. وقد أصبح ذلك السجل أساساً ومرجعاً وحيداً يعتمد عليه في حفظ أملاك بيت المال في الأحساء فيما بعد. فبموجبه تم نقل تلك الأملاك الزراعية إلى ملكية دائرة الأملاك السنية [أملاك السلطان عبدالحميد الثاني] إذا اعتمدته تلك الدائرة عن اكتمال تشكيلها الإداري في لواء الأحساء في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م بوصفه مرجعاً معتمداً لأملاكها الزراعية[٢٢٨].

بقي ذلك السجل منذ تدوينه وحتى استعادة الملك عبدالعزيز آل سعود الأحساء والقطيف، المرجع الوحيد للأملاك الزراعية العائدة لبيت المال الذي يبين المياه والحدود والمساحات وأعداد الأشجار. ولأهميته فقد أمر الملك عبدالعزيز في شهر جمادى الأولى ١٣٤٧هـ الأمير عبدالله بن جلوي أمير الأحساء ومحمد بن عبدالعزيز العجاجي ناظر أملاك بيت المال آنذاك بأن يحول ذلك السجل من اللغة التركية الى اللغة العربية. وإنفاذاً لذلك فقد أمر الأمير عبدالله بن جلوي في ٢٣ جمادى الأولى عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م محمد بن علي الغدير من أهالي الأحساء بترجمة السجل المذكور من اللغة التركية إلى اللغة العربية لمعرفته باللغة التركية. وقد قام محمد الغدير بالترجمة ومن أجل الحرص على تصحيحه فقد جرت مقابلة الترجمة والنص التركي من قبل حسن أفندي بن عبدالرحمن أحد كتاب الدولة العثمانية في دائرة الأملاك السنية سابقاً والموظف في إدارة المالية حال الترجمة لمعرفته باللغتين فأجاز الترجمة إذ وجدها صحيحة ومعتبرة. وبعد ذلك عمل نسختين في سجلين موقع عليهما من مترجمها وكاتبها محمد بن علي الغدير وحسن بن عبدالرحمن أفندي وناظر أملاك بيت المال محمد بن عبدالعزيز العجاجي والأمير عبدالله بن جلوي وجعل ذلك أساساً يعتمد عليه في حفظ حقوق أملاك بيت المال وأرسل واحداً من الدفاتر المذكورة إلى

الملك عبدالعزيز آل سعود وحفظ الثاني مع الأصل التركي في بيت مال الأحساء[٢٢٩]. وقد فقد السجل العثماني فيما بعد إلا أننا عثرنا على أوراق أصلية لعملية حصر الأملاك الزراعية الأميرية في الأحساء، لعلها كانت الأساس للسجل العثماني المشار اليه. إذ أنها مطابقة للنسخة العربية منه وقد أحصى في تلك الأوراق ٤٢٥ بستاناً للنخل ومزارع للأرز في الأحساء وحدها، وبما أنه قد مضى وقت طويل على تسجيل إثبات تلك الأملاك وإثباتها وحصول إختلاف في عدد النخيل والشجر فقد أهملنا ذكر ذلك بينما حرصنا من باب التوثيق التاريخي على حدودها وحصص الري المخصصة لها، مع التنويه الى حدوث تغيير في ملكية معظمها خلال تلك الحقبة التاريخية الطويلة، كما أن بعض الصفحات الخاصة بالجفر وجليجلة قد أنهكها طول الزمن وطريقة الحفظ فتخرمت وصعب معرفة بعض حدود الأملاك الزراعية بها لكننا حرصنا على إثبات أسماء الأملاك كما وردت بها دون ذكر حدودها[٢٣٠-أ].

ونظراً لأهمية ذلك السجل من الناحية التاريخية فقد أبان أسماء قرى كانت قائمة ومزدهرة مثل قرية الكتيب التي فاقت غيرها في عدد الأملاك الزراعية وقرية واسط وقرية غمسي وقرية بني شافع وغيرها، وهذه القرى تلاشت حالياً. كما أوضح السجل كون معظم القرى محاطة بالصحراء من أكثر جهاتها آنذاك وهو أمر تغير فيما بعد إذ أحاطت بها بساتين النخيل المزدهرة من جميع جهاتها. كما أوضح كيفية ري تلك الأملاك وحصص مياه الري المخصصة لكل منها وأسماء الأنهار والمناجي. كما يفصح ذلك السجل عن أسماء ملاك البساتين في الأحساء في تلك الحقبة التاريخية بعضها ملفت للنظر كالبدوي والشمري والسبيعي والوهيبي وابن عسكر والسويلم وغيرهم كثيرون. كل تلك التفاصيل المهمة والمختصرة تحتم إدراج تلك المعلومات في الجداول التالية.

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- الجشة (عدد الأملاك بها ١٤)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/١	معامرة الثوني	أرض رشيد وملك حفا	أرض الشيخ الوهيبي	ملك أيتام عبدالفتاح حضاو وابن كريش	غرافة شويش وغرافة محمد	يوم الثلاثاء من نهر الدوغاني من ثامنة من الصبح ومن نهر المويلح وكذلك سليسل
٢/٢	معامرة الرشيد	معامرة العيادة	معامرة الثوني وملك دنيا	معامرة العيادة ومنجي	غرافة الشيخ الوهيبي	من المويلح ليلة الاثنين من ثامنة من الربع الأوسط من الليل والنهار
٣/٣	شطبان الشيخ الوهيبي	منجى	نهر أبو شربة	نهر أبو شربة	مشروبات أمليح	من ثبر المويلح من ثامنة ليلة الأربعاء الربع الأخير والربع الاخير من يوم الاربعاء ومن الخميس بالليل والنهار والجمعة بالليل من المويلح من ثامنة
٤/٤	شريجي علي العيادة	ملك بداح	مشروب	ملك بنت عقل	أبو شربة	من ماء معامرة العيادة
٥/٥	معامرة العيادة	أبو شربة	ملك ابن كريش ونهر أم بكاد	أبو شربة وصحراء	أبو شربة	من المويلح الربع الأوسط من يوم الاثنين بليلته ونهاره ومن ثامنة
٦/٦	غرايج	مكحلة	أرض تابعة لمعامرة العيادة	حق الشيخ الوهيبي	حق الشيخ الوهيبي	منم عامرة العيادة تشرب من مائها
٧/٧	شراهين أرض العيادة	طريق	سهم الشيخ الوهيبي	سهم الشيخ الوهيبي	ملك شريش	من ماء معامرة العيادة
٨/٨	المهنا	ملك شريش	سكة	سكة	بنت عقل	من معامرة العيادة
٩/٩	البوحجرة	غرايج	طريق	منجى	الفوقي	من معامرة العيادة
١٠/١٠	الفوقي	مشروب	طريق	أبوحجرة	مشروب	من معامرة العيادة
١١/١١	معامرة آل خلوف	معامرة النجاجرة	العيادة وطريق	معامرة النجاجرة ومعامرة آل خلوف	كذلك	من نهر المويلح ليلة الثلاثاء من ثامنة
١٢/١٢	معامرة النجاجرة	صحراء وملك المهنا وطريق	طريق وملك زربان	أبوشربة ومعامرة آل خلوف	ملك عيسى وصحراء وملك احمد بن علي	من نهر المويلح ليلة الأحد بنهاره من ثامنة
١٣/١٣	غرافة النشامه	غرافة خليفة العيد	ملك محمد البويدر ومناجفة	منجى	غرافة هلال	بالغرف من مويلح
١٤/١٤	الموارين	أرض حدادش	طريق الجفر	شطيب غنام وأرض السبيعي	منجى الحرز	من طوايح السباتين والأملاك التي على نهر سليسل تسقى منه

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية ١- الفضول (عدد الأملاك بها ١)					
١/١٥	مرضية	غير واضح	غير واضح	منجي وملك الحافظ	طريق الجفر	من نهر الدوغاني نهار الثلاثاء ثلاثة أرباع من خمسة عشر النصف الآخر نهار الخميس يأخذ جر من الدوغاني
	٣- اسم القرية السيايرة عدد الأملاك ٣					
١/١٦	الغرافة	طريق	مشروب الصدور	وقف ابن درويش	طريق	من ثبر محمد من خمسة عشر نهار الجمعة ربع وثمين
٢/١٧	معامرة المستوري	ملك حسين الأحمد وملك خميس وملك عصفور	ملك علي بن إسماعيل وملك خميس بن سعيد وملك مبارك	نهرأبو شعوير وملك خميس	طريق وملك مبارك وملك عمر ابن درويش	ثبر محمد من خمسة عشر ليلة الأحد والنصف الأول والأخير بطريق المداورة ونهار الاثنين والنصف والثمن الأول من خمسة عشر
٣/١٨	قطعة البابه	أبو داغر	طريق	كذلك	نهر أبو خريش	من نهر أبو خريش يوم الأحد من ثامنة
	٤- اسم القرية الكتيب عدد الأملاك ١٣٣					
١/١٩	معامرة المطاوعة	بديعة	أرض الشمري	ملك ملاية سنيني	أبهيبة	من نهر حواش النصف الأخير من خمسة عشر
٢/٢٠	أرض الشمري	معامرة الحبوب	رمنجة	مزرعة الحب	سكة	لا ماء لها مخصوص
٣/٢١	العطارة	حبوب المعامرة	أم الحناء	سكة حبوب	طريق	من نهر حواش النصف الأخير من خمسة عشر
٤/٢٢	أم الحناء	العطارة	طريق	أم رميخية	طريق	غرف من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٥/٢٣	القارات	سنيني	أرض المطاوعة	بديعي وقيصرية	رميخية	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٦/٢٤	صبخة المطاوعة	طريق	طريق	شطيب حمدان	طريق	من نهر حواش نهار الأثنين من خمسة عشر الثلاة الأرباع الأخيرة وليلة الثلاثاء
٧/٢٥	غرافة خلوف	سوسيات	أرض شعوين	شطيب السادة	ملك الأهالي	غرف من نهر حواش
٨/٢٦	غرافة سوسيات	بريحات وشطيب شريف	غرافة خلوف	شطيب السادة	أم جفر	غرف من نهر حواش
٩/٢٧	بريحات	رمنجيه وغرافة المطرود	طريق وشطيب شريف وسوسيات	طريق وسكه	أرض الخطيب وغرافة المطرود وملك الأهالي	من نهر حواش نهار الأثنين نصف الأول من خمسة عشر
١٠/٢٨	غرافة مطرود	أرض الخطيب	رمنجيه	رمنجيه	ملك الأهالي	غرف من نهر حواش
١١/٢٩	المزيرع	طريق	أرض أبوخالد	نهر مويلح	صحراء	غرف
١٢/٣٠	الصحين	صحراء	ملك الأهالي وأرض أبو خالد	مسكة حيادي	نهر الحيادي	غرف من الحيادي
١٣/٣١	نخيل عبود	طريق	أم عبل ومطبعة وسيالة وعقربان والوسيلة	أرض الخضيري	طريق	من حواش يوم الخميس من ثامنة ثلاثة أرباع ونصف الأول
١٤/٣٢	شطيب حمدان	القارات	منجي المطاوعة	سكة العين	منجى المطاوعة	من نهر حواش من خمسة عشر الربع الأول من يوم الاثنين
١٥/٣٣	غرافة عمر	أرض بن يوسف	سكة العين	أرض بن عسكر	شطيب حمدان	غرف
١٦/٣٤	أرض أبوهلال	غرافة عمر وأرض بن يوسف وسكه	أبو حجلي ومعامرة حمدان	أرض رشود وأرض ابن عصفور	شطيب حمدان وسكه	من نهر حواش من خمسة عشر يوم الأحد
١٧/٣٥	معامرة حمدان	ابوهلال	أرض السويلم	أبوحجلي	نهر العين	من نهر حواش الربع الأول من نهار الاثنين

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٨/٣٦	شطيب شريف	بريجات	شطيب السادة وغرافة سوسيات	طريق	بريجات	غرف من نهر حواش
١٩/٣٧	أرض جملي	أرض أبو هلال	أرض السادة	أرض ابن عصفور	معامرة حمدان وأرض السويلم	غرف من نهر حواش
٢٠/٣٨	أرض السادة	أرض أبوحجلي وأرض السويلم	طريق	أرض عصفور	صبخة المطاوعة	غرف
٢١/٣٩	غرافة عصفور	أرض رشود	طريق السادة وأرض أبوحجلي وأرض هلال	ملك ابن عفالق وطريق	ـــــ	غرف
٢٢/٤٠	سارية	بستان بوني	صبخة غرير	بستان عجيلة	ملك العفالق	نهار السبت النصف الأخير من نهر حواش
٢٣/٤١	أرض رشود	أرض حمود	أرض بن عصفور	ملك ابن عفالق	أرض أبو هلال	غرف من نهر حواش
٢٤/٤٢	غرافة يوسف	طريق	غرافة عمر	أرض حسين	القارات	غرف من نهر حواش
٢٥/٤٣	أرض حمود أحمد رمضان	أرض صبة	أرض رشود وملك بن عفالق	أرض حمود ولد رويشد	أرض أبوهلال	غرف من نهر حواش
٢٦/٤٤	أرض حمود ولد رويشد	أرض حسن	ملك ابن عفالق	طريق	أرض حمود أحمد رمضان	غرف من نهر حواش
٢٧/٤٥	أرض يحيا	طريق	أرض حمود	طريق	أرض بن سويف	غرف
٢٨/٤٦	أبورمانة	ملك ابن عفالق	طريق	ملك ابن عفالق	طريق	غرف
٢٩/٤٧	أرض نومان	الحايكية	طريق	الحايكية	طريق	من نهر حواش الربع الأخير من ليلة الأحد من خمسة عشر
٣٠/٤٨	غرافة يونس	سكة	الحايكية	غرافة ابن زايد	طريق	غرف
٣١/٤٩	أرض الخضيري	طريق	ملك ابن عفالق	بستان سعد وبستان إبراهيم	نخيل عبود	يوم الخميس من ثامنة نصف الربع الأخير من نهر حواش
٣٢/٥٠	شطيب العويس	أرض عاشور	طريق	أرض عاشور	ملك بن عفالق	من نهر حواش النصف الأول من ليلة الجمعة من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٥١/ ٣٣	أرض عاشور	طريق	طريق	أم الخيفان	شطيب عويس وملك ابن عفالق	من نهر حواش النصف الأول من ليلة الجمعة من خمسة عشر
٥٢/ ٣٤	الحايكية	غرافة يونس وغـرافـة ابن زايد والبدية	طريق وأرض رومان	طريق	طريق	غرف
٥٣/ ٣٥	غرافة زايد	سكة العين	الحايكية	البدية	غرافة يونس	غرف
٥٤/ ٣٦	غرافة البدية	سكة العين	الحايكية	طريق	غرافة ابن زايد	غرف
٥٥/ ٣٧	ام الخيفان	طريق	نهر البديع	طريق	أرض عاشور	من نهر حواش النصف الأول من يوم الاثنين من خمسة عشر
٥٦/ ٣٨	ام كليشم	ارض غنيمة	ملك صالح بن كثير	ملك الأهالي	طريق	غرف من نهر حواش
٥٧/ ٣٩	ارض غنيمة	ام المصيلحي وشطيب الشبلي	ام كليشم وطريق	ارض ابن ناصر	طريق	من نهر حواش ثلاث أرباع ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٨/ ٤٠	ام الوسيلة	صبخة أحمد المطاوعة	ارض غنيمة	شطيب الشبلي	طريق	غرف
٥٩/ ٤١	شطيب الشبلي	نهر العين	ابوغنيمة	منازل	ام الوسيلة	لاماء له مخصوص
٦٠/ ٤٢	صبخة أحمد المطاوعة	أرض خالية	ام الوسيلة	ارض بنت مهدي وسميطة	منجي	غرف
٦١/ ٤٣	ارض بنت مهدي	أرض خالية	ملك الملا	ملك الملا	صبخة أحمد المطاوعة	غرف
٦٢/ ٤٤	بستان سعد	طريق	بستان ابراهيم	بستان ابراهيم	ارض الخضيري	من نهر حواش النصف الاخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٣/ ٤٥	بستان ابراهيم	طريق	بستان يونس وملك ابن عفالق	طريق ارض ابن احمد	ارض الخضيري	من نهر حواش النصف الاخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٤/ ٤٦	بستان يونس	بستان ابراهيم وارض حمدان	شاذنة	منجي	ملك العفالق	من نهر حواش النصف الأخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٥/ ٤٧	بستان عجيلة	طريق	صبخة غرير	شطيب ساري	بستان يونس وشاذنة	من نهر حواش النصف الأخير يوم السبت من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤٨/٦٦	بستان خليفة	منازل	سكة الجدرة	بستان سبيت	شطيب ساري	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٤٩/٦٧	بستان سبيت	منازل	طريق	مجادرة	بستان خليفة	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٠/٦٨	شطيب ساري	طريق	سكة الجدرة	بستان خليفة	بستان عجيلة	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥١/٦٩	ام خديجة	طريق	صبخة الجص	طريق	منجي	غرف
٥٢/٧٠	الحرير	صبخة الجص	طريق	مشروب العمارة	علي الرشيد	من النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٣/٧١	البدايع	ملك ابن عيسى	ملك عبدالله	ارض العريرات	ام خديجة وصخة الجص والحرير وأرض علي الرشيد	من النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٤/٧٢	العريريات	حباس وشطيب ونهر غزيري	طريق	—	البدايع وابوفحال	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٥/٧٣	ابو فحال	العامرة وملك عبدالله	طريق	العريريات	المعامرة وملك عبدالله	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٦/٧٤	شطيب المسجد	حباس	العريريات	حباس	صبخة العريريات	من نهر حواش ليلة الأحد من خمس عشر
٥٧/٧٥	حباس	المناخ	أرض العريريات	رومبينة	ارض غزة والمناخ وشطيب المسجد	من نهر حواش ليلة الأحد من خمس عشر
٥٨/٧٦	المطيبعة	نخل عبود	الصحين	أم العبل	ام مخال	من نهر حواش نهار الأحد له ماء وليلة الاثنين من خمسة عشر
٥٩/٧٧	المجارير	طريق	صبخة بان احمد وصبخة بوبروي وصبخة الخليف	نهر الغزير	ابو محمي وربع الرشيد وارض الخواجا والشمالي وربع ابن منديل	من نهر حواش النصف الأول من نهار الخميس وآخر النهار وليلة الجمعة من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٧٨/٦٠	صبخة بن احمد	المجارير	حماش وارض ابن تاجة	نهر الغزير	ارض ابن تاجة والسهومات وصبخة	نهر حواش نهار الاربعاء من خمسة عشـر وله ربع وثلث والرابعة له نصفه
٧٩/٦١	صبخة بربوري	المجارير	السهومان	صبخة ابن حمد	صبخة خليفة	نهر حواش نهار الاربعاء وله ربع وثلث ونصف والرابعة من خمسة عشر
٨٠/٦٢	صبخة خليفة	المجارير	ارض ابن تاجة	صبخة بربوري والسهومات وأرض ابن تاجة	ارض عبدالله وسرحية وابومحمي	ليلة الجمعة النصف الأخير من خمسة عشر
٨١/٦٣	السهومات	صبخة بربوري وصبخة ابن حمد	صبخة ابن حمد	صبخة ابن حمد	صبخة خليفة	النصف الأخير من ليلة الجمعة من خمس عشر من نهر حواش
٨٢/٦٤	ارض ابن تاجة	صبخة خليفة والسهومات وصبخة ابن حمد	ارض الشقاق وشطيب والدوحة	حماش	ارض عبدالله	لا ماء له مخصوص
٨٣/٦٥	حماش	صبخة ابن حمد	منجى	النهر الغزير	ارض الشقاق	لاماء مخصوص له
٨٤/٦٦	ارض الشقاق	ارض ابن تاجة	الارباع وطريق	حماش	شطيب روحة	لاماء مخصوص له
٨٥/٦٧	شطيب روحة	ارض ابن تاجة	طريق	ارض شقاق	ارض عبدالله	لاماء مخصوص له
٨٦/٦٨	ارض عبدالله	شطيب بريع وابومحمد	صبخة الخليفة وارض ابن تاجة	سرجة	طريق	النصف الأخير من ليلة السبت من خمسة عشر
٨٧/٦٩	الجفرة	سروايل وام الزاملي وابوالوصيلي	طريق	ارض الخواجا وربع الرشيد	طريق	غرف
٨٨/٧٠	السراويل	طريق	ام الزاملي والجفرة	منجي وام الزاملي	طريق	غرف
٨٩/٧١	صبيخة	ام العبل	ام الزاملي	ابو الوصيلي	السراويل	نهار الاحد من خمسة عشر وليلة الاثنين من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٧٢/٩٠	ابو الحليلي	ام العبل وملك بن عفالق	الجفرة	الشمالي	الصبخة	النصف الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر
٧٣/٩١	الشمالي	ملك بن عفالق	ارض خواجا	المجارير	ابوالوصيلي	النصف الأول من ليلة الخميس
٧٤/٩٢	ارض خواجا	الشمالي	—	المجارير	الجفرة	من ليلة الخميس من خمسة عشر
٧٥/٩٣	ربع الرشيد	ارض خوجة	طريق	المجارير	الجفرة	غرف
٧٦/٩٤	ام العبل	نخيل العبود	ابوالوصيلي وصبخة وطريق والصحين	ملك ابن عفالق	المطيبعة	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٧٧/٩٥	ام فحال	نخيل عبود	الصيحية والرفيعة	المطيبعة	سيالة	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٧٨/٩٦	سيالة [سيلات]	نخيل عبود	رفيعة وارض ابن جمعان	نخيل عبود وام فحال	عقربانة	من نهار الاحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٧٩/٩٧	عقربانة	نخيل عبود	ارض ابن جمعان	سيالة	طريق	من نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٨٠/٩٨	السمين	مطيبعة وام فحال	طريق	طريق	الرفيعة	غرف
٨١/٩٩	البديعة	طريق	شطيب ابن تاجة	طريق	غرافة علي بن ابراهيم	غرف
٨٢/١٠٠	الرفيعة	سيالة وام فحال	طريق	السمين	ارض ابن جمعان	من نهار الاحد وليلة الاثنين من خمسة عشر
٨٣/١٠١	ارض ابن جمعان	عقربانة وسيالة	طريق	الرفيعة	طريق	غرف
٨٤/١٠٢	ابو المحمي	طريق	سبخة خليفة وارض عبدالله	المجارير	ارض عبدالله	من نهار الأحد لها النصف الأول من خمسة عشر
٨٥/١٠٣	غرافة علي ابراهيم	طريق	شطيب ابن تاجة وغرافة الفداوي	البديعة	ام حمارة	غرف
٨٦/١٠٤	ام حماره	طريق	صبخة ناصر	غرافة علي ابراهيم	طريق	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٨٧/١٠٥	شطيب ابن تاجة	بديعة وغرفة علي ابراهيم	عايب	طريق	الفداوي	النصف الأول من ليلة السبت من خمسة عشر
٨٨/١٠٦	الفداوي	صبخة ناصر وام حماره وغرافة علي ابراهيم	قطعة ناصر وارض شباط	شطيب ابن تاجة	ارض شباط وصبخة ناصر	الربع الثالث من نهار الجمعة من خمسة عشر من حواش
٨٩/١٠٧	صبخة ناصر	ام حمارة	ارض شباط	الفداوي	طريق	النصف الأول من نهار الجمعة من خمسة عشر من نهر حواش
٩٠/١٠٨	ام عايب	شطيب ابن تاجة	منجى وسعليع وارض ابن علوان	طريق	سعليج	النصف الأول من ليلة السبت من خمسة عشر من نهر حواش
٩١/١٠٩	سعليج	ام عايب	ملك ابن عفالق	ام عايب	ارض علوان	من نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش
٩٢/١١٠	قطعة ناصر	الفداوي	ارض علوان	ام عايب	الفداوي	الربع الأخير من نهار الجمعة من خمسة عشر من نهر حواش
٩٣/١١١	ارض علوان	قطعة ناصر وام عايب	ارض الجمعة	سعيلج وملك العفالق	ارض شباط	من نهر حواش النصف الاخير من نهار السبت من خمسة عشر
٩٤/١١٢	ارض شباط	صبخة ناصر والفداوي	الجبلية	الفداوي وقطعة ناصر وارض علوان وارض الجمعة	طريق	من نهر حواش الربع الاخير من يوم الاربعاء من خمسة عشر
٩٥/١١٣	ارض الجمعة	ارض علوان	طريق وشطيب الحسن	طريق	الجبلية وارض شباط	من نهر حواش النصف الأول من يوم الأربعاء من خمسة عشر
٩٦/١١٤	الجبلية	ارض شباط	شطيب حسن	ارض الجمعة	ارض مبارك	من نهر حواش الثلاثة الارباع الاخيرة من خمس عشر
٩٧/١١٥	ارض مبارك	ارض شباط	وقف الساباط	الجبلية	منجى	ثلاثة الارباع الأخيرة من ليلة الاربعاء من خمسة عشر
٩٨/١١٦	شطيب حسن [حسيني]	الجبلية وارض جمعة	طريق وقف الساباط	طريق	وقف الساباط	النصف الأول من يوم الاربعاء من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٩٩/١١٧	ارض ابن جامع	وقف الساباط	الحضاير	وقف الساباط	ارض المحاسنة	الربع الثالث من نهار الأحد من خمسة عشر
١٠٠/١١٨	ارض المحاسنة	الحزز والقطع	مهرام	وقف وارض ابن جامع	طريق	الربع الثالث من نهار الاربعاء من خمسة عشر
١٠١/١١٩	حضاير	ارض ابن جامع ووقف الساباط	طريق	وقف السابـاط	مهرام	النصف الأول من نهار الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش
١٠٢/١٢٠	مهرام	ارض المحاسنة	طريق	الحضاير	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٣/١٢١	الكويع	ارض البحارنة	يحي انس	طريق	يحي انس	الربع الثالث من نهار الأربعاء
١٠٤/١٢٢	الارباع	ارض الشقاق	غبيزات	ارض البحارنة	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٥/١٢٣	غبيزات	طريق والارباع	ملك محمد ابراهيم ووقف السابـاط	منجى العمارة	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٦/١٢٤	ارض مبعبص	ابوفحال	ابومرجان ومنجى صويلح	منجى العمارة	طريق	من نهار الأربعاء النصف الأول من خمسة عشر
١٠٧/١٢٥	ابو مرجان	ارض مبعبص	طريق	منجى العمارة	منجى العمارة	النصف الأول من نهار الخميس من خمسة عشر
١٠٨/١٢٦	ارض الصراف	طريق	صاف ابن عبيد	ملك حسن المطوع والصفح	طريق	ليلة الأربعاء الثلاثة الارباع الاخير من خمسة عشر
١٠٩/١٢٧	الصفح	ملك غنيم	معامرة ناصر	منجى العمارة ومعامرة الناصر	ملك ابن احمد	الربع الاخير من ليلة السبت من خمسة عشر
١١٠/١٢٨	معامرة ناصر	ملك حسين والصفح	الخيس وملك ابن عصفور وملك محمد وصبخات	صبخات وملك حسين وملك محمد	طريق	من نهر حواش ليلة الجمعة وثلاثة الأرباع الأولى من ليلة السبت من خمسة عشر
١١١/١٢٩	المناخ	منجى الشعبي	الصبايخ	طريق	منجى الشعبي	لاماء له مخصوص
١١٢/١٣٠	غرفة راشد	طريق	نهر ابوسبيت	حق الغراريف	غرافة العمى	غرف
١١٣/١٣١	غرفة العمى	طريق	عجله	غرفة العثمان	طريق وخيس	غرف

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١١٤/١٣٢	غرافة عثمان	طريق	ابوحصان	نهر حواش	ملك سلطان	غرف
١١٥/١٣٣	غرافة الطوقية	منجي	ملك الجفيمان	نهر مويلح	ملك سلطان	غرف
١١٦/١٣٤	ارض الحيدان	ارض اميان	منجي وحسين الحليلب	طريق	نهر مويلح	الربع الاول من ليلة الاربعاء من خمس عشر
١١٧/١٣٥	ارض اميان	ارض ابوخالد وارض مروه وارض الحاجي	ارض اميان	طريق	ملك مصير وغميلات	الربع الأول من ليلة الاربعاء من خمس عشر
١١٨/١٣٦	غميلات	ارض ابوخالد	مصير	ارض اميان	نهر مويلح	الربع الأول من ليلة الأربعاء من خمس عشر
١١٩/١٣٧	ارض حاجي	طريق	ارض اميان	طريق	ارض مروة	لاماء مخصوص له
١٢٠/١٣٨	ارض مروة	ارض سيف	ارض اميان	طريق وارض حاجي	ارض اميان وابوخالد	لاماء مخصوص له
١٢١/١٣٩	غرافة السود	طريق	طريق	طريق	طريق	غرف
١٢٢/١٤٠	الجنوبية	ارض عقول	غرافة السود	طريق	طريق	لاماء له مخصوص
١٢٣/١٤١	ارض عقول	طريق	طريق	طريق	طريق	الربع الأول من نهار الثلاثاء من خمسة عشر
١٢٤/١٤٢	ارض عطا	طريق	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	ارض بنت الاشقر والخضيري	غرف
١٢٥/١٤٣	جامد خويلد	ارض شعوين	ارض سيف	ارض شعوين	ارض بنت الاشقر	غرف
١٢٦/١٤٤	ارض بنت الاشقر	الخضيري	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	المزيرع	غرف
١٢٧/١٤٥	الخضيري	طريق	ارض بنت الاشقر	ارض عطا	طريق ونهر المويلح	غرف
١٢٨/١٤٦	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	ارض مروة وابو خالد	طريق	ابو خالد والمزريع	الثلاثاء الارباع الاخيرة من نهار الثلاثاء من خمسة عشر
١٢٩/١٤٧	ارض ابو خالد	المزيرع وملك مناجده وارض سيف	ارض اميان وغميلات وارض نومان وتصديه	ارض مروة	طوبه ومنجى وصحراء ومسقى الجر	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٣٠/١٤٨	غرافة طوبة	ارض ابوخالد	منجى	ارض ابو خالد وملك الأهالي	صحراء	غرف
١٣١/١٤٩	ارض الخطيب	العطاره	ارض المطرود	ام الحناء وطريق	منجى	غرف
١٣٢/١٥٠	ام الزاملي	السراويل ومنجى وابوحليلي	الجفرة	الجفرة	السراويل	غرف
١٣٣/١٥١	ربع منديل	طريق	ملك العفالق	المجارير	طريق	غرف
	اسم القرية ٥- قرية الساباط (عـدد الأمـلاك ٧)					
١/١٥٢	المهدية	ملك خليل	طريق	نهر مويلح وملك حسن المطوع	الساباط	غرف
٢/١٥٣	ارض العيد	طريق	ملك ولد بطي	ملك ولد السويلم	طريق	غرف
٣/١٥٤	وقف ابو فحال	غبيزات	ارض مبعبص	غبيزات	طريق	غرف
٤/١٥٥	ام الصيبان	ملك بربوش	ملك راشد السويخ	نهر مويلح	طريق	غرف
٥/١٥٦	الوقف	ارض عيال مبارك	حضاير وارض ان جامع	حبيش	ارض بن جامع وارض المحاسنة	غرف
٦/١٥٧	الصرم	ملك أحمد ولد عبدالله سيف	قرية الساباط	ملك سليمان	ملك ولد فرحان الغرير	لاماء له مخصوص
٧/١٥٨	مزارع البستان وسليفت الساباط	قرية الساباط وطريق الجفر	ملك البحارنة وملك ولد بطي	ملك فرحان الرشيد	ثبر حمادي وملك عبدالله بن سيف	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ٦- قرية المنيزلة (عدد الأملاك بها ٩)					
١٥٩/١	ابو ركبة	نهر برابر	ملك عبداللطيف	ملك عبدالعزيز	ملك عبدالعزيز	غرف
١٦٠/٢	السلانية	نهر وابوقنص	صحراء	نهر الخدود وملك ابن ماجد	ملك محمد بن زيد	غرف
١٦١/٣	الديوانية	ملك لطيفة	طريق	نهر الخدود وخرسوفي	العوالي	غرف
١٦٢/٤	ام القويع	بستان سالم الحسين	ملك عبدالله بن مبارك وملك السلوكي	ام الخبيص	صحراء	غرف
١٦٣/٥	ابو جفر	طريق وملك عبداللطيف	نهر الخدود وملك ابن زيد	ملك عبدالله المبارك وابوقنص	ملك ابو دويره	غرف
١٦٤/٦	ام الخبيص	ملك الشبلي	ملك أحمد ولد مهنا	نهر برابر	نهر الخدود	غرف
١٦٥/٧	غرافة ابن ماجد	ملك عبداللطيف	ملك الشبلي والعويرضي	نهر الخدود وملك بن نعيم	طريق وملك عبدالعزيز	غرف
١٦٦/٨	عويرض	طريق	ملك خليفة	طريق	ملك الشبلي	غرف
١٦٧/٩	جوين	ملك ابن نعيم وسلوكي	ملك باقر	ملك عبدالله المبارك	ارض ابن نعيم	غرف
	اسم القرية ٧- قرية المزاوي (عـدد الأمـلاك ٤٢)					
١٦٨/١	العميرة	ملك سيد وملك الحافظ	صبخة ابن دوغان	العمار وعلي بن الشيخ	ملك الحافظ	لاماء له مخصوص
١٦٩/٢	رنبقية	طريق	ملك ابن جغيمان	ملك ابن جغيمان	الشيخية	لاماء له مخصوص
١٧٠/٣	تابع تصيفيات	ابوسرور ملك زهير	ملك حسن ولد عبدالله	ارض طرفي	نهر الدوغاني وملك يوسف بن عبدالله	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
٤/١٧١	ابو البقر	ملك عيسى	ملك درويش	ملك ابن عباد	ملك ابن درويش	لاماء له مخصوص
٥/١٧٢	الطعام الثاني	ملك علي بن مطيع	ارض ناصر بن محمد الحسن	ملك محمد العباد	ارض خيس	لاماء له مخصوص
٦/١٧٣	نصيفيات	ملك حسن بن عبدالله	ملك عيسى بن سعيد	ملك ناصر بن مطيع	نهر الدوغاني وملك علي سليمان	لاماء له مخصوص
٧/١٧٤	ام الحمير	ملك ابن عباد	ملك ابن يوسف ابن عبدالله	ملك ابن فواز	ملك ابن فواز	مقدار مظهر جمع اليد من نهر كليبوه
٨/١٧٥	الطعام	ملك الأفندي	ملك علي بن مطيع	ملك علي بن مطيع	ملك علي بن مطيع	لاماء مخصوص له
٩/١٧٦	الشخيه	وقف بن سعيد	ملك ولد رمل	العمارة وعبدالعزيز ابن يحى وملك ابن جفيمان	ملك سعيد وملك ابن عزيز	النصف الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر من نهر كليبوه
١٠/١٧٧	ضاحية معن	ملك احمد بن جفيمان	ملك عبدالرحمن الجعفري	ملك ابن نعيم وملك الخطيب	ملك شافي	الثمن الثاني من نهار الاثنين من خمسة عشر من نهر كليبوه
١١/١٧٨	الغربية	نهر كليبوه	ملك ابن نعيم	ملك ابن نعيم	ملك ابن محمد العباد	مثل سابقه
١٢/١٧٩	ابو حميد	ملك عبدالله الصقر	ملك عبدالله الصقر	ابو عنب ملك ابن محمد	ملك ابن نعيم	الثمن الثالث من نهار الأحد من خمسة عشر من نهر كليبوه
١٣/١٨٠	الرجاجية	ملك ابن عمير	ملك ابن نعيم	ملك عبدالله الصقر	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص
١٤/١٨١	الصويقطات	ملك الشيخ احمد بن عثمان	ملك الشيخ احمد بن عثمان	طريق	ملك الشيخ احمد بن عثمان	لاماء له مخصوص
١٥/١٨٢	شريب كنعان	ملك الجعفري	الوقيف ملك ابن جماس	ملك الجعفري	صحراء	لاماء له مخصوص
١٦/١٨٣	البديعة	ملك شافي	ملك الجعفري	ملك شافي	ملك ابن حماد	النصف الأول من ليلة الأربعاء، ومن ليلة الخميس من نهر البويرد من ثامنة
١٧/١٨٤	ابو عرمة	طريق	ملك الجفيمان وملك عبدالهادي	البديع وملك الجفيمان	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٨/١٨٥	ابو حصان	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	طريق وملك	لاماء له مخصوص
١٩/١٨٦	البدع	ملك ابن درويش	ملك شافي	ملك ابراهيم بن اسماعيل	طريق وملك شافي	النصف الأخير من ليلة الأربعاء متن ثامنة وليلة الثلاثاء وليلة الجمعة كلها من نهر البويرد
٢٠/١٨٧	شطيب القوع	ملك علي بن خميس	ملك غاشم	ملك غاشم	ملك الجعفري	لاماء له مخصوص
٢١/١٨٨	محاجز	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك علي بن جعفر	—	من نهار الأحد في ثامنه الثمن وتصف الثمن من بعد الزوال وربع ونصف الثمن من ثامنه من الخريمة الكبيرة من نهر كليبوه
٢٢/١٨٩	سريات	ملك عبداللطيف	ملك ربيع	طريق وملك ربيع	طريق وملك ربيع	لهانصف من نهر البويرد من ماء سريات القرع مقدار الكفاية ياخذ مائة
٢٣/١٩٠	ابو بعير	بديعة بن ربيع	ملك ابن حسن	بديعة ابن ربيع	نهر علافي	ليس له ماء مخصوص
٢٤/١٩١	ام عظم	ملك ابن نعيم	ملك علي بن خميس	ابن سويق	نهر خريمة وطريق	من خريمة الصغيرة ليلة السبت من ثامنة ونهار الاثنين النصف بالمداورة ومن نهر كليبوه من سابعه يوم واحد صاع ويخلى على ماء الخريمة
٢٥/١٩٢	ابو باجر	ملك عبداللطيف بن نعيم	ملك بن حسن	ملك بن حسن وملك بن نعيم	ملك ابن خليفة	من نهر كليبوه خمسة جموع طولا تترك في الخريمة الكبيرة من خمسة عشر يأخذ نهار الاثنين النصف الأخير وفي ليلة الجمعة النصف الأول وفي السبت وليلة الثلاثاء
٢٦/١٩٣	شطبان القوع	منجى	ملك الجعفري	منجى	ملك الجعفري	من نهر البويرد ليلة السبت من ثامنة
٢٧/١٩٤	الحمادية	طريق	شطباع القوع وضواحي ابن درويش	ملك العرفج والفلك	طريق ونهر الأصفر	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٩٥/٢٨	حلافي	ملك الفلك	ملك ابن عمير وملك عبدالله	ملك ابن عمير	ملك بن حامد	لاماء له مخصوص
١٩٦/٢٩	حلفات القرع	ملك ابن عمير	ملك ابن عمير	طريق	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص
١٩٧/٣٠	حلفات قرع سعد	ملك ولد سعد	ملك ولد سعد	ملك ابن عمير	ملك ولد سعد	لاماء له مخصوص
١٩٨/٣١	ام رحيمة	ملك ابن حامد	ملك ابن عمير	ملك محمد عبدالله ابوسبع	صبخة الغرير وطريق	لاماء له مخصوص
١٩٩/٣٢	حلفات حليلة	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	لاماء له مخصوص
٢٠٠/٣٣	الحليلة	نهر الغريري وام العريريات	نهر الغرير وطريق	دوست الصباخ وطريق السيايرة وملك السويلم وملك شافي الشربش	نهر الغرير وام حيدر	الثلاثة الأرباع الأولى من ليلة الأربعاء من خمسة عشر من نهر محمد
٢٠١/٣٤	ارض كنيعدة	المجبرة	مشروب الشطبان وطريق	نهر ابو خويس وشطبان	نهر محمد والصياح	ثلاثة الأرباع الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر من ثبر محمد مناصفة مع نخيل الأهالي
٢٠٢/٣٥	ارض الخبد	ملك حسين المطوع وملك ابن قطان	ملك علي بن حسين وملك محمد ابراهيم	بستان بن	ام خلاص والفلس	لاماء لها مخصوص
٢٠٣/٣٦	ام جراوه الأولى	ملك شافي	ام طويره	ملك ابن سعيد	طريق	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٤/٣٧	ام جراوه الثانية	ملك بن سعيد	العيد بن فيل	ملك محمد العيد سروج	ام طويره	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٥/٣٨	ام جراوه الثالثة	ملك بن سروج	العيد بن فيل	ملك ابن سروج	ملك ابن سروج	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٦/٣٩	معامرة العوجاء	العويرية	العوجاء مزرعة الأرز	نهر رميله الأسود	نهر أبو خيس وملك العرفج	من ثبر محمد

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية ١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)					
٢٠٧/٤٠	معامره العوجاء (الأرز)	معامره العوجاء	عوض ملك بن نافع	نهر الأسود	ملك عبدالله البداح وأحمد الفرحان وملك شافي ونهر خويس	من ثبر محمد
٢٠٨/٤١	البوهية	ملك أحمد الفرحان	حريزة ملك شافي	نهر الخويس والعوجاء مزرعة الأرز	نهر محمد وملك ابو نهية	من ثير محمد
٢٠٩/٤٢	شطيب الشيبانية	ملك بن فلاح	ملك بن غانم	ملك بن فلاح	ملك الملا	لاماء مخصوص لها
	اسم القرية ٨- قرية بني معن (عدد الأملاك بها ١٤)					
٢١٠/١	ام النيل	مزرعة ضويغط	بليدانية	صحراء	نهر سليسل وملك ابن بودي	من سليسل ومن نهر ضويغط من ثامنة يوم السبت الربع الثاني والربع الثالث من نهار الخميس من نهر ضويغط
٢١١/٢	ارض الآحد	مزرعة ضويغط	ملك علي بن عيسى وملك المحروقي	طريق وملك المحروقي	ملك الأشقر	من نهر ضويغط نهار الأحد الأخير من ثامنة
٢١٢/٣	قريشة	ملك صالح الابراهيم وصحراء	ملك الملحم وابوجبارة	—	ملك اسماعيل الصالح	من نهر ضويغط الربع الثالث من نهار الخميس من ثامنة
٢١٣/٤	بستان المريبودية	ملك ولد حمود	ملك ابوعياش	ملك ابوعياش	طريق عام	من نهر ضويغط من ليلة السبت النصف الأوسط من ثامنة
٢١٤/٥	قطعة رويشد	مفلح ملك حسن الخميس	صحراء	صحراء	ملك اسماعيل الصالح	من نهر ضويغط من ليلة السبت النصف الأوسط من ثامنة
٢١٥/٦	بستان البحيرية	ملك حسن بن حسن	ملك بوخمسين	نهر الحدود وملك عبدالله ابن عيسى	الطريق العام	من عين الزعابلة نهار الثلاثاء الربع الأول من ثامنة
٢١٦/٧	مغامرة المحمد	ملك ولد عطية وملك بن عامر وملك عبدالقادر وملك محمد العلوان	ولد سلطان وملك ابوجبارة وملك عيسى العمران وملك عبدالله ابوجبارة	ملك عبدالقادر وملك ابن غامس وعبدالنبي وملك ولد سلطان وملك ولد جبارة	ملك محمد العلوان وملك صالح الابراهيم ملك عيسى العمران	من نهر ضويغط الربع الثالث من يوم السبت من ثامنة

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية بني معن (عدد الأملاك بها ١٤)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٨/٢١٧	شهينية وبدوية	صحراء وملك الشيخ مبارك وملك صالح الابراهيم	طريق وملك البحراني	منجي	ملك ابن عبدالقادر وملك البحراني	من نهر ضويغط من الربع الاخير من نهار الاحد من ثامنة
٩/٢١٨	ضويغط	صحراء وسليسل	ام النيل وملك الاحمد وملك ولد حمود وملك ابو خمسين وبنوه ملك الأشقر	صحراء وبنوه	نهر سليسل وملك ابو خمسين وملك الأشقر وصحراء	من نهر ضويغط ليلة السبت من ثامنة والربع الرابع ونهاره والربع الأول والرابع وليلة الأحد ونهاره وربع الأول وليلة الاثنين ونهار الاثنين
١٠/٢١٩	الغزالة	ملك ابو خمسين	نهر الكتيب	نهر سليسل	نهر كتيب	نهار الاربعاء من ثامنة
١١/٢٢٠	سابعة	البدوية وشطيب بن داوود وضويغط وملك ابن عمر وشطيب ابو حمد وابو حجي وملك ابن عامر	معامرة ابن عفالق وصبيخ وملك الأهالي	نهر ضويغط والماجدية وملك مطلق	سليسل وملك الملحم وملك ابوجبارة	غير مذكورة في الأصل
١٢/٢٢١	الحسيني [الحسني]	نهر ضويغط	نهر الشرفي	طريق ونهر الشرفي	نهر ضويغط	من النهرين نصف ماءه
١٣/٢٢٢	شرب طريفه	نهر ضويغط	ملك ابو عياش	ملك ابو عياش	ملك ابو عياش	من المزرع المتصل تاخذ ماءه منها
١٤/٢٢٣	الصراء	ملك ابوخمسين	نهر غصيبة وملك بن غراز	ملك العظيب وملك بن ضاعن وملك جنيد	ملك ضاعن وطريق	من نهر النقبة الجمعة والاربعاء مخصوص والليالي وسائر الأيام بالمداورة تاخذ ثلثين بالنهار وفي الليل ليلة واحدة للأهالي وليلة مخصوصة للصراء

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
٩- قرية الجبيل (عدد الأملاك بها ١٧)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/٢٢٤	المزرع	الجعيلي ونهر الجمل	ملك بوخمسين	ملك بن عبدالرحمن وملك الطويل	ملك مسقى الخدود وملك العمراني وملك ابن حرز	من الخدود من ثامنة النصف الأخير من نهار الخميس الى النصف الأول من نهار الجمعة
٢/٢٢٥	المزيرع	ملك ابو خمسين	نهر البديع وطريقه	ملك ابو خمسين	—	من الخدود من نامنه من النصف الأخير من نهار الخميس الى النصف الأول من نهار الجمعة
٣/٢٢٦	الجعيلي	ام الخلاص وملك ابوخمسين وملك ابن مهنا وام المجالس وملك رقية بنت محمد والبسيتين	نهر الجمل وملك عبدالرضا والمزرع والحجيرة وملك ابن حرز	طريق وملك بن زرعة وملك رقية بنت محمد والرزفوك	—	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٤/٢٢٧	البسيتين	العقار وملك علي بن عبدالله	ملك رقية بنت محمد والجعيلي	العقار وملك علي بن عبدالله	ملك حسين بن عبدالرضا	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٥/٢٢٨	العوالي	ملك ابوخمسين وملك سيد محمد	ملك بن مانع وملك الغصيني	نهر الدوغاني وطريق	نهر حواش	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٦/٢٢٩	الصقيهي	بشيري وملك عباس	بشيري	بشيري وملك حسين بن عبدالرضا	بشيري وملك حسين بن عبدالرضا	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٧/٢٣٠	البشيري	الصقيهي وضاحية وملك بن عبدالرضا وملك عبدالمحسن ولد واجل	ملك حسن الامير وملك بن بكيش	ملك محمد الهنو وملك بن عبدالرضا والصقيهي	نهر الدوغاني ملك بن بكيش وملك بو خمسين	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
٩- تابع قرية الجبيل (عدد الأملاك بها ١٧)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٨/٢٣١	العظيبة	نهر الخدود وطريق	ملك ابن طوق	نهر الخدود وملك ابن طوق	نهر الخدود وطريق	من نهر الخديد ليل ونهار دائماً
٩/٢٣٢	الصريمة	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك بن مانع وملك بن غراز	ابو النمل والمنجى	نهر الخدود وطريق	من نهر الجرواني الذي يسقي أم كندوج والمزرع يشرب معها سواء
١٠/٢٣٣	صريمات	مشروب ام الماش	ملك سيد حسن وملك حاجي	سليسل وملك العمراني	ملك بن عبود وملك سيد حسن ونهر ركبات	لاماء لها مخصوص
١١/٢٣٤	العوجاء	ملك الطويل	ملك اليمني ومشروب مطلق	ماقور وملك بن غزار وملك الطويل	نهر الدوغاني وملك اليمني وملك ابن طوق	من نهر مهيلكه ليل نهار
١٢/٢٣٥	الغريزي	ملك بن بكيش	البدوية وملك بن عبود	ملك بن بكيش	ملك بن بكيش	لاماء لها مخصوص
١٣/٢٣٦	صريمات ام الماش	ملك علي بن عبدالله	ملك عيال بلال	ملك ابودي	ملك مسقي وابو الطرس	لاماء لها مخصوص
١٤/٢٣٧	المحمدي	منجى وملك سيد حسن	ملك ابن عبود	ملك سيد صالح	ملك البحراني	من نهر الأبيض ومن مزرعة الزمازم الراجع لليالي يشرب معها
١٥/٢٣٨	عفراء	ملك علي بن عبدالله	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك ولد هاشم	ملك علي العبود ونهر سليسل	من سليسل تشرب ماءه
١٦/٢٣٩	حجه	نهر البوارد وملك الصحيح	المنجي وملك سيد حسن	المنجي وملك سيد حسن وملك الشيخ حسين	منجي وملك ابن عبود	من سليسل تشرب ماءه
١٧/٢٤٠	ميمان	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك سيد حسن ونهر عقرادية	ملك ولد عبدالله ابن الشيخ وملك سيد حسن	ملك ابن عبود	من سليسل له ماء

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١٠- قرية القاره (عدد الأملاك بها ١٦)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/٢٤١	شطيب الصرم	طريق	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢/٢٤٢	دغيم	ملك هاشم الغافلي	شطيب الخويتميات	نهر الأصفر وطريق	منجى وملك سيد صالح	نهر الوصيفر مقدار كفايتها
٣/٢٤٣	شرب الحصان	ملك بن كنهار	ملك بنت سلمان	المنجى وملك بنت سلمان وملك سيد	ملك بنت سلمان	من الكلابي له كفايته
٤/٢٤٤	ابو الصحون	ملك احمد الفاضل	ارض بنت سلمان	ارض ابن كنهار	الكلابي وملك البستاني	من الكلابي له كفايته
٥/٢٤٥	شطيب الحزم	منجى وطريق	نهر الفاضلية وملك احمد الضالع	نهر الفاضلية وملك احمد الصالح	بقيشة وملك سيد حسن	من نهر المويلح له كفايته
٦/٢٤٦	شطيب الخويتميات	دغيم	ملك سيد علي	ملك سيد علي	ملك عبدالعزيز	لاماء مخصوص لها
٧/٢٤٧	شريب الطويلعي	طريق	ملك حسين المطوع	ملك عبدالله الخان	ملك بنت سلمان	لاماء له مخصوص
٨/٢٤٨	صريمة المسجد	ثبر الغريب وقرية القاره	نهر الطبيع	طريق وثبر الغريب	ثبر الغريب	غرف
٩/٢٤٩	شرب بريمان	نهر ابوبي وارض رضا	نهر ابوبي	نهر ابوبي وملك سيد سلمان	نهر ابوبي	من سليسل له كفايته
١٠/٢٥٠	غرافة البديعة	مشروب الطرف والمسابحة	ملك ابن عيثان	ملك سيد ولد هاشم	ملك ابن عيثان	—
١١/٢٥١	المويزني	ملك العيثان	ملك سيد سلمان	ملك سيد سلمان	سليسل وملك الأهالي	من سليسل له كفايته
١٢/٢٥٢	الهداجي	ام علي ملك سلمان	مسقى الاصفرو ملك سيد هاشم	هراهل التويثير	هراهل التويثير	من نهير السيب له كفايته
١٣/٢٥٣	شلواط	القوع	نهر سليسل وملك المسابحة	ملك القطان	ملك سيد احمد الفراش	غرف

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ١٠- قرية القاره (عدد الأملاك بها ١٦)					
١٤/٢٥٤	ام سنيجي وضاحية سنيجي	المقدمة ملك عيال سلمان والزرعه	المويزني وملك الملا	ملك الخطيب وملك سيد سلمان بن عيسى وطريق	دوريج وملك أهل القاره	من سليسل كفايته ومن ثبر محمد والسياح والجرواني جميعه يجمع في سليسل ويصرف إلى الحظيرة
١٥/٢٥٥	ابو الذهب	نهر دواريج	ملك سيد سلمان وبو علي	منجي وملك علي بن عيثان	ملك سيد سلمان ولد علي	له كفايته من سليسل مثل ام سيجي والضاحية والحضيرة
١٦/٢٥٦	الحضيرة	مسقى المسلمية ونهر ابو الثيران وملك العيثان	نهر كليبوه وملك سيد صالح وسيد حسن	مسقى المسلمية ونهر ابو الثيران وملك اهل التويثير	نهر كليبوه وملك سلمان	كفايتها من سليسل مجموع فيه من نهر محمد والسياح والجرواني كل مخصوص للحظيرة روابع
	اسم القرية ١١- قرية التويثير (عدد الأملاك بها ١٢)					
١/٢٥٧	ابو ساعد	ملك علي النجار وملك عبدالعزيز ولد سعيد	ملك ابن غنام ونهر ابوبي	الوجيمات ونهر ابوبي	ملك النجار وملك صالح الحسن وملك سليمان	من نهر سليسل ليلة يوم الاثنين من ثامنة الربع الرابع
٢/٢٥٨	غرافة الهريدي الجنوبي	طريق	ملك احمد ولد هاشم	ملك ابراهيم بن عباد	طريق وقرية التويثير	غرف
٣/٢٥٩	غرافة الهريدي الشمالي	ملك سليمان ولد سيد حمد وسليسل	ملك عبدالرحمن	ملك ابراهيم بن عباد	ملك ابراهيم محمد ونهر سليسل	غرف
٤/٢٦٠	غرفة الصريمة	نهر سليسل	ملك حسين المطوع	الضرب وملك علي	المنجى وملك علي ولد مطوع	غرف
٥/٢٦١	طبرزنة	ملك علي النجار	ملك سيد صالح	ملك علي النجار	طريق	من ليلة الاثنين من ثامنة من نهر سليسل الربع الثاني
٦/٢٦٢	شرب ام الملح	ملك سيد حسن	ملك سعيد	ملك احمد بن محمد	ملك معيبد	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
		اسم القرية ١٠- تابع قرية التويثير (عدد الأملاك بها ١٢)				
٧/٢٦٤	شرب نعيمي	ملك السادة أهل الكوت	ملك حاجي ولد محمد	ابو حصان	ملك علي بن حسن	لاماء له مخصوص
٨/٢٦٥	شرب نويمن	ملك حسن بن محمد	طريق	ملك سيد حسين ال ابراهيم ومنجي	ملك ابراهيم بن محمد	لاماء مخصوص له
٩/٢٦٦	شعلة	نهـــر ابوبي وملك احمد بن عـيسى وملك حاجي	منجى وملك احمد بن عيسى وملك حاجي	ملك حسين ال ابراهيم	ملك عيسى ولد حاجي	من نهر الشيباني بقدر الكفاية
١٠/٢٦٦	ام الورد	ملك سيد حسن	ملك احمد ولد حاجي	ام الورد	ملك سلمان ونهر بديع	من نهر ابوبي بقدر الكفاية
١١/٢٦٧	شريبات الخزانة	ملك احمد ولد محمد	نهر ابوبي	منجى وملك العواد	ملك احمد بن محمد	لاماء له مخصوص
١٢/٢٦٨	صراعيون	ملك احمد ولد علي	بن بوية	البدع	طريق	لاماء له مخصوص
		اسم القرية ١٢- قرية العمران الشمالي (عدد الأملاك بها ١٥)				
١/٢٦٩	ابو عجراء	ملك يوسف ولد حسن عبدالله	الوسطاني	نهر ابوحليلة	نهر الوسطاني	من نهر الشنيني المتشعب من نهر سليسل ليلة الأثنين من ثامنة وبعض الربع الاول وبعض الربع الثـــاني
٢/٢٧٠	الصدور	نهر ابوحليلة	ملك احمد عبدالله	مشروب شنيني	ملك علي بن سلطان	ابو عجراء والصدور وشطيب الشـمـالي وابو نيـة بالمناوبة ياخذون الماء من نهر الشنيني مثل ابو عجراء ياخذ الصدور
٣/٢٧١	ابو نية	كدحان وملك علي بن عيسى	ام الوز وملك عبدالله المسيلط	نخل صالح العيسى	ام الوز وملك شوان	مثل ماذكر في الصدور
٤/٢٧٢	الشطيب الشمالي	ملك أحمد عبدالله	ملك سليم بن حسن	مشروب الشنيني	ملك أحمد عبدالله	مثل ماء الصدور
٥/٢٧٣	الشريب	منجى وسيب ابو عنوز	ملك أحمد عبدالله	ملك ابو خمسين	طريق	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده شرقًا	حدوده غربًا	حدوده شمالاً	حدوده جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ١٢- تابع قرية العمران الشمالي (عدد الأملاك بها ١٥)					
٦/٢٧٤	الغريس	ملك حسن بن سلطان	ملك احمد بن سلطان	ملك حسن بن سلطان	طريق	من نهر الساب نهار السبت الربع الثاني
٧/٢٧٥	ام الزنابير	ملك المشهدي	عوليسية وملك محمد الأحمد	دوسة وملك حسن بن علي	ملك احمد بن سلطان	من نهر الغزل من ثامنة من ليلة الاثنين ربع
٨/٢٧٦	الصبخة	ملك اهل الحليلة	ابو صالح وملك ولد رشود	نهر الوسطاني	نهر ابو هوار	لاماء مخصوص له
٩/٢٧٧	شطيب الجنوبي	نهر العجمي	باب الخبيس وملك محمد ولد أحمد	ملك شواديف	نهر العجمي	من نهر الساب ربع الثاني من نهار السبت
١٠/٢٧٨	المطوعية	ملك ابن مسلم	طريق	عوليسية وملك محمد الأحمد	ملك ابن مباهي	من نهر خبيان من ثامنة ونصف ليلة الثلاثاء بالمداورة
١١/٢٧٩	المودعيه	ملك ابن قيض	الغريس وملك حسن السلطان	نهر الوسطاني	طريق	من نهر خبيان ربع وثمين ليلة السبت من ثامنه
١٢/٢٨٠	وجمة الاصفر طولها ٤٠٠٠ متر عرضها ٥٠٠ متر	صحراء	صحراء ومعابر رميلة واملاك سلطانية	صحراء	نهر ام الغضادح	هدر
١٣/٢٨١	عينجية	ملك رشود	ملك ابوحليقة	ملك الصالح ولد محمد	ملك الحياك	من نهر الربعي من ثامنة الثمن الثالث من نهار الجمعة
١٤/٢٨٢	عويرض	نهر الجنوبي	ملك ولد عيان	واسط القليف	نهر الجنوبي	لاماء لها مخصوص
١٥/٢٨٣	عويرص ام غليون	ثبر الحاتمي	نهر الجنوبي	ملك ولد مزيعل	نهر الجنوبي	لاماء لها مخصوص
	اسم القرية ١٣- قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)					
١/٢٨٤	الصبخة	طريق	ملك محمد عبدالله	طريق	ملك ولد عبدالله وطريق	لاماء له مخصوص
٢/٢٨٥	ضويحيات	ارض راشد وارض هلال وارض عويد	ارض هلال وملك مصاغي وملك طه وطريق	ارض راشد وام رزيزات ومصاغي	ارض هلال وملك رشود وطريق	من نهر مغيصب ليلة الاحد من ثامنة ونهار الاربعاء ثلاثة ارباع الاول ومن نهر الاسو وقت الصيف كل خمسة عشر يوم وليلة ليلة الاثنين ونهاره إلى نخيل آل شباط
٣/٢٨٦	ام الباب	منجى الجبري	طريق	نهر مغيصب	طريق	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٣- تابع قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤/٢٨٧	ربعة	معامرة الدهون وأملاك سلطانية	ابو شبكرة وملك اهل القارة	معامرة الوصيعي ومعامرة ولد صالح الحماد	طريق	من نهر الشبير ليلة الاربعاء ونهاره من ثامنه
٥/٢٨٨	القويع	طريق وملك هلال	ملك احمد عبدالله وملك عويد	ربعه	صريمة ملك عباد المحمد	من نهر مغيصيب نهار الاربعاء الربع الأخير من ثامنة
٦/٢٨٩	رزيزات	طريق	هرنجية وملك عويد	منجي	نخل شباط	من نهر الشبير نهار الجمعة الثمن الأول من خمسة عشر
٧/٢٩٠	شباط	ملك هلال ومعيمرة الراشد	مصاغي وملك طه وضويحيات	ملك عويد وهرنجية ورزيزات وأملاك سلطانية	ملك هلال	مثل ضويحيات
٨/٢٩١	محروكة [محروقه]	ارض هلال ومحروكة الحر وصحراء وملك السبيعي	ملك هلال بن ثوني ومعامره	محروكته هلال	مزرعة النجار وملك احمد البقشة وملك هلال ومحروكته والجبور	—
٩/٢٩٢	المزرع	مزرع العبدالله	مزرع العبدالله	مزرع العبدالله ومحروكة الحجير	مزرع أحمد العبدالله	من نهر الأسود ليلة الثلاثاء النصف بالمداورة من خمسة عشر
١٠/٢٩٣	معامرة الرشيد	الأصفر	ارض محمد عيسى وملك صالح العلي	تابعية	ارض الأصفر	من نهر مغيصيب ليلة الأربعاء ونهار الجمعة من خمسة عشر الرابع الأول منهما
١١/٢٩٤	الطايعية	الاصفر	ملك عباد المحمد وملك احمد العبدالله وملك صالح وملك علي شلاح	ملك السبيعي	معامرة الرشيد	لاماء له مخصوص
١٢/٢٩٥	سليفت العوارض	ملك نصار	ملك عبدالله	ملك نصار	ملك عبدالله ودهيلان	لاماء له مخصوص
١٣/٢٩٦	حمادية الصغيرة	ملك حمادية الحسن آل حسين	ملك سعدون	ملك صفار	ملك حسن الحسين	ماءه من حمادية الكبيرة

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٣- تابع قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)						
١٤/٢٩٧	الشطيب	ملك ابو شهاب وملك مناديل	ملك محمد العبطة	ملك محمد الجزء وثبر وبنيدرة	طريق	لاماء له مخصوص
١٥/٢٩٨	حمادية الكبيرة	أرض الأصفر	ملك نصار وملك طليحان وملك صقار وملك دهيلان	ملك حسن الحسين ومنجى	ارض القطاطنة ومنجى	من نهر الفريض ليلة السبت من ثامنه
١٦/٢٩٩	المعميرات	وجمة الأصفر	ملك عيسى وملك دغيمي ورزيزات ونخيل شباط	منجي والاصفر	ارض هلال وملك الاهالي وارض الخيس وارض السبيعي	من نهر الثبير من خمسة عشر الثمن الأول والثاني والثالث من ليلة الجمعة ومن النهار الربع الثاني ومن نهار السبت الربع الاخير ومن ليلة الاثنين الربع الاخير
١٧/٣٠٠	الوجيمات	طريق ونهر	—	ام ربيعة وملك علي بن اسماعيل	طريق	—
١٨/٣٠١	معامرات	ملك عيسى وطريق ملك دغيمي وملك علي بن احمد	ملك الوصيبعي ورقبة	صبخة وبر الاصفر	طريق ونهر	من نهر مغيصيب من خمسة عشر ليلة الاربعاء الربع الأول ومن نهر الثيبر من ثامنة نهار السبت الثمن الخامس ومن نهر الحدود من خمسة عشر نهار الاحد الربع الأول وثمين الثالث ونهار السبت ثمين الثاني
اسم القرية ١٤- قرية غمسي (عدد الأملاك بها ١٠)						
١/٣٠٢	القليعة	صباخ وملك أحمد البقشي	ام الحيان وملك محمد سعيد	منجى ام الحيان	نهر مجمع وطريق	من نهر الجرواني من خمسة عشر الثلاثة الارباع الأول من ليلة الاثنين
٢/٣٠٣	القرواشية [غرواشيه]	ارض ابو مجداد	ملك محمد العباد وملك ابو خمسين	منجى وطريق	سكة زابريه	من نهر كنامة من خمسة عشر الاثنين
٣/٣٠٤	ام خليل	ملك عبدالعظيم	سيب مجمعه وطريق	ملك ولد عبدالعظيم	سكة وطريق	من الجرواني ليلة الاثنين الربع الاخير من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٤- تابع قرية غمسي (عدد الأملاك بها ١٠)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤/٣٠٥	المباركية	ملك المنيفر	ملك ضويحي وملك ابوعيسى	ملك الخيف والعزا	نهر الجرواني	من نهر الجرواني من خمسة عشر ثلاثة أرباع الأخيرة من نهار الاربعاء ومن نهر الحدث ربعين الاوسط وكذا من نهر الجرواني من خمسة عشر ليلة الأحد ونهاره النصف الأول وتمامه
٥/٣٠٦	العزاء	ملك البحراني وملك المنيف	بربجيه وملك ضويحي ونهر الجرواني	ملك البحراني وملك ضويحي	—	من نهر الجرواني من خمسة عشر الربع الأول من نهار السبت
٦/٣٠٧	الصاغة	العجيبة	ملك ناصر بن ناصر العيسى	خريمة مسعى العجيبة	نهر الأسود	لاماء له مخصوص
٧/٣٠٨	العزي	ملك بن عصفور	ملك صلبيح	ملك صلبيح	ملك بن عصفور	لاماء له مخصوص
٨/٣٠٩	ابو رزيز	ملك حبيب بن ياسين	ملك محمد العباد	منجى العيوش	ملك حبيب بن ياسين	من نهر الحريب نهار الخميس من ثامنة
٩/٣١٠	ام الرمان	منجي العيوش	طريق	ابورمان وملك صلبيح	منجي العيوش	—
١٠/٣١١	سليفت الطعام	ملك بن عصفور	ملك جبلية	بدع بن فلاح	نهر الجرواني وسكة العصامية	—

اسم القرية
١٥- قرية ابوثور (عدد الأملاك بها ٦)

التسلسل	اسم العقار	شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
١/٣١٢	الوسيلة	منجي ومالك محمد بن حسين السعد	منجي وملك محمد بن عيسى بن عرفج	منجي وملك محمد صالح	منجي عبدالمحسن مكحل	لاماء له مخصوص
٢/٣١٣	بديعات	ملك بن منيفي ومنجي الشمالية	سكة الوجمة ودوست بنت البحراني	بو خحمة وملك بوخمسين والبدع وملك محمد بن عيسى بن عرفج	ام الجعارين وملك عيسى القطان وابو سبلة وتويجري ولد صالح وملك الشيخ عبدالله	من نهر الجرواني من ثامنه من نهار السبت

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية **١٤- تابع قرية ابوثور (عدد الأملاك بها ٦)**					
٣/٣١٤	بستان القمر	ملك بن عصفور	شطيب الجبر	منجي الحفيره	منجي شطيب	لاماء له مخصوص
٤/٣١٥	دوسة ابو حمار	حومة العطشان	ملك البدوي وطريق	ملك بن غويدر	منجي وطريق	لاماء له مخصوص
٥/٣١٦	دوسة ابو كريبة	ملك السكعوبة	نهر الوجيب	ام كريبه ومنديل	الوجيب	لاماء له مخصوص
٦/٣١٧	تابع ام كريبة	نخيل البصري	نخيل ولد حسين الحسن	منجي الشطبان	نهر الوجيب	لاماء له مخصوص
	اسم القرية **١٥- قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)**					
١/٣١٨	زربة	ملك الملا	طريق	طريق	ملك السديوي بن جمال	من نهر الثيران ليلة الاثنين من خمسة عشر بالمداورة
٢/٣١٩	سيفانية	ملك بن عصفور	البابه وملك الملا	ملك محمد بن عرفج	ملك الملا	لاماء له مخصوص
٣/٣٢٠	شريكه	ملك عبيدان ابورطاب	ملك ابوخمسين	ملك ابو خمسين	ملك ابو خمسين	—
٤/٣٢١	بزيع	ملك سلامة بنت محمد	ملك الحافظ	ملك ابوخمسين	ملك سلامة بنت محمد	—
٥/٣٢٢	ابو زارعي	مضيحكة وملك بن صبرة	نهر الجرواني وملك القطان	ملك القطان وملك بن حسين	نهر بن بحر	—
٦/٣٢٣	ابو رزيز	ثبر شاروكيه	منجي الفضول وملك بن جمال	منجي الفضول وابو الجدع وملك مكحل	ملك بن عبيدان	—
٧/٣٢٤	شريب الصابريه	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	طريق	ماله ماء
٨/٣٢٥	ام الطوال	رسمه	ملك ملا عثمان	نهر الصابريه	ملك بن هديب	ماله ماء
٩/٣٢٦	شريب البذالية	ملك برني	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ماله ماء مخصوص
١٠/٣٢٧	شرب البريني	ملك ملا محمد وبدايعة بن دهيش	—	ملك ملا محمد	ملك بن دهيش	ماله ماء مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٣- تابع قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١١/٣٢٨	شريب الجمهوري	نهر الجمهوري وملك عيال عبدالله	معامرة ابوحليجة	شطيبان وملك ماضي	ملك ابوحليجة	ماله ماء مخصوص
١٢/٣٢٩	ابورمان	نهر الجمهوري	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن حليجة	طريق	،، ،، ،،
١٣/٣٣٠	مقيشرة	نهر ام حبة	ملك تركي بن مظفر	ملك عبدالله ابو عيسى	نهر المحيش وطريق	ماله ماء مخصوص
١٤/٣٣١	الخويتمي	ملك ابوحليجة	ملك عبدالله بن عيسى	نهر قرية	ملك ابو حليجة	من نهر قرية من ثامنة وربع الأول ونهار السبت
١٥/٣٣٢	شرب الغنيم	ملك الحكيم	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن عيسى	ماله ماء مخصوص
١٦/٣٣٣	العبسي	ملك سليمان	نهر ضربان وطريق	ملك عيسى وبن حبة	طريق	من نهر ضرمان من ثامنة نصف ليلة الجمعة الأول
١٧/٣٣٤	شرب البسيتين	نهر ابوثيران	نهر القاضي	ملك احمد العبطة	ابو الثيران	لاماء له مخصوص
١٨/٣٣٥	مغيـــدر	نهر ابوثيران	ابو الثيران وطريق	طريق	ابو الثيران	لاماء له مخصوص
١٩/٣٣٦	مكحلية	ملك الخواجة	نهر ابو الثيران وطريق	ملك سيد ابراهيم	ملك الخواجة	لاماء له مخصوص
٢٠/٣٣٧	قرنقيه	نهر ابوثيران	نهر ابوثيران	طريق	نهر ابوثيران	لاماء له مخصوص
٢١/٣٣٨	زعيريه	ملك الملا وملك ابن زرعة	ملك قديح وملك ابن فلاح	ملك قديح وملك ابن فلاح	ملك ملا احمد وملك عبدالعزيز ابن زرعة	من نهر ابو الثيران من ثامنة ليلة الخميس الثلثين
٢٢/٣٣٩	بشيريه	ابوحليجة وملك جعفر	طريق وصبحة ملك صالح جبيلي	طريق نقاح وملك سيد محسن	ملك احمد بن حسن العبدالله	ماله ماء
٢٣/٣٤٠	ام القطن	طريق	نهر الجرور وملك ابن سلامة	ملك ابن سلامة	نهر الجرور	لاماء له مخصوص
٢٤/٣٤١	ابو سعيد	نهر الجرور وملك ابن سلامة	ملك سليمان الدوسري	ملك سليمان الدوسري	ملك ابن غرير	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية ١٦- تابع قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)					
٢٥/٣٤٢	صبايخ	نهر الجرور وملك بن سليمان	مشروب مملكيه وملك محمد الخليفة	ملك بن محمد جبة ونهر الجرور وام القطن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢٦/٣٤٣	فروسات الحضيرة	ملك ابو حليجة وملك علي القطان	نهر الفروسة وملك بن مانع	نهر الفروسة وملك بن مانع	نهر الفروسة وملك علي القطان	لاماء له مخصوص
٢٧/٣٤٤	شريب البقالية	نهر الجرور وملك ابن سليمان	مشروب سمكلية وملك محمد الخليفة	ملك بن محمد حبه ونهر الجرور وام القطن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢٨/٣٤٥	ام الاكفان [ام كفان]	ملك ابو حليجة	ملك ابوحليجة وملك علي قطان	نهر الفروسة وملك ابن مانع	نهر الفروسة وملك علي القطان	لا ماء مخصوص
٢٩/٣٤٦	عارض البكري	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	نهر الاروب	نهر الاروب	غرف
٣٠/٣٤٧	عوينه	ملك ابن عصفور	ملك ابن اسماعيل	ملك ابن زرعة	جربه وملك ابن جمال	لاماء له مخصوص
	اسم القرية ١٧- قرية الدالوه (عدد الأملاك بها ٦)					
١/٣٤٨	غرافة القوع	طريق	العباد	طريق	نهر ابو الشيران	غرف
٢/٣٤٩	ام الصالحي	غرافة القوع	نهر ابو الشيران	مشروب نهر البديعة	خور ابو الشيران	غرف
٣/٣٥٠	غرافة المسجد	طريق وملك مشرف	نهر الخريمة وغرافة ولد يوسف	طريق وملك حسين ابراهيم	ام خضر وملك مشرف	غرف
٤/٣٥١	الصريمه	ملك ابن عيثان	طريق	طريق	الواليه	من نهر الخريمة قدر الكفاية
٥/٣٥٢	شريب الصباخ	ملك العرفج	ملك العرفج	منجى الصباح	منجى وملك بن درويش	من نهر الخريمة الصباح ماعدا نهار الثلاثاء ساير الايام تاخذ ثلث الماء
٦/٣٥٣	ام الزاد	منجى وملك ابن فلاح	ملك ابن عيثان	منجى وملك ابن عيثان	منجى وملك ابن عيثان	تاخذ الماء الزايد من مزرعة ام الزاد زرع الزاد

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٨- قرية الطريبيل (عدد الأملاك بها ٥)						
١/٣٥٤	المناخ	نهر الصباخ وملك عبدالحميد بن حسن عبدالله	علي العبدالله بوخمسين	ملك بن دوغان وملك ايتام زغبي وملك عبدالحميد بن احمد العبدالله وملك عبدالعزيز بن جفيمان	طريق وملك عبدالله بن سليم	من نهر الأزرق من ثامنة الربع الثاني والثالث من نهار الثلاثاء
٢/٣٥٥	غليلة	نهر الصباخ	وقف الحرمين وعمر ابن درويش	طريق	ملك حسن الوهيبي	مثل المناخ
٣/٣٥٦	عارض الراشد	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	نفسه
٤/٣٥٧	عارض السبل الشمالي	ملك حسين بن مهدي	ملك حسين بن مهدي	ملك حسين بن مهدي	طريق والقرية	نفسه
٥/٣٥٨	عارض السبل الجنوبي	وقف الحرمين وعمر ابن درويش	القرية	وقف مسجد محمد باشا	ملك احمد بن عيسى	نفسه
اسم القرية ١٩- قرية الموازن (عدد الأملاك بها ٨)						
١/٣٥٩	الفاخرية	الماجدية واملاك سلطانية وملك مطلق	ملك ابوعياش وملك حسن بن مزرع	طريق ونهر حقل	ملك بن عفالق	من نهر الحقل من ثامنة من الخميس والسبت وربع الثالث وليلة الثلاثاء النصف الأول
٢/٣٦٠	الماجدية	ام البعوض املاك شاهانية (سلطانية) وملك محمد بوعياش وطريق	الفاخرية أملاك شاهانية (سلطانية)	ابو عياش وطريق	ملك بن مطلق	من نهر الحقل من سابعة من نجمة الصبح الى الظهر الى الزوال لها نصف نهار بينها وبين ماجدية ابن مطلق
٣/٣٦١	الصيقهية	ملك عبيدان وصبخة طلاع وملك عيسى بن زيد وطريق	ملك فهد السعدون	نهر خريمة وطريق	نهر ابو عياش وطريق	من نهر الحقل من سابعه من ظهور الشمس إلى الغروب ثلاث حصص لها والحصة الرابعة لأرض فهد السعدون
٤/٣٦٢	عبيد الشين	طريق وملك ابن عمر	ام البعوض التحتية	نهر ضويغط	ملك ابن جبارة	الربع الثاني من نهار الاحد من نهر ضويغط من ثامنه

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٩- تابع قرية الموازن (عدد الأملاك بها ٨)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٥/٣٦٣	ام القطن	شهيني وملك بن داود	ملك بن مزروع	طريق عام وملك ابن مزروع	نهر ضويغط	الربع الأول من ليلة الخميس إلى نجمة الصبح
٦/٣٦٤	ام البعوض الفوقانية	ملك ابراهيم بن طوق	المناخ	نهر ضويغط	مربعات آل ملحم	نهار الاربعاء من نهر ضويغط من ثامنه
٧/٣٦٥	ام البعوض التحية	عبيد الشين وأملاك سلطانية ومربعات الملحم	ملك البلدي ونهر ضويغط	نهر ضويغط	ملك الاهالي	مع ام البعوض الفوقانية
٨/٣٦٦	المناخ	ام البعوض الفوقانية وملك الملحم	نهر سليسل	نهر ضويغط وطريق	نهر سليسل	من ام البعوض يوم الاربعاء
	٢٠- ام خريسان (عدد الأملاك بها ٢)					
١/٣٦٧	الدرعية	طريق	نهر ام خريسان	طريق	نهر ام خريسان	غرف من ام خريسان
٢/٣٦٨	الدفين	نهر ام خريسان	ملك ابن عرفج	ملك عبدالسلام	ملك ابن عرفج	غرف من ام خريسان
	اسم القرية ٢١- الجفر (بعض الأملاك وليس كلها ٤٧)					
١/٣٦٩	صبخة محمد حجاب	بقيش	شطب صقر	نهر الدوغاني والصقعي	طريق عام	غرف من الدوغاني
٢/٣٧٠	الجامد	طريق	جامد حمد	طريق	الحيادي	غرف من الحيادي
٣/٣٧١	الروقية	روقيات وارض احمد الغاشم	مطيبعة	نهر الأسود	بقجات والوصيلة	من نهر الدوغاني ليله من ثامنة عش وهذه الليلة فيعطي منها مخرج جميع الى بستان السعادي
٤/٣٧٢	محسونية	ارض القطان	محسونية الصاغة نهر الدوغاني	نهر الحيادي	طريق الجفر	غرف من الدوغاني
٥/٣٧٣	ارض حنفوش	—	نهر الدوغاني	—	—	—

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٩- تابع الجفر

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٦/٣٧٤	شطبل الجبوري	القوتيميه	جليل وملك فهد	جليل وملك فهد	منجي البكيش	من مـاء مـزرع الارز العـمـارة يشرب معها
٧/٣٧٥	غرافة الزهيزنيه	الحضاوي	غرافة اهل الطرق ونهر برابر	نهر جامودي		غرف
٨/٣٧٦	اللويفية	ملك العربي	ليوفية ابن عصفور	نهر الجامودي وطريق جفر	ارض ابن عصفور	من ماء الامطار شتاء ويكفيها
٩/٣٧٧	قطعة الحماري	ارض القطان	الخردي ومشروب العبد	قطعة القطان	مشروب الحيادي	لاماء لها
١٠/٣٧٨	سطر بن عنيزان	طريق وارض مطبخاني	جسور وشريعه	الحماري ومزرع الحب	طريق	غرف من نهر الحيادي
١١/٣٧٩	وقف	ملك حبيلة	الوجمة	ملك بن دوغان	طريق	لا ماء لها
١٢/٣٨٠	سليفت الطعام	—	ملك عبدالعزيز	منجي	منجي	غرف من نهر كليبوه
١٣/٣٨١	ام الحساس	ام الحساس	ام الحساس وعبدالله الحسن	—		غرف
١٤/٣٨٢	عمارة شلب مزرعة —	الحاجي ومنجي عيال ابراهيم	ملك احمد المشاري	العمارة التحتية	شايعي	

أما بقية العقارات الزراعية التابعة لدائرة الأملاك السنية في قرية الجفر، والتي صعب معرفة حدودها فهي:

العمارة، الشريفية، المساعدية، القليعة، غرافة الدويدي، الوسيطة، أم علا، رقبة العبد، الخويتمية، رقبة الأشقر، المعيميره، البريه، ارض ممرفه، المعامره وتوابعها، الركبة، ارض بن رويض، المازني، صبخة العنيزان، ابورشيد، شطبان بن ناجم، صبخة بن طلحة، عمارة الدقل، حق فرحان، الزمان، أم العتل، عين الحميدان، الصقيعي، صبخة أم العميري، ام الخلاص، جليل، الوقيص. وفي طرف السحيمية كانت الأملاك هي:

العوباء، البخينق، الفؤاد، معامرة الديوان، ابومجينيز، صبخة ولد حميد، الصبخة، الخريمة، ام الصوارين، ام حرير، ام خطين، الدفون، الطنازة.

أما الأملاك الموجود في قرية جليجلة فهي:

النعانية، الصبحية، الوسيلة، غرافة الشومرية.

وقد ذكر لوريمر Lowrmer في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أن الدائرة السنية كانت تملك في الأحساء مزارع واسعة، ففي قرية الجفر ملكت نخيلاً بلغ محصولها السنوي مابين ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ منّ تمر، وأن إنتاج أشجار النخيل التي تملكها في القطيف بلغت حوالي ستة عشر الف قلة تمر، وأن دخل الدائرة السنية في كل من الأحساء والقطيف بلغ حوالي ٣٠٠٠ جنية استرليني سنوياً[٢٣٠]. وكانت أملاك الدائرة السنية في الأحساء تشمل مزارع في معظم قرى الأحساء ومنها الجفر والجبيل والحليلة والمنيزلة والمطيرفي والمزاوي والبطالية والشقيق وبني معن والدليجية. وقد قدر أن محصول الدائرة السنية في الأحساء وحدها قد بلغ مابين ٥١٢ طناً الى ٦٤٠ طناً من التمور، وفي القطيف حوالي ٥١٢ طناً من التمور[٢٣١]. وقدر في تقدير آخر محصول تمور مزارع دائرة هيئة الأملاك السنية في القطيف وحدها بما يقارب

١٦,٠٠٠ قلة تمر[٢٣٢]. وبجانب امتلاك الدائرة لمزارع نخيل كبرى كانت تملك حقول أرز كانت تغل حوالي ١٠٠٠ موسمية (الموسمية تعادل ١١ كغم) من الأرز[٢٣٣] كما أن أملاكها لاتقتصر على الأملاك الزراعية بل شملت عقارات سكنية، منها تملكها ٢٥ منزلاً في القطيف كان مملوكة في السابق لآل ابن غانم من شيوخ منطقة القطيف[٢٣٤]. وكذلك الأملاك السابقة لآل عريعر حكام الأحساء السابقين من بني خالد والواقعة في نطاق سوق المبرز المعروف بالسوق الطالعي وهي بيت برغش وبيت مشرف وبيت ماجد والتي يحدها غرباً القلعة وشمالاً سوق القيصرية الجديد وهي داخلة فيه، ويحدها جنوباً مسجد براك وشرقاً المسجد والطريق[٢٣٥]. وقد ثار حول أملاك آل عريعر تلك نزاع بين مأمور شعبة الهيئة السنية في المبرز فهد محمد السعدون ومدير ناحية المبرز آصف أفندي في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م. اتهم فيه السعدون مدير الناحية بسوء استغلال الحوش المعروف بحوش ماجد العريعر الداخل ضمن الأملاك السنية المذكورة والمتداخل مع سوق المبرز وذلك بتأجيرها من قبله مباسط للباعة في يوم الجمعة حيث تنوعت تلك المباسط لتشمل مباسط للجلود والأسماك والحناء والسدر والملح والمواشي والتمور والأنسجة الصوفية، وأخذ الأجرة لنفسه ومقدارها عشرين بارة عن كل مبسط يصل مجموع أجرتها اليومية ١٥٠ قرش وأن جملة ماحصل عليه آصف أفندي قد بلغ ٢٥٠٠,٥قرش وكان آصف أفندي يجمع تلك الأجرة نقداً عن طريق خادمه عبدالله بن ضويحي ولايعرف إن كان للأخير نصيب من تلك الأجرة[٢٣٦]. وقد أدت إثارة القضية إلى تشكيل لجنة محلية مكونة من الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر من علماء المبرز وابراهيم بن عبدالرحمن بن طوق عضو مجلس إدارة الأملاك السنية ومحمد بن عبدالله الشعيبي رئيس بلدية الأحساء وعضو مجلس إدارة اللواء أثبتت تورط آصف أفندي مما قاد إلى التحقيق مع آصف أفندي لكن أوراق التحقيق وملف

القضية فقدت أثناء تولي آصف أفندي منصب وكيل إدارة تحريرات اللواء علاوة على قيامه بمهام وكيل مدعي عام مجلس إدارة اللواء. وقد زعم أنه كان وراء سرقتها واختفائها لكن لم يتم إثبات ذلك فعلاً(٢٣٧). وقد عدت قضية اختفاء تلك الأوراق من المخالفات الإدارية التي سئل عنها متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، فأفاد أنها قد حدثت في عهد أسلافه وتعد أمراً منتهياً، وإن كان هناك رغبة في نبشها فيجب استدعاء عبدالله بن ضويحي والاستفسار منه عن خلفياتها. وقد تعجب قائد اللواء ومدير إدارة الأملاك السنية عبدالحميد بك في عام ١٣١٧هـ عن أسباب التهاون في التعامل مع آصف أفندي رغم ثبوت التهمة وعن من يحميه من تنفيذ نص القانون تجاه سلوكه المشين(٢٣٨).

وكانت دائرة الأملاك السنية تجمع أموالها بطريقتين إحداهما مباشرة حيث يقوم مستأجري أملاكها بتسديد ماعليهم من مبالغ إلى محاسب الدائرة وأمين صندوقها وأخذ إيصال بذلك وكان ذلك يتم سنوياً والأخرى تتم عبر ملتزم تعهد إليه بجباية رسوم وضرائب الأعشار التابعة لها. وكانت الدائرة تتشدد في محاسبة الملتزم ففي عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، بقي في ذمة علي بن فارس ملتزم جباية رسوم الدائرة السنية في قضاء القطيف وقراها مبلغ خمسين ألف قرش ورغم محاولات علي بن فارس لتسديد ماعليه للدائرة حيث باع بمعرفته الشخصية محصولات تمور وسلوق نخيل الدائرة وسلم جزءاً كبيراً من ذلك المبلغ إلى صندوق الدائرة السنية في القطيف إلا أنه بقي في ذمته عجز بسيط في تسديد كامل المبلغ(٢٣٩). فصدر أمر بالتشديد معه في جباية ماتبقى دون مسامحة أو تهاون خاصة عندما سربت معلومات سرية إلى السلطات العثمانية مفادها أن علي بن فارس قد قام ببيع دفعات من تموره الخاصة ومن السلوق العائد له على دفعات رغم الحجز على أمواله وأملاكه حتى يتم وفائه بما عليه من مال للدائرة. فقد ذكر أن علي بن

فارس قد باع ٢٢٠٠ بطمان من السلوق و١٤٠٠ قلة تمر وأنه قبض ثمنها على دفعتين الأولى ٧٥ ريال فرانسة والثانية ٧٤ ريال فرانسة رغم عدم تصريحه للإدارة العثمانية بحقيقة قيامه بذلك[٢٤٠]. وكان سلوك علي بن فارس قد جلب الشك لدى ادارة الدائرة السنية في جبايته لأموالها المعهود إليها بتحصيلها فأمر قائمقام القطيف بأن يعهد بسجل أموال وأملاك الدائرة السنية في القطيف إلى أحد ضباط الخيالة في القطيف وان تترك السجلات لديه أطول فترة ممكنة دون أن يسأله أحد عنها ليقوم خلالها بتسجيل الأملاك ومقدار حاصلاتها من تمور وسلوق وخلافه، ومايتم تحصيله من مبالغ نقدية وكل مايتعلق بأمور أملاك الدائرة السنية في القطيف، وأن يبعث نتيجة ذلك العمل متكاملاً حتى لايتم مستقبلاً حدوث أي تلاعب أو تهاون في تحصيل أموال الدائرة السنية في القطيف وقراها[٢٤١].

عاملت دائرة الأملاك السنية الفلاحين الذين يعملون في اراضيها معاملة خاصة إذ اشترطت حصولها على أجرة للأرض تدفع بما يعادل ٢/٥ من الحاصلات الزراعية إذا لم توفر البذور والأسمدة وإلا فإنها تستوفي ٧/١٠ المحصول إذا تم توفير المعينات له، وهذا ماكانت تطلق عليه نظام "الملاكية" ولاتدفع الهيئة ضريبة الأعشار إلى الإدارة المالية في اللواء كما لاتدفع شيئاً على ايراداتها التي استثنيت من دفع الرسوم والضرائب. وكانت الميزة الوحيدة للمستفيدين من الفلاحين من أراضي الدائرة السنية في لواء الأحساء هي حصول كبار المستفيدين من قروض مالية وبذور وسدادها على دفعات مريحة علاوة على ماتقدمه في بعض الحالات الخاصة من إعانات نقدية. ومن الأمثلة على ماتقدمه الدائرة من قروض مالية ماأعطته الدائرة السنية لعبدالمحسن بن طوق في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، حين تقدم لها بصفته مالكاً لنصف النخل المشهور باسم "ام البعوض" والذي يملكه مناصفة مع السلطان عبدالحميد الثاني، طالباً مساعدته مالياً لإعمار النخل مما لحق به

من خراب. فوافقت الدائرة على منحه قرضاً قيمته ١٦٠ ريال فرانسة عبارة عن ٢٥٦٠ قرش وذلك للمساعدة في تعمير الأرض مما اصابها من خراب[٢٤٢]. وكان ابراهيم بن طوق يملك نصف نخل ام البعوض مجاعلة مع الإمام فيصل بن تركي وذلك نظير نزع منازل يملكها ابراهيم بن طوق في مدينة الهفوف للبناء في مكانها جامع فيصل بن تركي المشهور في مدينة الهفوف[٢٤٣]. وقد حاول العثمانيون نزع يد ابن طوق من نصف نخل ام البعوض بحجة أنه بكامله من أملاك آل سعود، لكن إبراهيم بن طوق نجح في إقناعهم بأنه المالك الشرعي لنصف النخل فتم له ذلك بعد تردد[٢٤٤].

وقد استمرت دائرة الأملاك السنية بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م لكنها ربطت بوزارة المالية وحملت أسماً جديداً هو "مديرية الأملاك المدورة". وجاء في التعليمات الجديدة المصاحبة لذلك التغيير الذي صدر في ربيع الثاني ١٣٢٧هـ، تعيين ضامن لتلك الأملاك وتصفية الديون وما يتعلق بذلك. ووفقاً لذلك اتخذ مجلس إدارة لواء الأحساء قراراً في عام ١٣٢٨هـ بتعيين عبدالله الجعفري ضامناً للأملاك العائدة لمديرية الأملاك المدورة[٢٤٥]. وقد اصاب الأملاك الزراعية التابعة لها الخراب بعد ان عهد بها الى اشراف وزارة المالية.

ويجد من يستعرض وضع دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء خلال تلك الحقبة التاريخية بعض الجوانب الإيجابية رغم كثرة السلبيات. فقد وفرت الدائرة السنية فرص عمل كبيرة لعدد من الفلاحين والمستخدمين كما ساهمت في إحياء مساحات من الأراضي الزراعية سواء أكانت بساتين نخيل أو مزارع أرز وحنطة وساهمت في تنظيف مجاري المياه وتطهيرها وجرها إلى مساحات واسعة من واحة الأحساء. وكانت مرتبات موظفي الدائرة ومستخدميها ومكافآتهم تفوق مثيلاتها التي تصرف لنظرائهم العاملين في

المعروض لدى حضرة المحترم العالي مولانا مدير أراضي بكة شكريلك دام مجده وعلاه ووفق لتحري كل سعده

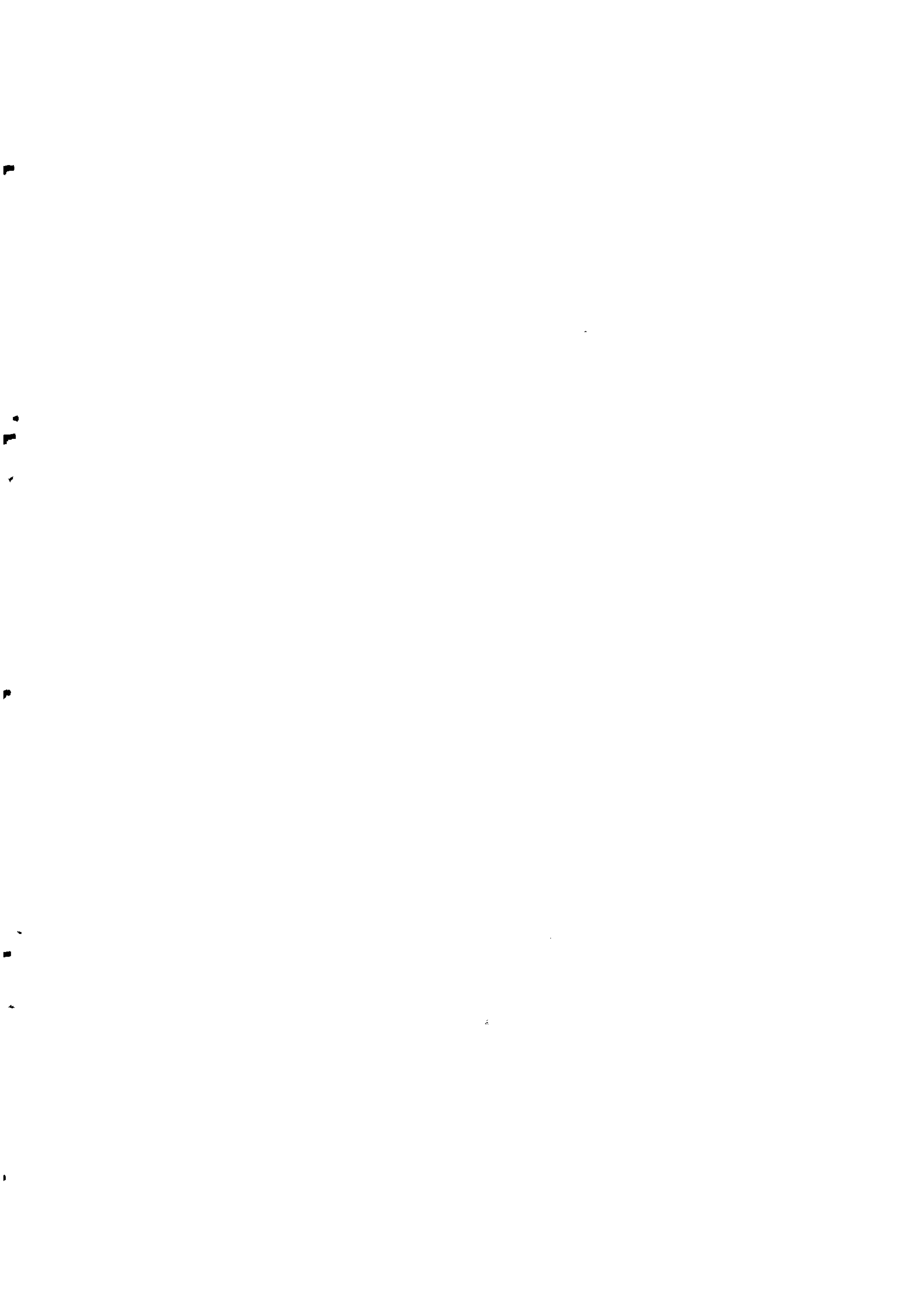
هو خصوص سبب تبرام الموضوع وانتباعها الواقع في طرف قرب بئر حسين لما كانت مشتركة بين [illegible] ورثة عبد الرحمن من طرف ومن الصعب [illegible] الصغار والمرأة والوصية ومن [illegible]
[illegible] الاشتراك وبين الذات المعظمة والحضرة المكرمة المحترمة [illegible] [illegible] عزتنا وعلا [illegible] وكانت البساتين المرقومة من مدة ثمان عشر سنة [illegible]
عقد اجارة المحل على الراقم بين مورثنا عبد الرحمن [illegible] وبين [illegible] وكلاء المتولين على هذه الاطراف في الازمنة السابقة قبل قدوم تولي الدولة العلية الى هذه الاقطار
المقطعة [illegible] وحيث ان هذه المحل على [illegible] اجارة بقيمة شرعي [illegible] للعملية للاراضي المذكورة لكونها قبل [illegible] في [illegible] الانهدام [illegible] الا انه لم يوجد فيها من النخيل والاشجار [illegible]
ما غرسه واحد المستاجر المرحوم ولم يسع في البلد من [illegible] الاراضي [illegible] شاهدوا [illegible] الدولة العلية على اجارته والاستكمال [illegible] وحينئذ توفي المستاجر
المرقوم وبقيت الارض المرقومة في هذا الاشتراك واما ان الورثة المرقومين [illegible] على التعمير [illegible] لكونهم ايتامى [illegible] فقراء وارامل واوقاف [illegible] [illegible]
مشاركتهم تتلف الاملاك وقد احاطت معلوماتكم السنية ما تقرر في [illegible] البلدان ان هذه الاطراف اذا لم يتجدد [illegible] التعمير كل سنة لم تؤدي واردات على الوجه التام وعلاوة على ذكر
ان [illegible] كانت [illegible] ووجبت المقاسمة بموجب شرط المقاولة الشرعي الواقع [illegible] على [illegible] الاستيجار [illegible] المستاجر [illegible] محل المتضمنة [illegible]
لذلك فنسترحم [illegible] العلي ومدالفتا الالهية في تخليص الحصص المرقومة بالتقسيم [illegible] كل [illegible] وتتخذ الحصة السنية [illegible] انظاركم

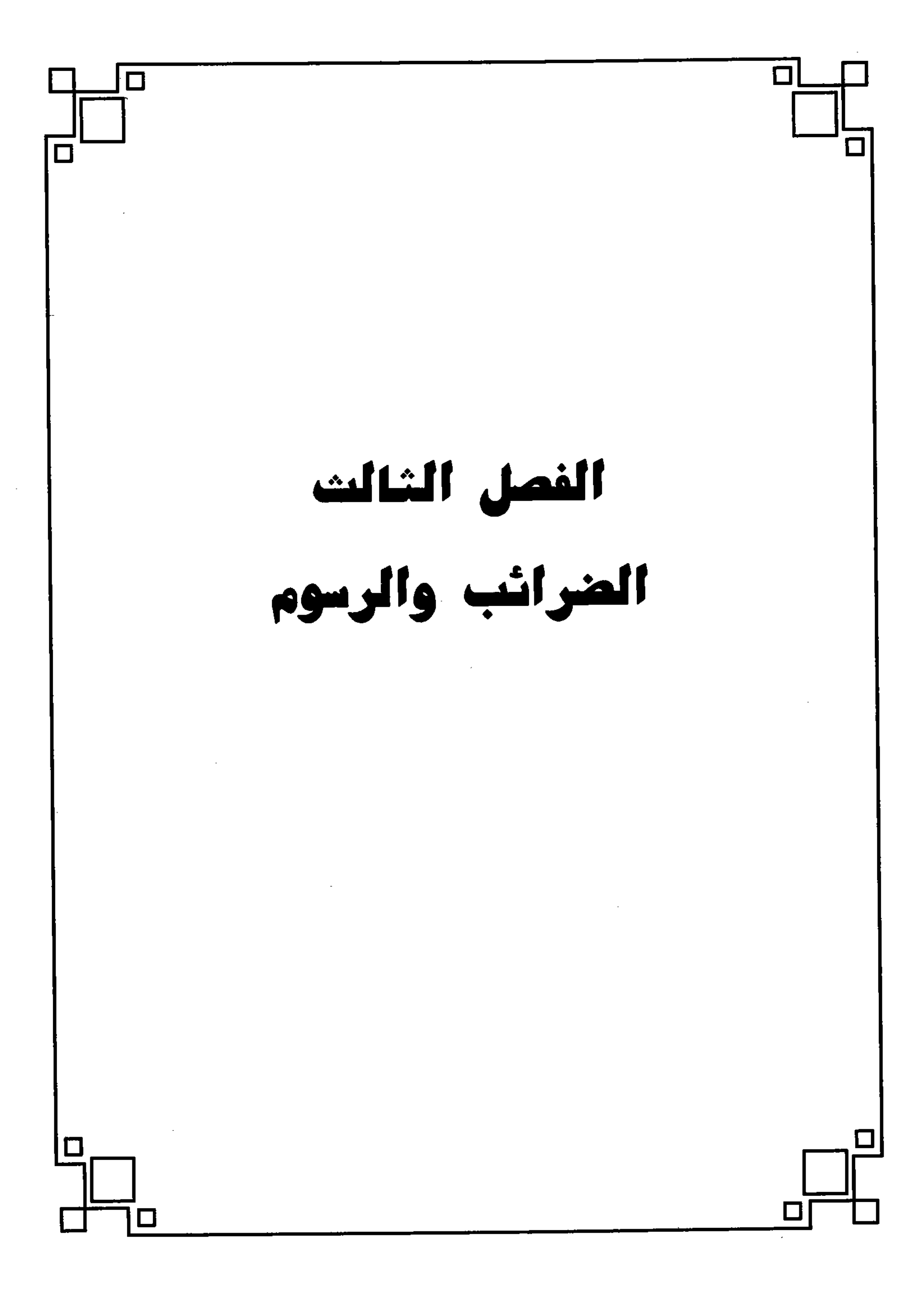
[illegible]

صدر الفقار

[illegible] والامر كما هو مرقوم فيه لكن لا بد من اخذ صور [illegible] المنغمة [illegible] [illegible] لكون امر التصرف بالتقسيم [illegible]
فيه الاستشهاد [illegible] [illegible]

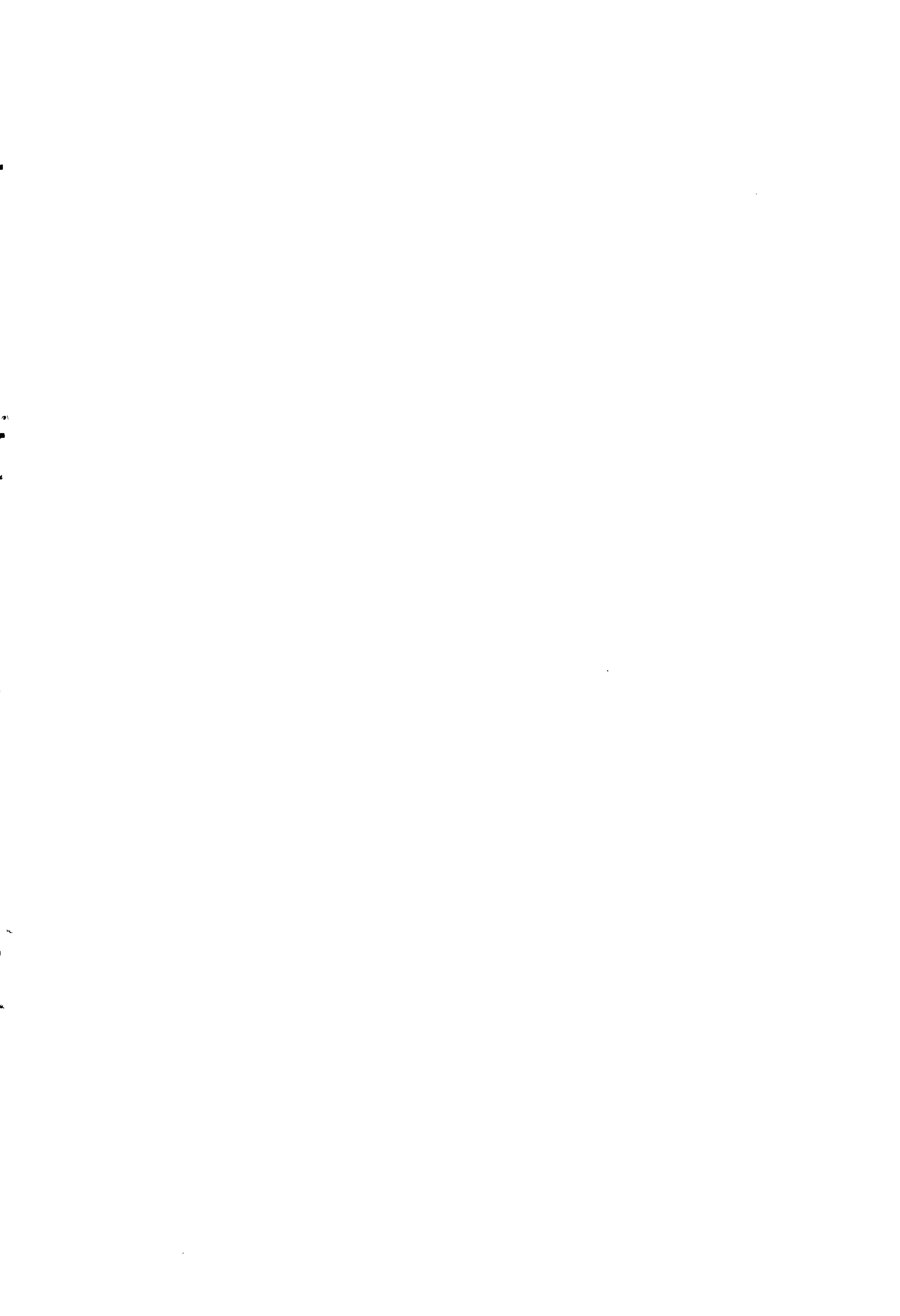
خدمة الدولة العثمانية. ورغم ضخامة دخل دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء إلا أن المنطقة لم تستفد كثيراً من وجود الدائرة بها حيث لم تقم بإنشاء مشاريع خيرية عامة كملاجئ للأيتام أو مدارس أو مساجد أو قناطر وترع وقنوات مائية مثلما تم إيجاده في ولاية بغداد مثلاً.





الفصل الثالث

الضرائب والرسوم



الفصل الثالث

الضرائب والرسوم

اختلفت الدوائر العثمانية الرسمية في لواء الأحساء التي تقوم بجباية أنواع كثيرة من الضرائب والرسوم باستثناء قضاء قطر الذي نجح شيخه جاسم آل ثاني قائمقام القضاء في احتكار مايجبى من ضرائب ورسوم متبعاً عدة وسائل للمقاومة وصلت إلى حد التحدي المسلح والتهديد بالنزوح من القضاء والتذرع بفقر الأهالي وطبيعة البلاد والتذكير بالأطماع الأجنبية. وكان جاسم يريد اقتناع الدولة العثمانية بما يدفعه سنوياً لهم من مبالغ تصل ٩٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ قران، لكن العثمانيين يرون ان هذا المبلغ يقل بكثير عن نفقات الاحتفاظ بالإدارة والجنود العثمانيين في قضاء قطر[٢٤٦]. وقد تبين للعثمانيين ضخامة مايجبيه جاسم آل ثاني من ضرائب ورسوم فبدأوا في التطلع منذ عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م إلى إيجاد إدارة عثمانية في قضاء قطر لجباية الرسوم والضرائب غير أن ذلك لم يتحقق لهم بسبب مقاومة جاسم آل ثاني وتصديه الحاسم لذلك. ويبين الكشف الوارد في الصفحة التالية الضرائب والرسوم التي كان يجبيها جاسم آل ثاني ويمنع الدولة العثمانية من تحصيلها[٢٤٧]. أما الضرائب والرسوم التي كانت الدولة العثمانية تقوم بجبايتها في الأحساء والقطيف فهي كالتالي:

أ) ضرائب الأراضي الزراعية [الأعشار]:

نظراً لطبيعة المنطقة التي تميزت بوجود واحتين زراعيتين تضم عشرات القرى الزراعية وكون معظم اقتصادها يعتمد على الانتاج الزراعي الذي كان بمثابة العمود الفقري لاقتصادي المنطقة فقد اهتمت الإدارة العثمانية بتنظيم الأمور الزراعية في لواء الأحساء رغبة في جباية مزيداً من الأموال من دخلها

جدول يبين الرسوم والضرائب التي يجبيها جاسم آل ثاني في قطر لنفسه كحالة استثنائية في لواء الأحساء كما جاء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م

الإيضـــــاح	المبلغ بالقران
رسم القلاطة عن سفن الغوص للسيب والغوص	٤٤١٣٧
زكاة بواقع قران واحد عن المواشي من أغنام وماعز "عدد الرؤوس ١٧٠٠٠" أما زكاة الأبل التي تقدر بحوالي ٢٠٠٠ رأس فمجهولة.	١٧,٠٠٠
رسوم المواشي المذبوحة في قطر عدد الرؤوس — الرسم ٢٢٠٠ — ٣٠ من الغنم والماعز ١٠٠ — ٢٩٠ من الجمال ٣٠٠ — ٢٩٠ من البقر ٢٦٠٠	١٨٨٣
رسوم ضرائبية [رسوم الرقابة] على التجار الأجانب في المدينة المجموع بالقران — عدد الدكاكين — الضريبة الشهرية بالقران ٣١٦٢ — ١١٥ — ٢٧ من تجار الدكاكين ١٣٢٠ — ٦ — ٢٢٠ من تجار البنيان ٤٤٨٢ — ١٢١ — ٢٤٧	٤٤٨٢
رسم الأغنام والماعز المجلوبة من بر فارس بواقع ١٠٪ حيث استورد ٩٠٠٠ رأس.	٩٩٠٠
المجمـــوع	**٧٧٤٠٢**

ليسد نفقات الاحتفاظ بوجودها وإرسال الفائض الى الخزينة العامة. وقد مر سابقاً كيف نظم احمد مدحت باشا الأمور الزراعية عامة وملكية الأراضي الزراعية خاصة. وتبعاً لذلك فقد تنوعت ملكية الأراضي الزراعية في لواء الأحساء فكان قسم منها عائد إلى ملكية الدولة ويطلق عليه الأراضي الأميرية وقسم وهو الأكبر مملوك للأهالي يطلق عليه تجاوزاً حسب المفهوم العثماني "أراضي الطابو" تتم ملكيتها مقابل سندات مسجلة في سجل الأراضي [الطابو] مقابل رسم مالي لتلك السندات التي لم يقبل بها أهالي اللواء(٢٤٨). كما كانت هناك أراض عائدة ملكيتها للسلطان عبدالحميد الثاني والتي تدعى "الأراضي السنية". والقسم الرابع من الأراضي الزراعية في اللواء هي الأملاك الزراعية الموقوفة "الأراضي الوقفية" وهي التي أوقفها وحبسها أصحابها على أعمال البر والإحسان وتشكل في اللواء نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية.

وكانت الأراضي الوقفية وبعض أراضي "الطابو" التي تم احياؤها وفوضتها الدولة الى بعض الأفراد من وجهاء المنطقة معفاة من الضرائب التي تستوفى عادة من إنتاج الأراضي الزراعية. أما بقية الأراضي الزراعية في اللواء فتجبى منها ضريبة سنوية "ضريبة الأعشار" كان مقدارها يتفاوت تبعاً لنوع المحصول الزراعي وطريقة السقياء وغيرها من الأمور. وتراوحت نسبه هذه الضريبة بين عشر الإنتاج ونصفه. وكانت القاعدة العامة التي طبقت في أراضي لواء الأحساء هي استيفاء العشر من الأراضي الزراعية لكونها تعد من الأراضي السيحية التي تسقى من الأنهار إذا كانت مفوضة بالطابو. وتصل ضرائب هذا النوع من الأراضي الى نصف الإنتاج إذا كانت أميرية [حكومية] باعتبار أن الدولة تستوفي مع ضريبة الإنتاج ضريبة إيجار الأرض العائدة لها.

وكانت ضريبة إنتاج أشجار النخيل المثمرة تستوفي عن طريق تعداد الأشجار. وقد بلغ مقدار الضريبة السنوية لكل نخلة في بداية تطبيق هذا النظام في السنوات الأولى من استيلاء العثمانيين على المنطقة ربع إنتاج النخلة المثمرة.

نكث العثمانيون بوعودهم المتكررة حين قدومهم للمنطقة بعدم فرض ضرائب غير الزكاة الشرعية المستحقة على تمور المنطقة، لكن وطأة النفقات الضخمة أجبرتهم فيما يبدو على سرعة نسيان ماتعهدوا به للأهالي. فقد كلفوا لجنة ثلاثية في القطيف في ٢٨ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ/ ٥سبتمبر ١٨٧١م بالقيام بفحص بساتين النخيل والفاكهة للنظر في إمكانية فرض ضريبة قدرها ١٠٪. وقد حاول العثمانيون الاستفادة من نظام جباية الزكاة المتبع أثناء حكم الإمام عبدالله بن فيصل، حيث سارع علي بك قائمقام القطيف بجمع وجهاء البلد وكبار الملاك الزراعيين وأخبرهم بأنهم كانوا يدفعون في زمن حكم الإمام عبدالله بن فيصل ٨٠,٠٠٠ قلة تمر زكاة لتمورهم بينما أنخفض مايدفعونه الآن الى الدولة العثمانية الى ٢٢,٠٠٠ قلة تمر، وهددهم بأنه إذا لم يدفعوا ماكانوا يدفعونه فسوف يستخدم القوة معهم. وقد لجأت السلطة العثمانية المحلية الى الإستعانة بسجل الزكاة المستخدم في زمن الإمام عبدالله بن فيصل، وطلبت من ظافر بن مذكور عامل الزكاة السابق في زمن الإمام عبدالله بن فيصل المساعدة لمعرفته بما كان مدوناً فيه ورغبة في جباية ٨٠,٠٠٠قلة تمر[٢٤٩]. كما حصل الفريق محمد نافذ باشا من الإمام عبدالله بن فيصل في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م على سجل زكاة القطيف وبعث به الى خورشيد أفندي مع اثنين من أهالي الأحساء لجباية الزكاة وفق ذلك. لكن بدا للسلطة العثمانية المحلية في القطيف أن هذا السجل لايتفق مع ماكانت تريده إضافة إلى موقف أهالي القطيف الذين أخبروا المسؤولين العثمانيين أن الظروف الإقتصادية قد اختلفت عما هي

محمد رشدي ورد أمر من ولاية البصرة برقم ١٩١ في ١٣١١هـ/١٨٩٣م، بتعيين موظفين للخرص من أرباب الأمانة والأستقامة وتحمل القائمقام شخصياً المسؤولية التي قد تنتج عن عمل أولئك الموظفين والتواجد معهم بصفة دائمة حرصاً على احقاق العدل في عملية الخرص وفي جباية أموال الدولة. كما أبلغ القائمقام المذكور بوضع جداول لرسوم حاصلات كل قرية على حدة بعد الانتهاء من خرص حاصلاتها. وقد وعد محمد رشدي بتنفيذ ذلك كما وعد بالاستجابة لما ورد من أوامر متكررة بإرسال قوائم حاصلات أعوام ١٢٩٤هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، بشكل أسبوعي إلى إدارة اللواء بعد التصديق عليها من قبل مجلس إدارة قضاء القطيف. لكن القائمقام المذكور لم يف بكل تلك الوعود إذ ترك صالح بن سنان أحد أعضاء مجلس إدارة القضاء بعد يومين من مرافقته لفرق خرص التمور يكمل المهمة لوحده وعاد هو الى مركز القضاء مشغولاً بأموره الشخصية ومتعته وراحته مما جعل الأيام تمضي حيث مر شهر دون الوفاء بوعوده للاستجابة بإنهاء عملية الخرص والتحصيل وإرسال القوائم المالية من أجل التدقيق والتطبيق(٢٦٣). وبتصرفه هذا ترك عملية الخرص الحساسة لهوى الموظفين والعمد والأهالي مما نتج عنه من إضرار بالخزينة العثمانية وقاد بالتالي إلى التشدد فيما بعد مع الأهالي في الجباية للتعويض عن ذلك النقص. وقد أدت تصرفاته تلك إلى عزله من منصبه الذي لم يمض على تعيينه فيه إلا مجرد بضعة أشهر(٢٦٤).

وكان تدني أسعار التمور وتذبذبها يشكل هبوطاً في ازدهار اقتصاد اللواء وتوتراً في علاقة الأهالي بالسلطة العثمانية التي كانت تحرص على جباية أكبر مبلغ ممكن من ضرائب التمور ورسوم بيعها وتصديرها. ومن الأمثلة على تأثير أسعار التمور على إقتصاد المنطقة ماحدث في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م عندما حدث هبوط حاد في أسعار التمور في اللواء

من كبارهم ذهب بطريق البر الى بغداد لرفع ظلامتهم من ذلك التعسف إلى والي بغداد بعد أن فشلت التماساتهم إلى متصرف لواء الأحساء. وقد أدت تلك الإجراءات القاسية إلى إضطرار كثير من الفلاحين إلى النزوح من مزارعهم. وقد صادف استياء الأهالي وحيرتهم من تلك الإجراءات مجيء المتصرف الجديد فيضي باشا ففاتحه كبار أهل القطيف حين نزوله فيها في طريقه إلى مركز اللواء لاستلام مهام عمله وأخبروه أنهم بعثوا بوفد إلى والي بغداد لعله يستمع إلى أحوالهم فما كان من المتصرف إلا أن اجابهم بغطرسة "دعهم يذهبون أما أنا فلا حل عندي"(٢٦٠). وكان مما زاد معاناة الملاك والفلاحين عموما سوء أمانة من يعهد إليهم بتخمين كميات التمور. إذ كان التخفيض نصيب من يدفع رشوة كلما ارتفعت قيمتها زاد التخفيض الذي قد يصل – كما كان معهودا – إلى الثلث أو أقل من كمية الإنتاج الفعلي الذي ينبغي على المالك دفع ضريبة عنه(٢٦١).

وكان ممن اشتط في ارهاق الأهالي وشوش عليهم قائمقام القطيف محمد رشدي الذي تطرف في عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، في عملية خرص الحاصلات الزراعية لاسيما التمور. ولم تنفع معه التوجيهات من المراجع العليا بأن ينهج أسلوباً حكيماً في التحصيل كما فشلت التحقيقات التي أجريت بحقه إثر تكرار شكايات الأهالي. فأستمر في الأقدام على أمور محذورة سببت ضرراً بايرادات الخزينة العثمانية إضافة إلى مبالغته في عملية الخرص والتخمين في حق الملاك الزراعيين التي لم يحرص على الإشراف على تحصيلها بنفسه. كما احتفظ ببقايا سندات الرسوم التي كانت لدى سلطان البصري ملتزم الاحتساب السابق القطيف، وحجز أموال صندوق القضاء الذي ضم أموال الملاك ومزايدة الاحتساب وبقايا دفتر التحصيل وأموال الضابطة(٢٦٢).

وكان موضوع خرص التمور في اللواء يشكل موضوعاً حساساً ومهما للإدارة العثمانية، فبعد شكوى أهل القطيف من تطرف قائمقام القطيف

يرون حماس الضباط العثمانيين في القيام بمهتهم مدفوعين بإغراء النظام الذي ينص على منح المخمنين الذين ترسلهم الحكومة لهذا الغرض أجرة يومية تتراوح مابين خمسة قروش وثلاثين قرشاً يمكن دفعها من صندوق بيت المال في حالة عدم حصول اتفاق بين المخمن والمالك على مقدار المحصولات التي يكون تعشيرها مبنياً على التخمين ثم تؤخذ فيما بعد من الطرف الذي يظهر أنه غير محق(٢٥٥). أما في القطيف فقد حال موسم صرام التمور عن اتمام محاولة إحصاء أعداد أشجار النخيل الصعبة التي لم يتم خلالها إلا إحصاء حوالي ثلث أشجار نخيل القطيف، ولذا أعلن العثمانيون عن نيتهم في أخذ ربع إنتاج كل بستان. وتنفيذاً لذلك فقد أصدروا أوامر مشددة بعدم التصرف في شئ من التمور وتركها على نخيلها حتى يتم تقديرها وحذروا من يخالف ذلك بدفع غرامة مالية. وكانت عملية التقدير غير عادلة حيث كان يتم بموجبها مضاعفة الإنتاج الفعلي للنخلة الى ضعفين يلزم المالك وفقه بتوريد ربعه للسلطة العثمانية في القطيف(٢٥٦). وقد أحتج الملاك على ذلك ولكن لم يكن في وسعهم عمل شيء للحيلولة دون فرضه، فقد قدمت فرقة من خيالة اللواء من الأحساء إلى القطيف لإحضار حصيلة أموال ضرائب تمور القطيف في ذلك العام(٢٥٧). ولم يكتف العثمانيون بتلك التسعيرة في العام التالي بل حددوا تسعيرة مرتفعة للتمور حيث حددوا سعر ٢,٥ خوص بـ ٣,٥ قران(٢٥٨). وكانوا قد قاموا قبل شهر من ذلك في ١٢٩٠هـ/ شهر نوفمبر ١٨٧٣م بإرسال خورشيد أفندي وبمعيته بعض المسؤولين العثمانيين مهمتهم تحديد المبالغ التي يمكن فرضها على نخيل القطيف. ثم فرض العثمانيون ضرائب جديدة على أشجار النخيل وفق ثلاث فئات يجبى بموجبها قرشان عن كل شجرة نخيل من أجود الأنواع وقرش وربع القرش من الأقل جودة ثم ثلاثة أرباع القرش من النوع الثالث والأخير(٢٥٩) ومضى العثمانيون في جباية الضرائب وفق ذلك بالقوة مما جعل الملاك لايستطيعون لها تحملاً فشكلوا وفدا

عليه مما يجعلهم غير قادرين على دفع تلك الكمية وانه إذا تم الإصرار عليها فسوف يضطرون للنزوح من بلادهم(٢٥٠) وأمام هذا الموقف حاولت السلطة العثمانية إيجاد حل يكفل لهم جباية مزيد من الأموال من تمور اللواء، فعمدت في شهر جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/١ يوليو ١٨٧٢م إلى محاولة تخمين أعداد أشجار النخيل لكن الأهالي احتجوا ذاكرين أن العثمانيين يبالغون في التخمين وابداوا استغرابهم من اصرار العثمانيين على إدخال فسائل النخيل ضمن مايجب دفع الرسوم عنه(٢٥١). كما فرض العثمانيون منع بيع التمور في الأسواق قبل إتمام عملية التخمين(٢٥٢). وقد كانت تلك المحاولة لتخمين أشجار النخيل والفاكهة والتي مدها العثمانيون لتشمل الأحساء إضافة للقطيف، أشبه ماتكون بالمستحيلة لصعوبة الخروج بإحصاء دقيق بأعداد الأشجار لتقدير ضريبة محددة عليها.

أستمرت عملية أحصاء نخيل الأحساء أربعة أشهر متصلة قام بها عدد من الضباط العثمانيين المرابطين في اللواء. وقد شمل تخمينهم أشجار النخيل المثمرة وغير المثمرة كما شمل إدراج فسائل النخيل ضمن مايجب دفع ضرائب عليه. وقد قدر العثمانيون أنهم سيحصلون وفقاً لهذا التخمين على حوالي مائة لك قران من الأحساء وحدها حيث أقترحوا أن يدفع الملاك الزراعيين ٠,٢٥ ريال للشجرة المثمرة وقرانين أي مايعادل ٢,٥ آنه بالعملة الهندية الرائج تداولها في المنطقة عن النخلة غير المثمرة(٢٥٣). وقد أدى ذلك إلى سخط الملاك واحتجاجهم على ذلك الأجراء رغم تدخل تجار الأحساء بإيعاز من السلطة العثمانية المحلية لشرح أن المقصود بهذا التعداد مجرد رغبة في إحصاء دقيق لأعداد أشجار نخيل الأحساء يساعد في اعطاء تصور يمكن على ضوئه معرفة إنتاج المنطقة ليمكن تقرير مبلغ معين في حالة قيام الدولة العثمانية بعهدة المنطقة إلى أحد ليحكمها(٢٥٤). لكن ذلك الشرح لم يقنع الملاك الزراعيين الذين ظلوا متشككين في صدق تلك الأقوال لاسيما وهم

صاحبه إحجام من السلطة العثمانية في التدخل لتحديد سعر محدد له أملاً منها أن يرتفع تلقائياً[٢٦٥]. لكن المؤشرات كانت تتوالى بأن التدني كان أكثر توقعاً من الارتفاع مما أجبر السلطة العثمانية في اللواء على التدخل بتحديد سعر تمر الخلاص أجود أنواع تمور اللواء بسعر ٦,٢٥ ريال فرانسة للبطمان وسعر بطمان تمر الرزيز بقيمة ٥,٢٥ ريال فرانسة[٢٦٦]. وكان هذا التحديد يعني خسارة لخزينة الدولة العثمانية بما يعادل خمسين ألف ريال وكسور مقارنة بالسنة الماضية[٢٦٧]. وقد أثار هذا التحديد المتدني لأسعار التمور خلافاً بين المسؤولين العثمانيين لاسيما بين المتصرف محمد سعيد باشا وقائد اللواء ومدير دائرة الأملاك السلطانية عبدالحميد بك الذي حاول استغلاله أثناء خلافه الحاد مع المتصرف لتأليب المراجع العثمانية عليه حيث ذكر امتعاص التجار وكبار القوم في الأحساء الذي انتهزوا تجمع أكبر عدد منهم في مناسبة عيد جلوس السلطان عبدالحميد الثاني الذي صادف يوم الثلاثاء ١٧ شعبان ١٣١٧هـ في قصر الحكومة بمقر اللواء حيث تجمع منهم في تلك المناسبة مايقارب مائة من أعيان اللواء ووجهائه وانتهزوا الفرصة وناقشوا المتصرف وأركان حكومته حول تضررهم من تحديد أسعار التمور وأفصحوا عن رغبتهم في تحديد سعر أعلى لاسيما وأن السعر المحدد يعد متدنياً ويضر بملاك النخيل وفلاحيها[٢٦٨]. لكن المتصرف لم يوافقهم الرأى بحجة أن رفع أسعار التمور سيؤدى إلى تكدسها مما سيقود الى كساد وهبوط في أسعارها وينتج عنه شكوى الناس من سياسته الاقتصادية. وأضاف المتصرف أنه إذا كان هناك رغبة من الأهالي في رفع أسعارها فعلى الأعيان تقديم مضابط موقعة منهم بالرغبة برفع الأسعار لعرضها على المراجع العليا. وقد نفى متصرف اللواء محمد سعيد باشا هذا التصور للمشكلة حسب رواية قائد اللواء وأوضح أثناء التحقيق المطول معه حين تفاقم النزاع بينه وبين القائد المذكور بأن رواية عبدالحميد بك تخالف الحقيقة وأن لدى

ولاية البصرة إشعار عن الموضوع الذي يتلخص سببه في حصول كساد في أسعار التمور في الأحساء في عام ١٣١٧هـ بسبب مرض يسمى "الغفار" حل بتمور الأحساء مما جعل الأهالي يلتمسون من الولاية السماح لهم بدفع رسوم الأعشار عيناً بدلاً من دفعها نقداً إلا أن الجواب ورد بتعذر قبول طلبهم مما نتج عنه عدة مشاكل للمزارعين وخسارة للخزينة. مما حدا بأعضاء مجلس إدارة اللواء في مسعى لاحتواء أضرار الكساد بتحديد أسعار التمور أعتقاداً منهم أن ذلك يحقق المصلحة العامة لكل من المزارعين والخزينة العثمانية على أمل أن ينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار التمور لكن ذلك لم يتحقق مما حمل عبدالحميد بك بصفته مديراً لدائرة الأملاك السلطانية بالمسارعة بالكتابة الى ولاية البصرة يشكو من سياسة حكومة اللواء. وقداستمرت أسعار التمور في التدهور يوماً بعد آخر، مما أجل تحديد سعر أعلى للتمور منعاً للضرر العام، خاصة بعد تلقى مجلس إدارة اللواء مذكرة من محاسبة اللواء تفيد باستمرار انخفاض أسعار التمور في أسواق اللواء وأن أستمراراها سيلحق كارثة محققة بالخزينة. مما حتم تدخل مجلس إدارة اللواء لمعالجة الوضع بالاستمرار في تحديد أسعار التمور وذلك بعد تلقي المجلس مضبطة من المجلس البلدي في اللواء تنص على اقتراح محدد بتحديد أسعار التمور في اللواء بعد تلقي المجلس إجابة مجالس النواحي في الأحساء واقتراحاتها المتضاربة حول السعر المقترح مما جعل المجلس البلدي يحسم الأمر بوضع سعر محدد للتمور – كما ورد سابقاً – اعتمده مجلس إدارة اللواء وتم إبلاغ قائد اللواء به بصفته مديراً لدائرة الأملاك السلطانية في اللواء بعد رفع مضبطة مجلس الإدارة إلى ولاية البصرة[٢٦٩].

وكانت السلطات العثمانية كثيراً ماتلجأ إلى رفع أسعار التمور كلما احتاجت إلى مزيد من المال، خاصة وأنها تصر على دفع رسوم الأعشار نقداً وليس عيناً وحسب الأسعار السابقة دون الالتفات لما يصيب الحاصلات

الزراعية من آفات. فقد اشتكى عمدة القطيف في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م من مضايقة السلطة العثمانية في القطيف المزارعين بأخذ رسوم الحاصلات الزراعية مقدماً وذلك بدفعه للخزينة على الحساب مقدماً قبل نضج التمور وصرامها(٢٧٠). كما حصل في العام نفسه هيجان سكاني وتذمر من تجار الهفوف حيال تسعيرة التمور التي فرضتها الحكومة المحلية، حين تجمع جمهور منهم عند مقر المتصرف بحي الكوت احتجاجاً على تلك التسعيرة التي كانت فوق طاقتهم. وإعلاناً لاحتجاج الأهالي فقد قام التجار والباعة بإغلاق دكاكينهم تعبيراً عن سخطهم على ذلك. وقد حاولت الإدارة العثمانية التقليل من ذلك السخط الشعبي حين عزت أحد أسباب ذلك الإضطراب إلى عدم الإنسجام بين قائد اللواء الميرلاي مصطفى حلمي بك والمتصرف محمد نجيب أبوسهيل(٢٧١) إلا أن ذلك فيما يبدوا لم يكن صحيحاً إذ طالما شهدت المنطقة اختلافاً بين أركان اللواء لاسيما المتصرف وقائد اللواء لم يقد إلى إضطراب بين السكان. ولذا فإن السبب يكمن في تلك النقمة الشعبية إلى سوء الإدارة العثمانية المحلية وتعسفها في فرض الضرائب والرسوم وأساليب جبايتها وإخفاقها في الوقت نفسه في حفظ الأمن والأستقرار. خاصة وأن تسعيرة التمور التي تهم جميع شرائح السكان في المنطقة والتي تحددها السلطة العثمانية المحلية لم تكن تسعيرة ثابتة بل تتغير تبعاً لرغبات المسؤولين العثمانيين وتلاعبهم في أهم مصدر اقتصادي وغذائي في المنطقة. خاصة وأن تسعيرة التمور كانت ترتبط بالضرائب عليها، والضريبة كانت تخضع لمنافع المسؤولين والفئة المتنفذة في اللواء والموالية لأولئك المسؤولين. إذ كانت زيادة أسعار التمور تعني بشكل تلقائي زيادة الضريبة النقدية، وفي كلا الحالتين، زيادة التسعيرة وزيادة الضريبة فإن الفئة المتضررة هي سواد السكان وخاصة الفئة الفقيرة التي يهمها أن تكون تسعيرة التمور مقبولة حتى تستطيع الحصول على قوتها الضروري، أما

الجانب المستفيد من زيادة التسعيرة ومن زيادة الضريبة فهي الإدارة العثمانية المحلية والطبقة الارستقراطية المحلية خاصة كبار ملاك النخيل. وكانت زيادة تسعيرة التمور دائما ماتقابل بهيجان شعبي شديد وبموجة من الاستنكار والسخط كانت تعبر عنه الشكايات المرفوعة من الأهالي إلى متصرف لواء الأحساء، وفي حالة عدم إستجابته لمطالبهم كانوا يرفعونها إلى والي البصرة وكانت الدولة العثمانية تستجيب في بعض الحالات بسبب ضغط الهيجان الشعبي لبعض مطالب الأهالي فتصدر الأوامر بتخفيض ضرائب التمور والعمل على احتواء مشاعر السكان وتحميل المسؤولين العثمانيين المحليين مسؤولية تأجيج مشاعر الأهالي. ومن الأمثلة على ذلك وصف والي البصرة وقائدها أحداث سنة ١٣٢٤هـ/١٠٩٦م، في برقية سرية بعث بها إلى الأستانة وجاء فيها:

> قام بعض الأشخاص بإثارة الأهالي بسبب تسعيرة التمور التي حددتها الحكومة في مدينة الهفوف مركز لواء نجد [الأحساء] حيث اعتبروها مرتفعة ومجحفة. وقد أغلقت الأسواق أبوابها، ولكن تم تهدئة الأهالي عن طريق اتخاذ الحكومة الاجراءات اللازمة لحل المسألة. وقد ورد في هذا الخصوص شكايتان متتاليتان من قيادة ومتصرفية اللواء وتم تقديم صورتيهما إلى وزارة الداخلية(٢٧٢).

وكانت تلك الشكايتان المشار إليهما تتناقضان في تحميل كل من المتصرف وقائد اللواء التسبب في تلك الأحداث، وانعكاس اختلافهما على ايرادات الخزينة العثمانية من الضرائب المفروضة على التمور، فقد حاول كل منهما النكاية بالآخر وإثارة المشاكل له والتقرب من الأهالي وتنفيرهم من خصمه دون أن يهمهما أن تكون الجهة الخاسرة في النهاية هي الدولة التي يمثلانها. فقد بعث والي البصرة ببرقية سرية في جمادى الثانية ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م إلى الصدر الأعظم جاء فيها:

أن قائد اللواء مصطفى حلمي بك يعمل على تحقيق مصالحه الذاتية في لواء الأحساء، فيشيع أخباراً حول سوء إدارة متصرف اللواء، ويرسل الشكايات ضد الإدارة المحلية بالتضامن مع منصور بن جمعة القطيفي المعروف بتطلعه إلى تحقيق آمال ومكاسب غير مشروعة. وأن هذه المساعي ينتج عنها تخفيض ضرائب مزارع النخيل المعروفة باسم بطيحان العائدة إلى منصور بن جمعة من ١١ ريال إلى ٨ ريالات نتيجة رضوخ الحكومة لتحريض ذلك القائد للمزارعين وتأليبهم على الدولة وبذلك خسرت الخزينة مبلغ وقدره ٣٥٠ ألف قرش[٢٧٣].

وكان كثيراً ماينتج عن التوتر بين جباة الضرائب والأهالي حدة في المواجهة، وأشهر مثال قتل أهل ناحية العيون لثلاثة من الجباة العثمانيين في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م مما نتج عنه حادثة إحراق العثمانيين لقرية العيون المشهورة في تاريخ الأحساء الحديث[٢٧٤].

وكانت ضرائب الأعشار تشكل مورداً مهماً من موارد اللواء المالية العامة. فقد بلغت ضريبة الأعشار للسنة الأولى من الوجود العثماني في لواء الأحساء ٣٠٠٠ ليرة عثمانية وبلغ مقدارها في معظم سنوات الحكم العثماني للواء الأحساء مايقارب ثلثي مجموع الإيرادات. ويوضح البيان التالي نماذج مختارة من سنوات متقاربة توضح نسبة ضرائب الأعشار بالنسبة لإيرادات اللواء العامة[٢٧٥].

السنة	إجمالي الإيرادات	إيراد الأعشار	نسبة الأعشار إلى إجمالي الإيرادات
١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	٢,٦٣٥,٢٦٦	١,٦٩٤,٨٤٨	٪٦٤,٣١
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٦٥
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	١,٩٩٣,٣٥٧	١,٠٣٣,٩٨٦	٪٥١,٨٧

ويبدو أن ارتفاع مقدار ضريبة الأعشار إلى مجموع الإيرادات العامة للواء

مرده ارتفاع نسبة مايجبى من ضرائب الحاصلات الزراعية ولاسيما التمور التي قد تصل أحياناً إلى ٥٠٪ أو أكثر من إنتاج الأراضي الزراعية. مما كان سبباً رئيساً من بين الأسباب التي أدت أن تشكل هذه الضريبة نسبة مرتفعة بين الإيرادات العامة أحتلت بها المركز الأول في قائمة الإيرادات العامة.

وكانت جباية الضرائب والرسوم الزراعية تلزم لجباة في منافسة عامة ويتم عادة جباية أعشار التمور والحاصلات الزراعية الأخرى في لواء الأحساء وتقدير أثمانها وبدء التنفيذ في جمعها في شهري كانون الأول وكانون الثاني الرومية حسب التاريخ المالي العثماني. وبناء على ذلك التقدير يتم تحصيل مبالغها بعد مضي ثمانية أشهر. والتاريخ العثماني المالي أو الرومي كان قد بديء في تطبيقه في ٧ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٢١ يوليو/ حزيران ١٨٩٣م لأسباب مالية. وقد أخذت اسماء الشهور الكلدانية "الغريغورية" التي كانت مستعملة في البلاد العربية في السنوات المالية بعد استبدال أسماء سبعة شهور هي مارت MART بدلاً من مارس (آذار)، ومايس MAYIS بدلاً من مايو (آذار) وأغسطوس AUGUSTOS بدلاً من اغسطس (آب) واكيم البذار بدلاً من تشرين الأول "نوفمبر" وقاسم KASIM بدلاً من تشرين الثاني "أكتوبر" لكن اسم الشهرين الأخيرين لم يستعملا في التحريرات والوثائق الخاصة بلواء الأحساء في تلك الفترة حيث تم استخدام اسمي تشرين أول وتشرين ثاني. والتقويم المالي العثماني نوع من التقويم الشمسي وإن كانت أشهره ميلادية فسنواته هجرية قمرية[٢٧٦]. وأول السنة المالية عند العثمانيين هو أول مارت (آذار) وكان مارت هو رأس السنة في التقويم الروماني القديم. والفرق بين التقويم المالي العثماني وبين التقويم الهجري القمري مايقارب سنتين. أما الفرق بين التقويم المالي العثماني والتقويم الميلادي فقد كان ١٢ يوماً فقط حتى عام ١٣١٥مالية/ ١٨٩٩م ثم أصبح الفرق ١٣ يوماً اعتباراً من ١٤ آذا مارس ١٩٠٠م[٢٧٧].

وكان النظام المالي العثماني ينص على أن الرسوم الزراعية (الأعشار) التي يزايد عليها حين الرغبة في تلزيمها لمتعهد يجب أن يفرض عليها رسم "دلالية" بحساب مائة بارة في الألف من الضمائم الواقعة تعطى لمناديها[٢٧٨].

وقد قدر ماتجبيه السلطات العثمانية في لواء الأحساء في عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م من أعشار وزكاة ورسوم على المحاصيل الزراعية باللواء كالتالي[٢٧٩]:

تمور الأحساء	٢٦٦,٠٠٠	روبية هندية
تمور القطيف	٠٨٠,٠٠٠	روبية هندية
قمح الأحساء	٠٠٦,٧٢٠	روبية هندية
أرز الأحساء	١٣,٤٤٠	روبية هندية
المجموع	٣٦٦,١٦٠	روبية هندية أي مايعادل ٨٧٥٠ ليرة عثمانية ذهبية.

وقد أدى فرض ضريبة جديدة في لواء الأحساء في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م عرفت بضريبة نصف في المائة إضافة إلى ضريبة العشر المفروضة على المحاصيل الزراعية الى خلق أزمة للإدارة العثمانية المحلية في اللواء حيث صدر أمرها بناء على ماتلقته من المراجع العليا بالتشدد في جبايتها. وقد أوعزت إدارة اللواء إلى عمد القرى والنواحي بجمع تلك الضريبة رغم عدم رضى بعض المسؤولين المطلعين على أحوال المزارعين في اللواء عن فرض جبايتها ومنه أديب كوهر مدير ناحية العيون الذي رأى بعد أن تم جمع الضريبة وبعد تظلم الفلاحين له إعادة المبالغ التي تم جمعها عن طريق العمد وان كان قد ذكر أن المتصرف محمد سعيد باشا هو الذي أوعز له بذلك مما جعله يمتنع عن تحرير إجابة على موظفي المراجعة المالية في إدارة اللواء. وقد حمل ذلك

ولاية البصرة إلى المسارعة بسؤال متصرف لواء الأحساء عن أسباب ذلك فأحال المتصرف السؤال إلى مدير ناحية المبرز المسؤول عن ناحية العيون وقد جاءت إجابة آصف أفندي مدير ناحية المبرز أنه بعد ورود أوامر بتحصيل ضرائب نصف في المائة والشروع في تحصيلها من الأهالي اتضح عدم قدرتهم عليها لضيق ذات اليد وفقر الحال وعدم الاستطاعة على دفع شيء إضافي بخلاف الزكاة الشرعية مثل ماهو مطبق في مصر بشكل عام، وشرعوا بإرسال عدة التماسات تسترحم من المقام السامي بمراعاة أحوالهم، كما أرسلوا أشخاصاً مخصوصين لشرح أوضاعهم الاقتصادية. واضاف مدير ناحية المبرز أن الأخذ والعطاء في الأمر قد قاد إلى كثرة الشائعات والأخبار مما أعطاه بعداً آخر بينما الواقع أن تصرف أديب كوهر كان مجرد تعاطف لما لمسه من معاناة الفلاحين وفقرهم في الناحية(٢٨٠). ورغم هذا الشرح الوافي فإن الموضوع لم ينته عند هذا الحد فقد كثرت المساءلات والتحقيقات مع أديب كوهر خشية أن يكون إعادته للمبالغ كان لها دوافع أخرى(٢٨١). وقد زاد الغموض حول المسألة عندما أفاد مدير ناحية الجفر أنه عندما كتب الى وكيل أغا الطابور لمساعدته بتوفير أفراد من الضابطة [الشرطة] فوجئ باستدعائه الى مركز اللواء ليجد بحضرة المتصرف بعض الأعيان من ناحية المبرز ونائب اللواء محمد ثابت الألوسي ومحاسب اللواء محمد رفيق أفندي، وكان الأعيان يبدون شكواهم من عدم تحمل الأهالي لتلك الضريبة ويطلبون تأجيل جبايتها مما سبب تراخي المتصرف في تنفيذ أمر جبايتها ثم قاد في النهاية إلى توقف جبايتها. وأضاف مدير ناحية الجفر أنه تأكد من ذلك لاسيما بعد استدعائه ثانية الى مركز اللواء وافهامه من قبل المتصرف بعدم اللجوء الى استخدام الشرطة في عمليه الجباية والركون الى الحيطة والكياسة في جبايتها مما استنتج منه عدم السعي لجبايتها فقام بترك إلزام الأهالي بها(٢٨١-أ).

ب) طريقة الويركو [الضريبة الشخصية]:

طبقت هذه الضريبة في لواء الأحساء في فترة متأخرة نسبياً بعد تطبيقها في ولايات العراق حيث بدء تطبيقها في اللواء في أوائل سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م وكانت تعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الرؤوس "وضريبة البيتية". وقد صاحب بدء تطبيق جبايتها في الأحساء هيجان وثورة لأعيان البلاد وعلمائها حيث أظهروا رفضهم الشديد لتطبيقها وعرضوا التماسات تسترحم العفو عن السكان من تطبيقها في اللواء بسبب عدم استطاعتهم وفقر الأهالي ووفقاً لمقتضيات الضرورة وزادوا مذكرين أنهم سيطرون لترك بلادهم إذا ماتم الإصرار على جبايتها. وقد رفع والي البصرة رسالة في شهر صفر ١٣٢٤هـ إلى الصدر الأعظم أوضح فيها أن النصائح والوصايا التي قدمت لهم لم تجد معهم نفعاً إذ أظهروا تصميماً قطعياً على الرفض. ولذا فإنه خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث ثورة فإن الوالي رأى أستعمال القوة الجبرية من أجل استيفاء تلك الضريبة. وأضاف الوالي أن تطبيق تلك الطريقة يستوجب إشعار متصرف اللواء بذلك لتنفيذها[٢٨٢].

وقد جاء رد الباب العالي في ٢٦ ربيع الأول بعد أن تم استعراض الموضوع في مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ محرم ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م والتي اتخذ حيالها قراراً نص على وجوب تحصيل الرسوم والأموال الأميرية بلا استثناء، غير أنه نصح بعدم اللجوء الى استخدام القوة الجبرية مباشرة لكونها غير مناسبة إضافة إلى خشية أن تؤدى الى عواقب وخيمة. وأقترح الباب العالي بديلاً لذلك مفاده أن يتم جباية تلك الضريبة تدريجياً وبصورة حكيمة تقوم على التلقين والنصح حتى يتعود الأهالي عليها[٢٨٣] ووفقاً لذلك فقد بدأ في خريف سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م جبايتها تدريجياً وعلى نطاق محدود محصور في المدن مع البدء في محاولة إجراء إحصاء شامل للسكان في الأحساء والقطيف لتعميم جبايتها في كافة نواحي اللواء لكن

الاضطرابات العنيفة التي حصلت في الأحساء وأهمها حرب العجمان في تلك السنة والتي حدثت في المبرز أوقفت عمليات الإحصاء وإعاقة تعميم جباية ضريبة الويركو حتى السنة التالية.

وكان سكان اللواء يتوجسون خشية من فرض مثل تلك الضريبة منذ وقت مبكر لاستيلاء العثمانيين على المنطقة. فقد اثار قيام السلطة العثمانية في شهر صفر ١٢٨٩هـ/مايو ١٨٧٢م، بإجراء تعداد السكان وثرواتهم وإحصاء المنازل والمزارع وحرف الناس وعدد خيولهم ومواشيهم خشية الأهالي وشكوكهم بأن يكون القصد من ذلك هو الرغبة في فرض ضرائب عليهم، إلا أن ذلك قد تأخر لظروف عدة حتى سنة ١٢٢٤هـ/١٩٠٥م[٢٨٤].

وكان مقدار ضريبة الويركو والتي كانت بمثابة ضريبة شخصية سنوية مقطوعة على كل شخص متزوج ست طوال، وهذه الضريبة في واقع الأمر ضريبة على الأشخاص والأسر أكثر من كونها ضريبة على المنازل كما كان يعتقد لأنها كانت تفرض على كل رجل متزوج، فإذا وجد في المنزل أن هناك أكثر من رجل متزوج فحينها تؤخذ ضريبة الويركو من كل واحد منهم (كما يتضح من الجداول المرفقة). وحسب التعليمات المنظمة لجباية هذه الضريبة فإنه يمكن تخفيضها للأشخاص غير المقتدرين على دفعها كاملة أو تقسيطها عليهم أو حتى إلغاؤها عن الأفراد الذين يثبت عدم قدرتهم على دفع أية مبلغ نتيجة فقرهم أو عدم وجود دخل لهم. لكن النظام أجاز للمتصرف والقائمقام حبس المديون بضريبة الويركو الذي يتأخر عن دفعها بعد استصدار قرار من مجلس الإدارة[٢٨٥]. ومع أنه كان من المفترض تعميم جباية ضريبة الويركو لتشمل جميع بيوت الأهالي المستقرين وشبه المستقرين من البدو في الأكواخ والخيام المحيطة بالمدن والقرى، إلا أنه لم يعثر إلا على سجلات خاصة بجباية ضريبة سكان المدن والقرى المستقرين في لواء الأحساء.

عدد طويله

١٦٨ نقلكم

١٠ . بيت محمد ال الشيخ احمد عشر طوال

٨ . بيت السحيمي ثمان طوال

١٢ بيت بن قادري اثناعشر طويله

١٠ بيت عبود الدرويش عشر طوال

١٠ بيت عبدالله الدرويش عشر طوال

١٦ بيت ال عبدالسلام ستة عشر طويله

١٠ بيت عبدالله بن جلال عشر طوال

١٠ . بيت عبدالله ال عبدالغني عشر طوال

١٢ بيت الحافظ اثناعشر طويله

١٠ . بيت عثمان الكوش عشر طوال

١٤ بيت محمد بن جلال اربعة عشر طويله

٨ بيت عثمان العواص ثمان طوال

٨ . بيت الحميد ثمان طوال

٨ . بيت النوة ثمان طوال

١٠ . بيت عيال باحي عشر طوال

٨ . بيت مبارك الحبيب ثمان طوال

٣٣٢

نخيص

١٦

١٥٥
١٥
١٧٠

عدد طويلي
١٦٧٦ دعلكلو

٨	بيت الفي ثمان
٨	بيت الحميضان ثمان
٨	بيت ابراهيم الحماد ثمان
٨	بيت محمد بن عبد الرحمن بن عجيج ثمان
٦	بيت عبد الله بوجليع ست
٨	بيت مشليقه ثمان
٨	بيت عبد اللطيف بن جلال ثمان
١٠	بيت عبد الله بن عثمان الملا عشر
١٢	بيت عبد الرحمن بوبكر الملا اثنا عشر
١٠	بيت احمد بن عثمان بن جعفر عشر
١٢	بيت عبد الرحمن الملا وعبد الله اخوه اثنا عشر
١٢	بيت عيسى المحسن اثنا عشر
٦	بيت عبد اللطيف الشيبي ست
١٦	بيت بن زيد ستة عشر
٨	بيت جوبر ثمان
١٧٦٦	

نومرو
١٥

١٥
١٦
٢١

عدد طوايل | معلكلوف
٢٢٧ |
٨ | بيت سليمان بن صالح ثمان طوال
١٠ | بيت عبد العزيز ولد علي سالم عشر طوال
١٠ | بيت الزراني عشر طوال
١٠ | بيت مبارك الوحيد عشر طوال
١٠ | بيت احمد العوفي عشر طوال
٨ | +بيت محمد القاضي عشر طوال ثمان طوال
٨ | بيت يونس ثمان طوال
١٠ | بيت المحمد سعيد عشر طوال
١٢ | بيت عبد العزيز المسليم اثنا عشر طوايل
١٠ | +بيت علي العقد عشر طوال
١٢ | بيت عيال عبد الله بن فلاح وابن عمهم عبد الله اثنا عشر طوايل
١٠ | بيت بن بيت عشر طوال
٨ | بيت احمد بن احمد بن فلاح ثمان طوال
١٤ | بيت احمد بن عرفج اربعة عشر طوايل
٨ | +بيت عبد الرحمن بن جعيثن ثمان طوال
١٠ | بيت محمد العدساني عشر طوال
٤٩٠ |

مجموع
١٦

١٧٠
١٥
١٨٥

عدد طويلة	[illegible]
١٧٦٦	
١٢	بيت سكران اثنا عشر
١٢	بيت عبد الرحمن الرجا اثنا عشر
١٠	بيت العبد العظيم عشر
١٠	بيت الشيبي عشر
١٠	بيت محمد الحسين العبد الرحمن عشر
٨	بيت بن مقرن ثمان
١٠	بيت آل عليان عشر
١٠	بيت الخميس عشر
٨	بيت عبد الله بن غشام ثمان
٨	بيت علي الربيك وابن كلاه ثمان
٨	بيت عيسى بن سويلم ثمان
١٠	بيت ناصر الدليمي عشر
٨	بيت بن كعيس ثمان
٦	بيت محمد آل عبد العظيم ست
٦	بيت الرميثي ست
٨	بيت عبد الرحمن آل مهنا ثمان
١٩١٠	[illegible] ٦

٢١٧
١٥
٢٣٢

عدد طويلة
٢٢٠٢

عليكو

١٨	١ بيت الشيخ محمد الجعفري ثمانية عشر طويلة
٨	بيت سالم ثمان
١٢	بيت الحبيب السلام اثناعشر
١٢	بيت الزعبيد الله اثناعشر
٦	بيت محمد بن سعيد ستة
٤	بيت بن عبيد اربع طوال
٦	بيت عبد الرحمن ابو علي ستة
٦	بيت عبد الله بن سعيد ستة
٨	بيت عيال عبد الله بو علي ثمان الله محمد
٨	بيت ولد حميد بك ثمان اصلحه
٨	بيت عوفي ثمان
١٢	بيت احمد بن عمر الملا اثناعشر طويلة
٨	بيت عبد الله بن خليفة السعوفي ثمان
٨	بيت بنت بوبكر ثمان
٨	بيت الفبيدي ثمان
٨	بيت عبد الله الحمد ثمان

٢٢٤٢

نفرده
١٦

١٩

٢٢٢
١٦
٢٤٨

بيد طولي
بعلبكي
٢٢٤٢

٦	.	بيت الوصالي ست طوال
٨		بيت عيسى العداوه ثمان
٦		بيت [illegible]
١٠		بيت محمد الحلبي ع طوال
٨	.	بيت عيال الوزخ ثمان
١٠		بيت يوسف العبيدي ع
١٠	.	بيت احمد السقوفي ع
١٠	.	بيت لحمد ابا الطيور ع
٨	.	بيت مبارك الريحان ثمان
٨	.	بيت احمد الريحان ثمان
١٠		بيت عثمان الرحيه ع
١٠	.	بيت عبد العزيز الصنيع ع
١٠		بيت الرجحي ع
٦	.	بيت نجم ست
٦	.	بيت الطرفي ست
١٠		بيت محمد فضيخ ع طوال
٢٤٧١		

تورد
١٦

ج) ضريبة الكودة [ضريبة المواشي]:

التزمت الدولة العثمانية حين دخول جنودها الأحساء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، في تعهدات وزعتها على السكان بعدم أخذها رسوم لاتتفق مع الشريعة الإسلامية سواء على المزروعات أو الحيوانات. وقد أكد أحمد مدحت باشا بعد زيارته للواء الأحساء في تقرير بعث به إلى الصدر الأعظم مؤرخ في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ مايلي:

> أن مأموري الزكاة سارعوا بعد وصول الجيش وإسكانه بجمع ضرائب الماشية من السكان المستقرين والبدو وقد تم التجاوز عن أخذ ضرائب من بعض القبائل تلك السنة بسبب أوضاعها غير المستقرة إضافة إلى الرغبة في استمالتهم نحو الدولة العثمانية. ورغم ذلك فإن ماأخذ مما قدمته بعض القبائل المطيعة برضى منها ضريبة عن مواشيها سواء كانت إبلاً أو نقوداً وصل مع ريع أرض بيت المال إلى ٣٥ بوك[٢٨٦].

لكن الإدارة العثمانية لم تستمر في التزاماتها بما وعدت به سكان اللواء بالاكتفاء بجباية الزكاة الشرعية عن مواشيهم. إذ سرعان ماتخلت عن وعودها وتعهداتها في نهاية السنة الأولى من استيلائها على المنطقة حين شرعت في جباية ضرائب عن المواشي بنسبة ١ / ٤٠ كما كان مطبقاً في الولايات العثمانية الأخرى ثم استبدلت ذلك النظام بفرض ضريبة نقدية سنوية مقدارها ريال فرانسة عن كل خمسة جمال ونفس المبلغ عن كل عشرة خراف أو ماعز. وفي نهاية ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م جبت قران واحد عن كل جمل و٥,٠ قران عن الخراف والماعز وطبقت ذلك في القطيف وكانت السلطة العثمانية لاتمانع أحياناً في أخذ ضريبة المواشي عيناً[٢٨٧].

وقد استقر نظام الجباية بهذه الضريبة الخاص بالمواشي عموماً في لواء الأحساء منذ سنة ١٣٠٠هـ، ١٨٨٢م حيث بدأت في جباية ضريبة سنوية مقطوعة مقدارها أربعة قروش على كل رأس من الأغنام، وضعف المبلغ عن

الإبل والأبقار واستمرت في أخذ ضريبة الإبل عينا في بعض الأحيان. ورغم عمومية هذه الضريبة للحيوانات كافة إلا أن المتتبع لسجلات الجباية في لواء الأحساء منذ سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م يجد أن التركيز في الجباية كان شبه محصوراً في الإبل، حيث كانت تجبى ضريبتها المسماة "الودي" تمييزاً لها عن بقية ضرائب المواشي الأخرى. وقد يعود التركيز في الجباية على الإبل إلى عدم وجود حيوانات أخرى كالأغنام والأبقار والخيول والجواميس بأعداد كبيرة.

وكانت جباية الضرائب والرسوم من القبائل البدوية تستلزم أحياناً سوق قوات عسكرية خاصة لاسيما إذا ماطلت أو تمنعت دون أن تحسب الإدارة العثمانية المحلية أي إعتبار أو مراعاة لحالتها الاقتصادية أو ظروف المناخ من قلة نزول الأمطار أو تأخرها أو قلة المراعي مما يخفض من مستوى دخلهم الاقتصادي ويقلل من جلب مواشيهم ومنتجاتهم إلى أسواق المدن وبيعها بأسعار مجدية إذ كان هم السلطة العثمانية المحلية جباية الضرائب والرسوم دون تراخي أو تسامح ودون أخذها درساً مما سبق أن طبقه أحمد مدحت باشا حين قدوم الجنود العثمانية إلى المنطقة حين وجه بالسماح عمن لايستطيع دفع ضرائب المواشي من القبائل تفهماً لظروفها واستمالة لها(٢٨٨). أو كما كتب أحد الناصحين إلى السلطان عبدالحميد الثاني بهذا الخصوص قائلاً "وحتى يكون هناك عوامل جذب وتشويق فلابد أن يترك للقبائل البدوية قسماً من مواشيها معفاه من الضرائب تشجيعاً لهم وتشويقاً على استزادتها"(٢٨٩).

وكان الاستثناء الوحيد من تلك الضريبة هم سكان قضاء قطر الذي احتكر قائمقام القضاء ضرائب الماشية لنفسه. فقد بلغ ماحصل عليه تحت مسمى زكاة الأغنام والماعز في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م مامجموعه ١٧٠٠٠قران أي بواقع قران واحد لكل رأس أما الإبل التي قدر عددها في قطر تلك السنة بحوالي ٢٠٠٠ رأس فلم يعرف المقدار الذي يحصل عليه

جاسم آل ثاني. أما الرسوم التي يستوفيها قائمقام قطر على الغنم المستورد من بر فارس فقد بلغت ١٠٪ على الرأس ففي عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م جبي مبلغ ٩٩٠٠ قران عن ٩٠٠ رأس. وقد ضاق العثمانيون بتمادي جاسم آل ثاني قائمقام قطر في إيقاف جباية ضرائب القبائل "الكودة" حيث أنه قبل بتسليمها ومقدارها ثلاثون ألف قرش أو أكثر سنة بسنة حتى عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م. ثم بدأ في التراخي حيث لم يسلم منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٢٩٧هـ إلا مرة واحدة ثم انقطع عن تسليمها. وقد قدر متصرف لواء الأحساء في عام ١٣٠٣هـ أن مقدار ضرائب قبائل قطر قد بلغت في ذلك العام مايقارب المليونين قرش حرمت منها خزينة الدولة[٢٩٠].

وكان ممن اشتط في جباية ضرائب مواشي القبائل البدوية متصرف لواء الأحساء إبراهيم فوزي باشا وذلك في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، حين طلب مزيداً من الرسوم من قبيلتي العجمان وآل مرة. ولم تنفع محاولة العجمان في إقناعه بأن أحوالهم الاقتصادية لاتسمح لهم بدفع مايطالبهم به في تلك السنة بسبب غزو قبيلة مطير لهم وأخذهم جزءاً من مواشيهم. وذكروا له أن كان مصمماً على طلبه ومصراً عليه فليسر معهم لغزو مطير واسترجاع ماسلبوه منهم فما كان منه إلا أن استجاب مما أدخله في شرك النزاعات القبلية التي كانت سمة بارزة من سمات حياة القبائل البدوية[٢٩١]. ولاشك أن ذلك الإجراء يعد تصرفاً غير حكيم لاسيما وأن تكلفة إرسال الجنود التي سيرت لاستيفاء تلك الضرائب تفوق بكثير قيمة الضرائب المراد جبايتها إضافة إلى أن الدولة العثمانية كانت تصرف مكافآت وإكراميات ورواتب شهرية لشيوخ تلك القبائل تفوق بكثير مما يجمع من ضرائب ورسوم.

وكانت السلطة العثمانية في لواء الأحساء قد واجهت مشكلة في كيفية جباية ضريبة الإبل من البدو البعيدين عن مراكز الجباية، وحينها استقر الرأى على أخذ ريال عن كل جمل يرد إلى مدن وقرى اللواء. وكانت ضرائب

الكوده تشكل جزءاً مهما من مواد اللواء المالية العامة.

ويوضح البيان التالي مقدار تلك الضريبة إلى حجم الإيرادات المالية ونسبتها المئوية[٢٩١-أ]:

السنة	إجمالي الإيرادات	إيراد الكودة	نسبة ضريبة الكودة إلى إجمالي الإيرادات
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	٤٢,٢٥٠	١,٣٧٥
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	١,٩٩٣,٣٥٧	٤٢,٣٥٠	٢,١٢٥

د) ضريبة الجهادية:

رغم تعهد الدولة العثمانية حين دخول قواتها أراضي المنطقة بعدم تجنيد الأهالي للخدمة العسكرية والتزامها فيما يبدوا بذلك إلا أنها عمدت إلى فرض ضريبة مالية باسم "الجهادية" وهذه الضريبة مماثلة لما يعرف بضريبة "بدل العسكرية" وإن كانت الأخيرة لاتفرض إلا على غير المسلمين. ولم يكن هناك تحديد لقيمة ضريبة الجهادية في لواء الأحساء فقد ترك أمر تحديد نسبتها للمقدرة المالية لدافعها لكنها لاتقل عن خمس روبيات هندية ولاتزيد عن مائة روبية سنوياً. وكانت ضريبة الجهادية تشكل مبلغاً جيداً ضمن مايتم جبايته من ضرائب ورسوم في لواء الأحساء، إذ قدر مايجبى من القطيف وحدها بما لايقل عن ٥٠,٠٠٠ روبية سنوياً[٢٩٢].

هـ) رسوم الاحتساب:

كانت هذه الرسوم تشمل شريحة واسعة من الرسوم والضرائب تشمل رسم الوزن [القبانية] والدلالية واحمال الدواب من حطب وخلافه مما يعد للبيع داخل الأسواق، ومقدار الرسم على هذا النوع ٧٪ من قيمة المنتجات المحلية الداخلة إلى الأسواق التي تخلو من دوائر للجمارك فيها. ويدخل ضمن رسوم الاحتساب كل مايدخل إلى اللواء من البضائع التجارية عبر

المواني أو المنافذ البحرية. كما يقوم ملتزم الاحتساب بتحصيل ضرائب الحاصلات الزراعية ورسومها كالتمور والأرز والحنطة وغيرها. وكانت رسوم الاحتساب تطرح في منافسة عامة وفق شروط خاصة وترسى على من يتقدم بعرض يفوق غيره ويقدم الضمانات المطلوبة وخاصة الكفلاء المعتبرين من أصحاب الأملاك الكبيرة التي تفي بقيمة منح التزام الاحتساب.

و) رسوم البلدية:

تتقاضى البلدية عدة ضرائب ورسوم من أشهرها الباج التي تعرف أيضاً باسم "الأرضية" وقيمتها ١٪ من ثمن الأشياء التي تباع في الميادين العامة. والباج ضريبة كانت في الأساس تؤخذ من البدو الذين يقدمون إلى المدن لبيع بضائعهم ومنتجاتهم وحيواناتهم في أسواق المدنية إلا أنه تم التوسع فيها لتشمل كافة المباسط التي يقيمها الباعة المتجولون على الأرصفة والأسواق اليومية التي تقام في المساء وكذلك الأسواق الأسبوعية والموسمية. وكان الباج الذي يؤخذ على الحيوانات التي تباع في أسواق المدينة كالتالي[٢٩٣]:

على كل رأس غنم يباع يؤخذ ربع ريال فرانسة (دولار ماريا تريزا)

على كل رأس حمار يباع يؤخذ ريال فرانسة (دولار ماريا تريزا)

على كل رأس بقر أو جمل أو ناقة أو الفصيل يباع يؤخذ ريالان.

وكانت هذه الرسوم تؤخذ من المشتري مالم يشترط أن تكون على البائع. أما باقي السلع فيؤخذ منها مثلاً عن بيع تنكة الدهن وقلة التمر ريالان. وكان للباج موظف مختص يمسك بسجلات الباج يدون فيها نوع السلعة المباعة واسم البائع والمشتري والمبلغ المدفوع والمتبقي حيث يقوم بتسجيل المتبقي حين سداده[٢٩٤]. ولايشمل الباج الحيوانات المباعة داخل الأحياء أو داخل المنازل حيث صدرت تعليمات في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م باستثنائها من دفع رسوم الباج عليها[٢٩٥]. وإضافة إلى ذلك كان هناك رسم يفرض

على كل مفرش أو جلسة يومية مقداره قرشين يستوفيهما المتضمن لصالح البلدية من كل من ليس لديه دكان تم استئجاره من قبل البلدية ويقوم بالبيع في السوق[٢٩٦]. كما أن هناك ضريبة تسمى "النظارة" تجبى مقابل توفير البلدية حراسة ليلية للدكاكين قيمتها ريالان عن كل دكان[٢٩٧]. كما تأخذ البلدية رسوماً على مرازيم مياه المنازل التي تسرب مياه الأمطار إلى الطرقات والأزقة[٢٩٨]. وكانت بلدية المدينة هي المعنية باستيفاء تلك الرسوم والضرائب لكونها المسؤولة عن العناية بنظافة الأسواق وحراستها ومراقبتها.

وقد صدر في عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م أمراً بالغاء معظم الرسوم التي تجبيها البلدية ومنها رسوم الطمغة والدلالية والقبانية والارصفة [الباج] ورسوم الذبح واحمال الدواب والقنطار وشهرية الدكاكين. ومع هذا فان تطبيق ذلك لم يتم في حينه في لواء الأحساء.

ز) ضريبة التمتع:

كانت هذه الضريبة تفرض على دخول الأفراد من أصحاب المهن الحرة كالحاكة والحلاقين والنجارين والحدادين حيث تمنح لهم رخص رسمية تسمح لهم بمزاولة العمل كل في مهنته وحرفته مقابل تسديد تلك الضريبة. وقد أعفى منها الأطباء بعمومهم ومعلمو المدارس [المكاتب] الذين هم مشغولون بوظيفة التعليم وليس لهم كسب أو تجارة[٢٩٩]. وقد زيدت تلك الضريبة في سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م بنسبة ٢٥٪ بموجب قانون مؤقت وذلك لمواجهة الأعباء المالية الناتجة عن تكاليف الحرب الدائرة بين الدولة العثمانية وإيطاليا في ولاية طرابلس الغرب[٣٠٠].

ح) ضريبة العشر والخمس:

كانت الدولة العثمانية تفرض ضريبة مالية تعرف باسم ضريبة العشر والخمس على رواتب موظفيها الرسميين الذين يتقاضون مرتبات ثابتة من

خزينة الدولة. فكانت تحسم عشر المرتب الشهري ثم تحسم من المتبقي الخمس لصالح الخزينة. وكمثال ذلك كان مرتب مدير ناحية المبرز بعد التنسيقات الإدارية التي أجريت سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، على مرتبات منسوبي وزارة الداخلية يبلغ ١٤٠٠قرش وبعد حسم العشر البالغ ١٤٠ قرش يكون الباقي ١٢٦٠قرش يحسم منه الخمس ٢٥٢ قرش ليصبح صافي مايستلمه مدير الناحية ١٠٠٨قرش[٣٠١].

ط) رسوم المحاكم:

كانت المحاكم الموجودة في اللواء وهي محكمتا البداية في الهفوف مركز اللواء وفي القطيف تقوم باستيفاء رسوم عن المعاملات والدعاوى التي تنظر فيها، كما تأخذ رسوماً عن الوثائق الشرعية التي تصدرها. فقد كانت المحكمة تستوفي مانسبته ٠,٥٪ من قيمة العقار موضوع الحكم سواء أكانت عقارات زراعية أو تجارية أو سكنية. وكانت التعليمات المبلغة للمحاكم في سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م تنص على أن أخذ ربع مجيدي فضة باسم الخزينة على أن يكون بمثابة رسم خرج وتصديق وإمضاء للحجج الشرعية المثبت مضمونها[٣٠٢]. وتوضح سجلات محكمة بداية الهفوف أنه كانت تأخذ في سنة ١٣٠١هـ عشرين قرشاً بمثابة خرج إعلان وعشرة قروش بمثابة خرج تبليغ في قضية عقارية قيمتها أربعون ريال فرانسة[٣٠٣]. وقد صدرت في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م تعليمات جديدة تنص على أنه بعد إلصاق طابع قيمته عشرة قروش في ورقات الإذن يؤخذ عن كل واحدة قرشان باسم القيدية والقلمية ولايطلب نقد غير هذا باسم خرج المحكمة[٣٠٤]. أما قيمة أوراق الصكوك فقد صنفت إلى فئات كالتالي:

من ١٠١ قرش إلى ١٠٠٠ قرش قيمة الورقة	٢٠ بارة
من ١٠٠١ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش قيمة الورقة	قرش

من ٢٠٠١ قرش	إلى ٤٠٠٠ قرش قيمة الورقة	قرشان
من ٤٠٠١ قرش	إلى ٦٠٠٠ قرش قيمة الورقة	ثلاثة قروش

وكانت هذه القيمة تستوفى حتى وان لم يتم توفر الأوراق الرسمية إذ يستعاض عن ذلك بختمها بختم المحكمة وعبارة تثبت عدم توفر الأوراق الرسمية واستيفاء الرسم. وهذه القيمة يضاف إليها - كما ذكر نسبة ٠,٥٪ من قيمة ماتم النظر فيه. وكانت إيرادات المحاكم في لواء الأحساء تدرج ضمن إيرادات اللواء العامة وتشكل نسبة منها إذ بلغت كمثال في سنة ١٣١١هـ حوالي ٩٠٠٠ قرش بينما قفزت في سنة ١٣١٤هـ الى ١٨١٥٠ قرشاً[٣٠٥].

ي) رسوم العلم والخبر:

كانت السلطات العثمانية تفرض تقديم شهادات علم وخبر متنوعة. وقد حددت رسم الشهادة الواحدة منها بقيمة قرش واحدة مقطوع. ومن تلك الشهادات ماتشترطه المحاكم لإتمام عمليات بيع الملكيات العقارية ونقلها حيث تشترط إحضار شهادة علم وخبر من عمدة الحي وإمامه أو عمدة القرية التي يقع فيها العقار موضع النظر. كما تشترط إحضار شهادات علم وخبر في قضايا الطلاق والوفيات والتي كان يؤخذ عليها عشر بارات جزءاً لكل ورقة علم وخبر حتى سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ثم وحد الرسم مع قيمة بقية الشهادات بقرش واحد[٣٠٦] وقد استثنى النظام من أخذ رسم العلم والخبر والشهادات التي يصدرها من يقوم بتحصين الأطفال بلقاح الأمراض المنتشرة ويصدرونها لهم[٣٠٧]. كما حتم النظام جزاء قدره عشر بارات على من يضيع ورقة العلم والخبر.

ك) ضرائب الذبح [القصابية]:

كانت هذه الضريبة تفرض على كل ما يذبح في المسالخ. وتعرف عند

الأهالي باسم "القصابية" وكان يعهد إلى ملتزم يقوم بجمع رسوم ضرائب الذبح حيث كان يجبى ريالان مقابل ذبح الجمل أو البقر وريال ونصف للخراف والماعز[٣٠٨]. وقد قدر مادفعه سكان لواء الأحساء باستثناء سكان قطر في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م بحوالي ١٧٠٠ ريال فرانسة ضرائب ذبح[٣٠٩]. أما في قطر فقد احتكر قائمقامها جاسم آل ثاني لنفسه تلك الرسوم التي قدرت في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م بما مجموعه ١٨٨٣ قران على ماذبح في قطر كالتالي[٣١٠]:

عدد الرؤوس	الرسم
٢٢٠٠ من الغنم والماعز	١٣٠٣ قران
١٠٠ من الجمال	٢٩٠ قران
٣٠٠ من البقر	٢٩٠ قران
٢٦٠٠ المجموع	١٨٨٣ قران

ل) ضريبة الغوص:

شرعت الدولة العثمانية نظاماً ضرائيبياً خاصاً بالغوص الذي كان يعد الفعالية الاقتصادية الثانية بعد الزراعة في اللواء، ففرضت نصف ليرة عثمانية على كل سفينة تؤخذ في بداية موسم كل غوص[٣١١]: كما قامت باستيفاء ضرائب مالية تؤخذ على محصول اللؤلؤ في نهاية الموسم عن كل سفينة مهما كان حجمها ماعدا سفن قضاء قطر التي حال جاسم آل ثاني دون جباية العثمانيين لأي رسم عليها وخصها لنفسه. ولم يكن العثمانيون راضين عن ذلك ولاغافلين عما يجبيه لنفسه من مبالغ كبيرة بل كانوا يراقبون ذلك بتلهف دون أن تكون لهم قدرة أو حيلة على اختطاف جباية رسوم الغوص في قطر من جاسم آل ثاني. فقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا في مطلع عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م معبراً عن ضيق

صبر العثمانيين في ترك جباية رسوم الغوص واللؤلؤ لجاسم آل ثاني:

ولما كانت تجارة اللؤلؤ مهمة في قطر فإن رجالاً كثيرين يأتون من بومبي وسائر البلاد من سواحل العجم فينتج عن ذلك صادرات وواردات ضخمة وكان يجب تشكيل إدارة لتجمع الرسوم الواجبة عن ذلك لكن الحكومة لم تنظر إلى احتياجات الدولة وذلك ماتسبب في ضياع مصالح الدولة، وإنني أعلم من مصادر موثوقة أنه يتم أخذ رسوم عن بعض الأشياء المعلومة بمعرفة رجال جاسم ويتم ابتلاعها(٣١٢).

وقد استمر مراقبة العثمانيين عن كثب لما يجبيه جاسم آل ثاني من ضرائب على الغوص فقد أبلغ وكيل معاون قائمقام قطر متصرف الأحساء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م أن مجموع ما يأخذه جاسم آل ثاني على كل من يدخل البحر في موسم الغوص والمقدر بثمانية قران للفرد الواحد قد بلغ مجموعه في ذلك العام ٤٤١٣٧ قران(٣١٣).

وقد كان ماتجبيه السلطات العثمانية المحلية في اللواء من ضرائب على الغوص كبيراً إلى حد أغرى بعض المستثمرين الأجانب بمحاولة الحصول على امتياز الغوص عن اللؤلؤ في سواحل الأحساء مقابل دفع رسوم مغرية. لكن تصدي بريطانيا لتلك المحاولات إضافة إلى ظروف الدولة العثمانية المالية والأمنية صرفتها عن التحمس لها.

م) الطوابع المالية:

كانت أنظمة الدولة العثمانية تفرض إلصاق طوابع مالية على كافة المستندات والإيصالات المالية والوثائق الشرعية والخطابات المقدمة من الأفراد إذا لايتم قبولها دون إلصاق طوابع عليها. وكانت فئات تلك الطوابع وقيمها تختلف من مستند إلى آخر وذلك وفقاً لنظام الطوابع المتبع. ومن الطوابع التي استخدمت في لواء الأحساء طابع ذو عشرة قروش استخدم للمضابط والإعلامات الحاوية للأحكام الصادرة من المحاكم والمجالس والأوراق التي يلزم

تبليغها في محاكمات المأمورين وإعطاؤها للمدعي الشخصي. وطابع آخر بنفس القيمة كانت تشترط إلصاقه على أوراق الإذن، وطابع جوازات السفر وقيمته ثلاثة قروش وطابع تذاكر مرور قيمته قرش واحد. وطابع قيمته ثلاثة قروش على أوراق الشهادات التي تعطي من إدارات الكرنتينة والمحاكم العدلية والدوائر الرسمية(٣١٥). ورسم طابع قيمته عشر بارات عن الحطب المباع والبالغ وزنه من الحقة الجديدة إلى الخمس والستين حقه ومن الفحم عشرون بارة، ومن الحطب من الحقة الجديدة إلى الثلاثين حقه بعد المائة وعشرون بارة ومن الفحم اربعون بارة(٣١٦).

وكانت جباية قيمة الطوابع تثير خلافاً بين الدولة العثمانية وهيئة الديون العمومية إذ كانت الاتفاقية بينهما تقضي بأن يتم استيفاء أثمان الطوابع لصالح هيئة الديون العمومية. لكن الدولة العثمانية كانت تحاول التملص من ذلك متى مااستطاعت. ومن الأساليب التي لجأت إليها الدولة العثمانية إصدار طوابع خاصة اسمتها طوابع اعانة المهاجرين وقيمتها ٢٠ قرش تذهب قيمتها مباشرة إلى الخزينة العثمانية المركزية. وقد استخدمت تلك الطوابع في لواء الأحساء على نطاق واسع وعلى كافة الأوراق من استدعاءات للمواطنين إلى مضابط وأوراق ووثائق رسمية بدءا من سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

ن) ضريبة صيد الأسماك والربيان:

اتبعت الدولة العثمانية نظاماً ضرائيبياً خاصاً بصيد الأسماك والربيان في لواء الأحساء يقتضي أخذ الخمس عيناً من حصيلة الأسماك والربيان من الصيادين(٣١٧). حيث يتواجد رجال ملتزم الاحتساب ليقوموا بوزن الصيد في كل مرسى لاسيما مراسي قضاء القطيف المشهورة مثل دارين، سنابس، الزور، تاروت، القطيف، الرأس، الحجيرات، عنك، سيهات، صفوي. وكانوا يقومون بأخذ خمسة بعد أتمام وزنه(٣١٨).

ثانياً: ضرائب مؤقتة واستثنائية:

بجانب الضرائب والرسوم الدائمة فرضت الدولة العثمانية عدة ضرائب استثنائية ومؤقتة دفعها الى سنها حاجتها إلى المال بسبب حالة الحرب التي كانت تخوضها في أوربا ومنها:

أ - ضريبة البرسيم:

يعد البرسيم محصولاً نقدياً مهماً في لواء الأحساء وله أسواق مربحة بسبب اعتماد حيوانات المنطقة عليه في غذائها. وتعود معرفة سكان الأحساء بفرض ضريبة العشر على البرسيم إلى زمن وصول طلائع جيوش محمد علي باشا إلى المنطقة حين فرض خورشيد باشا هذه الضريبة على البرسيم ثم انقطعت تلك الضريبة مع انحسار نفوذ محمد علي باشا في المنطقة حتى فرضها المتصرف العثماني موسى كاظم الحسيني في عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م مما ضايق السكان وساء علماء الأحساء ووجهاءها من شدة ظلم المتصرف وتعسفه في فرضه ضريبة باهظة على البرسيم. مما قاد إلى إجتماع أعيان الأحساء واتفاقهم على جمع مبلغ من المال ليعين على إرسال وفد عنهم يذهب إلى البصرة للمطالبة برفع مظالم السكان ومنها ضريبة البرسيم. وقد تم جمع مبلغ ٤٠٠٠ ريال فرانسة واختاروا لتلك المهمة الشيخ عبدالعزيز بن صالح العلجي أحد مشائخ الأحساء المشهود لهم بالتقى والزهد فذهب برفقة خادمه عبدالعزيز بن مسعود ويصحبه عبداللطيف بن عبدالله بن جبر. وقد نزلوا في ضيافة آل النقيب حيث رحب بهم السيد طالب النقيب أحد أشراف النقباء وأحد المقربين من الدولة العثمانية والذي شاء الله أن يكون متصرف لواء الأحساء القادم بدلاً من موسى كاظم الحسيني. وقد توسط لهم طالب النقيب لدى والي البصرة فتم الغاء ضريبة البرسيم[٣١٩].

ولم يكن البرسيم وحده الذي تؤخذ عليه ضريبة بل كانت هناك ضرائب

تستوفي عن بيع قلال التمر والدبس والتمر المجفف (السلوق) عند تصديره[٣٢٠].

ب) ضريبة الـ ٦٪ :

فرضت تلك الضريبة في عام ١٣١٧هـ إضافة إلى ضرائب العشر والخمس. وكانت الضريبة الجديدة قد فرضت من أجل إعانة التجهيزات الحربية للدولة العثمانية. وقد أمتعض الأهالي من توالي فرض ضرائب استثنائية باهظة عليه فقدموا مضابط متعددة يحتجون فيها على تحميلهم ماطاقة لهم به. وقد زعم قائد اللواء عبدالحميد بك أن متصرف اللواء محمد سعيد باشا كان متعاطفاً معهم. وقد أرسل أهل الأحساء وفداً عنهم مكوناً من صالح بن جبر وعيسى الحسن وكلفوهما بالذهاب إلى ولاية البصرة لتقصي أسباب فرض تلك الضريبة وشرح عدم قدرة الأهالي على تحملها. وقد قام المذكوران بمهتهما وأقاما مدة في البصرة محاولين إيصال الرسالة التي حملاها لكنهما عادا بمجرد وعد من الوالي برفع طلبهما إلى الباب العالي[٣٢١].

ثالثاً) الرسوم الجمركية:

كان نظام الجمارك أو مايسميه العثمانيون "الرسومات" هو أحد ركائز نظام الجباية المالية العثمانية. وقد سن نظام الرسومات عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م ثم أعيد تنظيمه وتحديث إدارته في ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م حيث تم فصل الجمارك عن وزارة المالية إلا أنه مالبث أن أعيدت لها لتكون تحت إشرافها.

وإثر إستيلاء الدولة العثمانية على لواء الأحساء أوجدت فيه مركزين للجمارك في مينائي القطيف والعقير ورغم إظهار رغبة الدولة العثمانية في إنشاء دار للعوائد الجمركية في ميناء قطر إلا أن جاسم آل ثاني تصدى لذلك مهدداً بنزوحه وأهالي قطر في حالة الإصرار على ذلك. وكانت أول جباية لرسوم الجمارك قد جاءت إثر دخول العثمانيين القطيف مباشرة إذ سارعت

السلطات العثمانية في شهر جمادى الأولى ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م إلى جباية رسوم جمركية في مينائي القطيف والعقير مما يدل على اهتمامها المبكر بجباية رسوم الجمارك[٣٢٣] ثم بداوا في تنظيم وضع الجمارك في اللواء في أول جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/أغسطس ١٨٧٢م بنشر إعلانات ولصقها في المحلات العامة تدعو الراغبين في التزام رسوم جمارك اللواء بالتقدم موضحين المبالغ التي يريدون الالتزام بها. وقد أوضح العثمانيون ان من سيرسو عليه التزام الجمارك سيطلب منه إلصاق طابع تساوي قيمته آنه هندية إضافة إلى الرسوم الجمركية المعتادة كما أعلنت عن رغبتها إنشاء سوق لبيع المواد الغذائية من مختلف الأنواع وأنها سوف تطرح ترسيته على أعلى عرض مالي مع منعها بيع تلك المواد خارجه[٣٢٤]. وقد رست مزايدة ترسية رسوم جمارك اللواء في عام ١٩٠٥م على علي بن فارس وعلي بن منصور اخوان مقابل ١٣,٥٠٠ ليرة عثمانية. ثم برزت الجبيل ميناء نشطاً ومنفذاً تجارياً في اللواء بعد نزوح آل أبوعينين من قطر الى الجبيل في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م. وكان مما ساهم في انتعاشه تسامح الإدارة العثمانية في بداية الأمر في جباية رسوم جمركية على ماينفذ من ميناء الجبيل رغبة في انعاشه وتشجيعاً له لمنافسة ميناء الكويت الذي لم يعد للعثمانيين من نفوذ فيها. لكن هذا الإجراء أغاظ أهالي القطيف الذي بادروا إلى الإحتجاج على استثناء ميناء الجبيل وتمييزه بهذا التسامح حيث خشوا أن يودي ذلك إلى إنصراف الاستيراد والتصدير إلى الجبيل وحدوث ركود اقتصادي في القطيف[٣٢٥].

عهدت الادارة العثمانية بإدارة كل مركز جمركي من مركز اللواء إلى مدير وكاتب وأمين للصندوق وموظفين أو ثلاثة في بعض الأحيان. وكان عمل هؤلاء إداري بحت إذ أن جباية الجمارك تعطي لملتزم يتقدم في منافسة عامة ترسي على من يتقدم بافضل عرض يتفق والتقديرات العثمانية التي تقدم لائحة رسوم محددة وشروط وضوابط لترسية التزام الجمارك. ويتعهد ملتزم

ضمان الجمارك بتقديم المبلغ المتفق عليه سنوياً بعد موافقة إدارة جمارك الولاية المربوط بها اللواء على ترسية ضمان الجمارك. وكان مبلغ تلزيم الجمارك يشكل نسبة كبيرة مما يجبى من اللواء. فقد ذكر أن جمارك ميناء القطيف قد منحت لملتزم في سنة ٢٢/١٣٢٣هـ/١٩٠٤-١٩٠٥م مقابل ٤,٢٣٠ جنيه استرليني[٣٢٦].

كانت ضريبة الاستيراد الاعتيادية أثناء حكم العثمانيين للواء الأحساء ١٠٪ وضريبة التصدير ١٪ لكنها مالبثت أن بدأت بزيادتها تدريجياً وذلك بفرض رسوم على البضائع المصدرة من القطيف حيث رفعتها من ١٪ الى ٦٪ ثم أصبحت ١٠٪ على مايصدر من القطيف من بضائع للمصدرين الأجانب ولاسيما التجار الهنود [البنيان] من التبعية الإنجليزية وذلك بدافع خشية السلطة العثمانية من أن تصل تلك السلع والبضائع إلى فارس بينما منحت تسهيلات للتجار المحليين[٣٢٧]. وقد استمرت عملية زيادة الرسوم الجمركية لتصل في سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م إلى ١١٪ وقد جاء فرض تلك الزيادة بعد أن تحاشى التجار دفع ضريبة تصدير البضائع المحلية إلى فارس ومقدارها ٨٪ وذلك بلجوئهم إلى تصدير مايرغبون تصديره إلى فارس عن طريق الهند مستفيدين بذلك من الضريبة الاعتيادية ١٪ لكن السلطات العثمانية تنبهت لذلك التحايل ففرضت ضريبة ٨٪ على كل سفينة تغادر القطيف وهي تحمل سلعاً محلية وأعطت التجار حقاً في استعادة ٧٪ من تلك الرسوم إذا قدم شهادة تثبت خلال ١٢١ يوماً أن بضاعتهم وصلت فعلاً إلى الهند وذلك بعد إحضار شهادة مصدق عليها من مسؤول عثماني معتمد في ميناء المقصد. لكن ضامني الجمارك في ميناء القطيف كثيراً ماكانوا يترددون ويماطلون في إعادة تلك المبالغ إلا إذا ضغط عليهم المسؤولون العثمانيون. وقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث ارتباك كبير في التجارة في القطيف لأن نسبة ٧٪ من قيمة البضاعة المودعة لدى دوائر

الجمارك كانت كبيرة جداً وكان باستطاعة التاجر استغلالها في تنمية تجارة أخرى. وزاد في الارتباك التجاري في القطيف كون التجار المصدرين ومعظمهم من الهنود على غير دراية بإمكانية استعادة الرسم الإضافي ٧٪ مما جعل تلك الأموال تذهب إلى الخزينة العثمانية وعندما تنبه أولئك التجار بدأت السلطة العثمانية تتمنع في إعادة تلك الرسوم بسبب الإجراءات المالية التي تمر عبر عدة قنوات ودوائر مالية مما جعل التجار الهنود يستغيثون بالمقيمية البريطانية بالبحرين. خاصة وأنهم من الناحية الرسمية رعايا إنجليز وقد نجحت المقيمية البريطانية في استعادة جزء من تلك الرسوم يخص الفترة الواقعة مابين ١٣١٢ - ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م-١٨٩٥م، والتي بلغت ٥٠١٣ روبية هندية وزعت بين التجار الهنود[٣٢٨]. وبعد ضغوط كبيرة مارستها المقيمية البريطانية في البحرين توصل التجار الهنود إلى ترتيب خاص مع ضامني الجمارك في ميناء القطيف يسمح لهم بدفع رسوم جمركية تتراوح مابين ١,٥ - ٦٪ على البضائع التي يصدرونها بأنفسهم لكن ذلك لم يراع بصفة تامة. وقد ألغيت تلك الرسوم الإضافية على البضائع المصدرة إلى فارس بعد توقيع الدولة العثمانية وفارس اتفاقية تجارية في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م لكن تلك الاتفاقية لم تصمد طويلاً إذ مالبثت الدولة العثمانية أن عادت الى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد والتصدير تصل ١١٪.

شملت الزيادة الكبيرة في التعرفة الجمركية للاستيراد والبالغة ١١٪ كل مايرد إلى اللواء بغض النظر عمن يقوم بالاستيراد أو التصدير والذي بدء في تطبيقها في مطلع سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وقد أدى ذلك إلى سخط التجار والسكان خاصة وأن التجار كان يقع على عاتقهم دائماً المساهمة في التبرع لاحتياجات الأهالي واللواء من الاحتياجات التي تعجز عنها موارد الحكومة المحلية. وقد التمس التجار من مفتي اللواء الشيخ عبداللطيف الملا رفع

بسم الله الرحمن الرحيم

المعروض بعد الدعاء المفروض لمولانا امير المؤمنين بالنصر والعز والتمكين بان ينصره مولاه على اعداه في مخالفه
الى يوم الدين مخصوص ان معاشر عموم اهالي الاحساء الداعين المتعلقين الى حماية الدولة العليه
المستظلين بظل مراحمها البهيه الراجين وقوع التفاتاتها السنيه بلغنا امر مخالف للعاده ومناقض لما به الا
ستقامه والسداد مخصوص ما اعلنت به الحكومه من انه يراد اخذ ضريبة على المائة احد عشر
وتفتش الاموال فتكدرت نفوسنا وضاقت صدورنا بهذا الحال لما انه يؤدي ذلك الى النقص
علينا والضرر والاختلال لضعف حالنا وقلت اسبابنا وانقطاع بلدتنا لاحاطت العشاير
بنا من الجوانب وجرائهم على الفساد والنهب من كل جانب والحاضر يرى ما لا يرى الغايب
وجميع ما يحتاج اليه طرفنا يجلب اليه من البلدان والاموال التي تاتي للتجار لغيرهم من اهل
البحار ليست خاصة بهم فاذا سمع اهل الاموال بهذه المعامله والكيفيه المخالفة العاده السابقه
منعوا اموالهم من الارسال فيؤدي ذلك الى ضررنا والتضييق بحالنا والاختلال وحاشا دولتنا
دولتنا العليه ايدها رب البريه ان ترضى بذلك وان تهوى وقوع تلك المهالك على الرعيه التي
التفات مراحمها مجبول تالف رعيتها وما يؤدي الى راحتها وتسكينها وحال طرفنا لا يخلص بغير
ما هو مستقيم عليه من الامور المالوفه
في الممالك المحروسه ولا يقبل من التكاليف غير ما هو واقع فيه
فبناء على ذلك لطفا وكرما وعطفا فالمرجو من مراحمكم العميمه وعواطفكم الرحيمه ومنا محكم للدولة
العليه وغيرتكم وشفقتكم على الرعيه النظر في هذا الحال وابقاما عليه الاستقامة السابقه حذرا
لما به الاختلال في البلد لتنالوا الدعوات الخيريه لدى الملك المتعال وانتم خليفة الدولة العليه
وفي الحديث كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والرجاء النتيجه فيما لحظتكم
بلاده علاج في مملكته
سنة ١٣٢٩ شهر صفر
[illegible]
١٨

تظلمهم الى السلطات العثمانية فاستجاب الشيخ وكتب رسالة معبرة في ١٨ صفر ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م جاء فيها[٣٢٩]:

> بلغنا أمر مخالف للعادة ويناقظ [ويناقض] لما بدالاة [لما بدا له] الاستقامة والسدادة منخصوص [بخصوص] ما أعلنت به الحكومة من أنه يراد أخذ قمرك على المائة أحد عشر، وتفتيش الأموال فتكدرت نفوسنا وضاقت صدورنا بهذا الحال لما أنه [لانه] يؤدي ذلك إلى النقص علينا والغرر والاختلال يضعف حالنا وقلت [قلة] اسبابنا ونقطاع [انقطاع] بلدنا ولإحاطت [إحاطة] العشائر بنا من الجوانب وجتراءهم [اجترائهم] على الفساد والنهب من كل جانب، والحاظر [الحاضر] يرى ما لايرى الغائب، وجميع ما يحتاج إليه طرفنا يجبا [يجبى] إليه من البلدان والأموال التي تأتي للتجار لغيرهم من أهل البحار ليست خاصة بهم، فإذا سمع أهل الأموال بهذه المعاملة وابتداء مخالفة العادة السابقة منعوا أموالهم من الإرسال فيؤدي ذلك إلى ضررنا والتضييق بحالنا والاختلال وحاشا دولتنا العليه أيدها رب البرية أن ترضى بذلك وأن تهوى وقوع تلك المسالك على الرعية.

وجدير بالذكر أن إيرادات الجمارك في لواء الأحساء يبعث بها مباشرة إلى وزارة المالية في العاصمة الأستانة ولاتدخل ضمن مالية اللواء. كما أن ميزانية الجمارك ومصروفاتها باللواء لاتدرج ضمن ميزانية اللواء العامة.

رسوم الديون العمومية:

عينت الإدارة العثمانية مأمورين لتحصيل رسوم الديون العمومية في كل من مينائي العقير والقطيف كانت مهمتهم جباية رسوم خاصة لصالح هيئة الديون العامة مباشرة. وهذه الرسوم لاتدخل ضمن ميزانية اللواء وليس لإدارة اللواء إشراف مباشر عليها. وقد سبق ذكر من تولى إدارتها في اللواء[٣٣٠]:

الرسوم التي تجبيها الدوائر غير المالية في اللواء:

كان هناك رسوم وضرائب أخرى تجبيها دوائر غير الدوائر المالية في اللواء ومن تلك الرسوم:

أ) رسوم الكرنتينية [الحجر الصحي]:

كانت دوائر الحجر الصحي الموجودة في منافذ اللواء البحرية لاسيما في ميناء القطيف تستوفي رسوما مالية باسم الكرنتينة. وكان الرسم المعتاد أخذه عشرة قروش عن كل شخص يقدم إلى المنطقة من غير أهلها[٣٣١]، أما السفن التي ترسو في موانئ اللواء وتحجر صحياً فيؤخذ منها رسوما مالية وفقا لحمولتها، فمن ١ – ٥٠٠ طن كانت السفينة تدفع ضريبة قدرها عشرون بارة عن كل طن. وإذا زادت الحمولة عن ألف طن فتؤخذ ثمان بارات عن كل طن[٣٣٢]. وكان هناك رسم آخر يطبق على السفن يسمى "ضريبة الرسو" قرب رصيف دائرة الحجر الصحي ويتم استيفاؤه وفقاً للتالي[٣٣٣]:

من ١	إلى	١٠٠ طن	عشرة قروش
من ١٠١	إلى	٢٠٠ طن	عشرون قروش
من ٢٠١	إلى	٤٠٠ طن	ثلاثون قرشا
من ٤٠٠		طن فأكثر	اربعون قرشا

أما الرسوم التي تستوفي من القادمين الى اللواء والذين كان يتم حجزهم في دائرة الحجر الصحي فكانت على النحو التالي[٣٣٤]:

المحجوزة لمدة خمسة أيام يدفع رسماً قدره	٣٩,٥ قرشا
المحجوز لمدة يومين يدفع رسماً قدره	١٧ قرشا
المحجوز لمدة يوم واحد يدفع رسماً قدره	٩,٥ قرش

وكان على المسافر المغادر للواء دفع رسم قدره ٢٠ قرش مقابل حصوله على

شهادة السلامة الصحية يضاف عليها طابع قيمته ثلاثة قروش يلصق عليها[٣٣٥]. وفي حالة الوفاة في دوائر الحجر الصحي كان يجب على ذوي المتوفي دفع مبلغ قدره ٥٠ قرش مقابل استحصال شهادة بالوفاة لايتم الدفن بدونها[٣٣٥-أ]. وكان ممن تولى منصب مامور الكرنتينة في ميناء القطيف[٣٣٦]:

١٣١٥ - ١٣١٧هـ / ١٨٩٧ - ١٨٩٩م كاظم أفندي

١٣١٨ - ١٣٢٢هـ / ١٩٠٠ - ١٩٠٤م شلال أفندي

ب) رسوم تفريغ البضائع من السفن:

كان التجار يلزمون بدفع رسم قدره روبيتان هنديتان عن الطن الواحد ومازاد عن ذلك يدفع التاجر عنه الرسوم المقررة وقدرها ٨٪ من قيمة البضاعة[٣٣٧]. وقد استمر ذلك حتى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م حين زيد الرسم الى ١١٪. وكان فرض تلك الرسوم يتم وفقاً لتقدير مخمني الجمارك أما على قيمة بواليص البضاعة مضافاً إليها ٢٥٪، أو بموجب سعر السوق ناقصاً ١٠٪، أو أن تدفع عينا بالنسبة لبعض السلع[٣٣٨]. وعموماً كان الرسم بين ٧ - ٩٪ حتى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م وبين ١٠ - ١٢٪ بعد ذلك من القيمة الحقيقية للتكلفة مضافاً إليها أجور الشحن والتأمين[٣٣٩].

ج) رسوم أرضية الميناء:

فرضت سلطة الجمارك بالموانئ على التجار الذين تبقى بضائعهم داخل ساحة الجمرك مدة تزيد على سبعة أيام دفع رسوم أرضية يتراوح قدرها مابين ١ - ٣٠ بارة على الكيس أو الرزمة أو الصندوق شريطة أن لايتعدى الوزن ١١٤ حقة، وثلاثة أضعاف المبلغ لما بلغ وزنه ٢٢٨ حقة، وأربعة أضعاف المبلغ لما بلغ وزنه ٣٤٢ حقه. وكان النظام يوجب على التجار بعد فسح بضائعهم جمركياً سرعة نقلها إلا أنه لايتم تسليم البضائع لهم مالم يتم دفع

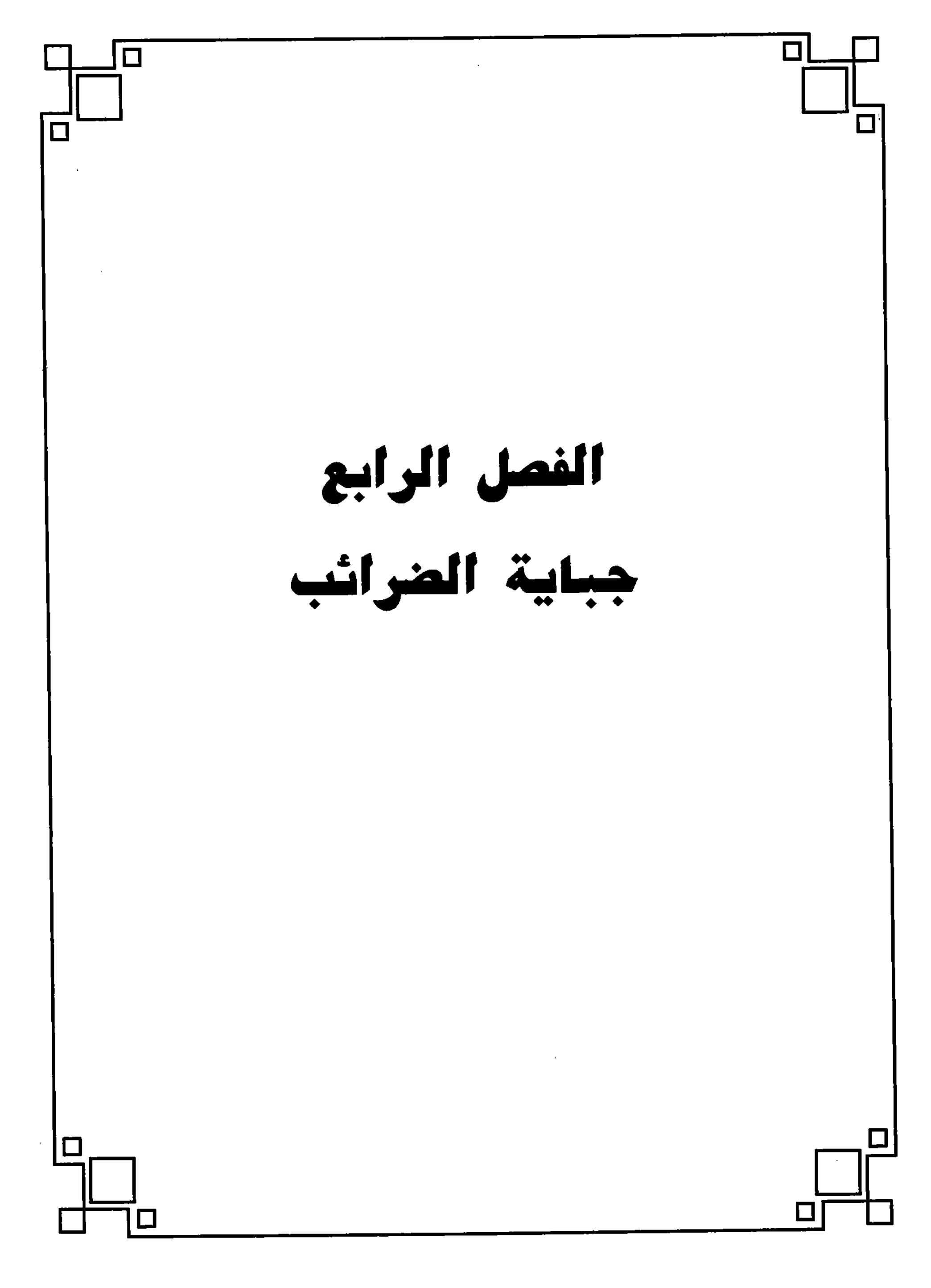
الرسوم الجمركية كاملة.

د) رسوم على المسافرين:

كانت السلطة العثمانية تلزم الراغبين في السفر سواء أكانوا من الأهالي أو الموظفين أو الجنود ماعدا أمراء العساكر السلطانية وضباطها الحصول على جوازات سفر أو تذاكر مرور[٣٤٠]. وكانت قيمة جواز السفر إلى البلاد الأجنبية ١٥ قرش يسمح لحامله بالسفر براً وبحراً. غير أنه صدرت في سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م أوامر الباب العالي بالسماح للراغبين من أهالي الأحساء ونواحيها والذي يمرون بالبصرة في طريقهم لزيارة إيران عن طريق بغداد والمحمرة وخانقين أن يدفعوا خمسين قرشاً كرسم للسماح لهم بذلك وأن يطبق ذلك على الراغبين في السفر براً وبحراً وذلك إضافة إلى قيمة الجواز ١٥ قرش[٣٤١] وكان نظام منح جوازات السفر للراغبين في السفر إلى البلاد الأجنبية يستلزم أحضار كفلاء مع التأشير في جواز السفر مايفيد أخذ الكفالة[٣٤٢] كما كانت التعليمات تمنع كتابة أشكال الإناث سواء في السجل الأساسي أو في تذاكر السفر إذ يكتفي بقيد أسمائهن وأعمارهن مع أسماء أبائهن[٣٤٣] وكان النظام ينص على منح تذاكر مرور مجاناً للعجزة والمحتاجين من الأهالي بعد تصديق عمد المحلات والقرى كما يعفيهم من الصاق طابع قيمته قرش على تذاكر السفر المعمول بها نظاماً[٣٤٣-أ] وكان حساب تاريخ يوم الولادة للمسلمين عادة مايحسب ابتداء من شهر رجب الذي هو نصف تلك السنة، أما التاريخ الذي يكتب في أوراق تراجم الأحوال فيكون الحساب والتطبيق وفقاً للسنة المالية العثمانية باعتبار السنة الهجرية[٣٤٤].

أقدمت السلطة العثمانية في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م على فرض ضرائب

مالية على كل السفن والقوارب القادمة إلى ميناء القطيف وذلك حسب حجم ذلك القارب أو السفينة، إذ يقرر ذلك موظف عثماني يصعد الى متن كل سفينة قادمة ويقوم بتحديد حجمها وفرض الضريبة وفقاً لذلك مما حمل أصحاب القوارب والسفن على كتابة احتجاج باللغتين التركية والإنجليزية قدم إلى السلطة العثمانية في القطيف. وقد تكرر فرض الضرائب الاستثنائية على حركة السفر في زمن المتصرف محمد سعيد باشا في سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م إذ فرض رسوم سفر إضافية على جميع القوارب والمراكب التي تنقل مسافرين وتمر على ميناء القطيف وكذلك القوارب التي تغادر الميناء. إذا كان يصعد إليها مأمورو الجمارك مرة ثانية في ميناء دارين فإذا لم يجدوا معها تصريح سفر صادر من المسؤول في ميناء القطيف وهو تصريح يكلف القارب روبيتين هنديتين، قاموا بفرض غرامة على كل قارب أو مركب قدرها ست روبيات هندية[٣٤٥]. وقد استمر ذلك الإجراء حتى شوال ١٣٠٠هـ/ أغسطس ١٨٨٣م حين شدد قائمقام القطيف على ضرورة الحصول على جواز سفر لكل أصحاب القوارب التي تنقل مسافرين وقام بتحديد قيمة ذلك الجواز بروبية هندية واحدة، وقد أدى استمرار فرض ضرائب رسوم الميناء وضريبة الرؤوس على جميع السفن التي تؤم ميناء القطيف إلى رفع شيخ البحرين شكوى حولها في شهر يناير ١٨٩٣م واستعان بالمقيم البريطاني في البحرين الذي أفاده أنه لايستطيع عمل شيء حيالها مادامت تلك الرسوم تمارس داخل الأراضي العثمانية[٣٤٦].



الفصل الرابع

جباية الضرائب



الفصل الرابع

جباية الضرائب

شرعت الدولة العثمانية منذ أن استولت على لواء الأحساد في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م في إحكام قبضتها المالية عبر هيكل إدارتها المدينة وخاصة مايتعلق بجباية الضرائب والأعشار. فكان أول إجراء قامت به بعد استيلائها على القطيف وقبل سير قواتها إلى الأحساء – إيجاد مجلس زراعي مؤقت في نهاية شهر ربيع الثاني ١٢٨٨هـ في القطيف مهمته استحصال ايرادات محاصيل القطيف وفق الأعراف المعتادة وإصدار توجيهاته في كيفية تلزيم الأملاك الأميرية وتمور النخيل في القطيف وقد شكل ذلك المجلس برئاسة قائمقام القطيف إبراهيم بك وعضوية(٣٤٧):

١– أحمد بن مهدي بن نصرالله من أعيان القطيف وتجارها.

٢– سيد ماجد (الحسين) أفندي من أعيان القطيف وتجارها.

٣– أحد تجار القطيف.

كما تضمنت تلك التعليمات المبكرة طرق جباية الجمارك في مينائي القطيف والعقير كما ذكر، وتلت تلك الخطوة مباشرة تأسيس بيت مال في القطيف عهد بإدارته الى طالب أفندي الذي مالبث أن نقل عند دخول العثمانيين لواء الأحساء كقائمقام للمبرز(٣٤٨). ثم تسارعت الإجراءات العثمانية للإستفادة من إيرادات الأملاك والمحاصيل الزراعية فأصدر متصرف اللواء في ١٢ ذي القعدة ١٢٨٨هـ في ٢٤ يناير ١٨٧٢م بلاغاً وضع صوراً منه في عدة أماكن جاء فيه أعلان السلطة العثمانية عن نيتها في بيع الأراضي العائدة ملكيتها الى الحكومة في اللواء وطلبت من يرغب الشراء في الأحساء التقدم إلى مسعود أفندي الموجود في قصر صاهود أما من يرغب

الشـراء في القطيف فعليه التقدم إلى حسين أفندي المسؤول عن شؤون القطيف[٣٤٩]. وكان إقبال الناس في البداية ضعيفاً خوفاً من استرداد آل سعود المنطقة وبالتالي إلغاء البيع، مما أدى إلى إجبار الدولة إلى تأجير تلك الأملاك العقارية الى مستثمرين مقابل دفع إيجار وضرائب عشرية، وقد ذكر أن مبلغ التأخير قد قدر بـ ٥٠٠,٠٠٠ ريال لكن ماحصل عليه العثمانيون كان ١٨,٠٠٠ ريال فقط وسبب ذلك هو تأجيرها بمبالغ صغيرة لاتقارن مع أثمانها الحقيقية، والحصول على رشاوي مقابل هذا الخداع. كما انخفض دخل تأجير العقارات الزراعية في الأحساء والقطيف في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حيث بلغ ٣١,٠٠٠ ريال بينما دخلها الحقيقي كان أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال[٣٥٠].

وكانت الإدارات المعهود إليها بجباية الضرائب والعشور تعتمد على ملتزمين ومتعهدين لجباية تلك الضرائب والرسوم. وقد طبقت السلطة العثمانية المحلية في لواء الأحساء، باستثناء قضاء قطر أسلوبين للجباية هما الأمانة والالتزام.

١- الأمانة:

تقوم السلطة العثمانية المحلية وفقاً لهذه الطريقة باستيفاء أموال بعض الضرائب والرسوم مباشرة من المكلفين بدفعها. وكانت هذه الطريقة التي يتم جباية ضرائبها عن طريقة التخمين، كثيراً مايكتنف تطبيقها مشاكل وصعاب كثيرة أكثرها مايحدث من إشكالات مثيرة بين دافعي الضرائب والرسوم وبين موظفي السلطة العثمانية في اللواء الذين كثيراً مايبالغون في تقدير قيمة تلك الضرائب والرسوم لاسيما إذا لم تدفع لهم رشوة من قبل أصحاب الأملاك والحاصلات الزراعية. وكان مما يزيد في إثارة مشاكل التخمين لحاصلات المنطقة الزراعية اعتماد المخمنين لها في أكثر السنوات على

إنتاجها في السنة أو السنوات الماضية أيام صلاحها، فكثيراً ماكان الاعتماد على الإنتاج السابق يعد مقياساً أساسياً لاستيفاء ضريبة الأعشار في سنة معينة ويستمر لعدة سنوات تالية دون الأخذ بعين الاعتبار لاحتمال انخفاض هذه الحاصلات بسبب الآفات الزراعية والأحوال المناخية وحالة الأمن. وكان هذا الأصرار كثيراً مايؤدي إلى خلافات شديدة بين الملاك والمتعهدين الزراعيين وبين السلطة العثمانية يكون من أهم نتائجها فرار عدد من مستأجري تلك المزارع ومتعهديها مما ينتج عنه دمار الأملاك الحكومية والأراضي الزراعية المنتجة في اللواء. ومن الأمثلة على ذلك ماحدث في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ/يناير ١٨٨٢م في فترة المتصرف محمد سعيد باشا الثانية، حين اشتد مع ضامني الأراضي الأميرية [الحكومية] في القطيف والتي كانت في السابق من أملاك الدولة السعودية وتمت مصادرتها بعد استيلاء العثمانيين على المنطقة وإعطاؤها بنظام الضمان لمتعهدين لاستغلالها نظير دفع ضرائب عليها[٣٥٢]. وكانت تلك المزارع تغل فيما مضى حوالي ٢٠٠٠ قلة تمر، إلا أن عدم الاهتمام بها أدى إلى تدني إنتاجها إلى مايقارب ٥٠٠ قلة، ورغم أن السلطة العثمانية المحلية على إدراك تام بأحوالها إلا أنها وفقاً لسياستها الضرائيبية في اعتماد ضرائب السنوات الماضية خاصة ذات الإنتاج المرتفع، بل وأحياناً زيادة التخمين عن الماضي، أصرت على أن يدفع ضامنوا تلك المزارع الضريبة على أساس الإنتاج القديم[٣٥٣]. مما أدى إلى احتجاج ضامنيها مبدين عدم قدرتهم على تحمل تلك الضريبة المجحفة التي لاتتفق بحال من الأحوال مع إنتاجية تلك المزارع. وقام أولئك الضامنون بتقديم عدة التماسات متكررة للمتصرف في الهفوف إلا أن التماساتهم لم تلق استجابة بل جاءهم التهديد باستخدام القوة العسكرية[٣٥٤]. وكانت جملة المبالغ التي يطالب بها أولئك المزارعون تصل إلى حوالي ١٧٠,٠٠٠ روبية هندية. وزاد من معاناة الفلاحين وضامني تلك الأراضي الزراعية

صدور أوامر المتصرف إلى عمد القرى التي توجد بها تلك المزارع لحمل الفلاحين على العمل مجاناً لإعمارها والعناية بها مما حمل كثيراً من الفلاحين على الفرار وقاد بالتالي إلى المزيد من الدمار لتلك المزارع والقرى الزراعية[٣٥٥].

وإستمراراً من المتصرف محمد سعيد باشا في سياسته المتشددة في جباية الضرائب من ضامني مزارع النخيل في القطيف قام بجهود لجباية أموال أدعى أنها متأخرات ضرائب لم تدفع. فوفقاً لتعليماته المشددة تلك قام قائمقام القطيف بالقبض على أحمد بن مهدي بن نصر الله أحد كبار القطيف وتجارها وملاكها وأعيانها واحتجازه لعدة أيام في السراي [مقر الحكومة]. ولم يطلق سراحه إلا بعد أن أخذ منه متأخرات الضرائب المستحقة عليه منذ أن كان قائمقام للقطيف سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م. كما قام القائمقام المذكور بعقد اجتماع لتجار القطيف للتحقيق معهم بخصوص متأخرات الضرائب على عمد القطيف وذلك بحجة أن تجار القطيف يسهلون مهمة هروب من يريد التهرب من دفع ماعليه من مستحقات مالية للحكومة. وللتضييق على أهالي القطيف وحملهم على الدفع قامت السلطات العثمانية المحلية بمنع مغادرة القطيف إلا بعد الحصول على تصريح سفر ثمنه ثلاث روبيات هندية[٣٥٦]. وفي مقر اللواء في مدينة الهفوف قام المتصرف محمد سعيد باشا في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، بسجن مدير بيت مال القطيف محمد أمين وقام بالتحقيق معه ثم حرض عليه عدد كبير من السكان لرفع شكاوي ضده بإدعائه أنه كان سبباً في جباية أموال كبيرة منهم دون حق رغم أنه لم يمض على تعيينه هناك إلا خمسة عشر شهراً[٣٥٧]. وقد أتضح فيما بعد عدم حصول فقدان أو خسارة في المال نتيجة عمل مدبر من قبل محمد أمين وأن كل ماحصل كان نوع من التراخي في أداء مهام وظيفته مما لايسمح له بالعودة لها[٣٥٨-أ].

وكانت الدولة العثمانية تلجأ، كلما اضطرتها ظروفها المالية إلى الإيعاز إلى الحكومة المحلية في اللواء لزيادة تحصيل مايمكن من ضرائب ورسوم ومن الأمثلة على ذلك إصدارها التعليمات لمتصرف الأحساء محمد سعيد باشا في فترته الثالثة، قرب نهاية عام ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م بضرورة جباية مزيد من الضرائب من اللواء وهي ماعرفت بضريبة نصف في المائة والتي عهد إلى عمد القرى بجمعها في الأحساء. وقد أدى إلى خلق هيجان كبير بين السكان. وقد قدر أن ماجمع من هذه الضريبة الجديدة بلغ حوالي ١٢,٠٠٠ ليرة ذهبية عثمانية مما خلق هيجان في اللواء وأدى إلى سخط الأغنياء والتجار والملاك الزراعيين والمزارعين الذين وقع على كاهلهم معظم تلك الزيادة غير المبررة[٣٥٨].

أنفجر خلاف شديد سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م، بين ضابط أمن ميناء العقير ومدير ناحية العقير ألقى بظلاله على سهولة الحركة التجارية وسلاستها وسرعة إنجاز المعاملات التجارية وتقدير نسبة الرسوم الجمركية وتيسير حركة المرور للمسافرين. فقد اشتط يوسف أفندي ضابط الميناء في خلافه مع مدير الناحية عبدالكريم أفندي في كيفية تفتيش السفن التجارية والبضائع المرسلة في صناديق من البحرين إلى تجار الأحساء. مما حمل وكيل طابور اللواء طالب فوزي على المسارعة بإرسال رسالة شديدة اللهجة إليه ذكره فيها أنه رغم التنبيه الخاص المرسل إلى إدارة الميناء وحثها على حسن الإدارة وتوفير معاملة حسنة وآمنة للمارين والعابرين إلا أنه علم بأن الأمور فيه تتم وفق صورة معاكسة وأن يوسف أفندي نفسه يتعدى على الجميع ولاينسق مع مدير الناحية لتحقيق المصلحة العامة مخالفاً بذلك الصفة العسكرية ومخلاً إخلالاً طبيعياً بنفوذ وهيبة الحكومة السنية وأمنها وسلامة إجراءاتها، وحذره بعدم جواز ذلك وأنه في حالة استمراره في ذلك السلوك فسوف يتعرض لجزاء قانوني شديد[٣٥٩]. وقد اتبع وكيل طابور اللواء مذكرته السابقة

بمذكرة أكثر تفصيلاً وتحذيراً لضابط أمن الميناء المذكور بعد ثلاثة أسابيع من إرسال المذكرة الأولى جاء فيها التأكيد على الانضباط والتنسيق مع مدير ناحية العقير وعدم السماح له من قبل المتصرف بترك موقع عمله والقدوم إلى مركز اللواء إلا في وقت الشدائد وعدم عرقلة نقل البضائع التجارية والمسافرين بعد مصادقة مدير الناحية على سلامة إجراءاتها وتحذيره من عدم إظهار الشكوى والتذمر وترويجها، وأنه لو سمع عنه الاستمرار في ذلك فلن يكتفى بنقله واستبداله بل سينال عقاباً قانونياً صارماً[٣٦٠]. لكن هذا التحذير لم يمنع يوسف أفندي من رفع شكوى إلى قائد اللواء عبدالحميد بك يتهم مدير الناحية المذكور التي تعد أهم موانئ المنطقة إذ تأتي إليها السفن من الدول الأجنبية بالأمتعة والبضائع والسلع التجارية، بأنه غير كفء ولا مؤهل لهذا المنصب الحساس مذكراً بماضيه الوظيفي، حيث كان مستخدماً في قلم أوراق البصرة وبسبب سوء حاله تم نقله إلى الأحساء في قلم التحريرات في قضاء القطيف ثم نقل بعد بضعة أشهر إلى ناحية العقير مديراً لها[٣٦١]. وزعم يوسف أفندي أن مدير الناحية مبتلي بالسكر ليلاً ونهاراً حتى أنه حول إدارته إلى حانة وقام مع ملتزم الاحتساب داود شنطوب بالإخلال بعملهما في سبيل المنفعة الذاتية وخالفا تفتيش السفن وسهلا دخول الأسلحة والذخائر الممنوعة وقبلا الرشوة في ذلك[٣٦٢].

ويبدو أن الخلاف بين ذلك الضابط ومدير الناحية كان في أحد جوانبه شخصياً فقد سارع يوسف أفندي ضابط أمن ميناء العقير بعد أقل من أسبوعين من تلقيه مذكرة مرجعه، المشار إليها آنفاً، مشتكياً من سوء معاملة المدير له وأن سبب الخلاف بينهما نشب حول حركة وورود السفن الأجنبية إلى الميناء وحسن معاملتها وفق نظام يكفل لها حسن التفريغ وسرعته. حيث أوضح الضابط إصراره على ضرورة فتح الصناديق التجارية التي يستقدمها التجار المحليون من البحرين والتي يعتبرها صناديق مشبوهة يجب

التأكد من محتوياتها، خاصة وان التجار كانوا يصادقون حين شحنها من البحرين على إقرار يسمح لملتزم الاحتساب بالميناء بفتحها وتحملهم نفقات ذلك بناء على أمر شفهي يصدره مدير الناحية لملتزم الاحتساب(٣٦٣). بينما أبان مدير الناحية أنه لايرى ضرورة لفتح تلك الصناديق وأن ذلك الإجراء يعرقل التدفق التجاري. وشكا الضابط من أنه إثر احتدام النقاش مع مدير الناحية قام الأخير بنهره بصوت مرتفع وطلب منه الامتناع عن تعقيد أمور التجار وترك تلك المهمة والانصراف لأداء عمله دون تقصير(٣٦٤).

وكانت جباية الضرائب والرسوم بطريق الأمانة تكلف الإدارة العثمانية المحلية كثيراً من الجهد والمال لاسيما إذا اقتضى الأمر سوق قوات الأمن [الضابطة] والجيش إلى المناطق العشرية التي لايقبل دافعي الضرائب دفعها وفقا للتقديرات العثمانية.

٢- الالتـــــزام:

تعود جذور نظام الالتزام إلى فترة مبكرة في تاريخ الدولة العثمانية. فقد كانت مؤسسات الدولة العثمانية الرسمية لاتتعامل مباشرة مع الملاك الزراعيين والفلاحين في جباية الضرائب الزراعية بل تعهد بذلك إلى ملتزمين يقومون بدور الجباية. وقد مر هذا النظام بعدة تعديلات وتحولات ليس هذا مجال مناقشتها، لاسيما وأن معظمها تم قبل استيلاء الدولة العثمانية على لواء الأحساء في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. غير أن ماطبق في اللواء فيما بعد كان وفق التنظيم الصادر في شهر رجب ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م الخاص بنظام إحالة الأعشار والرسوم. وبموجب ذلك النظام أصبحت عملية الالتزام تجرى عن طريق مزايدة علنية لترسية جمع وجباية الأعشار والرسومات لمدد تتراوح مابين سنة وأثنتان وخمس. وقد خول النظام المذكور عمد القرى ومجالسها حق استيفاء العشور في حالة تأخر الملتزم أو مأمور الأمانة عن الحضور في

الوقت المحدد على أن يدون ذلك في سجل خاص يختم عليه من قبل العمدة وأنه متى ماقام العمدة بذلك فلا يحق للملتزم الاعتراض عليه[٣٦٥].

وقد صدر في سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م نظام خاص يفصل كيفية جباية الضرائب العشرية والرسوم من قبل الملتزمين. وقد فصل النظام المذكور تلك الكيفية في ١٨ مادة أوضحت طبيعة تعامل الملتزمين مع خزينة الدولة وطريقة ضمان الدولة لاستيفاء أموالها من الملتزمين. وبين النظام الحالات التي يعذر فيها الملتزم من الوفاء بأداء شروط التزامه وهذه الحالات فصلتها المادة الخامسة من ذلك النظام وفق التالي[٣٦٦]:

١) اذا انقطعت الإدارة المحلية أو توقفت بسبب حالة حرب أو تمرد.

٢) في حالة تلف أحد المحاصيل المتعهد بجباية ضرائبها من قبل الملتزم.

٣) إذا رفعت قيمة بعض الواردات بموجب ارادة سنية.

٤) إذا تغيرت التعرفة أو خفضت بعض الرسوم.

كما تضمن النظام مادة تشدد في منع الملتزمين ومستخدميهم من أخذ أي شيء من الأهالي بدون وجه حق وأن لايلزموا الفلاحين في نقل حاصلات الأعشار بدون مقابل. كما لايجوز للملتزم إرغام الفلاحين على نقل حاصلاتهم إلى سوق أبعد من سوق المنطقة المحلي[٣٦٧]. ولم تستقر الدولة العثمانية على هذا النظام طويلاً حيث عادت الدولة في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م إلى نظام الأمانة ثم عدلت عنه لتعود ثانية في سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م إلى نظام الالتزام واستمرت في ذلك حتى خروجها من اللواء في سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

ووفقاً لنظام الالتزام كانت السلطة العثمانية تمنح حق جباية الضرائب والرسوم في اللواء لأحد الأشخاص الذي يطلق عليه اسم ملتزم الاحتساب مقابل مبلغ معين يتفق عليه مسبقاً في منافسة عامة يقوم بدفعه سنوياً، بعد

تقديم كفلاء معتبرين من أصحاب الأملاك المعتبرة في اللواء. وكان يتم الإعلان عن مزايدة ترسية الالتزام حسب المواعيد المحددة عن طريق الإدارة المالية في إدارة اللواء ويعلن عنها في الأسواق وأماكن التجمعات في الأماكن العامة والمساجد. ويعهد بجباية كل ضريبة أو الضرائب مجتمعة إلى الملتزم الذي يقدم أعلى مبلغ لها. لكن عملية إحالة التزام الضرائب إلى المتنافسين عليها كانت غالباً ماتتعرض للتلاعب حيث يتحايل الموظفون المكلفون بإحالتها لبعض المزايدين عليها دون بعضهم حيث تلعب الرشاوي وسوء النية والضغوط في ترسيتها. ومن الأمثلة على ذلك ماحصل عندما أجريت مزايدة تلزيم الاحتساب في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م في زمن المتصرف محمد سعيد باشا. فقد تنافس عليها كل من الخواجة يوسف بن يعقوب وملتزم أعشار البصرة السابق سلطان بن حسن البصري. وقد قدم سلطان البصري سبعين ألف قرش كقيمة للكفالة المالية بينما قدم يوسف بن يعقوب خمسين ألف قرش، ومع هذا فقد تم ترسية رسوم الاحتساب على الأخير رغم كونه غير مسلم[٣٦٨]. وقد أغاظت تلك المحاباة سلطان البصري فقدم عدة شكايات والتماسات الى ولاية البصرة والى الباب العالي وتم اجراء سلسلة من التحقيقات حول الموضوع الذي كان أحد الأسباب التي حملت على عزل محمد سعيد باشا من منصبه متصرفاً للأحساء. وقد أجاب محمد سعيد باشا على سؤال وجهه اليه خلفه محمد نزيه باشا عندما أحال إليه مذكرة رئاسة مجلس شورى الدولة رقم ١٢١ في ٩ صفر ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، بأن ترسية عملية التزام الاحتساب تتم وفق ضوابط مالية وإدارية من أهمها لوائح الترسية المالية والإعلان عنها ثم أن مضابط الترسية موجودة في قلم المحاسبة ومجلس إدارة البلدية وجلس إدارة اللواء وأنه يمكن الرجوع إلى ذلك لتأكد من الأمر[٣٦٩]. فما كان من محمد نزيه باشا إلا أن وجه سؤالاً الى مجلس إدارة اللواء يطلب فيه إفادته عن كيفية منح يوسف

بن يعقوب عملية التزام الاحتساب في اللواء. وقد أجاب مجلس اللواء بكامل أعضائه المنتخبين من الأهالي وهم عبدالله بن محمد الشعيبي وعبدالله بن محمد العيسى وصالح بن حمد وعبداللطيف بن موسى الحملي في ١١ ربيع الأول ١٣٠٣هـ أن سبب ترجيح يوسف بن يعقوب على سلطان بن حسن البصري كان بسبب عدم كفاءة كفلائه وقدرتهم اذ كان من بينهم إبراهيم بن اسماعيل الذي كان مديوناً للآراضي السنية بأربعة وعشرين ألف قرش صاغ وأن بقية كفلائه قد تم التحقق من عدم قدرتهم على الوفاء بالكفالة وأنه قد طلب منه كفلاء غيرهم من أصحاب القدرة على الوفاء بأموال الخزينة فعجز عن إحضار البديل المعتبر وأصر على ماقدمه من كفلاء. وان مجلس الإدارة قد رفع بذلك إلى ولاية البصرة فجاءت الموافقة على ترسية المنافسة على يوسف بن يعقوب تطبيقاً لنظام إحالة عمليه التزام رسوم الاحتساب[٣٧٠]. وظل سلطان البصري شاكاً في العملية وغير مقتنع بالتبريرات ومواصلاً شكاياته إلى المراجع العثمانية العليا دون فائدة، ومما يضعف الحجج التي قيلت وإقرار ولاية البصرة لترسية المنافسة على يوسف بن يعقوب بقاء التساؤلات دون جواب لاسيما وان الرسوم مالبثت ان احيلت الى سلطان منذ سنة ١٣٠٦هـ وحتى ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م[٣٧١]. ومهما يكن فقد أحب سلطان البصري الأحساء فاستوطنها واثرى فيها وعد من سكانها.

كان على ملتزم رسوم الاحتساب تعيين أعداد كبيرة من الكتبة والمخمنين والحراس الذين يجوبون المنافذ التي يعتقد بإمكان تهريب البضائع والسلع منها تهرباً من دفع رسوم عليها. كما كان على ملتزم احتساب رسوم اللواء أن يكون مقره مدينة الهفوف مركز اللواء وهذا مافعله علي بن منصور اخوان ملتزم الاحتساب لفترة طويلة رغم كونه يشغل منصب مدير بلدية القطيف. كما أن وظيفة الملتزم لاتخلو من حساسية مفرطة منها على سبيل المثال مساءلته عن تسرب الأسلحة إلى داخل اللواء مثلما حدث في سنة

١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م حيث كان رجاله مسؤولين عن تلقف القوافل التجارية القادمة إلى اللواء أو المارة به وتفتيشها وتحصيل الرسوم منها. كما انه بعض ملتزمي الاحتساب لايترددون عن قبول الرشوة من قبل التجار في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية وسرعة مرور بضائعهم من موانيء اللواء ومنافذه. كما أن التنافس على مزايدة الالتزام كان يؤدى ببعض المزايدين إلى رفع قيمة الالتزام إلى مبلغ كبير لايمثل القيمة الحقيقية للضرائب والرسوم المزايد عليها ومن ثم يعجز عن سدادها أو يشتط في جمعها من المكلفين بدفعها خاصة وأن تقدير الحاصلات الزراعية يتم وفقاً للخرص والتخمين. على أن بعض ملتزمي الاحتساب كانوا، حتى في غير هذه الحالة، يحاولون جمع أكبر قدر من المال بإجبار الأهالي على دفع مبلغ أكبر من المبلغ المقرر.

وكانت السلطات العثمانية تتشدد مع ملتزمي رسوم الاحتساب الذين لايقومون بالوفاء بالتزاماتهم المالية أو تبقي في ذمتهم ديون اللخزينة سواء أكانت للخزينة العامة أو لدائرة الأملاك السنية ولاتتسامح معهم مهما أبدوا من أعذار أو التماسات. فعندما بقي في ذمة ملتزم رسوم الاحتساب عن سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م سلطان حسن البصري مايزيد قليلاً عن ١١٠٠ قرش من رسوم احتساب القطيف وأعلن المذكور إفلاسه وعدم قدرته على الوفاء بما في ذمته، فما كان من السلطة العثمانية إلا المبادرة بحجز أملاكه المنقولة وغير المنقولة من بساتين وأموال لدى الغير ووضعها في يد سمسار عرضها للبيع. وكان من ضمن تلك الأملاك عشرة بساتين له عبارة عن ست قطع من الأراضي الزراعية. وقد تم بيع حاصلات تلك البساتين في سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م بما يقارب ٣٩٠٠ قرش وكسور وضعت في بيت مال القطيف لاستيفاء المبالغ المتبقية في ذمته[٣٧٢]. وقد تكرر الوضع نفسه في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م عندما بقي في ذمة علي بن منصور اخوان وشريكه علي بن فارس ملتزمي الاحتساب في اللواء مايزيد عن مليون وعدة الاف من

القـروش وحـوالي ١٩٤٩ قلة تمر من ضـرائب القطيف واعـلان المذكـورين أفلاسـهـما وعدم قدرتهـما على الوفاء بما في ذمتهـما، فحينها سارعت السلطات العثـمانيـة على الحجـز على أمـوال المذكـورين إضـافـة إلى أمـلاك كـفيلهـمـا نصـر الله بـن مـهـدي الـذي كـان من أكـبـر اثـرياء القطيف وذلك لإجبارهما على تسديد ماعليهما من المبالغ النقدية[٣٧٣]. وقد تبين للسلطة العثمانية المحلية أن نصرالله بن مهدي كان شريكاً لعلي بن منصور في تحصيل الضـرائب والرسـوم وذلك من خـلال سند مـالي كـان في حـوزته[٣٧٤]. وقـد حاول كل من علي بن منصور وعلي بن فارس التملص من إيقاع الحجز على أموالهـمـا المنقـولة وغيـر المنقـولة بنقلها صـورياً إلى ملكيـة نصـر الله بن مهـدي وعندما تبين ذلك لمجلس إدارة قضاء القطيف صدر أمره إلى قائـمقام القطيف بضرورة الكتابة إلى المحكمة الشرعية في القطيف للحجز على أموال نصر الله بن مهدي كفيلهما للوفاء بما في ذمتهما وخوفاً من تلاعبهما وكفيلهما بما في ذمتهم. لكن قائـمقام القطيف محـمد رشدي الذي زعم بعلاقته الوثيقة بكل من علي بن فـارس وعلي بن منصـور احـتـفظ بالأمر لديه مـدة أربعـة أيام قبل إبلاغه للمحكمة لإيقاع الحجز[٣٧٥]. وقد استاءت الادارة العثمانية من مـوقف القـائـمـقـام المذكـور الذي ذكـرت إدارة لواء الأحـسـاء أنهـا أرسلت إليه ثـمانية عشـر مذكـرة لمعالجة مـوضـوع إفـلاس كل من علي بن فـارس وعلي بن منصور اخوان وسطان بن حسن البصري واستيفاء المبالغ المتبقية على أهالي القطيف خلال الفترة من ١٣٠٠هـ – ١٣١٠هـ. إلا أن محـمد رشدي لـم يبد حماساً لذلك ولم يرد إيجاباً على تلك المذكرات المتكررة خاصة مع علي بن فـارس وعلي بن منصـور، امـا سلطان البـصـري فـقـد تم الحـجـز والمزايدة على أملاكه واستيفاء مابقي في ذمته. وقد أدت مماطلة قائمقام القطيف وتساهله مع ملتزمي احـتسـاب رسوم القطيف علي بن منصور وعلي بن فـارس إضافة إلى تحـصيل بقـايا رسـوم السنوات السـابقـة على الأهالي إلى تدخل مـجلس

إدارة اللواء وإصداره قراراً بسرعة التحقيق في أسباب المماطلة في عدم الحجز على الأموال، وأمر المجلس بإرسال موظف إلى القطيف للتحري عن أسباب ذلك. وطلب المجلس القاء القبض على علي بن منصور الذي زعم أن صحته قد أعتلت بعد عدة أيام من القاء القبض عليه مماقاد القائمقام محمد رشدي إلى إتخاذ ذلك ذريعة لإخلاء سبيله ليلاً للمعالجة في منزله على أن يعود صباحاً ويسلم نفسه للحكومة المحلية لكن علي بن منصور ظل طليقاً ولم يتعقبه أحد بعد ذلك[٣٧٦]. وقد سارع متصرف اللواء إلى اصدار أمر بجباية بقايا رسوم السنوات الماضية والتي تقدر بحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠قرش وارسل لتحصيل ذلك مابين خمسة إلى عشرة من جنود الضابطية الى قرى القطيف لجباية تلك المبالغ مما أثار استياء الأهالي حيث قام أولئك الجنود بمطالبة عموم الأهالي بذلك بينما كانت المبالغ المتبقية تخص أعداد قليلة من الأهالي مما سبب حرجاً للحكومة المحلية وتذمراً وهيجاناً بين الأهالي[٣٧٧].

أما رسوم احتساب قضاء القطيف عن عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م فقد أفاد مدير بيت المال في القطيف أنها موجودة نقداً في الصندوق وقدرها ١,٠٦٥,٧٥٠قرش وعندما طلب منه إرسالها إلي مركز اللواء عاد ليذكر أنها موجودة في شكل سندات تحت التحصيل وان المدرج منها عن شهر يوليو من ذلك العام يبلغ ١٥٢,٦٤٠قرش يحتمل تحصيلها خلال عام[٣٧٨].

وقد شددت السلطات العثمانية على وجوب الاهتمام بجباية ما في ذمة كل من علي بن منصور وعلي بن فارس من أموال حكومية وأموال تخص الدائرة السنية مناصفة بين الجهتين وان يتم ذلك بداية من مبلغ الكفالة النقدية وقدرها ٥٠,٠٠٠قرش، وعدم الاستماع لالتماسات علي بن فارس وطلباته لترجيح جهة على الأخرى في الدفع لها مع الحرص على أن يتم استيفاء المطلوب في قالب حسن لايشوش على الأهالي خاصة وأن نصر الله بن مهدي يعد ثرياً مقتدراً على الوفاء بالمطلوب مقابل الأملاك

المحجوزة[٣٧٩]. وقد قام نصرالله بن مهدي بالفعل بدفع المبلغ النقدي المتبقي في ذمتي الملتزمين[٣٨٠]. وبقيت كمية التمور فاستمر حجز حاصلات نخيل علي منصور بن اخوان وعلي بن فارس واملاكهما. وقد أغاظ السلطات العثمانية مابلغها من معلومات سرية عن قيام علي بن فارس المديون بأموال احتساب تشمل أموالاً أميرية وأموالاً لهيئة إدارة الأراضي السنية [الأراضي السلطانية] ببيع دفعات من التمو والسلوق من حاصلات نخيله رغم إعلان الحجز عليها. فقد ذكر أنه باع في الدفعة الأولى مائة بطمان، وفي الدفعة الأخيرة باع مائة بطمان بقيمة ٦٤ ريال. تم تتابع بيعه حتى بلغ مامجموعه ٢٢٠٠ بطمان سلوق و١٤٠٠قلة تمر[٣٨١]. وكان مما اغاظ العثمانيين قيامه بذلك رغم الحجز المبلغ له وعدم تصريحه بذلك وتوريد تلك المبالغ لصالح الدين مما يعني ضياع أموال الخزينة ونجاحه في خداع الإدارة العثمانية في القطيف. ونتيجة لذلك فقد صدر الأمر بسرعة التحقيق في صحة تلك المعلومات والعمل على استحصال تلك المبالغ وإيرادها مناصفة بين صندوق بيت المال وصندوق إدارة الأراضي السنية. وكان مما تلقاه قائمقام القطيف حول الموضوع تساؤل متصرف لواء الأحساء عن سبب عدم وضع قائمة بأملاك علي بن منصور وعرضها في مزايدة عامة وعن ترك المذكور يتصرف في حاصلات بساتينه ويأخذها كما يشاء دون أن يفي بما في ذمته وقد أكد المتصرف على قائمقام القطيف على عدم ترك الأملاك بيد علي بن منصور[٣٨٢]. وتنفيذاً لتلك التعليمات المشددة فقد قام قائمقام القطيف بالمسارعة على تدارك حجز محاصيل تمور علي بن منصور وكفيله نصرالله بن مهدي للوفاء بالكمية المتبقية في ذمة علي بن منصور وقدرها ١٩٤٩ قلة تمر وقام بالاعداد لإجراء مزايدة عامة لبيع مايقابلها بإشراف مجلس إدارة قضاء القطيف[٣٨٣]. وقد تم بعد الحصول على تلك الكمية التحفظ عليها تحت عهدة عمدة القطيف إلا أنه خشية من تلف تلك التمور في حالة هطول

الأمطار فإنه طلب إلى قائمقام القطيف سرعة بيعها بالمزاد العلني وإيراد ثمنها إلى صندوق القضاء وإبراء ذمة المذكورين[٣٨٤].

وكان مايحيط بالتزام الاحتساب من ظروف ومغريات تدفع ملتزميه على الخروج على الضوابط والتعليمات والقواعد المنظمة له، إضافة إلى عدم وجود مراقبة حازمة. وكان من أهم مايقدم عليه ملتزمي الاحتساب التلاعب بجباية الرسوم والضرائب إما بإخفاء بعض مايجمعون أو زيادة مايحصلون عليه. والأمثلة الدالة على ذلك طيلة الفترة العثمانية في لواء الأحساء كثيرة ومن أشهرها قيام ملتزم الاحتساب في ميناء العقير في سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، بمطالبة التجار الذين يجلبون بضائع من الخارج لاسيما من الهند والبحرين بدفع مبالغ إضافية يترك تحديد مبالغها للتجار لتسهيل تفريغ بضائعهم من السفن. وهذه المبالغ غير المبالغ المقررة نظاماً رسوماً أو ضرائب ولذا كان يعمد إلى إستخدام سندات خاصة حتى لاتحصل مداخلة مع مبالغ الرسوم النظامية أو يحدث اعتراضاً عليه، وكان بذلك الإجراء يتسبب في ضياع مبلغ يصل إلى ١٢٠,٠٠٠ قرش من ايرادات للخزينة الحكومية وكان يقوم بذلك بإتفاق مع التجار[٣٨٥].

كانت إدارة لواء الأحساء تمنح عدة ضرائب ورسوم لملتزمين تشمل مهماتهم جمع شرائح متعددة من رسوم الاحتساب تتدرج من رسوم الذبح والأرضية والباج والطمغة والأعشار إلى جباية رسوم الجمارك وغيرها من الرسوم. وكان الملتزم يستعين بعدد كبير من الموظفين والحراس والمخمنين ينتشرون في جميع أنحاء اللواء لاسيما في الأسواق وبوابات المدن وحولها في المنافذ والمواني. وكان من أول من عهد له بجباية الرسوم والأعشار هو يوسف بن يعقوب في سنة ١٣٠٣هـ ثم تلاه في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م سلطان بن حسن البصري حتى سنة ١٣٠٨هـ، ومنذ تلك السنة احتكر التزام

الاحتساب علي بن فارس وعلي ين منصور اخوان بضمان نصرالله بن مهدي. إذ تشير الوثائق العثمانية في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أن علي بن منصور أخوان الذي يشغل أيضاً وظيفة مدير بلدية القطيف كان وكيلاً وشريكاً لملتزم احتساب اللواء ثم انفرد فيما بعد علي بن فارس بكونه ملتزم رسوم اللواء ومتعهد إعاشة الجنود العثمانيين حتى بداية حكم الملك عبدالعزيز آل سعود في سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م(٣٨٦).

ويظل في تاريخ ملتزمي رسوم الاحتساب في لواء الأحساء سؤال يحتاج إلى إجابة كافية تتعلق بكيفية تلزيم رسوم الاحتساب في ميناء العقير عام ١٣١٦ – ١٣١٨هـ/١٨٩٨ – ١٩٠٠م، لداود بن شنطوب اليهودي الذي جاء كأول يهودي إلى الأحساء من بغداد بعد أن قضى فترات من البطالة في البصرة بجوار أخيه السمسار المعروف المدعو بنيامين(٣٨٧) ثم جاء إلى الأحساء في عام ١٢٩٤هـ ومالبث أن خلف يهودي آخر اسمه يعقوب في وظيفة أمين صندوق اللواء وصندوق دائرة الأملاك السنية(٣٨٨). وما لبث أن أصبح شخصية بارزة وثرية ومتنفذة في الأحساء مما جعل بعض اليهود العاطلين في بغداد يلحقون به ويتحلقون حوله حيث اجتمع حوله مابين ثلاثين إلى أربعين يهودياً(٣٨٩). ومما يدل على نفوذه استيلاؤه منذ عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م على مبنى خرب لأحد المسيحين يدعى التون توفى دون أن يكون له ورثة(٣٩٠). وكانت تلك البناية تعرف باسم ذهب وتقع خارج حي الكوت من الناحية الشرقية وعلى بعد ٢٠٠م من مركز الضابطة [الشرطة] وعمرها وحولها إلى مصنع صغير مختص بإنتاج بعض لوازم الجنود العثمانيين في اللواء. وقد ذكر أنه قد ورد أمر ببيع تلك البناية وإدخال قيمتها بيت المال لكن داود نجح في الاستيلاء عليها. وبعد افتضاح أمرها بعد سنوات عديدة تم ادخالها ضمن الأملاك العسكرية مقابل مبلغ رمزي دفع له(٣٩١).

وكـان داود بن شنطوب طيلة فـتـرة وجـوده في اللواء مـصـدر إرزعـاج وشكايات وتجاوزات، منها على سبيل المثال قضيته المشهورة مع عبدالله بن عيسى أبوحليجة التي زعم مجلس تمييز اللواء أن سببها رغبة أبوحليجة وهو أحد تجار وسكان حي الرفعة أحد أحياء مدينة الهفوف الفوز بعملية التزام رسـوم الاحـتـسـاب في مـيناء العـقـيـر والتي منحت لذلك اليـهـودي[٣٩٢]. وكادت تلك القضية أن تنفجر في نزاع طائفي خطير[٣٩٣]. كما أن داود بن شنطوب قد اتهم على مستوى الإدارة العثمانية في عام ١٣١٧هـ بتسهيل تهريب الأسلحة والذخيرة من ميناء العقير إلى داخل اللواء مقابل رشاوى مالية كبيرة يحصل عليها من قبل مهربي الأسلحة[٣٩٤]. وكان للمذكور أساليب عجيبة للوصول الى قلوب متصرفي لواء الأحساء، ولعل علاقته المتميزة مع محمد سعيد باشا الذي تولى منصب متصرفية اللواء ثلاث مرات شاهد على ذلك حتى أنه أتهم من قبل قائد اللواء في عام ١٣١٧هـ بأن محمد سعيد باشا قد سلم إدارة البلاد إليه[٣٩٥]. وظل داود بن شنطوب رغم كل التجاوزات والخصومات والاتهامات في منأى عن الإصابة بالأذى رغم أن نفس التهم قد أطاحت بكثير من غيره في اللواء خاصة أن معظم تهمه وتجاوزاته قد وصل خبرها الى الباب العالي.

ميزانية اللواء

اتبع في وضع ميزانية لواء الأحساء التعليمات المالية المتعلقة بميزانية الولايات والألوية الصادرة في ٥ صفر ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. ووفقاً لتلك التعليمات قسمت الميزانية إلى قسمين، القسم الأول يتناول مجال الانفاق وجاء في تسع مواد رئيسة. ووفقاً لنصوص تلك المواد فقد حدد مجال انفاق الأموال الحكومية في اللواء إلى ست جهات هي: الداخلية والمالية والشرعية والمعارف والتجارة والنافعة [الأشغال العامة]. وقد فصلت مجالات انفاق كل منها. أما القسم الثاني من تلك التعليمات المالية فإنها تنظم ميزانية الولايات والألوية وصيغ في عشرة بنود تناولت أساليب ترتيب الموارد والنفقات العامة. لكن تلك الأساليب لم تطبق بحذافيرها في أعداد ميزانية لواء الأحساء وتنظيم مصروفاته لاسيما وأن بعض أوجه الإنفاق غير موجودة أصلاً ضمن بنود ميزانية اللواء كالمعارف والتجارة والنافعة. ولايبدو إنه كان هناك حرص من الدولة العثمانية على تطبيق تلك التعليمات في اللواء إذ أن كل ماكان يهمها أن تفي ايرادات اللواء بنفقات الوجود العثماني فيه مع الحث على إيجاد وسائل لمزيد من الدخل يرسل إلى الأستانة.

جاء دخل اللواء في السنة الأولى للوجود العثماني في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م مشجعاً حيث بلغ مابين ١٥,٠٠٠,٠٠٠ - ١٧,٠٠٠,٠٠٠قرش صرف منها مابين ٣,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ قرش رواتب للموظفين المدنيين و ٧,٥٠٠,٠٠ قرش رواتب للجنود وخصص مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ قرش للصرف على أعمال التجهيزات العسكرية اللازمة من مبان ومستشفى وأبراج للحراسة وغيرها. وأرسل المبلغ الفائض من دخل اللواء إلى ولاية بغداد تمهيداً لإرساله إلى الأستانة(٣٩٦).

وكان أحمد مدحت باشا يريد أن يصرف من ايرادات اللواء على كثير من

المشاريع الإنمائية لتوسيع الرقعة الزراعية لتساهم في زيادة الدخل العام للواء. لكنه فوجيء وهو في الأحساء منهمك في وضع استراتيجية لذلك الهدف الاقتصادي ببرقية من وزارة الداخلية تطلب منه ضغط ميزانية الإنفاق العامة وعدم التوسع في الصرف فاستجاب أحمد مدحت باشا على مضض(٣٩٧).

وكان حساب الإيرادات العثمانية تتم وفق السنة المالية العثمانية التي تبدأ في ١٣ مارس (آذار) الميلادية التي توافق ١ آذار (مارس الرومية) التي يتبعها العثمانيون في تاريخهم، وتنتهي في ١٢ آذار مارس من العام اللاحق(٣٩٨). وكانت أشهر السنة الرومية ميلادية وسنينها هجرية لكنها لاتتفق مع السنين الهجرية التي تتبع في التاريخ الهجري المطبق حالياً. ففي بداية التواجد العثماني كان الفرق بين التاريخ الهجري المعتاد والتاريخ الهجري العثماني في حدود سنة زمنية ثم بدأ يزيد الفارق منذ حوالي سنة ١٣١٢هـ وحتى نهاية العثماني في سنة ١٣٣١هـ ليكون الفرق في حدود سنتين زمنيتين.

رغم وفرة دخل اللواء في السنوات الأولى للوجود العثماني إلا أن الصرف على إعمار اللواء وترقية شؤونه كان معدوماً، مما جعل متصرف اللواء في سنة ١٣٠٣هـ يشكو صراحة من تجاهل المسؤولين في ولايتي بغداد والبصرة بأمور لواء الأحساء واعتباره لواء غير مهم من الدرجة الثانية وهذا مناف لواقع أهمية موقع اللواء الاستراتيجية. وكانت شكوى المتصرف محمد نزيه بن أحمد عطا بسبب عدم تخصيص ميزانية كافية للصرف على شؤون إدارة قضاء القطيف في سنة ١٣٠٣هـ خاصة بعد ورود مذكرة وكالة ولاية البصرة بجمع إعانات مالية من الأهالي والموظفين تضاف إلى مايرد من الخزينة العامة للصرف على شؤون الإدارة المحلية في القطيف، حيث ذكر أن ماجمع محلياً وما ورد من الخزينة قد بلغ ١٨٧٥٥ قرش و١٨ بارة خصص منه مبلغ ٢٨٤٤ قرش للأمور الداخلية و١٢٩٤ قرش و١٠ بارات للشؤون العدلية و ١١٦١٧

قرش و٢٨ بارة للشرطة. وشكا المتصرف أنه رغم جمع ذلك فإنه لم يصل حتى تاريخه إذناً بمباشرة الصرف إلا بما يخص الأمور الداخلية بينما بقيت الأمور العدلية والشرطة مؤجلة حتى إشعار آخر[٣٩٩].

بلغت إيرادات اللواء مبالغ كبيرة لكنها لم تف بمتطلبات الإدارة والجيش المتعاظمة نظراً للظروف والتحديات وسوء الإدارة. ويوضح الجدول التالي إيرادات اللواء في السنوات الأولى علماً بأن عوائد الجمارك ورسوم الديون العامة لاتدخل ضمن الإيرادات التالية[٤٠٠]:

السنة	الإيرادات بالقرش العثماني	
١٢٩٧هـ/١٨٧٩م	٣,٠٢٧,٦٥٧	
١٢٩٨هـ/١٨٨٠م	٢,٨٥٢,٦٣٣	
١٢٩٩هـ/١٨٨١م	٢,٨٥٢,٦٢٣	
١٣٠٨هـ/١٨٩٠م	٢,٦٣٥,٢٦٦	
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	
١٣١٣هـ/١٨٩٥م	١,٩٩٣,٣٥٧	
١٣١٨هـ/١٩٠٠م	٦,٠٠٠,٠٠٠	حسب رواية متصرف اللواء سعيد باشا

ولايضاح بنود ايرادات اللواء ومقدار مبالغها نورد النماذج التالية[٤٠١]:

الأعوام	١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	١٣١١هـ/ ١٨٩٣م	١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م	ملاحظات
حاصلات الأعشار	١,٦٩٤,٨٤٨	–	–	
رسوم الأبل	—	٣٠,٠٠٠	٣٠,١١١	
أمانات الأعشار	—	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٣٣,٩٨٦	
ضرائب العشاير الشخصية	—	٤٢,٢٥٠	٤٢,٣٥٠	

رسوم المحاكم	—	٩,٠٠٠	١٨,١٥٠	
رسوم متنوعة	٨٧٢,٨٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٨,٧٦٠	
حاصلات متنوعة	٦٧,٦١٨	٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠	
المجموع	٢,٦٣٥,٢٦٦	٣,٠٧٤,٣٥٠	٢,٠٦٣,٨٠٦	

وللتعرف على بنود الصرف وأوجه الانفاق العام في اللواء وحجم المبالغ المرصودة في ميزانية اللواء، نورد مثالين عليها. الأول ميزانية الإنفاق في سنة ١٣٠٨هـ وقد جاءت ميزانية الإنفاق أقل من الإيرادات العامة، والثاني ميزانية الإنفاق في سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م[٤٠٢]. وقد جاءت مساوية للإيرادات العامة التي لاتعكس الدخل الحقيق لإيرادات اللواء إذ لاتشمل كثيراً من الضرائب والرسوم التي يتم جبايتها داخل لواء الأحساء كالطوابع وضرائب أراضي الإدارة السنية ورسوم الجمارك والكرنتينة وبعض الرسوم المخصصة لصالح هيئة الديون العامة ولا إيرادات بلديتي الهفوف والقطيف التي كان معظم دخلها يصرف بمعرفتها إلا أن إيراد بلدية الهفوف كان يخصص جزء كبير منه لصرف رواتب ومكافآت وإكراميات وعيديات مشائخ قبائل العجمان وآل مرة وبني هاجر والمناصير وغيرهم كما يتضح من البيان المرفق[٤٠٣].

وقد جاءت بنود الصرف ذينك المثالين كالتالي[٤٠٤]:

مصروفات سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م

البند	المبلغ
شرعية	٥٧,٦٠٠
داخلية	٢٥٠,٨٦٠
عدلية	٩١,٨٣٥

ملاحظات	اسامى عشاير	اسامى اشخاص	شهريسى		معاش سنويسى	
			صاغ غروش		صاغ غروش	
	عجمان عشيرتى	فرهاد	٢٢٥	..	٢٩٠٠	..
	"	فيحان	٢٢٥	..	٢٩٠٠	..
	"	سلطان	٢٢٥	..	٢٩٠٠	..
	"	ضيف	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	ناظر	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	عبدالمحسن	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	حمد مكراد	٢٤٢	٢٠	٢٨٢٥	..
	"	ربيعان	١٤٦	١٠	١٧٥٥	..
		يكون			٢٤٢٧٥	..
	المره عشيرتى	عبدالرحمن بن محمد	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	فيصل شريم	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	المرضف	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
	"	الاهوم	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
		يكون			٢٦٠٧٥	..
	بنى هاجر عشيرتى	شافى بن سالم	٢٤٢	٢٠	٢٩٢٥	..
		يكون معاشات			٢٩٠٠	..
عيدر يك	الناصر زور سالارنه وريلان مقطوعى				٤٨٧٥	..
		المعاشى وريلان			١٢٦٧٧	..
		اكرامى وريلان			١٢٦٧٥	..
		يكون			٧٠٢٢٧	..
بلده يى رسمتده زرائى لبيب رئيسه معاشات سنويسى مجموعى					٢٨٤٠٠	..
		يكون			٩٨٦٢٧	..

سنه غروش

بلده لى واردات سنويسى

٤٨٠٠٠ - تجارخانه بدل التزام سنويسى

٥٢٠٠٠ - زكاة واردات سنوى اراد تقريبى

١٠٠٠٠٠   ٩٨٦٢٧

١٣٧٣   دفترده ادرلم فضله اولديغى

١٠٠٠٠٠

Necid Urbanı şeyhlerine 1912 yılında ödenen maaşları gösteren cedvel. BOA, BEO 302151.

جدول يبين رواتب واكراميات شيوخ قبائل لواء الأحساء عن عام ١٣٣١هـ/١٩١٢م

مالية	١٥٣,١٠٦
معاشات ذاتية	٥٣,٥٥٦
بوليس [زاندارمة]	٩٢٠,٠١٧
ضابطة [شرطة]	٣,٦٠٠
مأمورية البريد والبرق	—
معاشات متقاعدين وأيتام وأرامل عسكريين	٣٩,٦٠٠
المجموع	١,٥٧٩,١٧٤

مصروفات سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م

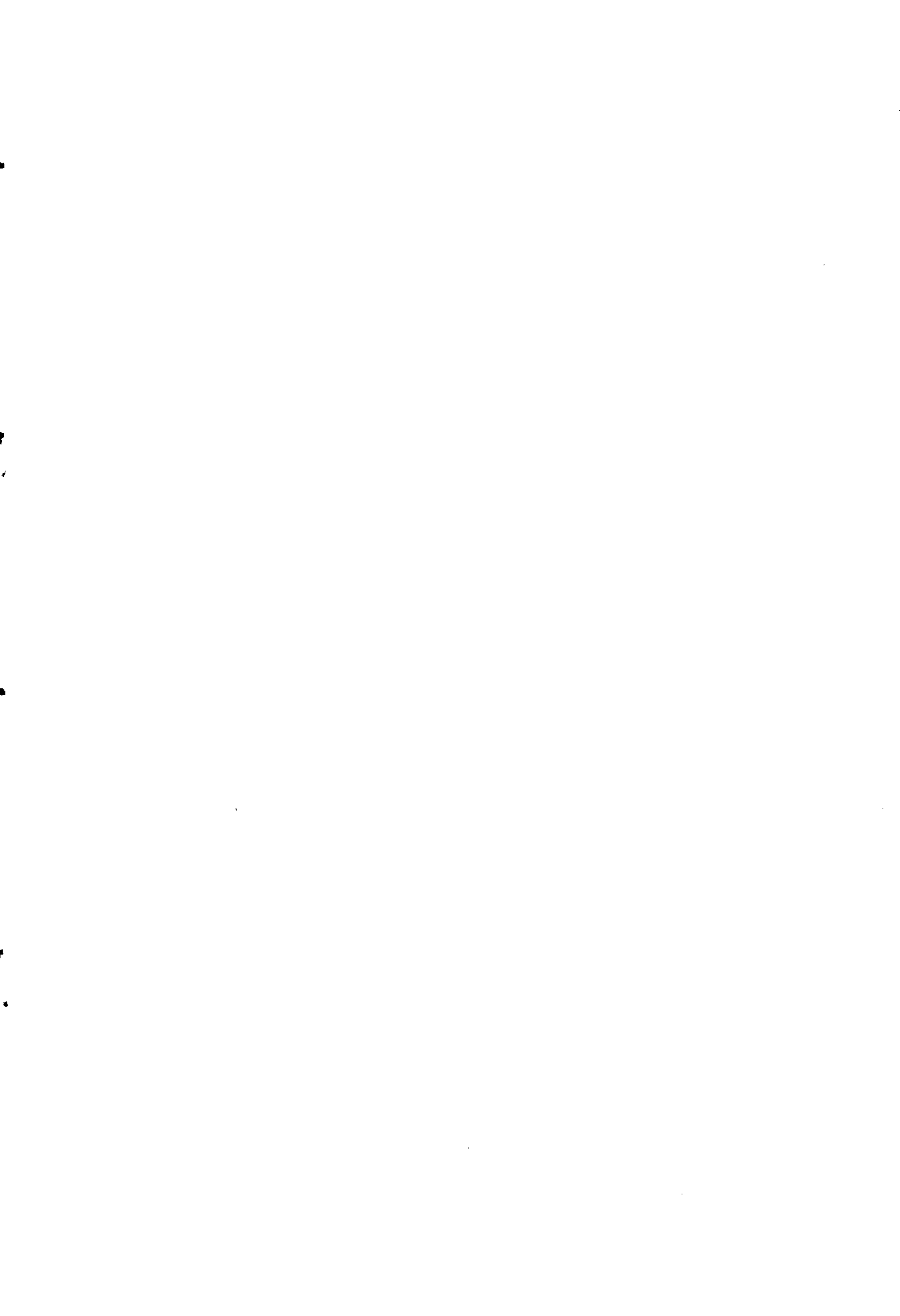
البند	المبلغ
شرعية	٦٠,٩٠٠
داخلية	٢٥٧,٠٩٦
عدلية	٢٣,١١٠
مالية	١٢٥,٩٧٠
معاشات ذاتية	٥٠,٩١٦
بوليس [زاندارمة]	١,٥١٠,٠٤٢
ضابط [شرطة]	—
مأمورية البريد والبرق	٣١,٠٨٠
معاشات متقاعدين وأيتام وأرامل عسكريين	٤,٦٩٢
المجموع	٢,٠٦٣,٨٠٦

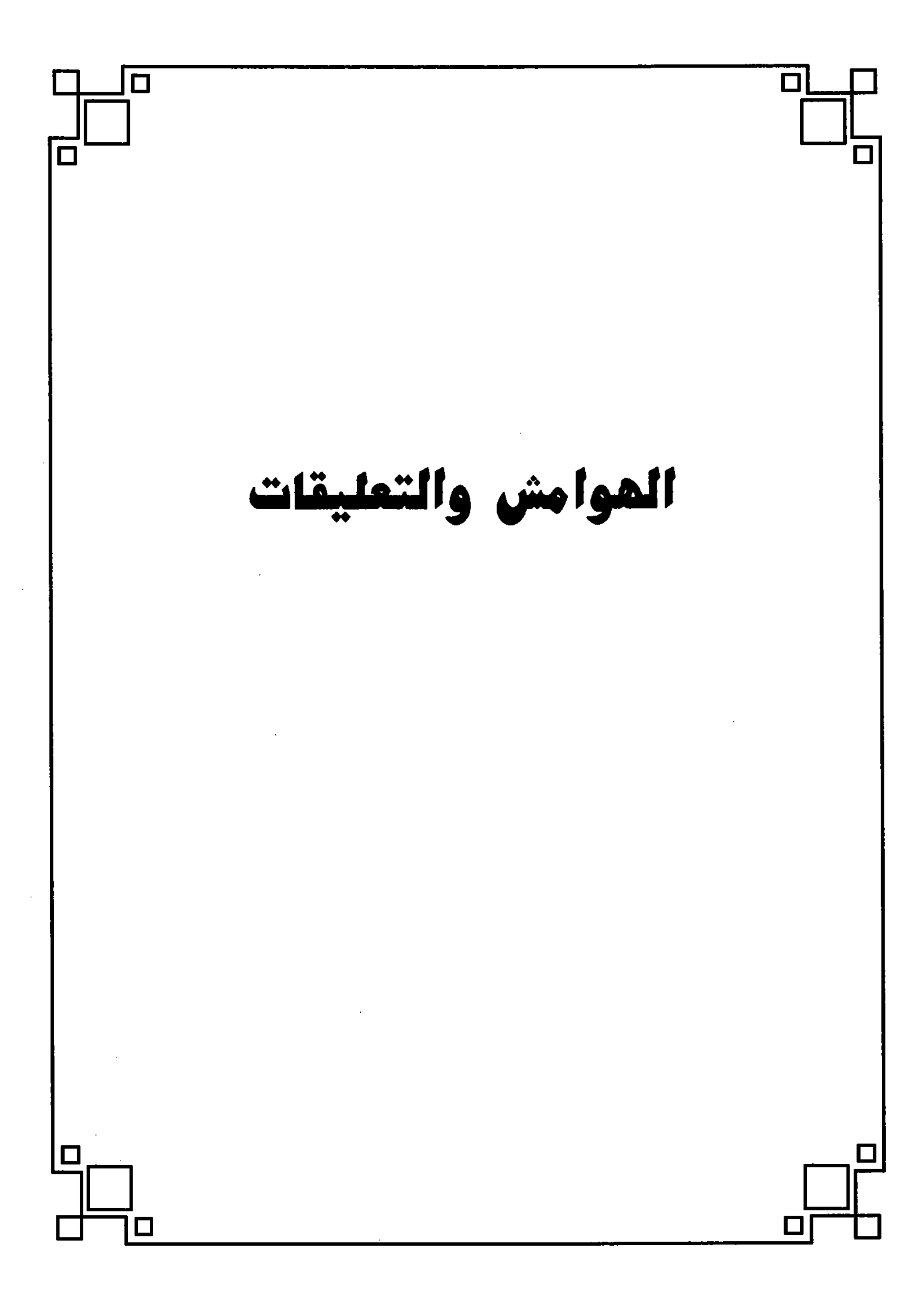
يتضح من دراسة إيرادات ومصروفات لواء الأحساء تزايد مبالغ المصروفات

وتدني إيرادات اللواء في معظم السنوات. ففي السنوات المبكرة للوجود العثماني رغم كثرة عدد الجنود الذي بلغوا حوالي خمسة آلاف جندي زاد إيراد اللواء عن مصروفاته رغم تخصيص جزء كبير على تجهيز بعض المنشآت الضرورية ورغم ضخامة حجم رواتب الموظفين والمسؤولين العثمانيين في اللواء وكبر حجم نفقات الإدارة. وكانت تلك الزيادة تتم رغم قلة الرسوم وحصرها في الرسوم الشرعية وتساهل الدولة العثمانية في جباية رسوم الزكاة من القبائل البدوية، لكن الأمر لم يستمر وفق هذه المعادلة المايلة لصالح الدولة العثمانية رغم سحبها معظم الجنود في سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وضغط مصروفات الإدارة ومنها إلغاء المحاكم النظامية في اللواء، وتوفير مبلغ ١٢٠ الف قرش وإجراء تعديلات إدارية في سنة ١٢٩٦هـ أدت إلى الغاء بعض التشكيلا الإدارية[٤٠٥] منها تحويل قضاء المبرز إلى ناحية وأيضاً تخفيض رواتب الموظفين والمسؤولين بدءا من متصرف اللواء الذي كان راتبه في عام ١٢٩١هـ قد بلغ ٢٠,٠٠٠ قرش شهرياً فأصبح في عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ٦٧٠٠ قرش ومروراً بكافة موظفي اللواء[٤٠٦]. ورغم إدخال أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم الثابتة والمؤقتة والتشدد في جبايتها ومن أهمها فرض ضرائب إضافية على الحاصلات الزراعية بنسبة نصف في المائة ورفع رسوم الاستيراد من ١٪ إلى ١١٪.

يبدو أن أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة عدم كفاية الايرادات لسد حجم المصروفات في لواء الأحساء لاسيما منذ سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م تعود إلى النقص الواقع في نشاط وفاعلية المناشط الاقتصادية من جراء الاضطراب واختلال الأمن والفتن وسوء الإدارة والاختلاس ورشوة الجباه والمخمنين وانشغال الدولة عن إعمار اللواء والاهتمام بشؤونه نظراً لانشغالها بأمور أكثر حساسية في أوربا والعجز المالي الكبير في ماليتها وتكالب الدائنين عليها إضافة إلى الاضطراب داخل المؤسسة الحاكمة في الأستانة. كل هذه الأمور

قادت إلى تراجع اقتصاديات اللواء وأثر على الأحوال الاقتصادية لسكانه. بل إن الصرف على إعاشة جنودها كان يعتمد على مايقدمه ملتزم الاحتساب ضمن فائض مايجمع من ضرائب ورسوم اللواء. فقد جرت العادة منذ سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م أن يطلب من ملتزم احتساب اللواء علي بن فارس وشريكه ووكيله علي بن منصور اخوان أن يلتزم بتقديم تلك النفقات مقدماً عن السنة التي تليها[٤٠٧] وهذه الحاجة هي التي جعلت السلطات العثمانية تغض الطرف عن ممارسات الملتزم لاسيما في السنوات الأخيرة لوجودها في اللواء. وكان ملتزم الاحتساب في لواء الأحساء يتعهد بتقديم إعاشة الجنود من ايرادات الاحتساب. فقد التزم ملتزم الاحتساب علي بن فارس وشريكه علي بن منصور بإعاشة الجنود في اللواء ومن ضمنهم الجنود العثمانيون الموجودون في قضاء قطر. وقد بلغ المبلغ المخصص لتلك الإعاشة في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م مبلغ ٧٤٥١٧ قرش وبدل قلم ٧٤٥١٧ قرش وكان ذلك مطابقاً لما اعتمد في عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م. لكن التعليمات وردت في نهاية عام ١٣١٢هـ بتخفيض مقدار الإعاشة المعتمدة لعام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م[٤٠٨]. وكانت التعليمات تنص على قيام ملتزمي الاحتساب بدفع بدل الاعاشة للضباط نقداً. وكان أولئك الضباط كثيراً مايتذمرون من نوع العملات التي تدفع لهم وفترات دفعها مما يشكل حرجاً للإدارة المدنية في اللواء[٤٠٩].





الهوامش والتعليقات

الهوامش والتعليقات

الفصل الأول

(١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٦٦٧، برقية سرية من ولاية بغداد الى الصدر الاعظم مؤرخة في ٤ محرم ١٢٨٨هـ.

(٢) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٤٤٩٣٠، وبهذا الملف ثلاثة تقارير مطولة بعث بها والي بغداد أحمد مدحت باشا إثر زيارته للأحساء الى الصدر الأعظم وتاريخ تلك التقارير جميعها هو ٢١ شوال ١٢٨٨هـ، ويميز بينها ارقامها، فقد اعطى التقرير الأول رقم ١٦٤، والثاني رقم ١٦٥، والثالث بدون رقم، وبما اننا سنستخدم تلك الأرقام للأحالة الى تلك التقارير فاننا سوف نرمز للتقرير الثالث برقم ٣. تقرير رقم ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه. تقرير رقم ٣.

(٤) بصرة نك ولايت سالنامه سي سنة ١٣٠٨هـ، دفعة ١، سنة مخصوصدر، بصرة ولابت مطبعه سنده باصلمشدر، وسيشار اليها والى جميع سالنامات ولاية البصرة برمز سالنامة البصرة. ص ١٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(٧) أنظر صورة أعلان الفريق محمد نافذ باشا قائد الحملة العثمانية الى الاحساء المؤرخ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، الحملة العسكرية إلى الأحساء والقطيف وقطر: ١٢٨٨ / ١٨٧١م (دراسة وثائقية) الرياض، ١٤٢٠هـ.

(٨) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية رقم ٤٤٩٣٠، مذكرة بتعليمات مالية وادارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا الى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ.

(٩) منشور اعلامي قام بتوزيعه أحمد مدحت باشا أثناء زيارته للأحساء، والمنشور مؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٨هـ، أنظر صورته في:

السبيعي، الحملة العسكرية إلى الأحساء والقطيف وقطر، مصدر سابق.

(١٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤/٢٢٥٦/١٢٦/١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

(١١) لوريمر، ج.ج ، دليل الخليج، القسم الجغرافي ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة د.ت. مطابع علي بن علي، الجزء الثاني، ص ٨٣٧ .

(١٢) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) الفولاج أطول قليلاً من المتر.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤ .

(١٩) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣ .

(٢٠) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية رقم ٤٤٩٣٠، مذكرة بتعليمات مالية وادارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا الى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤ /٢٢٥٦/١٢٦/١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

(٣١) الطابو أصلها طابوق بمعنى الانقياد أو التبعية. وتطلق على السند المقدم من الدولة لمن تفوضه في التصرف في أرض لها عقد تمليك. اعتراف بالتبعية لعظيم أو حاكم أو دولة، وذلك بتملك أرض موهوبة. أنظر حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت. ص ١٢١.

(٣٢) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٤ .

(٣٣) سالنامة ولاية البصرة، لعام ١٣٢١هـ ص ص ٦٣ – ٦٥، ولعام ١٣٢٥هـ ص ص ٨٦ –٨٧.

(٣٤) مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت، ط١ ص ص ٧ – ٨.

(٣٥) نوفل أفندي نعمة الله نوفل، [مترجم] الدستور، مجلدان، المجلد الأول المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، ص ص ٣٨١ – ٣٨٣ [تعليمات تخص وظائف ماموريات مديري الزراعة] وسيشار اليه فيما بعد اختصارا برمز الدستور.

36) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 408/88, February 26, 1872.

(٣٧) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس ادارة لواء الاحساء المرسلة الى ولاية بغداد برقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(٣٨) الدستور، مجلد ٢، ص ص ٣٢٧ – ٣٤٨ .

(٣٩) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٤٠٦ .

(٤٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس ادارة لواء الاحساء المرسلة الى ولاية بغداد برقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) النجار، مصدر سابق، ص ٤٠٧ .

(٤٣) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤ .

44) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 416/104. April 22, 1871.

وأنظر ايضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 481/118, May 6, 1871.

(٤٥) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤ .

(٤٦) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٣٢ .

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٣٤ .

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٣٦ .

(٤٩) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من متصرف لواء الأحساء إلى ولاية البصرة مؤرخه في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥٠) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من متصرف لواء الأحساء إلى ولاية البصرة مؤرخه في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥٣) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٣٦ .

(٥٤) المصدر نفسه.

55) (IOR) no. R/15/1/724 , Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf an Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(٥٦) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٥٥ .

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٥٩ .

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٥٣ .

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٤٦.

(٦١) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس. ص ١٨٢٢.

(٦٢) أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً.

63) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1748/191, December 27, 1873.

(٦٤) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٨٥، مذكرة قائد لواء الأحساء الى متصرف اللواء المؤرخه في ٨ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

انظر ايضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة من متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية رقم ٥٤ في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) السلوق عبارة عن الرطب المجني قبل نضجه والمغلي في الماء حتى نضجه ثم تجفيفه بعدئذ وبيعه، وكان له سوقاً رائجة في شبه القارة الهندية.

69) (IOR) from Major Sidney Smith to Colonel Lewis pelly, Political Department, no. 27, August 8, 1871.

70) Ibid.

(٧١) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٤.

72) (IOR) from Major Sidney Smith to Colonel Lewis pelly, Political Department, no. 27, August 8, 1871.

73) (IOR) R/15/1/724, Persia Gulf Gazetter, Part I, Historical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

74) Ibid.

75) Ibid.

76) Ibid.

77) Ibid.

(٧٨) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ص ١٤٨٦ - ١٤٨٧.

(٧٩) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٤.

80) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 206/58 February 12, 1872.

81) (IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, no. 20 c. 238, pp 73-74.

82) (IOR) R/15/1/724, Persia Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

83) Ibid.

(٨٤) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٤ .

85) (IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hsyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

(٨٦) أنظر الوثيقة رقم ٥ مقابل صفحة ٣٠ .

(٨٧) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٥ .

وانظر أيضاً:

(IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

(٨٨) المصدر نفسه .

(٨٩) المصدر نفسه .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٧٨٤٨٤، مذكرة الصدر الأعظم الى نظارة [وزارة] الداخلية رقم ٢١١ وتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٧٨٤٨٤، مذكرة أمين الرسومات الى الصدر الأعظم رقم ٢١١ وتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

(٩٢) المصدر نفسه .

93) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1255/369, November 22, 1871.

(٩٤) جي، أي، سالدانا (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ – ١٩٠٤م، مطابع علي بن علي الدوحة، ١٩٨٩م، ص ص ٤٦ – ٤٨ .

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٥٨ .

(٩٦) المصدر نفسه .

(٩٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(٩٨) المصدر نفسه، ص ص ١١٦ – ١١٩ .

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ص ١١٨ - ١١٩.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، مذكرة نائب [قاضي] ورئيس محكمة بداية لواء الأحساء الى متصرف اللواء رقم ٢٩ وتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(١٠٦) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(١٠٧) المصدر نفسه. ص ١٢٩.

(١٠٩) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

110) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1052/275, June 26, 1872.

وأنظر أيضا:

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 2384/374, August 21, 1872.

111) Ibid.

112) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 860/216, June 1, 1872.

(١١٣) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٨٣٩٧٨، مذكرة الصدر الأعظم الى قائد الجيوش السلطانية ونظارة [وزارة] الداخلية برقم ٨٠ وتاريخ ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ.

(١١٥) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٢ - ١٣٨٠هـ/١٩٣٢ - ١٩٦٠م: دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. ص ٧٦.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

117) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1537/413, September, 1872.

118) Ibid.

(١١٩) من أشهر الوفود التي أضطر الأهالي الى ارسالها الى بغداد والبصرة بسبب تعسف الادارة العثمانية المحلية ولاسيما في فرض ضرائب قاسية او استثنائية أو في أسلوب جمعها نورد بعض الأمثلة للتدليل لا الحصر:

١- بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى بغداد في عام ١٢٨٩هـ للاحتجاج على عملية تخمين حاصلات التمور القاسية والمبالغ فيها أنظر:

(IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India,

Political Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

٢- بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى بغداد للاحتجاج على عملية خرص حاصلات التمور، وكان ذلك الوفد مكون من كل من علي كاظم آل سنبل وأحمد مهدي بن نصر الله ومحمد حسن الزاير وسلمان بن محمد بن حسن الشيوخ وعبدالرحيم بن عبدالله الفرج وسلمان بن داود. أنظر:

فرج العمران، الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية، مطبعة النجف، ١٣٨٣هـ ج٤، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

٣- بعث أهل الأحساء بوفد منهم الى البصرة في عام ١٣١٧هـ، للاحتجاج على فرض الضريبة الأستثمائية على المحاصيل الزراعية والمعروفة بضريبة النصف في المائة، وكان الوفد مكون من صالح بن جبر وعيسى الحسن. أنظر:

الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء المطولة الى والي البصرة رقم ٣٤ وتاريخ ٢٣ حزيران ١٣١٧مالية (١٣١٨هـ).

٤- بعث أهل الأحساء بوفد منهم الى البصرة في عام ١٣١٩هـ، للاحتجاج على فرض ضريبة استثنائية على البرسيم وكان ذلك الوفد مكون من الشيخ صالح العلجي وعبداللطيف بن عبدالله بن جبر يرافقهم عبدالعزيز بن مسعود. أنظر:

عبدالفتاح محمد الحلو، شعراء هجر من القرن الثاني عشر الى القرن الرابع عشر، ط٢ د.ن، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ص ٤٤٧.

٥- بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى والي البصرة للاحتجاج على الأحداث التي وقعت في القطيف في عام ١٣٢٦هـ ومحصل نتيجة لها من انعدام الأمن. أنظر:

العمران، الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية، مصدر سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

120) (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(١٢١) أنظر شكوى عمدة القطيف من ذلك في:

الارشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة قائد الجيوش العثمانية الى الصدر الأعظم رقم ٢٤٩٦ وتاريخ ١٠ شوال ١٣٢٤هـ، والتي أرفق بها شكوى عمدة القطيف..

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص ١٨٩٠ .

(١٣٠) المصدر نفسه.

(١٣١) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، ص ٨٣٧ .

(١٣٢) فيدال، ف .ش، واحة الأحساء، ترجمة الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي، ط١ ١٤١٠هـ ص ٢١٤ .

(١٣٣) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، مضبطة وقع عليها ٣٢ من تجار وأعيان الأحساء، ارسلت برقم ٤٦٩٩ في ١٢ شوال ١٣٠٦هـ.

(١٣٤) حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي: ١٨٩٦ – ١٩١٤م، مطبعة الارشاد ببغداد، ١٩٨٠م. ص ٩٧ .

وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .

(١٣٥) أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، مصدر سابق.

(١٣٦) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ١١٧ – ١١٩ .

(١٣٧) المصدر نفسه.

(١٣٨) سالنامات بغداد ولايت جليلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر) لأعوام ١٢٩٢هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، وسيشار الى جميع سالنامات ولاية بغداد برمز سالنامة بغداد. سالنامة ١٢٩٩هـ، دفعة ١ .

(١٣٩) سالنامة ولاية البصرة عام ١٣٠٨هـ دفعة١ .

(١٤٠) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٣٦ .

(١٤١) نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، دار الساقي، بيروت ١٩٦٦، المجلد الأول، ص ٢٣٩ .

(١٤٢) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مجلة الواحة، العدد الخامس، محرم ١٤١٧هـ، ص١١١ .

(١٤٣) محمد سعيد المسلم، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مطابع الفرزدق، الرياض ١٤١١هـ ط٢، ص ٣٠٥ .

(١٤٤) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ١٣٠ – ١٣٢ .

(١٤٥) وثيقة شرعية.

(١٤٦) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦ .

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) المسلم، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مصدر سابق، ص ٢٧٧ .

(١٤٩) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦ .

وأنظر أيضاً:

(IOR) L/p & 5/20 C252: the Arabian State of the Persian Gulf, 1939, General Staff, India.

وأنظر أيضا :

(IOR) L/ Military 17/15/14, Military Report on Arabia, Indian Government Press, Calcutta, 1933.

وأنظر أيضا :

(IOR) Military Report on Arabia, Prepared by General Staff, War Office, 1915, British Library, T. 2/489.

وأنظر أيضا :

(IOR) L/Military 17/16/1, Hand Book of Arabia Part 1, 1917.

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١٠ / ٢١٦٣، مذكرة وكيل والي البصرة وقائد البحرية إلي وزارة الداخلية برقم ٩٤ وتاريخ ٧ رجب ١٣١٠هـ.

(١٥٣) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه.

الفصل الثاني

(١٥٨) جاء في محضر الهيئة المدنية عند تعيين مصطفى لامع أفندي محاسب للواء الأحساء النص على أن المذكور المولود في معمورة العزيزة يجيد اللغات العربية والفارسية بجانب لغته التركية، وكان قد أستعفى من منصب محاسب لواء تعز.

أنظر:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، مذكرة الصدر الأعظم رقم ٢٤٠٤ المؤرخة في ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٠هـ.

أما فيما يخص فهمي أفندي فقد جاء في محضر الهيئة ذاتها النص على أن فهمي أفندي المولود في بغداد يجيد اللغات العربية والفارسية والتركية وسبق أن عمل محاسباً لولاية طرابلس الغرب.

أنظر:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، محضر الهيئة المدنية رقم ٣٥٩ في ١١ محرم ١٣٢٤هـ.

(١٥٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(١٦٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي المؤرخه في ١٩ أغسطس ١٢٩٨مالية.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس ادارة لواء الأحساء رقم ١١٧ وتاريخ ١٦ شوال ١٢٩٩هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة إدارة مجلس لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(١٦١) المصدر نفسه.

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) المصدر نفسه.

(١٦٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٧٠ وتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٢هـ.

(١٦٥) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية [١٢٩٩هـ].

(١٦٦) المصدر نفسه.

(١٦٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٧٠ وتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٢هـ.

(١٦٨) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية [١٢٩٩هـ].

(١٦٩) المصدر نفسه.

(١٧٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٨ /٢١٥٨، برقية متصرف لواء الأحساء السابق محمد سعيد باشا الي رئاسة مجلس شورى الدولة المؤرخه في شعبان ١٣٠٤هـ. ابرقها من ديار بكر بعد أن صادق دفتردار ولاية البصرة على الغش الحسابي لمحمود سيرت محاسب لواء الأحساء الأسبق وقبول ذلك من قبل نظارة [وزارة] المالية.

(١٧١) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مذكرة مدعي عام بداية مجلس شورى الدولة الى رئيس المجلس برقم ٨٩ وتاريخ ٣ شوال ١٣٠٣هـ.

(١٧٢) المصدر نفسه.

(١٧٣) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٨ /٢١٥٨، برقية متصرف لواء الأحساء السابق محمد سعيد باشا الي رئاسة مجلس شورى الدولة المؤرخه في شعبان ١٣٠٤هـ.

(١٧٤) المصدر نفسه.

(١٧٥) المصدر نفسه.

(١٧٦) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١٩ / ٢١٨٥، برقية بعث بها محمود سيرت محاسب بغداد السابق الى رئاسة مجلس شورى الدولة من البصرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٣٠٢مالية [١٣٠٣هـ].

(١٧٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٢ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١٨ / ٢١٨٥، مضبطة ابراء ذمة متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا الصادرة من مجلس ادارة لواء الأحساء، رقم ١٥ وتاريخ ٣ رمضان ١٣١٨هـ.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٢٢-٤ /١٧ وتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٧هـ.

(١٨٠) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

(١٨١) المصدر نفسه.

(١٨٢) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ١٣ كانون أول [١٩ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٨٣) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير، بعثها قائد لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ١٨ وتاريخ ٣٠ حزيران ١٣١٦مالية[١٣١٨هـ].

أنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير، بعثها قائد لواء الأحساء ومدير الأملاك السنية الى ولاية البصرة ٤ كانون أول ١٣١٥مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة جوابية مطولة من متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ٢٣٩ مؤرخه في ١٨ شوال ١٣١٧هـ.

(١٨٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ١٣ كانون أول [١٩ شعبان ١٣١٧هـ].

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٢ شعبان ١٣١٧هـ]

(١٨٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، شكوى عبدالله بن عيسى أبوحليجة الى قائد لواء الأحساء عبدالحميد بك في ٢٢ شعبان ١٣١٧هـ.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، شكوى عبدالله بن عيسى أبوحليجة الى والي البصرة في ٢٣ شعبان ١٣١٧هـ.

(١٨٦) المصدر نفسه.

(١٨٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول [١٢ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٨٨) المصدر نفسه.

(١٨٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الأحساء المرسلة الى والي البصرة برقم ٨ وتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٧هـ.

(١٩٠) المصدر نفسه.

(١٩١) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية.

(١٩٢) أوراق الشيخ يوسف المبارك، مصدر سابق.

(١٩٣) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ - ١٨.

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) المصدر نفسه.

(١٩٦) المصدر نفسه.

(١٩٧) المصدر نفسه.

(١٩٨) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى قائمقام القطيف رقم ١٩ وتاريخ ١٣ أيلول ١٣١٠مالية.

(١٩٩) المصدر نفسه.

(٢٠٠) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.

(٢٠١) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٩هـ.

(٢٠٢) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣١٨هـ.

(٢٠٣) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٢٢هـ.

(٢٠٤) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزير الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٢٠٥) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ - ١٨.

(٢٠٦) المصدر نفسه.

(٢٠٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٢هـ].

(٢٠٨) المصدر نفسه.

(٢٠٩) المصدر نفسه.

(٢١٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٢١١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة محاسب لواء الأحساء

محمد رفيق أفندي الى وكيل معاون بيت مال القطيف محمد ناجي أفندي رقم ١٣٥ وتاريخ ١٤ تشرين ثاني ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٢١٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦/٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٢١٣) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ – ١٨.

(٢١٤) المصدر نفسه.

(٢١٥) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٣هـ.

(٢١٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(٢١٧) عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م (دراسة وثائقية) الرياض، ١٤٢٠هـ. ص ١٤٢.

(٢١٨) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٦١.

(٢١٩) سالنامات ولاية البصرة للأعوام ١٣٠٥ – ١٣٣٠هـ.

(٢٢٠) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٢٤٣٩٢٠، مذكرة من سير عسكر [وزير الحربية] الى الصدر الأعظم برقم ١٤٥٨ وتاريخ ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ.

(٢٢١) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٣هـ دفعة ٥.

(٢٢٢) انظر تشكيل الادارة ص.

(٢٢٣) عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: مصدر سابق، ص ص ٨٧ – ٨٩.

(٢٢٤) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

(٢٢٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦/٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

(٢٢٦) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة، الكرخ، بغداد، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ج٨، ص ١٨٦.

(٢٢٧) سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء والمنقول معظمه من سجل أملاك دائرة الأملاك السنية سابقاً.

(٢٢٨) المصدر نفسه.

(٢٢٩) المصدر نفسه.

(٢٣٠–أ) النسخة الأصلية لاثبات الأملاك السنية في لواء الأحساء حصل عليها المؤلف من أحد الأشخاص الذين كان أجدادهم يقومون بإدارة دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء، تضم

توثيقاً لـ ٤٢٥ ملكاً زراعياً في الأحساء وحدها دون القطيف، وقد أعتمد المؤلف عليها في توثيق الأملاك السنية في الأحساء وفي المقارنة مع سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء.

(٢٣٠) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٨٥٩.

(٢٣١) المصدر نفسه.

(٢٣٢) المصدر نفسه.

(٢٣٣) المصدر نفسه.

(٢٣٤) المصدر نفسه.

(٢٣٥) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

(٢٣٦) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة وقائد لواء الأحساء المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٧هـ.

(٢٣٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية الى والي البصرة برقم ٧٢ وتاريخ ٢٦ رمضان ١٣١٧هـ.

(٢٣٨) الارشيف العثماني، استفسار قائد لواء الأحساء ومدير دائرة الأملاك السنية من متصرف اللواء رقم ٦٦ وتاريخ ٢٨ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ]، ورد المتصرف عليه برقم ٤١ وتاريخ ١٣ رمضان ١٣١٧هـ.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، استفسار قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية من متصرف اللواء رقم ٤٢ وتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣١٧هـ، ورد المتصرف عليه برقم ٣٩ وتاريخ ١٧ شعبان ١٣١٧هـ.

(٢٣٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٣٢ وتاريخ ٢ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤٢) أنظر الوثيقة رقم ٢٠.

(٢٤٣) أنظر وثيقة الوقف الشرعية لمسجد الإمام فيصل بن تركي في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر: أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م، (دراسة وثائقية) الرياض

١٤٢٠هـ، ص٩٢.

(٢٤٤) المصدر نفسه.

(٢٤٥) أنظر الوثيقة في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: مصدر سابق، مقابل ص ٩٠.

الفصل الثالث

(٢٤٦) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(٢٤٧) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٢٤٨) مختارات من القوانين العثمانية، مصدر سابق، ص ص ٧ – ٨.

249) (IOR) from Captain Charles Grant, Assistant Political Resident in the Gulf, Bahrain to Colonel Lewis pelly, no. 71, August 12, 1872.

250) Ibid.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, no. 40/5, January 10, 1874.

251) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

252) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1384/374, August 21, 1872.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay no. 1303/353, August 9, 1872.

253) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay no. 1302/352, August 9, 1872.

254) Ibid.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Govenment, Political Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

(٢٥٥) بصرة نك ولايت سالنامه سي، مكتوبي ولايت مميزي، دفعة ١، بصرة ولايت مطبعه سنده باصلمشدر، عام ١٣١٨هـ، وقد الحق بها فهرس مرتب حسب السنوات وجهات الاصدار للاوامر والقوانين الصادة مابين ١٢٨٣ – ١٣٠٩مالية، ويقع ذلك الملحق في في ٨٧ صفحة، ص ٤٥، وتمييزا لذكرها كمصدر سيرمز اليها بسالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين).

256) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political

Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

وانظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1302/352, August 9, 1872.

257) Ibid.

258) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

259) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Secretary to Government of India, Political Department, Bombay no. 1599/169, November 29, 1873.

260) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Politicla Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

261) Ibid.

(٢٦٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة وكيل متصرف لواء الأحساء المؤرخه في ٢٤ حزيران ١٣١١مالية، بناء على مذكرة موظف التحقيق المرفوعة اليه برقم ٥٤ وتاريخ ٩ مايس ١٣١١ مالية [١٣١٢هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١مالية [١٣١٢هـ].

(٢٦٣) المصدر نفسه.

(٢٦٤) المصدر نفسه.

(٢٦٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، رقم ٦ / ٢١٨٤، الاستجواب المطول لمتصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٢٦٦) المصدر نفسه.

(٢٦٧) المصدر نفسه.

(٢٦٨) المصدر نفسه.

(٢٦٩) المصدر نفسه.

(٢٧٠) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، مذكرة قائد الجيوش السلطانية إلى الصدر الأعظم رقم ٢٤٩٦ وتاريخ ١٠ شوال ١٣٢٤هـ والتي أرفق معها شكوى عمدة القطيف.

(٢٧١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٢٠٩٨٥٩، برقية من والي وقائد ولاية البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخه في ٢٥ مارت ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

(٢٧٢) المصدر نفسه.

(٢٧٣) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٢١٦٧٨٦، برقية سرية بعث بعثها والي بغداد ونائب والي البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخه في ٢١ أغسطس ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

(٢٧٤) إفادة الملا، مصدر سابق.

(٢٧٥) سالنامات ولاية البصرة للأعوام ١٣٠٨هـ، ١٣١١هـ، ١٣١٤هـ.

(٢٧٦) أحمد صدقي شقيرات، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن: ١٨٦٤ - ١٩١٨م، آلاء للطباعة والتصميم، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٢٢م. ص ص ١٧-١٨.

(٢٧٧) المصدر نفسه.

(٢٧٨) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٧٣.

(٢٧٩) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٢٨٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من مدير ناحية المبرز برقم ١٣٧ وتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورده عليه برقم ١١ في ٣٠ حزيران ١٣١٦مالية [١٦ ربيع الأول ١٣١٨هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من مدير ناحية العيون برقم ١٣٧ وتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورد مجلس إدارة ناحية العيون بمضبطة رقم ٨ وتاريخ ٢ تموز ١٣١٦مالية [١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية الى والي البصرة المورخه في ٥ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].

(٢٨١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من وكيل مدير ناحية العيون بتاريخ ٢٨ نيسان ١٣١٧ مالية، ورده عليه في ٣ مايس ١٣١٧ مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من أمين صندوق لواء الأحساء في ٧ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه في ٩ مايس ١٣١٧مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من محاسب اللواء بتاريخ ٧ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه بتاريخ ١١ مايس ١٣١٧مالية [١٣١٨هـ].

(٢٨١-أ) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من مدير ناحية الجفر ابراهيم حلمي بتاريخ ١ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه بتاريخ ٦ مايس ١٣١٧مالية [١٣١٨هـ].

(٢٨٢) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة والي البصرة وقائدها الى الصدر الأعظم برقم ١٧ في صفر الخير ١٣٢٤هـ.

(٢٨٣) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، مضبطة مجلس مخصوص المؤرخه في ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ والمبلغة من الصدر الأعظم الى وكالة ولاية البصرة برقم ٩ وتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

284) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government,Political Department, Bombay, no 860/216, June 1, 1872.

(٢٨٥) سالنامة ولاية البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٦٧.

(٢٨٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم٣.

287) (IOR) from Captan Charles Grant, Assistant Political Resident in the Gulf, Bahrain to Colonel Lewis pelly, no. 71, August 12, 1872.

(٢٨٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم٣.

(٢٨٩) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤ / ٢٢٥٦ / ١٢٦ / ١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

(٢٩٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة مطولة من متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن محمد عطا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

291) (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(٢٩١-أ) سالنامة البصرة، عام ١٣١١هـ وعام ١٣١٤هـ.

(٢٩٢) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢٩٣) المصدر نفسه.

(٢٩٤) المصدر نفسه.

(٢٩٥) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٦٣.

(٢٩٦) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢٩٧) المصدر نفسه.

(٢٩٨) إفادة الملا، مصدر سابق.

(٢٩٩) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٥٩.

(٣٠٠) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٧٢.

(٣٠١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٣٧ / ٢١٦١، مذكرة والي البصرة الى وزير الداخلية برقم ٥ في غرة شعبان ١٣٠٧هـ، ورد مجلس شورى الدولة عليه في ٧ شعبان ١٣٠٧هـ.

(٣٠٢) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ١٣.

(٣٠٣) وثيقة شرعية رقم ٥٤ وتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٠١هـ صادرة من محكمة بداية الهفوف باعلام بحكم شرعي.

(٣٠٤) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٣٧.

(٣٠٥) سالنامة ولاية البصرة، لعامي ١٣١١هـ و ١٣١٤هـ.

(٣٠٦) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٦٧.

(٣٠٧) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٩.

308) (IOR) Politial Department, regarding the State Affairs in Nejd from Lieut. Colonel E. C. Ross to the Government of India, Political Department, Calcutta, No. 1584/224, November 29, 1873.

309) Ibid.

(٣١٠) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٣١١) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٨٦.

(٣١٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، مذكرة مطولة من متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن محمد عطا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٣١٣) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٣١٥) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٣.

(٣١٦) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٥.

(٣١٧) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٣١٨) المصدر نفسه.

(٣١٩) الحلو، مصدر سابق، ص ٤٤٧.

(٣٢٠) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٣٢١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦/٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة رقم ١٤ وتاريخ ٢٣ حزيران ١٣١٧ مالية [١٣١٨هـ].

323) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Politial Department, Bombay, no. 1024/274, September 12, 1871.

324) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1384/374, August 21, 1871.

325) (IOR) no. R/15/5/86, News Report from The Residency Agent at Bahrain, February 20 - March 2, 1912.

(٣٢٦) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص ١٨٩٠.

327) 326) (IOR) Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, no. 20C. 238.

328) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J.A. Saldana (1904).

(٣٢٩) أنظر الوثيقة رقم ٢٤ ص ٢٠٥.

(٣٣٠) أنظر ص ١١٧.

(٣٣١) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

(٣٣٢) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٣٣٣) المصدر نفسه.

(٣٣٤) المصدر نفسه.

(٣٣٥) المصدر نفسه.

(٣٣٥-أ) المصدر نفسه.

(٣٣٦) سالنامات البصرة لعامي، ١٣١٥هـ ١٣١٨هـ.

(٣٣٧) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٣٣٨) المصدر نفسه.

(٣٣٩) المصدر نفسه.

(٣٤٠) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٣٧.

(٣٤١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٧/٢١٧٢، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية الى الصدر الأعظم رقم ٢٢٢١ في ٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ.
وأنظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٧/٢١٧٧، برقية والي البصرة الى وزارة الداخلية برقم ٢٩٦٠ في ١٢ تموز ١٣١٤ مالية [١٣١٦هـ].

(٣٤٢) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٥١.

(٣٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٣٤٣-أ) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٤٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

345) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2 C. 241, by J. A. Saldana (1904).

346) (IOR) Political Department, regarding the State Affairs in Nejd from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, No. 85, September 15, 1883.

الفصل الرابع

347) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Goverment, Political Department, Bombay, no. 973/253 August 28, 1871.

(٣٤٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.

349) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Goverment, Political Department, Bombay, no. 209/61, February, 1872.

350) Ibid.

352) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J.A. Saldana (1904).

353) Ibid.

354) Ibid.

355) Ibid.

356) Ibid.

(٣٥٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٣٥٨-أ) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة دفتردار البصرة الى محاسب لواء الأحساء رقم ٥٥ وتاريخ ٨ رجب ١٣١٧هـ.

(٣٥٨) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٥.

(٣٥٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة وكيل طابور لواء الأحساء الى ضابط أمن ميناء العقير رقم ٢٢ في ٨ مايس ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة وكيل طابور لواء الأحساء الى ضابط أمن ميناء العقير رقم ٢٣ في ٢٩ مايس ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة ضابطة ميناء العقير إلى قائد لواء الأحساء مؤرخه في ٢٠ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٢) المصدر نفسه.

(٣٦٣) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة ضابطة ميناء العقير إلى وكيل طابور لواء الأحساء رقم ٧ مؤرخه في ١١ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٤) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ١٧ وتاريخ ٢٥ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٥) الدستور، المجلد ٢، مصدر سابق (نظام احالة وادارة ومزايدة الاعشار والرسومات) ص ص ٣٦ – ٤٠.

(٣٦٦) المصدر نفسه، (نظام تأدية المتعهدين للواردات العشرية والرسومية) ص ص ٤٣ – ٤٧.

(٣٦٧) المصدر نفسه.
(٣٦٨) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، استجواب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه من محمد عطا للمتصرف السابق محمد سعيد باشا المؤرخ في ٢٠ تشرين ثاني ١٣٠١مالية [١٣٠٣هـ].
(٣٦٩) المصدر نفسه.
(٣٧٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، استجواب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا لأعضاء مجلس ادارة لواء الأحساء من الأهالي بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني ١٣٠١مالية.
(٣٧١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة المؤرخة في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ٩ وتاريخ ٧ أيلول ١٣١٠مالية.
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ١٠ وتاريخ ١١ أيلول ١٣١٠مالية.
(٣٧٢) المصدر نفسه.
(٣٧٣) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ٣٥ وتاريخ ٢٨ تشرين أول ١٣١٠مالية.
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء إلى والي البصرة رقم ١٢١ وتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ، والمذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٧ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١٢هـ].
(٣٧٤) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
(٣٧٥) المصدر نفسه.
(٣٧٦) المصدر نفسه.
(٣٧٧) المصدر نفسه.
(٣٧٨) المصدر نفسه.

(٣٧٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء إلى والي البصرة رقم ١٢١ وتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ، والمذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٧ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١٢هـ].

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٢٤ وتاريخ ٢٠ أيلول ١٣١٠مالية.

(٣٨١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٣٢ وتاريخ ٢ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٢) المصدر نفسه.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى قائمقام القطيف رقم ٣٠ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٣) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٣٥ وتاريخ ٢٨ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٤) المصدر نفسه.

(٣٨٥) الأرشيف العثماني، شورى الدولة، رقم ٢١٤٩ / ٤٠ من محاسب لواء الأحساء محمد جاويد الى الصدر الأعظم، وهذه الوثائق المهمة عبارة عن مجموعتين من الرسائل تضم عدة صفحات من الحجم الكبير بعث بهما المذكور الى الصدر الأعظم في تاريخين هما على التوالي ٨ ذي القعدة ١٢٩١هـ، و ٢٥ رجب ١٢٩٢هـ. وسيشار اليهما أختصاراً فيما بعد برمز (رسائل جاويد).

(٣٨٦) هاشم الرفاعي، من ذكرياتي، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، ص ١٢٢.

(٣٨٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة من قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٣٨٨) المصدر نفسه.

(٣٨٩) المصدر نفسه.

(٣٩٠) المصدر نفسه.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء

الأحساء من محاسب اللواء برقم ٣٢ وتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٣١٨هـ ورده عليه برقم ٦ وتاريخ ٢٩ حزيران ١٣١٦ مالية.

(٣٩١) المصدر نفسه.

(٣٩٢) المصدر نفسه.

(٣٩٣) المصدر نفسه.

(٣٩٤) المصدر نفسه.

(٣٩٥) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير، بعث بها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الدائرة السنية [الأملاك السلطانية] في الأحساء الى والي البصرة في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد ناجي مدير بيت مال القطيف المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها تسع صفحات من الحجم الكبير، بعثها متصرف لواء الأحساء الى ولاية البصرة برقم ٧٤ وتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

وانظر أيضاً

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة جوابية مطولة من متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ٢٣٩ مؤرخه في ١٧ شوال ١٣١٧هـ.

(٣٩٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣، مع ملاحظة أنه تم تحويل عبارة كيس نقود بضربه في ٥٠٠,٠٠٠ قرش.

(٣٩٧) المصدر نفسه.

(٣٩٨) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٩٦.

(٣٩٩) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير، بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية مؤرخه في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٤٠٠) سالنامة بغداد لعام ١٣٠١هـ، وسالنامة البصرة للأعوام ١٣٠٨هـ، ١٣٠١٥١، ١٣١٤هـ.

(٤٠١) المصدر نفسه.

(٤٠٢) المصدر نفسه.

(٤٠٣) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٣٠٢١٥١، كشف برواتب بعض شيوخ قبائل لواء الأحساء المصروفة من قبل بلدية لواء الأحساء.

(٤٠٤) سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣٠٨هـ.

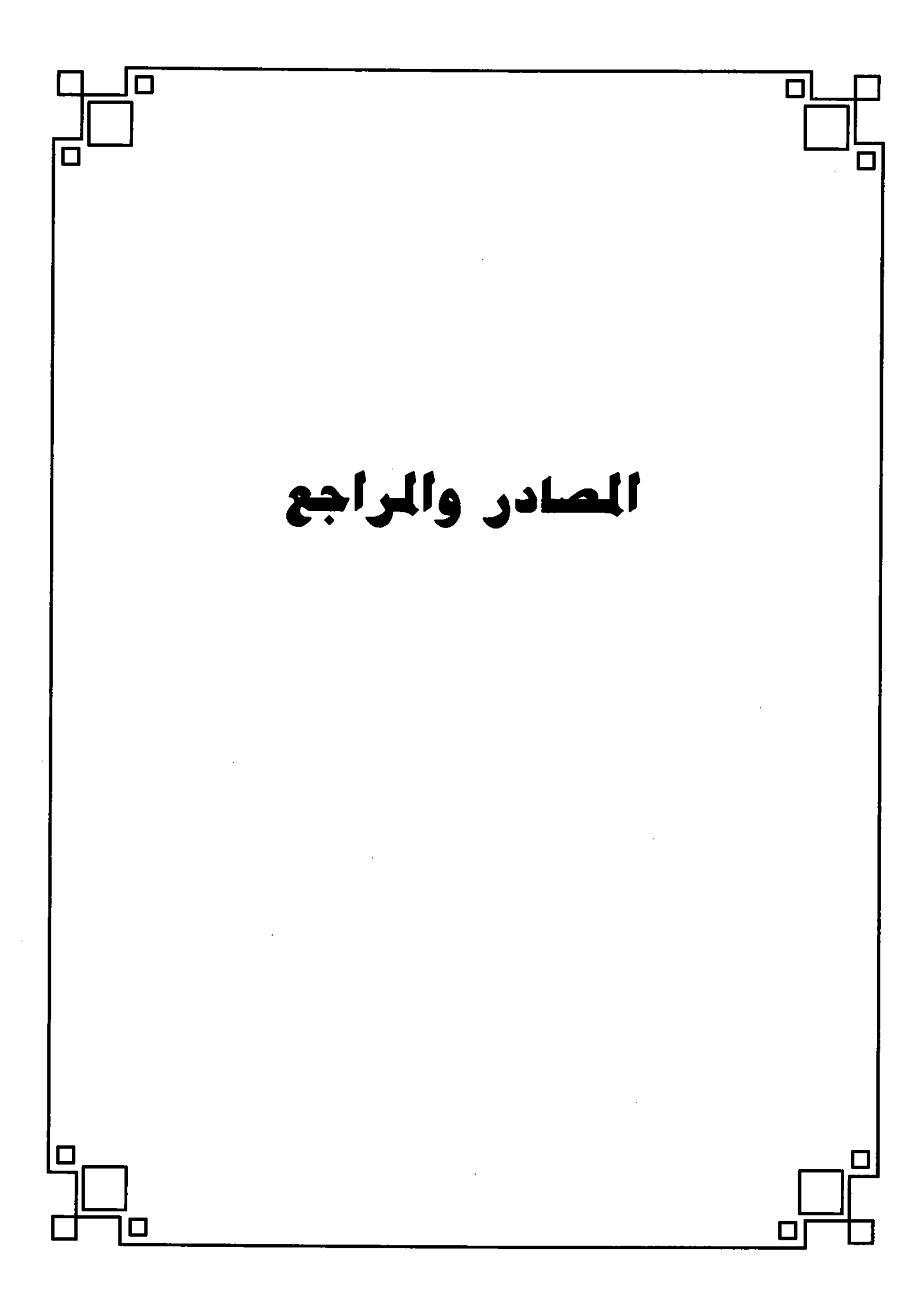
(٤٠٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، إرادة سنية رقم ٢٥٢٧ وتاريخ ١٤ رجب ١٢٩٦هـ، ومع الارادة مضبطة في ذلك من مجلس شورى الدولة بتاريخ ٥ رجب ١٢٩٦هـ.

(٤٠٦) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، رقم ٣٩٤١، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية الى الصدر الأعظم في ٤ شعبان ١٣٢٢هـ، وقد ذكر وزير الداخلية أن تدني المرتب لايشجع إلا قلة على قبول المنصب.

(٤٠٧) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة رقم ١٤٩ وتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٣١٢هـ.

(٤٠٨) المصدر نفسه.

(٤٠٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة متصرف لواء الأحساء الفريق محمد عاكف باشا الى والي البصرة المؤرخة في ١٩ حزيران ١٣٠٥ مالية [١٣٠٧هـ].



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العثمانية:

وثائق عثمانية غير منشورة، الأرشيف العثماني باستانبول (أرشيف رئاسة مجلس الوزراء باستانبول)

دفتر عينيات

وهي السجلات التي قيدت بها الصور العينية أي صور طبق الأصل للمذكرات والرسائل والمخابرات الصادرة من الصدارة العظمى إلى سائر النظارات [الوزارات] والدوائر والولايات وغيرها من المواقع الرسمية في الدولة. وقد تم الاستفادة من الدفاتر التالية:

دفتر رقم ٨٤٩ الوثيقة رقم ٤٩٣.

دفتر رقم ٨٤٩-٤٧ وتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ.

دفتر رقم ٨٤٩-١٤٤ وتاريخ ١٨ شوال ١٢٩٠هـ.

دفتر رقم ٨٥١ الوثائق ذات الرقم ٢٣، ٥٦، ١٦٥، ٣٠٧٦، ٣١٩٠.

دفتر رقم ٨٥٢ الوثيقة رقم ١٣/٨٠.

دفتر رقم ١٣٢ وتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ.

دفتر رقم ٤٧ وتاريخ ٢ صفر ١٢٩١هـ.

٢) مضابط مجلس الوكلاء [الوزراء] (مجلس وكلاء مضبطة لري)

تضم قرارات مجلس الوزراء ومحاضر اجتماعات المجلس وتبليغاتها الى الجهات المختصة بعد موافقة السلطان عليها. ومن أهم المضابط التي تم الاستفادة منها:

مضبطة رقم ٢٦، مضبطة رقم ٢٨، مضبطة رقم ٣٧.

٣) ملفات ارادات

تنقسم ملفات الارادات التي تم الرجوع اليها الى قسمين:

أ - إرادات السنوات ١٢٥٥ - ١٣٠٩هـ/١٨٣٩ - ١٨٩١م، وقد احتوت على ثلاثة أقسام هي الداخلية والخارجية والمجلس الأعلى بالإضافة إلى قيود الارادات الصادرة

اعتماداً على مضابط مجلس الوكلاء المخصوص اعتباراً من ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، وعلى مضابط "شورى الدولة" الذي تأسس بعد إلغاء المجلس الأعلى بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٦٧م، وعلى مضابط "ديوان الأحكام العدلية" الذي تم تشكيله عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، وهذه الارادات تم قيدها مستقلة عن بعضها البعض، واستمر نظام القيد هذا حتى سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م. ونظمت لها كتالوجات بالحروف العربية، كل سنة على حدة ووضعت الوثائق الخاصة بالأقسام في مجموعات مستقلة.

ب) إرادات السنوات ١٣١٠ - ١٣٣٤هـ/١٨٩٢ - ١٩١٦م، وفيها تم التخلي عن طريقة تجميع الارادات في شكل مجموعات وأستعيض عن ذلك بترتيبها وتنظيمها حسب مؤسسات الدولة ونظاراتها [وزاراتها] ونظم لها كتالوجات مستقلة بالحروف العربية لكل شهر على حدة. وأهم ملفات الارادة التي تم الرجوع اليها هي:

إرادة رقم ٤٢٤٧٢ في ٧ محرم ١٢٨٧هـ.

إرادة رقم ٤٤٠٠٢ الصادرة في ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ - ٨ ربيع الأول ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤١٩٦ في ٢ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ - ٣ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٢٣٠ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٨هـ - ٤ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٤٠٩ في ٢٧ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ - ٦ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٣٦٤ في ٢٩ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٥٨٣ في ٢٤ جمادى الثانية - ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٦٨٣ في ٢٤ رمضان ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٧٨٠ في ٢٥ - ٢٦ شوال ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٩٣٠ في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ - ١٦ ذي الحجة ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٥٥٩٢ في ٦ ربيع الثاني ١٢٨٩هـ.

إرادة رقم ٤٧٢٥٩ في ١٠ ذي الحجة ١٢٩٠هـ.

إرادة رقم ٤٨٩٣١ في ٢٧ صفر ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ٤٨٩٧٦ في ٧ ربيع الأول ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ٥٠٦٣٥ في ١٩ جمادى الثانية ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٥٠٦٤٤ في ٢١ جمادى الثانية ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٦١١٩٠ في ١٥ جمادى الثانية ١٢٩٤هـ.

إرادة رقم ٦٢٨١٨ في ٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٦٢٨٢٨ في ١٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٦٤١١٩ في ٢٢ شعبان ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٦٤٤٨٩ في ٢ محرم ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥١٦٨ في ١٧ جمادى الثانية ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥٣٨٧ في ٢٧ شعبان ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥٤١٧ في ٢٨ شعبان ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٧٠٥٥ في ١٨ رمضان ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٧٠٠٣٩ في ١٣ ربيع الثاني ١٣٠٠هـ.

إرادة رقم ٧١٣٧٨ في ٩ ذي الحجة ١٣٠٠هـ.

إرادة رقم ٧٢٢٧٥ في جمادى الأولى ١٣٠١هـ.

إرادة رقم ٧٥٣٤٦ في ٢١ شعبان ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٥٧٢٩ في ١٨ شوال ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٥٧٣٦ في ٢١ شوال ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٩٤١٧ في ٢٦ محرم ١٣٠٤هـ.

إرادة رقم ٧٩٧٢٤ في ٢٦ محرم ١٣٠٤هـ.

إرادة رقم ٨٢٦٢٠ في ٢ محرم ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٢٦ في ١٦ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٦٩ في ١٤ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٧٥ في ١٣ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٤٣٣٠ في ١١ رجب ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٤٦٠٩ في ١٩ شعبان ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٥٤٩٥ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٥٥١٩ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٧٤٢٣ في ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٨٧٤١٦ في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٩٠٠٨٠ في ٢١ محرم ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٩٠٨٤٠ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٩٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٥٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٦٩٥٨ في ٢٢ شعبان ١٣١١هـ.

إرادة مؤرخة في ١١ رجب ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢٥ في ٤ ربيع الثاني ١٣١١هـ.

إرادة رقم ٦٩٥٨ في ٢١ كانون أول ١٣٠٩ مالية [شعبان ١٣١١هـ].

إرادة رقم ٤٢/١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٦ شعبان ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٤٢/١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٢٢٧ في ٢٥ مايس ١٣٢٠ مالية [٣٠ محرم ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ٣٩٤١ في ٤ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ٨٠٠ في ٢٥ مارس – ٢ تموز ١٣٢٢مالية [ربيع الثاني – شعبان ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ٤ ذي القعدة ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ٣ كانون أول ١٣٢٢ مالية [٣٠ ذي الحجة ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ١ أغسطس ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢–٤/١٧ في ١٣ رجب ١٣٢٧هـ.

إرادة رقم رقم ٤٩٣ في ١٥ محرم ١٣٢٩هـ.

إرادة مؤرخة في ٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ– ٢٩ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ.

إرادة رقم ٤٠٦١ في ١٣ ذي القعدة ١٣٣٠هـ.

إرادة شورى الدولة

إرادة رقم ٢١٤٩/٤٠ في ٨ ذي القعدة ١٢٩١ هـ- ٢٥ رجب ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ١٤٦٩ في ٧ ربيع الأول ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٢١٥/٦٢ في ١٧ صفر ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٢٥٢٧ في ١٤ رجب ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٣٠٢٠ في ٢٦ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٣٠٣٠ في ١١ جمادى الثانية ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٤٠٠١ في ٢٢ رجب ١٣٠١هـ.

إرادة رقم ٢٠٣ في ١٢ صفر ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٢١٩٧/٢٢ في ١٢ شوال – ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٢١٥٨/٥ لعام ١٣٠٣هـ.

إرادة رقم ٢١٥٨/١٧ في ٢١ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ٢١٥٨/١٩ في ٢٦ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ٢١٥٨/٨ في شعبان ١٣٠٤ هـ.

إرادة رقم ٥٢٣٥ في ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٢١٦٠/٢٠ لعام ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في غرة شعبان ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في ١٨ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في ١٩ ربيع الأول ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٦٣٣٩ في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٧٠٠٥ في رمضان ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢١٨٤/٦ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٧١٨٥ في ١٧ ذي الحجة ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢١٦٣/١٠ في ٧ رجب ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٠/٢١٦٣ في ٨ رجب ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٠/٢١٦٣ في ٢٢ شوال ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ١ تشرين أول ١٣١٠ مالية [١٣١١هـ].

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ٦ جمادى الثانية ١٣١٢هـ.

إرادة رقم ٨٢٥ في ٢٨ شعبان ١٣١٢هـ.

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١مالية [١٣١٣هـ].

إرادة رقم ٧/٢١٧٢ في ٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ لعام ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ لعام ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ في ١٠-١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨/٢١٨٥ في ٣ رمضان ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨/٢١٨٥ في ١٥ تشرين أول ١٣١٨مالية [١٣٢٠هـ].

إرادة مجلس مخصوص

إرادة رقم ٧٣ في ٢٩ شوال ١٢٧٠هـ.

إرادة رقم ١١٦٧ في ٢١ ذي القعدة ١٢٨٦هـ

إرادة رقم ١٦١١ في ٢٨ ذي الحجة ١٢٨٦هـ - ١٧ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

إرادة رقم ١٦٦٧ في ٤ ذي القعدة ١٢٨٧هـ - ٣محرم ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ١٧٠٣ في ١٣ صفر ١٢٨٨هـ - ١٤ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٢٠٥٢ في ٦ شباط ١٢٨٩ مالية [١٢٩٠هـ].

إرادة رقم ٢٠٢١ في ١٩ رمضان ١٢٩٠هـ.

إرادة رقم ٢٠٥٢ في ٨ محرم ١٢٩١هـ.

إرادة رقم ٢٥٢٥ في ٥ صفر ١٢٩٤هـ.

إرادة رقم ٦٢٨٢٨ في ١٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٣١١٩ في ٢٢ جمادى الثانية ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٣١٢١ في ٢ رجب ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٤٢٩٦ في ٢٣ صفر ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٣٠١ في ٨ ربيع الأول ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٦٩٩ في ١١ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ - جمادى الثانية ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة مؤرخة في ١١ رجب ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٥٨٦ في ١٥ محرم ١٣١٠هـ.

إرادة مؤرخة ٢٥ تموز ١٣٠٨ مالية [١٢ محرم ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ٩٥/٢٧٢ في ٩ - ٢١ رمضان ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ٢٥/٩٠ رمضان ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ٢٥/٩٠ في ٩ رجب ١٣١٥هـ.

إرادة رقم ٢٥/٩٣ في ٢٩ ذي الحجة ١٣١٥هـ.

إرادة رقم ١٠/٩٤ في محرم - ٨ ربيع الأول ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٦٠/١٩٨ في ٣ يناير ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

إرادة رقم ١٠٦٥١٥ في ١٦ شعبان ١٣١٧هـ - صفر ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١١١٢٨٦ في ١٠ محرم ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٠٥٧ في ١٨ رجب ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨٨٣٨ في ٢٨ رجب ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢٠٣٤١ في ٨ - ١٤ رمضان ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢١١٥ في ١٩ شوال ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢١٨٨٩ في ١١ ذي القعدة ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢٩١٨٠ في ٩ جمادى الثانية ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٠٠٢٠ في ٢ رجب ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٤٠٦١ في ٢٣ - ٢٥ شوال ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٤٠٦١ في ٢٧ شوال ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٢٠٩٧/٥٤٢٣ في ١٦ ذي القعدة ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٥٨/١١٩ لعام ١٣١٨مالية [١٣٢٠هـ].

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ في ١٩ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٧ مارت ١٣٢٠مالية [٢٢محرم ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٦ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٧ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٨٢ في ٣٠ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٦ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٩٠٧ في ٩ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٤٤٢٨ في ٨ نيسان ١٣٢٠ مالية [١٩ صفر ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٤٨٧١ في ٢٦ نيسان ١٣٢٠مالية [٢٣ صفر ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٧٤٧١ في ٢٦ حزيران ١٣٢٠مالية [٢٥ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٤٧٩٣ في ٢٧ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٥٥٥٤ في ٢٦ صفر - ١٠ ربيع الأول ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٧٤٧١ في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٠٩٢٤ في ١٠ رجب ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٨٤٤٣ في ١٨ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٨٤٨٤ في ١٢-١٦ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٢٧٧٣ في ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٣٩٧٨ وتاريخ ٧ تشرين أول ١٣٢٠مالية [٦ شعبان - ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٨٣٢٤٢ في شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٢٦٢ في ١٤ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٣٩٧٨ في ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٥٣٦٩ في ١٢ شوال ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٥٩١٨ في غرة ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٦٧٧٧ في ١٧ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٧٠٢٧ في ١٥ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ٢٤٠٤ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٧٠٢٧ في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٣٤٢ في ١ محرم ١٣٢٣هـ.

إرادة رقم ٥٤٩٠ في ٢ محرم ١٣٢٣هـ.

إرادة رقم ٣٥٩ في ١١ محرم ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخه في ٥ كانون الأول ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخه في ١٨ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخة في ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

إرادة بدون رقم مؤرخه في ٢٥ آيار ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ١٤٧٤٩٠ في ١ تشرين ثاني ١٣٢٠مالية [٥ رمضان ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٠٩٨٥٩ في ٢٥ مارت ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٤٩٥ في شوال ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ٢٢١٩٦٢ في ٢٥ شوال ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٣٠٣ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٢٥هـ.

إرادة رقم ٢٤٣٩٢٠ في ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ٢٤٣٩٢٠ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ٣٠٢٤٥٥ في ٨ نيسان ١٣٢٨ مالية [١٣٣٠هـ].

إرادة الرقم الخاص ٣٩٥ والرقم العام ٥٧٧٦٠ في ١١ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

إرادة رقم ٣٠٢١٥١ لعام ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٠٥٧ في ١٢ محرم ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٥٦٤ في ١٥ محرم ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣١٣١٠٥ في ١٧ جمادى الثانية ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ١١٦٥ في ١٨ شعبان ١٣٣٢هـ.

إرادة عسكرية

إرادة رقم ٢٧م/١٦/١٣١٠ في ١٦ ربيع الأول ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ١٦ في ربيع الثاني ١٣٠٩هـ - ٢٧ محرم ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٦ في ٢٥ حزيران ١٣٠٨مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ١٦ في ٣٠ حزيران ١٣٠٨مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ١٦ في ٢٨ تموز ١٣٠٨مالية [محرم ١٣١٠هـ].

إرادة مالية

إرادة رقم ٩ / ٣٤٤ في ١٨ ربيع الثاني ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٦ / ٤٣٩ في ٢ ذي الحجة ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ١٦ / ٤٣٩ في ١٥ محرم ١٣٢٧هـ.

ملفات غرفة أوراق الباب العالي - القسم السياسي

نظارة أمور خارجية (غرفة الترجمة) رقم ١٦ في ٢٢ مايس ١٣٠٨مالية [١٣١٠هـ]

الملف رقم ١١ في ذي القعدة ١٣١٩هـ.

إرادة سنية مؤرخة ١٣ ذي الحجة ١٣١٩هـ.

ملفات غرفة الباب العالي - الداخلية

رقم ٤٢ / ١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣١٩هـ.

الملف رقم ٢٣ في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٥هـ.

أوراق قصر يلدز

دفتر همايون، رقم ١٣ في ١٩ شوال ١٢٨٣هـ.

وثيقة رقم ٥ / ١١ في ٦ جمادى الثانية ١٣٠٠هـ.

دفتر رقم ١٣٠٥، وثيقة رقم ٨٥٥٥١٩ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

وثيقة رقم ١٤/٢٢٥٦/١٢٦/١١، عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع للسلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

رقم ١٤، أوراق ٢٥٠ – ٢٥٥، غلاف ٨

رقم ٧٢٤٠ في ٢٧ رمضان ١٣١٠هـ.

رقم ٧٢٤١ في ٢٧ رمضان ١٣١٠هـ.

رقم ٨/١٢٦/٢٥٠/١٤ في ١٦ محرم ١٣١١هـ.

دفتر رقم ١٣٠٤ وثيقة رقم ٨٤٢٣ في ٣ جب – ٢٦ شعبان ١٣١٥هـ.

دفتر رقم ١٣٠٥ في ٢٠ رجب ١٣١٥هـ.

وثيقة مؤرخه في ٨ ربيع الأول ١٣٢٠هـ.

دفتر رقم ٧٩٠٨ في ٩ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

أوراق قصر يلدز (متنوع) رقم ٢٦/٦٩.

أوراق الخزينة الخاصة الشاهانية [السلطانية]

وثيقة رقم ٩٨ في ١٨ ذي الحجة ١٣١٢هـ.

وثيقة رقم ٤٨ في ٢٤ شعبان ١٣٢٥هـ.

٤- وثائق جمعت محليا

أ – عدد من الرسائل التي أرسلها قائد الحملة العثمانية إلى أعيان الأحساء، ومن المنشورات الدعائية التي وزعت في المنطقة آنذاك أو أثناء زيارة أحمد مدحت باشا للأحساء والقطيف وبعض الرسائل الشخصية. وقد حصل المؤلف على عدد منها من الشيخ يوسف المبارك – رحمه الله – ومن الاستاذ محمد سعيد الملا.

ب – عدد من الرسائل المتبادلة بين الملك عبدالعزيز وبعض أعيان الأحساء.

جـ – رسائل متبادلة بين الأمير عبدالله بن جلوي وبعض أعيان الأحساء قبل استرداد الملك عبدالعزيز للأحساء.

مطبوعات عثمانية رسمية

أ) سالنامات ولاية البصرة (بصرة نك ولايت سالنامة سي، سنة مخصوصدر، بصرة ولايت مطبعة سنده باصلمشدر)، للأعوام ١٣٠٧هـ. ١٣٠٨هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣١٠هـ، ١٣١١هـ، ١٣١٤هـ، ١٣١٥هـ، ١٣١٧هـ، ١٣١٨هـ، ١٣١٩هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٢١هـ، ١٣٢٣هـ، ١٣٢٩هـ، ١٣٣٠هـ، ١٣٣١هـ.

ب) سالنامت ولاية بغداد، بغداد ولايت جليلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر)، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، لأعوام ١٢٩٢هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، ١٢٩٧هـ، ١٢٩٩هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٩هـ.

ج) سالنامة الدولة العثمانية العامة للأعوام ١٢٨٨هـ - ١٣٠٧هـ، ١٣١٠هـ - ١٣١٧هـ، ١٣١٩ - ١٣٢٨هـ، ١٣٣٠هـ.

د) وزارة الداخلية، قانون بلدية الايالات وقوانين أخرى ، بغداد، مطبعة الحكومة ١٩٢٥م.

H) T.C.Bas Bakanlik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu, Osmanli Arsivi Daire Baskanligi, Tasnif Subesi Mudurlugu, Arastirma Grubu, 1, Bolum, Vilayet, Sancak, Kasa, Nahiyae Itibariyledir (1324 - 1325).

وثائق شرعية

مجموعة وثائق شرعية صادرة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: الوثائق البريطانية

١- أرشيف حكومة الهند البريطانية في بومبي (IO)

تم الاطلاع على عديد من الملفات المحفوظة في أرشيف بومبي، إلا أن التركيز كان على ملفات مكتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج التالية والتي يرمز لها بـ(**IOR**).

1- Political Department (1871) no.1612 Part II.
Persian Gulf
Turkish Expansion
Regarding the Posture of Affairs as between Bahrain - Wahabee Turks and the Turkish Expedition in Nejd.

2 - Political Department (1871) no. 99. vol. VIII.

Persian Gulf.

3 - Political Department (1871) no. 633.
Persian Gulf
Telegrams
Turkish Expedition to Nejd and Intention if Successful to Occupy Bahrain, Muscat and the Arab Coast.

4- Political Department (1871) no. 642.
Persian Gulf
Turkish Expedition against the Nejd Territories.

5- Political Department (1871) no. 98. vol. VII.
Persian Gulf.

6- Political Department (1872) no.16.
Persian Gulf
Surveys
Bahrein and Kateef Coast.

7- Political Department (1872). no. 1433.
Persian Gulf
Regarding Turkish Expedition Towards Nejd and its Relations to Bahrain.

8- Political Department (1872). no. 1.
Persian Gulf
Telegrams
Turkish Expedition to Nejd and Intention if Successful to Occupy Bahrain, Muscat and the Arab Coast.

9- Political Department (1872) no. 793.
Persian Gulf
Regarding the Turkish Expedition towards Nejd and its Relations to Bahrain.

10- Political Department (1872) no. 315.
Persian Gulf
Regarding the Dutch and Turkish Governments increasing their influence in the Gulf. Irregular Proceeding on the Part of the Consul for the Netherlands at Bushire Showing a Tendency to interfere with British Political Interest.

11- Political Department (1872) no. 1706.
Persian Gulf
Unfriendly Demonstration on the Part of Certain Native Craft
Hoisting the Turkish Flag towards Certain Bahrain Craft.

12- Political Department (1872) no. 347.
Persian Gulf
On the Subject of te Turkish Expedition to Nejd.

13- Political Department (1873) no. 195.
Persian Gulf
Nejd
Regarding the Movement of Turkish Expedtion to Nejd.

14- Political Department (1873) no. 406.
Persian Gulf
Survey
Regarding the Survey of the Portion of the Kateef Coast.

15- Political Department (1873) no. 93.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Truco-Wahabee Affairs in Nejd.

16- Political Department (1873) no. 58.
Persian Gulf
Nejd
Regarding the State of Affairs in Nejd.

17- Political Department (1874) no. 746.
Persian Gulf
El-Hassa
Correspondence between a Turkish Official at El-Hassa and the Chief of Bahrain.

18- Political Department (1874) no. 661.
Persian Gulf
El-Hassa
Regarding the Appointment of a new Governor for El-Hassa.

19- Political Department (1874) no. 661.
Persian Gulf

AbdurRahman bin Fysul
Release of AbdurRahman bin Fysul by the Turkish Authorities.
20- Political Department (1874) no. 64.
Persian Gulf
Kateef Coast
Survey Operation on the Kateef Coast.
21- Political Department (1875) no. 1271/165.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Affairs in Nejd.
22- R/15/5/86, Al-Bu-Ainain Settlement at Qasr As-Subaih, October 5, 1909 - May 24, 1913.
23- (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.
24- Political Department (1876) no. 359.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Affairs in Nejd.
25- Political Department (1883) no. 1579.
Persian Gulf
Piracies
Renewal of Piracies in Khateif Waters.
26- L/p Pas/20/240, prcis of Nejd Affairs (PNA) by J.A. Saldana.
27- Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J. Saldana (1904).
From Lieut. Colonel E.C. Ross, Political Resident, Abo Shahaer to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, Bombay.
28- (IOR) no. 2182 (1913) Part 1. Details of Surrender of Al-Hasa to Ibn Saud.
29- L/P 85/20 C252: the Arabian States of the Persian Gulf, 1939, General Staff, India.
30- L / Military 17/15/14, Military Report on Arabia, Indian Government Press, Calcutta, 1933.

31- Military Report on Arabia, prepared by Geneal Staff, War Office, 1915, British Library, T. 2/489.
32- L/ Military 17/16/1, Hand Book of Arabia, Part 1, 1917.

ثالثاً: إفادات تحريرية وشفهية وتقارير غير منشورة:

أ - إفادات خطية متعددة من الأستاذ محمد سعيد الملا الذي قدم جده الأكبر واعظا مع الجيش العثماني في الفترة العثمانية الأولى كتبها في عدة مناسبات. وهو من المهتمين بتاريخ الأحساء، ويحتفظ بعدد من الوثائق العثمانية والمراسلات بين جده الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا الذي شغل منصب مفتي الأحساء في الفترة العثمانية خلال الفترة (١٣٠٧ - ١٣٣١هـ).

ب - أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً.

ج - السجل الرئيس لإثبات الأملاك السنية في لواء الأحساء حصل عليه المؤلف من أحد الأشخاص الذين كان أجدادهم يقومون بإدارة دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء، يضم توثيقاً لـ ٤٢٥ ملكاً زراعياً في الأحساء وحدها دون القطيف، وقد أعتمد المؤلف عليه في توثيق الأملاك السنية في الأحساء وفي المقارنة مع سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء.

رابعاً: مخطوطات غير منشورة:

الذكير، مقبل بن عبدالعزيز، (مخطوط) مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، مكتبة كلية الأداب بجامعة بغداد رقم ٥٦٩.

خامساً: الكتب باللغة العربية

١ - إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، أمراء وغزاة، قصة الحدود والسيادة الاقليمية في الخليج (دراسة وثائقية)، دار الساقي، لندن، ط٢، ١٩٩١م.

٢ – الألوسي، السيد محمود شكري، (تحقيق محمد بهجة الأثري) تاريخ نجد، القاهرة ١٣٤٣هـ، المطبعة السلفية.

٣ – الحلو، عبدالفتاح محمد، شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر، ط٢، د.ن، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤ – بركات رجب، بلدية البصرة: ١٨٦٩ – ١٩٨١م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٤م.

٥– الرفاعي، هاشم، من ذكرياتي، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٥ – سالدانا، جي .أي، سالدانا (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ – ١٩٠٤م، مطابع علي بن علي، الدوحة، ١٩٨٩م.

٦ – السبيعي، عبدالله بن ناصر، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٢ – ١٣٨٠هـ/١٩٣٣ – ١٩٦٠م، دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢.

٧ – ————، الحكم والادارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م (دارسة وثائقية)، الرياض ١٤٢٠هـ.

٨ – ————، التصدي السعودي للحكم العثماني للأحساء والقطيف: ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩٣١م (دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٩ – ————، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م (دارسة وثائقية)، الرياض ١٤٢٠هـ.

١٠– ————، الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م(دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١١– ————، القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م(دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٢- شقيرات، أحمد صدقي، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن: ١٨٦٤ - ١٩١٨م، آلاء للطباعة والتصميم، عمان، الأردن، ط١ ١٤١٣هـ/ ١٩٢٢م.

١٢- صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، دار الساقي، بيروت ١٩٦٦-١٩٩٩م.

١٢- آل عبدالقادر، محمد بن عبدالله بن عبدالمحسن، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، مكتبة المعارف (الرياض) ومكتبة الأحساء الأهلية (الأحساء) ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٣- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين أحتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة، الكرخ، بغداد، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، ج٧.

١٤- العمران، فرج، الأزهار الأرجية في الأثار الفرجية، مطبعة النجف ١٣٨٣هـ، ج٤.

١٥- فيدال، ف . ش، واحة الأحساء، ترجمة الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦- القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي: ١٨٩٦ - ١٩١٤م، مطبعة الارشاد ببغداد، ١٩٨٠م

١٧- لوريمر، ج.ج. دليل الخليج، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة د.ت.

١٨- مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت، ط١ .

١٩- المسلم، محمد سعيد، ساحل الذهب الأسود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط٢، د.ت.

٢٠- ——————، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مطابع الفرزدق، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢١- المسلط، هواش صالح، من أنساب العرب العاربة، قبائل الجبور الزبيدية القحطانية وجدهم السلطان جبر القحطاني، دار المعرفة، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢- المنصور، عبدالعزيز محمد، التطور السياسي لقطر: في الفترة مابين ١٨٦٨ - ١٩١٦م، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٣- خان، ميرزا حسن، تاريخ ولاية البصرة، ترجمة الدكتور محمد وصفي أبو مغلي، جامعة البصرة، ١٩٨٠م.

٢٤- نوفل، أفندي نعمة الله نوفل (مترجم) الدستور، مجلدان، المجلد الأول، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ.

٢٥- النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني: ١٨٦٩ - ١٩١٧م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

سادساً: دوريات ومقالات

١ - الجاسر، حمد، الحياة العلمية في الأحساء، المجلة العربية، عدد جمادى الأولى ١٤١٣هـ.

٢ - السويدان، مهدي محمد، من ماضي القطيف، مجلة الواحة، العدد الخامس، محرم ١٤١٧هـ.

Mandavilie, Jon E, The Ottoman Province of Al-Hassa in the sixteenth Centuries. Journal of the American Oriental Society, Volume 90, Number 3, July - September 1970

مطابع الجمعة الالكترونية
هاتف ٤٩٥٥٤٤٤ / ٤٩٥٣٨١٠

اقتصـــــاد

الأحساء والقطيف وقطر
أثناء الحكم العثماني الثاني
١٢٨٨ - ١٣٣١هـ / ١٨٧١ - ١٩١٣ هـ
(دراسة وثائقية)

تأليف
الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

ⓒ عبدالله بن ناصر بن عبدالله السبيعي، ١٤٢٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السبيعي، عبدالله بن ناصر بن عبدالله

إقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨- ١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م - دراسة وثائقية الرياض.

٢٨٧ ص ؛ ١٧X ٢٤ سم

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠

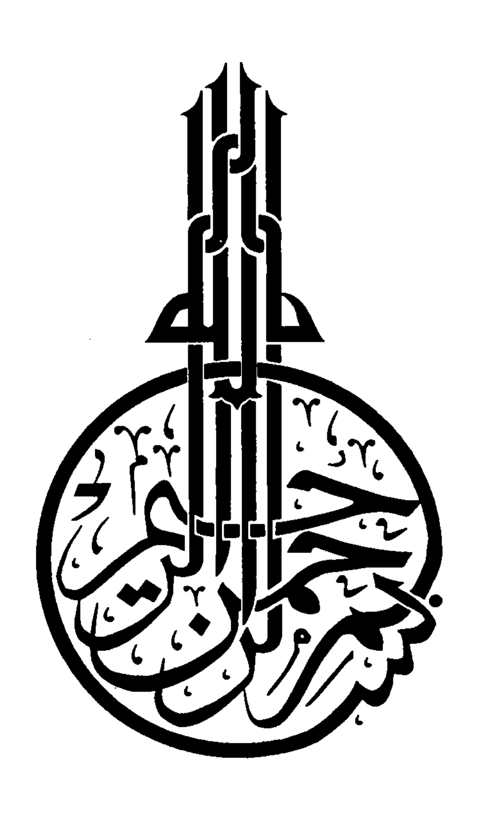
١- الأحساء (السعودية) - تاريخ - العصر العثماني ٢- السعودية - الأحوال الإقتصادية أ- العنوان

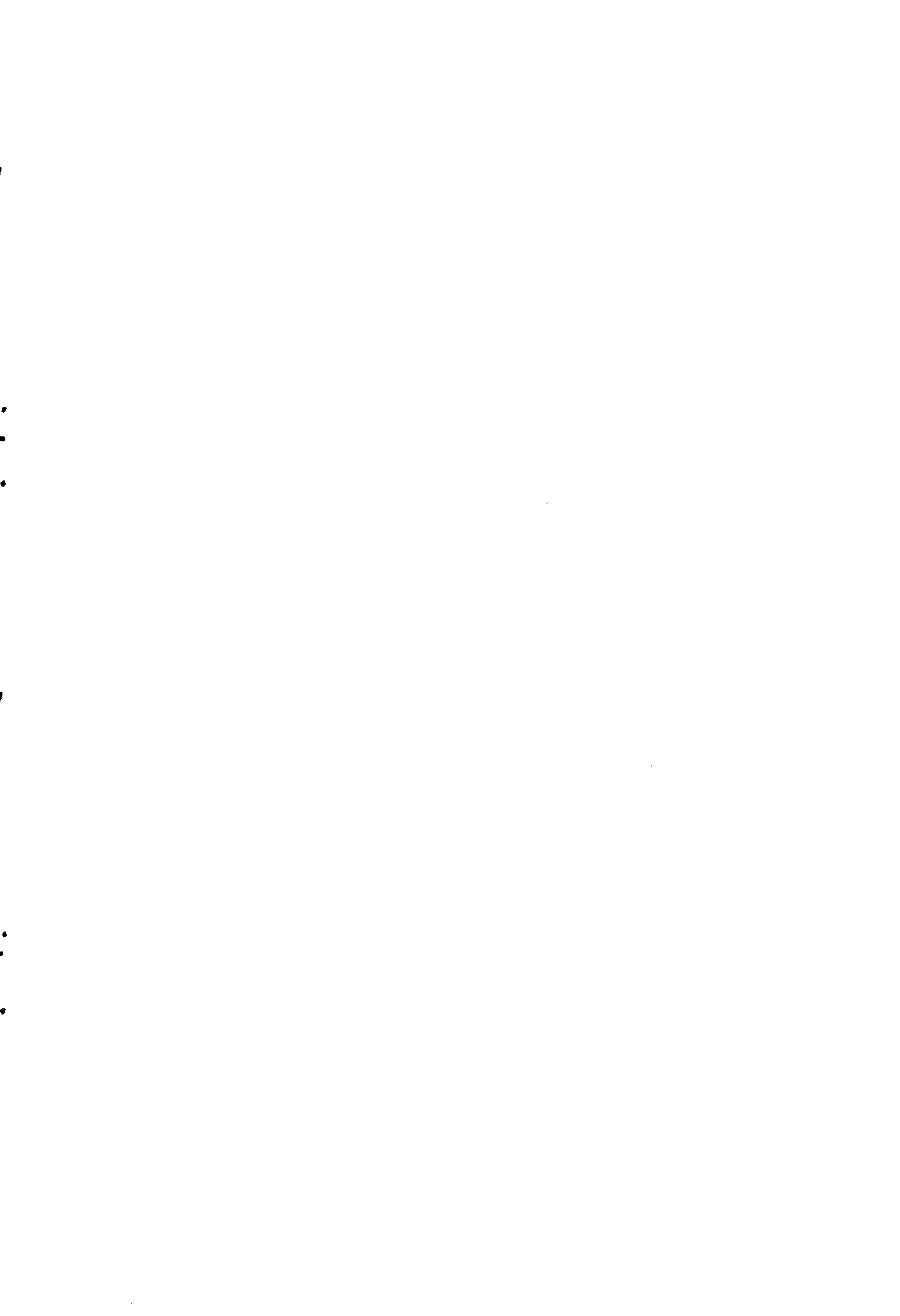
ديوي ٣٣، ١٣٣ ، ٩٥٣ ٢٠/١٤٢٩

رقم الإيداع: ١٤٢٩/ ٢٠

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠

ردمك: X-٠٩٢-٣٦-٩٩٦٠





المحتويات

– الفصل الثاني –

– الفصل الثالث –

– الفصل الرابع –

قائمة بالوثائق والبيانات والرسوم والرسائل

مقـــدمـــة

راودتني منذ عشرة أعوام رغبة في المساهمة في كتابة صفحات من تاريخ الأحساء وما حولها، إدراكاً مني لقلة من تصدى لكتابة تاريخها وتدوين أحداثها، رغم تسليمي بصعوبة المهمة ومشقتها وبما يحيطها من معوقات. وكان يدفعني ويقوي عزمي أمل في أن أجد من مثقفيها والمهتمين بالتاريخ وتدوينه والمحتفظين بالوثائق التاريخية والجامعين لها عوناً وتشجيعاً ومؤازرة، لاسيما والمنطقة بيئة علم وتدوين وإشعاع علمي متميز جعلتها سابقة لغيرها من مناطق الجزيرة العربية، غير أن تلك الأماني حالت دونها صعوبات وعقبات كانت أكثر مماكان يظن. مما أطال مدة جمع الوثائق والمعلومات والسفر لطلبها من مظانها في أرشيفات اسطنبول والهند وبريطانيا في زيارات متكررة إضافة إلى بعض ما تيسر جمعه محلياً، وتحليها والتثبت من صحة معلوماتها. وظللت طوال تلك الفترة أراقب بلهفة إقدام غيري على إخراج شيئاً مما أمل فيه أو قريباً منه يريحني من هذه المهمة الشاقة، مع حرصي على تشجيع طلاب الدراسات العليا المهتمين بتاريخ المنطقة على محاولة الكتابة في الموضوع، سواء ممن أشرفت عليهم أو من عرفت طموحاتهم ورغباتهم الجادة في المساهمة في كتابة تاريخ الجزء الشرقي من البلاد. ومرت السنوات بطيئة لم أجد خلالها فيما كتب ونشر مايرقى إلى الطموحات في إبراز جوانب مهمة من سجل تاريخ المنطقة الحافل بالمعلومات والأحداث، لاسيما وأن معظم ماكتب كان مركزاً على التاريخ السياسي السردي دون التطرق إلى الجوانب الحضارية التاريخية الأخرى كالإدارة والأمن الداخلي والاقتصاد والقضاء والأوقاف والتعليم ونشاط السكان وطبيعة المجتمع في هذا الجزء المهم من الوطن.

دفعني كل هذا إلى العزم في اختيار فترة مهمة وحاسمة من تاريخ

الأحساء والقطيف وقطر تتمثل في الفترة التي دانت فيها للحكم العثماني الثاني ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م، وقبيل استرداد الملك عبدالعزيز آل سعود للأحساء والقطيف من العثمانيين.

تراكم لديّ طوال تلك الفترة عدد كبير من الوثائق والمخطوطات وتزايد كم المعلومات والروايات الشفوية، مما زاد من صعوبة إنجاز ما أطمح إليه وأخطط له، خاصة مع ندرة من يجيد ترجمة الوثائق العثمانية ترجمة جيدة يركن إليها، يضاف إلى هذا الخلط والتضارب والتكرار في معلومات الوثائق الإنجليزية المعاصرة ناهيك عن عدم صحة معظم ماورد فيها من معلومات خاصة إذا كانت تلك المعلومات نقلاً عن روايات شفوية لأشخاص قادمين من داخل الجزيرة العربية تتضارب معلوماتهم وتتلون حسب ميولهم ورغباتهم ورغبة فيما كان المسؤولون الإنجليز يدفعون لهم من مبالغ نظير الحصول على تلك المعلومات دون تدقيق في صحتها أو معرفة لخلفياتها. مما جعلني أهمل معظمها مالم أتأكد من صحتها مقارنة مع غيرها من وثائق ومعلومات أو كونها رسائل شخصية مباشرة من الأشخاص المعنيين بالأحداث ذاتها. أما الروايات الشفوية التي يعوزها التوثيق والدقة والصحة فقد جرى إهمالها رغم كثرة بعضها وتكرار رواتها.

جاء العمل وتكامل في هيئة سلسلة من الكتب المرتبطة محتوياتها بالموضوع الرئيس تاريخ الأحساء والقطيف وقطر خلال تلك الحقبة التاريخية وأن أختلفت عناوينها ومباحثها. فقد خصص هذا الكتاب للإقتصاد واعتمد في تأليفه في المقام الأول على الوثائق العثمانية ثم الوثائق الإنجليزية المعاصرة التي جمعت معلوماتها المقيمية السياسية البريطانية في الخليج وبعثت بها حكومة الهند البريطانية التي كانت مهتمة بما يجرى في المنطقة وحريصة على تتبع أخبارها أول بأول وملحة في طلب مايتوفر من معلومات

عنها ثم على الوثائق المحلية. وقد قمت بتحليل تلك الوثائق والمعلومات والتثبت من صحتها وخرجت بمعلومات جديدة تختلف عما أطلعت عليه مما هو مداول وشائع فيما نشر من كتب أو رسائل علمية مما أطلعت عليه، مما شجعني على إخراجه ونشره تعميماً للفائدة. وقد قمت بتقسيم مادة هذا الكتاب إلى مقدمة وأربعة فصول رئيسة. خصص الفصل الأول لدراسة شاملة لطبيعة اقتصاد لواء الأحساء؛ الزراعة وتفاصيل ملكية الأراضي الزراعية والأوضاع الزراعية في المنطقة خلال الحكم العثماني ؛ والغوص والتجارة مع تطرق لأوضاع التجارة الهنود [البنيان] في القطيف وقطر ومناقشة لكيفية معاملة السلطة العثمانية المحلية للتجار المحليين ووضع التجار المحليين ونشاطهم؛ والصناعة المحلية وصيد الأسماك وفرص العمل اليومية، كما يشمل الفصل دراسة تفصيلية للعملات النقدية والأوزان والمقاييس المستخدمة في المنطقة أثناء تلك الحقبة التاريخية وجاء في الفصل الثاني دراسة مستفيضة للإدارة المالية العثمانية في اللواء وطبيعة عملها وتفرعاتها الإدارية وكذلك تفصيل لطبيعة عمل إدارة الأملاك السنية [السلطانية] وجداول شاملة بأسماء الأملاك السلطانية في الأحساء والتي تنشر لأول مرة فيما أطلعنا عليه.. أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الضرائب والرسوم والتي شملت تفصيلاً لاثنتين وعشرين ضريبة ورسماً مالياً كانت الدولة العثمانية تقوم بجبايتها في لواء الأحساء. وخصص الفصل الرابع لدراسة مستفيضة لعملية جباية الضرائب سواء بأسلوب الأمانة أو الالتزام، وختم هذا الفصل بالقاء الضوء على ميزانية اللواء طيلة الفترة موضوع الدراسة.

ورغم أنني أمضيت مايقارب خمسة سنوات في إعداد هذا الكتاب وما سبقه ومايليه من سلسلة هذه المجموعة وتدوين ومراجعة موادها، بذلت خلالها جهدي من أجل إخراج دراسة وثائقية رصينة ومتكاملة، ألا انني رغم هذا كله، أعترف حقيقة لاتواضعاً أن هذه السلسلة تحتاج إلى من

يتابعها ويضيف إليها معلومات غابت عني أو لم أتمكن من الوصول إليها.

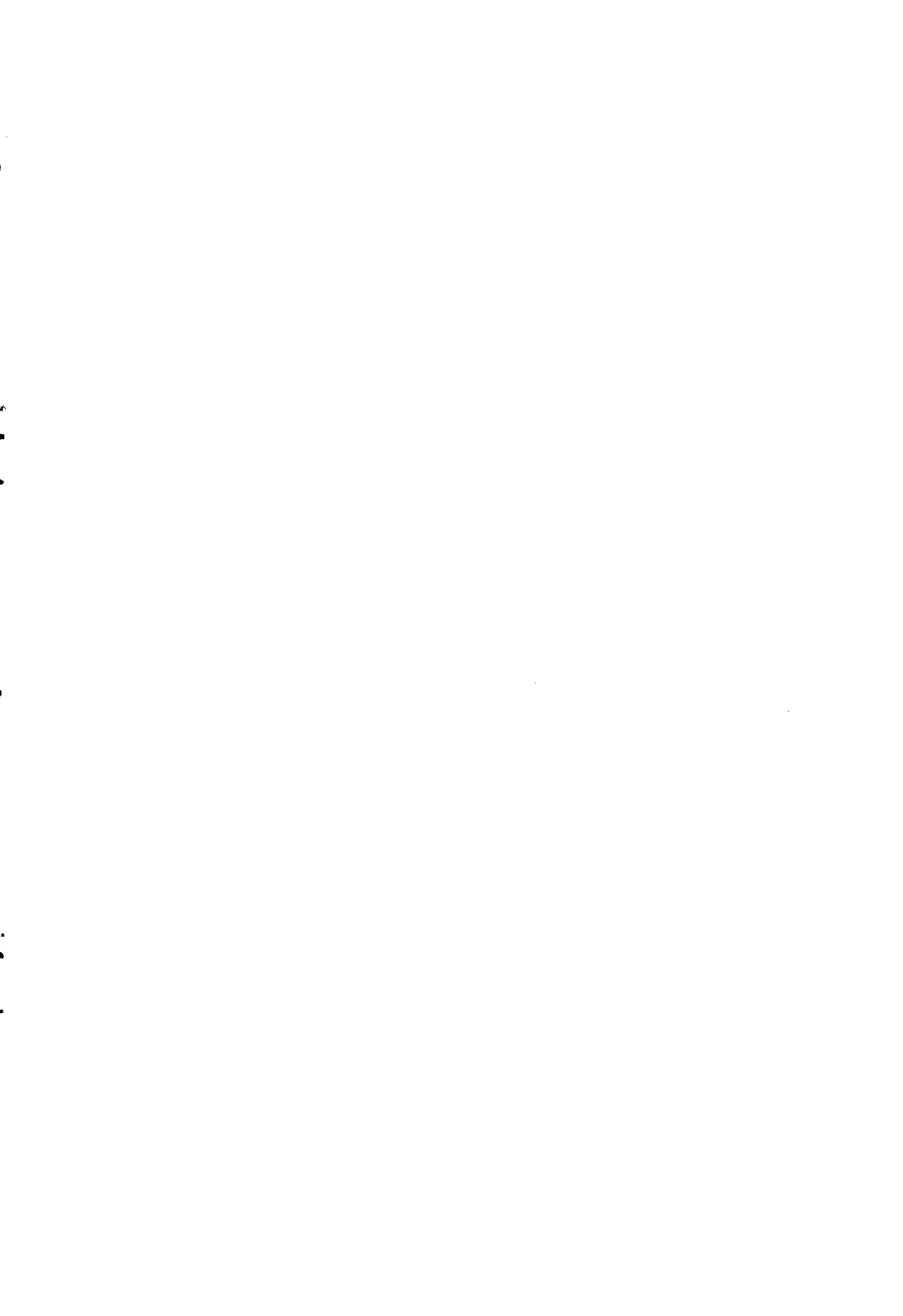
أجد لزاماً أن أسجل كل شكري الجزيل لكل من ساعدني أو شجعني على الإستمرار في التحضير لكتابة هذه المجموعة، كما أقدر لأسرتي تحملها ومعاناتها أثناء السنوات التي كرست خلالها معظم وقتي واهتمامي لإتمام هذا العمل.

والله الهادي والموفق لصالح الأعمال أسأله أن ينفع بعملي هذا وأن يهدينا سواء السبيل.

الرياض في ١ جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ.

الفصل الأول

طبيعة اقتصاد لواء الأحساء



الفصل الأول

طبيعة اقتصاد لواء الأحساء

امتازت الأحساء والقطيف بوضع اقتصادي ميزهما عما حولهما من بقية مناطق الجزيرة العربية، وذلك لكونهما واحتين زراعيتين، حباهما الله وفرة المياه المتدفقة والتربة الخصبة والموقع الجغرافي المتميز، مما جذب إليهما الناس للسكنى منذ عصور قديمة، فاستوطنوهما مستغلين طبيتهما المتميزة، ومكرسين جهودهم لاستغلال خيراتهما، مما نتج عنه جعل الواحتين مصدر تموين رئيسي لمعظم مناطق الجزيرة العربية يسد حاجاتها من السلع والمواد الغذائية والتموينية الأساسية، وفي مقدمتها التمور والأرز والحنطة وغيرها. ساعد كون المنطقة سوقًا مهمًا للمواد الغذائية والتموينية أن تنشأ فيها بيئة صناعية متميزة، برع صناعها وحرفيوها في صنع صناعات مهمة متعددة وإنتاجها وإتقانها، تتدرج من الصناعات الضرورية للناس في حياتهم اليومية حتي تصل إلى الصناعات الدقيقة والنادرة التي يقبل عليها الأثرياء والمترفون إذ لا يجدون مثيلاتها في غير أسواق المنطقة، ومن أهمها الصناعات والمشغولات الذهبية والفضية والمنسوجات الحريرية من ملابس وخلافها. كما أن امتهان حرفة الغوص بحثًا عن اللؤلؤ وبيعه كانت مصدر تميز اقتصادي لسكان المنطقة، أتاح فرص عمل موسمية كثيرة لغير سكانها، وكان عائده ثرًا كبيراً على تجارها، وظفوه لتطوير استثماراتهم التجارية، وتوسيع نطاقها باتصالاتهم بالمراكز التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، لاسيما في البحرين والهند وفارس . وقد مكنهم من الاتصال والتواصل التجاري موقع المنطقة على ضفاف الخليج العربي، وكون مؤانيها في العقير والقطيف ودارين بمثابة بوابات شرق الجزيرة العربية ووسطها، التي تنفذ عبرها التجارة ووسائل الاتصال من الداخل إلى العالم الخارجي ومنه إليها.

أدى تميز المنطقة الاقتصادي إلى جعلها عامل تمكين سياسي مهم للتحكم في شؤون السيطرة والحكم في شرق الجزيرة العربية ووسطها، وذلك بما تتيحه من موارد اقتصادية كبيرة لا تتاح في غيرها . وذلك جعل التنافس في السيطرة عليها عاملا حاسمًا لا مثيل له في دعم أي حكم يتطلع إلى التفوق على منافسيه، وبسط هيمنته عليهم. قاد هذا التطلع والتنافس للفوز بالسيطرة على المنطقة من قبل الزعامات السياسية المختلفة إلى آثار سلبية واضحة المعالم على سكانها المستقرين في ربوعها من أهمها كثرة تعرضهم للهجوم والتغير من حكم إلى حكم مما نكد على سكانها عيشهم، وحد من توسع أنشطتهم الاقتصادية ومن نمو تجارتهم واتصالاتهم وإبداعاتهم الصناعية، وخاصة إن طبيعتهم بوصفهم سكان واحات زراعية وارفة الظلال وفيرة المياه المتدفقة في جداول طويلة شبيهة بالأنهار، وكثرة محاصيلها وغلالها الزراعية، قد عمق فيهم الارتباط بالأرض وجذر فيهم الطبيعة السلمية ونفرهم من الحروب والقتال .

لم يكن تميز الوضع الاقتصادي للأحساء والقطيف بخاف على الدولة العثمانية حين تخطيطها لعملية الاستيلاء على المنطقة في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، واتخاذها ركيزة لتوسيع نفوذها في مناطق الخليج العربي ووسط الجزيرة العربية. فقد كانت إحدى الحيثيات التي ساقها أحمد مدحت باشا للتأثير على الباب العالي لحمله على سرعة الاقتناع بتسيير حملة عسكرية كبيرة للاستيلاء على الأحساء والقطيف والبقاء فيهما، وذلك بقوله في برقية بعث بها إلى الباب العالي في ٤ محرم ١٢٨٨هـ "سوف يستفاد من دخل الأحساء والقطيف الذي يتجاوز ٢٠٠ ألف ريال سنويًا، مما يعطي أمر الاستيلاء عليهما أهمية كبرى"[١] . ويستمر أحمد مدحت باشا في التركيز على الأهمية الاقتصادية للمنطقة في سياق اقناع حكومته بجدوى الاحتفاظ بها، فقد وصفها في تقرير مطول بعث به إلى الصدر

الأعظم في ٢١ شوال ١٢٨٨ / ١٨٧١م" أن الأحساء والقطيف هما أنبت مكان في منطقة نجد.. وأن عدد مزارع النخيل في الأحساء يتجاوز ٤٠ ألف مزرعة وبالقطيف ما بين ٨ ألف إلى ١٠ آلاف مزرعة . وأن عشورها التي حصلت بلغت ثلاثة آلاف ليرة ذهبية .. وسوف يزيد المبلغ إذا تم استصلاح مزارع النخيل الموقوفة والتي يزيد عددها عن ثلاثمائة قطعة إلى ما يقارب ١٠,٠٠٠ ليرة ذهبية"[٢] ويواصل أحمد مدحت باشا تركيزه على الأهمية الاقتصادية المتميزة فيذكر في تقرير آخر "أن عدد نخيل الأحساء يتجاوز عدد مزارع النخيل الموجودة في بغداد، ورغم عدم إجراء إحصاء دقيق لذلك إلا أن عدد مزارع النخيل في الأحساء يتجاوز ٣٠,٠٠٠ مزرعة وأن هذا الرقم لا يعد رقمًا مبالغًا فيه بل يعد رقمًا معقولاً إلى حد كبير"[٣] . ولكن يبدو أن ذلك الرقم كان مبالغًا فيه حيث تراجع العثمانيون عن تلك الأرقام الكبيرة ولا سيما بعد أن أمضوا وقتًا كافيًا في المنطقة عرفوها عن كثب وتعرفوا على عدد مزارعها بشكل أدق، فقد جاء في تقرير عثماني رسمي أعد في سنة ١٣٠٨هـ "بأن في اللواء ١٤,٠٠٠ بستان تقريبًا جل محاصيلها من التمور. وقد توجد فيها الأشجار المثمرة المتنوعة، وأن فيها زهاء ٣٥٠٠ مزرعة للأرز ومائة مزرعة للقمح"[٤] وعن المياه وجداولها التي تروي الرقعة الزراعية تلك ذكر التقرير بأن باللواء أنهار للمياه منها الكبير ومنها الصغير والوسط، وقد يسقي بعضها في اليوم من المائة فدان إلى الألف فدان من الأراضي[٥] .

أفضى التصور العثماني للوضع الاقتصادي في المنطقة إلى وجود انطباع سائد بين المسؤولين العثمانيين حين التحضير لعملية الاستيلاء على المنطقة، ومن ثم البقاء فيها، وذلك ظنًا منهم أن إيرادات الأحساء والقطيف تفي بالنفقات المالية المطلوبة للاحتفاظ بهما بل تزيد . وقد جسد ذلك الانطباع أحمد مدحت باشا بقوله "نحن متفائلون على أن يتجاوز دخل المنطقة في

العام القادم ١٠٠٠٠ كيسة ليرة ذهبية إن لم نقل ضعفي هذا المبلغ .. وهذا المبلغ سوف يسد مصاريف الجيش والسفن وكافة مصاريف النقل والإدارة وأملنا كبير في إزدياد هذا المبلغ والاستفادة منه في الأعوام القادمة(٦). وكان هذا الرقم المتفائل لدخل المنطقة مقصوراً على أخذ العشر الشرعي فقط دون جباية بقية الرسوم التي تجبيها الدولة العثمانية في بقية مناطق الدولة حسب ما التزمت به لسكان لواء الأحساء في بداية قدوم جيشها إلى المنطقة وذلك في منشور مطبوع مؤرخ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ وموقع عليه من قبل الفريق محمد نافذ باشا قائد الحملة العثمانية العسكرية للاستيلاء على المنطقة:

> الرسومات [الرسوم] التي تؤخذ من الأهالي قبل هذا من قبيل جهادية [ضريبة الجهاد] وخدمات للمأمورين على التحصيل [تحصيل الزكاة] وغيرها مثل الزيادة في الخرص. كون أنها مخالفة لأحكام الشريعة المحمدية ومضرة بحق الأهالي والرعية . ومراد الدولة العلية ترقية أحوال تبعيتها وزيادة ثروتهم ونعيمهم.. فقد أمرنا بلغوها [بإلغائها] وعدم أخذها ونبهنا المأمورين بعد تحليفهم على الخرص أن يكون في نصابه وأن لا يكون فيه زيادة ولا نقص يوجب الضرر بالأهالي وغدر بيت المال وأن لا [وألا] يأخذوا درهمًا واحداً زيادة عن استحقاق بيت المال الشرعي وأن لا يقبلوا من أحد شيئًا لأنفسهم من قبل خدمة أو غيرها كليًا كان أو جزئيًا .. والذي يتبين عندنا أنه ارتكب ذلك فقد أوعدناه بالمجازات [المجازاة] الشديدة وحذرناه من أضرارها وارتكابها غاية التحذير(٧) .

كما جسدت تلك التأكيدات بوضوح في التعليمات المالية التي أبلغتها الدولة العثمانية لمتصرف لواء الأحساء في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م إذ جاء في المادة الثانية من تلك التعليمات :

> لايؤخذ شيء من الأهالي في المدن أو في البادية مما يسمى بالضريبة غير ما فرضه الشرع فيؤخذ العشر من محصولات الأراضي والبساتين والمزارع.

ويؤخذ من أصحاب المواشي والأغنام والإبل النسبة المقررة شرعًا إضافة إلى تحصيل ريع أراضي بيت المال[٨] .

كما حرص أحمد مدحت باشا خلال زيارته اللواء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، على توزيع منشور على الأهالي مؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٨هـ أكد فيه بوضوح بأنه قد قر القرار بأن لا يؤخذ من الأهالي سواء الزكاة والأعشار[٩] . لكن اتضح فيما بعد أن تلك التأكيدات إنما كانت مجرد تهدئة وتوطئة لقبول السكان بالحكم العثماني ثم التخلي عنها باعتبارها مجرد وعود وليست سياسة ثابتة كما سيتضح فيما بعد .

وقد يعزى سرعة نكوص الدولة العثمانية عما قطعته من وعود لسكان لواء الأحساء إلى جسامة المبالغ التي يتطلبها الاحتفاظ بالمنطقة وما يحيط بالوجود العثماني من مشاكل، وإلى الظروف المالية الصعبة التي أحاطت بالدولة العثمانية في تلك الحقبة التاريخية، ثم أن الدولة لا تستطيع استثناء لواء أو منطقة بعينها من تطبيق النظم والقوانين المرعية في الدولة لا سيما النواحي المالية التي تعتبرها الدولة العثمانية بمثابة الروح لها وتوليها اهتماماً خاصًا لا سيما لما لها من أثر بالغ في تمكينها من المضي قدمًا في عملية الإصلاح والتحديث لمرافق الدولة ونظمها والذي كانت تهدف إليه منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي . فبدون موارد مالية كافية ومقننة لا يمكن إصلاح الجيش وتحديث أسلحته ونظمه لا سيما والدولة العثمانية تواجه تحديًا متزايداً في أوروبا كما أن وفرة الإيرادات المالية ستكمن الدولة العثمانية من تنظيم شؤون الدولة وتحديث مؤسساتها المدنية والنهوض بالخدمات العامة . فقد انتقد تقرير عثماني مرفوع للسلطان عبد الحميد الثاني إهمال تطوير إمكانيات اللواء ذاكراً أنه "منذ بداية تشكيل اللواء في عام ١٢٨٨هـ لم ير أي مظهر من مظاهر الترقي والتقدم رغم أنه بمنزلة مفتاح جزيرة العرب وسواحلها"[١٠] .

الفعاليات الاقتصادية في لواء الأحساء

الزراعة :

اشتهر لواء الأحساء بكونه منطقة زراعية منتجة تسد منتجاته الزراعية الاحتياجات الغذائية لسكان اللواء ومعظم سكان وسط الجزيرة العربية بل أن التمور كانت تصدر للبحرين والهند والحجاز(١١). وكان ذلك الغناء المادي الناتج عن الزراعة – كما سبق – أحد المغريات التي راودت العثمانيين بأن يفي دخل اللواء ومحاصيله بما يسد نفقات الإدارة والجيش واحتياجاتها الغذائية التي أفصح عنها أحمد مدحت باشا بقوله:

إن دخل الزراعة في اللواء، لا سيما التمور والأرز تبلغ ما بين ٤٠٠–٥٠٠ ألف ليرة سنويًا.. وبما أن الأهالي لا يستوردون كثيراً من احتياجاتهم من الخارج فهم يعدون أغنياء جداً(١٢).

ويضيف مفصلاً للأهمية الزراعية في اللواء قائلاً :

لقد سمعنا أن عدد مزارع النخيل في الأحساء – باستثناء القطيف – يتجاوز ٣٠ أو ٤٠ ألف مزرعة – وهذا الرقم يبدو أنه مبالغ فيه.. إذ أنهم يعتبرون ما مساحته ٣ – ٤ دونم مزرعة. وهذه المزارع تسقى من سبع منابع للمياه تستطيع الواحدة منها تشغيل مطحنة. ويميز المنطقة وجود كميات كبيرة من المياه العذبة والجو المعتدل والأراضي الخصبة.. وأن توفر كل هذا يساعد على الحصول على ثمر النخيل بعد غرسه بسنتين أو ثلاث(١٣).

وقد تحول السماع لدى أحمد مدحت باشا إلى حقيقة مدهشة شاهدها بنفسه حين زيارته المنطقة وتفقد الأمور على الطبيعة ومن أهمها التأكد من الإمكانيات الزراعية في المنطقة فقد كتب للصدر الأعظم تقريراً عن ذلك جاء فيه "وكما شاهدت شخصيًا فإن هناك في القطيف والأحساء أراضي رائعة صالحة للزراعة والإعمار يزيدها أهمية كون المياه المتوفرة كافية بل زائدة

على الحاجة في سقيا هذه الأراضي وارووائها"[١٤] . وأضاف أحمد مدحت باشا أن وصفه هذا ينطبق على ملحقات القطيف مثل سيهات وصفوى والقرى الأخرى التابعة للقطيف. فقد أشار إلى أن كميات المياه العذبة في القطيف ونواحيها تذهب هدراً حيث تتدفق في البحر، وأن استغلالها سوف يحيل المنطقة إلى واحة زراعية كبرى، خاصة وأن الحاجة إلى محاصيل لواء الأحساء الزراعية موضع طلب شديد لسد الاحتياجات الغذائية لسكان داخل الجزيرة العربية وبالتالي فإنها تشكل مصدراً اقتصاديًا كبيراً لهم[١٥] . وهذا ما عني أحمد مدحت باشا بتفصيله وشرحه في تقريره الميداني للصدر الأعظم إذ قال:

وفي الداخل أي الرياض وعنيزة وبريدة وجبل شمر واليمامة وإن كان فيها بعض مزارع النخيل، إلا أنه نظراً لأن سقيا هذه المزارع يستوجب إخراج المياه من الآبار التي يصل عمقها ٤٠-٥٠ فولاج[١٦] لذلك كان من الطبيعي ألا يكفي إنتاج التمور بها إلا لربع السكان أو خمسهم في تلك المناطق ولذلك يعمد الأهالي ولا سيما البدو منهم إلى سد احتياجاتهم من التمور والأرز من محاصيل الأحساء والقطيف. وبذلك ينظر إلى الأحساء والقطيف بوصفهما مستودع غذاء مهمًا لهم. ولو منعوا من المجيء إليه فإنهم سيضيقون ذرعًا بذلك[١٧] .

وكان الاستثناء الوحيد لتلك الطبيعة الزراعية الغنية في لواء الأحساء تنحصر في قضاء قطر التي وصفها أحمد مدحت باشا بقوله[١٨] :

تقع قطر بين عمان والبحرين باتجاه البحر شرق منطقة الأحساء، وعدد سكانها كبير لكن أراضيها صخرية ولا توجد بها مياه ولا مزارع كما هو موجود في الأحساء والقطيف ولذلك فأغلب أهلها يشتغلون بصيد اللؤلؤ والأسماك ولهم في هذا العمل أكثر من ٣٠٠٠ سفينة.

لقد لعبت الطبيعة الزراعية وأهميتها دوراً مهمًا في الاستراتيجية

العثمانية التي كانت تريد أن تتخذ من لواء الأحساء مركزاً ومنطلقًا لبسط نفوذ الدولة العثمانية وهيمنتها على مناطق الخليج العربي ووسط الجزيرة العربية، إذ لم يخل تقرير واحد من تقارير أحمد مدحت باشا المتعددة سواء قبل الاستيلاء العثماني أو بعد زيارته الميدانية، دون التطرق لتلك الأهمية وإبرازها للباب العالي بوصفها حجة إقناع للمضي في تنفيذ تلك السياسة الاستراتيجية فقد أسهب في تقرير بعث به إلى الصدر الأعظم بعد زيارته للمنطقة عن تلك الأهمية المادية حين ذكر أن إيرادات اللواء من الزراعة في العام الأول من الوجود العثماني فيه كان فائضًا عن النفقات المطلوبة رغم كون الموسم الزراعي قد بدأ قبل مجيء العثمانيين وقبل قيامهم بإدخال بعض الإصلاحات التنظيمية لجباية الرسوم وتشجيع إدخال زراعة بعض المحاصيل الزراعية الجديدة، فقد بلغت إيرادات تلك السنة ما بين ٣٠ – ٣٥ بوك [البوك ٥٠٠ ألف قرش] وأن هذا المبلغ الكبير إذا أخرج منه رواتب الموظفين والزكاة والتي يبلغ مجموعها ما بين ٧ – ٨ بوك إضافة إلى رواتب ومخصصات الجنود والتي تعادل المبلغ السابق فإن المجموع سيبلغ ١٥ بوك، يضاف إليه صرف مبلغ خمسة أبواك لأعمال بناء مخافر الجيش وثكناته ومستودعات الفحم في الموانى وغيرها من المستلزمات العسكرية وتعميرها فإن المقدار الفائض من دخل اللواء سيرسل إلى مركز ولاية بغداد[١٩].

أدى ضخامة الدخل المالي من الزراعة في لواء الأحساء والإمكانيات الكبيرة لتطويره إلى اهتمام الدولة العثمانية بأمر تنمية الزراعة وتوسيع رقعتها في المنطقة رغبة منها في زيادة الدخل من ايراداتها. تتجسد تلك الاهتمامات في تكريس أحمد مدحت باشا تعليمات مفصلة أصدرها إلى متصرف لواء الأحساء الفريق محمد نافذ باشا بعد عودته مباشرة من زيارته الميدانية للواء، انصبت على الاهتمام بالنهوض بالزراعة وتطويرها. فقد صاغها في أربع صفحات طويلة ومفصلة في عشر مواد أوضح فيها آرائه في

ذلك المجال الحيوي المهم.

جاء في المادة الثانية من تلك التعليمات التأكيد على عدم أخذ شيء من الأهالي في المدن أو البادية مما يسمى بالضرائب غير ما فرضه الشرع، فيؤخذ العشر من محصولات الأراضي والمزارع والبساتين(٢٠). أما المادة الثالثة فقد تضمنت تفاصيل لإعمار واستصلاح ثلاثمائة قطعة من أراضي أشجار النخيل التي تعرضت للخراب والتابعة لبيت المال والتي لم يعد يستفاد منها وذلك بالغاء العادة المتبعة سابقًا في إعطاء بستان النخيل للمتعهد من المزارعين بحيث يتبع بدلاً عن ذلك ما هو جار ومطبق في العراق، فإذا كان بستان النخيل منتجًا فيعطى ربع محصولاته للمزارع بما في ذلك كافة المحصولات التي تزرع تحت النخيل في البستان، وعليه أن يدفع للدولة ثلاثة أرباع المحصول. وإذا ما تعهد الفلاح بإعمار بستان النخيل واستصلاحه في مدة سبع سنوات وأوفى بتعهده فإنه يصبح شريكًا في ريع البستان، أما إذا أخل بتعهده فيخرج من البستان ويعطى لغيره. وفي حالة كون البستان خاليًا من النخيل فيعطى لمن يتقدم من الفلاحين بشرط إحضارهم لأشجار نخيل وغرسها في البستان والقيام بالعناية بها والزراعة فيها، فإنه في هذه الحالة يصبح شريكًا لبيت المال ويقسم دخل المحصولات عليهما مناصفة. أما إذا كانت أرض المزرعة ليس فيها نخيل ولا أشجار ولا تصلح لذلك أو أن الفلاح يريد زراعة محاصيل أخرى فإن القسمة في إيرادات المحاصيل في هذه الحالة يكون بعد حساب نفقات البذور ومبلغ الزكاة النصف بالنصف(٢١).
وجاء في المادة الرابعة أنه في حالة كون بساتين النخيل والمزارع المكنونة في الأحساء والقطيف من الأراضي الخراجية(٢٢) إلا أن مرور الزمان وانتقالها من إدارة إلى أخرى قد غير حكمها ولم يبق هناك ضمان للعناية بتلك الأراضي. لذلك فالحاجة تقتضي وجود موظف مختص بتلك العقارات يعنى بتسجيلها وتسجيل أملاك الأهالي وكذلك أملاك الدولة. وتحقيقًا لهذا

الغرض فقد تقرر تعيين موظف مختص بذلك يستقدم من بغداد[٢٣]. وجاء في المادة الخامسة تفصيل لكيفية توثيق حجج تملك تلك الأراضي الزراعية وتوثيقها فإذا كانت أصولها مختلفة فينظم طريقة سندات تملكها وفق مبدأين :

الأول : إن كانت الأرض الزراعية أو بستان النخيل أو المزرعة في عهدة صاحبها فيعطى له سند تملك مقابل رسم بسيط بعد إثبات شرعية تملكه، وتصديق متصرف اللواء على ذلك. أما التي ستباع من قبل الجهات الأميرية وتلك التي ستغرس بالأشجار أو تزرع من جديد فهي تعد في هذه الحالة أراض التفويض فهذه أيضًا تباع وفقًا للمتطلبات.

الثاني : أما الأراضي المحلولة أو المباعة أو المفوضة لغرس أشجار النخيل إما عن طريق المزايدة أو بدون مزايدة، وذلك بدفع بدل المثل أو بدون بدل، ولكن يشترط إعمارها ويجوز التفويض بذلك.

وفي هذين القسمين لابد من اتباع القواعد والأصول المعمول بها. وإذا كانت هذه الأراضي في مناطق لا تعرف أو لا تفهم كيفية تطبيق أصول "الطابو" فلا لزوم للتقيد بهذه الأصول ولا يعد ذلك شرطًا إجباريًا إذ لابد من رضاء أصحاب الأرض في القسم الأول بمعنى أن يمنح سند الطابو للراغبين من أصحاب هذه المزارع أو البساتين والنخيل. وطالما أن حق ملكيتهم ثابت ومعروف لدى متصرف اللواء فيعطى السند لمن يريد ولا يجبر من لا يرغب في الحصول على سند الملكية[٢٤]. أما ما يختص بالقسم الثاني فإنه طالما لم تستصلح أو تعمر البساتين التي يطلق عليها أراضي نخيل بيت المال [الأملاك الأميرية] فإنه لا يجوز بيعها حاليًا، إلا أنه من أجل إعمارها واستصلاحها يجب إعطاؤها للراغبين من الأهالي عن طريق بيت

المال. ولهذه الأراضي طرق متنوعة في المعاملات المقتضية بشأنها يمكن بيانها على النحو التالي[٢٥]:

أ - الأراضي التي يمكن زراعتها بأشجار النخيل أو يمكن زراعتها بمحاصيل أخرى وتقع ضمن أراضي اللواء الأميرية أو تقع بالقرب منها أو تقع بالقرب من عيون يمكن ريها منها، فإذا كان المتقدمون بطلب إعمارها متعددون فينبغي إجراء مزايدة فيما بينهم وفق حساب ضريبة الأعشار وتباع وفقًا لهذا البدل المقرر.

ب - أما إذا كانت هذه الأراضي متصلة ببساتين نخيل أو أراضي مزروعة أخرى ويلزم لأصحاب هذه الأملاك أي قطع منها تكون متصلة بمزارعهم فلا لزوم لاستخدام نظام المزايدة بل تعطى له بعد إقرار بدل مناسب ومعتدل جداً.

جـ - وفي حالة وجود هذه الأراضي المعطلة والمطلوبة لتسجيلها في الطابو لدى فرد آخر ومعطلة لعدم قدرته على استصلاحها فتعطي هذه الأرض لمن يملك القدرة التي تمكنه من إعمارها واستصلاحها، ويعطى سند الملكية لمثل تلك الأراضي مجانًا بشرط أخذ العشر من محصولها بعد استصلاحها. كما يجب إعطاء سندات الملكية [الطابو] مجانًا لكل من تقدم بإعمار هذه الأراضي من الأهالي الذين يسكنون بالقرب منها. والخلاصة فإن الأهالي المستقرين والبدو إذا ما طلبوا الزراعة والإعمار فتعطى لهم هذه السندات الدالة على الملكية [الطابو] بالمجان لأن في هذا تحقيق للمصلحة العامة.

وكرست المادة السادسة لتنظيم أوضاع الأراضي الزراعية الموقوفة على أوقاف معروفة. أما المادة السابعة فقد تطرقت لأمور زراعية محددة فصلت كيفية معاملة الفلاحين، فقد نصت أنه إذا أعطي الفلاح البذور بعد الاتفاق

معه في زراعة الأرض فيخرج قيمة البذر والعشر العائد لبيت المال ثم يعطي الفلاح حقه من ثمرة المحصول على أن ينظم سجل خاص للمتبقي من المحصول وكيفية صرف قيمته في أوجهها وذلك بإبقاء جزء منه للزراعة في العام القادم والباقي للمصاريف كأجرة العمال والأدوات وما إلى ذلك. ويرسل السجل فيما بعد إلى مركز الولاية[٢٦]. أما المادتان الثامنة والتاسعة فإن الأولى منهما تناقش كيفية استخدام الحيوانات التابعة لبيت المال سواء في التجارة أو النقل أو في خدمة الجيش والشرطة وكذلك ما يتعلق بشؤون إعمار المنطقة وحفظ الأمن بها وفق سجل يدون فيه تفاصيل ذلك ويرسل إلى مركز الولاية. وتطرقت المادة التاسعة إلى دخل اللواء من الإيرادات الزراعية وكيفية صرف احتياجها وإرسال الفائض عن احتياجاتها عام ١٢٨٨هـ إلى مركز الولاية[٢٧].

وجاءت المادة العاشرة والأخيرة في هذه التعليمات التفصيلية لتنص على أن أهم الأمور في كل ما جرى التطرق إليه سابقًا ينحصر في الحرص على إعمار المنطقة زراعيًا منبهة أن ذلك يمكن تحقيقه بتكثيف الجهود الزراعية ومضاعفتها خاصة زراعة الأراضي البور أو المعطلة والتي لن يتحقق استصلاحها إلا بالعمل الدؤوب من قبل موظفي الدولة الموجودين في اللواء واهتمامهم الجاد بذلك. وأن عليهم تحسين معاملتهم للأهالي والتركيز على تبيان فوائد الزراعة لهم. وأن يحرصوا بصفة خاصة على إيضاح ذلك للبدو والذين يشتكى من تسببهم في إثارة بعض المشاكل في المنطقة إذ قد يقود إيضاح فوائد الزراعة لهم أن يستقروا ويتجهوا إلى الزراعة ويتخلوا بذلك عن الشرور والمفاسد[٢٨] وأن التوجه إلى الزراعة إذا ما أتجه إليه الأهالي يزرعون الأرض ويستصلحونها ويستفيدون من خيراتها أن يؤثر إيجابيًا على اقتصاد اللواء إذ يتوقع أن يتم مضاعفة الإنتاج عشرة أضعاف محاصيل سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وفي هذا فائدة للدولة ولأهالي المنطقة. وختم أحمد

مدحت باشا هذه المادة ذاكراً "أنه لتحقيق هذه التعليمات فإن أفراد الجيش الموجود في اللواء يجب أن يعملوا لتحقيق هذه التعليمات وأن يبادروا على إظهار المعاملة الطيبة للأهالي وتشجيع الزراعة والتعمير في المنطقة"(٢٩). وقد أيد تقرير أعد في سنة ١٣٠٨هـ النظرة الاقتصادية المتفائلة لإمكانية توسيع الرقعة الزراعية حيث ذكر أن جملة الأراضي التي تحرث وتزرع في اللواء زهاء ٢٧,٠٠٠ فدان مبيناً أن هناك أراضي قابلة للزراعة لم تزرع تقدر بـ ٩٠٠٠ فدان(٣٠) ومما شجع على توسيع الرقعة الزراعية كون الفلاحين من الحضر المستقرين وليسوا من القبائل البدوية التي لا تحبذ الارتباط بالزراعة والاستقرار.

ورغم صدور موافقة السلطان على تلك التنظيمات التي اقترحت لتطبيقها على الأملاك الزراعية في لواء الأحساء إلا أنه لم يؤسس جهاز للطابو في اللواء يعنى بتسجيل الملكيات الزراعية وتنظيم انتقالها(٣١). ولعل أهم أسباب ذلك معارضة الملاك وتخوفهم من تسجيل أملاكهم في سجل رسمي لم يعرفوا غايته، لا سيما أن حساسية الأملاك وتناقل الإرث والوقفيات كانت تشكل ظهرة بارزة بين الأسر في مجتمع لواء الأحساء. إذ ظل الأهالي يقاومون محاولة العثمانيين في هذا المجال فقد قابلوا بسخط شديد المحاولة العثمانية التي أرادوا بها في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م إدخال قوانين جديدة في اللواء خاصة بضرائب الأراضي والأيلولة والوصية، وتطور ذلك السخط إلى اضطرابات حينما أعلن العثمانيون عن نيتهم فتح مكتب في مركز اللواء يعنى بتسجيل الأملاك العقارية(٣٢). ولم ينفع الإلزام العثماني الرسمي الذي أصدرته الدولة العثمانية بموجب القرار الصادر في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٢٠هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٠٢م، بتسجيل معاملات البيع وانتقال الملكية التي تخص الأراضي الزراعية والعقارات عموماً في دائرة الطابو ومنع المحاكم الشرعية من سماع الدعاوى المتعلقة بمعاملات البيع التي

بيا ن بكيمات محاصيل لواء الأحساء الزراعية

كما جاء في سالنامة ولاية بغداد لعام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م

النوع	كمية الإنتاج	مقدار ما يستهلك محليًا	مقدار ما يصدر
حنطة	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
شعير	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
ذرة	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	–
أرز	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	–
سمسم	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
أناسون	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
لوبيا	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	–
بقول	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
بذرة الكتان	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	–
بصل	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	–
تمر	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
جوز	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
تنباك	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
فواكه	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	–
خضروات	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	–
بذور*	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	–
المجموع	٣٣٩,٢٠٠,٠٠٠	١٨,٦٢٠,٠٠٠	١٥,٣٠٠,٠٠٠

* يقصد بها مايحمص من بذور مثل بذور القرعيات ودوار الشمس وتناولها من قبل الناس .

المعروض لدى مراحمكم الحاتمه وسياستكم التامه نقدم

نحن الموقعين أسماءنا ذيل هذه العريضه أصحاب أملاك في طرف الشهارين وسوده وسابقاً كانت قرية الشهارين المشهوره

من أجل قرى الأحساء والطرف المذكور كذلك بموجب عمران القرية المذكوره ومن مدة سنين خربت القريه وعمارات الأملاك

المذكوره محتاجه الإصلاحات بالضروره وبالكلفه اجلابهم من القرى وغيرها ومعلوم سعادتكم ان كافة أطراف الأحساء

بموجب عمارات القرى تأمن البساتين وتسهل العماره على المالكين فتزداد الرغبه لزيادة الحاصلات بالأمن والعمار

وأيضاً على الخصوص فان موقع القرية المذكوره مسلك للطرقات إلى سائر قرى الأحساء وبسبب خلوها وخرابها

لم تزل وقوعات على البساتين وعلى السالكين الطرق في ذلك الموقع وبعمارتها يأمن الطريق وتعمر الأطراف

وتسهل العماره وتنمو الغلات فنطلب من مراحمكم الإذن والمساعده على بنا هذه القريه وجلب فلاليح لها

يأمنهم وملاحظتهم في الابتداء ورفع النظر عنهم في خزينات الأموريات وما لا تحمله الاقتدار المستطيع وان لا يكونوا

متبوعين لمن خرجوا عليهم من قرية او مدينة في غير حوزة ذلك لاجل تشويقهم وترغيبهم وتأمينهم بملاحظة الحكومة السنيه

والأمر لمن له الأمر أفندم

٥ محرم ١٣٠٦

احمد بن عبد الله بن نعيم — ابراهيم بن عبد الرحمن بن طوق — عبد الله بن عبد الرحمن بن ملافع — عبد الرحمن بن علي الطويل — عبد العزيز بن عبد الله اليوسف — عبد المحسن بن احمد بن قبنان — سليمان بن عبد اللطيف العمالي

ابراهيم بن صالح آل راشد — عبد العزيز بن محمد آل زرعه — عبد الرحمن بن ابراهيم بن مبارك — عبد اللطيف بن محمد بن نعيم — عبد الرحمن بن عبد الله بن سلامه — عبد الله بن محمد — احمد بن سليم آل ملحم

تتم خارج الدائرة(٣٣). ولذا أستثني لواء الأحساء من تطبيقها إذا استمرت المحاكم الشرعية في القيام بتلك المهمة رغم عزوف معظم السكان عن قصدها لإثبات عمليات بيع الأراضي والعقارات وتسجيلها وتفضيلهم أن يتم توثيق ذلك لدى مشائخ المنطقة وعلمائها.

كان نظام التسجل العقاري أو ما يسميه العثمانيون "الطابو" أو "إدارة الدفتر الخاقاني" والذي أبرز اهتمام الدولة العثمانية بأمر توثيق الملكيات العقارية في ولاياتها، والذي أصدرته في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ/ ٢١ نيسان ١٨٥٨م تحت مسمى "قانون الأراضي" بهدف تنظيم ملكية الأراضي وتحديدها وضبط أمورها منعًا للمنازعات التي كثيراً ما تحدث حول ملكيتها وما قد ينتج عن ذلك من مشاكل وفوضى. وقد قسم ذلك النظام الأراضي إلى خمسة أنواع هي(٣٤):

١- الأراضي المملوكة:

يعترف النظام بملكية الشخص لهذه الأراضي سواد أكانت أملاكًا زراعية أو سكنية شريطة أن تقع تحت حوزته فيصبح صاحبها ومالكها. ويعتبر النظام الأرض مثلها مثل الأموال الأخري يتم توارثها وتجري عليها الأحكام الشرعية مثل الوقف والرهن والهبة والشفعة.

٢- الأراضي الحكومية [الأميرية]:

يقصد بها الأراضي العائدة لبيت المال أي المملوكة للدولة. وهذا النوع يمكن استغلاله من قبل الأفراد وبإذن من دوائر الدولة المختصة في حالتي البيع والإيجار. إلا أن البيع يمنح المشتري حق استغلال الأرض مع إبقاء الأصل [رقبة الأرض] ملكًا للدولة. وكانت الدولة ممثلة في إدارة التسجيل العقاري تمنح المشتري أو بالأحرى "المتصرف" سند ملكية للأراضي يسمى "سند الطابو".

٣- الأراضي الموقوفة:

ينقسم هذا النوع من الأراضي إلى قسمين :

أ- الأراضي التي تملكها من أوقفها تملكًا شرعيًا صحيحًا وأوقها وفقًا للشريعة الإسلامية. وهذا النوع يستمر ويستثنى من تطبيق النظم والقوانين عليها إذ يكتفى بتطبيق شروط الواقف.

ب - الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية والتي أوقفها السلاطين العثمانيون أو بإذن منهم. وقد اعتبر هذا النوع وقفًا صحيحًا وعدها النظام ضمن الأراضي الأميرية ينطبق عليها ما يطبق على الأراضي الأميرية.

٤- الأراضي المتروكة:

وتنقسم إلى قسمين:

أ - ما ترك لانتفاع عموم الناس به مثل الطرق العامة.

ب - الأراضي المخصصة لفائدة السكان سواء في المدن أو القرى مثل الميادين العامة والأسواق الأسبوعية أو الموسمية أو المراعي.

٥- الأرض الموات:

ويقصد بها الأراضي غير المملوكة لأحد ومتروكة وخالية وتبعد عن العمران مسافة ميل ونصف الميل. وهذه الأراضي يمكن استغلالها والانتفاع بها، إذ أجاز نظام الأراضي حق التصرف فيها وإحيائها بعد أخذ إذن مسبق من الجهة الحكومية المختصة.

الأوضاع الزراعية في اللواء أثناء الحكم العثماني

رغم أهمية الزراعة في اللواء وكونها حرفة معظم سكان اللواء – باستثناء قطر – علاوة على كون دخلها يعد أهم مورد اقتصادي في اللواء، ولاهتمام الدولة العثمانية بأمور الزراعة في ولاياتها أصدرت في وقت سابق لاستيلائها على لواء الأحساء، وذلك في ١٧ شعبان ١٢٨٠هـ / ٢٧ يناير ١٨٦٤م تعليمات تنظم وظائف مديري الزراعة في الولايات، جاء فيها "إن الزراعة والحراثة هما أساس عمار المملكة، وأن السعي على استحصال وسائل تكثيرهما وتوفيرهما من أهم واجبات ذمة الحكومة، وكذلك ترغيب أهل الزراعة وإفادة الحكومة المحلية وتبليغها ما يحتاجون إليه، هما مترتبان على عهدة حمية مأموري الزراعة"[٣٥]. ورغم التأكيد في تلك التعليمات على تعيين مدير للزراعة في الألوية وتعيين ممثلين ووكلاء من قبلهم في الأقضية والنواحي، إلا أن الدولة العثمانية قد أهملت أمر تعيين جهة رسمية تعتني بالزراعة بشكل عام في لواء الأحساء طيلة فترة حكمها للواء الذي امتد من سنة ١٢٨٨هـ وحتى خروجها منه سنة ١٣٣١هـ (١٨٧١م – ١٩١٣م) وأنه رغم حماس أحمد مدحت باشا ومتابعته أثناء عمله واليًا على بغداد للإدارة العثمانية المحلية في لواء الأحساء الذي نتج عنه في عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧١م وضع تنظيم جيد للزراعة والري وإدخال محاصيل زراعية جديدة في اللواء رغبة منه في توفير بعض احتياجات الجنود المرابطين هناك وإضافة دخل إضافي إلى ايرادات الزراعات التقليدية مما أدى في نهاية تلك السنة إلى زيادة كبيرة في أسعار العقارات الزراعية في اللواء حيث قفزت قفزة خيالية من حوالي ألف ريال فرانسة معدل سعرها في العام السابق إلى ما يقارب عشرة آلاف ريال فرانسة في ذلك العام[٣٦] لكن ذلك الازدهار الاقتصادي لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما بدا في الانحسار مع نهاية تلك السنة. ولم يكن

هناك أي متابعة جادة لتلك الجهود، اللهم إلا ما تشير إليه الوثائق العثمانية في السنوات الأولى للحكم العثماني حيث تردد ذكر مخصص مالي تحت مسمى "مصرف توسيع الزراعة" في اللواء(٣٧)، ولعله من اسمه مماثلاً لفروع ما كان يعرف باسم صندوق تسليف الفلاحين "صندوق الأمنية" الذي أوجدته الدولة العثمانية منذ سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م في عاصمتها ثم امتد نشاطه فيما بعد حين أصدر نظام أخر بنشر تلك الصناديق في ولايات الدولة(٣٨). وكان لذلك الصندوق وجود في ولاية بغداد بعد تولي أحمد مدحت باشا منصب الوالي بها واستمر نشاطه إلى سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م حين توقف نشاطه. وكان نظام تلك الصناديق يقضي بقبول إيداعات الأفراد المالية مقابل منحهم فائدة سنوية مقدارها ٩٪، وتسليف المقترضين منه من المزارعين والتجار مقابل رهن مجوهرات أو عقارات بفائدة سنوية مقدارها ١٢٪ ثم طرأ تعديل جذري على نظام الصناديق في النظم والتعليمات التي أصدرتها الدولة العثمانية في ١٧رمضان ١٢٨٨هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٧١م حيث حصر نطاق اقراض الأموال من قبل صناديق الأمنية على الفلاحين والمزارعين(٣٩). أما ما ذكرناه عن مصرف توسيع الزراعة في لواء الأحساء فإنه فيما يبدو كان عديم الفائدة إذ لم تحفل سجلات اللواء الزراعية بما يفيد بمد نشاطه وانتشاره بين المزارعين، إذ امتدت إليه آفة الاختلاسات المالية التي كانت سمة بارزة بين المسؤولين العثمانيين في الأموال العامة، إذ أشارت الوثائق العثمانية إلى سطو محاسب لواء الأحساء محمود سيرت في عام ١٢٩٤هـ على جزء من مخصصات مصرف توسيع الزراعة قدرت بمبلغ ٤٣١٩ قرش وثماني قطع ذهبية قام بإسقاطها من السجلات المالية الرسمية وظلت عهدة مجهولة المصير عدة سنوات تالية(٤٠). وأن المحاسب المذكور قد تساهل فيما أعطي من قروض إذ لم يراع الضوابط الإدارية التي تحدد الحاجة إلى تلك القروض ولا إلى إحضار كفلاء معتبرين كما لم يحتفظ بسجلات

لتلك الأموال مما حمل على الترجيح أنه تعمد الاختلاس وأضاع ما تبقى بعدم أخذه سندات وتنظيم سجلات لها، واعتباره أن ذلك المخصص خارج عن أموال اللواء(٤١) . ولم تحفل السجلات العثمانية بعد ذلك بذكر لذلك المصرف الزراعي أو استمرار لجهوده أو ما يماثلها . كما لم يكن هناك وجود لإدارة الأمور البيطرية . [أمور بيطرية إدارة سي] والتي كان لها وجود في ولاية بغداد منذ عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م(٤٢) .

الغوص:

تأتي مهنة الغوص في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان لواء الأحساء عامة والمرتبة الأولى بالنسبة لسكان قطر(٤٣) . حيث اشتهر الخليج العربي بوصفه أحد أغنى أماكن وجود اللآليء الثمنية في أعماقه . ولم يكن تأثير الغوص مقصوراً على أهالي اللواء بل تعداهم ليشمل معظم سكان وسط الجزيرة العربية الذين كانوا يؤمون الأحساء والقطيف والبحرين وقطر بأعداد كبيرة في مواسم الغوص رغبة في الاستفادة المادية من عوائده المالية الكبيرة نسبيًا حيث كان المجال الاقتصادي الوحيد المتاح أمامهم الذي يوفر فرص عمل مدفوع أجرتها نقداً إذا وفقوا في الالتحاق بسفن الغوص .

وكانت البحرين هي أكثر الأماكن التي يؤمها الراغبون في الالتحاق بفرص العمل في مواسم اللؤلؤ سواء من أهل اللواء أو سكان وسط الجزيرة العربية، رغم وجود أماكن أخرى أقل مجالاً لاتاحة فرص عمل في سواحل الأحساء في القطيف ودارين وقطر .

ومما يدل على أهمية الغوص عن اللؤلؤ في حياة السكان الاقتصادية ما أثاره قدوم الجيش العثماني للاستيلاء على الأحساء والقطيف سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، للوجود الإنجليزي في الخليج العربي، إذ كان أحد الأمور

المهمة التي خشي الإنجليز الذين كانوا قد بسطوا نفوذهم على معظم نواحي الخليج العربي لا سيما البحرين مركز تجارة اللؤلؤ المهم في المنطقة، أن ينتج عن تواجد العثمانيين في المنطقة تأثير بالغ على تجارة صيد اللؤلؤ والغوص عنه المهمة، مما سوف يربك اقتصاديات المنطقة ويدخلهم في صراع مباشر مع العثمانيين(٤٤) لكن ذلك التخوف لم يكن في مكانه بسبب عدم التفوق البحري للعثمانيين، وضعف أسطولهم المتواجد في الخليج العربي مما سهل استمرار الهيمنة البريطانية البحرية على سواحل الخليج العربي وقلل من احتمالية التأثير على الغوص بحثًا عن اللؤلؤ بل جعلها أمرًا غير وارد رغم حصول غارات مباغتة متعددة يقوم بها بعض أفراد القبائل لا سيما بني هاجر والعجمان أثناء مواسم الغوص المزدهرة محاولين الاستفادة من نهب بعض مراكب الغوص والاحتماء بالمظلة العثمانية الواهنة في فرارهم من المتابعة الإنجليزية وأعوانها في المنطقة مما سبب كثيراً من التوتر في العلاقات العثمانية ـ الإنجليزية في سواحل الأحساء والقطيف.

لم تكن أهمية الغوص عن اللؤلؤ الاقتصادية خافية عن أنظار العثمانيين فقد هال أحمد مدحت باشا أثناء زيارته للأحساء في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حجم الأسطول البحري التابع لقضاء قطر والذي قدره بأكثر من ٣٠٠٠ سفينة مما جعله يرى أن الجدوى الاقتصادية لاستغلال بعض مغاصات اللؤلؤ في الخليج العربي تفرض التفكير في استغلالها اقتصاديًا(٤٥). فاستعان بغواص إنجليزي استقدمه إلى بغداد خصيصًا لذلك الهدف عام ١٢٨٩هـ/مايو ١٨٧١م. لكن الحكومة البريطانية سارعت لتحذير ذلك الغواص بأنها لن تحميه أثناء عمله لصالح العثمانيين، ومهما يكن فقد توقف الأمر بعد عزل أحمد مدحت باشا عن ولاية بغداد سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م(٤٦). إلا أن الأمر ما لبث أن أثير بعد عدة سنوات حين جرت محاولات أخرى في عامي (١٣١٧هـ - ١٣١٨هـ) (١٨٨٩م -

١٩٠٠م) لاقناع الحكومة العثمانية بمنح امتيازات الغوص عن اللؤلؤ في مياه الخليج العربي. ومن تلك المحاولات المباحثات التي جرت بين المسيو ريتشنتزر والسكرتير الثاني للسلطان. وكما كان متوقعاً فقد سارعت بريطانيا إلى تحذير الحكومة العثمانية بأن سواحل الخليج العربي ملك للمناطق الساحلية العربية وأن شيوخها قد دخلوا في ارتباط ومعاهدات مع الحكومة البريطانية، مما يجعلها ملزمة للدفاع عنها خاصة حقوق شيوخ عمان والبحرين. وقد وعد وزير الخارجية العثمانية بمراعاة ذلك الاعتبار(٤٧). لكن هذا الاحتجاج وذلك الوعد لم يمنع من تكرار البحث في الموضوع في عام ١٣١٨هـ/١٩٠٠م عندما تقدم منطران أفندي راشد بعرض ما قيمته مائة ألف ليرة عثمانية نيابة عن شركة ذكر أنها بريطانية - مصرية أو بريطانية - سورية للحصول على امتياز صيد اللآليء في مياه البحر الأحمر والخليج العربي، مبدياً استعداده لدفع رسم امتياز قدره أربعون ألف ليرة عثمانية سنوياً. وقد قرر المفوض المالي العثماني الذي درس الموضوع أن مغاصات اللؤلؤ داخلة في اختصاص (إدارة الديون العامة) وأن موضوع منح هذا الامتياز يعد أمراً مستحيلاً لمعارضة شيوخ الإمارات العربية(٤٨). كما كان من الأسباب التي قللت من فرص الاهتمام بذلك العرض حدوث اضطرابات أمنية كبيرة في لواء الأحساء في تلك الفترة سببت تعقيدات كبيرة للدولة العثمانية في المنطقة ضغطت على والي البصرة ليطلب من متصرف لواء الأحساء بذل مزيد من الإلحاح في تحصيل الضرائب المستحقة على صيد اللؤلؤ لا سيما في قضاء قطر الذي كان شيخه جاسم آل ثاني يرفض رفضاً قاطعاً دفع أي رسوم على الغوص للحكومة العثمانية. وقد أبان ذلك الوضع المتوتر للموقف المحلي داخل اللواء لوالي البصرة صعوبة معالجة الأمر بجباية ما يريده من ضرائب إضافية دون توفر سفينتين مخصصتين لذلك الغرض وأن مثل تلك السفن غير متوفرة(٤٩).

وكان العثمانيون يراقبون بلفهة ما يحصل عليه قائمقام قطر جاسم آل ثاني لنفسه من ضرائب الغوص، وما يصر باستمرار على منعهم من القيام بجبايتها، لا سيما بعد بعث وكيل معاون قائمقام قطر بتقرير مذهل عن عائدات غوص قطر في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ إلى متصرف لواء الأحساء الذي سارع بإرساله إلى والي البصرة. وقد جاء في ذلك التقرير الذي ذكر معده أنه أجراه بناء على التحقيقات الموثوقة والتقديرات التخمينية القريبة من الصحة التي أجراها بنفسه حول كمية اللؤلؤ الذي تم جمعه في موسم غوص تلك السنة، والذي أفرد له جدولاً مفصلاً. وقد اتضح له أن مجموع حاصل صيد سفن الغوص العامة في قطر سنة ١٣٠٩هـ قد بلغت ٢,٥٤٠,٠٠٠ قران، وأن مجموع الضرائب التي جباها جاسم آل ثاني لنفسه من العاملين على تلك السفن والمعروفة باسم "قلاطة" إضافة إلى زكاة الأغنام ورسوم الذبح قد بلغت مجتمعة ٧٧,٤٠٣ قران منها ٤٤,١٣٧ قران رسوم قلاطة مأخوذة من العاملين في صيد اللؤلؤ المعروف بالسيب والغواص[٥٠].

واستمر التقرير في ذكر تفاصيل أماكن صيد اللؤلؤ في قضاء قطر حيث ذكر أن المحصول الرئيسي لقضاء قطر من اللؤلؤ يأتي من مناطق الزبارة والعديد، غير أن القسم الأعظم من محصول اللؤلؤ يستخرج بصفة رئيسية من العديد وحده[٥١]، ونظراً للخلافات التي حصلت بين شيخ أبوظبي زايد بن خليفة وجاسم آل ثاني قبل أربعة عشر عاماً وحتى اليوم فقد ترك أمر صيد اللؤلؤ في العديد إلى أهالي جهة ساحل عمان وأتباع زايد. وأن هذا الوضع قد أدى إلى قيام زايد بمنع إعطاء رخصة للصيد في تلك النواحي لأية سفينة إلا بعد دفعها ما بين ٢٠ – ٤٠ ريالاً وذلك حسب كبر حجم السفينة، ولا يوافق على الغوص سواء في العديد أو دلمه وسائر الجزر الأخرى الكثيرة التابعة له إلا لمن يدفع ذلك. وقد ذكر معد التقرير أن إجراء إحصاءات صحيحة ودقيقة عن أوضا قطر يتوقف على زيادة عدد الجنود النظاميين، وأفراد الضابطة

مجموع المبالغ المالية لحاصلات اللؤلؤ والرسوم التي يحصل عليها جاسم آل ثاني لنفسه كحالة استثنائية في لواء الأحساء. وعدد السفن والأفراد العاملين عليها باستثناء السفن القادمة من عمان والبحرين والقطيف إلى أماكن الغوص وتنقسم تلك السفن إلى ثلاثة أنواع: كبيرة ومتوسطة وصغيرة كما جاء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م.

نوع السفن	مجموع حاصلات اللؤلؤ بالقران	مجموع حاصلات كل نوع من السفن من اللؤلؤ	مجموع الرسوم المستوفاة باسم القلاطة من السيب والغوص	مقدار القلاطة المستوفاة من كل افراد بكل سفينة	مجموع عدد أفراد السفن المذكورة	عدد الأفراد في كل سفينة	عدد السفن	عدد السفن التجارية العامة
الكبيرة	١٠٤,٠٠٠,٠	١٦٧٥٣	١٦٠٨٧	٨	١٩٥٠	٣٠	٦٥	٣٣
المتوسطة	٧٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١١٥٥٠	٨	١٤٠٠	٢٠	٧٠	١٠٠
الصغيرة	٨٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	١٦٥٠٠	٨	٢,٠٠٠	١٠	٢٠٠	١٣٠٠
المجموع	٢,٥٤٠,٠٠٠		٤٤,١٣٧		٥٣٥٠	٦٠	٣٣٥	١٤٣٣

وإقامة إدارات حكومية عثمانية في الزبارة والعديد أو حتى في مركز قضاء قطر ذاتها للقيام بفرض الأمن ونشر تلك الإدارات ومقراتها في عموم أنحاء قضاء قطر وفي الأماكن القريبة من أماكن الغوص عن اللؤلؤ وتزويدها بعدد كاف من الجنود والضباط من الفرسان والمشاة مع مرابطة سفينة حربية لمدة معلومة هناك لقطع الطريق على جاسم آل ثاني من التدخل في قيام الدولة العثمانية بجباية ضرائب الغوص. ومتى ما قامت الدولة بتلك الإجراءات فستتضاعف المبالغ الواردة في الجدول أضعافاً مضاعفة[٥٢].

ظل حلم الحصول على امتياز الغوص بحثًا عن اللؤلؤ يطرق أبواب الأستانة بين حين وآخر، فقد ذكر في عام ١٣١٩هـ/ شهر مايو ١٩٠٢م،أن بعض الممولين الألمان قد اتصلوا بالباب العالي للبحث في أمر الحصول على امتياز الغوص في السواحل العثمانية في البحر الأحمر والخليج العربي وذلك باستخدام وسائل تقنية متقدمة. وقد ازعج المسؤولين الانجليز نشر جريدتي "الديلي اكسبرس" البريطانية وجريدة "مونيتر اورينتال" أخباراً عن تلك المفاتحة. فقام السفير البريطاني في الأستانة بلفت نظر الباب العالي إلى أن هذه الأمور ستثير غضب الأهالي وتقود إلى مقاومتهم لها وأن بريطانيا مدفوعة بتعهداتها لشيوخ عمان والساحل المتصالح ملزمة بحماية حقوق حكام تلك الإمارات[٥٣]. وقد نفى وزير الخارجية العثمانية علمه بمثل تلك المفاوضات ووعد بمراعاة الأمر ولم يظهر بعد ذلك ما يدل على استمرار لتلك الجهود أو إحياء لمثلها[٥٤]. لكن بريطانيا ظلت حذرة تتلمس المستجدات في ذلك الأمر أو غيره في الخليج العربي مجالها الحيوي الذي يتصل بالهند درة مستعمراتها إنذاك. فقد انتهز المقيم البريطاني في البحرين مرور محمد سعيد باشا متصرف لواء الأحساء إثر عزله من منصبه في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م فاستوضحه عن صحة ما يشاع بين وقت وآخر عن رغبة الدولة العثمانية في منح امتياز الغوص عن اللؤلؤ في مياه الخليج العربي. فنفى محمد سعيد باشا

ذلك مؤكداً أن مثل هذا الامتياز ليس بذي قيمة فعلية يمكن أن يتدافع إليه المستثمرون وذلك سببه أن الدولة العثمانية لا تملك حقًا حصريًا في مكامن اللؤلؤ في سواحل الأحساء، إضافة إلى صعوبة توفير حماية أمنية للمستثمرين. كما أن السكان سيرفضون ذلك ويقاومونه وسيعترضون على استخدام الأجهزة العلمية الحديثة للكشف عن مكامن اللؤلؤ(٥٥).

كل هذه الظروف والملابسات التي تعلقت بالغوص تلفت الانتباه إلى هذه المنطقة واستراتيجيتها الاقتصادية ومما يدل على أهمية الغوص في حياة اللواء الاقتصادية كبر حجم الأسطول المشارك في موسم الغوص في الساحل الغربي للخليج العربي إذ يقدر عدد السفن ما بين ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ سفينة. وقد أورد لوريمر Lormer إحصائية لسفن الغوص العربية والمشتغلين بها سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، ورد فيها أن عدد سفن الغوص في ذلك الموسم الخاصة بمنطقة القطيف وحدها بلغت ١٦٧ سفينة عمل عليها قرابة ٣٤٤٤ رجلاً وأن نسبة الغواصين على تلك السفن بلغت ٢١ رجلاً لكل سفينة(٥٦) وقد أورد تفصيلاً لمشاركات نواحي القطيف في ذلك الموسم كما جاء في البيان الوارد في الصفحة التالية(٥٧).

ويمضي لوريمر في ذكر بقية إحصائية أسطول الجانب العربي من الخليج العربي فيذكر أن عدد سفن البحرين قد بلغ في العام نفسه ٩١٧ سفينة بلغ عدد من عمل عليها ١٧٦٣٣ رجلاً بمعدل ١٩ رجلاً لكل سفينة وأن عدد سفن قطر قد بلغت ٨١٧ سفينة، عمل عليها ١٢٨٩٠ رجلاً بمعدل ١٦ رجلاً لكل سفينة، وذلك من مجموع سفن الغوص العاملة في الخليج العربي والبالغ عددها ٤٥٠٠ سفينة، عمل عليها ٧٤,٠٠٠ رجل، كانت نسبة كبيرة من أولئك العاملين لا سيما في سفن البحرين وقطر من أبناء لواء الأحساء ووسط الجزيرة العربية(٥٨).

جدول يبين عدد سفن الغوص الخاصة
بأهل القطيف وعدد العاملين عليها

المنطقة	الناحية	عددالسفن	عدد الرجال العاملين في تلك السفن
جزر جنة والمسلمية	–	١٢	١٧٥
القطيف	العوامية	٥	٩٠
القطيف	بحاري	٧	١١٢
القطيف	الدبيبية	٤	٨٤
القطيف	كواكب	٥	١١٤
القطيف	فريق المقبرة	٤	٨٠
القطيف	القديح	١٠	١٨٥
القطيف	سيهات	٣٠	٥٦٠
القطيف	دارين	١٥	٣٥٧
القطيف	السفانية	٧	١٢٢
القطيف	سنابس	٦٨	١٥٦٥
المجموع	–	١٦٧	٣٤٤٤

تفصيل مشاركات نواحي قطر في ذلك الموسم كالتالي(٥٩) :

الميناء	عدد السفن	عدد الرجال العاملين على تلك السفن
الوكرة	١٥٠	٢٥٥٠
الدوحة	٣٥٠	٦٣٠٠
الوسيل	٩	٩٠
الضعائن	٧٠	٨٤٠
خور شقيق	٨٠	١٢٠٠
الذخيرة	١٥	١٨٠
فويرط	٣٥	٤٢٠
الرويس	١٨	٢٧٠
أبو ظلاف	٢٠	٢٠٠
خور حسن	٢٠	٢٤٠
سميسمة	٥٠	٦٠٠
المجموع	٨١٧	١٢٨٩٠

ومما يدل كذلك على أهمية الغوص توجه معظم القوى الشابة والنشطة للمشاركة في مواسمه، لا سيما في المواسم المزدهرة مما يسبب شللاً لبقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى كالأعمال الزراعية والصناعات المحلية، ومرد ذلك - كما مر ذكره - إلى كون الغوص المجال الاقتصادي الوحيد المغري بفرصه العملية وأرباحه الطائلة في حالة ازدهاره. فقد ذكر أن قيمة اللؤلؤ الذي بيع في موسم ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م قد بلغ ١,٤٣٤,٣٩٩ جنيهاً استرلينياً على أقل تقدير(٦٠).

التجارة:

تأتي التجارة في المرتبة الثالثة بعد الزراعة والغوص من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان لواء الأحساء ونشاطهم الاقتصادي. وتعود أسباب أهمية التجارة في واحتي القطيف والأحساء لسببين، أولهما يعود لطبيعتهما بوصفهما واحتين زراعيتين غنيتين بمحاصيلهما الغذائية، ولا سيما التمور والأرز والقمح وغيرها مما يحتاجه الإنسان والحيوان للغذاء إضافة إلى توفر الصناعات والسلع والاستهلاكية وتميزها، وثانيهما موقعهما الجغرافي المتميز على ضفاف الخليج العربي مما جعلهما بمثابة بوابة العبور المهمة لاستيرادمعظم احتياج المنطقة ووسط الجزيرة العربية القادمة من الخارج لا سيما من الهند وفارس والبحرين وبدرجة أقل من العراق والكويت وعمان. علاوة على كونها منفذاً لتصدير معظم الحاصلات الزراعية والسلع والبضائع المحلية التي تصدر إلى الخارج. وبهذا كانت المنطقة بمثابة جسر الاتصال بالعالم الخارجي تجارة وعملاً واتصالاً سواء للتعليم أو العلاج أو غيرها ليس لأبنائها فحسب وإنما لسكان وسط الجزيرة العربية بأكملها.

تميز مينائي المنطقة الشهيرين، ميناء العقير وميناء القطيف، من بين بقية مواني المنطقة في تلك الحقبة التاريخية لكونهما بوابتي الاتصال بالعالم

الخارجي. إذ يعد العقير ميناء الأحساء الرئيس بينما يعد ميناء القطيف ميناء تجاريًا نشطًا يخدم في المقام الأول منطقة القطيف. وقد تميز كل من الميناءين بميزتين مهمتين، إذ تميز ميناء العقير ببعده عن المدن والكثافة السكانية وباتاحته للسفن الكبيرة أن تقترب نسبيًا من الشاطيء لتفريغ حمولتها، وباعتماد الأحساء ووسط الجزيرة العربية عليه في التصدير والاستيراد وإن كان الاستيراد أكثر من التصدير عبر ميناء العقير، فقد ورد في إحصائية ذكرها لوريمر أن معدل قوافل الجمال التي تغادره حاملة البضائع باتجاه الداخل كانت تتراوح ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ جمل أسبوعيًا[٦١]. وذكر مصدر آخر أن أجرة الدكان في الهفوف في عام ١٣٠٨هـ كانت ٤٥ ريالاً في الشهر في الأحوال العادية، وإذا جاءت القوافل بلغت أجرة الدكان في اليوم أربعة أمثال الأجرة العادية[٦٢].

كانت مشكلة ميناء العقير التي حدت من ازدهاره تكمن في توفير الأمن حيث شكل بعده النسبي عن التجمعات السكانية والطبيعة الطبوغرافية للطريق الذي يربطه بمركز اللواء الذي كان في معظمه عبارة عن كثبان رميلة تتميز بزحف رمالها طوال العام مما يصعب معه تمهيد طريق محدد وحمايته حماية فعالة، ولذا اشتهر ذلك الطريق الذي سمي في الحقبة العثمانية "بالطريق السلطاني" لقيام القوات العثمانية بحمايته ومرافقة القوافل التجارية السالكة له جيئة وذهابًا وذلك بكثرة تعرضه للسلب والنهب وهجوم أفراد القبائل البدوية على قوافله التجارية. أما السمة شبه المشتركة بين ميناء العقير وميناء القطيف فقد كانت تكمن في ضحالة شواطئهما مما يمنع السفن الكبيرة من إفراغ حمولتها على الشاطيء مباشرة. وقد حاول العثمانيون في فترة مبكرة من تواجدهم في اللواء التغلب على طبيعة ميناء العقير بحيث يمكن للسفن الكبيرة من دخول الميناء والاقتراب من الشاطيء أكثر مما كان متاحًا. إذ كان أول تفكير في اصلاح ميناء العقير

يعود إلى عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، عندما أرسل بنائين من الأحساء إلى العقير لبناء رصيف لرسو السفن ومقر للجمارك[٦٣]. إلا أن ذلك العمل كان محدود الفائدة حسبما جاء في رسالة بعث بها قائد لواء الأحساء في ٨ ربيع الأول ١٣٠٣هـ إلى متصرف اللواء استعرض فيها جهود المتصرفين السابقين الهادفة إلى ايجاد حل لدخول السفن إلى شاطيء ميناء العقير ورسوها عليه مباشرة واصفاً إياها بأعمال محدودة الفائدة، مما حمل المتصرف في عام ١٣٠٣هـ إلى القيام بإعداد خريطة تفصيلية دقيقة لطبيعة الميناء الطبوغرافية أخذها عن خرائط وجدها في ملف الميناء. وأوضح القائد أنه بناء على توجيه المتصرف فقد أعطى نسخة عنها للملازم حافظ أفندي موظف الحساب السلطاني في سلطة الموانيء ليعرضها على ولاية البصرة. ووفقاً لتلك الخريطة فقد اقترح فتح مرسى جديد للسفن تكون مساحته أكثر من ألف متر بحيث يتيح الرسو لصفين من السفن. وكان إيجاد هذا المرسى بهذا العرض يتطلب حفر تلك المساحة وتطهيرها بما يوازي مائة وثمانين ألف متر مكعب. ووفقًا للمعايير الفنية الموضحة على تلك الخريطة فإن أرضية ذلك المرسى يجب أن ترصف أرضيتها بالحجارة ثم تفرش بالرمل. وقد أوضح قائد اللواء في رسالته تلك أن عملية إعداد ذلك المرسى المقترح يتطلب تجهيز ما مقداره خمسمائة متر من ناحية البحر وتطهيرها ومثلها من ناحية قلعة العقير وأن هذا التطهير ضروري للسماح بدخول السفن الكبيرة إلى المرسى واستكمالاً لمتطلبات إكمال ذلك المرسى كان الأمر يتطلب إجراء عمليات في قاع البحر داخل الموقع المقترح يطهر بموجبها ما مقداره سبعمائة ألف متر مكعب مما يجعل إجمالي المطلوب حفره وإزالته في تلك العملية المكملة لبعضها حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب. وختم القائد رسالته مشيراً إلى أنه وفقًا للتقديرات المالية فإن تكاليف المتر المكعب الواحد قد قدرت بمجيدية واحدة على الأقل[٦٤] مما يجعل تنفيذه أمرًا مستبعداً في ذلك الحين

لعدم توفر مخصص مالي بسبب عدم كفاية عوائد الميناء المالية في عام واحد للصرف عليه وعدم قدرة الخزينة المركزية بسبب الضائقة المالية. وهذا ما جعل ذلك المسؤول العثماني يسلم بأن وضع ميناء العقير سيستمر على ما هو عليه، وبهذا سيظل الميناء مناسباً لرسو السفن الصغيرة فقط(٦٥).

وهذا ما حمل متصرف لواء الأحساء على متابعة الموضوع في رسالة بعث بها إلى وزارة الداخلية في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، مكرراً فيها على أهمية تعميق ميناء العقير والاهتمام به لكونه أهم مواني المنطقة ومفتاح شرق الجزيرة العربية ومنفذ التجارة إليها، وأن تعميره سيؤدي إلى النهوض بالقرى الشرقية في الأحساء(٦٦). واستغرب المتصرف عدم تخصيص ميزانية خاصة بالميناء رغم أهميته القصوى لا سيما تعميق مراسي السفن التي ستتيح رسو السفن التجارية الكبرى قرب الشاطيء مما سيؤدي إلى إزدهار التجارة في المنطقة وانضباط سبل التدفق التجاري وما تهدف إليه الدولة العثمانية حيث سيحقق رسو السفن الكبيرة ما يخدم هدف الدولة في إخضاع نجد ووسط الجزيرة العربية لحكمها المباشر، إذ أن المسافة البرية بين ميناء العقير ونجد بعد إصلاح الميناء وتعميق مراسيه لتكون مناسبة لرسو السفن الكبيرة لا تتعدى ثلاثين ساعة. وذكر المتصرف أن تخصيص الميزانية مالية للصرف على الميناء لن تذهب سدى ويمكن استردادها، إذ سيكون للميناء في حالة ازدهاره إيرادات كبيرة ومتعددة منها على سبيل المثال فرض رسوم لدخول السفن والسلع التجارية. وذكر المتصرف أنه إضافة إلى المزايا المالية فإن الاهتمام بميناء العقير سيقود إلى إزدهار الأحوال الاقتصادية للأهالي وسيقوي جهود الدولة العثمانية للتصدي للأطماع الأجنبية في المنطقة، ويعلي من هيبة الدولة العثمانية ونفوذها حيث سيمكنها من إرسال سفن كبيرة تحمل الجنود والذخيرة إلى المينا، وسيمكن من تحويل البريد الذي يرسل عبر الصحراء إلى البصرة ويستغرق إرساله حوالي ١٥٠ ساعة،

هذا إذا لم تكن هناك موانع أو أحداث طارئة قد تجعل وصوله يستغرق ٢٥ يومًا. بينما سيتيح نقله بحراً من ميناء العقير إلى القطيف والكويت والبصرة وعودته إلى العقير مدة لاتتجاوز ١٥ يوماً. وأبدى المتصرف إمكانية صرف ٣٠٠٠ قرش من إيرادات لواء الأحساء المحلية إعانة لسفينة نقل البريد المقترحة. وذكر المتصرف أن نقل البريد بالسفن هو الأسلوب الذي تنتهجه السلطة الانجليزية في الخليج العربي مما يتيح لها نظام اتصالات سريع وآمن في إيصال البريد والإمدادات. ولم يخف المتصرف امتعاضه من إهمال المراجع العثمانية وتهاونها في الأمر باصلاح الميناء وتسيير السفن إليه رغم صدور قرار مجلس الوزراء [الوكلاء] بهذا الخصوص، رغم ما يحدث في غياب تسيير سفن حماية من تسلط عصابات البدو على السفن التجارية وبضائع التجار ونهبها. واشتكى المتصرف من أنه كتب مراراً مذكراً بذلك لوزارة الداخلية وإلى وزارة الخارجية خاصة بعد صدور قرار آخر من مجلس الوزراء بضرورة تنفيذ قرار المجلس السابق في هذا الخصوص. وقد أكد أن التهاون والإهمال في الإهتمام بهذا الأمر سيؤدي إلى تدهور الحالة الاقتصادية والتجارية في اللواء وإلى نفور الأهالي من الدولة العثمانية إذ أنهم يعتمدون على نقل بضائعهم على قوارب شراعية تمكنهم من الرسو قرب الشاطيء الضحل الذي في غياب تعميقه لن تتمكن السفن التجارية الكبرى من الاقتراب من الشاطيء. وأن الاعتماد على النقل في قوارب شراعية يضر بسلع التجار ويسهل غرقها في بعض الأحيان ويطيل مدة نقلها تبعًا للرياح وأحوال المناخ والتي ينتج عنها تدمير لتلك القوارب نفسها في عرض البحر. وأشار المتصرف إلى أن تلك الأسباب هي التي تجعل السفن الناقلة للتجارة من بومبي بالهند تذهب للرسو في مواني لنجة بعمان والبحرين وبندر بوشهر بإيران والبصرة، ومن تلك المواني يقوم تجار لواء الأحساء مجبرين بنقل بضائعهم التجارية إلى العقير على مراكب شراعية

صغيرة تستغرق رحلتها من العقير إلى البحرين حوالي أربع وعشرين ساعة ومن البحرين إلى لنجة أكثر من مائة ساعة إضافة إلى اضطرار تجار لواء الأحساء إلى الانتظار في بومبي قبل عودتهم إلى البحرين أكثر من خمسة عشر يوماً ثم يقطعون رحلة تستغرق ثماني وأربعين ساعة حتى يصلوا إلى البحرين ومنها يفرغون بضائعهم في قوارب شراعية وفي هذا هوان لهم وتأخير لحركتهم التجارية وشعور بعدم الاهتمام بهم أو الرغبة في مساعدتهم نظراً لطول المدة التي يقضونها في البحر علاوة على تعرضهم للمخاطر والأهوال، إذا لا يتاح أمامهم وسيلة لنقل بضائعهم إلا تلك، فهي الوسيلة الوحيدة لوصولهم إلى موانيء قطر والقطيف والبحرين. ورأى المتصرف أن الحل لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمت المسارعة إلى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العثماني في تعميق ميناء العقير وتعميره وتسيير سفن تجارية عثمانية تخدم موانيء المنطقة وتحرر الأهالي من الاعتماد على السفن الإنجليزية لا سيما أن تسيير السفن سوف يختصر مسافة النقل التجاري بين البصرة والعقير لتصل إلى ثمان وأربعين ساعة فقط(٦٧).

أما ميناء القطيف فقد كان متصلاً بمدينة القطيف ذاتها ولكن طبيعته كانت لا تسمح للسفن الكبيرة بالرسو مباشرة على شاطئه، ولذا كان لابد من استخدام قوارب صغيرة أو حيوانات لتفريغ حمولة السفن الكبيرة إلى مستودعات الميناء. وكان ميزة ميناء القطيف الذي يتفوق بها على ميناء العقير كثرة ما يصدر منه إلى خارج اللواء خاصة التمور ولا سيما السلوق(٦٨) إلى الهند والبحرين وفارس، كما أن كثافة حركة السفن فيه، وبينه وبين موانيء البحرين وفارس والبصرة أكثر نسبياً من تردد السفن التي تؤم ميناء العقير. وكان من سلبيات ميناء القطيف إضافة إلى ما ذكر، وخامة الجو به مما جعل العثمانيين يفكرون جدياً في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٧٢م في هجره وايجاد ميناء جديد بديل في موقع بين مدينة القطيف وسيهات بعد

إخلاء الموقع المقترح من أشجار النخيل وتشييد بناية جديدة تستخدم إدارة للميناء[٦٩] لكن العثمانيين لم يجدوا حماساً لتلك الفكرة من قبل السكان كما لم يكونوا هم قادرين على تحمل النفقات المالية لتنفيذها[٧٠]. مما جعل العثمانيين يفكرون في انعاش ميناء دارين والاعتماد عليه وجعله منافساً لميناء البحرين الشهير ورغبة في جذب حركة التجارة وتدفق البضائع بينه وبين العالم الخارجي وأنحاء الجزيرة العربية لكن التخطيط لإكمال ذلك المشروع فشل لأسباب عدة لا مجال للغوص في تفاصيلها[٧١].

رغم أهمية مواني العقير والقطيف وقطر التجارية إلا أنها سببا للسلطة العثمانية مشاكل كثيرة شغلتها واستنفذت كثيراً من التركيز والجهد والمال. فميناء العقير كانت معضلته المزمنة أيام الحكم العثماني فقدان الأمن ونهب القبائل مما سبب سخط السكان وفقدانهم للثقة في قوة الدولة العثمانية وهيبتها بعد أن ثبت فشلها في القضاء على الاعتداءات المتكررة على قوافل التجارة والمسافرين. أما في ميناء القطيف وميناء قطر، فقد واجهت الدولة العثمانية مشكلة تواجد التجار الهنود (البنيان) الذين كانوا مستحوذين على التجارة الخارجية بين الهند وذنيك المينائين مستفيدين من كونهم رعايا بريطانيين يحظون برعاية الحكومة البريطانية وحمايتها. ولأهمية وجود تلك الطائفة التجارية النشطة في اقتصاديات لواء الأحساء في تلك الحقبة التاريخية وما حصل لها إثر الاستيلاء العثماني على المنطقة من مضايقات وتحديات أدت إلى إنحسار نشاطهم فسوف نلقي بعض الضوء على خلفية نشاطها وأهم ما حصل لها في كل من القطيف وقطر.

أ - وضع التجار الهنود في القطيف:

كان لوجود فئة تجارية هندية عرفت محلياً باسم (البنيان) دور مهم في حياة القطيف التجارية. فقد فرضت تلك الطائفة من التجار الهنود هيمنتها

على التجارة الخارجية بين القطيف والخارج لا سيما في مجال استيراد المواد الغذائية وتصديرها خاصة تصدير التمور والسلوق واستيراد الأرز. وقد ساعدهم في التحكم على التجارة الخارجية تمتعهم بحماية السلطة الإنجليزية في الخليج العربي خاصة البحرين وذلك باعتبارهم رعايا إنجليز مما خلق حساسية في التعامل بين بريطانيا والدولة العثمانية حين معالجتهما لوضعهم. كما أن وجودهم متنفذين في تجارة القطيف سبب مضايقة للتجار المحليين وزاد في إحراج الدولة العثمانية لمطالبتهم بحمايتهم وتوفير الفرص التجارية لهم.

يعود وجود الطبقة التجارية الهندية في القطيف إلى زمن سابق لقدوم العثمانيين إلى المنطقة سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وقد غض العثمانيون الطرف عنهم في البداية وتركوهم وشأنهم يمارسون ما اعتادوا عليه مما جعلهم يفضلون البقاء في القطيف وإن كان أحدهم قد أستأجر قاربًا وقدم إلى البحرين بصحبة الميجور سدني سمث المكلف بمراقبة قدوم الحملة العثمانية إلى القطيف حاملاً معه أملاكه[٧٢] وكانت تجارتهم قبل استيلاء العثمانيين على القطيف أكثر ازدهاراً وحرية وتحكمًا في التجارة الخارجية. ويمكن تحديد بداية وجود النشاط الهندي التجاري في القطيف إلى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م حينما أسس ثري هندي أمسه كالونجي Kalungi من كتش مؤسسة تجارية في القطيف مارس من خلالها العمل التجاري مدة أثنتي عشر سنة سواء لنفسه أو تمثيلاً لمؤسسات تجارية أخرى[٧٣]. وقد شجع نجاحه وازدهار نشاطه التجاري آخرين على الاقتداء به، فبعد سنتين من بدء نشاط كالونجي قام تاجر هندي كبير آخر يدعى تيليندداس خوبنشاند Telandas Khubchand وبعض مرافقيه بتأسيس مؤسسة تجارية ازدهرت أعمالها مما حمل مؤسسها بعد سنتين من بدء نشاطه إلى ضم شريك آخر يدعى صندل بن كيسو Sandal Bin Kisu لكن هذه الشركة ما لبثت أن

أعلنت إفلاسها في سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م وقد عزي إشهار إفلاسها رغم ازدهار التجارة الخارجية إلى مجازفاتها غير المحسوبة وذلك بقيامها بعمليات تجارية كبرى إضافة إلى إفلاس عدد من كبار زبائنها الذين أثر فيهم الإنهيار الكبير لسوق اللؤلؤ آنذاك(٧٤). وبعد ذلك الإفلاس لم يبق في القطيف إلا فرع للشركة الهندية الكبيرة المسماة اسانمول آنادرام وشركاهم Assanmull Anadram & Co. كانت قد افتتحت في القطيف سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م واستمرت في نشاطها التجاري هناك مدة ثمانية عشر عاماً عن طريق وكالة صندل بن كيسو(٧٥). إلا أن عودة الاستقرار في الأسواق المالية في المنطقة وفي الهند شجع شركة السادة غانغارام ام تيكم داس وشركاه Messrs Gangaram Thikamdas & Co. في سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م بإرسال ثلاثة إخوة لتولي أمور تصريف أعمالها التجارية في القطيف نيابة عنها هم تاراشاند ودارسنغ وتيكياند دوار كاداس Tarachand, Darsingh and Tekchand Dwarkadas(٧٦). كما أسس تاجر هندي آخر يدعى دامانمال لالشاند Damanmal Lalchand في الفترة ذاتها وكالة تجارية في القطيف استمر في العمل فيها مدة ثلاث سنوات حين وافته المنية(٧٧). مما جعل المؤسسة التجارية الهندية المستمرة هي مؤسسة الأخوان الثلاث الوارد ذكرها رغم تعرضها لمشاكل كبيرة في فترة الحكم العثماني للمنطقة منها هجوم أحمد بن سلمان أحد مشائخ القبائل البدوية في سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م على ديتكشاند وقطع يده وشوهه وقذفه في البحر والاستيلاء على مبلغ أربعين ألف روبية هندية كانت بحوزته لكن ديتكشماند نجا حين التقطته سفينة كانت عابرة قرب موقع الحادثة فسلم من الموت(٧٨). وكان الوجود التجاري الهندي في القطيف لا يقتصر على المؤسسات التجارية الكبيرة بل كان هناك عدد من صغار التجار الهنود الذين يعملون لحسابهم الخاص ويقومون بزيارات متكررة للقطيف في المواسم التجارية، فقد ذكر أن عددهم

في فترات الازدهار الاقتصادي وصل إلى ما بين ٧٥ - ٨٠ تاجراً[٧٩]. وتشير الوثائق الإنجليزية المتعلقة بنشاط أولئك التجار الهنود في القطيف قبل استيلاء العثمانيين على المدينة أنهم كانوا يتاجرون بأموال كبيرة ويتحكمون في معظم النشاط التجاري المتمثل في استيراد الأرز والقطن والملبوسات القطنية والسكر والقهوة والبهارات والمعادن والأدوات المعدنية التي كانت تستورد عن طريق البحرين ويقومون بتصدير اللؤلؤ والتمور والسلوق والجلود المدبوغة إلى الهند[٨٠].

بدأ ازدهار نشاط التجار الهنود في التراجع بعد إحكام العثمانيين سيطرتهم على مقاليد الأمور وإدراكهم لحجم التعامل التجاري الذي يتحكم به أولئك التجار. وقد عجل في تغيير الموقف العثماني تجاههم تعاظم الشعور المحلي ضد تحكم التجار الهنود في التجارة الخارجية المربحة، مما جعل العثمانايين غير متحمسين لحمايتهم بسبب تبعيتهم للحكومة الإنجليزية رغم استفادة العثمانيين من الضرائب التي كان يدفعها أولئك التجار لا سيما نسبة ٧٪ المفروضة على ما يصدر من القطيف زيادة على ضريبة التصدير الاعتيادية ١٪ وذلك ضماناً لعدم وصول تلك البضائع إلى فارس. ورغم أن النظام الضرائبي العثماني كان ينص على استعادة تلك النسبة إذ ما تم إثبات عدم دخول تلك البضائع إلى فارس خلال ١٢١ يوماً[٨١]. إلا أن التجار الهنود لم يكونوا في باديء الأمر على دراية بذلك مما أتاح للخزينة العثمانية أموالاً كبيرة.

أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض حجم التبادل التجاري الذي كان يتحكم فيه أولئك التجار إذ بلغت نسبة ما تعاملوا به خلال الفترة ما بين ١٣٠٨-١٢٣٠هـ/ ١٨٩٠ - ١٨٩٥م حوالي ٧٠٠,٠٠٠-٨٠٠,٠٠٠ روبية هندية رغم أن تلك الإحصائية لا تشمل إلا نشاط ثلث عدد التجار الهنود الذين كان عددهم يبلغ في مواسم الذروة حوالي ستين تاجراً بينما كان ذلك

المبلغ في مواسم الازدهار السابقة لا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ روبية هندية في السنة الواحدة[٨٢]. ويعود انخفاض حجم تعامل التجار الهنود الذي قاد فيما بعد إلى انسحابهم من القطيف إلى عدة أسباب منها تشدد ضامني الرسوم الجمركية ضدهم وفرض رسوم إضافية عليهم حيث ذكر أنهم قد فرضوا عليهم رسوم إضافية غير قانونية على البضائع المصدرة إلى الهند وصلت إلى ٦٪ مما حرمهم من منافسة التجار المحليين[٨٣]. كما لجأ ضامنوا الرسوم الجمركية في ميناء القطيف إلى تأخير وزن التمور والسلوق التي يريد التجار الهنود تصديرها واحتجاز مراكبهم بحجة الحجر الصحي لفترات طويلة وتأخير شحن بضائعهم ومضايقتهم بصور متعددة[٨٤]. وقد زاد من معاناة التجار الهنود الشعور المحلي والرسمي المعادي لهم الذي أوحى لهم بأن وجودهم غير مرحب به إضافة إلى تركهم عرضة لهجوم أفراد القبائل البدوية على سفنهم وتجارتهم ومستودعاتهم دون توفير حماية أمنية لهم. قادت تلك الأسباب مجتمعة إلى تقليص وجودهم في القطيف ومن ثم بداوا في الاعتماد على مزاولة نشاطهم التجاري هناك من خلال تمثيلهم من قبل تجار محليين من أهل القطيف لكن تلك التجربة التي اجبروا عليها لم تكن مشجعة إذا لم يراع موكلوهم المحليين مصالحهم التجارية بنفس العمل والحرص والحماس. كما أن المسؤولين العمثانيين لم يتعاونوا مع أولئك الوكلاء المحليين فقد طرد المسؤولين العثمانيون في ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م وكيلاً يسمى جمعة بن ناصر انتدبته مؤسسة السادة كنكا رام تيكم داس ليمثلها في القطيف في شراء السلوق[٨٥]. وقد توقف نشاط التجار الهنود المباشر في القطيف منذ ذلك التاريخ تقريبًا. فقد منع شلال أفندي مدير ميناء القطيف في ٢٥ ربيع الثاني ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م جماعة هندية بعثهم كنكا رام تيكم داس من دخول القطيف لشراء السلوق[٨٦]. فكتب التاجر الهندي المذكور رسالة يلتمس مساندة نائب المقيم البريطاني في البحرين جاسكن

وجلال الدولة البهية القيصرية البريطانية العظمى [illegible]

الى جناب عمدة النجباء الاجل الاكرم الاحشم عالي الجاه الافخم ذي الشوكة والاجلال ملاذي مستر كاكس صاحب نايب بالبوز

غب التحرير انشاء الله تكونوا باكمل الدرجات   احترامًا نعرض لخدمة عالي سعادتكم في ٢٥ من شهر الماضي
ارسلنا رجالنا الى بلاد القطيف اجل التجارة ومن جملة تجارتنا بنعوض سلوق الى هند ستان وبوقت
وصوله الى بلاد المذكور اولا تواجه مع رايس اليمان البحرية واستقر عنده بقدر ساعة من الزمان
فلما اراد المسير الى السوق وقد عارضه في اثناء الطريق شلال افندي وقال له ارجع الى سفينتك
وقال له فيما سبب وقال امر من الحكومة وصار بينهم محاورات وآخر كلام شلال المذكور الى رجالنا
مادام عزكت باقي ارجع الى السفينة الحان يا تيك خبر ورجع بقدر اربع ساعات ولم نزل نكبر
واما دنعوض من سلوق عند اهالي البلد المذكور فليس احدا فاربه ولا علمنا فيما السبب ولا حصل
لرجالنا الافاده ورجع البحرين بدون النعوض فلزم علينا لعرف والى امرنا مقامات احكام كقطيف
ولا نعلم من يكون المسبب في ذالك با منعنا عن المعاملات في بلاد المذكور لطفا ورحمتا من
عدالة دولتكم تعملوا اقدام وترتيب لدخولنا في البلد المذكور ويعاملونا كمعاملات الذي
يعاملون رعاياهم ويحملوا اموال التجار الى هند ستان وغيره فانتم اهل الانصاف والعداله ولم
تقبلوا ان يحصل لنا الامتناع لدخولنا في البلد المذكور ايضا حاشا وكلا ان يرضى دولتكم
المشهوره بهذا المفاهمه انشاء الله جنابكم العالي ليس بقصر نكون من جانبكم في غاية الشكر
والممنونيه عسى الله لا يخلونا من وجودكم ودولتكم ويجعل ظلكم علينا ظليل باقي عمركم طويل
ودمتم وكم دليل والسلام [illegible] جمادى الاول سنه ١٣١٨   محب كنكا رام تيكم داس

للوقوف بجانبهم وتوفير حماية تجارية لنشاطهم في القطيف(٨٧) . وفي غمرة بؤسهم وإحباطهم لما تعرضت له تجارتهم، اقترح التجار الهنود في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م تعيين مساعد قنصل بريطاني في الأحساء، وقنصل محلي عام في القطيف لا سيما بعد أن فقدوا التحكم في تجارة ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ كيس من تمر السلوق إلى الهند واستيراد كميات كبيرة من الأرز والبضائع الهندية الأخرى عن طريق البحرين(٨٨) . وقد استعدوا وهم في ذروة بؤسهم بالتكفل بدفع كامل النفقات المترتبة على تعيين معتمد تجاري محلي في القطيف تحت إشراف الحكومة البريطانية يرعى شؤونهم ويسهل أمور تجارتهم ويحميهم من تعنت ضامني الجمارك المحليين(٨٩) . وقد تحمس نائب المعتمد البريطاني في البحرين جاسكن لشكواهم وتبادل بدءاً من شهر ربيع الأول ١٣٢١هـ/ ١٩٠١م رسائل وهدايا مع متصرف لواء الأحساء طالب باشا النقيب استعرض خلالها أوضاع التجار الهنود في القطيف وطلب السماح لهم بممارسة تجارتهم هناك كما كانوا وقد أبدى طالب باشا النقيب ترحيبه بمن يريد منهم الاستمرار في مزاولة التجارة في القطيف ووعد بتسهيل أمورهم(٩٠) . لكن وضع طالب باشا النقيب غير المستقر في اللواء والذي نتج عنه عزله من منصبه بعد أن كان يتوقع أن يستقر وقتاً أطول بوصفه متصرفاً للواء الأحساء لم يسفر عن حل جذري لمعضلة أولئك التجار لاسيما وإن كبار تجار القطيف من أهلها وضامن الضرائب "الرسوم" علي بن منصور إخوان وشريكه علي بن فارس وكفيلهما نصر الله بن مهدي كانوا يعملون على إزاحتهم من الواجهة التجارية لولا محاولة السلطات العثمانية العليا التعامل مع الموضوع بدبلوماسية تحافظ بها على العلاقات الثنائية مع بريطانيا التي لا تملك إثارتها مباشرة بسبب الغليان في المناطق العثمانية في أوروبا. ولذا فقد أحال الصدر الأعظم شكوى تلقتها وزارة الخارجية العثمانية من السفارة البريطانية في الأستانة في ١٦ جمادى الأولى

جناب الاجل الاكرم بيكا دوبركاه المحترم

اخذنا تحريركم المؤرخ ٤ ربيع الثاني ١٢٢١ مع التحرير مستر كاسكين وجميع ماذكرتم صار معلوم

وحسب طلبكم واصلكم بيطه توجيه لركيرنا بمقام القطيف على اظهار حقوقكم بموجب العدالة

والحقانيه ولا مانع لارباب التجارة ولا نعطل بيان الوقوع مغدورنه احد بنظر مولانا امير المؤمنين

ولاجل بيان (الكيفيه) حررنا شقة الجزئيه ودمتم سالمين

٢٢١

مقرر تأكيد

فالك

١١

جناب الاجل الاكرم مستر كاسكين اسستنت بولتكل ايجنت الدولة البهية القيصرية في البحرين المحترم

غب اهداء اسنى التحيات هو انه نالت يد الاعزاز تحريركم المؤرخ في ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٢٤ المتضمن ارسال تيتك جند
بن دويركر داس للقطيف من قبل تجار الكابر الهنود لوصل التجاره مع المحاسكم على تسوية طلب المومى اليه تيتك جند
عند بعض اشخاص في القطيف وحسب اشعاركم كتبت تحريراً لوكيلي في القطيف وقائمقام المحل لاجراء ما هو اللازم وارسلنا
ذلك التحرير الى تيتك جند حيث ما قدر الله الاجتماع معه وكما هو معلوم جنابكم كانت لم حقوق بنالم
بظل عدالة مولانا امير المؤمنين ولا نعطي ميدانا لوقوع مغدورية احد وقد اتخذت بيان ذلك وسيلة
حسنة لتشييد بنيان الوداد للمصافاة ودمتم سالمين ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٤

متصرف نجد
طالب

S. Zalile

١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، إلى وزارة الداخلية حول شكوى التجار الهنود في القطيف من سوء معاملة ملتزمي الضرائب تجاههم وتعمدهم وضع عراقيل لإتمام معاملاتهم التجارية[٩١]. كما أخطرت وزارة العدلية وأمانة الضرائب بالتحقيق في الشكوى بعد الاتصال بالولاية المختصة، خاصة وأن السفارة البريطانية قد أفادت بأن التجار الهنود المقيمين في القطيف لم يستطيعوا الحصول على المبالغ المالية المستحقة لهم على الأهالي مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المحكمة[٩٢]. ورغم ذلك الاهتمام الظاهري فيما يبدو فقد ظلت الشكوى تدور في حلقة طويلة من الإجراءات البيروقراطية يزيد من تعقيدها الشعور المحلي المعادي للهجمة الهندية على قنوات التجارة المربحة مع البحرين والهند مما أسفر في النهاية عن رحيل أولئك التجار فيما بعد.

ب - وضع التجار الهنود في قطر:

جاء وجود التجار الهنود (البنيان) في ميناء قطر بحثًا عن الفرص التجارية مع الاختلاف الواضح بين قطر والقطيف. ففي قطر ليست هناك حاصلات زراعية مهمة كالتمور أو السلوق يمكن تصديرها للخارج. إلا أن عدم وجود تجار محليين في قطر أتاح للتجار الهنود التحكم في الاستيراد، وفي تقديم قروض وسلف للأفراد المشاركين في مواسم الغوص. وبما أن الحكومة العثمانية لا تجبي ضرائب أو رسوم جمركية من قضاء قطر تاركة ذلك لشيخ قطر جاسم آل ثاني. لذا لم يتعرض التجار الهنود الثلاثة الموجودين في قطر للمضايقة في بداية الوجود العثماني هناك فظلوا على وضعهم لأشهر قليلة، إلا أن جاسم آل ثاني ضاق ذرعًا بوجود التجار الهنود ولم يجد وسيلة لاقتلاعهم سوى استخدام القوة والعنف لكنه جوبه بتصد مباشر وحاسم من قبل الإنجليز، رغم إصدار تحذير إنجليزي رسمي مبكر للرعايا الإنجليز وخاصة التجار الهنود (البنيان) في قطر إثر أنضوائها تحت

الحكم العثماني، تضمنه منشور رسمي عام أصدره لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي مؤرخ في ٦ رمضان ١٢٨٨هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٧١م جاء فيه[٩٣]:

> يبدو أن هناك اضطراب في قطر.. وأن الحياة والممتلكات في الوقت الراهن غير آمنة.. لذا يجب إشعاركم وتحذيركم إذا أخترتم الإقامة في قطر وذلك حتى إشعار آخر.. وسوف تتحملون مسؤولية بقاؤكم فيها.. أو أية إصابات أو خسائر نتيجة فراركم.

لم يدفع هذا التحذير الرسمي التجار الهنود إلى مغادرة قطر، كما أنه لم يحل بريطانيا من التزاماتها بالدفاع عنهم ومتابعة شؤونهم في قطر. فقد استمرت المضايقة للتجار الهنود وتعرضهم للخطر ففي عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، نهب رجال من قبيلة بني هاجر الموالين لجاسم آل ثاني بعض التمور والأقمشة العائدة للتجار الهنود في قطر. وقد اضطر جاسم آل ثاني تحت الضغط والتهديد الإنجليزي إلى تعويض التجار الهنود مما لحق بهم، وإن أصر على فرض ضرائب كبيرة عليهم مقابل توفير حماية لهم، وقد لوح التجار الهنود بنيتهم مغادرة قطر، إلا أن جاسم آل ثاني كان مصراً على أنه لن يوفر لهم أية حماية ما لم يوافقوا على دفع ضرائب له[٩٤]. وقد قام جاسم آل ثاني في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م بإرسال تاجرين من الهنود يدعيان راما وشيلا إلى الهفوف مركز اللواء في زمن المتصرف مزيد السعدون[٩٥]. وكان حجة جاسم آل ثاني أنهما طلبا في الهفوف من أجل التحقيق معهما، ولكن يبدو أن السبب الحقيقي هو الثأر لما فرض عليه بسببهما من دفع تعويضات مالية كبيرة أكره على دفعها من جراء الضريبة التي انتزعها من هذين التجارين[٩٦]. وكان بعض المسؤولين العثمانيين يمارسون بعض أنواع التحدي لأولئك التجار الهنود رغم عدم استفادتهم من العوائد الجمركية العائدة لنشاطهم التجاري، ففي عام ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م ذكر أن المسؤول

العثماني في البدع (الدوحة) محمد آغا ضرب وأساء معاملة أحد التجار الهنود في البدع بحجة أن التاجر كان بصدد تصدير بعض التمور من قطر ولم ينفع دفاعه بأنه لا يعلم شيئًا عن منع تصدير التمور من قطر، مما أدى إلى تدخل بريطانيا وضغطها من أجل عزل محمد آغا فتم ذلك(٩٧). وكان الشعور العام في قطر قد عبيء ضد وجود التجار الهنود هناك، فقد أشتكى التجار الهنود في عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م من إساءة معاملتهم(٩٨).

توج جاسم آل ثاني جهوده الرامية إلى إخراج التجار الهنود من قطر عندما قام في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م بإغلاق حوانيتهم التجارية وطردهم(٩٩). وقد جاءت ردة الفعل البريطاني قوية وحاسمة حيث هددت بالانتقام الحربي إذا لم يبادر جاسم آل ثاني بدفع غرامة مالية قدرها ٨٠٠٠ روبية هندية والإعلان عن سماحه بعودة التجار الهنود إلى قطر(١٠٠). وقد رفع جاسم آل ثاني شكوى إلى متصرف لواء الأحساء ووالي البصرة ضد معاملة المقيم البريطاني في الخليج العربي ذاكرًا أنه لو فرض عليه دفع ذلك المبلغ ولم يحظ بحماية من الدولة العثمانية فسوف يضطر إلى الاستقالة من وظيفته بوصفه قائمقام لقضاء قطر(١٠١). وكانت سياسة الدولة العثمانية العامة عدم التورط في إنحياز مكشوف إلى جانب جاسم آل ثاني في هذه المسألة، ولهذا فقد أعلنت أنها لا تؤيده في تصرفاته ضد التجار الهنود(١٠٢). ولذا لم يكن أمام جاسم آل ثاني إلا الرضوخ، لكن التجار الهنود فوجئوا بمهارة جاسم آل ثاني في لعبته السياسية مع الإنجليز ومعهم أيضًا وذلك حين وجدوا أن منازلهم قد أعطيت لغيرهم ورفض جاسم آل ثاني تقديم حمايته أو مساعدته لهم بحجة أنه قدم استقالته من وظيفة قائمقام قطر وعليهم الاتصال بالسلطة العثمانية في الأحساء(١٠٣). وسعيًا من بريطانيا لإظهار قوتها وإصرارها على دفع جاسم آل ثاني للغرامة المالية البالغة ٨٠٠٠ روبية هندية فقد زار قنصل بريطانيا في إقليم فارس قطر في

عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٣م ومعه بارجتان وهدد جاسم آل ثاني بدفع المبلغ وإلا قصف بلده بالمدافع. وقد رضخ جاسم آل ثاني لذلك[١٠٤].

أظهرت الغطرسة الإنجليزية، والتخاذل العثماني عن حماية جاسم آل ثاني إلى بداية النفور الواضح بين جاسم آل ثاني والعثمانيين الذي أخذ في التفاقم. فقد كتب قاضي قطر السيد محمد أمين إلى نائب [قاضي] لواء الأحساء في ٢٤ صفر ١٣٠٣هـ/١٨٨٤م بأن أبي القاسم القنصل البريطاني في مسقط قد زار جاسم آل ثاني واختلى به لمدة ساعتين وأن النقاش ربما دار حول المبلغ الذي أخذه الإنجليز وقدره ٨٠٠٠ روبية هندية، وقد كتب نائب اللواء بذلك إلى المتصرف برقم ٢٩ وتاريخ ٥ربيع الأول ١٣٠٣هـ[١٠٥]. ولم تستقر الأحوال للتجار الهنود في قطر فقد استمر التعرض لهم وإبداء الرغبة بعدم بقائهم في قطر، ففي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م تعرض التجار الهنود لبعض المضايقات والاعتداءات[١٠٦]. تلا ذلك أعمال أخرى في عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، حيث تعرض أثنان منهم لجرح بطيش من رصاص بعض العرب مما حمل الإنجليز إلى نقلهم إلى البحرين على ظهر السفينة الإنجليزية "اوزبري"[١٠٧].

وقد شعر التجار الهنود أن بقاءهم في قطر في ظل تحدي جاسم آل ثاني لن يفيد معه الضغط الانجليزي المعتمد على القوة المسلحة إضافة إلى قلة الحوافز التجارية في قطر الناتجة عن خصوصية وضع قطر واحتكار جاسم آل ثاني لتجارتها وقلة سكانها وانعدام الأمن فيها، فبدأوا في النزوح الطوعي منها. ورغم كون قطر أفقر أجزاء لواء الأحساء من ناحية الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي وقلة عدد سكانها وعدم قصدها للتمون من خارجها إلا أنها كانت بالمعيار التجاري النسبي تعتبر نشطة تجاريًا. ويبين الجدول الوارد في الصفحة التالية الذي أعده وكيل معاون قضاء قطر في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، قوائم بالكميات التجارية التي يستوردها قضاء قطر مع بيان أثمانها[١٠٩].

جدول يبين قوائم بالكميات التجارية التي يستوردها قضاء قطر مع بيان أثمانها (١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م)

القيمة بالقران	الكمية "بالكيس"	النوع وايضاحات
١,٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	أرز
٢٤٠,٠٠٠	٤,٠٠	حنطة
٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠	شعير
٣٠,٠٠٠	٥٠٠	قهوة
١٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	سكر
٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	تنباك "دخان" من بر عمان وإيران
٨,٠٠٠	٢,٠٠٠	سمن حيواني ثلثه من الكويت والبحرين والقطيف والثلثان من إيران.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	غاز.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	أقمشة بأنواعها: الكتان الأمريكي والحرير والجوخ ومواد صناعية تستورد من الخارج.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	أخشاب من الهند وحطب وفحم يستورد من بر فارس.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	قطن، طحين، شعير، حبوب، بصل، ليمون جاف، تمر هندي، عنب، زعفران، هيل، قرنفل، فواكه متعددة تستورد من الخارج خاصة من إيران.
١٥,٠٠٠	٢,٠٠٠	حيوانات القسم الأعظم من الحيوانات التي تذبح في قطسر تستورد من إيران والزيوت التي تستعمل في السفن تستورد من الخارج.

جـ - معاملة التجار المحليين:

لم تكن البيروقراطية الرسمية والفساد الإداري والضرائب الباهظة والعقبات محصورة على التجار الأجانب بل طال التجار المحليين والعاملين في خدمتهم رغم محاولة الإدارة العثمانية إظهار تسامحها النسبي مع التجار المحليين وإيحائها بأن تلك ذلك التسامح كان هدفًا استراتيجيًا عثمانيًا لتشجيع الأهالي وإنماء مناطقهم وازدهار اقتصادهم. غير أن هذا الهدف إن صحت نية التوجه إليه كان غير مفهوم ولا مطبق تطبيقًا سليمًا من قبل الإدارة العثمانية المحلية في اللواء. فقد عانى التجار المحليون من عنت وتسلط وسوء ذمة وإلحاح بطلب الرشوة من الموظفين الرسميين العثمانيين في اللواء لاسيما في المنافذ والمواني. فقد اجبروا على الدفع غير المشروع من أجل سرعة فسح بضائعهم المتكدسة في المواني أو المطالبة بدفع مبالغ إضافية إلى ما يدفعونه من رسوم وضرائب، بجانب المطالبة الدائمة بدفع رسوم أرضية تتضاعف مع طول فترة احتجاز بضائعهم. ومع أن الفترة العثمانية مليئة بالأمثلة إلا أننا نسوق مثلاً مبكرًا على التعنت وسوء الذمة للمسؤولين العثمانيين في اللواء يتمثل في اضطرار أصحاب القوافل التجارية في سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧١م، إلى دفع رشوة لمسؤول ميناء العقير، بوصفها وسيلة وحيدة متاحة أمام التجار لسرعة فسح بضائعهم ومرورها(١١٠). كما عمدت الإدارة العثمانية في مواني اللواء إلى إجبار المتواجدين من أصحاب القوافل والسكان على تفريغ البضائع من السفن والقوارب دون مقابل(١١١). وقد تمثلت قمة التعنت في معاملة أصحاب القوافل التجارية والقوارب حين عمد مدير ميناء العقير في سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م، إلى إجبارهم على حمل البضائع المكدسة في الميناء إلى مدينة الهفوف مقابل نصف ريال للحمل مقابل ريالين كانوا يحصلون عليها من التجار الذين يقومون في العادة بنقل بضائعهم. مما اضطر أولئك الناقلين لتعويض خسارتهم على الإقدام على

إفراغ بعض أكياس الأرز والقهوة والسكر والهيل من جزء من محتوياتها وأخذه مقابل ذلك بعد إحلال كمية من الرمل مكانه محافظة على الشكل الخارجي والوزن. وقد أدى ذلك بعد كشفه والتحقيق حوله إلى عزل مدير الميناء وتعيين شخص آخر مكانه(١١٢).

كانت أسواق لواء الأحساء المزدهرة بمختلف البضائع والسلع بدءاً من المواد الغذائية التي تغلها مزارع المنطقة وبساتينها أو ما يتم استيراده من سلع وبضائع خارجية عن طريق مواني المنطقة. مما جعل تلك الأسواق مقصداً لجميع المحتاجين لتلك البضائع سواء من داخل اللواء أو خارجه. كما تميزت مدن اللواء وقراه بالأسواق الأسبوعية والموسمية التي تقام وفق نظام متعارف عليه ويقصدها الجميع. وكان تميز اللواء ببضائعه وأسواقه أحد الأسلحة وأدوات الضغط التي لجأت الدولة العثمانية إلى استغلاله سواء ضد قبائل اللواء المتمردة على سلطتها أو ضد القبائل الأخرى التي لا تعلن ولاءها لها أو تتحدى هيبتها الأمنية والإدارية فتهاجم الطرق التجارية والمدن والسكان المستقرين وذلك بقيام السلطات العثمانية بمنع أفراد تلك القبائل وقوافلها التجارية من دخول أسواق اللواء للتبضع من سلعها بما يسد حاجاتها الغذائية والتموينية(١١٣). وقد كان ذلك السلاح ذا حدين، فرغم كونه مؤثراً على حياة أفراد تلك القبائل إلا أن تأثيره السلبي لم يكن أقل على تجار اللواء وسكانه والسلطة العثمانية المحلية ذاتها، إذ يؤدي ذلك إلى كساد الأسواق وقلة دخل التجار فتقل معه الضرائب والرسوم التي تجبيها السلطة المحلية وتحتاجها لسد نفقاتها.

كان من أهم سلع لواء الأحساء التمور والأرز والقمح التي تنتجها مزارعها بكميات كبيرة تتعدى الاحتياج المحلي فيصدر جزء كبير من الخارج. وقد قدر إنتاج الأحساء من الأرز بحوالي واحد وأربعين مليون رطل سنوياً في حين بلغ إنتاج القمح في المواسم الجيدة ما يقارب ألف مليون

رطل[١١٥]. وكان من أهم ما يصدر من الإنتاج الزراعي المحلي إلى الخارج السلوق الذي كان يصدر بكميات كبيرة إلى الهند مما خلق تصديره - كما سبق - منافسة حامية بين التجار الأجانب والمحليين وكانت القطيف تنفرد بتصدير السلوق خاصة من تمرها المشهور والمسمى الخنيزي مما يدفع بالأسواق في مواسم التصدير المزدهرة إلى تعويض النقص في حاجة سكان القطيف من تمور الأحساء[١١٦]. وقد تنبه العثمانيون إلى الأهمية الاقتصادية للسلوق وإلى تأثير تخصيصه للتصدير على سد حاجة السوق المحلية في القطيف وعلى ما يجبى من ضرائب على التمور خاصة أن السلوق يتطلب جني التمور وهي لا تزال رطبًا قبل نضجها مما يحرم العثمانيين من جزء كبير من دخلهم من ضرائب التمور. وكان أول تصد عثماني لتصدير السلوق دون حصول الدولة العثمانية على نصيبها من الرسوم إصدارها في شهر ربيع الثاني ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أمرًا منعت بموجبه جني التمور قبل نضجها خاصة ما يحول إلى سلوق[١١٧] وقد أثار ذلك المنع احتجاج الأهالي عليه ومقاومتهم له. لكن ذلك لم يمنع من متابعة السلطات العثمانية لتشددها في ذلك فجاء قرارها في شهر جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م بمنع تصدير السلوق خارج القطيف مما يعني حرمان التجار من جني أرباح كبيرة، إذ اعتادوا على تصدير حوالي ٤٠٠ كونديس تمر سنويًا إلى الهند بصفة خاصة وبأسعار جيدة لأنواع من التمور التي لا تلاقي رواجًا اقتصاديًا جيدًا داخل القطيف[١١٨]. لكن السلطات العثمانية ما لبثت أن سمحت بتصديره بعد فرض ضرائب تصدير عليه بلغت ذروتها في عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م في زمن المتصرف إبراهيم فوزي باشا الذي نشط في جمع الضرائب وتشدد في ذلك مما أحدث نوعًا من التوتر بين التجار وضامني الضرائب والرسوم لا سيما في القطيف. فقد الح في زمنه ضامنوا الضرائب والرسوم لاسيما في القطيف على تحصيل رسوم التمور المتأخرة عند التجار من سنين ولم تلفح الوفود التي

أرسلها الأهالي وقصدت البصرة طلبًا من واليها التدخل لتخفيف تلك الشدة في جمع الضرائب(١١٩). مما نتج عنه بوادر نزوح جماعي من القطيف إلى خارجها لا سيما إلى البحرين مما أجبر المتصرف على إعادة النظر في أسلوبه المتشدد، فبادر إلى تخفيف جباية الضرائب المرهقة(١٢٠).

لم تكن شكوى ملاك مزارع النخيل والفلاحين محصورة ضد الإدارة العثمانية المحلية في القطيف بل شملت بعض المتنفذين من أهل القطيف الذين أتاحت لهم وجاهتهم وثروتهم ومناصبهم التي شغلوها في الإدارة العثمانية المحلية من ممارسة تحكم اقتصادي وصل إلى دور احتكار التجارة في القطيف لاسيما تجارة الحاصلات الزراعية وعلى رأسها التمور والتي تعتبر العمود الفقري لاقتصاد القطيف وعماد التجارة الخارجية بها. فقد اشتكى عمدة القطيف في شهر رجب ١٣٢٤هـ من هيمنة منصور بن جمعة، الذي عين بعد دخول العثمانيين المنطقة رئيسًا فخريًا لهيئة الأملاك السلطانية، على اقتصاد القطيف الزراعي. فقد أعد العمدة المذكور عريضة طويلة تلقتها قيادة الجيوش السلطانية، وركز فيها معدها على المعاناة التي يرزح تحتها أهالي القطيف منذ تعيين منصور بن جمعة رئيسًا فخريًا لهيئة الأملاك السلطانية حيث بدأ يمارس دوراً متعاظمًا من الغطرسة والاستحواذ في القطيف أدى إلى سلب الأمن والراحة سنة بعد أخرى من الأهالى ، فتارة يبتاع من أصحاب الأملاك تمورهم وسائر حاصلاتهم بأبخس الأثمان وبالتقسيط على سنوات طويلة، وتارة يأخذ من التجار تجارتهم في الداخل أو المعدة للتصدير أو يبيعهم إياها بسعر مضاعف قد يبلغ أربعة أضعاف سعرها الأساسي(١٢١). ونتيجة لتلك الممارسة فقد أصيبت تجارة القطيف بالكساد وانحصرت التجارة الداخلية في يد منصور بن جمعة، وأضاف العمدة الذي وقع باسم مختار القطيف عبدالله أن ذلك الاحتكار والتحكم لم يقف عند ذلك الحد بل عمد منصور بن جمعة إلى أن ينتزع إلى ملكه

من أيدي أهالي القطيف وبالقوة الجبرية جزءاً كبيراً من أملاكهم المتوارثة أبًا عن جد بأبخس الأثمان. كما أغتصب أيضًا من السكان الفقراء ما جلبوه من حيوانات وأشياء أخرى من البصرة والبحرين بأرخص الأثمان[١٢٢]. وكان رد ابن جمعة على من يطلب منه بيعه ما انتزعه منه بأسعار مناسبة ومراعاة الله في ذلك قيامه حالاً بتعريضه لأنواع البلايا في محاكم القطيف ومركز اللواء وعلى يد حرسه الخاص. وقد ضرب العمدة على ذلك مثلاً بقيام منصور بن جمعة بإصدار حكم بحبس عشرة أشخاص قاموا بمحاولة لاسترداد أموالهم منه، كما قام بتسليط حسين المؤمن وعصابته المكونة من خمسة عشر فرداً مزودين بجميع أنواع الأسلحة الممنوعة على مهاجمة منازل الأهالي وسرقتها ومصادرة كل ما وجدوه من نقود ومتاع. وذكر العمدة أن تلك التجاوزات قد أوصلت أحوال نفر من أهالي القطيف إلى وضع الفقر المدقع وإجبار بعضهم إلى الفرار قسراً إلى بلاد أجنبية، حيث فر بعضهم مع عائلاتهم إلى البحرين[١٢٣]. وحاول بعضهم تهريب حاصلات تمورهم خفية إلى البحرين بدلاً من بيعها إلى منصور بن جمعة ثم قاموا بشراء حبوب أو تحويلها إلى نقود لكنهم لم يسلموا من عصابات البحر العاملة بين البحرين والقطيف لا سيما المدعو أحمد السلمان وعصابته. وقد التمس العمدة المذكور نقل منصور بن جمعة وأخيه عبد رب الحسين إلى بلد آخر مناسب من المناطق العثمانية، ماؤه وهواؤه معتدل وإمكانياته تساعد على التوسع التجاري، خاصة وأن موسم بيع تمر السلوق قد بات على الأبواب حين تقدم العمدة بشكواه، وأن الفقراء الذين اعتادوا على بيعه لمنصور بن جمعه لن يبيعوه له هذه السنة جبراً للمذكور بل سيعمدون إلى إرساله إلى البحرين وإن كان منصور بن جمعة سيحول دون إرسال التمور بواسطة نفوذ محمد أفندي موظف ميناء القطيف مما سيفاقم عملية إذلال السكان وتوسيع تجارة ابن جمعه واحتكاره[١٢٤]. وسيحاول محمد أفندي وجود مبررات لمنع

تصدير تمور الأفراد بحجة وجود أمراض بها إضافة إلى اطلاق منصور بن جمعة رجاله وخدمه كالمسعورين بين السكان لمنع ذلك أو يلجأ إلى حيلة أخرى، حيث أن من حيله إجبار حمالي التمور بالقطيف على جلب محاصيل التمور إلى مستودعاته، أو سوق أعوانه من الأشقياء إلى المزارع والبساتين لنقل التمور والفاكهة قبل نضجها، أو دخول المنازل والمخازن ونهب ما بها من متاع وحيوانات(١٢٥). ومضى العمدة مشتكيًا من عدم قدرة الإدارة العثمانية المحلية على التصدي لتجاوزات منصور بن جمعة حيث أفاد أنه كلما تم الالتجاء إلى الحكومة المحلية ذكر لهم أن عدد جنود القطيف محدود ولا حول ولا قوة لهم في إيقاف الشقيقين المذكورين. وقد ذكر العمدة أن من المحتمل أن يؤول حكم القطيف إليهما رغم أن أصلهما من البحرين لا ما يزعمان أنهما أصلاً من أهل القطيف(١٢٦). وقد أحال وزير الحربية تلك الشكوى وما تلقاه مؤيداً لها من قائد [بكباشي] الضابطة في القطيف إلى وكيل والي البصرة لتحري الوضع واتخاذ اللازم(١٢٧). وأتبع قائد الجيوش السلطانية مذكرته تلك بأخرى مؤرخة في ١٠ شوال ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م حول ضرورة إيجاد حل للوضع نظرًا لأهمية وحساسية موقع القطيف ووضعه وقد حالت البيروقراطية العثمانية وضعف الدولة العثمانية وقوة نفوذ منصور بن جمعة دون إيجاد حل لمعاناة أهل القطيف من جبروته وتحكمه(١٢٨).

وبما أن اللواء يتميز بكونه واحة زراعية كبيرة، أكثر ما يزرع به شجر النخيل الذي يعتمد عليه السكان عمومًا في غذائهم، ويعد محصولاً نقديًا مجديًا سواء للبيع محليًا أو التصدير للخارج. فقد ارتبطت شهرة المنطقة بإنتاجها للتمور منذ فترة قديمة في التاريخ. فقد قدرت كميات التمور التي انتجتها مزارع القطيف في عام ١٣٢٢ - ١٣٢٣هـ/١٩٠٤-١٩٠٥م بحوالي ٢٤,٠٠٠ طن(١٢٩). استهلك منها محليًا حوالي ٥,٠٠٠ طن وصدر الباقي

للخارج ، حيث صدر ٢٥٠٠ طن إلى البحرين و ١٢,٥٠٠ طن لفارس وعمان و ٤٠٠٠ طن للهند[١٣٠] . أما إنتاج الأحساء في الفترة نفسها فقد قدر بحوالي ٥١,٠٠٠ طن، استهلك منه محليًا إضافة إلى بيع القاصدين إلى الأسواق المحلية من داخل الجزيرة العربية حوالي ٤٠,٠٠٠ طن، وصدر ٣,٠٠٠ طن عن طريق ميناء العقير إلى جدة و ١,٠٠٠ طن عن طريق البحرين إلى جدة أيضاً، بينما صدر من تلك التمور حوالي ٣٠٠٠ طن إلى عمان[١٣١] .

تنوعت تجارة لواء الأحساء وتعددت أنواع البضائع والسلع التي تزخر بها أسواقه، لكن من أهم ما تميزت به الأسواق صناعة الأواني وتسويقها لاسيما دلال القهوة وأواني الطبخ والحلي والمصنوعات الذهبية والفضية وأدوت الزراعة ولوازم الخيل والفروسية والإبل. كما اشتهرت المنطقة بصناعة العباءات الحساوية والمتاجرة فيها. كما اشتهر اللواء بتصديره للخيول والإبل والحمير الحساوية المشهورة بقوتها وكبر حجمها[١٣٢] . كما وجد بدو الأحساء في اسواق البحرين مجالاً جيداً لبيع قطعانهم مقابل مبالغ نقدية مجزية. أما أهم السلع التي كان تجار الأحساء والقطيف وقطر يستوردونها من الخارج ولاسيما البحرين والهند وفارس فقد كان من أهمها الأرز والقمح والصناعات الإنجليزية والقهوة والهيل والبهارات والعطور والقطن والغاز [الكيروسين].

د - وضع التجار المحليين في اللواء ونشاطهم:

كان التجار المحليون في لواء الأحساء يشكلون طبقة نشطة وفعالة في حياة المنطقة الاقتصادية والاجتماعية. وكان لبعضهم مكاتب وممثلون في البحرين والبصرة والهند يتولون تسهيل تعاملاتهم التجارية والمالية هناك. كما كان لهم معقبون يتولون تخليص إجراءات فسح بضائعهم في الموانى لاسيما ميناء العقير. ومما يدل على ثراء تجار اللواء وفعاليتهم في حياة المجتمع

مساهماتهم المالية في بعض الفعاليات المؤثرة في المنطقة ومن الأمثلة على ذلك تبرعهم السخي لإنشاء خط للبرق يربط الهفوف مركز اللواء بالعالم الخارجي عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م[١٣٣]. وكان بالإمكان زيادة نطاق أعمال التجار وتنمية أموالهم بما ينعكس إيجابيًا على المنطقة بأكملها لو توفر عامل الأمن الذي كان هاجسًا مرعبًا يقلقهم ويحد من نشاطهم إضافة إلى عدم توفر الخدمات الأساسية اللازمة لتنشيط أعمالهم التجارية وتتيح لهم حرية الوصول والاتصال المنظم لا سيما البريد والبرق والطرق الممهدة الآمنة وغيرها. وقد فوجيء تجار المنطقة بدلاً من تلمس احتياجاتهم إلى قيام الدولة العثمانية بصورة مفاجئة في أواخر أيام الوجود العثماني في اللواء وذلك في سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م بزيادة كبيرة في الضرائب على البضائع المستوردة بلغت نسبتها ١١٪ فاقت طاقة تحمل التجار لها وسببت ركوداً اقتصاديًا كبيراً في الأسواق بسبب تراجع القدرة الشرائية لتلك البضائع من قبل السكان ومرتادي أسواق اللواء. وقد سببت تلك الزيادة احتجاجاً كبيراً من قبلهم لم يجد نفعًا لدى الإدارة العثمانية كما لم تشفع لهم مساندة العلماء والفعاليات الاجتماعية الذين التمسوا مراعاة أحوالهم تقديراً للأوضاع الاقتصادية في اللواء، موضحين أن الميزان التجاري يميل لصالح الاستيراد في معظم البضائع أكثر من حجم التصدير[١٣٤]. وكان بإمكان اللواء أن يلعب دوراً تجاريًا أكبر مما يلعبه وأن تزداد كميات البضائع الواردة حيث أن مواني المنطقة لاسيما ميناء العقير تعتبر بوابة شرق الجزيرة العربية ووسطها لكن الفتن والفوضى لاسيما بين أهالي المنطقة أو بينهم وبين البادية واعتداء القوي على الضعيف أدت إلى سلب الأموال وإزهاق الأرواح في داخل المدن وخارجها رغم وجود دوريات من الخيالة والمشاة في الطرق ولكنه من المرجح أن بعض رؤساء الدوريات لهم صلة باللصوص وقد لايجدون في طلبهم واللصوص خليط من البادية والحاضرة وهؤلاء لهم خبرة بطرق البلاد

ومنافذها ويعرفون كيفية إنتهاز الفرص وتوجيه الضربات إلى فريستهم(١٣٥).

الصناعة المحلية:

اشتهرت الأحساء والقطيف بتميز صناعاتها وازدهارها وشدة الطلب عليها منذ القدم،ومنها الرماح الخطية والثياب الظهرانية وصناعة الحلي والمجوهرات وخلال فترة الدراسة واصل الصناع والحدادون والصفارون والنحاسون براعتهم في إجادة صنع مايؤمن الاحتياجات الآنية كالأواني والقدور ودلال القهوة المصنوعة من الصفائح النحاسية والحديدية. وقد اشتهر الصفارون في المنطقة بتلميع القدور والدلال والأواني النحاسية. كما صنع الحدادون مستلزمات الزراعة والبناء كالمحاريث والفؤوس والمناقيش والسلاسل. كما اشتهرت المنطقة بصناعة جلدية مزدهرة شملت قرب المياه والحقائب والأحذية وحافظات التمور والأحزمة الجلدية وغمد السيوف وغيرها من أنواع الأمتعة العملية أو التي تستخدم للزينة. كما برع الندافون في سد الاحتياج المحلي من الفرش والوسائد والمساند والسرر القطنية. ولم يقل نشاط النجارون عن أقرانهم إذ برعوا في استخدام خامات البيئة الزراعية التي تشتهر بها المنطقة مثل اشجار النخيل والأثل التي طوعوها في صناعة الأبواب والنوافذ والصناديق واحتياجات الإبل والخيول والحمير من شداد وكور. ومما اشتهرت به المنطقة بصفة خاصة صناعة آنية الفخار بسبب توفر المادة الخام والحاجة اليها واجادة من يصنعها. وقام النساجون المهرة بصناعة بعض الملابس المحلية كالجوارب الصوفية والقطنية وألبسة الرأس من طواقي وغيرها(١٣٦).

وأهم ماتميزت به الأحساء بصفة خاصة وجود مشاغل مشهورة خاصة بنسيج العباءات وصناعتها حيث تخصصت فيها أسر مشهورة توارثت

صناعاتها وإجادتها وتسويقها وعم نشاطها الجزيرة العربية بكاملها[١٣٧].

وبناء على شيوع العديد من الصناعات في المنطقة واستغلال بعضها وعدم استغلال بعضها الآخر، كان يمكن خلال فترة الحكم العثماني من أن تنشط الصناعة في اللواء في مجالات صناعية جديدة تعود بدخل إضافي جيد على موارد اللواء لاسيما وقد تبين للعثمانيين وجود خامات ومجالات صناعية غير مستغلة فقد ورد في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م ورود معلومات عن وجود نوع من الرمل المعدني هناك صالح لأعمال الزجاج[١٣٨]. وجاء في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، مانصه:

"وفي اللواء سبع ممالح وثلاث معادن للجص... أربعة من الممالح معلومة وغيرها مجهولة الأسامي. وهذه الممالح هي في الصحراء مكشوفة الأطراف للورد من العشائر المختلفة المتجولة في تلك الأنحاء. ومن ثم فأخذها تحت الانحصار أمر مشكل بحسب الموقع[١٣٩].

وكان العثمانيون قد اهتموا في الفترة الأخيرة من وجودهم في اللواء لاسيما بعد تدفق النفط في ايران منذ ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، بكميات تجارية وعوائد مربحة واشتداد في الطلب عليه بعد تحول الاسطول البريطاني من الفحم إلى البترول بظاهرة ظهور بقع من النفط على سطح الأراضي في القطيف. وقد تناقلت تلك الظاهرة تقاريرهم الرسمية والتقط تلك الاخبار الانجليز فقام الكولونيل ديكسون المقيم البريطاني في البحرين بزيارة القطيف فيما بعد لكنه لم ير بعينه بقعاً للنفط[١٤٠]. وبعد خروج العثمانيين من اللواء في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م ظلت الشركة التركية متمسكة باتفاقية الخط الأحمر وحاول سيلي وشريكه محمد فخري استغلالها بإقامة دعوى عرفت باسم دعوى الهفوف في عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، لكن كان قطار الخط والنفوذ قد فاتهم فلم يعد يعبأ بهم أحد[١٤١].

صيد الأسماك :

تشكل مهنة صيد الأسماك أهمية في الحياة الاقتصادية للواء الأحساء في تلك الحقبة من حيث توفيرها فرصاً لعمل قطاع كبير من الأهالي لاسيما في القطيف ونواحيها وايضاً مردودها الاقتصادي الجيد مما جعل العثمانيون يفرضون عليها ضرائب عينية ويدخلون جبايتها ضمن مهمة ضامن التزام رسوم الاحتساب(١٤٢). خاصة وأن كمية الأسماك التي يتم صيدها كانت كبيرة تفيض أحياناً عن حاجة الاستهلاك المحلي مما يقود إلى تجفيفه فيما يعرف باسم الجلي وادخاره لموسم الشتاء حيث يقل الصيد فيه(١٤٣).

فرص العمل اليومية :

كانت فرص العمل اليومية المتاحة في غير الفعاليات المذكورة سابقاً محدودة جداً في اللواء خلال تلك الفترة. وكانت معظم تلك الفرص تتركز في المجال الزراعي خاصة في مواسم تلقيح النخيل وصرام التمور وتجهيزها للأسواق، وأوقات تجهيز التربة وإعدادها ومواسم بذر المحاصيل وتهذيب قنوات الري والصرف الزراعي وتنظيفها من الشوائب ومواسم حصاد الحبوب خاصة القمح والأرز(١٤٤). كما كانت هناك فرص محدودة للعمل في قطاع البناء والترميم والصناعة والنقل ورعي الماشية. ومهما يكن فإن تلك الفرص كانت أقل من أن تفي بامتصاص الأيدي العاملة محلياً، مما حدا بكثير من القوى العاملة لاسيما الشابة بالسفر خارج المنطقة خاصة إلى البحرين والهند والبصرة وإمارات الخليج العربي بحثاً عن فرص عمل لها.

العملات والأوزان والمقاييس

كانت العملات والأوزان والمقاييس المستخدمة في لواء الأحساء في تلك الحقبة موضوع الدراسة متأثرة بما هو مطبق في المناطق المجاورة لاسيما في البحرين وفارس والهند أكثر الدول اتصالاً وتعاملاً في المجال التجاري مع المنطقة آنذاك. إذ لم تفرض الدولة العثمانية استخدام عملتها أو أوزانها أو مقاييسها في التعامل الاقتصادي والتجاري في لواء الأحساء.

أ - العملات:

تعددت العملات الشائع استعمالها في المنطقة في غياب وجود عملة رسمية قبيل استيلاء الدولة العثمانية على اللواء وذلك بسبب عدم وجود دولة مركزية ذات عملة نقدية. ولم يتغير الحال كثيراً بعد استيلاء الدولة العثمانية على المنطقة في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م وحتى جلائها في عام ١٣٣١هـ/١٩١٣م. فقد ظلت العملات المستخدمة فيها مزيجاً من العملات المستخدمة قبل دخول القوات العثمانية، باستثناء صرف الدولة العثمانية رواتب جنودها وموظفيها من عملتها الرسمية خاصة القروش العثمانية وكذلك استيفاء الرسوم والضرائب بما يعادلها من تلك العملة. أما عدا ذلك فقد تركت الدولة العثمانية المجال مفتوحاً، ودون ضوابط أو إصرار على استخدام عملة معينة. وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود سيولة نقدية كافية من العملات العثمانية يمكن زخها في أسواق اللواء وربما أيضاً عدم تقبل المتعاملين في الأسواق بالعملات العثمانية لسبب عدم قبولها في البلاد التي يتعامل معها تجار اللواء لاسيما في البحرين والهند وفارس. وسوف نستعرض تفصيلاً للعملات التي راج استعمالها في لواء الأحساء في تلك الحقبة وأسعارها التبادلية مع التأكيد أن هذه الأسعار مجرد مؤشرات على قيمتها وليست دليلاً على ثبات السعر الذي كان عرضة للتغير والتذبذب حسب المؤشرات الاقتصادية وقوة العملة والظروف المحيطة بها.

١- الطويلة:

عملة فارسية الأصل وإن كانت تسك أحياناً في الأحساء، وهي على شكل ملقط طوله حوالي بوصة. وكانت تسك من الفضة والنحاس. وقد راج استعمالها في منطقة الخليج العربي وجزيرة سيلان قبل شيوع استعمال دولار ماريا تريزا والروبية الهندية في المنطقة والذي اضعف كثيراً استعمالها في التعامل التجاري في اللواء. ويمكن الجزم أن استعمال الطويلة قد قل منذ عام ١٢٦٦هـ/ ١٨٥١م، حيث حل محلها وبصفة رئيسة دولار ماريا تريزا النمساوي الذي عرف محلياً باسم "الريال الفرانسه". ويبدو أن هناك أنواعاً مفضلة من الطويلة في التعامل النقدي في الأحساء فقد افصحت الوثائق الشرعية التي فحصت والصادرة في فترة الدراسة، اشتراط بعض البائعين على نوع من الطويلة ثمناً لبيعهم، فمنهم من اشترط الطويلة الآرية أولارية الأحساء ولعل المقصود باللارية نسبتها إلى مدينة لارا بفارس. بينما نص آخرون على أن تكون من الطوال العتق أو كما سموها طويلة عتيقة، كما أصر بعضهم أن تكون الطويلة من معاملة بلد العقد السالكة حين العقد[١٤٥]. أما من ناحية قيمتها التبادلية فقد كانت قيمة الطويلة تعادل مابين ٠,٠٠٢٤٧ و ٠,٠٠٢٨٦ من تومان محمديات العجم (التومان الإيراني) وعشرين بارة عثمانية مما اشاع بين السكان إطلاق نصف طويلة على العشر بارات في اللواء وطويلتين على الأربعين بارة. كما كانت تساوي٠,٥ آنة بالنسبة للروبية الهندية. وقد حدد العثمانيون قيمتها التبادلية أثناء حكمهم للمنطقة بـ ٠,٧٥ من الدولار النمساوي و١١ / ١٤٢من القرش الذهبي العثماني[١٤٦].

٢- الأحمر أو الحمران:

يبدوا أنها كانت عملة ذهبية. وكانت شائعة الاستخدام قبيل فترة استيلاء العثمانيين على لواء الأحساء وظل التعامل بها خلال الفترة وان كان محدود جداً ومن أنواع الأحمر ماكان يطلق عليه المشخص والزر والفند.

وتشير بعض الوثائق الشرعية إلى أن الأحمر كان يعادل ٠,٥ ليرة ذهبية عثمانية وخمسون قرشاً عثمانياً و ٧ روبيات هندية أو ١٦,٩ من دولار ماريا تريزا النمساوي و ٢٠٠ محمدية(١٤٧).

٣- التومان:

عملة إيرانية شاع استخدامها في المنطقة في التعامل التجاري وفي بيع العقارات والأملاك وشرائها ويعادل التومان مائة محمدية، وقد ذكر قيمة التومان التعادلي مع الطويلة. ويبدوا أن هناك أنواعاً مختلفة شائع استخدامها من التومان. فقد ورد في الوثائق الشرعية الصادرة في الأحساء ذكر تومان من محمديات العجم وتومان حويزة دارج البصرة. وينقسم التومان إلى فئات منها المحمدية والعباسية.

٤- القران:

عملة إيرانية شاع استخدامها في القطيف ولم يعثر في الوثائق الشرعية مايدل على استخدامها في الأحساء. وقد كانت قيمتها التبادلية بالنسبة للروبية الهندية تعادل ٠,٤ من الروبية. وكان الجنيه الاسترليني يعادل مابين ٣٤,٥ – ٥٥ قراناً حسب ارتفاع أسعار الصرف وتذبذبها. وينقسم القران الى فئات هي الحدج والمرضوف والهتشي والأردي، ويعادل الأردي ٠,٢٥ حدج(١٤٨).

٥- القرش:

أبانت وثائق البيع والشراء في الأحساء قبيل دخول العثمانيين المنطقة استخدام القرش في قبض أثمان العقارات المباعة. وكانت بعض تلك الوثائق تنص على أن الثمن قبض بالقرش الرومي. ولعل المقصود به القرش العثماني الذي كان شائع التداول في بغداد والبصرة.

٦- البيز العمانية:

شاع في المنطقة تداول العملة العمانية المعروفة محلياً باسم "البيز الحمراء"

والتي سكها السلطان العماني فيصل بن تركي الذي حكم عمان في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م. كما انتشر في المنطقة تداول بيزة برغش أحد سلاطين عمان. وكانت قيمة البيزتين المذكورتين التبادلية لعملة الطويلة تساوي بيزتين لكل طويلة(١٤٩).

٧- دولار ماريا تيريزا النمساوي (الريال الفرانسة):

عملة نمساوية سكت في فيينا عاصمة امبراطورية النمسا والمجر في عام ١٧٨٠م خصيصاً لاستعمالها في الجزيرة العربية، ولاقت قبولاً ورواجاً فيها ربما لقيمتها الفضية ولانتشار تداولها في مناطق الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي واعتمادها عملة نقدية مقبولة في كافة التعاملات التجارية والاقتصادية وكان يحمل صورة امبراطورة النمسا والمجر ويزن أونساً واحداً أي حوالي ٢٩ غرام. وقد أطلق عليها محلياً مسمى "الريال الفرانسة" أو "الريال الفضة" لكن الاسم الأول هو الأكثر شيوعاً بين السكان. ويبدوا أن رواج تداولها في الأحساء بالذات من واقع الوثائق الشرعية المتعلقة بالبيع والشراء يعود إلى سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م، وينقسم الدولار النمساوي إلى فئتين الربع والنصف. وكان قيمة التبادلية لبعض العملات النقدية المتداولة في المنطقة كالتالي، بالنسبة للمحمدية تساوي ٠,٠٢٣ وبالنسبة للروبية الهندية كان يساوي ثلاث روبيات، ويعادل بالنسبة للقروش العثمانية (الليرة العثمانية تساوي مائة قرش) ١٢,٥. أما قيمته التبادلية بالنسبة للجنية الاسترليني فكانت تساوي ١٠,٢٥ بنساً انجليزياً(١٥٠).

٨- الليرة الذهبية العثمانية:

كانت الليرة الذهبية العثمانية هي وحدة النقد الكبرى الرئيسة للدولة العثمانية. لكنها لم تستعمل على النطاق التجاري ولا على مستوى التعامل الاقتصادي اليومي في لواء الأحساء. فكل ماتم من بيع وشراء أو استيفاء رسوم

وضرائب كان يتم بالعملات الشائعة كالقران والدولار النمساوي والروبية الهندية بعد تقويم قيمتها بالعملة العثمانية. وكانت فئات الليرة هي ٠,٢٥ ليرة، ٠,٥ ليرة، وليرة، و٢,٥ ليرة وخمس ليرات. وكانت الليرة مكونة من مائة قرش ذهبي و١١٨ قرشاً فضياً. وكان القرش يقسم إلى أربعين بارة وهو تقسيم رمزي حيث لاوجود للبارة والواحدة، إذ أن أصغر قطعة من البارة موضوعة للتداول كانت من فئة خمس بارات. وكانت قطعة المائة بارة تعادل ٢,٥ قرش والخمسين بارة تعادل ١,٢٥ قرش وعشر بارات تعادل ٠,٢٥قرش وخمس بارات تعادل ثمن قرش. وكانت الدوائر العثمانية في لواء الأحساء لاتقبل في التبادل التجاري النقدي إلا بمائة قرش ذهبي ماقبل الليرة الواحدة. وكانت قيمة الليرة في اللواء مقابل الروبية الهندية تتراوح مابين ١٣ روبية و١٢ آنة و ١٤ روبية و٨ آنات، لكن الدولة العثمانية ثبتت سعر الصرف بـ ١٤ روبية. وكانت الطويلة تعادل ٠,١ من الليرة العثمانية، وتعادل الليرة العثمانية بالنسبة لدولار ماريا تريزا النمساوي ٨ دولارات، وبالنسبة للجنيه الاسترليني كانت الليرة العثمانية تساوي عشر شلنات إنجليزية[١٥١].

٩- الريال المجيدي:

جاءت تسمية هذه العملة نسبة إلى السلطان عبدالمجيد. وهي عبارة عن عملة عثمانية فضية بحجم الدولار النمساوي تنقسم إلى ثلاث فئات هي الجرخي أو البشليك الذي يتكون من قطع نقدية هي ٥ قروش وقرشان وقرش. والجرخي يساوي ١ / ١٦ من الريال المجيدي، والمتليك والقمري اللذان يساويان ٠,٢٥ من الجرخي الذي يساوي بدوره ١٠٠ بارة. أما قيمة المجيدي بالنسبة للروبية الهندية فكان الريال المجيدي يساوي ثلاث روبيات هندية. وكانت قيمتها التبادية بالنسبة للقروش العثمانية حسب ماتقبله السلطة العثمانية المحلية في لواء الأحساء يتراوح مابين ١٦-١٩ قرشاً للريال المجيدي. ويبدوا أن هناك ثلاث سكات للمجيدي أو ثلاث أنواع منه فقد

جاء في خطاب لمتصرفية اللواء أن هناك ثلاث فئات للريال المجيدي وأن أسعارها تتراوح مابين ١٦ إلى ١٩ قرشاً إلا أن فئة الريال المجيدي ذي الأحد عشر طائراً يقبل صرفه مقابل ١٦ قرشاً[١٥٢].

١٠- الروبية الهندية:

شاع استعمال الروبية الهندية في لواء الأحساء بسبب كبر حجم التعامل التجاري بين لواء الأحساء والهند والبحرين حيث كانت عملة رائجة فيه أيضاً. إذ كان البحرين يعد مستودع الأحساء التجاري وبوابته الرئيسة للتبادل التجاري والاستيراد وتبديل العملات. وكانت فئات الروبية الهندية الفضية هي ٠,٢٥ روبية، و ٠,٥ روبية. وكانت الروبية الهندية تنقسم إلى وحدات أصغر تسمى الآنة التي كانت تساوي ١ / ١٦ من الروبية. وكانت للآنة فئات هي الآنة، آنتين، أربع آنات وجميعها من النيكل ثم البيسة النحاسية التي تساوي ١ / ٦٤ من الروبية وهي أصغر وحدات الروبية النقدية[١٥٣].

وكانت قيمة الروبية الهندية التبادلية بالنسبة للعملات الأخرى كالتالي:

بالنسبة لدولار ماريا تريزا النمساوي (الريال الفرانسة) ٥/ ٧ من الدولار

بالنسبة للقرش العثماني الذهبي	٥,٥ قرشاً ذهبياً
بالنسبة لليرة العثمانية الذهبية	٠,١ من الليرة
بالنسبة للبيزة العمانية	٥٠ بيزة عمانية
بالنسبة للقران الإيراني	٢,٥ – ٢,٦ قرانات
بالنسبة للطويلة	٠,٥ آنة هندية

١١- البنتو الفرنسي:

عملة فرنسية استخدمت في المنطقة على نطاق محدود جداً. لكنها لم تصمد بعد شيوع استعمال دولار ماريا تريزا النمساوي أو الروبية الهندي. ولم تتوفر معلومات عن قيمته التبادلية.

ب - الأوزان :

شاع في لواء الأحساء كونه بيئة زراعية وتجارية وصناعية كثير من الأوزان وتنوعت تبعاً لنوع التعامل التجاري. ونورد هنا أهمها وأكثرها استعمالاً.

١ - أوزان الحبوب والأطعمة(١٥٤) :

الوحدة	وزنها التقريبي
الربعة	تساوي من ٠,٦٨ إلى ٠,٧٣ رطلاً إنجليزيًا، ٢٨,٥ تولة هندية وهذا يخص ربعة الأحساء.
الرطل	يساوي ١,٢٣ ربعة
الثمين	يساوي ٤ ربعات، ٢,٩ إلى ٣ أرطال إنجليزية
المن الحساوي "وحدة خاصة لوزن التمور"	يساوي ٢٤ قياسة ومن ٥٥٥ إلى ٥٦٠ رطلاً. ويعادل المن ٤ قلال
المن القطيفي	يساوي ١٦ ألفًا، و١٢,٥ حقة، وقياسين قطيفين، ٢,٧ من الرطل الإنجليزي ويستخدم في القطيف للبيع المفرق.
الوزنة	تساوي ١/٧ قياسة ن ٢/٧ من الرطل الإنجليزي
الاقة	تساوي ٤ ربعات، حوالي ٢,٧٢ من الأرطال الإنجليزية، حوالي ثمين واحد، ١/٨ قياسة.
الصاع	يساوي ما بين ٨ إلى ٨,٢٥ ربعات، وثمينين، وما بين ٥,٣ إلى ٦ أرطال إنجليزية.
المد "وحدة لوزن الحبوب"	يساوي ١/٣ الصاع
القياس "وحدة الوزن الرئيس في المنطقة	تساوي (٨) ثمين، ٤ أصواع، و٢٣ ربعة، و٨ حلقات، و٢٣ رطلاً إنجليزيًا.
الموسمية	(تستعمل لوزن الأرز والقمح)
موسمية الأرز	تعادل ١٠ قياسات، ٢٣٠ رطلاً إنجليزيًا.
موسمية القمح	تعادل ١٢ قياسة، ما بين ٢٦٠ إلى ٢٨٠ رطلاً إنجليزيًا.
القياس (وحدة وزن في القطيف)	يساوي ١,٧ من الرطل الإنجليزي، ١٠٢ مثقال شيرازي.
ألف (وحدة وزن في القطيف تستخدم للبيع المفرق)	تساوي قياسين، و٢,١٤ من الأرطال الإنجليزية، و١٠٠ غرام.
القلة "وحدة وزن خاصة بالتمور"	تساوي منين قطيفين، و٦٨,٧٥ رطلاً إنجليزيًا وكان وزن التمور يتم بالجملة بواسطة عدد القلال. وتنقسم القلة إلى نوعين: قلة أو جراب صغير وتساوي ٦٤ ربعة أو ما بين ٤٣- ٤٧ رطلاً إنجليزيًا. وقلة كبيرة تساوي ٦ قياسات أو مابين ١٣٠ إلى ١٤٠ رطلاً إنجليزيًا.
الكيلجة	تساوي ربع موسمية، و٦٥ رطلاً إنجليزيًا.

٢- أوزان المجوهرات[١٥٥]:

الوحدة	وزنها التقريبي
المثقال الشيرازي	يساوي ٣,٥ تولة هندية، و٧٢ جنيهاً، وتستخدم لعمليات وزن الذهب والفضة
التولة	تساوي ١٨٠ جنيهاً، وحوالي ١ / ٤٠ من الرطل الإنجليزي، ٠٦٦، من الأونصة.
مثقال أو مشخص أحمر	يساوي ٥٤ غراماً (قمحة)، و٣/ ١٠ من التولة الهندية، و٥٤ حبة، و٠,٠٢٢ ومن الأونصة
مثقال محلي	يساوي ٧٢ غراماً
مثقال البار	يساوي ٧٢٠ غرام (قمحة)
خمسين	يساوي ١٠ مثقالات شيرازية، و١,٦٥ أونصة، و٧٢٠ حبة، أربع تولات هندية.
مية أو مية	تساوي (٢) خمسينين، و٣,٢٩ أوقيات، و٣,٣٠ أونصات، و٤٤٠ حبة، ثماني تولات هندية

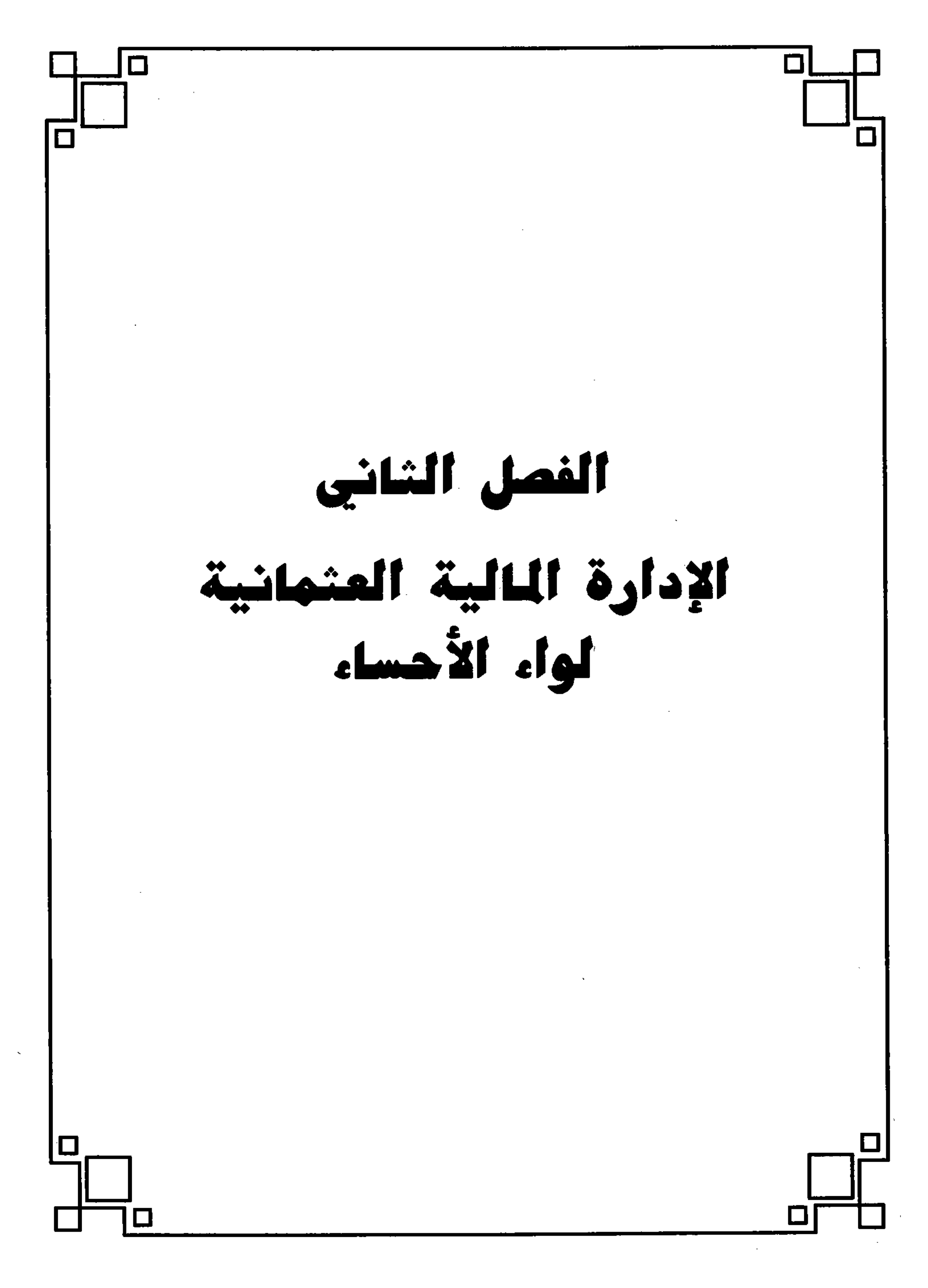
٣- أوزان اللحوم والأسماك[١٥٦]:

الوحدة	وزنها التقريبي
الأوقية (في القطيف)	تساوي ٠,٦٨ من الرطل الإنجليزي، وربعة واحدة
الحقة	تساوي ٤ أوقيات، و٢,٩ من الأرطال الإنجليزية
من قطيفي	يساوي ٢ حلقة، ٣٤,٧٥ رطلاً إنجليزياً

ج - المقاييس[١٥٧]:

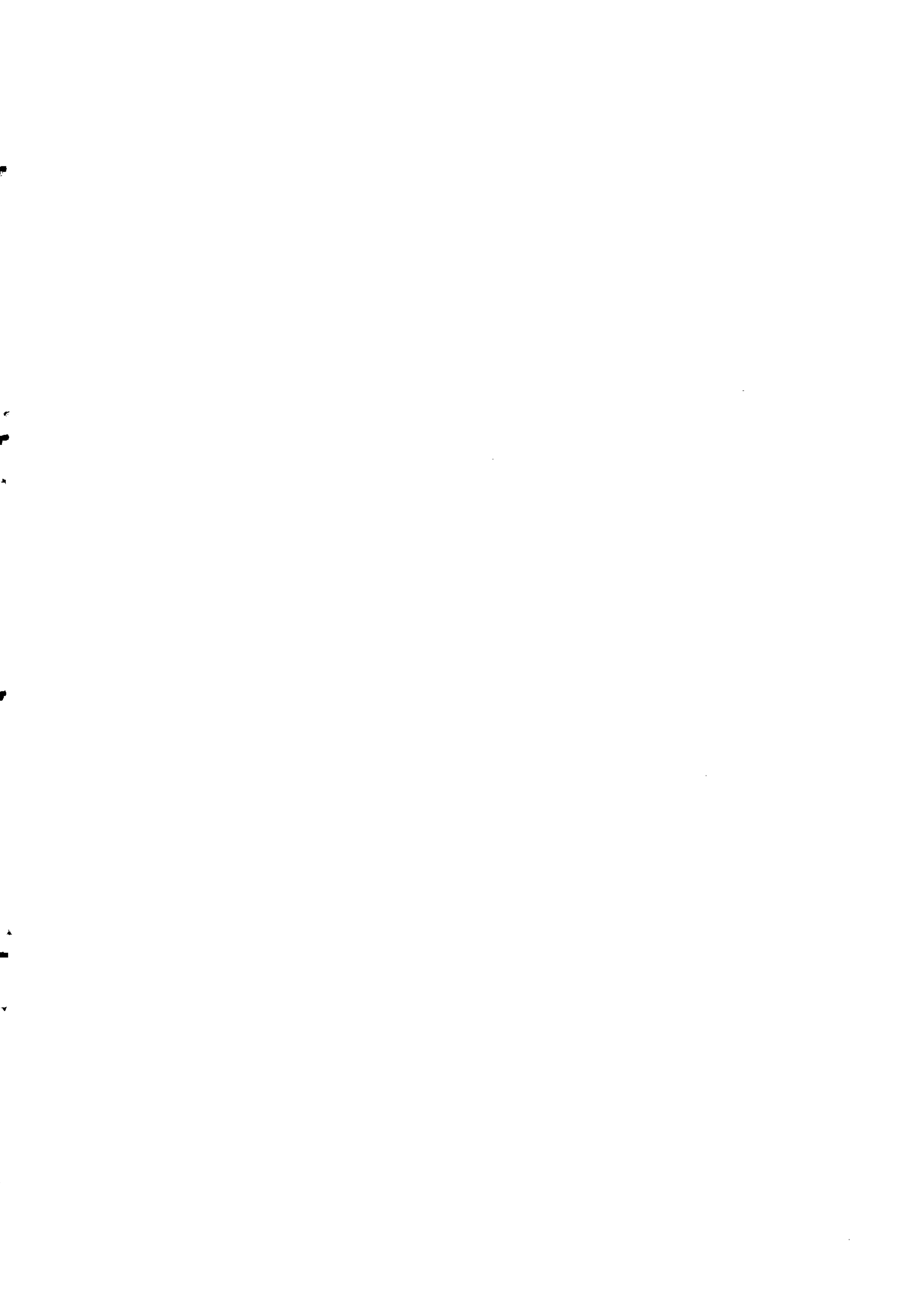
عرف سكان لواء الأحساء عديد من المقاييس، اختلفت وتنوعت حسب الغرض من استخدامها. وكان أكثرها شيوعاً واستخداماً مايتعلق بالمقاييس المستخدمة في التجارة والأغراض الزراعية والغوص بحثاً عن اللؤلؤ وخلافها. يصعب حصر ماشاع من مقاييس إلا أن البيان التالي يوضح أهم ماستخدمه السكان وعرفوه خلال فترة الدراسة.

الوحدة	طولها التقريبي
الشبر	٩ بوصات
الشبران	ذراع واحد
الذراع	يعادل في الأحساء ١,٥ من الأقدام ومن ١٨,٧٥– ١٩ بوصة، ٧٠ سم بينما يعادل القطيف ١٩,٧٥ بوصة والذراع من المرفق حتى طرف الأصبع الوسطى ويختلف باختلاف الأذرع طولاً وقصراً.
الوار	يعادل ذراعين، ياردة واحدة
الباع	يعادل ياردتين. والباع المسافة بين طرفي ذراعين ممدوتين
المغرس	يعادل مربعاً طول ضلعه ١٥ ذراعاً أو ما يعادل ١٢ خطوة قصيرة وكل مغرس يعني أربع نخلات كل واحدة منها في زاوية من زوايا الغرس.
مقاييس زمنية	
الفرسخ	يستخدم لقياس مسافات الطرق، ويعادل الفرسخ ٣ أميال.
الوضح	قياس يستخدمه المزارعون لبيان الفترة الزمنية التي يحق لواحد منهم استعمال المياه المخصصة له من مجرى الماء. الرئيس ويعادل الوضح ١٢ ساعة نهارية. ويقسم إلى ثلاث أرباع الوضح ونصف وربع.
الزام	قياس زمني يستخدم لمن في البحر. ويعادل الزام أربع ساعات زمنية والزام يعادل ١٢ فرسخاً، ٣٦ ميلاً وتحسب حسب المسافة بين علامتين مميزتين على اليابسة.



الفصل الثاني

الإدارة المالية العثمانية
لواء الأحساء



الفصل الثاني

الإدارة المالية العثمانية في لواء الأحساء

كانت الإدارة المالية في لواء الأحساء من أهم أقسام الإدارة العثمانية المحلية وأكثرها حساسية. وكان يطلق عليها مسمى "قلم المحاسبة" في مركز اللواء ومسمى "بيت المال" في قضاء القطيف وليس لها وجود في قضاء قطر. وكان يعهد بإدارة قلم المحاسبة في اللواء إلى محاسب "محاسبة جي" مرتبط بدفتردار "محاسب" الولاية المربوط بها اللواء سواء أكانت بغداد أو البصرة. وكانت من مهمات المحاسب الرئيسة في اللواء قبض إيردات اللواء ودفع المصروفات وتنظيم حسابات الإيرادات والمنصرفات، وتسوية ميزانية اللواء السنوية والإشراف على إدارة بيت المال في قضاء القطيف. كما كانت ترتبط بالمحاسب إدارة الأعشار التي وجدت في اللواء في السنوات الأولى ثم ألغيت بعد تطبيق إعطاء رسوم الاحتساب لمتعهد يجمعها يسمى "ملتزم الاحتساب". إلا أن هناك دوائر مالية في اللواء لاترتبط مباشرة بمحاسبة اللواء وهي دائرة مال إدارة الأراضي السنية ودائرة الرسومات [الجمارك] ودائرة الديون العمومية في كل من مينائي العقير والقطيف.

وكان قسم المحاسبة في لواء الأحساء من أكبر إدارات الإدارة العثمانية المحلية من حيث عدد الموظفين حيث كان يتكون حين اكتمال تشكيل عدد الموظفين المخصصين له من تسعة موظفين إضافة إلى المحاسب نفسه والسعاة (أنظر التشكيل الإداري). وكان تشكيل قلم المحاسبة لواء الأحساء مماثلاً لتشكيل إدارة محاسبة ولاية البصرة. وقد تعاقب على منصب محاسب لواء الأحساء حوالي إثني عشر محاسباً، كان أولهم هو حقي أفندي الذي كان محاسباً سابقاً لشهر زور. وقد أعطي ذلك المحاسب مرتباً شهرياً جيداً في لواء الأحساء حيث بلغ مرتبه الشهري ٦٠٠٠قرش، ولم نتوصل إلى معرفة آخر

التشكيل الاداري لقلم المحاسبة بلواء الأحساء

محاسبة اللواء

- باشكاتب
- كاتب الإيرادات
- كاتب المصروفات
- كاتب المصالح الجارية
- معاون المصالح الجارية
- كاتب القضاء
- مقيد اليومية
- مقيد الأوراق
- أمين الصندوق
- السعاة

بيان بأسماء محاسبي اللواء

التسلسل	الاسم	الفترة	ملاحظات
١-	حقي أفندي	١٢٨٨- ١٢٩٠هـ	أول محاسب للواء كان محاسب سابقًا لشهر زروه وعين براتب قدره ٦٠٠٠ قرش.
٢-	محمد جاويد أفندي	١٢٩٠- ١٢٩١هـ	اختلف مع بزيغ باشا نقم عليه ناصر باشا السعدون وظل شهراً بدون راتب.
٣-	محمود سيرت	١٢٩٢- ١٢٩٦هـ	اشتهر بالاختلاس الكبير وقدم للمحاكمة بعد شكوى متصرف اللواء محمد سعيد باشا.
٤-	عمر عصام الدين أفندي	١٢٩٧- ١٢٩٩هـ	ظل على خلاف مع المتصرف ومجلس الإدارة
٥-	حسن تحسين أفندي	١٣٠٠- ١٣٠١هـ	
٦-	عمر أكاه أفندي	١٣٠١- ١٣٠٢هـ	
٧-	حسن خلقي	١٣٠٣- ١٣٠٥هـ	
٨-	محمد رفيق أفندي	١٣٠٦- ١٣٢٠هـ	شغل منصب المتصرف وكالة إثر الخلاف الحاد بين المتصرف محمد سعيد باشا والقائد عبدالحميد بك.
٩-	مصطفى لامع أفندي	١٣٢١- ١٣٢٣هـ	كان يجيد العربية والتركية والفارسية
١٠-	محمد فهمي أفندي	١٣٢٤- ١٣٢٤هـ	قام بأعمال المتصرف وكالة ما بين صفر إلى
١١-	محمد توفيق أفندي	١٣٢٥- ١٣٢٧هـ	شعبان ١٣٢٧هـ.
١٢-	محمد ناصر الدين أفندي	١٣٢٨- ١٣٣٠هـ	عزل في أواخر سنة ١٣٣٠هـ.

من شغل منصب محاسب اللواء حيث عزل محاسب اللواء محمد ناصر الدين أفندي في أواخر عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، ولم تبرز الوثائق العثمانية المتاحة اسم من خلفه (أنظر القائمة).

كان محاسب اللواء يختار بعناية فائقة ممن تتوفر فيه كفاءات إدارية وخبرة مالية وقد عرف عن معظم من تولى منصب محاسب لواء الأحساء إجادتهم للغتين العربية والفارسية بجانب اللغة التركية ومن أولئك على سبيل المثال محمود سيرت ومصطفى لامع ومحمد فهمي أفندي[١٥٨]. وإن كان بعضهم تنقصه القدرة على القيام بمهام عمله بكفاءة تامة نظراً لتقدم عمره مثل محمد رفيق أفندي محاسب اللواء الذي شغل المنصب لمدة تربو عن خمس عشر سنة والذي وصفه قائد اللواء عبدالحميد بك في عام ١٣١٧هـ/١٩٠٠م في رسالة بعث بها إلى ولاية البصرة بقوله[١٥٩]:

> أما عن حالة المحاسب محمد رفيق أفندي فهو وإن كان ذا قلم مقتدر في أمور التحريرات، إلا أنه منذ عشر سنوات أصبح وكأنه غير موجود حيث تقدم به العمر إذ أن سنه أقل من التسعين بقليل إضافة إلى أنهماكه في المتعة بدرجة كبيرة. وأنه لمن العبث أن يقوم موظف في مثل حالته ترتعش أعضاؤه بإيفاء مهمة وظيفته على الوجه المطلوب.. ورغم حالته تلك فلم يصدر من المتصرف إي زجر له بالامتناع عن المتعة والعبث، فالحبال متروكة على الغارب.. وكل الأمور خربة .. وأمور المالية فداء للمتعة.

وكان يطلب من المحاسب عند نقله أو تقاعده أو عزله حصوله على شهادة إبراء ذمة من مجلس إدارة اللواء يصادق عليها مجلس إدارة الولاية، وذلك بسبب طبيعة عمله التي تتضمن عهداً مالية يلزم تسويتها وإثبات عدم وجود نقص مالي أو سرقات أو اختلاسات مالية أثناء فترة عمله سواء عن قصد أو عدمه.

وقد اشتهر بعض محاسبي لواء الأحساء بارتكاب مخالفات مالية اختلفت

احجامها ودوافعها. ومن أشهر الاختلاسات المالية الكبيرة في تاريخ الحكم العثماني للمنطقة ما قام به محاسب لواء الأحساء محمود سيرت (١٢٩٢هـ- ١٢٩٦هـ) وكان ترتيبه الثالث فيمن تولى هذا المنصب في تاريخ الإدارة العثمانية في لواء الأحساء وأول من اشتهر بارتكابه اختلاسات مالية غير مسبوقة. فقد قام محمود سيرت إضافة إلى اختلاساته المالية بالتلاعب بالسجلات المالية ورفضه تسليم دفتر العهدة المدورة والذي كان يعد وفقًا للنظام العثماني من ثلاث نسخ لخلفه عمر أفندي والذي ارتكب بدوره أخطاء بسكوته عن أخطاء سلفه حتى مجيء حسن تحسين لتسلم المنصب منه في عام ١٣٠٠ هـ/ ١٨٨٢م[١٦٠]. فوجد سجلات غير مرقمة الصفحات وخالية من تفصيلات لمفردات الصرف والتحصيل للايرادات المالية. مما أخر المحاسب عمر أفندي مدة ٧٥ يومًا منتظرًا تسليم العهدة المالية إلى خلفه تحسين الذي رفض استلامها لعجزها البالغ حوالي ١١٥,٠٠٠ قرش ومشترطًا مجيء المحاسب الأسبق محمود سيرت لتسديد ما كان في عهدته دون جدوى[١٦١] فقد اشتكى حسن تحسين من اختلاس محمود سيرت لمبلغ ٤٨,٠٠٠ قرش من ميزانية اللواء و ٢١,٠٠٠ قرش وكسور من بند الرواتب ١٢,٠٠٠ قرش وكسور من الأمانات[١٦٢]. وكان محمود سيرت قد أقر بنقص ١٥,٠٠٠ قرش وتعهد بقيامه بتسوية ذلك المبلغ[١٦٣] لكن مسلسل السرقات بدأ يتضح شيئًا فشيئًا، فقد تبين أنه قام باختلاس مبلغ ٤٣١٩ قرش وثماني قطع ذهبية من مخصصات مصرف توسيع الزراعة باللواء وإسقاطها من السجلات المالية حيث زعم أنها أموال خارجة عن أموال الدولة العامة، ولذا لم يحتفظ لها بسندات أو سجلات، كما تساهل في طلب الكفلاء لقروض المصرف الزراعي. كما قام المحاسب المذكور بصرف مبلغ ٧١٣٠٤ قرش للمتصرف سعيد بك زيادة عن استحقاقه من رواتب ومصاريف سفر عند بدء تعيينه متصرفًا للواء الأحساء في عام

١٢٩٤هـ/١٨٧٧م وتساهل في استرجاعها لعدة سنوات[١٦٤]. وكانت ولاية بغداد قد ارسلت موظفًا مختصًا يدعى رشيد بك وصرفت له نفقات يومية وبدل انتقال قدره ٥٩٠٠ قرش لفحص سجلات السنتين الأخيرتين من فترة تولي محمود سيرت لمنصب محاسب لواء الأحساء فقدم المذكور إلى الأحساء وقام بواجبه الذي اتضح عدم تدقيقه للمخالفات المالية كما ينبغي. فقد قدم إلى الولاية المذكورة جداول بالتحصيلات المالية والمدفوعات، وجد عند مراجعة النسخة الثانية المحفوظة في محاسبة اللواء مباينة واختلافاً بين الجداول المالية واليومية المالية المحفوظة في اللواء[١٦٥]. وكانت تلك الحالة غير مسبوقة في تاريخ اللواء خاصة اعداد مسودة تسليم العهدة المالية التي تم اعدادها على أساس غير صحيح وسليم حيث لم يحصل محمود سيرت على مبالغ معينة ومنها ٥٠٠٠ قرش وهي رواتب خمسة شهور لراكان بن حثلين شيخ قبيلة العجمان حسب حكم مجلس إدارة اللواء و ١٢٦٧٥ قرش أثمان مختلفة و٤٠٧٠٠ قرش فتح الصندوق و٥٢٥٠ قرش بقية تحصيل حاصلات الغلال التي كان مجموعها ٣٢٩٢٥ قرش[١٦٦].

وكان لمحمد سعيد باشا، الذي عين متصرفاً للواء الأحساء للمرة الأولى خلال الفترة ١٢٩٥ – محرم ١٢٩٧هـ، ثم مالبث بعد عزله لفترة قصيرة أن عاد متصرفاً للواء الأحساء في ١٨ رمضان ١٢٩٨هـ وحتى ١٨ شوال ١٣٠٢هـ دور مهم في كشف اختلاسات محمود سيرت وتصرفاته المالية غير القانونية ومتابعتها وإعداد مضابط إدارية صادق عليها مجلس إدارة اللواء[١٦٧]. وقد بلغت تلك المتابعة ذروتها عند عزل المحاسب الذي خلفه وتعين محاسب جديد هو حسن تحسين الذي قام بإعداد تقرير مطول شاركه في إعداده كاتب الايرادات مهدي أفندي كشفا فيه نوعاً من تلاعب محمود سيرت بالسجلات المالية حيث أبان الاختلاف بين النسخ الثلاث التي تعد حين القيام بتسليم العهدة المالية من السلف الى الخلف. ولأهمية تلك

المخالفات وماتكشف عنه من أسلوب التلاعب المقصود نورد ملخص لها في الجدول المرفق(١٦٨) . ولم يقتصر التلاعب والاختلاس على الأموال المدرجة في ميزانية اللواء بل تعداها إلى السرقة من المواد الغذائية العينية المرسلة من ولاية البصرة إلى لواء الأحساء واختلقت لذلك مختلف الذرائع والأسباب. ونورد أمثلة من ذلك للتدليل على فساد الإدارة في زمن المحاسب محمود سيرت وسوء نيته ومن حوله رغم ضآلة المحاصيل المفقودة والتي كان يتم تعويض ولاية البصرة عنها(١٦٩) .

١- ظهر في الذخائر الحجازية المرسلة لإعاشة الجنود النظامية وأفراد الضابطة في لواء الأحساء في عام ١٢٩٦ / ١٢٩٧هـ والتي ألقى بعضها في البحر أثناء الطريق - كما زعم - نقصاً واضحاً قدره ٢٨٧٥٧ أوقية حنطة و ٥٥٥٠ أوقية شعير.

٢- ظهر في الذخائر التي ارسلها موظف المخازن في ولاية البصرة ابراهام أغا وقدرها ٤٥,٠٠٠ أوقية حنطة و ٩٣,٠٠٠ أوقية شعير، نقص قدره ٣١٠٧ أوقية حنطة و ٤١٧٦ أوقية شعير قدر ثمنها بـ٩٤٨ قرش و٣٠ بارة .

٣- لم يتم دفع أجرة الجمالين الذين نقلوا تلك الذخائر وقدرها ١٠,٠٠٠ قرش وكسور، كما تم بيع جملين من تلك الجمال دون إدخال قيمتها في الخزينة.

٤- ظهر في كمية الشعير التي أحضرها ملازم الضابطة ملا ميرزا نقص قدره ١٨٣ أوقية شعير ثمنها ٢١١ قرش و٤ بارات.

٥- ظهر في الدفعتين من الذخائر التي أحضرها أمين وقائع الضابطة محمود أفندي وقدرها ٩٨٨٩٧,٥ أوقية حنطة و ٦٣,٠٠٠ أوقية شعير نقص قدره ٤٥١٧ أوقية حنطة ثمنها ٧٨٤٨ قرش.

ملخص للتلاعب الذي قام به محمود سيرت في نسخ تسليم العهدة المالية

الشهر	عدد النسخ	المبلغ الوارد في النسخة المعدة حسب الأصول الجديدة	المبلغ الوارد في النسخة المعدة حسب الأصول القديمة	الفرق	المبلغ المسجل في دفتر اليومية	ملاحظات
مارس ١٢٩٦ مالية	ثلاثة نسخ	٨٠٩٣١٤٧ قرش و٩ بارات	٧٩٤٣٢ قرش و٩٠ بارة	٨٠١٣٧١٥ قرش	٧٩٤٣٢ قرش و٩بارات	أرسل النسخة إلى الولاية
أبريل ١٢٩٦ مالية	" "	٤٠٨٧٣١٨ قرش و٣٣ بارة مصدقة	٨٠٣٣٤٦٦ قرش و٣٣ بارة مصدقة	٣٩٤٦١٤٨ قرش	٤٠٨٧٣١٨ قرش و٣٣ بارة	" "
مايو ١٢٩٦ مالية	" "	٤٩٥٤٣ قرش مصدقة	٨٣٣٣٢ قرش	٣٣٧٨٩ قرش	جاء في دفتر اليومية فرق قدره ٩٥٤٣ قرش	" "
يونيو ١٢٩٦ مالية	نسخة حسب الأصول الجديدة	—	١٠ بارة ١٠٤٩٣٧ قرش ١٤٩٨٣٧قرش	٥٧١١٤ قرش	٩٢٧٢٢ قرش	" "
يوليو	" "	—	١٠٨٩٦٩٨ قرش و٥ بارات	١٠٤٢١٨٠ قرش	٤٧٥١٨ قرش و٥ بارات	" "
أغسطس	" "	١٠٦٩٨٨٥ قرش و٣٠ بارة (في نسخة بعث بها إلى الولاية)	٦٠٨٢٠٩٦ قرش و٩ بارات	٥٠١٢٢١١ قرش و٢١ بارة	—	" "
سبتمبر	" "	—	٣١٥٧٢١ قرش و١٠ بارات	٢٧٠٦١٦ قرش و١٠ بارات	٤٥١٠٥ قرش	" "
تشرين أول– أكتوبر			٣٠١٧٨٣٨ قرش و١٠ بارات	١٠٣٣٣٤٩ قرش و٣٣ بارة	٤٠٥١١٨٨ قرش	" "
تشرين ثاني– أكتوبر			٣٠٢٥٨٨١ قرش و٢٨ بارة	٥٠٨١ قرش و٣٠ بارة	٣٠٧٦٧٥٣ قرش و٣٨ بارة	" "
واعتباراً من شهر ديسمبر كانون أول من السنة المذكورة حتى فبراير شهر شباط (ثلاثة شهور) فإنه لايوجد شيء مطابق بين الجدول الشهري واليومية.						

ملاحظات : (١) ربما يظن أن إعداد أحد النسخ وفق النظام الجديد والأخرى حسب النظام القديم. لكن كلا الجدولين مختومين ومصدق عليهما ومكوناتها تخالف وتباين مكونات دفتر اليومية.

(٢) السنة المالية العثمانية تبدأ في شهر مارس، وأشهرها ميلادية بينما سنواتها هجرية.

٦- ظهر في الذخائر التي أحضرها حسن أفندي أمين الوقائع وزملاؤه وقدره ١٥٣٠٩,٥ أوقية حنطة ٣٢٧٢,٥ أوقية شعير نقص قدرها ٤٦٦ أوقية حنطة و١٣٠,٥ أوقية شعير.

٧- ظهر في الذخائر التي ارسلت مع رشيد بك وقدرها ٢٤,٠٠٠ أوقية حنطة و ٣٤٠٠ أوقية شعير نقص قدره ٦١٥ أوقية حنطة ثمنها ٦٤٨ قرش و١٠ بارات.

٨- ظهر في الذخائر التي أحضرها أمين الوقائع جواد أغا وقدرها ٢٥٥٥٢,٥ أوقية حنطة و ٢٥٠٠٠ أوقية شعير والتي زعم أنها تعرضت لعاصفة قرب الكويت مما نتج عنه غرق ٢٠٥٢,٥ أوقية حنطة و١٠٦٠,٥ أوقية شعير بلغت أثمانها ٢٣٨٢٧ قرش.

ولم يكن محمود سيرت فيما يبدو مكترثاً بتلك الملاحقة التي لم تكن حاسمة، إذ أنه في شهر شوال ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٤م كان ينوى مغادرة البصرة إلى بغداد في طريقه إلى الأستانة لتسوية الأمر وتسديد المبالغ المطلوبة بعد تدقيقها، غير أنه لم يفعل في ظل التراخي الإداري العجيب من السلطات العثمانية رغم اعتبارها أن إدارة أموال الدولة والمحافظة عليها تعتبر بمثابة روح الدولة التي تحفظ لها البقاء[١٧٠]. ومما يدل على التساهل مع محمود سيرت تعيينه محاسباً لولاية بغداد بعد تركه لواء الأحساء رغم ما أثير حوله من شبهات[١٧١].

وقد يزيد من التعجب من موقف السلطات العثمانية حياله رد المدعي العام لبداية مجلس شورى الدولة في ٣ شوال ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، الذي أبان أنه تلقى عدة شكايات من متصرفية لواء الأحساء حول اتهامات محمود سيرت بالاختلاس المالي، لكنه لم يتلق الأوراق والتحقيقات اللازمة، وأن ما أرسل إليه من ولاية البصرة حتى تاريخه من أوراق هي مجرد تحقيقات

قوائم بأسماء موظفي قلم المحاسبة في مركز لواء الأحساء في بعض السنوات

سنة ١٢٩٢هـ المحاسب : محمود سيرت المعاون : محمد أفندي كاتب : حمادي أفندي أمين الصندوق : أحمد أفندي	**سنة ١٢٩٩هـ** المحاسب : عمر عصام الدين كاتب الواردات : رؤوف أفندي كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي كاتب المصاريف : عباس أفندي مقيد الأوراق : محمود بك أمين الصندوق : داود شنطوب
سنة ١٣٠٠هـ المحاسب : حسن تحسين كاتب المصروفات : ـــــ كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب	**سنة ١٣٠١هـ** المحاسب : عمر أكاه كاتب الواردات : مهدي أفندي كاتب المصروفات : محمد نور أفندي كاتب المصالح الجارية : علي سري أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب
سنة ١٣٠٨هـ المحاسب : محمد رفيق باشكاتب واردات : رؤوف أفندي باشكاتب مصاريف : شاغر كاتب المصالح الجارية : صالح أفندي كاتب القضاء : عبدالرحمن أفندي مقيد الأوراق : جميل أفندي أمين الصندوق : حسن أفندي مستخدم خليل أغا	**سنة ١٣٠٩هـ** المحاسب : محمد رفيق باشكاتب الواردات : رؤوف أفندي كاتب المصالح الجارية : عبدالرحمن أفندي كاتب القضاء : محمد نوري أفندي مقيد الأوراق : جميل أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب سعاة : سلمان أغا، عبود أغا
سنة ١٣١١هـ المحاسب : محمد رفيق كاتب واردات : مهدي أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب المصالح الجارية : صالح أفندي كاتب القضاء : محمد أفندي مقيد الأوراق : عبدالمجيد أفندي معاون : حمدي أفندي أمين الصندوق : داود شنطوب	**سنة ١٣١٤هـ** المحاسب : محمد رفيق كاتب الواردات : أحمد بك كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليومية : محمود أفندي كاتب المصالح الجارية : صالح زكي أفندي معاون : أحمد أفندي أمين الصندوق : درويش أفندي

تابع قوائم بأسماء موظفي قلم المحاسبة في مركز لواء الأحساء في بعض السنوات

سنة ١٣١٧هـ	سنة ١٣١٩هـ
المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: سعيد أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليوميات: محمود أفندي كاتب المصالح الجارية: صالح أفندي كاتب المصالح الجارية: حمدي أفندي أمين الصندوق: درويش أفندي	المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: سعيد أفندي كاتب المصروفات : عبدالرحمن أفندي كاتب اليوميات: محمود أفندي كاتب المصالح الجارية: صالح أفندي كاتب المصنالح الجارية: حمدي أفندي أمين الصندوق: حاجي حسين أفندي
سنة ١٣٢٠هـ المحاسب: محمد رفيق كاتب الواردات: ـــــــ كاتب ثاني : توفيق أفندي مامور الأوراق: عبدالوهاب أفندي كاتب المصالح الجارية: ـــــــ أمين الصندوق: عبدالله أفندي	

لاترقى إلى قوة الحكم بوجود مخالفة قانونية بموجب نظام محاكمة الموظفين[١٧٢]. ولذا فقد طلب المدعي العام بإحاطة وزير الداخلية لاستكمال التحقيقات وإرسال الأوراق. وقد بلغت استهانة محمود سيرت بما قيل حيال اختلاساته المالية أن نسبها في سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، إلى متصرف اللواء محمد سعيد باشا وأعضاء مجلس إدارة اللواء وطالب محاكمتهم لتبين الحقيقة[١٧٣]. وقد وجد محمود سيرت فيما يبدوا نوعاً من التأييد من دفتر دار البصرة مما جعل محمد سعيد باشا الذي عزل حينها من منصبه بوصفه متصرفاً للواء الأحساء يسمي تلك العملية بالغش الحسابي الموجب للمحاكمة القانونية لكليهما خاصة بعد رفض وزارة المالية في الأستانة لادعاء محمود سيرت وتعضيد دفتردار البصرة له ورد كامل الموضوع إلى ولاية بغداد لمواصلة التحقيق. وقد استشاط محمد سعيد باشا غيظاً من مماطلات محمود سيرت ورميه تهم الاختلاس إليه ومجلس إدارة اللواء في فترته فأبرق إلى المدعي العام لمجلس شورى الدولة قائلاً:

> إن كل ماقدمه محمود سيرت أفندي محاسب اللواء السابق كان مجرد هوى وموجدة.. فقد أثبتت التحقيقات الرسمية المثبتة كذب ودناءة كل الشكايات والإشاعات التي زعمت في حقي بالذات أو بالواسطة.. ولذا فإنني حاضر للحضور للمحكمة بشخصي في أي وقت مع المذكور للتحقيق والتثبت فيما ذكر[١٧٤].

ولاتهام محمد سعيد باشا ولاية البصرة بمحاباتها محمود سيرت ومماطلتها في البت في رفع كامل الأوراق فأن ذلك قد اجبره على بعث برقيته تلك من ولاية ديار بكر بدلاً من رفعها من ولاية البصرة[١٧٥].

ورغم وصول الأمر إلى الجهات العليا في الحكومة العثمانية المركزية خاصة مجلس شورى الدولة الذي يعد اعلى جهة قانونية في الدولة، إلا أن ذلك لم يغير من سير القضية والبت فيها ولا من استهانة محمود سيرت وعدم

مبالاته بالأمر مما يخلق عدة تساؤلات للمتابع لها، فقد بعث المذكور في نهاية سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ببرقية إلى رئاسة مجلس شورى الدولة ذكر فيها أنه وكل المدعو اواديس أفندي قوليانى محامي الدعاوى في الأستانة للترافع عنه وتقديم الايضاحات ولوائح الاستدعاء في القضايا المقامة ضده في دائرة ادعاء مجلس شورى الدولة(١٧٦). وتعكس تصرفات محمود سيرت والتساهل معه ومرور حوالي عشر سنوات دون حسم قضية مهمة تتعلق باختلاسات مالية من خزينة الدولة عدة تساؤلات، إذ أن كل ما أتخذ حياله هو عزله من منصب محاسب ولاية بغداد.

تكررت عمليات سوء ضبط الإدارة المالية والاختلاسات وضياع ملايين القروش من خزينة لواء الأحساء. ففي شهر شعبان ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، أفاد محمد سعيد باشكاتب محاسبة اللواء بضياع ملايين القروش من إيرادات اللواء فصدر أمر دفتردار ولاية البصرة إلى محاسبة لواء الأحساء بقدوم المذكور ومعه السجلات والقيود التي يزعم أنها تثبت أقواله(١٧٧). وقد جاء توقيت ذلك أثناء الخلاف الكبير بين أركان اللواء خاصة بين المتصرف وقائد اللواء والقاضي. وقد أدعى محمد سعيد أفندي أن المتصرف والقاضي قد دبرا له تهمة إهانة الحكومة والضابطة [الشرطة] ليتمكنوا من اعتقاله في مسعى لإعاقته من الوصول بما لديه من سجلات إلى مركز الولاية. فطلبا حضوره إلى مجلس تمييز اللواء الذي رفض المثول أمامه بحجة عدم كونه مرجعاً قانونياً، وأنه بذلك إنما يتيح لخصمه أن يكون القاضي والحكم وأضاف المذكور أنه فوجئ بمداهمة منزله واعتقاله من قبل محمود أفندي أحد ملازمي الضابطة ومعه بعض الجنود الذين رافقهم محمد الشعيبي رئيس البلدية، وأنه تم أخذه بالقوة إلى التوقيف لمدة يوم حتى تقديمه إلى المحاكمة أو إحضار كفيل له. وقد التمس محمد سعيد أفندي من قائد اللواء عبدالحميد بك الذي كان آنذاك في خلاف حاد مع متصرف اللواء تأمين

حماية له ومايحمله من أوراق حتى وصوله إلى ميناء العقير ومن ثم إركابه على إحدى السفن المتجهة إلى البصرة[١٧٨]. ولم يعد هناك ذكر في الوثائق العثمانية المتاحة عن نتائج لما زعم به محمد سعيد أفندي.

تعد وظيفة المحاسب في اللواء من أهم وظائف الجهاز الإداري. إذ أن مهام المحاسب الرئيسة تشمل مسؤوليته المباشرة عن الإدارة المالية وتنظيمها في اللواء والأقضية التابعة له وإعداد ميزانية اللواء وفق النظم والتعليمات المبلغة إليه من دفتردار الولاية الذي يعد مرجعه المباشر. كما كان محاسب اللواء عضواً دائماً بحكم منصبه في مجلس إدارة اللواء. ويتميز المحاسب عن غيره من أركان الإدارة المحلية الآخرين بطول مدة بقائه في منصبه إذا لم يحدث منه مايوجب نقله أو عزله. ويعد محمد رفيق أفندي أطول من شغل منصب محاسب لواء الأحساء إذ بقى يزاول عمله حوالي ١٥ عاماً متصلة. وكان طول مدة بقاء المحاسب في وظيفته ينعكس إيجابياً على إجادته لمهام عمله ومهارات وظيفته. ومعرفته لطبيعة اللواء ومصادر دخله، وكيفية جباية الضرائب والرسوم فيه. ودليلاً على أهمية منصب المحاسب من الناحية الإدارية في اللواء تكليف محمد رفيق أفندي في عام ١٣١٨هـ بالقيام بأعمال متصرف اللواء وكالة حين شغوره بعد عزل محمد سعيد باشا[١٧٩]. وكذلك تكليف محمد توفيق بك محاسب اللواء خلال الفترة ١٣٢٥ – ١٣٢٧هـ بتولي منصب المتصرف وكالة أثناء شغورها في النصف الأول من عام ١٣٢٧هـ.

تأتي وظيفة أمين صندوق اللواء أهم وظائف قلم المحاسبة في اللواء. وتعد وظيفة أمين الصندوق من أكثر الوظائف المالية حساسية وأكثرها عرضة للمساءلة في حال وجود نقص نقد مالي في الصندوق أو خطأ في الصرف. وقد تعرضت أمانة صندوق لواء الأحساء لحالات من الاختلاس المقصود والنقص في موجوداته النقدية. ومن الأمثلة للاختلاسات المالية في صندوق

مال لواء الأحساء في مركز اللواء ماحدث في زمن أمين صندوق اللواء أحمد أفندي في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، الذي اتهم أنه قام بالاختلاس بالتواطؤ مع محاسب اللواء آنذاك محمود سيرت[١٨٠]. إذ نجح أحمد أفندي في خداعه أن يحمل خلفه يعقوب أفندي نقصاً مالياً في موجودات صندوق مال اللواء قدر بمبلغ ٤٨,٠٠٠ قرش وقد أورث يعقوب هذا النقص بدوره لخلفه داود شنطوب أفندي الذي رفض تحملها مما جعل يعقوب أفندي يقوم بدفعها من قبله، حيث قام بدفع ٢١,٠٧٧ قرش من حسابه الشخصي ومبلغ ١٢٤٢٣ قرش من أموال الأمانة وتعهد بدفع الباقي بطريقته الخاصة. وقد جادل يعقوب أفندي بأنه قد ظلم في تحميله ذلك النقص وأن من المفروض أن يدفعها سلفه أحمد أفندي أو المسؤول المباشر عن الشؤون المالية حين حدوث النقص ويقصد بذلك محمود سيرت محاسب اللواء آنذاك الذي يظن أنه المختلس لها[١٨١].

وكان من أشهر من عين في وظيفة أمين صندوق اللواء وأطولهم مدة داود شنطوب أفندي الذي شغل المنصب مابين سنتي ١٢٩٨ – ١٣١٢هـ. وكان يهودياً غير محبوب من بعض المسؤولين العثمانيين خاصة قائد اللواء المشهور عبدالحميد بك، لكن داود نجح في البقاء في لواء الأحساء فترة طويلة فبعد عمله أمينا للصندوق إضافة إلى قيامه بأمانة صندوق الدائرة السنية عمل ملتزماً للاحتساب في ميناء العقير[١٨٢]. وقد كان المذكور كثير المشاكل سيء النية، ومن الأمثلة على ذلك اتهامه في احداث تهريب الأسلحة في اللواء سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، والتي عزل على أثرها متصرف اللواء محمد سعيد باشا، إذ اتهم داود شنطوب بتسهيل تهريب الأسلحة مقابل حصوله على رشوة مالية مما قاد الى سلسلة تحقيقات مشهورة في تاريخ اللواء[١٨٣] ومنها ماحصل بينه وبين عبدالله بن عيسى أبو حليجة أحد تجار الهفوف من سكنة محلة الرفعة، من اتهامات وشكايات واعتداءات في شهر شعبان

١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م[١٨٤] . فقد تقدم الاخير بسلسلة من الشكايات الى متصرف اللواء وقائد اللواء ووالي البصرة متهماً داود شنطوب ملتزم الاحتساب وأعوانه بسبه وشتم دينه مع ضربه وهتك عرضه بألفاظ سيئة لم يجد لدى السلطة المحلية في اللواء ردعاً لها سواء من قبل المأمورين المختصين أو من قبل قاضي اللواء ومجلس التمييز[١٨٥] . مما جعل أبو حليجة يلتمس من والي البصرة معاملته وفق المادة ٤٤٢ والمادة ٤٢٣ من القانون المؤقت المعمول به آنذاك وتعطيل النظر في القضية في مجلس تمييز اللواء ونقلها لمحكمة جزءا البصرة وارسال أوراق ضبط الدعوى إليها[١٨٦] . ويروي قائد اللواء عبدالحميد بك الحادثة في مذكرة رسمية بعث بها الى متصرف اللواء، ذكر فيها أنه ليس لداود شنطوب وحتى نشوب الحادثة مع ابوحليجة أي صفة رسمية تبرر تطاوله أو استخدام سلطته للاعتداء عليه ولم يحصل على أمر حكومي بذلك مما جعل أبوحليجة يفكر في قتله دفاعاً عن نفسه وعرضه ودينه. ولما علم داود شنطوب بنية أبوحليجة ذهب ليلاً مع عدة أشخاص يهود وغافلوا غلام جاويش من أفراد ضابطة مخفر النعاثل خارج الكوت وهجموا على منزل أبوحليجة حيث انفرد له أحدهم قائلاً له أنك قد قتلت اليهودي داود وجيئت لكي آخذ بدمه وتكالبوا عليه فتناولوه بالجر والشتم حتى أخرجوه من منزله وبعد ضربه وسبه جاءوا به الى الحكومة المحلية[١٨٧] . مما جعله يرفع تظلماته الى المتصرف والنائب [القاضي] ومجلس تمييز اللواء، ونظراً لعدم إجادته اللغة التركية فقد عين وكيلاً عنه [محام] وفق الأصول المتبعة إلا أنه أفيد مراراً بتأجيل البت في النظر في قضيته كما لم يلق اهتماماً من نائب اللواء [القاضي] بقضيته التي تركت رغم مافيها من تجاسر على الاعتداء على منازل الأهالي ليلاً مما يدل على التهاون بالأمن الداخلي في اللواء[١٨٨] . بينما يروي مجلس تمييز اللواء في رده الذي جاء في مضبطة وقع عليها كامل أعضاء المجلس في ١٤ شعبان ١٣١٧هـ وتم إرسالها إلى والي

البصرة بأن شكوى أبوحليجة والعطار [!]. وحسب إفادة عمر أفندي محافظ باب الكوت وحسن جاويش من فرقة المعية تكمن في أن أساس المشكلة نشأت من رغبة عبدالله أبوحليجة في الحصول على الالتزام الذي أرسى على داود شنطوب[١٨٩]. وقد اشتكى المجلس في مضبطته من تدخل قائد اللواء عبدالحميد بك في القضية ورغبته في حمله إياه بالقوة على الحكم لصالح أبوحليجة وهذا يعارض العدالة والقوانين المرعية. وختم مجلس تمييز اللواء مضبطته ملمحاً بأن سلوك القائد المذكور لم يكن جديداً عليه إذا عرف عنه عندما كان في لواء المنتفق بالعراق حبه لاثارة المشاكل، وأنه إذا لم يوضع حد لتجاوزاته لوظيفته ورغباته الشخصية فإن هيئة المحكمة ومجلس التمييز ستكره على ترك عملها[١٩٠]. وبعد عزل سعيد باشا ونقل عبدالحميد بك لم يعد أحد يسمع عن قضية أبوحليجة وما أخذ حيالها. وقد خلف داود شنطوب في وظيفة أمين صندوق اللواء يهودي آخر هو هارون أفندي ومن الطريف أن تعاقب ثلاثة من اليهود على أمانة صندوق اللواء وهم يعقوب أفندي وداود أفندي وهارون أفندي أدى إلى تدوين دفتر اليومية باللغة العبرية[١٩١].

وكان من أشهر وأنزه من تولى أمانة صندوق مركز اللواء هو محمد أفندي بن عبدالهادي، وهو الذي شغل المنصب منذ عام ١٣٢٢هـ وحتى دخول الملك عبدالعزيز آل سعود الأحساء فقام بتسليمه ما في الصندوق من نقود. فأقره الملك عبدالعزيز في عمله فظل قائماً به وحائز على ثقته حتى وفاته في عام ١٣٤٥هـ، وقد أورد له الشيخ يوسف المبارك ترجمة ذاتية جاء فيها:

> هو محمد بن العبدالهادي الموصلي، يرجع نسبه الى قبيلة الجبور. قدم الأحساء في عام ١٣١٤هـ مع اخوانه محمود وحسين وإبراهيم للإشتغال بالتجارة ثم اشتغل كاتباً عند ضامن الجمارك إذ ذاك، وفي سنة ١٣١٨هـ (١٩٠٠م) دخل في سلك الجندية لأنه من بلاد يخول النظام

تجنيد القادرين من أهلها. وفي عام ١٣٢٢هـ عين أميناً لصندوق مركز اللواء لما هو متصف به من الأمانة والكفاءة وحسن السلوك وبقى هذه الوظيفة إلى أن أستولى الملك عبدالعزيز فابقاه كوزير لجميع الأعمال المتعلقة بالدولة في الأحساء وملحقاتها ولم يحدد له راتباً معيناً بل أطلق يده بالصرف على عائلته من المالية قدر كفايتهم لثقته به وظل قائماً بأعماله حتى توفى في سنة ١٣٤٥هـ ولم يترك شيئاً من المال ولا العقار سوى بيت سكناه الموهوب له من الملك عبدالعزيز(١٩٢).

طبيعة عمل الادارة المالية العثمانية في اللواء:

كانت أعمال قلم المحاسبة في اللواء تتم وفقاً لنصوص نظام الأمور المالية الذي صدر في عهد السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣هـ) (١٨٦١-١٨٧٦م) والذي أرسى الأسس التي ينبغي العمل بموجبها في الإدارة المالية في الولايات وملحقاتها من حيث كيفية جباية الأموال العامة وطرق صرفها وتفصيل أمور تنظيم حسابتها. وقد قسم "نظام الأمور المالية" إلى أربعة أبواب عامة هي(١٩٣):

الباب الأول:

وقد ضم الفصل الأول منه كيفية تحصيل أموال الدولة في القرى ومعظم بنوده لاينطبق على اللواء كالبدلات العسكرية التي تؤخذ من غير المسلمين، أو الويركو الذي يؤخذ بموجبه مبلغ من السكان حسب مقدرتهم المالية والذي طبق في مدن اللواء في فترة متأخرة(١٩٤).

ومن أهم بنود هذا الفصل النص الذي يمنع الإدارة الحكومية المحلية من صرف أموال حكومية عامة في القرى(١٩٥).

الباب الثاني:

يختص بموضوع "إدارة أموال الدولة في القضاء" وهو مطبق بشكل مفصل في قضاء القطيف. وينقسم هذا الباب إلى ثلاث فصول، نص الفصل الأول على كيفية تحصيل أموال الدولة وجبايتها. فقد نصت بنوده الخاصة على وجوب قيام قائمقام القضاء بتحصيل الأموال في القضاء وملزمة مدير بيت المال في القضاء على مسؤولية تنظيم حسابات القضاء وكونه مشتركاً في المسؤولية مع القائمقام عن إدارة أموال الدولة العامة في القضاء وتنظيم الحسابات والمحافظة عليها ومسؤوليتهما معاً عن صرف الأموال الحكومية باتفاق رأيهما. كما الزمت بنود هذا الباب أن يتم إدراج ميزانية القضاء في سجل خاص يبعث بها محاسب اللواء الذي يتبعه القضاء في أول كل سنة مالية متضمناً تفصيلاً لايرادات القضاء ومصروفاته إلى دفتردار الولاية(١٩٦).

بيان بأسماء أمناء صندوق مركز اللواء

م	الاسم	الفتــــــرة
١-	أحمد أفندي	١٢٨٨ – ١٢٩٤هـ / ١٨٧١ – ١٨٧٧م
٢-	يعقوب أفندي	١٢٩٥ – ١٢٩٧هـ /١٨٧٨ – ١٨٧٩م
٣-	داود شنطوب أفندي	١٢٩٧ – ١٣١٢هـ /١٨٧٩ – ١٨٩٤م
٤-	هارون أفندي	١٣١٣ – ١٣١٨هـ /١٨٩٥ – ١٨٩٦م
٥-	درويش أفندي	١٣١٤ – ١٣١٨هـ /١٨٩٦ – ١٩٠٠م
٦-	حاجي حسين أفندي	١٣١٨ – ١٣١٩هـ / ١٩٠٠ – ١٩٠٢م
٧-	عبدالله أفندي	١٣١٩ – ١٣٢١هـ
٨-	محمد الأفندي	١٣٢٢ – ١٣٣١هـ /١٩٠٤ – ١٩١٣م وهو الذي سلم ما في الصندوق للملك عبدالعزيز حين استيلائه على الأحساء سنة ١٣٣١هـ.

أوضح هذا الباب مهمة أمين صندوق القضاء التابع لبيت المال مبيناً أن من أهم واجباته استلام الأموال الحكومية وتسليم إيصالات لدافعيها. وقد نص النظام على اشتراط اللغة التركية فيمن يشغل منصب أمين صندوق القضاء مع تفضيل من يجيد اللغة العربية. وأوجبت بنود هذا الباب على مدير بيت المال وأمين صندوق القضاء تنظيم سجلات مالية مفصلة [روزنامجة] لإيرادات القضاء المالية وإعداد خلاصة مفصلة بحساباته اليومية في أول كل شهر يرفعها إلى مجلس إدارة القضاء الذي ينبغي عليه تصديقها ثم بعثها إلى محاسب اللواء(١٩٧). ووفقاً لبنود هذا الباب فقد شدد متصرف اللواء على قائمقام القطيف في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، أن يؤكد على أمين صندوق القضاء بضرورة تنظيم قوائم يومية تبين مقدار الإيراد ومفردات الصرف ومقدار الموجود بالصندوق وتقديمها إلى المأمورين المدنيين ليتم فحصها من قبلهم والتأشير عليها، على أن يخصص مأمور مدني مناوب لكل شهر للقيام بإيصال تلك القوائم إلى لجنة مدنية مكونة من موظفين اثنين من موظفي المالية بالقضاء يجتمعان كل مساء لتدقيق القوائم المالية اليومية للصندوق(١٩٨). وعندما يريان أن هناك حاجة لمراجعة السجلات والسندات المحفوظة في أمانة الصندوق فلابد من تمكينهما من تدقيق كل شئ حتى الأشياء غير المهمة في حالة مغايرتها للأصول والقواعد التي يجب تطبيقها حرفياً. وفي حالة عثورهما على شئ مخالف للأصول فعليهما سرعة الإشعار وتحمل المسؤولية عن ذلك وفقاً لنصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والتاسعة من التعليمات المعتمدة بالإرادة السنية والتي تنص على أن مهمة موظفي الإدارة المالية أداء مهام وظائفهم وفق واجباتهم التي تحتم على الموظفين التدقيق في الأمور والوظائف المالية خاصة وأن الأمور المالية بمثابة روح الدولة التي يجب بذل جل العناية بها وترك ذلك الواجب يعني عدم المبالاة بخدمة الدولة وأداء مهام الوظيفة(١٩٩).

كان أول موظف عثماني يعين لإدارة بيت المال في القطيف هو طالب أفندي الذي عين مباشرة إثر استيلاء العثمانيين على القطيف سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، لكنه مالبث أن نقل في السنة ذاتها إلى وظيفة قائمقام المبرز بمعاش قدره ٢٥٠٠قرش[٢٠٠]. وقد تعاقب على وظيفة مدير بيت مال القطيف مايزيد عن أثني عشر مديراً. وقد جرت العادة أن يعين معاون لمدير بيت المال القطيف من أهلها، فقد عين على سبيل المثال علي بن فارس في سنة ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، معاوناً لمدير بيت المال خورشيد أفندي[٢٠١]. أما أمانة صندوق بيت المال الذي كان يشغله في الوقت نفسه أمين صندوق الإدارة السنية [الأملاك السلطانية] فقد قارب عدد من تعاقب على هذا المنصب نفس عدد مديري بيت المال، وقد جرت العادة بأن يعهد بالمنصب إلى أشخاص من أهل القطيف نفسها ومنهم محمد الناصر في سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م ومحمد المنصور في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م[٢٠٢]، وحسن بن اخوان في سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م[٢٠٣]. وكثيراً ماكانت تحصل مشاكل لمديري بيت مال القطيف ومعاونيهم.

أما قضاء قطر فقد حال تصدي جاسم آل ثاني قائمقام قطر منذ دخولها تحت النفوذ العثماني وحتى خروجهم منها عن إيجاد ادارة لبيت المال، رغم تطلعات العثمانيين المبكرة لذلك فقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا إلى وزارة الداخلية في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ يوصي بضرورة تعيين مدير لبيت المال في قضاء قطر إذ أن عدم تعيينه سوف يعيق إمكانية إجراء إصلاحات هناك[٢٠٤]. لكن ذلك لم يتم بسبب ماذكرناه من رفض جاسم آل ثاني الشديد لذلك.

ونعود الى ذكر بقية نصوص نظام الأمور المالية "فقد جاء في الفصل الثاني ايضاحاً لكيفية صرف أموال الدولة في القضاء، وجاء النص فيه أن الصرف من الأموال الحكومية في القضاء يجب أن يتم بعد أخذ موافقة تحريرية من

القائقمام ومدير بيت المال في القضاء. وألزمت بنود هذا الفصل مدير بيت المال مسؤولية إعداد خلاصة شهرية بالمصروفات اليومية والايرادات وتقديمها إلى مجلس إدارة القضاء.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد كرس، لكيفية تسليم الأموال في القضاء وإسناد محاسبتها إلى محاسب اللواء. ونصت بنوده على مايلي(٢٠٥):

١- وجوب إرسال أموال صندوق القضاء اسبوعياً إلى أمانة صندوق اللواء بشرط أن يزيد المبلغ المرسل على ١٥,٧٧٧ قرش، أما إذا قل المبلغ الأسبوعي عن هذا المبلغ فيحتفظ به في القضاء ويضم إلى مبلغ الأسبوع الذي يليه.

٢- وجوب قيام مدير بيت المال في القضاء بإعداد خلاصة شهرية عن ميزانية القضاء من ايرادات ومصروفات وتقديمها إلى مجلس إدارة القضاء.

٣- وجوب إعداد سجل سنوي مستخلص من الخلاصات الشهرية يوضح فيه الايرادات والمصروفات وأوجه الصرف ومقدار المبالغ المتبقية التي لم يتم تحصيلها خلال السنة المالية، وبيان أوجه الصرف التي لم يتم تحصيلها خلال السنة المالية، وبيان أوجه الصرف التي لم يتم فيها الصرف الفعلي. واشترط النظام تصديق مجلس إدارة القضاء على ذلك السجل قبل بعثة إلى إدارة اللواء مشترطاً أن يتم إرسال هذا السجل المالي إلى مركز اللواء في موعد لايتعدى منتصف شهر مارس (آذار) الذي يعد أول أشهر السنة المالية العثمانية.

أما المادة الثالثة والثلاثون فقد كرست لإيضاح كيفية عزل مدير بيت المال وتبديله في القضاء ذلك الذي إذ لم يقم بتقديم الخلاصات الشهرية والسنوية في موعدها المحدد نظاماً(٢٠٦).

رغم وضوح الأنظمة المالية وصرامتها إلا أن مديري بيت المال في اللواء لاسيما في القطيف كانوا لايتقيدون بها ولايراعون تطبيقها. فقد اشتكى محاسب اللواء في عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م، من سوء إجراءات الأمور المالية في قضاء القطيف ذاكراً أن وكيل مدير بيت المال بالقطيف علي سري أفندي لايمسك بالسجلات الرسمية بل يعتمد على القيد في دفاتر مبعثرة غير رسمية يضم كل منها أوراقاً عادية غير مرقمة. كما أنه أهمل تقييد الحاصلات العامة في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م بسجلات القيد الرسمية وأغفل تسجيل تحصيل الرسوم من أهالي القرى في مواضعها في السجل الرسمي فلم يقم بقيدها في مواضعها المفترضة في ذلك السجل. وقد سبب ذلك الإهمال وعدم التقيد بالسجلات المالية والتعليمات المنظمة لتحصيل الأموال وقيدها، وجود بقايا مالية في عموم الرسوم والأموال الحكومية خاصة الأموال التي يفترض قيدها بصفة يومية وكذلك التي ينبغي إثباتها بصفة اسبوعية نقلاً من يومية أمين صندوق بيت المال(٢٠٧). كما أهملت وكالة بيت مال قضاء القطيف جرد موجودات الصندوق بصفة شهرية وفقاً للأنظمة التي تنص على القيام بذلك كما لوحظ على مدير بيت المال تدخله المباشر في معاملات الإدخال في صندوق بيت المال وتنظيم قوائم موجوداته وعمليه نقل المال من سنة إلى أخرى علاوة على أمره بصرف مبالغ غير جائزة الصرف نظاماً من ميزانية سنة أخرى غير السنة الحالية(٢٠٨). وقد سئل وكيل مدير بيت المال في قضاء القطيف عن تلك التجاوزات والمخالفات المالية بثمان مذكرات رسمية لكنه لم يقم بالرد عليها. وقد قامت محاسبة اللواء بمحاولة تصحيح القيود المالية الخاصة بقضاء القطيف خلال الفترة ١٣٠٦ - ١٣١٢هـ/١٨٨٨ - ١٨٩٤م وإرفاق ١٦ قيداً من سجلات البقايا المالية للسندات السابقة معها(٢٠٩).

تكرر النقص والاختلاس في جباية الأموال الحكومية في قضاء القطيف في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م بما يقارب مليون ونصف المليون من القروش(٢١٠). وقد حمل مدير بيت المال في قضاء القطيف محمد أفندي مسؤولية ذلك النقص، غير أن التحقيق الذي أجرته ولاية البصرة أثبت عدم مسؤوليته المباشرة عن ذلك كما ادعت إدارة لواء الأحساء من أن ذلك تم خلال فترة وجود محمد أمين أفندي التي استمرت ١٥ شهراً قبل عزله بتلك التهمة. مما حمل دفتردارية الولاية إلى إبداء عدم صواب أعادته لعلمه وأمرته بتسليم عهدته إلى معاونه محمد ناجي أفندي الذي لم يكون راغباً في قبول تلك المهمة(٢١١). وقد بقي محمد أمين في مركز اللواء بعد عزله وأثناء التحقيق معه معزولاً عن اتصال بولاية البصرة بسبب عدم وجود قنوات للاتصال المباشر كالبرق والبريد، ولمن يكن أمامه إلا الاستنجاد بقائد لواء الأحساء عبدالحميد بك ليمكنه من الوصول الى ميناء العقير وركوب السفينة من هناك إلى البصرة دون أن يتعرض له أحد(٢١٢).

أما كيفية إدارة أموال الدولة عموماً في اللواء فقد فصلها الباب الثالث من النظام المالي إذ فصل ذلك الباب كيفية "إدارة أموال الدولة في اللواء" وقد انقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول تناولت مايلي:

١- بين الفصل الأول كيفية تحصيل أموال الدولة وقبضها "مبيناً مايلي(٢١٣):

أ - مسؤولية المتصرف عن تحصيل أموال الدولة في اللواء بشكل عام وأن محاسب اللواء مسؤول مباشر عن تنظيم الشؤون المالية وتدقيق الحسابات وهو بذلك مسؤول مشارك للمتصرف عن إدارة أموال الدولة في اللواء، وأن لايتم الموافقة على صرف أية مبالغ من أموال الدولة العامة إلا باتفاقهما.

ب- مسؤولية المتصرف والمحاسب المشتركة عن تنظيم سجلين سنويين

بميزانية اللواء ترسل من قبلهما إلى دفتردار الولاية المرتبط بها اللواء في بداية السنة المالية العثمانية، يتضمن السجل الأول الايرادات والمصروفات. ويحتوي السجل الثاني الأموال العامة التي في ذمة الأفراد عن السنوات السابقة وماعلى اللواء من ديون مستحقة.

ج- وجوب وجود صندوق للأموال الحكومية العامة في اللواء يديره أمين صندوق يشترط فيه إجادة اللغة التركية قراءة وكتابة.

د- وجوب قيام أمين الصندوق بإعطاء إيصالات مختومة ومصادق عليها من محاسب ومتصرف اللواء لمسلمي الأموال من موظفي المالية وعمد القرى والأفراد الذي يقومون بتسلمها في مركز اللواء.

هـ- وجوب قيام أمين صندوق اللواء بتنظيم سجل يومي [روزنامجة] للايرادات في دفتر يسمى دفتر اليد، على أن يكون محاسب اللواء مسؤولاً عن عمل خلاصة يومية بهذه الايرادات يطلع عليها متصرف اللواء ويقوم بالمصادقة عليها. كما يجب على المحاسب عمل خلاصة شهرية بايرادات اللواء يعرضها المتصرف على مجلس إدارة اللواء للمصادقة عليها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لكيفية صرف أموال الدولة العامة في اللواء. ونصت مواد هذا الفصل على وجوب تصديق المحاسب ومتصرف اللواء على أوجه الصرف وإرفاق موافقتهما الكتابية على مستندات الصرف. كما أوجبت على كل من المحاسب وأمين الصندوق تحرير سجل يومي بالمصروفات التي يعد لها خلاصة شهرية يعرضها المتصرف على مجلس إدارة اللواء.

وجاء في الفصل الثالث إيضاح "كيفية تسليم أموال الألوية وإعطاء محساباتها" حيث نصت مواده على أن قلم المحاسبة في اللواء ملزم بصرف فائض الميزانية السنوية إلى الجهة التي تحددها الإدارة المالية في الولاية وفق

تعليمات وزارة المالية ونظمها . وأن على قلم محاسبة اللواء القيام بمهمة تدقيق حسابات ومالية الأقضية التابعة للواء، ووفقاً لهذا فهي ملزمة بتقديم سجلاتها شهرياً إلى الإدارة المالية في الولاية بعد اعتمادها وتصديقها من قبل مجلس إدارة اللواء. كما نصت أيضاً على تقديم سجلات سنوية على هذا النمط. وقد تضمنت بنود هذا الفصل عزل محاسب اللواء إذا أخل بالوفاء بالمواعيد المقررة لتقديم السجلات الشهرية والسنوية. أما الباب الرابع والأخير فقد كرس "لإدارة أموال الدولة العامة في الولاية" وكيفية حفظها وتنظيم سجلاتها وأوجه قبضها وصرفها[٢١٤].

مأمورية الأعشار:

انشئت هذه المأمورية في بداية الاستيلاء العثماني على اللواء وكان مقرها في مركز اللواء في الهفوف ولها فرع في قضاء القطيف بينما لم يوجد لها فرع في قضاء قطر واستمرت تعمل بوصفها فرعاً تابعاً لقلم محاسبة اللواء حتى عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥[٢١٥]. وقد تخصصت هذه المأمورية في جباية ضرائب إنتاج الأراضي الزراعية وجزء من ضريبة المواشي التي كانت تعرف آنذاك باسم "الكودة" وهي الجزء الخاص بضريبة الأغنام. وقد تولى قلم المحاسبة في اللواء وبيت المال في قضاء القطيف مهمة جمع الضرائب التي كانت تجمعها مأمورية الأعشار قبل إلغائها. وقد بلغ مجموع ماجباه العثمانيون في السنة الأولى من ضريبة الأعشار في لواء الأحساء مبلغ ٣٠٠٠ ليرة عثمانية[٢١٦]. وقد ذكرنا تشكيلاتها الادارية بالتفصيل في مكان آخر ولذا لانرى تكراره هنا[٢١٧].

مأمورية الديون العامة:

أدت تبعات حرب القرم (١٢٧٠ - ١٢٧٣هـ) (١٨٥٣ - ١٨٥٦م) التي خاضتها الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية الى تكبد الدولة العثمانية نفقات

مالية ضخمة دفعتها إلى الاستدانة من البيوت المالية الاوربية ومصارف فرنسا وبريطانيا، حيث صدر أمر سلطاني في ١٥ أغسطس ١٨٥٤م/ ١٢٧١هـ باقتراض مايقارب ثلاثة ملايين جنيه استرليني بفائدة سنوية مقدارها ٦٪. ثم تلا ذلك اقتراض آخر بعد عام واحد من نفس الجهات قدره ٥ ملايين جنيه استرليني ضمنته كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية واستمر ضغط النفقات المالية لتلك الحرب مؤثراً حتى بعد انتهائها، مما قاد في عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م إلى اقتراض ثالث تلاه سلسلة من القروض المالية التي كثرت في عهد السلطان عبدالعزيز الذي اشتهر بكثرة التبذير والإسراف مما نتج عنه بلوغ ديون الدولة العثمانية في اواخر عهده الى حوالي ٢٤٠ مليون جنيه استرليني مما جعل الخزينة العامة عاجزة عن الوفاء بتسديد المستحقات المالية فأعلنت إفلاسها في عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م وعدم قدرتها على تسديد المستحقات المالية وعدم قدرتها على تسديد أقساط الديون وفوائدها. وتحت الحاح الضغوط الكبيرة من الدائنين التي لم تفلح معها المفاوضات والمماطلات صدر قرار رسمي من وزارة المالية في ٢٨ محرم ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) أطلق عليه مرسوم محرم يقضي بإيجاد مجلس لإدارة الديون العمومية مهمته تحصيل بعض الايرادات والرسوم العائدة لخزينة الدولة لصالح تسديد ديونها[٢١٨]. وقد هيمن الدائنون عبر ممثليهم الأجانب على هذا المجلس وكان له طابع الاستقلالية رغم تبعيته الشكلية لوزارة المالية. وتبعاً لذلك فقد عين في لواء الأحساء في كل من مينائي العقير وميناء القطيف مأموران للديون العمومية بدءاً من سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، مهمتهما تحصيل قسم من ايرادات الجمارك والرسوم لصالح الدين العام[٢١٩] وكانا مرتبطين بإدارة الديون العامة في ولاية البصرة وغير خاضعين مباشرة لإشراف الإدارة المالية المحلية في اللواء إلا خضوعها الإداري والمسلكي لإشراف متصرف اللواء. مما يعني عدم إدراج مايتم تحصيله من إيرادات ضمن إيرادات ميزانية اللواء، كما أن رواتب المأمورين ومخصصاتهم ايضاً خارج ميزانية الصرف العام

التي يتولاها قلم محاسبة اللواء.

ورغم شدة احتياج اللواء للمال لدفع مخصصات الجنود ورواتبهم التي لايوجد لها مقابل في خزينة اللواء وولاية البصرة المربوط بها اللواء إلا أن هيمنة الدول الدائنة حالت دون استفادة الولاية من الأموال التابعة للديون العامة وهذا مما شكا منه قائد الجيوش السلطانية إلى الصدر الأعظم في ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ عندما عجزت السلطات المالية عن تدبير رواتب طوابير الجند المرابط في الأحساء وتم السكوت عن الطريقة التي يجب اللجوء اليها لدفع رواتبهم(٢٢٠) . ويوضح البيان التالي أسماء بعض من تولى مهام مأموري الديون العامة في لواء الأحساء.

السنة	ميناء العقير	ميناء القطيف
١٣١٨هـ	أحمد أفندي	صابر أفندي
١٣٢٠هـ	أحمد أفندي	محمد شوكت أفندي
١٣٢٩هـ	عاصم أفندي	مأمور عام للديون العمومية في اللواء

د) إدارة هيئة الأراضي السنية [الأملاك السلطانية]:

يقصد بها الأملاك الزراعية والعقارية المملوكة للسلطان عبدالحميد الثاني في لواء الأحساء خاصة في الأحساء والقطيف، أما قطر فلم يوجد بها أملاك لإدارة الأراضي السنية نظراً لطبيعتها غير الزراعية. وقد انشئت الإدارة في لواء الأحساء، في عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، لكن جهازها الإداري لم يكتمل إلا في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م(٢٢١) . وكانت الإدارة تدار من قبل هيئة إدارية خاصة غير خاضعة للإدارة العثمانية المحلية في اللواء. إذ أنها ترتبط مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في الأستانة. ووفقاً لما سن من نظام لإدارة الدائرة فقد عهد بإدارتها الى قائد [قومندان] اللواء يساعده هيئة منتخبة

من أعيان اللواء الملمين بالشؤون الزراعية يكون عددهم في الغالب ثلاثة أشخاص تكون مهمتهم النظر في مايلزم لأملاكها الزراعية والعقارية من عمارة وحفظ حدود وحقوق وتأجير وصيانة وتقديم قروض من إيراد الدائرة المحلي[٢٢٢]. وتقسم الدائرة إلى عدة دوائر تضم عدداً كبيراً نسبياً من الموظفين والمستخدمين. وكان للدائرة ثلاث شعب منها شعبة رئيسة في القطيف مماثلة في تشكيلها للإدارة الرئيسة في الأحساء. وشعبتان فرعيتان في المبرز والجفر يديرهما مأموران من وجهاء المنطقة إضافة إلى عضويتهما في مجلس إدارة الإدارة في مركز اللواء أما في قضاء القطيف فلم يكن بها تفرعات إدارية. وقد ناقشنا تشكيلها الإداري المحلي بشئ من التفصيل في موضع آخر[٢٢٣].

وقد نشرت نظارة الخزينة الخاصة نظاماً مفصلاً لإدارة الأملاك السلطانية في ١٨ ذي الحجة ١٣٠٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٨٣م تضمن اربعين مادة تفصل طبيعة عمل إدارة الأراضي السنية وواجباتها ومهام مدير إدارتها وموظفيها وكل مايتعلق بأمورها المالية والإدارية[٢٢٤].

وقد كانت أملاك الدائرة السنية في لواء الأحساء قد آل إليها بعدة طرق. إذ استولت على كل الأملاك الزراعية والعقارية التي كانت لحكام المنطقة في الفترة السابقة لاستيلاء العثمانيين على المنطقة في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، باعتبارها أملاكاً حكومية تتحول ملكيتها تلقائياً إلى الأملاك الأميرية. وكان من ضمن تلك الأملاك أملاك آل سعود وآل عريعر حكام الأحساء السابقين[٢٢٥]. كما استحوذت على أملاك زراعية سواء بطريق الشراء أو الاستصلاح أو وضع اليد أو ضم عقارات مات أهلها أو نزحوا من البلاد دون أن يكون لهم وارث أو عاصب شرعي أو اغتصاب بعض العقارات التي لا يملك من يدعي ملكيتها مايثبت ملكيتها بصورة قاطعة. وبهذه الأساليب مجتمعة تملكت الدائرة في لواء الأحساء حوالي ٤٢٥ من الأملاك الزراعية سواء أكانت

مزارع نخيل أو ضواحي [مزارع] أرز وحنطة. وكان خير وصف لطريقة الاستيلاء على الأملاك وادخالها ضمن أملاك الدائرة السنية ماذكره والي بغداد سليمان نظيف لك في كتابه حين عبر عنها "بالمملكة المسروقة"(٢٢٦).

كانت حدود أملاك بيت المال في الأحساء ومساحتها وتخصيصها سواء أكانت من بساتين لغرس النخيل أو ضواحي لزرع الأرز أو أراضي لمنابت الحشائش مجازة الثلة أهم ماركز العثمانيون عليه إثر إستيلائهم على المنطقة إذ سارعوا إلى إدراجها ضمن الأملاك الأميرية [الحكومية]. وظل وضعها ضمن الأملاك الحكومية حتى اعتلاء السلطان عبدالحميد منصب الخلافة في ١٨ شعبان ١٢٩٣هـ/٧ سبتمبر ١٨٧٦م، فحينها صدرت الأوامر إلى متصرف لواء الأحساء بسرعة إثبات وتدوين كافة الأملاك الحكومية في سجل باللغة التركية(٢٢٧). واستجابة لتلك الأوامر فقد تم السعي لإجراء حصر شامل لتلك الأملاك في الأحساء في ١٩ شوال ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م. إذ أمر متصرف لواء الأحساء محمد سعيد بك بالسعي لإنجاز سجل شامل للأملاك الحكومية في كل من الأحساء والقطيف. ففي الأحساء تم حصر الأملاك الزراعية التابعة لبيت المال وأثباتها وتدوينها في ٨ محرم ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م بمعرفة كل من يوسف أكاه قائد اللواء وعناية الله أفندي قائمقام قضاء المبرز والسيد حسن بن ابراهيم ومحمد بن عبدالله الخليفة عضوي مجلس إدارة اللواء، وحمد بن نويران ومحمد الصالح عضوي مجلس إدارة قضاء المبرز، وعيسى آل عمر وأحمد بوخمسين من الأهالي. إذ قام المذكورون بمسح عموم أملاك بيت المال وتحديدها في الأحساء بالدونم والذراع وهما وحدتا قياس المساحة المعتمدة لدى الدولة العثمانية ودونوا مالها من المياه وعدد مافيها نخيل وأشجار وأثبتوا ذلك في السجل المذكور الذي تمت المصادقة عليه من قبل الأشخاص المذكورين وكذلك متصرف اللواء المذكور والقاضي يعقوب احسان ومحاسب اللواء محمود سيرت

ومدير تحريرات اللواء عبدالله الرفاتي وبقية أعضاء مجلس إدارة اللواء وهما عثمان بن جغيمان وعبدالله آل بداح. وقد أصبح ذلك السجل أساساً ومرجعاً وحيداً يعتمد عليه في حفظ أملاك بيت المال في الأحساء فيما بعد. فبموجبه تم نقل تلك الأملاك الزراعية إلى ملكية دائرة الأملاك السنية [أملاك السلطان عبدالحميد الثاني] إذا اعتمدته تلك الدائرة عن اكتمال تشكيلها الإداري في لواء الأحساء في عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م بوصفه مرجعاً معتمداً لأملاكها الزراعية(٢٢٨).

بقي ذلك السجل منذ تدوينه وحتى استعادة الملك عبدالعزيز آل سعود الأحساء والقطيف، المرجع الوحيد للأملاك الزراعية العائدة لبيت المال الذي يبين المياه والحدود والمساحات وأعداد الأشجار. ولأهميته فقد أمر الملك عبدالعزيز في شهر جمادى الأولى ١٣٤٧هـ الأمير عبدالله بن جلوي أمير الأحساء ومحمد بن عبدالعزيز العجاجي ناظر أملاك بيت المال آنذاك بأن يحول ذلك السجل من اللغة التركية الى اللغة العربية. وإنفاذاً لذلك فقد أمر الأمير عبدالله بن جلوي في ٢٣ جمادى الأولى عام ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م محمد بن علي الغدير من أهالي الأحساء بترجمة السجل المذكور من اللغة التركية إلى اللغة العربية لمعرفته باللغة التركية. وقد قام محمد الغدير بالترجمة ومن أجل الحرص على تصحيحه فقد جرت مقابلة الترجمة والنص التركي من قبل حسن أفندي بن عبدالرحمن أحد كتاب الدولة العثمانية في دائرة الأملاك السنية سابقاً والموظف في إدارة المالية حال الترجمة لمعرفته باللغتين فأجاز الترجمة إذ وجدها صحيحة ومعتبرة. وبعد ذلك عمل نسختين في سجلين موقع عليهما من مترجمها وكاتبها محمد بن علي الغدير وحسن بن عبدالرحمن أفندي وناظر أملاك بيت المال محمد بن عبدالعزيز العجاجي والأمير عبدالله بن جلوي وجعل ذلك أساساً يعتمد عليه في حفظ حقوق أملاك بيت المال وأرسل واحداً من الدفاتر المذكورة إلى

الملك عبدالعزيز آل سعود وحفظ الثاني مع الأصل التركي في بيت مال الأحساء[٢٢٩]. وقد فقد السجل العثماني فيما بعد إلا أننا عثرنا على أوراق أصلية لعملية حصر الأملاك الزراعية الأميرية في الأحساء، لعلها كانت الأساس للسجل العثماني المشار اليه. إذ أنها مطابقة للنسخة العربية منه وقد أحصى في تلك الأوراق ٤٢٥ بستاناً للنخل ومزارع للأرز في الأحساء وحدها، وبما أنه قد مضى وقت طويل على تسجيل إثبات تلك الأملاك وإثباتها وحصول إختلاف في عدد النخيل والشجر فقد أهملنا ذكر ذلك بينما حرصنا من باب التوثيق التاريخي على حدودها وحصص الري المخصصة لها، مع التنويه الى حدوث تغيير في ملكية معظمها خلال تلك الحقبة التاريخية الطويلة، كما أن بعض الصفحات الخاصة بالجفر وجليجلة قد أنهكها طول الزمن وطريقة الحفظ فتخرمت وصعب معرفة بعض حدود الأملاك الزراعية بها لكننا حرصنا على إثبات أسماء الأملاك كما وردت بها دون ذكر حدودها[٢٣٠-أ].

ونظراً لأهمية ذلك السجل من الناحية التاريخية فقد أبان أسماء قرى كانت قائمة ومزدهرة مثل قرية الكتيب التي فاقت غيرها في عدد الأملاك الزراعية وقرية واسط وقرية غمسي وقرية بني شافع وغيرها، وهذه القرى تلاشت حالياً. كما أوضح السجل كون معظم القرى محاطة بالصحراء من أكثر جهاتها آنذاك وهو أمر تغير فيما بعد إذ أحاطت بها بساتين النخيل المزدهرة من جميع جهاتها. كما أوضح كيفية ري تلك الأملاك وحصص مياه الري المخصصة لكل منها وأسماء الأنهار والمناجي. كما يفصح ذلك السجل عن أسماء ملاك البساتين في الأحساء في تلك الحقبة التاريخية بعضها ملفت للنظر كالبدوي والشمري والسبيعي والوهيبي وابن عسكر والسويلم وغيرهم كثيرون. كل تلك التفاصيل المهمة والمختصرة تحتم إدراج تلك المعلومات في الجداول التالية.

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- الجشة (عدد الأملاك بها ١٤)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/١	معامرة الثوني	أرض رشيد وملك حفا	أرض الشيخ الوهيبي	ملك أيتام عبدالفتاح حضاو وابن كريش	غرافة شويش وغرافة محمد	يوم الثلاثاء من نهر الدوغاني من ثامنة من الصبح ومن نهر المويلح وكذلك سليسل
٢/٢	معامرة الرشيد	معامرة العيادة	معامرة الثوني وملك دنيا	معامرة العيادة ومنجي	غرافة الشيخ الوهيبي	من المويلح ليلة الاثنين من ثامنة من الربع الأوسط من الليل والنهار
٣/٣	شطبان الشيخ الوهيبي	منجى	نهر أبو شربة	نهر أبو شربة	مشروبات أمليح	من ثبر المويلح من ثامنة ليلة الأربعاء الربع الأخير والربع الاخير من يوم الاربعاء ومن الخميس بالليل والنهار والجمعة بالليل من المويلح من ثامنة
٤/٤	شريجي علي العيادة	ملك بداح	مشروب	ملك بنت عقل	أبو شربة	من ماء معامرة العيادة
٥/٥	معامرة العيادة	أبو شربة	ملك ابن كريش ونهر أم يكاد	أبو شربة وصحراء	أبو شربة	من المويلح الربع الأوسط من يوم الاثنين بليلته ونهاره ومن ثامنة
٦/٦	غرايج	مكحلة	أرض تابعة لمعامرة العيادة	حق الشيخ الوهيبي	حق الشيخ الوهيبي	منم عامرة العيادة تشرب من مائها
٧/٧	شراهين أرض العيادة	طريق	سهم الشيخ الوهيبي	سهم الشيخ الوهيبي	ملك شريش	من ماء معامرة العيادة
٨/٨	المهنا	ملك شريش	سكة	سكة	بنت عقل	من معامرة العيادة
٩/٩	البوحجرة	غرايج	طريق	منجى	الفوقي	من معامرة العيادة
١٠/١٠	الفوقي	مشروب	طريق	أبوحجرة	مشروب	من معامرة العيادة
١١/١١	معامرة آل خلوف	معامرة النجاجرة	العيادة وطريق	معامرة النجاجرة ومعامرة آل خلوف	كذلك	من نهر المويلح ليلة الثلاثاء من ثامنة
١٢/١٢	معامرة النجاجرة	صحراء وملك المهنا وطريق	طريق وملك زربان	أبوشربة ومعامرة آل خلوف	ملك عيسى وصحراء وملك احمد بن علي	من نهر المويلح ليلة الأحد بنهاره من ثامنة
١٣/١٣	غرافة النشامه	غرافة خليفة العيد	ملك محمد البويدر ومناجفة	منجى	غرافة هلال	بالغرف من مويلح
١٤/١٤	الموارين	أرض حدادش	طريق الجفر	شطيب غنام وأرض السبيعي	منجى الحرز	من طوايح السباتين والأملاك التي على نهر سليسل تسقى منه

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ١- الفضول (عدد الأملاك بها ١)					
١/١٥	مرضية	غير واضح	غير واضح	منجى وملك الحافظ	طريق الجفر	من نهر الدوغاني نهار الثلاثاء ثلاثة أرباع من خمسة عشر النصف الآخر نهار الخميس يأخذ جر من الدوغاني
	٣- اسم القرية السيايرة عدد الأملاك ٣					
١/١٦	الغرافة	طريق	مشروب الصدور	وقف ابن درويش	طريق	من ثبر محمد من خمسة عشر نهار الجمعة ربع وثمين
٢/١٧	معامرة المستوري	ملك حسين الأحمد وملك خميس وملك عصفور	ملك علي بن إسماعيل وملك خميس بن سعيد وملك مبارك	نهرأبو شعوير وملك خميس	طريق وملك مبارك وملك عمر ابن درويش	ثبر محمد من خمسة عشر ليلة الأحد والنصف الأول والأخير بطريق المداورة ونهار الاثنين والنصف والثمن الأول من خمسة عشر
٣/١٨	قطعة البابه	أبو داغر	طريق	كذلك	نهر أبو خريش	من نهر أبو خريش يوم الأحد من ثامنة
	٤- اسم القرية الكتيب عدد الأملاك ١٣٣					
١/١٩	معامرة المطاوعة	بديعة	أرض الشمري	ملك ملاية سنيني	أبهيبة	من نهر حواش النصف الأخير من خمسة عشر
٢/٢٠	أرض الشمري	معامرة الحبوب	رمنجة	مزرعة الحب	سكة	لا ماء لها مخصوص
٣/٢١	العطارة	حبوب المعامرة	أم الحناء	سكة حبوب	طريق	من نهر حواش النصف الأخير من خمسة عشر
٤/٢٢	أم الحناء	العطارة	طريق	أم رميخية	طريق	غرف من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٥/٢٣	القارات	سنيني	أرض المطاوعة	بديعي وقيصرية	رميخية	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٦/٢٤	صبخة المطاوعة	طريق	طريق	شطيب حمدان	طريق	من نهر حواش نهار الأثنين من خمسة عشر الثلاة الأرباع الأخيرة وليلة الثلاثاء
٧/٢٥	غرافة خلوف	سوسيات	أرض شعوين	شطيب السادة	ملك الأهالي	غرف من نهر حواش
٨/٢٦	غرافة سوسيات	بريحات وشطيب شريف	غرافة خلوف	شطيب السادة	أم جفر	غرف من نهر حواش
٩/٢٧	بريحات	رمنجيه وغرافة المطرود	طريق وشطيب شريف وسوسيات	طريق وسكه	أرض الخطيب وغرافة المطرود وملك الأهالي	من نهر حواش نهار الأثنين نصف الأول من خمسة عشر
١٠/٢٨	غرافة مطرود	أرض الخطيب	رمنجيه	رمنجيه	ملك الأهالي	غرف من نهر حواش
١١/٢٩	المزيرع	طريق	أرض أبوخالد	نهر مويلح	صحراء	غرف
١٢/٣٠	الصحين	صحراء	ملك الأهالي وأرض أبو خالد	مسكة حيادي	نهر الحيادي	غرف من الحيادي
١٣/٣١	نخيل عبود	طريق	أم عبل ومطبعة وسيالة وعقربان والوسيلة	أرض الخضيري	طريق	من حواش يوم الخميس من ثامنة ثلاثة أرباع ونصف الأول
١٤/٣٢	شطيب حمدان	القارات	منجي المطاوعة	سكة العين	منجي المطاوعة	من نهر حواش من خمسة عشر الربع الأول من يوم الاثنين
١٥/٣٣	غرافة عمر	أرض بن يوسف	سكة العين	أرض بن عسكر	شطيب حمدان	غرف
١٦/٣٤	أرض أبوهلال	غرافة عمر وأرض بن يوسف وسكه	أبو حجلي ومعامرة حمدان	أرض رشود وأرض ابن عصفور	شطيب حمدان وسكه	من نهر حواش من خمسة عشر يوم الأحد
١٧/٣٥	معامرة حمدان	ابوهلال	أرض السويلم	أبوحجلي	نهر العين	من نهر حواش الربع الأول من نهار الاثنين

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٨/٣٦	شطيب شريف	بريجات	شطيب السادة وغرافة سوسيات	طريق	بريجات	غرف من نهر حواش
١٩/٣٧	أرض جملي	أرض أبو هلال	أرض السادة	أرض ابن عصفور	معامرة حمدان وأرض السويلم	غرف من نهر حواش
٢٠/٣٨	أرض السادة	أرض أبوحجلي وأرض السويلم	طريق	أرض عصفور	صبخة المطاوعة	غرف
٢١/٣٩	غرافة عصفور	أرض رشود	طريق السادة وأرض أبوحجلي وأرض هلال	ملك ابن عفالق وطريق	ـــــ	غرف
٢٢/٤٠	سارية	بستان بوني	صبخة غرير	بستان عجيلة	ملك العفالق	نهار السبت النصف الأخير من نهر حواش
٢٣/٤١	أرض رشود	أرض حمود	أرض بن عصفور	ملك ابن عفالق	أرض أبو هلال	غرف من نهر حواش
٢٤/٤٢	غرافة يوسف	طريق	غرافة عمر	أرض حسين	القارات	غرف من نهر حواش
٢٥/٤٣	أرض حمود أحمد رمضان	أرض صبة	أرض رشود وملك بن عفالق	أرض حمود ولد رويشد	أرض أبوهلال	غرف من نهر حواش
٢٦/٤٤	أرض حمود ولد رويشد	أرض حسن	ملك ابن عفالق	طريق	أرض حمود أحمد رمضان	غرف من نهر حواش
٢٧/٤٥	أرض يحيا	طريق	أرض حمود	طريق	أرض بن سويف	غرف
٢٨/٤٦	أبورمانة	ملك ابن عفالق	طريق	ملك ابن عفالق	طريق	غرف
٢٩/٤٧	أرض نومان	الحايكية	طريق	الحايكية	طريق	من نهر حواش الربع الأخير من ليلة الأحد من خمسة عشر
٣٠/٤٨	غرافة يونُس	سكة	الحايكية	غرافة ابن زايد	طريق	غرف
٣١/٤٩	أرض الخضيري	طريق	ملك ابن عفالق	بستان سعد وبستان إبراهيم	نخيل عبود	يوم الخميس من ثامنة نصف الربع الأخير من نهر حواش
٣٢/٥٠	شطيب العويس	أرض عاشور	طريق	أرض عاشور	ملك بن عفالق	من نهر حواش النصف الأول من ليلة الجمعة من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٥١/٣٣	أرض عاشور	طريق	طريق	أم الخيفان	شطيب عويس وملك ابن عفالق	من نهر حواش النصف الأول من ليلة الجمعة من خمسة عشر
٥٢/٣٤	الحايكية	غرافة يونس وغرافة ابن زايد والبدية	طريق وأرض رومان	طريق	طريق	غرف
٥٣/٣٥	غرافة زايد	سكة العين	الحايكية	البدية	غرافة يونس	غرف
٥٤/٣٦	غرافة البدية	سكة العين	الحايكية	طريق	غرافة ابن زايد	غرف
٥٥/٣٧	ام الخيفان	طريق	نهر البديع	طريق	أرض عاشور	من نهر حواش النصف الأول من يوم الاثنين من خمسة عشر
٥٦/٣٨	ام كليشم	ارض غنيمة	ملك صالح بن كثير	ملك الأهالي	طريق	غرف من نهر حواش
٥٧/٣٩	ارض غنيمة	ام المصيلحي وشطيب الشبلي	ام كليشم وطريق	ارض ابن ناصر	طريق	من نهر حواش ثلاث أرباع ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٨/٤٠	ام الوسيلة	صبخة أحمد المطاوعة	ارض غنيمة	شطيب الشبلي	طريق	غرف
٥٩/٤١	شطيب الشبلي	نهر العين	ابوغنيمة	منازل	ام الوسيلة	لاماء له مخصوص
٦٠/٤٢	صبخة أحمد المطاوعة	أرض خالية	ام الوسيلة	ارض بنت مهدي وسميطة	منجي	غرف
٦١/٤٣	ارض بنت مهدي	أرض خالية	ملك الملا	ملك الملا	صبخة أحمد المطاوعة	غرف
٦٢/٤٤	بستان سعد	طريق	بستان ابراهيم	بستان ابراهيم	ارض الخضيري	من نهر حواش النصف الاخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٣/٤٥	بستان ابراهيم	طريق	بستان يونس وملك ابن عفالق	طريق ارض ابن احمد	ارض الخضيري	من نهر حواش النصف الاخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٤/٤٦	بستان يونس	بستان ابراهيم وارض حمدان	شاذنة	منجي	ملك العفالق	من نهر حواش النصف الأخير يوم السبت من خمسة عشر
٦٥/٤٧	بستان عجيلة	طريق	صبخة غرير	شطيب ساري	بستان يونس وشاذنة	من نهر حواش النصف الأخير يوم السبت من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤٨/٦٦	بستان خليفة	منازل	سكة الجدرة	بستان سبيت	شطيب ساري	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٤٩/٦٧	بستان سبيت	منازل	طريق	مجادرة	بستان خليفة	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٠/٦٨	شطيب ساري	طريق	سكة الجدرة	بستان خليفة	بستان عجيلة	من نهر حواش النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥١/٦٩	ام خديجة	طريق	صبخة الجص	طريق	منجي	غرف
٥٢/٧٠	الحرير	صبخة الجص	طريق	مشروب العمارة	علي الرشيد	من النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٣/٧١	البدايع	ملك ابن عيسى	ملك عبدالله	ارض العريرات	ام خديجة وصخة الجص والحرير وأرض علي الرشيد	من النصف الأخير من يوم السبت من خمسة عشر
٥٤/٧٢	العريريات	حباس وشطيب ونهر غزيري	طريق	—	البدايع وابوفحال	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٥/٧٣	ابو فحال	العامرة وملك عبدالله	طريق	العريريات	المعامرة وملك عبدالله	من نهر حواش ليلة الأحد من خمسة عشر
٥٦/٧٤	شطيب المسجد	حباس	العريريات	حباس	صبخة العريريات	من نهر حواش ليلة الأحد من خمس عشر
٥٧/٧٥	حباس	المناخ	أرض العريريات	رومبينة	ارض غزة والمناخ وشطيب المسجد	من نهر حواش ليلة الأحد من خمس عشر
٥٨/٧٦	المطيبعة	نخل عبود	الصحين	أم العبل	ام مخال	من نهر حواش نهار الأحد له ماء وليلة الاثنين من خمسة عشر
٥٩/٧٧	المجارير	طريق	صبخة بان احمد وصبخة بوبروي وصبخة الخليف	نهر الغزير	ابو محمي وربع الرشيد وارض الخواجا والشمالي وربع ابن منديل	من نهر حواش النصف الأول من نهار الخميس وآخر النهار وليلة الجمعة من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٧٨/٦٠	صبخة بن احمد	المجارير	حماش وارض ابن تاجة	نهر الغزير	ارض ابن تاجة والسهومات وصبخة	نهر حواش نهار الاربعاء من خمسة عشـر وله ربع وثلث والرابعة له نصفه
٧٩/٦١	صبخة بربوري	المجارير	السهومان	صبخة ابن حمد	صبخة خليفة	نهر حواش نهار الاربعاء وله ربع وثلث ونصف والرابعة من خمسة عشر
٨٠/٦٢	صبخة خليفة	المجارير	ارض ابن تاجة	صبخة بربوري والسهومات وأرض ابن تاجة	ارض عبدالله وسرحبة وابومحمي	ليلة الجمعة النصف الأخير من خمسة عشر
٨١/٦٣	السهومات	صبخة بربوري وصبخة ابن حمد	صبخة ابن حمد	صبخة ابن حمد	صبخة خليفة	النصف الأخير من ليلة الجمعة من خمس عشر من نهر حواش
٨٢/٦٤	ارض ابن تاجة	صبخة خليفة والسهومات وصبخة ابن حمد	ارض الشقاق وشطيب والدوحة	حماش	ارض عبدالله	لا ماء له مخصوص
٨٣/٦٥	حماش	صبخة ابن حمد	منجى	النهر الغزير	ارض الشقاق	لاماء مخصوص له
٨٤/٦٦	ارض الشقاق	ارض ابن تاجة	الارباع وطريق	حماش	شطيب روحة	لاماء مخصوص له
٨٥/٦٧	شطيب روحة	ارض ابن تاجة	طريق	ارض شقاق	ارض عبدالله	لاماء مخصوص له
٨٦/٦٨	ارض عبدالله	شطيب بريع وابومحمد	صبخة الخليفة وارض ابن تاجة	سرجة	طريق	النصف الأخير من ليلة السبت من خمسة عشر
٨٧/٦٩	الجفرة	سروايل وام الزاملي وابوالوصيلي	طريق	ارض الخواجا وربع الرشيد	طريق	غرف
٨٨/٧٠	السراويل	طريق	ام الزاملي والجفرة	منجي وام الزاملي	طريق	غرف
٨٩/٧١	صبيخة	ام العبل	ام الزاملي	ابو الوصيلي	السراويل	نهار الاحد من خمسة عشر وليلة الاثنين من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
		اسم القرية ١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)				
٩٠/٧٢	ابو الحليلي	ام العبل وملك بن عفالق	الجفرة	الشمالي	الصبخة	النصف الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر
٩١/٧٣	الشمالي	ملك بن عفالق	ارض خواجا	المجارير	ابوالوصيلي	النصف الأول من ليلة الخميس
٩٢/٧٤	ارض خواجا	الشمالي	—	المجارير	الجفرة	من ليلة الخميس من خمسة عشر
٩٣/٧٥	ربع الرشيد	ارض خوجة	طريق	المجارير	الجفرة	غرف
٩٤/٧٦	ام العبل	نخيل العبود	ابوالوصيلي وصبخة وطريق والصحين	ملك ابن عفالق	المطيبعة	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٩٥/٧٧	ام فحال	نخيل عبود	الصيحية والرفيعة	المطيبعة	سيالة	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٩٦/٧٨	سيالة [سيلات]	نخيل عبود	رفيعة وارض ابن جمعان	نخيل عبود وام فحال	عقربانة	من نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٩٧/٧٩	عقربانة	نخيل عبود	ارض ابن جمعان	سيالة	طريق	من نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من حواش
٩٨/٨٠	السمين	مطيبعة وام فحال	طريق	طريق	الرفيعة	غرف
٩٩/٨١	البديعة	طريق	شطيب ابن تاجة	طريق	غرافة علي بن ابراهيم	غرف
١٠٠/٨٢	الرفيعة	سيالة وام فحال	طريق	السمين	ارض ابن جمعان	من نهار الاحد وليلة الاثنين من خمسة عشر
١٠١/٨٣	ارض ابن جمعان	عقربانة وسيالة	طريق	الرفيعة	طريق	غرف
١٠٢/٨٤	ابو المحمي	طريق	سبخة خليفة وارض عبدالله	المجارير	ارض عبدالله	من نهار الأحد لها النصف الأول من خمسة عشر
١٠٣/٨٥	غرافة علي ابراهيم	طريق	شطيب ابن تاجة وغرافة الفداوي	البديعة	ام حمارة	غرف
١٠٤/٨٦	ام حماره	طريق	صبخة ناصر	غرافة علي ابراهيم	طريق	نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٠٥/٨٧	شطيب ابن تاجة	بديعة وغرفة علي ابراهيم	عايب	طريق	الفداوي	النصف الأول من ليلة السبت من خمسة عشر
١٠٦/٨٨	الفداوي	صبخة ناصر وام حماره وغرافة علي ابراهيم	قطعة ناصر وارض شباط	شطيب ابن تاجة	ارض شباط وصبخة ناصر	الربع الثالث من نهار الجمعة من خمسة عشر من حواش
١٠٧/٨٩	صبخة ناصر	ام حمارة	ارض شباط	الفداوي	طريق	النصف الأول من نهار الجمعة من خمسة عشر من نهر حواش
١٠٨/٩٠	ام عايب	شطيب ابن تاجة	منجى وسعليع وارض ابن علوان	طريق	سعليج	النصف الأول من ليلة السبت من خمسة عشر من نهر حواش
١٠٩/٩١	سعليج	ام عايب	ملك ابن عفالق	ام عايب	ارض علوان	من نهار الأحد وليلة الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش
١١٠/٩٢	قطعة ناصر	الفداوي	ارض علوان	ام عايب	الفداوي	الربع الأخير من نهار الجمعة من خمسة عشر من نهر حواش
١١١/٩٣	ارض علوان	قطعة ناصر وام عايب	ارض الجمعة	سعيلج وملك العفالق	ارض شباط	من نهر حواش النصف الاخير من نهار السبت من خمسة عشر
١١٢/٩٤	ارض شباط	صبخة ناصر والفداوي	الجبلية	الفداوي وقطعة ناصر وارض علوان وارض الجمعة	طريق	من نهر حواش الربع الاخير من يوم الاربعـــاء من خمسة عشر
١١٣/٩٥	ارض الجمعة	ارض علوان	طريق وشطيب الحسن	طريق	الجبلية وارض شباط	من نهـــر حـــواش النصف الأول من يوم الأربعـــاء من خمسة عشر
١١٤/٩٦	الجبلية	ارض شباط	شطيب حسن	ارض الجمعة	ارض مبارك	من نهر حواش الثلاثة الارباع الاخيرة من خمس عشر
١١٥/٩٧	ارض مبارك	ارض شباط	وقف الساباط	الجبلية	منجى	ثلاثة الارباع الاخيرة من ليلة الاربعاء من خمسة عشر
١١٦/٩٨	شطيب حسن [حسيني]	الجبلية وارض جمعة	طريق وقف الساباط	طريق	وقف الساباط	النصف الأول من يوم الاربعاء من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٩٩/١١٧	ارض ابن جامع	وقف الساباط	الحضاير	وقف الساباط	ارض المحاسنة	الربع الثالث من نهار الأحد من خمسة عشر
١٠٠/١١٨	ارض المحاسنة	الحزز والقطع	مهرام	وقف وارض ابن جامع	طريق	الربع الثالث من نهار الاربعاء من خمسة عشر
١٠١/١١٩	حضاير	ارض ابن جامع ووقف الساباط	طريق	وقف الساباط	مهرام	النصف الأول من نهار الاثنين من خمسة عشر من نهر حواش
١٠٢/١٢٠	مهرام	ارض المحاسنة	طريق	الحضاير	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٣/١٢١	الكويع	ارض البحارنة	يحي انس	طريق	يحي انس	الربع الثالث من نهار الأربعاء
١٠٤/١٢٢	الارباع	ارض الشقاق	غبيزات	ارض البحارنة	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٥/١٢٣	غبيزات	طريق والارباع	ملك محمد ابراهيم ووقف الساباط	منجى العمارة	طريق	لاماء له مخصوص
١٠٦/١٢٤	ارض مبعبص	ابوفحال	ابومرجان ومنجى صويلح	منجى العمارة	طريق	من نهار الأربعاء النصف الأول من خمسة عشر
١٠٧/١٢٥	ابو مرجان	ارض مبعبص	طريق	منجى العمارة	منجى العمارة	النصف الأول من نهار الخميس من خمسة عشر
١٠٨/١٢٦	ارض الصراف	طريق	صاف ابن عبيد	ملك حسن المطوع والصفح	طريق	ليلة الأربعاء الثلاثة الارباع الاخير من خمسة عشر
١٠٩/١٢٧	الصفح	ملك غنيم	معامرة ناصر	منجى العمارة ومعامرة الناصر	ملك ابن احمد	الربع الاخير من ليلة السبت من خمسة عشر
١١٠/١٢٨	معامرة ناصر	ملك حسين والصفح	الخيس وملك ابن عصفور وملك محمد وصبخات	صبخات وملك حسين وملك محمد	طريق	من نهر حواش لليلة الجمعة وثلاثة الأرباع الأولى من ليلة السبت من خمسة عشر
١١١/١٢٩	المناخ	منجى الشعبي	الصبايخ	طريق	منجى الشعبي	لاماء له مخصوص
١١٢/١٣٠	غرفة راشد	طريق	نهر ابوسبيت	حق الغراريف	غرافة العمى	غرف
١١٣/١٣١	غرفة العمى	طريق	عجله	غرفة العثمان	طريق وخيس	غرف

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١١٤/١٣٢	غرافة عثمان	طريق	ابوحصان	نهر حواش	ملك سلطان	غرف
١١٥/١٣٣	غرافة الطوقية	منجى	ملك الجفيمان	نهر مويلح	ملك سلطان	غرف
١١٦/١٣٤	ارض الحيدان	ارض اميان	منجى وحسين الحليلب	طريق	نهر مويلح	الربع الاول من ليلة الاربعاء من خمس عشر
١١٧/١٣٥	ارض اميان	ارض ابوخالد وارض مروه وارض الحاجي	ارض اميان	طريق	ملك مصير وغميلات	الربع الأول من ليلة الاربعاء من خمس عشر
١١٨/١٣٦	غميلات	ارض ابوخالد	مصير	ارض اميان	نهر مويلح	الربع الأول من ليلة الأربعاء من خمس عشر
١١٩/١٣٧	ارض حاجي	طريق	ارض اميان	طريق	ارض مروة	لاماء مخصوص له
١٢٠/١٣٨	ارض مروة	ارض سيف	ارض اميان	طريق وارض حاجي	ارض اميان وابوخالد	لاماء مخصوص له
١٢١/١٣٩	غرافة السود	طريق	طريق	طريق	طريق	غرف
١٢٢/١٤٠	الجنوبية	ارض عقول	غرافة السود	طريق	طريق	لاماء له مخصوص
١٢٣/١٤١	ارض عقول	طريق	طريق	طريق	طريق	الربع الأول من نهار الثلاثاء من خمسة عشر
١٢٤/١٤٢	ارض عطا	طريق	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	ارض بنت الاشقر والخضيري	غرف
١٢٥/١٤٣	جامد خويلد	ارض شعوين	ارض سيف	ارض شعوين	ارض بنت الاشقر	غرف
١٢٦/١٤٤	ارض بنت الاشقر	الخضيري	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	المزيرع	غرف
١٢٧/١٤٥	الخضيري	طريق	ارض بنت الاشقر	ارض عطا	طريق ونهر المويلح	غرف
١٢٨/١٤٦	ارض سيف	ارض شعوين وجامد	ارض مروة وابو خالد	طريق	ابو خالد والمزيرع	الثلاثاء الارباع الاخيرة من نهار الثلاثاء من خمسة عشر
١٢٩/١٤٧	ارض ابو خالد	المزيرع وملك مناجده وارض سيف	ارض اميان وغميلات وارض نومان وتصديه	ارض مروة	طوبه ومنجى وصحراء ومسقى الجر	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١- تابع قرية الكتيب (عدد الأملاك بها ١٣٣)						
١٤٨/١٣٠	غرافة طوبة	ارض ابوخالد	منجى	ارض ابو خالد وملك الأهالي	صحراء	غرف
١٤٩/١٣١	ارض الخطيب	العطاره	ارض المطرود	ام الحناء وطريق	منجى	غرف
١٥٠/١٣٢	ام الزاملي	السراويل ومنجى وابوحليلي	الجفرة	الجفرة	السراويل	غرف
١٥١/١٣٣	ربع منديل	طريق	ملك العفالق	الجارير	طريق	غرف
	اسم القرية ٥- قرية الساباط (عـدد الأمـلاك ٧)					
١٥٢/١	المهدية	ملك خليل	طريق	نهر مويلح وملك حسن المطوع	الساباط	غرف
١٥٣/٢	ارض العيد	طريق	ملك ولد بطي	ملك ولد السويلم	طريق	غرف
١٥٤/٣	وقف ابو فحال	غبيزات	ارض مبعبص	غبيزات	طريق	غرف
١٥٥/٤	ام الصيبان	ملك بربوش	ملك راشد السويخ	نهر مويلح	طريق	غرف
١٥٦/٥	الوقف	ارض عيال مبارك	حضاير وارض ان جامع	حبيش	ارض بن جامع وارض المحاسنة	غرف
١٥٧/٦	الصرم	ملك أحمد ولد عبدالله سيف	قرية الساباط	ملك سليمان	ملك ولد فرحان الغرير	لاماء له مخصوص
١٥٨/٧	مزارع البستان وسليفت الساباط	قرية الساباط وطريق الجفر	ملك البحارنة وملك ولد بطي	ملك فرحان الرشيد	ثبر حمادي وملك عبدالله بن سيف	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
٦- قرية المنيزلة (عدد الأملاك بها ٩)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/١٥٩	ابو ركبة	نهر برابر	ملك عبداللطيف	ملك عبدالعزيز	ملك عبدالعزيز	غرف
٢/١٦٠	السلانية	نهر وابوقنص	صحراء	نهر الخدود وملك ابن ماجد	ملك محمد بن زيد	غرف
٣/١٦١	الديوانية	ملك لطيفة	طريق	نهر الخدود وخرسوفي	العوالي	غرف
٤/١٦٢	ام القويع	بستان سالم الحسين	ملك عبدالله بن مبارك وملك السلوكي	ام الخبيص	صحراء	غرف
٥/١٦٣	ابو جفر	طريق وملك عبداللطيف	نهر الخدود وملك اين زيد	ملك عبدالله المبارك وابوقنص	ملك ابو دويره	غرف
٦/١٦٤	ام الخبيص	ملك الشبلي	ملك أحمد ولد مهنا	نهر برابر	نهر الخدود	غرف
٧/١٦٥	غرافة ابن ماجد	ملك عبداللطيف	ملك الشبلي والعويرضي	نهر الخدود وملك بن نعيم	طريق وملك عبدالعزيز	غرف
٨/١٦٦	عويرض	طريق	ملك خليفة	طريق	ملك الشبلي	غرف
٩/١٦٧	جوين	ملك ابن نعيم وسلوكي	ملك باقر	ملك عبدالله المبارك	ارض ابن نعيم	غرف

اسم القرية
٧- قرية المزاوي
(عــدد الأمــلاك ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
١/١٦٨	العميرة	ملك سيد وملك الحافظ	صبخة ابن دوغان	العمار وعلي بن الشيخ	ملك الحافظ	لاماء له مخصوص
٢/١٦٩	رنبقية	طريق	ملك ابن جغيمان	ملك ابن جغيمان	الشيخية	لاماء له مخصوص
٣/١٧٠	تابع تصيفيات	ابوسرور ملك زهير	ملك حسن ولد عبدالله	ارض طرفي	نهر الدوغاني وملك يوسف بن عبدالله	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤/١٧١	ابو البقر	ملك عيسى	ملك درويش	ملك ابن عباد	ملك ابن درويش	لاماء له مخصوص
٥/١٧٢	الطعام الثاني	ملك علي بن مطيع	ارض ناصر بن محمد الحسن	ملك محمد العباد	ارض خيس	لاماء له مخصوص
٦/١٧٣	نصيفيات	ملك حسن بن عبدالله	ملك عيسى بن سعيد	ملك ناصر بن مطيع	نهر الدوغاني وملك علي سليمان	لاماء له مخصوص
٧/١٧٤	ام الحمير	ملك ابن عباد	ملك ابن يوسف ابن عبدالله	ملك ابن فواز	ملك ابن فواز	مقدار مظهر جمع اليد من نهر كليبوه
٨/١٧٥	الطعام	ملك الأفندي	ملك علي بن مطيع	ملك علي بن مطيع	ملك علي بن مطيع	لاماء مخصوص له
٩/١٧٦	الشخيه	وقف بن سعيد	ملك ولد رمل	العمارة وعبدالعزيز ابن يحى وملك ابن جفيمان	ملك سعيد وملك ابن عزيز	النصف الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر من نهر كليبوه
١٠/١٧٧	ضاحية معن	ملك احمد بن جفيمان	ملك عبدالرحمن الجعفري	ملك ابن نعيم وملك الخطيب	ملك شافي	الثمن الثاني من نهار الاثنين من خمسة عشر من نهر كليبوه
١١/١٧٨	الغربية	نهر كليبوه	ملك ابن نعيم	ملك ابن نعيم	ملك ابن محمد العباد	مثل سابقه
١٢/١٧٩	ابو حميد	ملك عبدالله الصقر	ملك عبدالله الصقر	ابو عنب ملك ابن محمد	ملك ابن نعيم	الثمن الثالث من نهار الأحد من خمسة عشر من نهر كليبوه
١٣/١٨٠	الرجاجية	ملك ابن عمير	ملك ابن نعيم	ملك عبدالله الصقر	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص
١٤/١٨١	الصويقطات	ملك الشيخ احمد بن عثمان	ملك الشيخ احمد بن عثمان	طريق	ملك الشيخ احمد بن عثمان	لاماء له مخصوص
١٥/١٨٢	شريب كنعان	ملك الجعفري	الوقيف ملك ابن جماس	ملك الجعفري	صحراء	لاماء له مخصوص
١٦/١٨٣	البديعة	ملك شافي	ملك الجعفري	ملك شافي	ملك ابن حماد	النصف الأول من ليلة الأربعاء، ومن ليلة الخميس من نهر البويرد من ثامنة
١٧/١٨٤	ابو عرمة	طريق	ملك الجفيمان وملك عبدالهادي	البديع وملك الجفيمان	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٨/١٨٥	ابو حصان	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	طريق وملك	لاماء له مخصوص
١٩/١٨٦	البدع	ملك ابن درويش	ملك شافي	ملك ابراهيم بن اسماعيل	طريق وملك شافي	النصف الأخير من ليلة الأربعاء من ثامنة وليلة الثلاثاء وليلة الجمعة كلها من نهر البويرد
٢٠/١٨٧	شطيب القوع	ملك علي بن خميس	ملك غاشم	ملك غاشم	ملك الجعفري	لاماء له مخصوص
٢١/١٨٨	محاجز	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك ابراهيم بن اسماعيل	ملك علي بن جعفر	—	من نهار الأحد في ثامنه الثمن وتصف الثمن من بعد الزوال وربع ونصف الثمن من ثامنه من الخريمة الكبيرة من نهر كليبوه
٢٢/١٨٩	سريات	ملك عبداللطيف	ملك ربيع	طريق وملك ربيع	طريق وملك ربيع	لهانصف من نهر البويرد من ماء سريات القرع مقدار الكفاية ياخذ مائة
٢٣/١٩٠	ابو بعير	بديعة بن ربيع	ملك ابن حسن	بديعة ابن ربيع	نهر علافي	ليس له ماء مخصوص
٢٤/١٩١	ام عظم	ملك ابن نعيم	ملك علي بن خميس	ابن سويق	نهر خريمة وطريق	من خريمة الصغيرة ليلة السبت من ثامنة ونهار الاثنين النصف بالمداورة ومن نهر كليبوه من سابعه يوم واحد صاع ويخلى على ماء الخريمة
٢٥/١٩٢	ابو باجر	ملك عبداللطيف بن نعيم	ملك بن حسن	ملك بن حسن وملك بن نعيم	ملك ابن خليفة	من نهر كليبوه خمسة جموع طولا تترك في الخريمة الكبيرة من خمسة عشر يأخذ نهار الاثنين النصف الأخير وفي ليلة الجمعة النصف الأول وفي السبت وليلة الثلاثاء
٢٦/١٩٣	شطبان القوع	منجى	ملك الجعفري	منجى	ملك الجعفري	من نهر البويرد ليلة السبت من ثامنة
٢٧/١٩٤	الحمادية	طريق	شطباع القوع وضواحي ابن درويش	ملك العرفج والفلك	طريق ونهر الأصفر	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١٩٥/٢٨	حلافي	ملك الفلك	ملك ابن عمير وملك عبدالله	ملك ابن عمير	ملك بن حامد	لاماء له مخصوص
١٩٦/٢٩	حلفات القرع	ملك ابن عمير	ملك ابن عمير	طريق	ملك ابن عمير	لاماء له مخصوص
١٩٧/٣٠	حلفات قرع سعد	ملك ولد سعد	ملك ولد سعد	ملك ابن عمير	ملك ولد سعد	لاماء له مخصوص
١٩٨/٣١	ام رحيمة	ملك ابن حامد	ملك ابن عمير	ملك محمد عبدالله ابوسبع	صبخة الغرير وطريق	لاماء له مخصوص
١٩٩/٣٢	حلفات حليلة	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	الحليلة وملك ابن جلال	لاماء له مخصوص
٢٠٠/٣٣	الحليلة	نهر الغريري وام العربريات	نهر الغرير وطريق	دوست الصباخ وطريق السيايرة وملك السويلم وملك شافي الشربش	نهر الغرير وام حيدر	الثلاثة الأرباع الأولى من ليلة الأربعاء من خمسة عشر من نهر محمد
٢٠١/٣٤	ارض كنيعدة	المجبرة	مشروب الشطبان وطريق	نهر ابو خويس وشطبان	نهر محمد والصياح	ثلاثة الأرباع الأول من ليلة الخميس من خمسة عشر من ثبر محمد مناصفة مع نخيل الأهالي
٢٠٢/٣٥	ارض الخبد	ملك حسين المطوع وملك ابن قطان	ملك علي بن حسين وملك محمد ابراهيم	بستان بن	ام خلاص والفلس	لاماء لها مخصوص
٢٠٣/٣٦	ام جراوه الأولى	ملك شافي	ام طويره	ملك ابن سعيد	طريق	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٤/٣٧	ام جراوه الثانية	ملك بن سعيد	العيد بن فيل	ملك محمد العيد سروج	ام طويره	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٥/٣٨	ام جراوه الثالثة	ملك بن سروج	العيد بن فيل	ملك ابن سروج	ملك ابن سروج	الثمن الأخير نهار الثلاثاء من خمسة عشر من ثبر محمد
٢٠٦/٣٩	معامرة العوجاء	العويرية	العوجاء مزرعة الأرز	نهر رميله الأسود	نهر أبو خيس وملك العرفج	من ثبر محمد

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ١- تابع قرية المزاوي (عدد الأملاك بها ٤٢)					
٢٠٧/٤٠	معامره العوجاء (الأرز)	معامره العوجاء	عوض ملك بن نافع	نهر الأسود	ملك عبدالله البداح وأحمد الفرحان وملك شافي ونهر خويس	من ثبر محمد
٢٠٨/٤١	البوهية	ملك أحمد الفرحان	حريزة ملك شافي	نهر الخويس والعوجاء مزرعة الأرز	نهر محمد وملك ابو نهية	من ثير محمد
٢٠٩/٤٢	شطيب الشيبانية	ملك بن فلاح	ملك بن غانم	ملك بن فلاح	ملك الملا	لاماء مخصوص لها
	اسم القرية ٨- قرية بني معن (عدد الأملاك بها ١٤)					
٢١٠/١	ام النيل	مزرعة ضويغط	بليدانية	صحراء	نهر سليسل وملك ابن بودي	من سليسل ومن نهر ضويغط من ثامنة يوم السبت الربع الثاني والربع الثالث من نهار الخميس من نهر ضويغط
٢١١/٢	ارض الآحد	مزرعة ضويغط	ملك علي بن عيسى وملك المحروقي	طريق وملك المحروقي	ملك الأشقر	من نهر ضويغط نهار الأحد الأخير من ثامنة
٢١٢/٣	قريشة	ملك صالح الابراهيم وصحراء	ملك الملحم وابوجبارة	—	ملك اسماعيل الصالح	من نهر ضويغط الربع الثالث من نهار الخميس من ثامنة
٢١٣/٤	بستان المريبودية	ملك ولد حمود	ملك ابوعياش	ملك ابوعياش	طريق عام	من نهر ضويغط من ليلة السبت النصف الأوسط من ثامنة
٢١٤/٥	قطعة رويشد	مفلح ملك حسن الخميس	صحراء	صحراء	ملك اسماعيل الصالح	من نهر ضويغط من ليلة السبت النصف الأوسط من ثامنة
٢١٥/٦	بستان البحيرية	ملك حسن بن حسن	ملك بوخمسين	نهر الحدود وملك عبدالله ابن عيسى	الطريق العام	من عين الزعابلة نهار الثلاثاء الربع الأول من ثامنة
٢١٦/٧	مغامرة المحمد	ملك ولد عطية وملك بن عامر وملك عبدالقادر وملك محمد العلوان	ولد سلطان وملك ابوجبارة وملك عيسى العمران وملك عبدالله ابوجبارة	ملك عبدالقادر وملك ابن غامس وعبدالنبي وملك ولد سلطان وملك ولد جبارة	ملك محمد العلوان وملك صالح الابراهيم ملك عيسى العمران	من نهر ضويغط الربع الثالث من يوم السبت من ثامنة

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
اسم القرية: ١- تابع قرية بني معن (عدد الأملاك بها ١٤)						
٨/٢١٧	شهينية وبدوية	صحراء وملك الشيخ مبارك وملك صالح الابراهيم	طريق وملك البحراني	منجى	ملك ابن عبدالقادر وملك البحراني	من نهر ضويغط من الربع الاخير من نهار الاحد من ثامنة
٩/٢١٨	ضويغط	صحراء وسليسل	ام النيل وملك الاحمد وملك ولد حمود وملك ابو خمسين وبنوه ملك الأشقر	صحراء وبنوه	نهر سليسل وملك ابو خمسين وملك الأشقر وصحراء	من نهر ضويغط لليلة السبت من ثامنة والربع الرابع ونهاره والربع الأول والرابع وليلة الأحد ونهاره وربع الأول وليلة الاثنين ونهار الاثنين
١٠/٢١٩	الغزالة	ملك ابو خمسين	نهر الكتيب	نهر سليسل	نهر كتيب	نهار الاربعاء من ثامنة
١١/٢٢٠	سابعة	البدوية وشطيب بن داوود وضويغط وملك ابن عمر وشطيب ابو حمد وابو حجي وملك ابن عامر	معامرة ابن عفالق وصبيخ وملك الأهالي	نهر ضويغط والماجدية وملك مطلق	سليسل وملك الملحم وملك ابوجبارة	غير مذكورة في الأصل
١٢/٢٢١	الحسيني [الحسني]	نهر ضويغط	نهر الشرفي	طريق ونهر الشرفي	نهر ضويغط	من النهرين نصف ماءه
١٣/٢٢٢	شرب طريفه	نهر ضويغط	ملك ابو عياش	ملك ابو عياش	ملك ابو عياش	من المزرع المتصل تاخذ ماءه منها
١٤/٢٢٣	الصراء	ملك ابوخمسين	نهر غصيبة وملك بن غراز	ملك العظيب وملك بن ضاعن وملك جنيد	ملك ضاعن وطريق	من نهر النقبة الجمعة والاربعاء مخصوص والليالي وسائر الأيام بالمداورة تاخذ ثلثين بالنهار وفي الليل ليلة واحدة للأهالي وليلة مخصوصة للصراء

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
٩- قرية الجبيل (عدد الأملاك بها ١٧)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/٢٢٤	المزرع	الجعيلي ونهر الجمل	ملك بوخمسين	ملك بن عبدالرحمن وملك الطويل	ملك مسقى الخدود وملك العمراني وملك ابن حرز	من الخدود من ثامنة النصف الأخير من نهار الخميس الى النصف الأول من نهار الجمعة
٢/٢٢٥	المزيرع	ملك ابو خمسين	نهر البديع وطريقه	ملك ابو خمسين	—	من الخدود من نامنه من النصف الأخير من نهار الخميس الى النصف الأول من نهار الجمعة
٣/٢٢٦	الجعيلي	ام الخلاص وملك ابوخمسين وملك ابن مهنا وام المجالس وملك رقية بنت محمد والبسيتين	نهر الجمل وملك عبدالرضا والمزرع والحجيرة وملك ابن حرز	طريق وملك بن زرعة وملك رقية بنت محمد والرزفوك	—	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٤/٢٢٧	البسيتين	العقار وملك علي بن عبدالله	ملك رقية بنت محمد والجعيلي	العقار وملك علي بن عبدالله	ملك حسين بن عبدالرضا	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٥/٢٢٨	العوالي	ملك ابوخمسين وملك سيد محمد	ملك بن مانع وملك الغصيني	نهر الدوغاني وطريق	نهر حواش	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٦/٢٢٩	الصقيهي	بشيري وملك عباس	بشيري	بشيري وملك حسين بن عبدالرضا	بشيري وملك حسين بن عبدالرضا	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة
٧/٢٣٠	البشيري	الصقيهي وضاحية وملك بن عبدالرضا وملك عبدالمحسن ولد واجل	ملك حسن الامير وملك بن بكيش	ملك محمد الهنو وملك بن عبدالرضا والصقيهي	نهر الدوغاني ملك بن بكيش وملك بو خمسين	من نهر الخدود من النصف الأخير نهار الاثنين بليلة الثلاثاء ونصف نهار الثلاثاء من ثامنة

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية

٩- تابع قرية الجبيل (عدد الأملاك بها ١٧)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٨/٢٣١	العظيبة	نهر الخدود وطريق	ملك ابن طوق	نهر الخدود وملك ابن طوق	نهر الخدود وطريق	من نهر الخديد ليل ونهار دائماً
٩/٢٣٢	الصريمة	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك بن مانع وملك بن غراز	ابو النمل والمنجى	نهر الخدود وطريق	من نهر الجرواني الذي يسقي أم كندوج والمزرع يشرب معها سواء
١٠/٢٣٣	صريمات	مشروب ام الماش	ملك سيد حسن وملك حاجي	سليسل وملك العمراني	ملك بن عبود وملك سيد حسن ونهر ركبات	لاماء لها مخصوص
١١/٢٣٤	العوجاء	ملك الطويل	ملك اليمني ومشروب مطلق	ماقور وملك بن غزار وملك الطويل	نهر الدوغاني وملك اليمني وملك ابن طوق	من نهر مهيلكه ليل نهار
١٢/٢٣٥	الغريزي	ملك بن بكيش	البدوية وملك بن عبود	ملك بن بكيش	ملك بن بكيش	لاماء لها مخصوص
١٣/٢٣٦	صريمات ام الماش	ملك علي بن عبدالله	ملك عيال بلال	ملك ابودي	ملك مسقي وابو الطرس	لاماء لها مخصوص
١٤/٢٣٧	المحمدي	منجى وملك سيد حسن	ملك ابن عبود	ملك سيد صالح	ملك البحراني	من نهر الأبيض ومن مزرعة الزمازم الراجع لليالي يشرب معها
١٥/٢٣٨	عفراء	ملك علي بن عبدالله	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك ولد هاشم	ملك علي العبود ونهر سليسل	من سليسل تشرب ماءه
١٦/٢٣٩	حجه	نهر البوارد وملك الصحيح	المنجي وملك سيد حسن	المنجي وملك سيد حسن وملك الشيخ حسين	منجي وملك ابن عبود	من سليسل تشرب ماءه
١٧/٢٤٠	ميمان	ملك سيد صالح وسيد حسن	ملك سيد حسن ونهر عقرادية	ملك ولد عبدالله ابن الشيخ وملك سيد حسن	ملك ابن عبود	من سليسل له ماء

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٠- قرية القاره (عدد الأملاك بها ١٦)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١/٢٤١	شطيب الصرم	طريق	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢/٢٤٢	دغيم	ملك هاشم الغافلي	شطيب الخويتميات	نهر الأصفر وطريق	منجى وملك سيد صالح	نهر الوصيفر مقدار كفايتها
٣/٢٤٣	شرب الحصان	ملك بن كنهار	ملك بنت سلمان	المنجى وملك بنت سلمان وملك سيد	ملك بنت سلمان	من الكلابي له كفايته
٤/٢٤٤	ابو الصحون	ملك احمد الفاضل	ارض بنت سلمان	ارض ابن كنهار	الكلابي وملك البستاني	من الكلابي له كفايته
٥/٢٤٥	شطيب الحزم	منجى وطريق	نهر الفاضلية وملك احمد الضالح	نهر الفاضلية وملك احمد الصالح	بقيشة وملك سيد حسن	من نهر المويلح له كفايته
٦/٢٤٦	شطيب الخويتميات	دغيم	ملك سيد علي	ملك سيد علي	ملك عبدالعزيز	لاماء مخصوص لها
٧/٢٤٧	شريب الطويلعي	طريق	ملك حسين المطوع	ملك عبدالله الخان	ملك بنت سلمان	لاماء له مخصوص
٨/٢٤٨	صريمة المسجد	ثبر الغريب وقرية القاره	نهر الطبيع	طريق وثبر الغريب	ثبر الغريب	غرف
٩/٢٤٩	شرب بريمان	نهر ابوبي وارض رضا	نهر ابوبي	نهر ابوبي وملك سيد سلمان	نهر ابوبي	من سليسل له كفايته
١٠/٢٥٠	غرافة البديعة	مشروب الطرف والمسابحة	ملك ابن عيثان	ملك سيد ولد هاشم	ملك ابن عيثان	—
١١/٢٥١	المويزني	ملك العيثان	ملك سيد سلمان	ملك سيد سلمان	سليسل وملك الأهالي	من سليسل له كفايته
١٢/٢٥٢	الهداجي	ام علي ملك سلمان	مسقى الاصفرو ملك سيد هاشم	هراهل التويثير	هراهل التويثير	من نهير السيب له كفايته
١٣/٢٥٣	شلواط	القوع	نهر سليسل وملك المسابحة	ملك القطان	ملك سيد احمد الفراش	غرف

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٠- قرية القاره (عدد الأملاك بها ١٦)						
١٤/٢٥٤	ام سنيجي وضاحية سنيجي	المقدمة ملك عيال سلمان والزرعه	المويزني وملك الملا	ملك الخطيب وملك سيد سلمان بن عيسى وطريق	دوريج وملك أهل القاره	من سليسل كفايته ومن ثبر محمد والسياح والجرواني جميعه يجمع في سليسل ويصرف إلى الحظيرة
١٥/٢٥٥	ابو الذهب	نهر دواريج	ملك سيد سلمان وبو علي	منجي وملك علي بن عيثان	ملك سيد سلمان ولد علي	له كفايته من سليسل مثل ام سيجي والضاحية والحضيرة
١٦/٢٥٦	الحضيرة	مسقى المسلمية ونهر ابو الثيران وملك العيثان	نهر كليبوه وملك سيد صالح وسيد حسن	مسقى المسلمية ونهر ابو الثيران وملك اهل التويثير	نهر كليبوه وملك سلمان	كفايتها من سليسل مجموع فيه من نهر محمد والسياح والجرواني كل مخصوص للحظيرة روابع
اسم القرية ١١- قرية التويثير (عدد الأملاك بها ١٢)						
١/٢٥٧	ابو ساعد	ملك علي النجار وملك عبدالعزيز ولد سعيد	ملك ابن غنام ونهر ابوبي	الوجيمات ونهر ابوبي	ملك النجار وملك صالح الحسن وملك سليمان	من نهر سليسل ليلة يوم الاثنين من ثامنة الربع الرابع
٢/٢٥٨	غرافة الهريدي الجنوبي	طريق	ملك احمد ولد هاشم	ملك ابراهيم بن عباد	طريق وقرية التويثير	غرف
٣/٢٥٩	غرافة الهريدي الشمالي	ملك سليمان ولد سيد حمد وسليسل	ملك عبدالرحمن	ملك ابراهيم بن عباد	ملك ابراهيم محمد ونهر سليسل	غرف
٤/٢٦٠	غرفة الصريمة	نهر سليسل	ملك حسين المطوع	الضرب وملك علي	المنجى وملك علي ولد مطوع	غرف
٥/٢٦١	طبرزنة	ملك علي النجار	ملك سيد صالح	ملك علي النجار	طريق	من ليلة الاثنين من ثامنة من نهر سليسل الربع الثاني
٦/٢٦٢	شرب ام الملح	ملك سيد حسن	ملك سعيد	ملك احمد بن محمد	ملك معيبد	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٠- تابع قرية التويثير (عدد الأملاك بها ١٢)						
٧/٢٦٤	شرب نعيمي	ملك السادة أهل الكوت	ملك حاجي ولد محمد	ابو حصان	ملك علي بن حسن	لاماء له مخصوص
٨/٢٦٥	شرب نويمن	ملك حسن بن محمد	طريق	ملك سيد حسين ال ابراهيم ومنجي	ملك ابراهيم بن محمد	لاماء مخصوص له
٩/٢٦٦	شعلة	نهر ابوبي وملك احمد بن عيسى وملك حاجي	منجى وملك احمد بن عيسى وملك حاجي	ملك حسين ال ابراهيم	ملك عيسى ولد حاجي	من نهر الشيباني بقدر الكفاية
١٠/٢٦٦	ام الورد	ملك سيد حسن	ملك احمد ولد حاجي	ام الورد	ملك سلمان ونهر بديع	من نهر ابوبي بقدر الكفاية
١١/٢٦٧	شريبات الخزانة	ملك احمد ولد محمد	نهر ابوبي	منجى وملك العواد	ملك احمد بن محمد	لاماء له مخصوص
١٢/٢٦٨	صراعيون	ملك احمد ولد علي	بن بوية	البدع	طريق	لاماء له مخصوص
اسم القرية ١٢- قرية العمران الشمالي (عدد الأملاك بها ١٥)						
١/٢٦٩	ابو عجراء	ملك يوسف ولد حسن عبدالله	الوسطاني	نهر ابوحليلة	نهر الوسطاني	من نهر الشنيني المتشعب من نهر سليسل ليلة الأثنين من ثامنة وبعض الربع الاول وبعض الربع الثاني
٢/٢٧٠	الصدور	نهر ابوحليلة	ملك احمد عبدالله	مشروب شنيني	ملك علي بن سلطان	ابو عجراء والصدور وشطيب الشمالي وابو نية بالمناوبة ياخذون الماء من نهر الشنيني مثل ابو عجراء ياخذ الصدور
٣/٢٧١	ابو نية	كدحان وملك علي بن عيسى	ام الوز وملك عبدالله المسيلط	نخل صالح العيسى	ام الوز وملك شوان	مثل ماذكر في الصدور
٤/٢٧٢	الشطيب الشمالي	ملك أحمد عبدالله	ملك سليم بن حسن	مشروب الشنيني	ملك أحمد عبدالله	مثل ماء الصدور
٥/٢٧٣	الشريب	منجى وسيب ابو عنوز	ملك أحمد عبدالله	ملك ابو خمسين	طريق	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده: شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
اسم القرية ١٢- تابع قرية العمران الشمالي (عدد الأملاك بها ١٥)						
٦/٢٧٤	الغريس	ملك حسن بن سلطان	ملك احمد بن سلطان	ملك حسن بن سلطان	طريق	من نهر الساب نهار السبت الربع الثاني
٧/٢٧٥	ام الزنابير	ملك المشهدي	عوليسية وملك محمد الأحمد	دوسة وملك حسن بن علي	ملك احمد بن سلطان	من نهر الغزل من ثامنة من ليلة الاثنين ربع
٨/٢٧٦	الصبخة	ملك اهل الحليلة	ابو صالح وملك ولد رشود	نهر الوسطاني	نهر ابو هوار	لاماء مخصوص له
٩/٢٧٧	شطيب الجنوبي	نهر العجمي	باب الحبس وملك محمد ولد أحمد	ملك شواديف	نهر العجمي	من نهر الساب ربع الثاني من نهار السبت
١٠/٢٧٨	المطوعية	ملك ابن مسلم	طريق	عوليسية وملك محمد الأحمد	ملك ابن مباهي	من نهر خبيان من ثامنة ونصف ليلة الثلاثاء بالمداورة
١١/٢٧٩	المودعيه	ملك ابن قيض	الفريس وملك حسن السلطان	نهر الوسطاني	طريق	من نهر خبيان ربع وثمين ليلة السبت من ثامنه
١٢/٢٨٠	وجمة الاصفر طولها ٤٠٠٠ متر عرضها ٥٠٠ متر	صحراء	صحراء ومعابر رميلة واملاك سلطانية	صحراء	نهر ام الغضادح	هدر
١٣/٢٨١	عينجية	ملك رشود	ملك ابوحليقة	ملك الصالح ولد محمد	ملك الحياك	من نهر الربعي من ثامنة الثمن الثالث من نهار الجمعة
١٤/٢٨٢	عويرض	نهر الجنوبي	ملك ولد عيان	واسط القليف	نهر الجنوبي	لاماء لها مخصوص
١٥/٢٨٣	عويرص ام غليون	ثبر الحاتمي	نهر الجنوبي	ملك ولد مزيعل	نهر الجنوبي	لاماء لها مخصوص
اسم القرية ١٣- قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)						
١/٢٨٤	الصبخة	طريق	ملك محمد عبدالله	طريق	ملك ولد عبدالله وطريق	لاماء له مخصوص
٢/٢٨٥	ضويحيات	ارض راشد وارض هلال وارض عويد	ارض هلال وملك مصاغي وملك طه وطريق	ارض راشد وام رزيزات ومصاغي	ارض هلال وملك رشود وطريق	من نهر مغيصب ليلة الاحد من ثامنة ونهار الاربعاء ثلاثة ارباع الاول ومن نهر الاسو وقت الصيف كل خمسة عشر يوم وليلة ليلة الاثنين ونهاره إلى نخيل آل شباط
٣/٢٨٦	ام الباب	منجى الجبري	طريق	نهر مغيصب	طريق	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٣- تابع قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٤/٢٨٧	ربعة	معامرة الدهون وأملاك سلطانية	ابو شبكرة وملك اهل القارة	معامرة الوصيعي ومعامرة ولد صالح الحماد	طريق	من نهر الشبير ليلة الاربعاء ونهاره من ثامنه
٥/٢٨٨	القويع	طريق وملك هلال	ملك احمد عبدالله وملك عويد	ربعه	صريمة ملك عباد المحمد	من نهر مغيصيب نهار الاربعاء الربع الأخير من ثامنة
٦/٢٨٩	رزيزات	طريق	هرنجية وملك عويد	منجي	نخل شباط	من نهر الشبير نهار الجمعة الثمن الأول من خمسة عشر
٧/٢٩٠	شباط	ملك هلال ومعيمرة الراشد	مصاغي وملك طه وضويحيات	ملك عويد وهرنجية ورزيزات وأملاك سلطانية	ملك هلال	مثل ضويحيات
٨/٢٩١	محروكة [محروقه]	ارض هلال ومحروكة الحر وصحراء وملك السبيعي	ملك هلال بن ثوني ومعامره	محروكته هلال	مزرعة النجار وملك احمد البقشة وملك هلال ومحروكته والجبور	—
٩/٢٩٢	المزرع	مزرع العَبدالله	مزرع العبدالله	مزرع العبدالله ومحروكة الحجير	مزرع أحمد العبدالله	من نهر الأسود ليلة الثلاثاء النصف بالمداورة من خمسة عشر
١٠/٢٩٣	معامرة الرشيد	الأصفر	ارض محمد عيسى وملك صالح العلي	تابعية	ارض الأصفر	من نهر مغيصيب ليلة الأربعاء ونهار الجمعة من خمسة عشر الرابع الأول منهما
١١/٢٩٤	الطايعية	الاصفر	ملك عباد المحمد وملك احمد العبدالله وملك صالح وملك علي شلاح	ملك السبيعي	معامرة الرشيد	لاماء له مخصوص
١٢/٢٩٥	سليفت العوارض	ملك نصار	ملك عبدالله	ملك نصار	ملك عبدالله ودهيلان	لاماء له مخصوص
١٣/٢٩٦	حمادية الصغيرة	ملك حمادية الحسن آل حسين	ملك سعدون	ملك صفار	ملك حسن الحسين	ماءه من حمادية الكبيرة

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية ١٣- تابع قرية الرميلة (عدد الأملاك بها ١٨)					
١٤/٢٩٧	الشطيب	ملك ابو شهاب وملك مناديل	ملك محمد العبطة	ملك محمد الجزء وثبر وبنيدرة	طريق	لاماء له مخصوص
١٥/٢٩٨	حمادية الكبيرة	أرض الأصفر	ملك نصار وملك طليحان وملك صقار وملك دهيلان	ملك حسن الحسين ومنجى	ارض القطاطنة ومنجى	من نهر الفريض ليلة السبت من ثامنه
١٦/٢٩٩	المعميرات	وجمة الأصفر	ملك عيسى وملك دغيمي ورزيزات ونخيل شباط	منجي والاصفر	ارض هلال وملك الاهالي وارض الخيس وارض السبيعي	من نهر الثبير من خمسة عشر الثمن الأول والثاني والثالث من ليلة الجمعة ومن النهار الربع الثاني ومن نهار السبت الربع الاخير ومن ليلة الاثنين الربع الاخير
١٧/٣٠٠	الوجيمات	طريق ونهر	—	ام ربيعة وملك علي بن اسماعيل	طريق	—
١٨/٣٠١	معامرات	ملك عيسى وطريق ملك دغيمي وملك علي بن احمد	ملك الوصيبعي ورقبة	صبخة وبر الاصفر	طريق ونهر	من نهر مغيصيب من خمسة عشر ليلة الاربعاء الربع الأول ومن نهر الثيبر من ثامنة نهار السبت الثمن الخامس ومن نهر الحدود من خمسة عشر نهار الاحد الربع الأول وثمين الثالث ونهار السبت ثمين الثاني
	اسم القرية ١٤- قرية غمسي (عدد الأملاك بها ١٠)					
١/٣٠٢	القليعة	صباخ وملك أحمد البقشي	ام الحيان وملك محمد سعيد	منجى ام الحيان	نهر مجمع وطريق	من نهر الجرواني من خمسة عشر الثلاثة الارباع الأول من ليلة الاثنين
٢/٣٠٣	القرواشية [غرواشيه]	ارض ابو مجداد	ملك محمد العباد وملك ابو خمسين	منجى وطريق	سكة زابريه	من نهر كنامة من خمسة عشر الاثنين
٣/٣٠٤	ام خليل	ملك عبدالعظيم	سيب مجمعه وطريق	ملك ولد عبدالعظيم	سكة وطريق	من الجرواني ليلة الاثنين الربع الاخير من خمسة عشر

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٤- تابع قرية غمسي (عدد الأملاك بها ١٠)						
٤/٣٠٥	المباركية	ملك المنيفر	ملك ضويحي وملك ابوعيسى	ملك الخيف والعزا	نهر الجرواني	من نهر الجرواني من خمسة عشر ثلاثة أرباع الأخيرة من نهار الاربعاء ومن نهر الحدث ربعين الاوسط وكذا من نهر الجرواني من خمسة عشر ليلة الأحد ونهاره النصف الأول وتمامه
٥/٣٠٦	العزاء	ملك البحراني وملك المنيف	بربجيه وملك ضويحي ونهر الجرواني	ملك البحراني وملك ضويحي	—	من نهر الجرواني من خمسة عشر الربع الأول من نهار السبت
٦/٣٠٧	الصاغة	العجيبة	ملك ناصر بن ناصر العيسى	خريمة مسعى العجيبة	نهر الأسود	لاماء له مخصوص
٧/٣٠٨	العزي	ملك بن عصفور	ملك صلبيخ	ملك صلبيخ	ملك بن عصفور	لاماء له مخصوص
٨/٣٠٩	ابو رزيز	ملك حبيب بن ياسين	ملك محمد العباد	منجى العيوش	ملك حبيب بن ياسين	من نهر الحريب نهار الخميس من ثامنة
٩/٣١٠	ام الرمان	منجي العيوش	طريق	ابورمان وملك صلبيخ	منجي العيوش	—
١٠/٣١١	سليفت الطعام	ملك بن عصفور	ملك جبلية	بدع بن فلاح	نهر الجرواني وسكة العصامية	—
اسم القرية ١٥- قرية ابوثور (عدد الأملاك بها ٦)						
١/٣١٢	الوسيلة	منجي ومالك محمد بن حسين السعد	منجي وملك محمد بن عيسى بن عرفج	منجي وملك محمد صالح	منجي عبدالمحسن مكحل	لاماء له مخصوص
٢/٣١٣	بديعات	ملك بن منيفي ومنجي الشمالية	سكة الوجمة ودوست بنت البحراني	بو خحمة وملك بوخمسين والبدع وملك محمد بن عيسى بن عرفج	ام الجعارين وملك عيسى القطان وابو سبلة وتويجري ولد صالح وملك الشيخ عبدالله	من نهر الجرواني من ثامنه من نهار السبت

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
	اسم القرية ١٤- تابع قرية ابوثور (عدد الأملاك بها ٦)					
٣/٣١٤	بستان القمر	ملك بن عصفور	شطيب الجبر	منجي الحفيره	منجي شطيب	لاماء له مخصوص
٤/٣١٥	دوسة ابو حمار	حومة العطشان	ملك البدوي وطريق	ملك بن غويدر	منجي وطريق	لاماء له مخصوص
٥/٣١٦	دوسة ابو كريبة	ملك السكعوبة	نهر الوجيب	ام كريبه ومنديل	الوجيب	لاماء له مخصوص
٦/٣١٧	تابع ام كريبة	نخيل البصري	نخيل ولد حسين الحسن	منجي الشطبان	نهر الوجيب	لاماء له مخصوص
	اسم القرية ١٥- قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)					
١/٣١٨	زربة	ملك الملا	طريق	طريق	ملك السديوي بن جمال	من نهر الثيران ليلة الاثنين من خمسة عشر بالمداورة
٢/٣١٩	سيفانية	ملك بن عصفور	البابه وملك الملا	ملك محمد بن عرفج	ملك الملا	لاماء له مخصوص
٣/٣٢٠	شريكه	ملك عبيدان ابورطاب	ملك ابوخمسين	ملك ابو خمسين	ملك ابو خمسين	—
٤/٣٢١	بزيع	ملك سلامة بنت محمد	ملك الحافظ	ملك ابوخمسين	ملك سلامة بنت محمد	—
٥/٣٢٢	ابو زارعي	مضيحكة وملك بن صبرة	نهر الجرواني وملك القطان	ملك القطان وملك بن حسين	نهر بن بحر	—
٦/٣٢٣	ابو رزيز	ثبر شاروكيه	منجي الفضول وملك بن جمال	منجي الفضول وابو الجدع وملك مكحل	ملك بن عبيدان	—
٧/٣٢٤	شريب الصابريه	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	طريق	ماله ماء
٨/٣٢٥	ام الطوال	رسمه	ملك ملا عثمان	نهر الصابريه	ملك بن هديب	ماله ماء
٩/٣٢٦	شريب البذالية	ملك برني	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ملك بن دهيش	ماله ماء مخصوص
١٠/٣٢٧	شرب البريني	ملك ملا محمد وبدايعة بن دهيش	—	ملك ملا محمد	ملك بن دهيش	ماله ماء مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٣- تابع قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
١١/٣٢٨	شريب الجمهوري	نهر الجمهوري وملك عيال عبدالله	معامرة ابوحليجة	شطيبان وملك ماضي	ملك ابوحليجة	ماله ماء مخصوص
١٢/٣٢٩	ابورمان	نهر الجمهوري	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن حليجة	طريق	،، ،، ،،
١٣/٣٣٠	مقيشرة	نهر ام حبة	ملك تركي بن مظفر	ملك عبدالله ابو عيسى	نهر المحيش وطريق	ماله ماء مخصوص
١٤/٣٣١	الخويتمي	ملك ابوحليجة	ملك عبدالله بن عيسى	نهر قرية	ملك ابو حليجة	من نهر قرية من ثامنة وربع الأول ونهار السبت
١٥/٣٣٢	شرب الغنيم	ملك الحكيم	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن عيسى	ملك عبدالله بن عيسى	ماله ماء مخصوص
١٦/٣٣٣	العبسي	ملك سليمان	نهر ضربان وطريق	ملك عيسى وبن حبة	طريق	من نهر ضرمان من ثامنة نصف ليلة الجمعة الأول
١٧/٣٣٤	شرب البسيتين	نهر ابوثيران	نهر القاضي	ملك احمد العبطة	ابو الثيران	لاماء له مخصوص
١٨/٣٣٥	مغيـــدر	نهر ابوثيران	ابو الثيران وطريق	طريق	ابو الثيران	لاماء له مخصوص
١٩/٣٣٦	مكحلية	ملك الخواجة	نهر ابو الثيران وطريق	ملك سيد ابراهيم	ملك الخواجة	لاماء له مخصوص
٢٠/٣٣٧	قرنقيه	نهر ابوثيران	نهر ابوثيران	طريق	نهر ابوثيران	لاماء له مخصوص
٢١/٣٣٨	زعيريه	ملك الملا وملك ابن زرعة	ملك قديح وملك ابن فلاح	ملك قديح وملك ابن فلاح	ملك ملا احمد وملك عبدالعزيز ابن زرعة	من نهر ابو الشيران من ثامنة ليلة الخميس الثلثين
٢٢/٣٣٩	بشيريه	ابوحليجة وملك جعفر	طريق وصبحة ملك صالح جبيلي	طريق نقاح وملك سيد محسن	ملك احمد بن حسن العبدالله	ماله ماء
٢٣/٣٤٠	ام القطن	طريق	نهر الجرور وملك ابن سلامة	ملك ابن سلامة	نهر الجرور	لاماء له مخصوص
٢٤/٣٤١	ابو سعيد	نهر الجرور وملك ابن سلامة	ملك سليمان الدوسري	ملك سليمان الدوسري	ملك ابن غرير	لاماء له مخصوص

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٦- تابع قرية التيمية (عدد الأملاك بها ٣٠)

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٢٥/٣٤٢	صبايخ	نهر الجرور وملك بن سليمان	مشروب مملكيه وملك محمد الخليفة	ملك بن محمد جبة ونهر الجرور وام القطن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢٦/٣٤٣	فروسات الحضيرة	ملك ابو حليجة وملك علي القطان	نهر الفروسة وملك بن مانع	نهر الفروسة وملك بن مانع	نهر الفروسة وملك علي القطان	لاماء له مخصوص
٢٧/٣٤٤	شريب البقالية	نهر الجرور وملك ابن سليمان	مشروب سمكلية وملك محمد الخليفة	ملك بن محمد حبه ونهر الجرور وام القطن	ملك سيد حسن	لاماء له مخصوص
٢٨/٣٤٥	ام الاكفان [ام كفان]	ملك ابو حليجة	ملك ابوحليجة وملك علي قطان	نهر الفروسة وملك ابن مانع	نهر الفروسة وملك علي القطان	لا ماء مخصوص
٢٩/٣٤٦	عارض البكري	ملك سيد حسن	ملك سيد حسن	نهر الاروب	نهر الاروب	غرف
٣٠/٣٤٧	عوينه	ملك ابن عصفور	ملك ابن اسماعيل	ملك ابن زرعة	جربه وملك ابن جمال	لاماء له مخصوص

اسم القرية
١٧- قرية الدالوه (عدد الأملاك بها ٦)

التسلسل	اسم العقار	شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
١/٣٤٨	غرافة القوع	طريق	العباد	طريق	نهر ابو الشيران	غرف
٢/٣٤٩	ام الصالحي	غرافة القوع	نهر ابو الشيران	مشروب نهر البديعة	خور ابو الشيران	غرف
٣/٣٥٠	غرافة المسجد	طريق وملك مشرف	نهر الخريمة وغرافة ولد يوسف	طريق وملك حسين ابراهيم	ام خضر وملك مشرف	غرف
٤/٣٥١	الصريمه	ملك ابن عيثان	طريق	طريق	الواليه	من نهر الخريمة قدر الكفاية
٥/٣٥٢	شريب الصباخ	ملك العرفج	ملك العرفج	منجى الصباح	منجى وملك بن درويش	من نهر الخريمة الصباح ماعدا نهار الثلاثاء ساير الأيام تاخذ ثلث الماء
٦/٣٥٣	ام الزاد	منجى وملك ابن فلاح	ملك ابن عيثان	منجى وملك ابن عيثان	منجى وملك ابن عيثان	تأخذ الماء الزايد من مزرعة ام الزاد زرع الزاد

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
اسم القرية ١٨- قرية الطريبيل (عدد الأملاك بها ٥)						
١/٣٥٤	المناخ	نهر الصباخ وملك عبدالحميد بن حسن عبدالله	علي العبدالله بوخمسين	ملك بن دوغان وملك ايتام زغبي وملك عبدالحميد بن احمد العبدالله وملك عبدالعزيز بن جفيمان	طريق وملك عبدالله بن سليم	من نهر الأزرق من ثامنة الربع الثاني والثالث من نهار الثلاثاء
٢/٣٥٥	غليلة	نهر الصباخ	وقف الحرمين وعمر ابن درويش	طريق	ملك حسن الوهيبي	مثل المناخ
٣/٣٥٦	عارض الراشد	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	ملك محمد الراشدي	نفسه
٤/٣٥٧	عارض السبل الشمالي	ملك حسين بن مهدي	ملك حسين بن مهدي	ملك حسين بن مهدي	طريق والقرية	نفسه
٥/٣٥٨	عارض السبل الجنوبي	وقف الحرمين وعمر ابن درويش	القرية	وقف مسجد محمد باشا	ملك احمد بن عيسى	نفسه
اسم القرية ١٩- قرية الموازن (عدد الأملاك بها ٨)						
١/٣٥٩	الفاخرية	الماجدية واملاك سلطانية وملك مطلق	ملك ابوعياش وملك حسن بن مزرع	طريق ونهر حقل	ملك بن عفالق	من نهر الحقل من ثامنة من الخميس والسبت وربع الثالث وليلة الثلاثاء النصف الأول
٢/٣٦٠	الماجدية	ام البعوض املاك شاهانية (سلطانية) وملك محمد بوعياش وطريق	الفاخرية أملاك شاهانية (سلطانية)	ابو عياش وطريق	ملك بن مطلق	من نهر الحقل من سابعة من نجمة الصبح الى الظهر الى الزوال لها نصف نهار بينها وبين ماجدية ابن مطلق
٣/٣٦١	الصيقهية	ملك عبيدان وصبخة طلاع وملك عيسى بن زيد وطريق	ملك فهد السعدون	نهر خريمة وطريق	نهر ابو عياش وطريق	من نهر الحقل من سابعه من ظهور الشمس إلى الغروب ثلاث حصص لها والحصة الرابعة لأرض فهد السعدون
٤/٣٦٢	عبيد الشين	طريق وملك ابن عمر	ام البعوض التحتية	نهر ضويغط	ملك ابن جبارة	الربع الثاني من نهار الاحد من نهر ضويغط من ثامنه

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

التسلسل	اسم العقار	حدوده شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	نظام الري
	اسم القرية ١٩- تابع قرية الموازن (عدد الأملاك بها ٨)					
٥/٣٦٣	ام القطن	شهيني وملك بن داود	ملك بن مزروع	طريق عام وملك ابن مزروع	نهر ضويغط	الربع الأول من ليلة الخميس إلى نجمة الصبح
٦/٣٦٤	ام البعوض الفوقانية	ملك ابراهيم بن طوق	المناخ	نهر ضويغط	مربعات آل ملحم	نهار الاربعاء من نهر ضويغط من ثامنه
٧/٣٦٥	ام البعوض التحية	عبيد الشين وأملاك سلطانية ومربعات الملحم	ملك البلدي ونهر ضويغط	نهر ضويغط	ملك الاهالي	مع ام البعوض الفوقانية
٨/٣٦٦	المناخ	ام البعوض الفوقانية وملك الملحم	نهر سليسل	نهر ضويغط وطريق	نهر سليسل	من ام البعوض يوم الاربعاء
	٢٠- ام خريسان (عدد الأملاك بها ٢)					
١/٣٦٧	الدرعية	طريق	نهر ام خريسان	طريق	نهر ام خريسان	غرف من ام خريسان
٢/٣٦٨	الدفين	نهر ام خريسان	ملك ابن عرفج	ملك عبدالسلام	ملك ابن عرفج	غرف من ام خريسان
	اسم القرية ٢١- الجفر (بعض الأملاك وليس كلها ٤٧)					
١/٣٦٩	صبخة محمد حجاب	بقيش	شطب صقر	نهر الدوغاني والصقعي	طريق عام	غرف من الدوغاني
٢/٣٧٠	الجامد	طريق	جامد حمد	طريق	الحيادي	غرف من الحيادي
٣/٣٧١	الروقية	روقيات وارض احمد الغاشم	مطيبعة	نهر الأسود	بقجات والوصيلة	من نهر الدوغاني ليله من ثامنة عش وهذه الليلة فيعطي منها مخرج جميع الى بستان السعادي
٤/٣٧٢	محسونية	ارض القطان	محسونية الصاغة نهر الدوغاني	نهر الحيادي	طريق الجفر	غرف من الدوغاني
٥/٣٧٣	ارض حنفوش	—	نهر الدوغاني	—	—	—

جدول بأسماء الأملاك الزراعية التابعة لإدارة الأملاك السنية في الأحساء

اسم القرية
١٩- تابع الجفر

التسلسل	اسم العقار	حدوده				نظام الري
		شرقًا	غربًا	شمالاً	جنوبًا	
٦/٣٧٤	شطبل الجبوري	القوتيميه	جليل وملك فهد	جليل وملك فهد	منجي البكيش	من ماء مزرع الارز العمارة يشرب معها
٧/٣٧٥	غرافة الزهيزنيه	الحضاوي	غرافة اهل الطرق ونهر برابر	نهر جامودي		غرف
٨/٣٧٦	اللويفية	ملك العربي	ليوفية ابن عصفور	نهر الجامودي وطريق جفر	ارض ابن عصفور	من ماء الامطار شتاء ويكفيها
٩/٣٧٧	قطعة الحماري	ارض القطان	الخردي ومشروب العبد	قطعة القطان	مشروب الحيادي	لاماء لها
١٠/٣٧٨	سطر بن عنيزان	طريق وارض مطبخاني	جسور وشريعه	الحماري ومزرع الحب	طريق	غرف من نهر الحيادي
١١/٣٧٩	وقف	ملك حبيلة	الوجمة	ملك بن دوغان	طريق	لا ماء لها
١٢/٣٨٠	سليفت الطعام	—	ملك عبدالعزيز	منجي	منجي	غرف من نهر كليبوه
١٣/٣٨١	ام الحساس	ام الحساس	ام الحساس وعبدالله الحسن	—		غرف
١٤/٣٨٢	عمارة شلب مزرعة —	الحاجي ومنجي عيال ابراهيم	ملك احمد المشاري	العمارة التحتية	شايعي	

أما بقية العقارات الزراعية التابعة لدائرة الأملاك السنية في قرية الجفر، والتي صعب معرفة حدودها فهي:

العمارة، الشريفية، المساعدية، القليعة، غرافة الدويدي، الوسيطة، أم علا، رقبة العبد، الخويتمية، رقبة الأشقر، المعيميره، البريه، ارض ممرفه، المعامره وتوابعها، الركبة، ارض بن رويض، المازني، صبخة العنيزان، ابورشيد، شطبان بن ناجم، صبخة بن طلحة، عمارة الدقل، حق فرحان، الزمان، أم العتل، عين الحميدان، الصقيعي، صبخة أم العميري، ام الخلاص، جليل، الوقيص. وفي طرف السحيمية كانت الأملاك هي:

العوباء، البخينق، الفؤاد، معامرة الديوان، ابومجينيز، صبخة ولد حميد، الصبخة، الخريمة، ام الصوارين، ام حرير، ام خطين، الدفون، الطنازة.

أما الأملاك الموجود في قرية جليجلة فهي:

النعانية، الصبحية، الوسيلة، غرافة الشومرية.

وقد ذكر لوريمر Lowrmer في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أن الدائرة السنية كانت تملك في الأحساء مزارع واسعة، ففي قرية الجفر ملكت نخيلاً بلغ محصولها السنوي مابين ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ منّ تمر، وأن إنتاج أشجار النخيل التي تملكها في القطيف بلغت حوالي ستة عشر الف قلة تمر، وأن دخل الدائرة السنية في كل من الأحساء والقطيف بلغ حوالي ٣٠٠٠ جنية استرليني سنوياً[٢٣٠]. وكانت أملاك الدائرة السنية في الأحساء تشمل مزارع في معظم قرى الأحساء ومنها الجفر والجبيل والحليلة والمنيزلة والمطيرفي والمزاوي والبطالية والشقيق وبني معن والدليجية. وقد قدر أن محصول الدائرة السنية في الأحساء وحدها قد بلغ مابين ٥١٢ طناً الى ٦٤٠ طناً من التمور، وفي القطيف حوالي ٥١٢ طناً من التمور[٢٣١]. وقدر في تقدير آخر محصول تمور مزارع دائرة هيئة الأملاك السنية في القطيف وحدها بما يقارب

١٦,٠٠٠ قلة تمر[٢٣٢]. وبجانب امتلاك الدائرة لمزارع نخيل كبرى كانت تملك حقول أرز كانت تغل حوالي ١٠٠٠ موسمية (الموسمية تعادل ١١ كغم) من الأرز[٢٣٣] كما أن أملاكها لاتقتصر على الأملاك الزراعية بل شملت عقارات سكنية، منها تملكها ٢٥ منزلاً في القطيف كان مملوكة في السابق لآل ابن غانم من شيوخ منطقة القطيف[٢٣٤]. وكذلك الأملاك السابقة لآل عريعر حكام الأحساء السابقين من بني خالد والواقعة في نطاق سوق المبرز المعروف بالسوق الطالعي وهي بيت برغش وبيت مشرف وبيت ماجد والتي يحدها غرباً القلعة وشمالاً سوق القيصرية الجديد وهي داخلة فيه، ويحدها جنوباً مسجد براك وشرقاً المسجد والطريق[٢٣٥]. وقد ثار حول أملاك آل عريعر تلك نزاع بين مأمور شعبة الهيئة السنية في المبرز فهد محمد السعدون ومدير ناحية المبرز آصف أفندي في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م. اتهم فيه السعدون مدير الناحية بسوء استغلال الحوش المعروف بحوش ماجد العريعر الداخل ضمن الأملاك السنية المذكورة والمتداخل مع سوق المبرز وذلك بتأجيرها من قبله مباسط للباعة في يوم الجمعة حيث تنوعت تلك المباسط لتشمل مباسط للجلود والأسماك والحناء والسدر والملح والمواشي والتمور والأنسجة الصوفية، وأخذ الأجرة لنفسه ومقدارها عشرين بارة عن كل مبسط يصل مجموع أجرتها اليومية ١٥٠ قرش وأن جملة ماحصل عليه آصف أفندي قد بلغ ٢٥٠٠,٥قرش وكان آصف أفندي يجمع تلك الأجرة نقداً عن طريق خادمه عبدالله بن ضويحي ولايعرف إن كان للأخير نصيب من تلك الأجرة[٢٣٦]. وقد أدت إثارة القضية إلى تشكيل لجنة محلية مكونة من الشيخ علي بن محمد آل عبدالقادر من علماء المبرز وابراهيم بن عبدالرحمن بن طوق عضو مجلس إدارة الأملاك السنية ومحمد بن عبدالله الشعيبي رئيس بلدية الأحساء وعضو مجلس إدارة اللواء أثبتت تورط آصف أفندي مما قاد إلى التحقيق مع آصف أفندي لكن أوراق التحقيق وملف

القضية فقدت أثناء تولي آصف أفندي منصب وكيل إدارة تحريرات اللواء علاوة على قيامه بمهام وكيل مدعي عام مجلس إدارة اللواء. وقد زعم أنه كان وراء سرقتها واختفائها لكن لم يتم إثبات ذلك فعلاً(٢٣٧). وقد عدت قضية اختفاء تلك الأوراق من المخالفات الإدارية التي سئل عنها متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، فأفاد أنها قد حدثت في عهد أسلافه وتعد أمراً منتهياً، وإن كان هناك رغبة في نبشها فيجب استدعاء عبدالله بن ضويحي والاستفسار منه عن خلفياتها. وقد تعجب قائد اللواء ومدير إدارة الأملاك السنية عبدالحميد بك في عام ١٣١٧هـ عن أسباب التهاون في التعامل مع آصف أفندي رغم ثبوت التهمة وعن من يحميه من تنفيذ نص القانون تجاه سلوكه المشين(٢٣٨).

وكانت دائرة الأملاك السنية تجمع أموالها بطريقتين إحداهما مباشرة حيث يقوم مستأجري أملاكها بتسديد ماعليهم من مبالغ إلى محاسب الدائرة وأمين صندوقها وأخذ إيصال بذلك وكان ذلك يتم سنوياً والأخرى تتم عبر ملتزم تعهد إليه بجباية رسوم وضرائب الأعشار التابعة لها. وكانت الدائرة تتشدد في محاسبة الملتزم ففي عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، بقي في ذمة علي بن فارس ملتزم جباية رسوم الدائرة السنية في قضاء القطيف وقراها مبلغ خمسين ألف قرش ورغم محاولات علي بن فارس لتسديد ماعليه للدائرة حيث باع بمعرفته الشخصية محصولات تمور وسلوق نخيل الدائرة وسلم جزءاً كبيراً من ذلك المبلغ إلى صندوق الدائرة السنية في القطيف إلا أنه بقي في ذمته عجز بسيط في تسديد كامل المبلغ(٢٣٩). فصدر أمر بالتشديد معه في جباية ماتبقى دون مسامحة أو تهاون خاصة عندما سربت معلومات سرية إلى السلطات العثمانية مفادها أن علي بن فارس قد قام ببيع دفعات من تموره الخاصة ومن السلوق العائد له على دفعات رغم الحجز على أمواله وأملاكه حتى يتم وفائه بما عليه من مال للدائرة. فقد ذكر أن علي بن

فارس قد باع ٢٢٠٠ بطمان من السلوق و١٤٠٠ قلة تمر وأنه قبض ثمنها على دفعتين الأولى ٧٥ ريال فرانسة والثانية ٧٤ ريال فرانسة رغم عدم تصريحه للإدارة العثمانية بحقيقة قيامه بذلك[٢٤٠]. وكان سلوك علي بن فارس قد جلب الشك لدى ادارة الدائرة السنية في جبايته لأموالها المعهود إليها بتحصيلها فأمر قائمقام القطيف بأن يعهد بسجل أموال وأملاك الدائرة السنية في القطيف إلى أحد ضباط الخيالة في القطيف وان تترك السجلات لديه أطول فترة ممكنة دون أن يسأله أحد عنها ليقوم خلالها بتسجيل الأملاك ومقدار حاصلاتها من تمور وسلوق وخلافه، ومايتم تحصيله من مبالغ نقدية وكل مايتعلق بأمور أملاك الدائرة السنية في القطيف، وأن يبعث نتيجة ذلك العمل متكاملاً حتى لايتم مستقبلاً حدوث أي تلاعب أو تهاون في تحصيل أموال الدائرة السنية في القطيف وقراها[٢٤١].

عاملت دائرة الأملاك السنية الفلاحين الذين يعملون في اراضيها معاملة خاصة إذ اشترطت حصولها على أجرة للأرض تدفع بما يعادل ٢ / ٥ من الحاصلات الزراعية إذا لم توفر البذور والأسمدة وإلا فإنها تستوفي ٧ / ١٠ المحصول إذا تم توفير المعينات له، وهذا ماكانت تطلق عليه نظام "الملاكية" ولاتدفع الهيئة ضريبة الأعشار إلى الإدارة المالية في اللواء كما لاتدفع شيئاً على ايراداتها التي استثنيت من دفع الرسوم والضرائب. وكانت الميزة الوحيدة للمستفيدين من الفلاحين من أراضي الدائرة السنية في لواء الأحساء هي حصول كبار المستفيدين من قروض مالية وبذور وسدادها على دفعات مريحة علاوة على ماتقدمه في بعض الحالات الخاصة من إعانات نقدية. ومن الأمثلة على ماتقدمه الدائرة من قروض مالية ماأعطته الدائرة السنية لعبدالمحسن بن طوق في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م، حين تقدم لها بصفته مالكاً لنصف النخل المشهور باسم "ام البعوض" والذي يملكه مناصفة مع السلطان عبدالحميد الثاني، طالباً مساعدته مالياً لإعمار النخل مما لحق به

من خراب. فوافقت الدائرة على منحه قرضاً قيمته ١٦٠ ريال فرانسة عبارة عن ٢٥٦٠ قرش وذلك للمساعدة في تعمير الأرض مما اصابها من خراب[٢٤٢]. وكان ابراهيم بن طوق يملك نصف نخل ام البعوض مجاعلة مع الإمام فيصل بن تركي وذلك نظير نزع منازل يملكها ابراهيم بن طوق في مدينة الهفوف للبناء في مكانها جامع فيصل بن تركي المشهور في مدينة الهفوف[٢٤٣]. وقد حاول العثمانيون نزع يد ابن طوق من نصف نخل ام البعوض بحجة أنه بكامله من أملاك آل سعود، لكن إبراهيم بن طوق نجح في إقناعهم بأنه المالك الشرعي لنصف النخل فتم له ذلك بعد تردد[٢٤٤].

وقد استمرت دائرة الأملاك السنية بعد خلع السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م لكنها ربطت بوزارة المالية وحملت أسماً جديداً هو "مديرية الأملاك المدورة". وجاء في التعليمات الجديدة المصاحبة لذلك التغيير الذي صدر في ربيع الثاني ١٣٢٧هـ، تعيين ضامن لتلك الأملاك وتصفية الديون وما يتعلق بذلك. ووفقاً لذلك اتخذ مجلس إدارة لواء الأحساء قراراً في عام ١٣٢٨هـ بتعيين عبدالله الجعفري ضامناً للأملاك العائدة لمديرية الأملاك المدورة[٢٤٥]. وقد اصاب الأملاك الزراعية التابعة لها الخراب بعد ان عهد بها الى اشراف وزارة المالية.

ويجد من يستعرض وضع دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء خلال تلك الحقبة التاريخية بعض الجوانب الإيجابية رغم كثرة السلبيات. فقد وفرت الدائرة السنية فرص عمل كبيرة لعدد من الفلاحين والمستخدمين كما ساهمت في إحياء مساحات من الأراضي الزراعية سواء أكانت بساتين نخيل أو مزارع أرز وحنطة وساهمت في تنظيف مجاري المياه وتطهيرها وجرها إلى مساحات واسعة من واحة الأحساء. وكانت مرتبات موظفي الدائرة ومستخدميها ومكافآتهم تفوق مثيلاتها التي تصرف لنظرائهم العاملين في

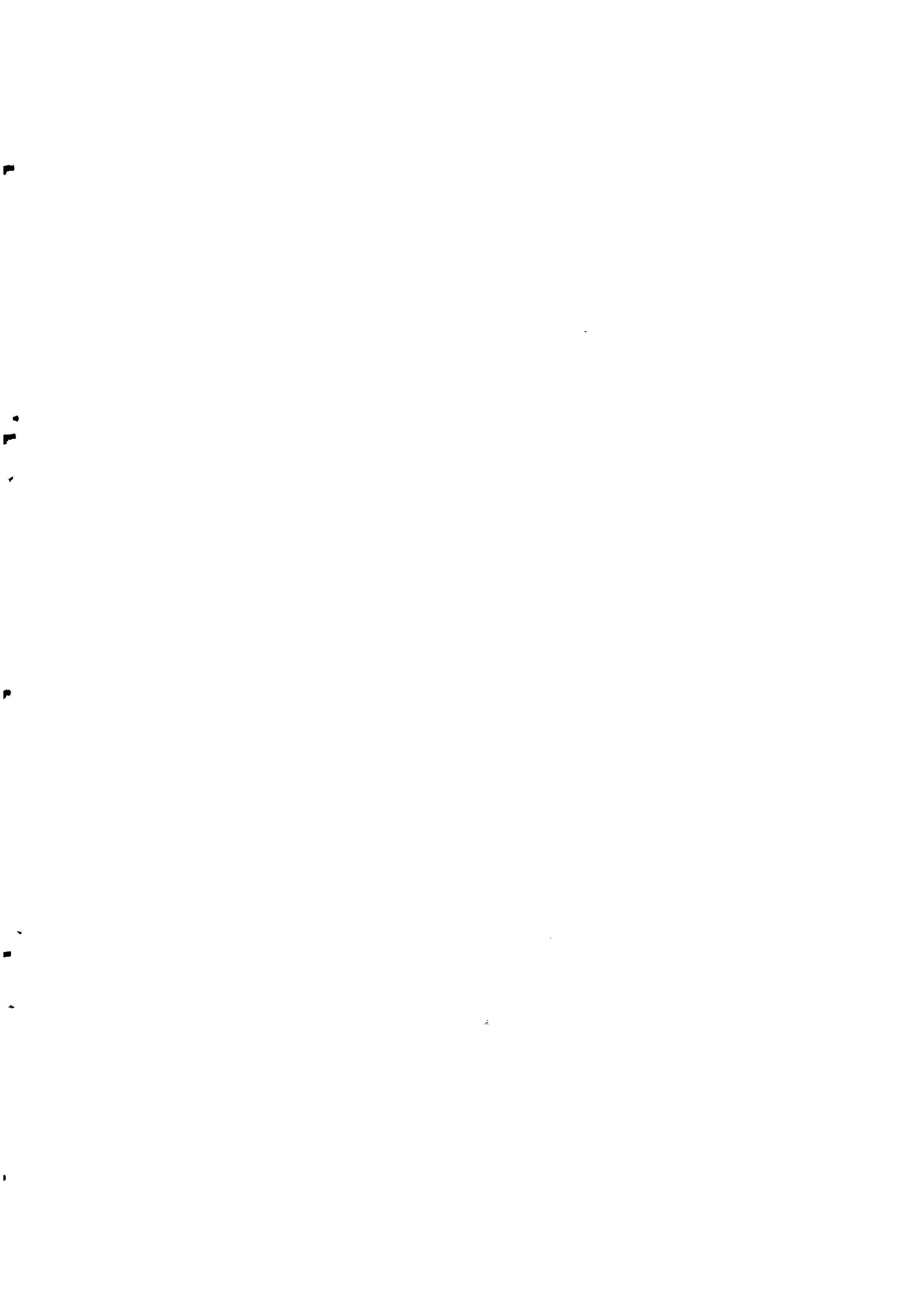
المعروض لدى حضرة المحترم المبجل مولانا مدير أراضي تركية شركريملن دام مجده وعلاه ووفق لعمل كل سعيد

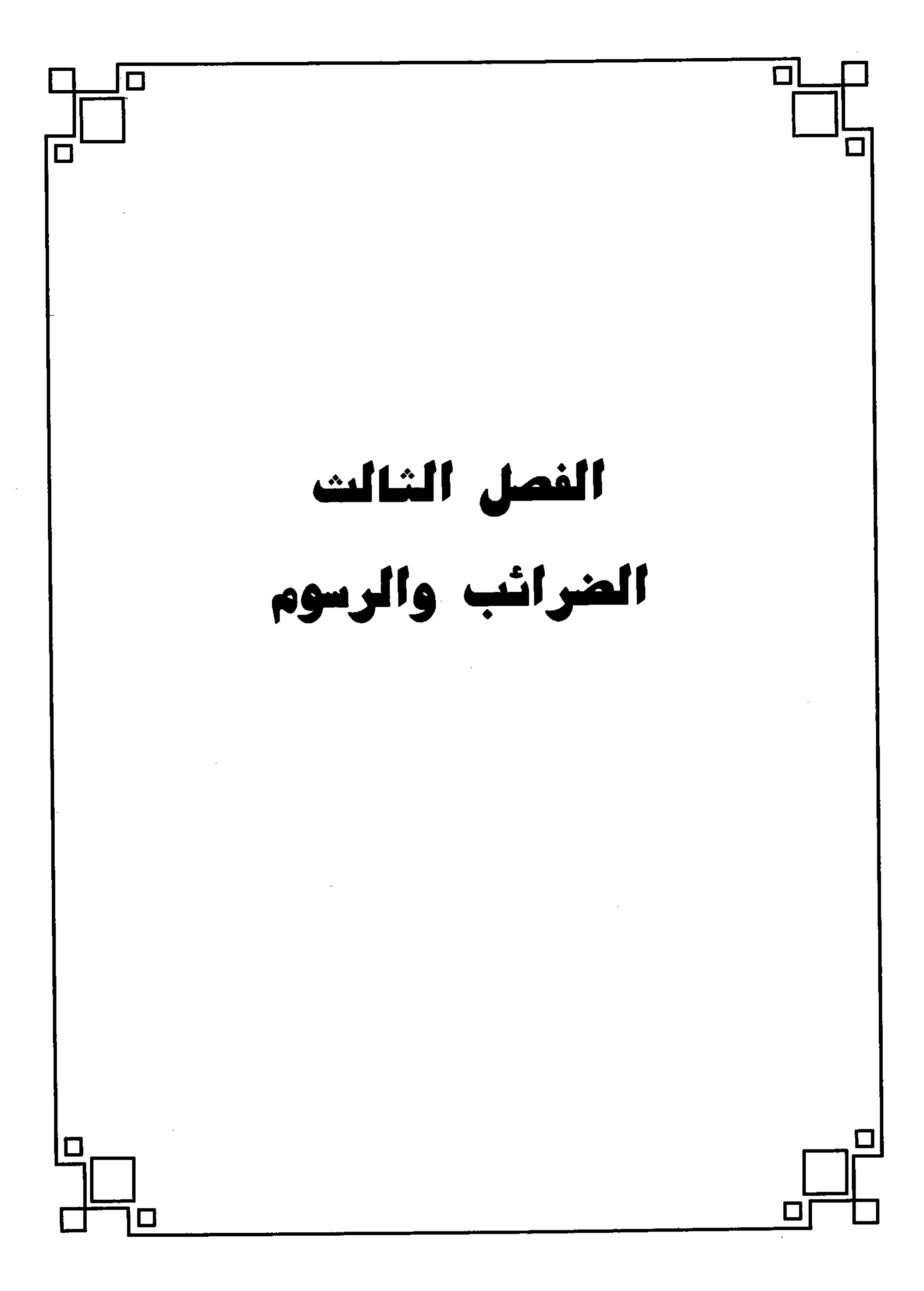
من خصوص سبب تيراس العوض واتباعها الواقع في طرف قرية بني حسن لما كانت مشتركة بين ورثة عبد الرحمن من طرف وبين الصعب والمرأة والوصية وما بدا في ذلك من الاشتراك وبين الذات المعظمة والحضرة المكرمة المحترمة من جانب اعراق والعرب انرى عرشا وعلا البرية وكانت الساحة المرقومة من مدة ثمان عشر سنة وهي عقدا جارة التي على ال واقعة بين مورثنا عبد الرحمن ... وبين نصيحان ... وكلاء المتولين على هذه الاطراف في الازمنة السابقة قبل قدوم وتولي الدولة العلية الى هذه الاطراف المعظمة وحيث ان هذه التي على ... اجارة بتقديم ... للمصلحة للاراضي المذكورة لكونها قبل متحولة في ... الانعدام وشهيرة حالا فالا انها لم يوجد بها من النخيل والاشجار ... ما غرسه واحياه المستأجر المرحوم ... في البلد من اراضي ... شاهدوا لها ورثة الدولة العلية على اجارته والاستكمال معاقدته وحينئذ تولي المستأجر المرقوم وبقيت الارض المرقومة في هذا الاشتراك ... ان الورثة المرقومين ... مقتدرين على التعمير ... لكونهم ايتامى قاصرين فقراء وارامل واوقاف ونساء ... وبهكذا ... مشاركتهم تتلف الاملاك وقد احاطت معلوماتكم السنية ما تقرر في مصالح البلدان بهذه الاطراف اذا لم يتجدد لها التعمير كل سنة لم تؤدي واردات على الوجه التام وعلاوة على ذلك ان الوجه كانت ... واحدة ووجبت المقاسمة بموجب شرط المقاولة الشرعي الواقع عند عقد التي على ... الاستئجار ... المستأجر كا ... حتى المتضمنة لذلك فنسترحم ... الدولة العلية ومعدلت البهية في ... الحصة المرقومة بالتقسيم ... كل ... والحصة السنية ... انظاركم البهية

محسن ... والامر ...
صدر الغفار

... والامر كما هو مرقوم فيه لكن لابد من اخذ ... المنفعة لما ذكر ورفعها ... الاوامر ... لكون امر التصرف بالتقسيم ... فيه الاستيذان ... ٢٧

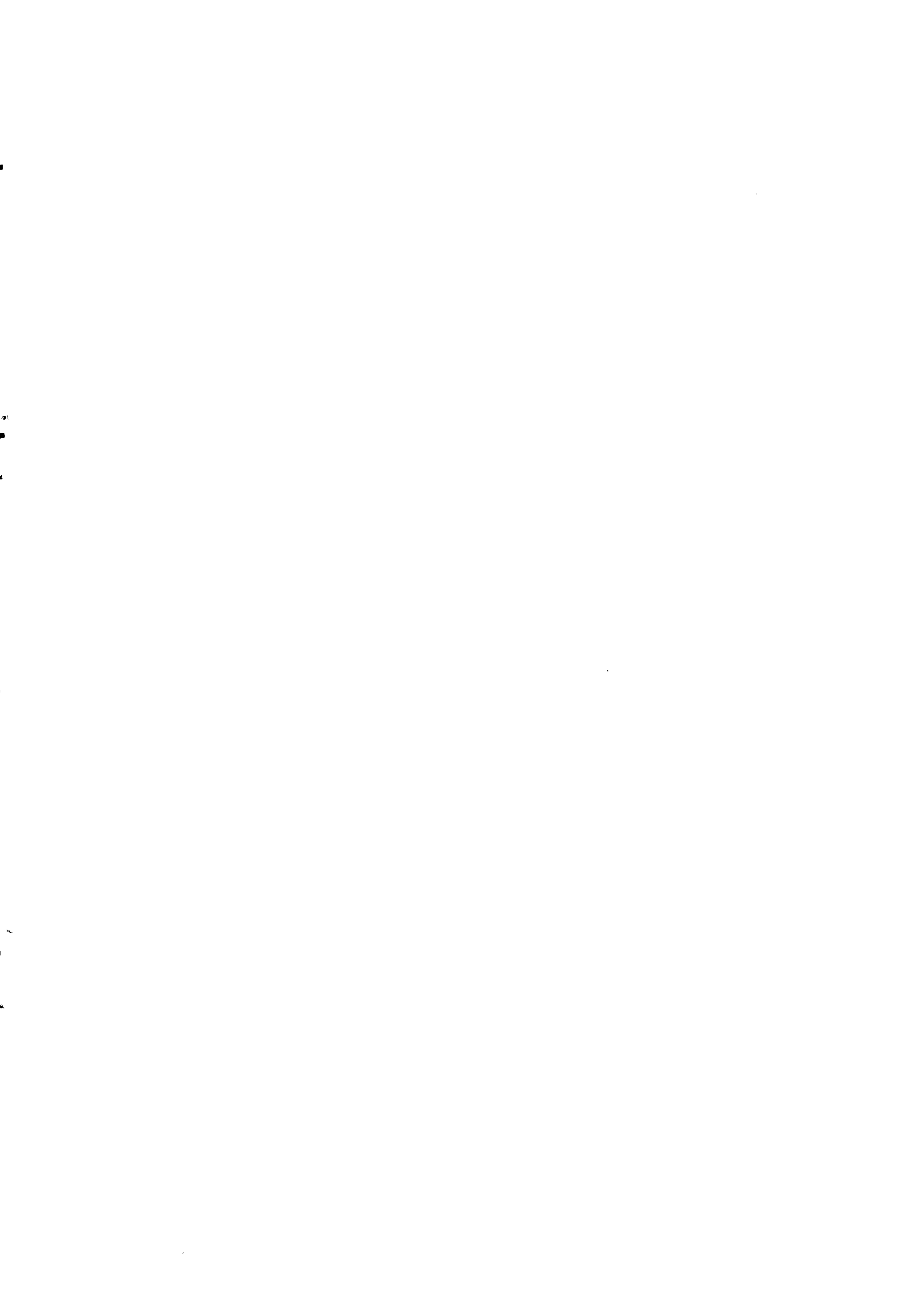
خدمة الدولة العثمانية. ورغم ضخامة دخل دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء إلا أن المنطقة لم تستفد كثيراً من وجود الدائرة بها حيث لم تقم بإنشاء مشاريع خيرية عامة كملاجئ للأيتام أو مدارس أو مساجد أو قناطر وترع وقنوات مائية مثلما تم إيجاده في ولاية بغداد مثلاً.





الفصل الثالث

الضرائب والرسوم



الفصل الثالث

الضرائب والرسوم

اختلفت الدوائر العثمانية الرسمية في لواء الأحساء التي تقوم بجباية أنواع كثيرة من الضرائب والرسوم باستثناء قضاء قطر الذي نجح شيخه جاسم آل ثاني قائمقام القضاء في احتكار مايجبى من ضرائب ورسوم متبعاً عدة وسائل للمقاومة وصلت إلى حد التحدي المسلح والتهديد بالنزوح من القضاء والتذرع بفقر الأهالي وطبيعة البلاد والتذكير بالأطماع الأجنبية. وكان جاسم يريد اقتناع الدولة العثمانية بما يدفعه سنوياً لهم من مبالغ تصل ٩٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ قران، لكن العثمانيين يرون ان هذا المبلغ يقل بكثير عن نفقات الاحتفاظ بالإدارة والجنود العثمانيين في قضاء قطر[٢٤٦]. وقد تبين للعثمانيين ضخامة مايجبيه جاسم آل ثاني من ضرائب ورسوم فبدأوا في التطلع منذ عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م إلى إيجاد إدارة عثمانية في قضاء قطر لجباية الرسوم والضرائب غير أن ذلك لم يتحقق لهم بسبب مقاومة جاسم آل ثاني وتصديه الحاسم لذلك. ويبين الكشف الوارد في الصفحة التالية الضرائب والرسوم التي كان يجبيها جاسم آل ثاني ويمنع الدولة العثمانية من تحصيلها[٢٤٧]. أما الضرائب والرسوم التي كانت الدولة العثمانية تقوم بجبايتها في الأحساء والقطيف فهي كالتالي:

أ) ضرائب الأراضي الزراعية [الأعشار]:

نظراً لطبيعة المنطقة التي تميزت بوجود واحتين زراعيتين تضم عشرات القرى الزراعية وكون معظم اقتصادها يعتمد على الانتاج الزراعي الذي كان بمثابة العمود الفقري لاقتصادي المنطقة فقد اهتمت الإدارة العثمانية بتنظيم الأمور الزراعية في لواء الأحساء رغبة في جباية مزيداً من الأموال من دخلها

جدول يبين الرسوم والضرائب التي يجبيها جاسم آل ثاني في قطر لنفسه كحالة استثنائية في لواء الأحساء كما جاء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م

المبلغ بالقران	الإيضــــــاح
٤٤١٣٧ ١٧,٠٠٠	رسم القلاطة عن سفن الغوص للسيب والغوص زكاة بواقع قران واحد عن المواشي من أغنام وماعز "عدد الرؤوس ١٧٠٠٠" أما زكاة الأبل التي تقدر بحوالي ٢٠٠٠ رأس فمجهولة.
١٨٨٣	رسوم المواشي المذبوحة في قطر عدد الرؤوس — الرسم ٢٢٠٠ — ٣٠ من الغنم والماعز ١٠٠ — ٢٩٠ من الجمال ٣٠٠ — ٢٩٠ من البقر ٢٦٠٠
٤٤٨٢ ٩٩٠٠	رسوم ضرائبية [رسوم الرقابة] على التجار الأجانب في المدينة المجموع بالقران — عدد الدكاكين — الضريبة الشهرية بالقران ٣١٦٢ — ١١٥ — ٢٧ من تجار الدكاكين ١٣٢٠ — ٦ — ٢٢٠ من تجار البنيان ٤٤٨٢ — ١٢١ — ٢٤٧ رسم الأغنام والماعز المجلوبة من بر فارس بواقع ١٠٪ حيث استورد ٩٠٠٠ رأس.
٧٧٤٠٢	**المجمــــوع**

ليسد نفقات الاحتفاظ بوجودها وإرسال الفائض الى الخزينة العامة. وقد مر سابقاً كيف نظم احمد مدحت باشا الأمور الزراعية عامة وملكية الأراضي الزراعية خاصة. وتبعاً لذلك فقد تنوعت ملكية الأراضي الزراعية في لواء الأحساء فكان قسم منها عائد إلى ملكية الدولة ويطلق عليه الأراضي الأميرية وقسم وهو الأكبر مملوك للأهالي يطلق عليه تجاوزاً حسب المفهوم العثماني "أراضي الطابو" تتم ملكيتها مقابل سندات مسجلة في سجل الأراضي [الطابو] مقابل رسم مالي لتلك السندات التي لم يقبل بها أهالي اللواء(٢٤٨). كما كانت هناك أراض عائدة ملكيتها للسلطان عبدالحميد الثاني والتي تدعى "الأراضي السنية". والقسم الرابع من الأراضي الزراعية في اللواء هي الأملاك الزراعية الموقوفة "الأراضي الوقفية" وهي التي أوقفها وحبسها أصحابها على أعمال البر والإحسان وتشكل في اللواء نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية.

وكانت الأراضي الوقفية وبعض أراضي "الطابو" التي تم احياؤها وفوضتها الدولة الى بعض الأفراد من وجهاء المنطقة معفاة من الضرائب التي تستوفى عادة من إنتاج الأراضي الزراعية. أما بقية الأراضي الزراعية في اللواء فتجبى منها ضريبة سنوية "ضريبة الأعشار" كان مقدارها يتفاوت تبعاً لنوع المحصول الزراعي وطريقة السقياء وغيرها من الأمور. وتراوحت نسبه هذه الضريبة بين عشر الإنتاج ونصفه. وكانت القاعدة العامة التي طبقت في أراضي لواء الأحساء هي استيفاء العشر من الأراضي الزراعية لكونها تعد من الأراضي السيحية التي تسقى من الأنهار إذا كانت مفوضة بالطابو. وتصل ضرائب هذا النوع من الأراضي الى نصف الإنتاج إذا كانت أميرية [حكومية] باعتبار أن الدولة تستوفي مع ضريبة الإنتاج ضريبة إيجار الأرض العائدة لها.

وكانت ضريبة إنتاج أشجار النخيل المثمرة تستوفي عن طريق تعداد الأشجار. وقد بلغ مقدار الضريبة السنوية لكل نخلة في بداية تطبيق هذا النظام في السنوات الأولى من استيلاء العثمانيين على المنطقة ربع إنتاج النخلة المثمرة.

نكث العثمانيون بوعودهم المتكررة حين قدومهم للمنطقة بعدم فرض ضرائب غير الزكاة الشرعية المستحقة على تمور المنطقة، لكن وطأة النفقات الضخمة أجبرتهم فيما يبدو على سرعة نسيان ماتعهدوا به للأهالي. فقد كلفوا لجنة ثلاثية في القطيف في ٢٨ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ/ ٥سبتمبر ١٨٧١م بالقيام بفحص بساتين النخيل والفاكهة للنظر في إمكانية فرض ضريبة قدرها ١٠٪. وقد حاول العثمانيون الاستفادة من نظام جباية الزكاة المتبع أثناء حكم الإمام عبدالله بن فيصل، حيث سارع علي بك قائمقام القطيف بجمع وجهاء البلد وكبار الملاك الزراعيين وأخبرهم بأنهم كانوا يدفعون في زمن حكم الإمام عبدالله بن فيصل ٨٠,٠٠٠ قلة تمر زكاة لتمورهم بينما أنخفض مايدفعونه الآن الى الدولة العثمانية الى ٢٢,٠٠٠ قلة تمر، وهددهم بأنه إذا لم يدفعوا ماكانوا يدفعونه فسوف يستخدم القوة معهم. وقد لجأت السلطة العثمانية المحلية الى الإستعانة بسجل الزكاة المستخدم في زمن الإمام عبدالله بن فيصل، وطلبت من ظافر بن مذكور عامل الزكاة السابق في زمن الإمام عبدالله بن فيصل المساعدة لمعرفته بما كان مدوناً فيه ورغبة في جباية ٨٠,٠٠٠قلة تمر[٢٤٩]. كما حصل الفريق محمد نافذ باشا من الإمام عبدالله بن فيصل في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م على سجل زكاة القطيف وبعث به الى خورشيد أفندي مع اثنين من أهالي الأحساء لجباية الزكاة وفق ذلك. لكن بدا للسلطة العثمانية المحلية في القطيف أن هذا السجل لايتفق مع ماكانت تريده إضافة إلى موقف أهالي القطيف الذين أخبروا المسؤولين العثمانيين أن الظروف الإقتصادية قد اختلفت عما هي

محمد رشدي ورد أمر من ولاية البصرة برقم ١٩١ في ١٣١١هـ/١٨٩٣م، بتعيين موظفين للخرص من أرباب الأمانة والأستقامة وتحمل القائمقام شخصياً المسؤولية التي قد تنتج عن عمل أولئك الموظفين والتواجد معهم بصفة دائمة حرصاً على احقاق العدل في عملية الخرص وفي جباية أموال الدولة. كما أبلغ القائمقام المذكور بوضع جداول لرسوم حاصلات كل قرية على حدة بعد الانتهاء من خرص حاصلاتها. وقد وعد محمد رشدي بتنفيذ ذلك كما وعد بالاستجابة لما ورد من أوامر متكررة بإرسال قوائم حاصلات أعوام ١٢٩٤هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، بشكل أسبوعي إلى إدارة اللواء بعد التصديق عليها من قبل مجلس إدارة قضاء القطيف. لكن القائمقام المذكور لم يف بكل تلك الوعود إذ ترك صالح بن سنان أحد أعضاء مجلس إدارة القضاء بعد يومين من مرافقته لفرق خرص التمور يكمل المهمة لوحده وعاد هو الى مركز القضاء مشغولاً بأموره الشخصية ومتعته وراحته مما جعل الأيام تمضي حيث مر شهر دون الوفاء بوعوده للاستجابة بإنهاء عملية الخرص والتحصيل وإرسال القوائم المالية من أجل التدقيق والتطبيق[٢٦٣]. وبتصرفه هذا ترك عملية الخرص الحساسة لهوى الموظفين والعمد والأهالي مما نتج عنه من إضرار بالخزينة العثمانية وقاد بالتالي إلى التشدد فيما بعد مع الأهالي في الجباية للتعويض عن ذلك النقص. وقد أدت تصرفاته تلك إلى عزله من منصبه الذي لم يمض على تعيينه فيه إلا مجرد بضعة أشهر[٢٦٤].

وكان تدني أسعار التمور وتذبذبها يشكل هبوطاً في ازدهار اقتصاد اللواء وتوتراً في علاقة الأهالي بالسلطة العثمانية التي كانت تحرص على جباية أكبر مبلغ ممكن من ضرائب التمور ورسوم بيعها وتصديرها. ومن الأمثلة على تأثير أسعار التمور على إقتصاد المنطقة ماحدث في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م عندما حدث هبوط حاد في أسعار التمور في اللواء

من كبارهم ذهب بطريق البر الى بغداد لرفع ظلامتهم من ذلك التعسف إلى والي بغداد بعد أن فشلت التماساتهم إلى متصرف لواء الأحساء. وقد أدت تلك الإجراءات القاسية إلى إضطرار كثير من الفلاحين إلى النزوح من مزارعهم. وقد صادف استياء الأهالي وحيرتهم من تلك الإجراءات مجيء المتصرف الجديد فيضي باشا ففاتحه كبار أهل القطيف حين نزوله فيها في طريقه إلى مركز اللواء لاستلام مهام عمله وأخبروه أنهم بعثوا بوفد إلى والي بغداد لعله يستمع إلى أحوالهم فما كان من المتصرف إلا أن اجابهم بغطرسة "دعهم يذهبون أما أنا فلا حل عندي"(٢٦٠). وكان مما زاد معاناة الملاك والفلاحين عموما سوء أمانة من يعهد إليهم بتخمين كميات التمور. إذ كان التخفيض نصيب من يدفع رشوة كلما ارتفعت قيمتها زاد التخفيض الذي قد يصل – كما كان معهودا – إلى الثلث أو أقل من كمية الإنتاج الفعلي الذي ينبغي على المالك دفع ضريبة عنه(٢٦١).

وكان ممن اشتط في ارهاق الأهالي وشوش عليهم قائمقام القطيف محمد رشدي الذي تطرف في عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، في عملية خرص الحاصلات الزراعية لاسيما التمور. ولم تنفع معه التوجيهات من المراجع العليا بأن ينهج أسلوباً حكيماً في التحصيل كما فشلت التحقيقات التي أجريت بحقه إثر تكرار شكايات الأهالي. فأستمر في الأقدام على أمور محذورة سببت ضرراً بايرادات الخزينة العثمانية إضافة إلى مبالغته في عملية الخرص والتخمين في حق الملاك الزراعيين التي لم يحرص على الإشراف على تحصيلها بنفسه. كما احتفظ ببقايا سندات الرسوم التي كانت لدى سلطان البصري ملتزم الاحتساب السابق القطيف، وحجز أموال صندوق القضاء الذي ضم أموال الملاك ومزايدة الاحتساب وبقايا دفتر التحصيل وأموال الضابطة(٢٦٢).

وكان موضوع خرص التمور في اللواء يشكل موضوعاً حساساً ومهما للإدارة العثمانية، فبعد شكوى أهل القطيف من تطرف قائمقام القطيف

يرون حماس الضباط العثمانيين في القيام بمهتهم مدفوعين بإغراء النظام الذي ينص على منح المخمنين الذين ترسلهم الحكومة لهذا الغرض أجرة يومية تتراوح مابين خمسة قروش وثلاثين قرشاً يمكن دفعها من صندوق بيت المال في حالة عدم حصول اتفاق بين المخمن والمالك على مقدار المحصولات التي يكون تعشيرها مبنياً على التخمين ثم تؤخذ فيما بعد من الطرف الذي يظهر أنه غير محق(٢٥٥). أما في القطيف فقد حال موسم صرام التمور عن اتمام محاولة إحصاء أعداد أشجار النخيل الصعبة التي لم يتم خلالها إلا إحصاء حوالي ثلث أشجار نخيل القطيف، ولذا أعلن العثمانيون عن نيتهم في أخذ ربع إنتاج كل بستان. وتنفيذاً لذلك فقد أصدروا أوامر مشددة بعدم التصرف في شئ من التمور وتركها على نخيلها حتى يتم تقديرها وحذروا من يخالف ذلك بدفع غرامة مالية. وكانت عملية التقدير غير عادلة حيث كان يتم بموجبها مضاعفة الإنتاج الفعلي للنخلة الى ضعفين يلزم المالك وفقه بتوريد ربعه للسلطة العثمانية في القطيف(٢٥٦). وقد أحتج الملاك على ذلك ولكن لم يكن في وسعهم عمل شيء للحيلولة دون فرضه، فقد قدمت فرقة من خيالة اللواء من الأحساء إلى القطيف لإحضار حصيلة أموال ضرائب تمور القطيف في ذلك العام(٢٥٧). ولم يكتف العثمانيون بتلك التسعيرة في العام التالي بل حددوا تسعيرة مرتفعة للتمور حيث حددوا سعر ٢,٥ خوص بـ ٣,٥ قران(٢٥٨). وكانوا قد قاموا قبل شهر من ذلك في ١٢٩٠هـ/ شهر نوفمبر ١٨٧٣م بإرسال خورشيد أفندي وبمعيته بعض المسؤولين العثمانيين مهمتهم تحديد المبالغ التي يمكن فرضها على نخيل القطيف. ثم فرض العثمانيون ضرائب جديدة على أشجار النخيل وفق ثلاث فئات يجبى بموجبها قرشان عن كل شجرة نخيل من أجود الأنواع وقرش وربع القرش من الأقل جودة ثم ثلاثة أرباع القرش من النوع الثالث والأخير(٢٥٩) ومضى العثمانيون في جباية الضرائب وفق ذلك بالقوة مما جعل الملاك لايستطيعون لها تحملاً فشكلوا وفدا

عليه مما يجعلهم غير قادرين على دفع تلك الكمية وانه إذا تم الإصرار عليها فسوف يضطرون للنزوح من بلادهم(٢٥٠) وأمام هذا الموقف حاولت السلطة العثمانية إيجاد حل يكفل لهم جباية مزيد من الأموال من تمور اللواء، فعمدت في شهر جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/١ يوليو ١٨٧٢م إلى محاولة تخمين أعداد أشجار النخيل لكن الأهالي احتجوا ذاكرين أن العثمانيين يبالغون في التخمين وابداوا استغرابهم من اصرار العثمانيين على إدخال فسائل النخيل ضمن مايجب دفع الرسوم عنه(٢٥١). كما فرض العثمانيون منع بيع التمور في الأسواق قبل إتمام عملية التخمين(٢٥٢). وقد كانت تلك المحاولة لتخمين أشجار النخيل والفاكهة والتي مدها العثمانيون لتشمل الأحساء إضافة للقطيف، أشبه ماتكون بالمستحيلة لصعوبة الخروج بإحصاء دقيق بأعداد الأشجار لتقدير ضريبة محددة عليها.

أستمرت عملية أحصاء نخيل الأحساء أربعة أشهر متصلة قام بها عدد من الضباط العثمانيين المرابطين في اللواء. وقد شمل تخمينهم أشجار النخيل المثمرة وغير المثمرة كما شمل إدراج فسائل النخيل ضمن مايجب دفع ضرائب عليه. وقد قدر العثمانيون أنهم سيحصلون وفقاً لهذا التخمين على حوالي مائة لك قران من الأحساء وحدها حيث أقترحوا أن يدفع الملاك الزراعيين ٠,٢٥ ريال للشجرة المثمرة وقرانين أي مايعادل ٢,٥ آنه بالعملة الهندية الرائج تداولها في المنطقة عن النخلة غير المثمرة(٢٥٣). وقد أدى ذلك إلى سخط الملاك واحتجاجهم على ذلك الأجراء رغم تدخل تجار الأحساء بإيعاز من السلطة العثمانية المحلية لشرح أن المقصود بهذا التعداد مجرد رغبة في إحصاء دقيق لأعداد أشجار نخيل الأحساء يساعد في اعطاء تصور يمكن على ضوئه معرفة إنتاج المنطقة ليمكن تقرير مبلغ معين في حالة قيام الدولة العثمانية بعهدة المنطقة إلى أحد ليحكمها(٢٥٤). لكن ذلك الشرح لم يقنع الملاك الزراعيين الذين ظلوا متشككين في صدق تلك الأقوال لاسيما وهم

صاحبه إحجام من السلطة العثمانية في التدخل لتحديد سعر محدد له أملاً منها أن يرتفع تلقائياً[٢٦٥]. لكن المؤشرات كانت تتوالى بأن التدني كان أكثر توقعاً من الارتفاع مما أجبر السلطة العثمانية في اللواء على التدخل بتحديد سعر تمر الخلاص أجود أنواع تمور اللواء بسعر ٦,٢٥ ريال فرانسة للبطمان وسعر بطمان تمر الرزيز بقيمة ٥,٢٥ ريال فرانسة[٢٦٦]. وكان هذا التحديد يعني خسارة لخزينة الدولة العثمانية بما يعادل خمسين ألف ريال وكسور مقارنة بالسنة الماضية[٢٦٧]. وقد أثار هذا التحديد المتدني لأسعار التمور خلافاً بين المسؤولين العثمانيين لاسيما بين المتصرف محمد سعيد باشا وقائد اللواء ومدير دائرة الأملاك السلطانية عبدالحميد بك الذي حاول استغلاله أثناء خلافه الحاد مع المتصرف لتأليب المراجع العثمانية عليه حيث ذكر امتعاص التجار وكبار القوم في الأحساء الذي انتهزوا تجمع أكبر عدد منهم في مناسبة عيد جلوس السلطان عبدالحميد الثاني الذي صادف يوم الثلاثاء ١٧ شعبان ١٣١٧هـ في قصر الحكومة بمقر اللواء حيث تجمع منهم في تلك المناسبة مايقارب مائة من أعيان اللواء ووجهائه وانتهزوا الفرصة وناقشوا المتصرف وأركان حكومته حول تضررهم من تحديد أسعار التمور وأفصحوا عن رغبتهم في تحديد سعر أعلى لاسيما وأن السعر المحدد يعد متدنياً ويضر بملاك النخيل وفلاحيها[٢٦٨]. لكن المتصرف لم يوافقهم الرأى بحجة أن رفع أسعار التمور سيؤدى إلى تكدسها مما سيقود الى كساد وهبوط في أسعارها وينتج عنه شكوى الناس من سياسته الاقتصادية. وأضاف المتصرف أنه إذا كان هناك رغبة من الأهالي في رفع أسعارها فعلى الأعيان تقديم مضابط موقعة منهم بالرغبة برفع الأسعار لعرضها على المراجع العليا. وقد نفى متصرف اللواء محمد سعيد باشا هذا التصور للمشكلة حسب رواية قائد اللواء وأوضح أثناء التحقيق المطول معه حين تفاقم النزاع بينه وبين القائد المذكور بأن رواية عبدالحميد بك تخالف الحقيقة وأن لدى

ولاية البصرة إشعار عن الموضوع الذي يتلخص سببه في حصول كساد في أسعار التمور في الأحساء في عام ١٣١٧هـ بسبب مرض يسمى "الغفار" حل بتمور الأحساء مما جعل الأهالي يلتمسون من الولاية السماح لهم بدفع رسوم الأعشار عيناً بدلاً من دفعها نقداً إلا أن الجواب ورد بتعذر قبول طلبهم مما نتج عنه عدة مشاكل للمزارعين وخسارة للخزينة. مما حدا بأعضاء مجلس إدارة اللواء في مسعى لاحتواء أضرار الكساد بتحديد أسعار التمور أعتقاداً منهم أن ذلك يحقق المصلحة العامة لكل من المزارعين والخزينة العثمانية على أمل أن ينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار التمور لكن ذلك لم يتحقق مما حمل عبدالحميد بك بصفته مديراً لدائرة الأملاك السلطانية بالمسارعة بالكتابة الى ولاية البصرة يشكو من سياسة حكومة اللواء. وقداستمرت أسعار التمور في التدهور يوماً بعد آخر، مما أجل تحديد سعر أعلى للتمور منعاً للضرر العام، خاصة بعد تلقى مجلس إدارة اللواء مذكرة من محاسبة اللواء تفيد باستمرار انخفاض أسعار التمور في أسواق اللواء وأن أستمرارها سيلحق كارثة محققة بالخزينة. مما حتم تدخل مجلس إدارة اللواء لمعالجة الوضع بالاستمرار في تحديد أسعار التمور وذلك بعد تلقي المجلس مضبطة من المجلس البلدي في اللواء تنص على اقتراح محدد بتحديد أسعار التمور في اللواء بعد تلقي المجلس إجابة مجالس النواحي في الأحساء واقتراحاتها المتضاربة حول السعر المقترح مما جعل المجلس البلدي يحسم الأمر بوضع سعر محدد للتمور - كما ورد سابقاً - اعتمده مجلس إدارة اللواء وتم إبلاغ قائد اللواء به بصفته مديراً لدائرة الأملاك السلطانية في اللواء بعد رفع مضبطة مجلس الإدارة إلى ولاية البصرة[٢٦٩].

وكانت السلطات العثمانية كثيراً ماتلجأ إلى رفع أسعار التمور كلما احتاجت إلى مزيد من المال، خاصة وأنها تصر على دفع رسوم الأعشار نقداً وليس عيناً وحسب الأسعار السابقة دون الالتفات لما يصيب الحاصلات

الزراعية من آفات. فقد اشتكى عمدة القطيف في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م من مضايقة السلطة العثمانية في القطيف المزارعين بأخذ رسوم الحاصلات الزراعية مقدماً وذلك بدفعه للخزينة على الحساب مقدماً قبل نضج التمور وصرامها[٢٧٠]. كما حصل في العام نفسه هيجان سكاني وتذمر من تجار الهفوف حيال تسعيرة التمور التي فرضتها الحكومة المحلية، حين تجمع جمهور منهم عند مقر المتصرف بحي الكوت احتجاجاً على تلك التسعيرة التي كانت فوق طاقتهم. وإعلاناً لاحتجاج الأهالي فقد قام التجار والباعة بإغلاق دكاكينهم تعبيراً عن سخطهم على ذلك. وقد حاولت الإدارة العثمانية التقليل من ذلك السخط الشعبي حين عزت أحد أسباب ذلك الإضطراب إلى عدم الإنسجام بين قائد اللواء الميرلاي مصطفى حلمي بك والمتصرف محمد نجيب أبوسهيل[٢٧١] إلا أن ذلك فيما يبدوا لم يكن صحيحاً إذ طالما شهدت المنطقة اختلافاً بين أركان اللواء لاسيما المتصرف وقائد اللواء لم يقد إلى إضطراب بين السكان. ولذا فإن السبب يكمن في تلك النقمة الشعبية إلى سوء الإدارة العثمانية المحلية وتعسفها في فرض الضرائب والرسوم وأساليب جبايتها وإخفاقها في الوقت نفسه في حفظ الأمن والأستقرار. خاصة وأن تسعيرة التمور التي تهم جميع شرائح السكان في المنطقة والتي تحددها السلطة العثمانية المحلية لم تكن تسعيرة ثابتة بل تتغير تبعاً لرغبات المسؤولين العثمانيين وتلاعبهم في أهم مصدر اقتصادي وغذائي في المنطقة. خاصة وأن تسعيرة التمور كانت ترتبط بالضرائب عليها، والضريبة كانت تخضع لمنافع المسؤولين والفئة المتنفذة في اللواء والموالية لأولئك المسؤولين. إذ كانت زيادة أسعار التمور تعني بشكل تلقائي زيادة الضريبة النقدية، وفي كلا الحالتين، زيادة التسعيرة وزيادة الضريبة فإن الفئة المتضررة هي سواد السكان وخاصة الفئة الفقيرة التي يهمها أن تكون تسعيرة التمور مقبولة حتى تستطيع الحصول على قوتها الضروري، أما

الجانب المستفيد من زيادة التسعيرة ومن زيادة الضريبة فهي الإدارة العثمانية المحلية والطبقة الارستقراطية المحلية خاصة كبار ملاك النخيل. وكانت زيادة تسعيرة التمور دائما ماتقابل بهيجان شعبي شديد وبموجة من الاستنكار والسخط كانت تعبر عنه الشكايات المرفوعة من الأهالي إلى متصرف لواء الأحساء، وفي حالة عدم إستجابته لمطالبهم كانوا يرفعونها إلى والي البصرة وكانت الدولة العثمانية تستجيب في بعض الحالات بسبب ضغط الهيجان الشعبي لبعض مطالب الأهالي فتصدر الأوامر بتخفيض ضرائب التمور والعمل على احتواء مشاعر السكان وتحميل المسؤولين العثمانيين المحليين مسؤولية تأجيج مشاعر الأهالي. ومن الأمثلة على ذلك وصف والي البصرة وقائدها أحداث سنة ١٣٢٤هـ/١٠٩٦م، في برقية سرية بعث بها إلى الأستانة وجاء فيها:

> قام بعض الأشخاص بإثارة الأهالي بسبب تسعيرة التمور التي حددتها الحكومة في مدينة الهفوف مركز لواء نجد [الأحساء] حيث اعتبروها مرتفعة ومجحفة. وقد أغلقت الأسواق أبوابها، ولكن تم تهدئة الأهالي عن طريق اتخاذ الحكومة الاجراءات اللازمة لحل المسألة. وقد ورد في هذا الخصوص شكايتان متتاليتان من قيادة ومتصرفية اللواء وتم تقديم صورتيهما إلى وزارة الداخلية[٢٧٢].

وكانت تلك الشكايتان المشار إليهما تتناقضان في تحميل كل من المتصرف وقائد اللواء التسبب في تلك الأحداث، وانعكاس اختلافهما على ايرادات الخزينة العثمانية من الضرائب المفروضة على التمور، فقد حاول كل منهما النكاية بالآخر وإثارة المشاكل له والتقرب من الأهالي وتنفيرهم من خصمه دون أن يهمهما أن تكون الجهة الخاسرة في النهاية هي الدولة التي يمثلانها. فقد بعث والي البصرة ببرقية سرية في جمادى الثانية ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م إلى الصدر الأعظم جاء فيها:

أن قائد اللواء مصطفى حلمي بك يعمل على تحقيق مصالحه الذاتية في لواء الأحساء، فيشيع أخباراً حول سوء إدارة متصرف اللواء، ويرسل الشكايات ضد الإدارة المحلية بالتضامن مع منصور بن جمعة القطيفي المعروف بتطلعه إلى تحقيق آمال ومكاسب غير مشروعة. وأن هذه المساعي ينتج عنها تخفيض ضرائب مزارع النخيل المعروفة باسم بطيحان العائدة إلى منصور بن جمعة من ١١ ريال إلى ٨ ريالات نتيجة رضوخ الحكومة لتحريض ذلك القائد للمزارعين وتأليبهم على الدولة وبذلك خسرت الخزينة مبلغ وقدره ٣٥٠ ألف قرش(٢٧٣).

وكان كثيراً ماينتج عن التوتر بين جباة الضرائب والأهالي حدة في المواجهة، وأشهر مثال قتل أهل ناحية العيون لثلاثة من الجباة العثمانيين في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م مما نتج عنه حادثة إحراق العثمانيين لقرية العيون المشهورة في تاريخ الأحساء الحديث(٢٧٤).

وكانت ضرائب الأعشار تشكل مورداً مهماً من موارد اللواء المالية العامة. فقد بلغت ضريبة الأعشار للسنة الأولى من الوجود العثماني في لواء الأحساء ٣٠٠٠ ليرة عثمانية وبلغ مقدارها في معظم سنوات الحكم العثماني للواء الأحساء مايقارب ثلثي مجموع الإيرادات. ويوضح البيان التالي نماذج مختارة من سنوات متقاربة توضح نسبة ضرائب الأعشار بالنسبة لإيرادات اللواء العامة(٢٧٥).

السنة	إجمالي الإيرادات	إيراد الأعشار	نسبة الأعشار إلى إجمالي الإيرادات
١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	٢,٦٣٥,٢٦٦	١,٦٩٤,٨٤٨	٪٦٤,٣١
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٦٥
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	١,٩٩٣,٣٥٧	١,٠٣٣,٩٨٦	٪٥١,٨٧

ويبدو أن ارتفاع مقدار ضريبة الأعشار إلى مجموع الإيرادات العامة للواء

مرده ارتفاع نسبة مايجبى من ضرائب الحاصلات الزراعية ولاسيما التمور التي قد تصل أحياناً إلى ٥٠٪ أو أكثر من إنتاج الأراضي الزراعية. مما كان سبباً رئيساً من بين الأسباب التي أدت أن تشكل هذه الضريبة نسبة مرتفعة بين الإيرادات العامة أحتلت بها المركز الأول في قائمة الإيرادات العامة.

وكانت جباية الضرائب والرسوم الزراعية تلزم لجباة في منافسة عامة ويتم عادة جباية أعشار التمور والحاصلات الزراعية الأخرى في لواء الأحساء وتقدير أثمانها وبدء التنفيذ في جمعها في شهري كانون الأول وكانون الثاني الرومية حسب التاريخ المالي العثماني. وبناء على ذلك التقدير يتم تحصيل مبالغها بعد مضي ثمانية أشهر. والتاريخ العثماني المالي أو الرومي كان قد بديء في تطبيقه في ٧ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٢١ يوليو/ حزيران ١٨٩٣م لأسباب مالية. وقد أخذت اسماء الشهور الكلدانية "الغريغورية" التي كانت مستعملة في البلاد العربية في السنوات المالية بعد استبدال أسماء سبعة شهور هي مارت MART بدلاً من مارس (آذار)، ومايس MAYIS بدلاً من مايو (آذار) وأغسطوس AUGUSTOS بدلاً من اغسطس (آب) واكيم البذار بدلاً من تشرين الأول "نوفمبر" وقاسم KASIM بدلاً من تشرين الثاني "أكتوبر" لكن اسم الشهرين الأخيرين لم يستعملا في التحريرات والوثائق الخاصة بلواء الأحساء في تلك الفترة حيث تم استخدام اسمي تشرين أول وتشرين ثاني. والتقويم المالي العثماني نوع من التقويم الشمسي وإن كانت أشهره ميلادية فسنواته هجرية قمرية[٢٧٦]. وأول السنة المالية عند العثمانيين هو أول مارت (آذار) وكان مارت هو رأس السنة في التقويم الروماني القديم. والفرق بين التقويم المالي العثماني وبين التقويم الهجري القمري مايقارب سنتين. أما الفرق بين التقويم المالي العثماني والتقويم الميلادي فقد كان ١٢ يوماً فقط حتى عام ١٣١٥مالية/ ١٨٩٩م ثم أصبح الفرق ١٣ يوماً اعتباراً من ١٤ آذا مارس ١٩٠٠م[٢٧٧].

وكان النظام المالي العثماني ينص على أن الرسوم الزراعية (الأعشار) التي يزايد عليها حين الرغبة في تلزيمها لمتعهد يجب أن يفرض عليها رسم "دلالية" بحساب مائة بارة في الألف من الضمائم الواقعة تعطى لمناديها(٢٧٨).

وقد قدر ماتجبيه السلطات العثمانية في لواء الأحساء في عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م من أعشار وزكاة ورسوم على المحاصيل الزراعية باللواء كالتالي(٢٧٩):

تمور الأحساء	٢٦٦,٠٠٠	روبية هندية
تمور القطيف	٠٨٠,٠٠٠	روبية هندية
قمح الأحساء	٠٠٦,٧٢٠	روبية هندية
أرز الأحساء	١٣,٤٤٠	روبية هندية
المجموع	٣٦٦,١٦٠	روبية هندية أي مايعادل ٨٧٥٠ ليرة عثمانية ذهبية.

وقد أدى فرض ضريبة جديدة في لواء الأحساء في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م عرفت بضريبة نصف في المائة إضافة إلى ضريبة العشر المفروضة على المحاصيل الزراعية الى خلق أزمة للإدارة العثمانية المحلية في اللواء حيث صدر أمرها بناء على ماتلقته من المراجع العليا بالتشدد في جبايتها. وقد أوعزت إدارة اللواء إلى عمد القرى والنواحي بجمع تلك الضريبة رغم عدم رضى بعض المسؤولين المطلعين على أحوال المزارعين في اللواء عن فرض جبايتها ومنه أديب كوهر مدير ناحية العيون الذي رأى بعد أن تم جمع الضريبة وبعد تظلم الفلاحين له إعادة المبالغ التي تم جمعها عن طريق العمد وان كان قد ذكر أن المتصرف محمد سعيد باشا هو الذي أوعز له بذلك مما جعله يمتنع عن تحرير إجابة على موظفي المراجعة المالية في إدارة اللواء. وقد حمل ذلك

ولاية البصرة إلى المسارعة بسؤال متصرف لواء الأحساء عن أسباب ذلك فأحال المتصرف السؤال إلى مدير ناحية المبرز المسؤول عن ناحية العيون وقد جاءت إجابة آصف أفندي مدير ناحية المبرز أنه بعد ورود أوامر بتحصيل ضرائب نصف في المائة والشروع في تحصيلها من الأهالي اتضح عدم قدرتهم عليها لضيق ذات اليد وفقر الحال وعدم الاستطاعة على دفع شيء إضافي بخلاف الزكاة الشرعية مثل ماهو مطبق في مصر بشكل عام، وشرعوا بإرسال عدة التماسات تسترحم من المقام السامي بمراعاة أحوالهم، كما أرسلوا أشخاصاً مخصوصين لشرح أوضاعهم الاقتصادية. واضاف مدير ناحية المبرز أن الأخذ والعطاء في الأمر قد قاد إلى كثرة الشائعات والأخبار مما أعطاه بعداً آخر بينما الواقع أن تصرف أديب كوهر كان مجرد تعاطف لما لمسه من معاناة الفلاحين وفقرهم في الناحية(٢٨٠). ورغم هذا الشرح الوافي فإن الموضوع لم ينته عند هذا الحد فقد كثرت المساءلات والتحقيقات مع أديب كوهر خشية أن يكون إعادته للمبالغ كان لها دوافع أخرى(٢٨١). وقد زاد الغموض حول المسألة عندما أفاد مدير ناحية الجفر أنه عندما كتب الى وكيل أغا الطابور لمساعدته بتوفير أفراد من الضابطة [الشرطة] فوجئ باستدعائه الى مركز اللواء ليجد بحضرة المتصرف بعض الأعيان من ناحية المبرز ونائب اللواء محمد ثابت الألوسي ومحاسب اللواء محمد رفيق أفندي، وكان الأعيان يبدون شكواهم من عدم تحمل الأهالي لتلك الضريبة ويطلبون تأجيل جبايتها مما سبب تراخي المتصرف في تنفيذ أمر جبايتها ثم قاد في النهاية إلى توقف جبايتها. وأضاف مدير ناحية الجفر أنه تأكد من ذلك لاسيما بعد استدعائه ثانية الى مركز اللواء وافهامه من قبل المتصرف بعدم اللجوء الى استخدام الشرطة في عمليه الجباية والركون الى الحيطة والكياسة في جبايتها مما استنتج منه عدم السعي لجبايتها فقام بترك إلزام الأهالي بها(٢٨١-أ).

ب) طريقة الويركو [الضريبة الشخصية]:

طبقت هذه الضريبة في لواء الأحساء في فترة متأخرة نسبياً بعد تطبيقها في ولايات العراق حيث بدء تطبيقها في اللواء في أوائل سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م وكانت تعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الرؤوس "وضريبة البيتية". وقد صاحب بدء تطبيق جبايتها في الأحساء هيجان وثورة لأعيان البلاد وعلمائها حيث أظهروا رفضهم الشديد لتطبيقها وعرضوا التماسات تسترحم العفو عن السكان من تطبيقها في اللواء بسبب عدم استطاعتهم وفقر الأهالي ووفقاً لمقتضيات الضرورة وزادوا مذكرين أنهم سيطرون لترك بلادهم إذا ماتم الإصرار على جبايتها. وقد رفع والي البصرة رسالة في شهر صفر ١٣٢٤هـ إلى الصدر الأعظم أوضح فيها أن النصائح والوصايا التي قدمت لهم لم تجد معهم نفعاً إذ أظهروا تصميماً قطعياً على الرفض. ولذا فإنه خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث ثورة فإن الوالي رأى أستعمال القوة الجبرية من أجل استيفاء تلك الضريبة. وأضاف الوالي أن تطبيق تلك الطريقة يستوجب إشعار متصرف اللواء بذلك لتنفيذها[٢٨٢].

وقد جاء رد الباب العالي في ٢٦ ربيع الأول بعد أن تم استعراض الموضوع في مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ محرم ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م والتي اتخذ حيالها قراراً نص على وجوب تحصيل الرسوم والأموال الأميرية بلا استثناء، غير أنه نصح بعدم اللجوء الى استخدام القوة الجبرية مباشرة لكونها غير مناسبة إضافة إلى خشية أن تؤدى الى عواقب وخيمة. وأقترح الباب العالي بديلاً لذلك مفاده أن يتم جباية تلك الضريبة تدريجياً وبصورة حكيمة تقوم على التلقين والنصح حتى يتعود الأهالي عليها[٢٨٣] ووفقاً لذلك فقد بدأ في خريف سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م جبايتها تدريجياً وعلى نطاق محدود محصور في المدن مع البدء في محاولة إجراء إحصاء شامل للسكان في الأحساء والقطيف لتعميم جبايتها في كافة نواحي اللواء لكن

الاضطرابات العنيفة التي حصلت في الأحساء وأهمها حرب العجمان في تلك السنة والتي حدثت في المبرز أوقفت عمليات الإحصاء وإعاقة تعميم جباية ضريبة الويركو حتى السنة التالية.

وكان سكان اللواء يتوجسون خشية من فرض مثل تلك الضريبة منذ وقت مبكر لاستيلاء العثمانيين على المنطقة. فقد اثار قيام السلطة العثمانية في شهر صفر ١٢٨٩هـ/مايو ١٨٧٢م، بإجراء تعداد السكان وثرواتهم وإحصاء المنازل والمزارع وحرف الناس وعدد خيولهم ومواشيهم خشية الأهالي وشكوكهم بأن يكون القصد من ذلك هو الرغبة في فرض ضرائب عليهم، إلا أن ذلك قد تأخر لظروف عدة حتى سنة ١٢٢٤هـ/١٩٠٥م[٢٨٤].

وكان مقدار ضريبة الويركو والتي كانت بمثابة ضريبة شخصية سنوية مقطوعة على كل شخص متزوج ست طوال، وهذه الضريبة في واقع الأمر ضريبة على الأشخاص والأسر أكثر من كونها ضريبة على المنازل كما كان يعتقد لأنها كانت تفرض على كل رجل متزوج، فإذا وجد في المنزل أن هناك أكثر من رجل متزوج فحينها تؤخذ ضريبة الويركو من كل واحد منهم (كما يتضح من الجداول المرفقة). وحسب التعليمات المنظمة لجباية هذه الضريبة فإنه يمكن تخفيضها للأشخاص غير المقتدرين على دفعها كاملة أو تقسيطها عليهم أو حتى إلغاؤها عن الأفراد الذين يثبت عدم قدرتهم على دفع أية مبلغ نتيجة فقرهم أو عدم وجود دخل لهم. لكن النظام أجاز للمتصرف والقائمقام حبس المديون بضريبة الويركو الذي يتأخر عن دفعها بعد استصدار قرار من مجلس الإدارة[٢٨٥]. ومع أنه كان من المفترض تعميم جباية ضريبة الويركو لتشمل جميع بيوت الأهالي المستقرين وشبه المستقرين من البدو في الأكواخ والخيام المحيطة بالمدن والقرى، إلا أنه لم يعثر إلا على سجلات خاصة بجباية ضريبة سكان المدن والقرى المستقرين في لواء الأحساء.

عدد طويلة

١٦٨	نعلكلو
١٠	بيت محمد الشيخ احمد ع طوال
٨	بيت السحيمي ثمان طوال
١٢	بيت بن قادري اثناعش طويله
١٠	بيت عبود الدرويش ع طوال
١٠	بيت عبدالله الدرويش ع طوال
١٦	بيت ال عبدالسلام ستة عش طويله
١٠	بيت عبدالله بن جلال ع طوال
١٠	بيت عبدالله العبدالغني ع طوال
١٢	بيت الحافظ اثناعش طويله
١٠	بيت عثمان الكوش ع طوال
١٤	بيت محمد بن جلال اربعة عش طويله
٨	بيت عثمان العواصم ثمان طوال
٨	بيت الحميد ثمان طوال
٨	بيت النوة ثمان طوال
١٠	بيت عيال باحي ع طوال
٨	بيت مبارك الخبيص ثمان طوال
٣٢٢	

مخصوص
١٦

١٥٥
١٥
١٧٠

عدد طويلي
١٦٧٦

دعلمكو

٨	بيت الفي ثمان
٨	بيت الحميضان ثمان
٨	بيت ابراهيم الحماد ثمان
٨	بيت محمد بن عبد الرحمن بن فخ ثمان
٦	بيت عبد الله بوجليع ست
٨	بيت مشليقه ثمان
٨	بيت عبد اللطيف بن جلال ثمان
١٠	بيت عبد الله بن عثمان الملا عشر
١٢	بيت عبد الرحمن بوبكر الملا اثنا عشر
١٠	بيت احمد بن عثمان بن جعفر عشر
١٢	بيت عبد الرحمن الملا وعلي اخوه اثناعشر
١٢	بيت علي المحسن اثنا عشر
٦	بيت عبد اللطيف الشيبي ست
١٦	بيت بن زيد ستة عشر
٨	بيت جويريه ثمان
١٧٦٦	

نومرو
١٥

١٥
١٦
٢١

عدد طوايل
معلمكون
٢٢٧

٨	بيت سليمان بن صالح ثمان طوال
١٠	بيت عبد العزيز ولد علي سالم عشر طوال
١٠	بيت الزراني عشر طوال
١٠	بيت مبارك الوحيد عشر طوال
١٠	بيت احمد العوفي عشر طوال
٨	بيت محمد القاضي ثمان طوال
٨	بيت يونس ثمان طوال
١٠	بيت المحمد سعيد عشر طوال
١٢	بيت عبد العزيز المسليم اثنا عشر طوايل
١٠	بيت علي العقعق عشر طوال
١٢	بيت عيال عبد الله بن فلاح وابن عمهم عبد الله اثنا عشر طوايل
١٠	بيت بن بسيت عشر طوال
٨	بيت احمد بن احمد بن فلاح ثمان طوال
١٤	بيت احمد بن عرفج اربعة عشر طوايل
٨	بيت عبد الرحمن بن جحيش ثمان طوال
١٠	بيت محمد العدساني عشر طوال
٢٩٠	

نفره
١٦

١٧٠
٢٥
١٨٥

العدد	البيت
عدد طويلة	تعشنوت
١٧٦٦	
١٢	بيت سكرات اثنا عشر
١٢	بيت عبد الرحمن الرجا اثنا عشر
١٠	بيت العبد العظيم عشر
١٠	بيت الشيبي عشر
١٠	بيت محمد الحسين العبد الرحمن عشر
٨	بيت بن مقرن ثمان
١٠	بيت العليان عشر
١٠	بيت الخميس عشر
٨	بيت عبد الله بن غشيان ثمان
٨	بيت علي الدريك وشركاه ثمان
٨	بيت عيسى بن سويلم ثمان
١٠	بيت ناصر الدليمي عشر
٨	بيت بن كعيك ثمان
٦	بيت محمد آل عبد العظيم ست
٦	بيت الرشيدي ست
٨	بيت عبد الرحمن آل مهنا ثمان
١٩١٠	

سوم
٦

٢١٧
١٥
٢٢٢

بيت طويلة ٢٢٠٢ — علكو

١٨	بيت الشيخ محمد الجعفري ثمانية عشر طويلة
٨	بيت سالم ثمان
١٢	بيت الحبيب السلام اثنا عشر
١٢	بيت الحبيب الله اثنا عشر
٦	بيت محمد بن سعيد ستة
٤	بيت بن عيد اربع طوال
٦	بيت عبد الرحمن ابو علي ستة
٦	بيت عبد الله بن سعيد ستة
٨	بيت عيال عبد الله بو علي ثمان
٨	بيت ولد حميد بك ثمان
٨	بيت عوض ثمان
١٢	بيت احمد بن عبد الملك اثنا عشر طويلة
٨	بيت عبد الله بن خليفة السوقي ثمان
٨	بيت بنت بو بكر ثمان
٨	بيت العبدي ثمان
٨	بيت عبد الله الحمد ثمان

٢٢٤٢

١٦

٢٩٢
١٦
٢٤٨

بيت طويل
٢٤٢ تعليكو

٦	بيت الوصالي ست طوال
٨	بيت عيسى العداوة ثمان
٦	بيت [illegible] ست
١٠	بيت محمد الحليبي عشر طوال
٨	بيت عيال الوزغ ثمان
١٠	بيت يوسف العبيدي عشر
١٠	بيت احمد السقوفي عشر
١٠	بيت لحمد ابا الطيور عشر
٨	بيت مبارك الريحان ثمان
٨	بيت احمد الريحان ثمان
١٠	بيت عثمان الرحيد عشر
١٠	بيت عبد العزيز الصنيع عشر
١٠	بيت الرجحي عشر
٦	بيت نجم ست
٦	بيت الطرفي ست
١٠	بيت محمد فضيخ عشر طوال
٢٤٧	

تورد
١٦

ج) ضريبة الكودة [ضريبة المواشي]:

التزمت الدولة العثمانية حين دخول جنودها الأحساء في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، في تعهدات وزعتها على السكان بعدم أخذها رسوم لاتتفق مع الشريعة الإسلامية سواء على المزروعات أو الحيوانات. وقد أكد أحمد مدحت باشا بعد زيارته للواء الأحساء في تقرير بعث به إلى الصدر الأعظم مؤرخ في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ مايلي:

> أن مأموري الزكاة سارعوا بعد وصول الجيش وإسكانه بجمع ضرائب الماشية من السكان المستقرين والبدو وقد تم التجاوز عن أخذ ضرائب من بعض القبائل تلك السنة بسبب أوضاعها غير المستقرة إضافة إلى الرغبة في استمالتهم نحو الدولة العثمانية. ورغم ذلك فإن ماأخذ مما قدمته بعض القبائل المطيعة برضى منها ضريبة عن مواشيها سواء كانت إبلاً أو نقوداً وصل مع ريع أرض بيت المال إلى ٣٥ بوك(٢٨٦).

لكن الإدارة العثمانية لم تستمر في التزاماتها بما وعدت به سكان اللواء بالاكتفاء بجباية الزكاة الشرعية عن مواشيهم. إذ سرعان ماتخلت عن وعودها وتعهداتها في نهاية السنة الأولى من استيلائها على المنطقة حين شرعت في جباية ضرائب عن المواشي بنسبة ١ / ٤٠ كما كان مطبقاً في الولايات العثمانية الأخرى ثم استبدلت ذلك النظام بفرض ضريبة نقدية سنوية مقدارها ريال فرانسة عن كل خمسة جمال ونفس المبلغ عن كل عشرة خراف أو ماعز. وفي نهاية ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م جبت قران واحد عن كل جمل و٥,٠ قران عن الخراف والماعز وطبقت ذلك في القطيف وكانت السلطة العثمانية لاتمانع أحياناً في أخذ ضريبة المواشي عيناً(٢٨٧).

وقد استقر نظام الجباية بهذه الضريبة الخاص بالمواشي عموماً في لواء الأحساء منذ سنة ١٣٠٠هـ، ١٨٨٢م حيث بدأت في جباية ضريبة سنوية مقطوعة مقدارها أربعة قروش على كل رأس من الأغنام، وضعف المبلغ عن

الإبل والأبقار واستمرت في أخذ ضريبة الإبل عينا في بعض الأحيان. ورغم عمومية هذه الضريبة للحيوانات كافة إلا أن المتتبع لسجلات الجباية في لواء الأحساء منذ سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م يجد أن التركيز في الجباية كان شبه محصوراً في الإبل، حيث كانت تجبى ضريبتها المسماة "الودي" تمييزاً لها عن بقية ضرائب المواشي الأخرى. وقد يعود التركيز في الجباية على الإبل إلى عدم وجود حيوانات أخرى كالأغنام والأبقار والخيول والجواميس بأعداد كبيرة.

وكانت جباية الضرائب والرسوم من القبائل البدوية تستلزم أحياناً سوق قوات عسكرية خاصة لاسيما إذا ماطلت أو تمنعت دون أن تحسب الإدارة العثمانية المحلية أي إعتبار أو مراعاة لحالتها الاقتصادية أو ظروف المناخ من قلة نزول الأمطار أو تأخرها أو قلة المراعي مما يخفض من مستوى دخلهم الاقتصادي ويقلل من جلب مواشيهم ومنتجاتهم إلى أسواق المدن وبيعها بأسعار مجدية إذ كان هم السلطة العثمانية المحلية جباية الضرائب والرسوم دون تراخي أو تسامح ودون أخذها درساً مما سبق أن طبقه أحمد مدحت باشا حين قدوم الجنود العثمانية إلى المنطقة حين وجه بالسماح عمن لايستطيع دفع ضرائب المواشي من القبائل تفهماً لظروفها واستمالة لها[٢٨٨]. أو كما كتب أحد الناصحين إلى السلطان عبدالحميد الثاني بهذا الخصوص قائلاً "وحتى يكون هناك عوامل جذب وتشويق فلابد أن يترك للقبائل البدوية قسماً من مواشيها معفاه من الضرائب تشجيعاً لهم وتشويقاً على استزادتها"[٢٨٩].

وكان الاستثناء الوحيد من تلك الضريبة هم سكان قضاء قطر الذي احتكر قائمقام القضاء ضرائب الماشية لنفسه. فقد بلغ ماحصل عليه تحت مسمى زكاة الأغنام والماعز في عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م مامجموعه ١٧٠٠٠قران أي بواقع قران واحد لكل رأس أما الإبل التي قدر عددها في قطر تلك السنة بحوالي ٢٠٠٠ رأس فلم يعرف المقدار الذي يحصل عليه

جاسم آل ثاني. أما الرسوم التي يستوفيها قائمقام قطر على الغنم المستورد من بر فارس فقد بلغت ١٠٪ على الرأس ففي عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م جبي مبلغ ٩٩٠٠ قران عن ٩٠٠ رأس. وقد ضاق العثمانيون بتمادي جاسم آل ثاني قائمقام قطر في إيقاف جباية ضرائب القبائل "الكودة" حيث أنه قبل بتسليمها ومقدارها ثلاثون ألف قرش أو أكثر سنة بسنة حتى عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م. ثم بدأ في التراخي حيث لم يسلم منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٢٩٧هـ إلا مرة واحدة ثم انقطع عن تسليمها. وقد قدر متصرف لواء الأحساء في عام ١٣٠٣هـ أن مقدار ضرائب قبائل قطر قد بلغت في ذلك العام مايقارب المليونين قرش حرمت منها خزينة الدولة(٢٩٠).

وكان ممن اشتط في جباية ضرائب مواشي القبائل البدوية متصرف لواء الأحساء إبراهيم فوزي باشا وذلك في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، حين طلب مزيداً من الرسوم من قبيلتي العجمان وآل مرة. ولم تنفع محاولة العجمان في إقناعه بأن أحوالهم الاقتصادية لاتسمح لهم بدفع مايطالبهم به في تلك السنة بسبب غزو قبيلة مطير لهم وأخذهم جزءاً من مواشيهم. وذكروا له أن كان مصمماً على طلبه ومصراً عليه فليسر معهم لغزو مطير واسترجاع ماسلبوه منهم فما كان منه إلا أن استجاب مما أدخله في شرك النزاعات القبلية التي كانت سمة بارزة من سمات حياة القبائل البدوية(٢٩١). ولاشك أن ذلك الإجراء يعد تصرفاً غير حكيم لاسيما وأن تكلفة إرسال الجنود التي سيرت لاستيفاء تلك الضرائب تفوق بكثير قيمة الضرائب المراد جبايتها إضافة إلى أن الدولة العثمانية كانت تصرف مكافأت وإكراميات ورواتب شهرية لشيوخ تلك القبائل تفوق بكثير مما يجمع من ضرائب ورسوم.

وكانت السلطة العثمانية في لواء الأحساء قد واجهت مشكلة في كيفية جباية ضريبة الإبل من البدو البعيدين عن مراكز الجباية، وحينها استقر الرأى على أخذ ريال عن كل جمل يرد إلى مدن وقرى اللواء. وكانت ضرائب

الكوده تشكل جزءاً مهما من مواد اللواء المالية العامة.

ويوضح البيان التالي مقدار تلك الضريبة إلى حجم الإيرادات المالية ونسبتها المئوية[٢٩١-أ]:

السنة	إجمالي الإيرادات	إيراد الكودة	نسبة ضريبة الكودة إلى إجمالي الإيرادات
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	٤٢,٢٥٠	١,٣٧٥
١٣١٤هـ/١٨٩٦م	١,٩٩٣,٣٥٧	٤٢,٣٥٠	٢,١٢٥

د) ضريبة الجهادية:

رغم تعهد الدولة العثمانية حين دخول قواتها أراضي المنطقة بعدم تجنيد الأهالي للخدمة العسكرية والتزامها فيما يبدوا بذلك إلا أنها عمدت إلى فرض ضريبة مالية باسم "الجهادية" وهذه الضريبة مماثلة لما يعرف بضريبة "بدل العسكرية" وإن كانت الأخيرة لاتفرض إلا على غير المسلمين. ولم يكن هناك تحديد لقيمة ضريبة الجهادية في لواء الأحساء فقد ترك أمر تحديد نسبتها للمقدرة المالية لدافعها لكنها لاتقل عن خمس روبيات هندية ولاتزيد عن مائة روبية سنوياً. وكانت ضريبة الجهادية تشكل مبلغاً جيداً ضمن مايتم جبايته من ضرائب ورسوم في لواء الأحساء، إذ قدر مايجبى من القطيف وحدها بما لايقل عن ٥٠,٠٠٠ روبية سنوياً[٢٩٢].

هـ) رسوم الاحتساب:

كانت هذه الرسوم تشمل شريحة واسعة من الرسوم والضرائب تشمل رسم الوزن [القبانية] والدلالية واحمال الدواب من حطب وخلافه مما يعد للبيع داخل الأسواق، ومقدار الرسم على هذا النوع ٧٪ من قيمة المنتجات المحلية الداخلة إلى الأسواق التي تخلو من دوائر للجمارك فيها. ويدخل ضمن رسوم الاحتساب كل مايدخل إلى اللواء من البضائع التجارية عبر

الموانى أو المنافذ البحرية. كما يقوم ملتزم الاحتساب بتحصيل ضرائب الحاصلات الزراعية ورسومها كالتمور والأرز والحنطة وغيرها. وكانت رسوم الاحتساب تطرح في منافسة عامة وفق شروط خاصة وترسى على من يتقدم بعرض يفوق غيره ويقدم الضمانات المطلوبة وخاصة الكفلاء المعتبرين من أصحاب الأملاك الكبيرة التي تفي بقيمة منح التزام الاحتساب.

و) رسوم البلدية:

تتقاضى البلدية عدة ضرائب ورسوم من أشهرها الباج التي تعرف أيضاً باسم "الأرضية" وقيمتها ١٪ من ثمن الأشياء التي تباع في الميادين العامة. والباج ضريبة كانت في الأساس تؤخذ من البدو الذين يقدمون إلى المدن لبيع بضائعهم ومنتجاتهم وحيواناتهم في أسواق المدنية إلا أنه تم التوسع فيها لتشمل كافة المباسط التي يقيمها الباعة المتجولون على الأرصفة والأسواق اليومية التي تقام في المساء وكذلك الأسواق الأسبوعية والموسمية. وكان الباج الذي يؤخذ على الحيوانات التي تباع في أسواق المدينة كالتالي[٢٩٣]:

على كل رأس غنم يباع يؤخذ ربع ريال فرانسة (دولار ماريا تريزا)

على كل رأس حمار يباع يؤخذ ريال فرانسة (دولار ماريا تريزا)

على كل رأس بقر أو جمل أو ناقة أو الفصيل يباع يؤخذ ريالان.

وكانت هذه الرسوم تؤخذ من المشتري مالم يشترط أن تكون على البائع. أما باقي السلع فيؤخذ منها مثلاً عن بيع تنكة الدهن وقلة التمر ريالان. وكان للباج موظف مختص يمسك بسجلات الباج يدون فيها نوع السلعة المباعة واسم البائع والمشتري والمبلغ المدفوع والمتبقي حيث يقوم بتسجيل المتبقي حين سداده[٢٩٤]. ولايشمل الباج الحيوانات المباعة داخل الأحياء أو داخل المنازل حيث صدرت تعليمات في سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م باستثنائها من دفع رسوم الباج عليها[٢٩٥]. وإضافة إلى ذلك كان هناك رسم يفرض

على كل مفرش أو جلسة يومية مقداره قرشين يستوفيهما المتضمن لصالح البلدية من كل من ليس لديه دكان تم استئجاره من قبل البلدية ويقوم بالبيع في السوق[٢٩٦]. كما أن هناك ضريبة تسمى "النظارة" تجبى مقابل توفير البلدية حراسة ليلية للدكاكين قيمتها ريالان عن كل دكان[٢٩٧]. كما تأخذ البلدية رسوماً على مرازيم مياه المنازل التي تسرب مياه الأمطار إلى الطرقات والأزقة[٢٩٨]. وكانت بلدية المدينة هي المعنية باستيفاء تلك الرسوم والضرائب لكونها المسؤولة عن العناية بنظافة الأسواق وحراستها ومراقبتها.

وقد صدر في عام ١٣٢٨هـ/١٩١٠م أمراً بالغاء معظم الرسوم التي تجبيها البلدية ومنها رسوم الطمغة والدلالية والقبانية والارصفة [الباج] ورسوم الذبح واحمال الدواب والقنطار وشهرية الدكاكين. ومع هذا فان تطبيق ذلك لم يتم في حينه في لواء الأحساء.

ز) ضريبة التمتع:

كانت هذه الضريبة تفرض على دخول الأفراد من أصحاب المهن الحرة كالحاكة والحلاقين والنجارين والحدادين حيث تمنح لهم رخص رسمية تسمح لهم بمزاولة العمل كل في مهنته وحرفته مقابل تسديد تلك الضريبة. وقد أعفى منها الأطباء بعمومهم ومعلمو المدارس [المكاتب] الذين هم مشغولون بوظيفة التعليم وليس لهم كسب أو تجارة[٢٩٩]. وقد زيدت تلك الضريبة في سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م بنسبة ٢٥٪ بموجب قانون مؤقت وذلك لمواجهة الأعباء المالية الناتجة عن تكاليف الحرب الدائرة بين الدولة العثمانية وإيطاليا في ولاية طرابلس الغرب[٣٠٠].

ح) ضريبة العشر والخمس:

كانت الدولة العثمانية تفرض ضريبة مالية تعرف باسم ضريبة العشر والخمس على رواتب موظفيها الرسميين الذين يتقاضون مرتبات ثابتة من

خزينة الدولة. فكانت تحسم عشر المرتب الشهري ثم تحسم من المتبقي الخمس لصالح الخزينة. وكمثال ذلك كان مرتب مدير ناحية المبرز بعد التنسيقات الإدارية التي أجريت سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م، على مرتبات منسوبي وزارة الداخلية يبلغ ١٤٠٠قرش وبعد حسم العشر البالغ ١٤٠ قرش يكون الباقي ١٢٦٠قرش يحسم منه الخمس ٢٥٢ قرش ليصبح صافي مايستلمه مدير الناحية ١٠٠٨قرش[٣٠١].

ط) رسوم المحاكم:

كانت المحاكم الموجودة في اللواء وهي محكمتا البداية في الهفوف مركز اللواء وفي القطيف تقوم باستيفاء رسوم عن المعاملات والدعاوى التي تنظر فيها، كما تأخذ رسوماً عن الوثائق الشرعية التي تصدرها. فقد كانت المحكمة تستوفي مانسبته ٠,٥٪ من قيمة العقار موضوع الحكم سواء أكانت عقارات زراعية أو تجارية أو سكنية. وكانت التعليمات المبلغة للمحاكم في سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م تنص على أن أخذ ربع مجيدي فضة باسم الخزينة على أن يكون بمثابة رسم خرج وتصديق وإمضاء للحجج الشرعية المثبت مضمونها[٣٠٢]. وتوضح سجلات محكمة بداية الهفوف أنه كانت تأخذ في سنة ١٣٠١هـ عشرين قرشاً بمثابة خرج إعلان وعشرة قروش بمثابة خرج تبليغ في قضية عقارية قيمتها أربعون ريال فرانسة[٣٠٣]. وقد صدرت في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م تعليمات جديدة تنص على أنه بعد إلصاق طابع قيمته عشرة قروش في ورقات الإذن يؤخذ عن كل واحدة قرشان باسم القيدية والقلمية ولايطلب نقد غير هذا باسم خرج المحكمة[٣٠٤]. أما قيمة أوراق الصكوك فقد صنفت إلى فئات كالتالي:

من ١٠١ قرش إلى ١٠٠٠ قرش قيمة الورقة	٢٠ بارة
من ١٠٠١ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش قيمة الورقة	قرش

من ٢٠٠١ قرش إلى ٤٠٠٠ قرش قيمة الورقة قرشان

من ٤٠٠١ قرش إلى ٦٠٠٠ قرش قيمة الورقة ثلاثة قروش

وكانت هذه القيمة تستوفى حتى وان لم يتم توفر الأوراق الرسمية إذ يستعاض عن ذلك بختمها بختم المحكمة وعبارة تثبت عدم توفر الأوراق الرسمية واستيفاء الرسم. وهذه القيمة يضاف إليها - كما ذكر نسبة ٠,٥٪ من قيمة ماتم النظر فيه. وكانت إيرادات المحاكم في لواء الأحساء تدرج ضمن إيرادات اللواء العامة وتشكل نسبة منها إذ بلغت كمثال في سنة ١٣١١هـ حوالي ٩٠٠٠ قرش بينما قفزت في سنة ١٣١٤هـ الى ١٨١٥٠ قرشاً[٣٠٥].

ي) رسوم العلم والخبر:

كانت السلطات العثمانية تفرض تقديم شهادات علم وخبر متنوعة. وقد حددت رسم الشهادة الواحدة منها بقيمة قرش واحدة مقطوع. ومن تلك الشهادات ماتشترطه المحاكم لإتمام عمليات بيع الملكيات العقارية ونقلها حيث تشترط إحضار شهادة علم وخبر من عمدة الحي وإمامه أو عمدة القرية التي يقع فيها العقار موضع النظر. كما تشترط إحضار شهادات علم وخبر في قضايا الطلاق والوفيات والتي كان يؤخذ عليها عشر بارات جزءاً لكل ورقة علم وخبر حتى سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ثم وحد الرسم مع قيمة بقية الشهادات بقرش واحد[٣٠٦] وقد استثنى النظام من أخذ رسم العلم والخبر والشهادات التي يصدرها من يقوم بتحصين الأطفال بلقاح الأمراض المنتشرة ويصدرونها لهم[٣٠٧]. كما حتم النظام جزاء قدره عشر بارات على من يضيع ورقة العلم والخبر.

ك) ضرائب الذبح [القصابية]:

كانت هذه الضريبة تفرض على كل ما يذبح في المسالخ. وتعرف عند

الأهالي باسم "القصابية" وكان يعهد إلى ملتزم يقوم بجمع رسوم ضرائب الذبح حيث كان يجبى ريالان مقابل ذبح الجمل أو البقر وريال ونصف للخراف والماعز[٣٠٨]. وقد قدر مادفعه سكان لواء الأحساء باستثناء سكان قطر في عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م بحوالي ١٧٠٠ ريال فرانسة ضرائب ذبح[٣٠٩]. أما في قطر فقد احتكر قائمقامها جاسم آل ثاني لنفسه تلك الرسوم التي قدرت في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م بما مجموعه ١٨٨٣ قران على ماذبح في قطر كالتالي[٣١٠]:

عدد الرؤوس	الرسم
٢٢٠٠ من الغنم والماعز	١٣٠٣ قران
١٠٠ من الجمال	٢٩٠ قران
٣٠٠ من البقر	٢٩٠ قران
٢٦٠٠ المجموع	١٨٨٣ قران

ل) ضريبة الغوص:

شرعت الدولة العثمانية نظاماً ضرائيبياً خاصاً بالغوص الذي كان يعد الفعالية الاقتصادية الثانية بعد الزراعة في اللواء، ففرضت نصف ليرة عثمانية على كل سفينة تؤخذ في بداية موسم كل غوص[٣١١]: كما قامت باستيفاء ضرائب مالية تؤخذ على محصول اللؤلؤ في نهاية الموسم عن كل سفينة مهما كان حجمها ماعدا سفن قضاء قطر التي حال جاسم آل ثاني دون جباية العثمانيين لأي رسم عليها وخصها لنفسه. ولم يكن العثمانيون راضين عن ذلك ولاغافلين عما يجبيه لنفسه من مبالغ كبيرة بل كانوا يراقبون ذلك بتلهف دون أن تكون لهم قدرة أو حيلة على اختطاف جباية رسوم الغوص في قطر من جاسم آل ثاني. فقد كتب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا في مطلع عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م معبراً عن ضيق

صبر العثمانيين في ترك جباية رسوم الغوص واللؤلؤ لجاسم آل ثاني:

ولما كانت تجارة اللؤلؤ مهمة في قطر فإن رجالاً كثيرين يأتون من بومبي وسائر البلاد من سواحل العجم فينتج عن ذلك صادرات وواردات ضخمة وكان يجب تشكيل إدارة لتجمع الرسوم الواجبة عن ذلك لكن الحكومة لم تنظر إلى احتياجات الدولة وذلك ماتسبب في ضياع مصالح الدولة، وإنني أعلم من مصادر موثوقة أنه يتم أخذ رسوم عن بعض الأشياء المعلومة بمعرفة رجال جاسم ويتم ابتلاعها(٣١٢).

وقد استمر مراقبة العثمانيين عن كثب لما يجبيه جاسم آل ثاني من ضرائب على الغوص فقد أبلغ وكيل معاون قائمقام قطر متصرف الأحساء في عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م أن مجموع ما يأخذه جاسم آل ثاني على كل من يدخل البحر في موسم الغوص والمقدر بثمانية قران للفرد الواحد قد بلغ مجموعه في ذلك العام ٤٤١٣٧ قران(٣١٣).

وقد كان ماتجبيه السلطات العثمانية المحلية في اللواء من ضرائب على الغوص كبيراً إلى حد أغرى بعض المستثمرين الأجانب بمحاولة الحصول على امتياز الغوص عن اللؤلؤ في سواحل الأحساء مقابل دفع رسوم مغرية. لكن تصدي بريطانيا لتلك المحاولات إضافة إلى ظروف الدولة العثمانية المالية والأمنية صرفتها عن التحمس لها.

م) الطوابع المالية:

كانت أنظمة الدولة العثمانية تفرض إلصاق طوابع مالية على كافة المستندات والإيصالات المالية والوثائق الشرعية والخطابات المقدمة من الأفراد إذا لايتم قبولها دون إلصاق طوابع عليها. وكانت فئات تلك الطوابع وقيمها تختلف من مستند إلى آخر وذلك وفقاً لنظام الطوابع المتبع. ومن الطوابع التي استخدمت في لواء الأحساء طابع ذو عشرة قروش استخدم للمضابط والإعلامات الحاوية للأحكام الصادرة من المحاكم والمجالس والأوراق التي يلزم

تبليغها في محاكمات المأمورين وإعطاؤها للمدعي الشخصي. وطابع آخر بنفس القيمة كانت تشترط إلصاقه على أوراق الإذن، وطابع جوازات السفر وقيمته ثلاثة قروش وطابع تذاكر مرور قيمته قرش واحد. وطابع قيمته ثلاثة قروش على أوراق الشهادات التي تعطي من إدارات الكرنتينة والمحاكم العدلية والدوائر الرسمية(٣١٥). ورسم طابع قيمته عشر بارات عن الحطب المباع والبالغ وزنه من الحقة الجديدة إلى الخمس والستين حقه ومن الفحم عشرون بارة، ومن الحطب من الحقة الجديدة إلى الثلاثين حقه بعد المائة وعشرون بارة ومن الفحم اربعون بارة(٣١٦).

وكانت جباية قيمة الطوابع تثير خلافاً بين الدولة العثمانية وهيئة الديون العمومية إذ كانت الاتفاقية بينهما تقضي بأن يتم استيفاء أثمان الطوابع لصالح هيئة الديون العمومية. لكن الدولة العثمانية كانت تحاول التملص من ذلك متى مااستطاعت. ومن الأساليب التي لجأت إليها الدولة العثمانية إصدار طوابع خاصة اسمتها طوابع اعانة المهاجرين وقيمتها ٢٠ قرش تذهب قيمتها مباشرة إلى الخزينة العثمانية المركزية. وقد استخدمت تلك الطوابع في لواء الأحساء على نطاق واسع وعلى كافة الأوراق من استدعاءات للمواطنين إلى مضابط وأوراق ووثائق رسمية بدءا من سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م.

ن) ضريبة صيد الأسماك والربيان:

اتبعت الدولة العثمانية نظاماً ضرائيبياً خاصاً بصيد الأسماك والربيان في لواء الأحساء يقتضي أخذ الخمس عيناً من حصيلة الأسماك والربيان من الصيادين(٣١٧). حيث يتواجد رجال ملتزم الاحتساب ليقوموا بوزن الصيد في كل مرسى لاسيما مراسي قضاء القطيف المشهورة مثل دارين، سنابس، الزور، تاروت، القطيف، الرأس، الحجيرات، عنك، سيهات، صفوي. وكانوا يقومون بأخذ خمسة بعد أتمام وزنه(٣١٨).

ثانياً: ضرائب مؤقتة واستثنائية:

بجانب الضرائب والرسوم الدائمة فرضت الدولة العثمانية عدة ضرائب استثنائية ومؤقتة دفعها الى سنها حاجتها إلى المال بسبب حالة الحرب التي كانت تخوضها في أوربا ومنها:

أ - ضريبة البرسيم:

يعد البرسيم محصولاً نقدياً مهماً في لواء الأحساء وله أسواق مربحة بسبب اعتماد حيوانات المنطقة عليه في غذائها. وتعود معرفة سكان الأحساء بفرض ضريبة العشر على البرسيم إلى زمن وصول طلائع جيوش محمد علي باشا إلى المنطقة حين فرض خورشيد باشا هذه الضريبة على البرسيم ثم انقطعت تلك الضريبة مع انحسار نفوذ محمد علي باشا في المنطقة حتى فرضها المتصرف العثماني موسى كاظم الحسيني في عام ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م مما ضايق السكان وساء علماء الأحساء ووجهاءها من شدة ظلم المتصرف وتعسفه في فرضه ضريبة باهظة على البرسيم. مما قاد إلى إجتماع أعيان الأحساء واتفاقهم على جمع مبلغ من المال ليعين على إرسال وفد عنهم يذهب إلى البصرة للمطالبة برفع مظالم السكان ومنها ضريبة البرسيم. وقد تم جمع مبلغ ٤٠٠٠ ريال فرانسة واختاروا لتلك المهمة الشيخ عبدالعزيز بن صالح العلجي أحد مشائخ الأحساء المشهود لهم بالتقى والزهد فذهب برفقة خادمه عبدالعزيز بن مسعود ويصحبه عبداللطيف بن عبدالله بن جبر. وقد نزلوا في ضيافة آل النقيب حيث رحب بهم السيد طالب النقيب أحد أشراف النقباء وأحد المقربين من الدولة العثمانية والذي شاء الله أن يكون متصرف لواء الأحساء القادم بدلاً من موسى كاظم الحسيني. وقد توسط لهم طالب النقيب لدى والي البصرة فتم الغاء ضريبة البرسيم(٣١٩).
ولم يكن البرسيم وحده الذي تؤخذ عليه ضريبة بل كانت هناك ضرائب

تستوفي عن بيع قلال التمر والدبس والتمر المجفف (السلوق) عند تصديره[٣٢٠].

ب) ضريبة الـ ٦٪:

فرضت تلك الضريبة في عام ١٣١٧هـ إضافة إلى ضرائب العشر والخمس. وكانت الضريبة الجديدة قد فرضت من أجل إعانة التجهيزات الحربية للدولة العثمانية. وقد أمتعض الأهالي من توالي فرض ضرائب استثنائية باهظة عليه فقدموا مضابط متعددة يحتجون فيها على تحميلهم ماطاقة لهم به. وقد زعم قائد اللواء عبدالحميد بك أن متصرف اللواء محمد سعيد باشا كان متعاطفاً معهم. وقد أرسل أهل الأحساء وفداً عنهم مكوناً من صالح بن جبر وعيسى الحسن وكلفوهما بالذهاب إلى ولاية البصرة لتقصي أسباب فرض تلك الضريبة وشرح عدم قدرة الأهالي على تحملها. وقد قام المذكوران بمهتهما وأقاما مدة في البصرة محاولين إيصال الرسالة التي حملاها لكنهما عادا بمجرد وعد من الوالي برفع طلبهما إلى الباب العالي[٣٢١].

ثالثاً) الرسوم الجمركية:

كان نظام الجمارك أو مايسميه العثمانيون "الرسومات" هو أحد ركائز نظام الجباية المالية العثمانية. وقد سن نظام الرسومات عام ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م ثم أعيد تنظيمه وتحديث إدارته في ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م حيث تم فصل الجمارك عن وزارة المالية إلا أنه مالبث أن أعيدت لها لتكون تحت إشرافها.

وإثر إستيلاء الدولة العثمانية على لواء الأحساء أوجدت فيه مركزين للجمارك في مينائي القطيف والعقير ورغم إظهار رغبة الدولة العثمانية في إنشاء دار للعوائد الجمركية في ميناء قطر إلا أن جاسم آل ثاني تصدى لذلك مهدداً بنزوحه وأهالي قطر في حالة الإصرار على ذلك. وكانت أول جباية لرسوم الجمارك قد جاءت إثر دخول العثمانيين القطيف مباشرة إذ سارعت

السلطات العثمانية في شهر جمادى الأولى ١٢٨٨هـ - ١٨٧١م إلى جباية رسوم جمركية في مينائي القطيف والعقير مما يدل على اهتمامها المبكر بجباية رسوم الجمارك[٣٢٣] ثم بداوا في تنظيم وضع الجمارك في اللواء في أول جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/أغسطس ١٨٧٢م بنشر إعلانات ولصقها في المحلات العامة تدعو الراغبين في التزام رسوم جمارك اللواء بالتقدم موضحين المبالغ التي يريدون الالتزام بها. وقد أوضح العثمانيون ان من سيرسو عليه التزام الجمارك سيطلب منه إلصاق طابع تساوي قيمته آنه هندية إضافة إلى الرسوم الجمركية المعتادة كما أعلنت عن رغبتها إنشاء سوق لبيع المواد الغذائية من مختلف الأنواع وأنها سوف تطرح ترسيته على أعلى عرض مالي مع منعها بيع تلك المواد خارجه[٣٢٤]. وقد رست مزايدة ترسية رسوم جمارك اللواء في عام ١٩٠٥م على علي بن فارس وعلي بن منصور اخوان مقابل ١٣,٥٠٠ ليرة عثمانية. ثم برزت الجبيل ميناء نشطاً ومنفذاً تجارياً في اللواء بعد نزوح آل أبوعينين من قطر الى الجبيل في عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م. وكان مما ساهم في انتعاشه تسامح الإدارة العثمانية في بداية الأمر في جباية رسوم جمركية على ماينفذ من ميناء الجبيل رغبة في انعاشه وتشجيعاً له لمنافسة ميناء الكويت الذي لم يعد للعثمانيين من نفوذ فيها. لكن هذا الإجراء أغاظ أهالي القطيف الذي بادروا إلى الإحتجاج على استثناء ميناء الجبيل وتمييزه بهذا التسامح حيث خشوا أن يودي ذلك إلى إنصراف الاستيراد والتصدير إلى الجبيل وحدوث ركود اقتصادي في القطيف[٣٢٥].

عهدت الادارة العثمانية بإدارة كل مركز جمركي من مركز اللواء إلى مدير وكاتب وأمين للصندوق وموظفين أو ثلاثة في بعض الأحيان. وكان عمل هؤلاء إداري بحت إذ أن جباية الجمارك تعطي لملتزم يتقدم في منافسة عامة ترسي على من يتقدم بافضل عرض يتفق والتقديرات العثمانية التي تقدم لائحة رسوم محددة وشروط وضوابط لترسية التزام الجمارك. ويتعهد ملتزم

ضمان الجمارك بتقديم المبلغ المتفق عليه سنوياً بعد موافقة إدارة جمارك الولاية المربوط بها اللواء على ترسية ضمان الجمارك. وكان مبلغ تلزيم الجمارك يشكل نسبة كبيرة مما يجبى من اللواء. فقد ذكر أن جمارك ميناء القطيف قد منحت لملتزم في سنة ٢٢/١٣٢٣هـ/ ١٩٠٤-١٩٠٥م مقابل ٤,٢٣٠ جنيه استرليني[٣٢٦].

كانت ضريبة الاستيراد الاعتيادية أثناء حكم العثمانيين للواء الأحساء ١٠٪ وضريبة التصدير ١٪ لكنها مالبثت أن بدأت بزيادتها تدريجياً وذلك بفرض رسوم على البضائع المصدرة من القطيف حيث رفعتها من ١٪ الى ٦٪ ثم أصبحت ١٠٪ على مايصدر من القطيف من بضائع للمصدرين الأجانب ولاسيما التجار الهنود [البنيان] من التبعية الإنجليزية وذلك بدافع خشية السلطة العثمانية من أن تصل تلك السلع والبضائع إلى فارس بينما منحت تسهيلات للتجار المحليين[٣٢٧]. وقد استمرت عملية زيادة الرسوم الجمركية لتصل في سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م إلى ١١٪ وقد جاء فرض تلك الزيادة بعد أن تحاشى التجار دفع ضريبة تصدير البضائع المحلية إلى فارس ومقدارها ٨٪ وذلك بلجوئهم إلى تصدير مايرغبون تصديره إلى فارس عن طريق الهند مستفيدين بذلك من الضريبة الاعتيادية ١٪ لكن السلطات العثمانية تنبهت لذلك التحايل ففرضت ضريبة ٨٪ على كل سفينة تغادر القطيف وهي تحمل سلعاً محلية وأعطت التجار حقاً في استعادة ٧٪ من تلك الرسوم إذا قدم شهادة تثبت خلال ١٢١ يوماً أن بضاعتهم وصلت فعلاً إلى الهند وذلك بعد إحضار شهادة مصدق عليها من مسؤول عثماني معتمد في ميناء المقصد. لكن ضامني الجمارك في ميناء القطيف كثيراً ماكانوا يترددون ويماطلون في إعادة تلك المبالغ إلا إذا ضغط عليهم المسؤولون العثمانيون. وقد أدى هذا الإجراء إلى حدوث ارتباك كبير في التجارة في القطيف لأن نسبة ٧٪ من قيمة البضاعة المودعة لدى دوائر

الجمارك كانت كبيرة جداً وكان باستطاعة التاجر استغلالها في تنمية تجارة أخرى. وزاد في الارتباك التجاري في القطيف كون التجار المصدرين ومعظمهم من الهنود على غير دراية بإمكانية استعادة الرسم الإضافي ٧٪ مما جعل تلك الأموال تذهب إلى الخزينة العثمانية وعندما تنبه أولئك التجار بدأت السلطة العثمانية تتمنع في إعادة تلك الرسوم بسبب الإجراءات المالية التي تمر عبر عدة قنوات ودوائر مالية مما جعل التجار الهنود يستغيثون بالمقيمية البريطانية بالبحرين. خاصة وأنهم من الناحية الرسمية رعايا إنجليز وقد نجحت المقيمية البريطانية في استعادة جزء من تلك الرسوم يخص الفترة الواقعة مابين ١٣١٢ - ١٣١٣هـ/ ١٨٩٤م-١٨٩٥م، والتي بلغت ٥٠١٣ روبية هندية وزعت بين التجار الهنود[٣٢٨]. وبعد ضغوط كبيرة مارستها المقيمية البريطانية في البحرين توصل التجار الهنود إلى ترتيب خاص مع ضامني الجمارك في ميناء القطيف يسمح لهم بدفع رسوم جمركية تتراوح مابين ١,٥ - ٦٪ على البضائع التي يصدرونها بأنفسهم لكن ذلك لم يراع بصفة تامة. وقد ألغيت تلك الرسوم الإضافية على البضائع المصدرة إلى فارس بعد توقيع الدولة العثمانية وفارس اتفاقية تجارية في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م لكن تلك الاتفاقية لم تصمد طويلاً إذ مالبثت الدولة العثمانية أن عادت الى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد والتصدير تصل ١١٪.

شملت الزيادة الكبيرة في التعرفة الجمركية للاستيراد والبالغة ١١٪ كل مايرد إلى اللواء بغض النظر عمن يقوم بالاستيراد أو التصدير والذي بدء في تطبيقها في مطلع سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، وقد أدى ذلك إلى سخط التجار والسكان خاصة وأن التجار كان يقع على عاتقهم دائماً المساهمة في التبرع لاحتياجات الأهالي واللواء من الاحتياجات التي تعجز عنها موارد الحكومة المحلية. وقد التمس التجار من مفتي اللواء الشيخ عبداللطيف الملا رفع

بسم الله الرحمن الرحيم

المعروض بعد الدعاء المفروض لمولانا امير المؤمنين بالنصر والعز والتمكين بان نصره مولاه على اعداه في ممالكه
الى يوم الدين مخصوص ان معاشر عموم اهالي الاحساء الداعين المقتصرين الى حماية الدولة العلية
المستظلين بظل مراحمها البهية الراجين وقوع التفاتها السنية بلغنا امر مخالف للعادة ومناقض لما بدا الا
ستقامة والسداد مخصوص ما اعلنت به الحكومة من انه يراد اخذ ضريبة على المال احدا عشر
وتفتيش الاموال فتكدرت نفوسنا وضاقت صدورنا بهذا الحال لما انه يؤدي ذلك الى النقص
علينا والضرر والاختلال لضعف حالنا وقلت اسبابنا وانقطاع بلدنا لاحاطت العشاير
بنا من الجوانب وجراءتهم على الفساد والنهب من كل جانب والحاضر يرى ما لا يرى الغايب
وجميع ما يحتاج اليه طرفنا يجلب اليه من البلدان والاموال التي تاتي للتجار لغيرهم من اهل
البحار ليست خاصة بهم فاذا سمع اهل الاموال بهذه المعاملة والمخالفة للعادة السابقة
منعوا اموالهم من الارسال فيؤدي ذلك الى ضررنا والتضييق بحالنا والاختلال وحاشا دولتنا
دولتنا العلية ايدها رب البرية ان ترضى بذلك وان تهوى وقوع تلك المهالك على الرعية التي
على التمام مراحمها مجبولة تالف رعيتها وما يؤدي الى راحتها وتسكينها وحال طرفنا لا يخلص بعين
هو الممالك المحروسة ولا يقبل من التكاليف غير ما هو واقع فيه ومستقيم عليه من الامور المالوفة
فالمرجو من مراحمكم العميمة وعواطفكم الرحيمة ومنا محكم للدولة
فبناء على ذلك لطفا وكرمة وعطفا على الرعية الضرفي هذا الحال وابقانا على ما عليه الاستقامة السابقة حنذا
العليه وعبر نكم وشفقتكم على الرعية وانتم خليفة الدولة العلية
لما به الاختلال في الكمال لتنالوا الدعوات الخيرية لدى الملك المتعال ولرجاء النتيجة فمنالكم
بلاده على في مملكته وفي الحديث كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته
شهر صفر سنة ١٣٢٩
١٨

تظلمهم الى السلطات العثمانية فاستجاب الشيخ وكتب رسالة معبرة في ١٨ صفر ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م جاء فيها[٣٢٩]:

بلغنا أمر مخالف للعادة ويناقظ [ويناقض] لما بدالاة [لما بدا له] الاستقامة والسدادة منخصوص [بخصوص] ما أعلنت به الحكومة من أنه يراد أخذ قمرك على المائة أحد عشر، وتفتيش الأموال فتكدرت نفوسنا وضاقت صدورنا بهذا الحال لما أنه [لانه] يؤدي ذلك إلى النقص علينا والغرر والاختلال يضعف حالنا وقلت [قلة] اسبابنا ونقطاع [انقطاع] بلدنا ولإحاطت [إحاطة] العشائر بنا من الجوانب وجتراءهم [اجترائهم] على الفساد والنهب من كل جانب، والحاظر [الحاضر] يرى ما لايرى الغائب، وجميع ما يحتاج إليه طرفنا يجبا [يجبى] إليه من البلدان والأموال التي تأتي للتجار لغيرهم من أهل البحار ليست خاصة بهم، فإذا سمع أهل الأموال بهذه المعاملة وابتداء مخالفة العادة السابقة منعوا أموالهم من الإرسال فيؤدي ذلك إلى ضررنا والتضييق بحالنا والاختلال وحاشا دولتنا العليه أيدها رب البرية أن ترضى بذلك وأن تهوى وقوع تلك المسالك على الرعية.

وجدير بالذكر أن إيرادات الجمارك في لواء الأحساء يبعث بها مباشرة إلى وزارة المالية في العاصمة الأستانة ولاتدخل ضمن مالية اللواء. كما أن ميزانية الجمارك ومصروفاتها باللواء لاتدرج ضمن ميزانية اللواء العامة.

رسوم الديون العمومية:

عينت الإدارة العثمانية مأمورين لتحصيل رسوم الديون العمومية في كل من مينائي العقير والقطيف كانت مهمتهم جباية رسوم خاصة لصالح هيئة الديون العامة مباشرة. وهذه الرسوم لاتدخل ضمن ميزانية اللواء وليس لإدارة اللواء إشراف مباشر عليها. وقد سبق ذكر من تولى إدارتها في اللواء[٣٣٠]:

الرسوم التي تجبيها الدوائر غير المالية في اللواء:

كان هناك رسوم وضرائب أخرى تجبيها دوائر غير الدوائر المالية في اللواء ومن تلك الرسوم:

أ) رسوم الكرنتينية [الحجر الصحي]:

كانت دوائر الحجر الصحي الموجودة في منافذ اللواء البحرية لاسيما في ميناء القطيف تستوفي رسوما مالية باسم الكرنتينة. وكان الرسم المعتاد أخذه عشرة قروش عن كل شخص يقدم إلى المنطقة من غير أهلها[٣٣١]، أما السفن التي ترسو في موانئ اللواء وتحجر صحياً فيؤخذ منها رسوما مالية وفقا لحمولتها، فمن ١ - ٥٠٠ طن كانت السفينة تدفع ضريبة قدرها عشرون بارة عن كل طن. وإذا زادت الحمولة عن ألف طن فتؤخذ ثمان بارات عن كل طن[٣٣٢]. وكان هناك رسم آخر يطبق على السفن يسمى "ضريبة الرسو" قرب رصيف دائرة الحجر الصحي ويتم استيفاؤه وفقاً للتالي[٣٣٣]:

من ١	إلى	١٠٠ طن	عشرة قروش
من ١٠١	إلى	٢٠٠ طن	عشرون قروش
من ٢٠١	إلى	٤٠٠ طن	ثلاثون قرشا
من ٤٠٠		طن فأكثر	اربعون قرشا

أما الرسوم التي تستوفي من القادمين الى اللواء والذين كان يتم حجزهم في دائرة الحجر الصحي فكانت على النحو التالي[٣٣٤]:

المحجوزة لمدة خمسة أيام يدفع رسماً قدره	٣٩,٥ قرشا
المحجوز لمدة يومين يدفع رسماً قدره	١٧ قرشا
المحجوز لمدة يوم واحد يدفع رسماً قدره	٩,٥ قرش

وكان على المسافر المغادر للواء دفع رسم قدره ٢٠ قرش مقابل حصوله على

شهادة السلامة الصحية يضاف عليها طابع قيمته ثلاثة قروش يلصق عليها[٣٣٥] . وفي حالة الوفاة في دوائر الحجر الصحي كان يجب على ذوي المتوفي دفع مبلغ قدره ٥٠ قرش مقابل استحصال شهادة بالوفاة لايتم الدفن بدونها[٣٣٥-أ] . وكان ممن تولى منصب مأمور الكرنتينة في ميناء القطيف[٣٣٦] :

١٣١٥ - ١٣١٧هـ / ١٨٩٧ - ١٨٩٩م كاظم أفندي

١٣١٨ - ١٣٢٢هـ / ١٩٠٠ - ١٩٠٤م شلال أفندي

ب) رسوم تفريغ البضائع من السفن :

كان التجار يلزمون بدفع رسم قدره روبيتان هنديتان عن الطن الواحد ومازاد عن ذلك يدفع التاجر عنه الرسوم المقررة وقدرها ٨٪ من قيمة البضاعة[٣٣٧] . وقد استمر ذلك حتى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م حين زيد الرسم الى ١١٪ . وكان فرض تلك الرسوم يتم وفقاً لتقدير مخمني الجمارك أما على قيمة بواليص البضاعة مضافاً إليها ٢٥٪، أو بموجب سعر السوق ناقصاً ١٠٪، أو أن تدفع عينا بالنسبة لبعض السلع[٣٣٨] . وعموماً كان الرسم بين ٧ - ٩٪ حتى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م وبين ١٠ - ١٢٪ بعد ذلك من القيمة الحقيقية للتكلفة مضافاً إليها أجور الشحن والتأمين[٣٣٩] .

ج) رسوم أرضية الميناء :

فرضت سلطة الجمارك بالموانئ على التجار الذين تبقى بضائعهم داخل ساحة الجمرك مدة تزيد على سبعة أيام دفع رسوم أرضية يتراوح قدرها مابين ١ - ٣٠ بارة على الكيس أو الرزمة أو الصندوق شريطة أن لايتعدى الوزن ١١٤ حقة، وثلاثة أضعاف المبلغ لما بلغ وزنه ٢٢٨ حقة، وأربعة أضعاف المبلغ لما بلغ وزنه ٣٤٢ حقه. وكان النظام يوجب على التجار بعد فسح بضائعهم جمركياً سرعة نقلها إلا أنه لايتم تسليم البضائع لهم مالم يتم دفع

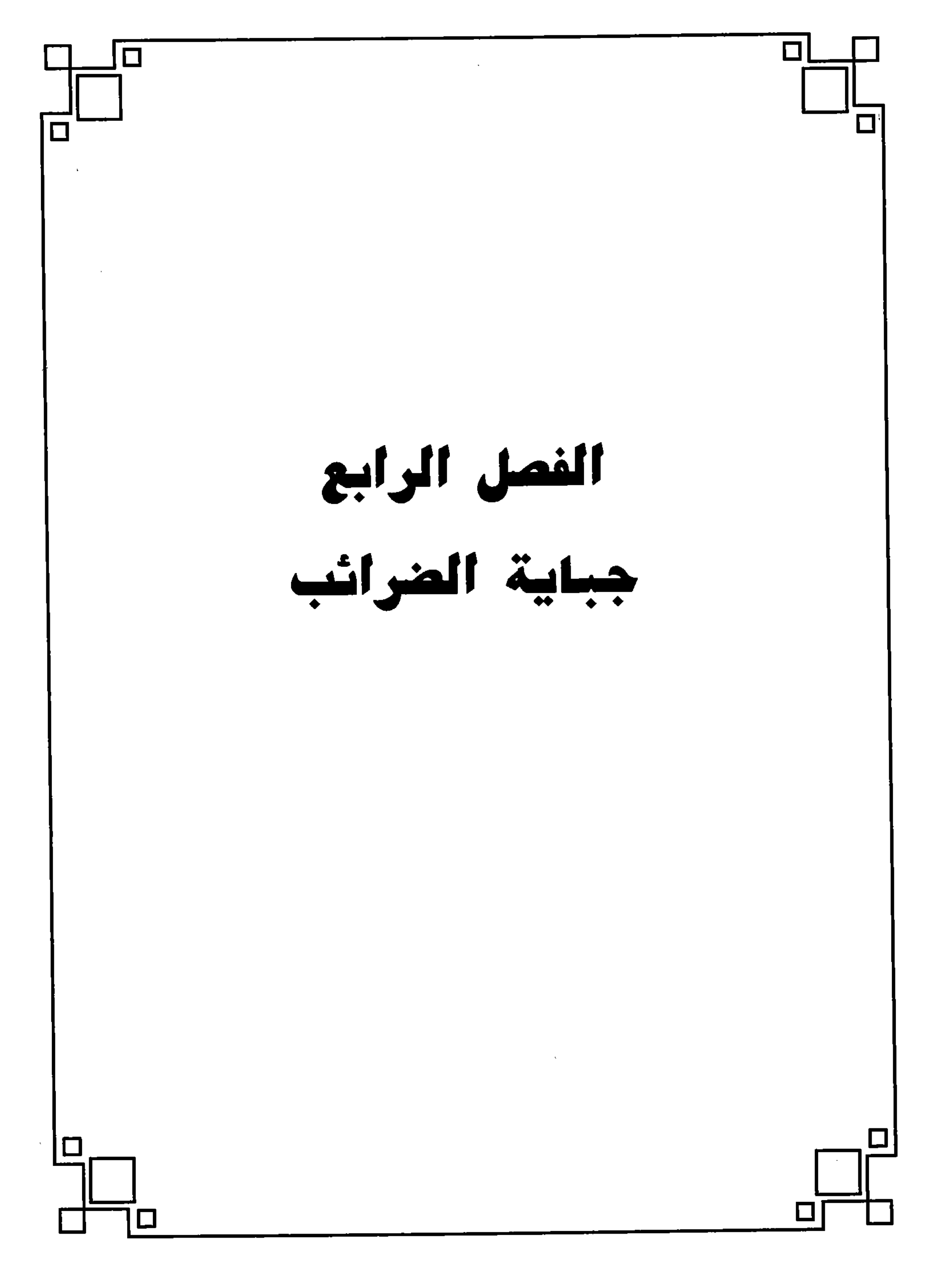
الرسوم الجمركية كاملة.

د) رسوم على المسافرين:

كانت السلطة العثمانية تلزم الراغبين في السفر سواء أكانوا من الأهالي أو الموظفين أو الجنود ماعدا أمراء العساكر السلطانية وضباطها الحصول على جوازات سفر أو تذاكر مرور[٣٤٠]. وكانت قيمة جواز السفر إلى البلاد الأجنبية ١٥ قرش يسمح لحامله بالسفر براً وبحراً. غير أنه صدرت في سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م أوامر الباب العالي بالسماح للراغبين من أهالي الأحساء ونواحيها والذي يمرون بالبصرة في طريقهم لزيارة إيران عن طريق بغداد والمحمرة وخانقين أن يدفعوا خمسين قرشاً كرسم للسماح لهم بذلك وأن يطبق ذلك على الراغبين في السفر براً وبحراً وذلك إضافة إلى قيمة الجواز ١٥ قرش[٣٤١] وكان نظام منح جوازات السفر للراغبين في السفر إلى البلاد الأجنبية يستلزم أحضار كفلاء مع التأشير في جواز السفر مايفيد أخذ الكفالة[٣٤٢] كما كانت التعليمات تمنع كتابة أشكال الإناث سواء في السجل الأساسي أو في تذاكر السفر إذ يكتفي بقيد أسمائهن وأعمارهن مع أسماء أبائهن[٣٤٣] وكان النظام ينص على منح تذاكر مرور مجاناً للعجزة والمحتاجين من الأهالي بعد تصديق عمد المحلات والقرى كما يعفيهم من الصاق طابع قيمته قرش على تذاكر السفر المعمول بها نظاماً[٣٤٣-أ] وكان حساب تاريخ يوم الولادة للمسلمين عادة مايحسب ابتداء من شهر رجب الذي هو نصف تلك السنة، أما التاريخ الذي يكتب في أوراق تراجم الأحوال فيكون الحساب والتطبيق وفقاً للسنة المالية العثمانية باعتبار السنة الهجرية[٣٤٤].

أقدمت السلطة العثمانية في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م على فرض ضرائب

مالية على كل السفن والقوارب القادمة إلى ميناء القطيف وذلك حسب حجم ذلك القارب أو السفينة، إذ يقرر ذلك موظف عثماني يصعد الى متن كل سفينة قادمة ويقوم بتحديد حجمها وفرض الضريبة وفقاً لذلك مما حمل أصحاب القوارب والسفن على كتابة احتجاج باللغتين التركية والإنجليزية قدم إلى السلطة العثمانية في القطيف. وقد تكرر فرض الضرائب الاستثنائية على حركة السفر في زمن المتصرف محمد سعيد باشا في سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م إذ فرض رسوم سفر إضافية على جميع القوارب والمراكب التي تنقل مسافرين وتمر على ميناء القطيف وكذلك القوارب التي تغادر الميناء. إذا كان يصعد إليها مأمورو الجمارك مرة ثانية في ميناء دارين فإذا لم يجدوا معها تصريح سفر صادر من المسؤول في ميناء القطيف وهو تصريح يكلف القارب روبيتين هنديتين، قاموا بفرض غرامة على كل قارب أو مركب قدرها ست روبيات هندية(٣٤٥). وقد استمر ذلك الإجراء حتى شوال ١٣٠٠هـ/ أغسطس ١٨٨٣م حين شدد قائمقام القطيف على ضرورة الحصول على جواز سفر لكل أصحاب القوارب التي تنقل مسافرين وقام بتحديد قيمة ذلك الجواز بروبية هندية واحدة، وقد أدى استمرار فرض ضرائب رسوم الميناء وضريبة الرؤوس على جميع السفن التي تؤم ميناء القطيف إلى رفع شيخ البحرين شكوى حولها في شهر يناير ١٨٩٣م واستعان بالمقيم البريطاني في البحرين الذي أفاده أنه لايستطيع عمل شيء حيالها مادامت تلك الرسوم تمارس داخل الأراضي العثمانية(٣٤٦).



الفصل الرابع

جباية الضرائب



الفصل الرابع

جباية الضرائب

شرعت الدولة العثمانية منذ أن استولت على لواء الأحساد في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م في إحكام قبضتها المالية عبر هيكل إدارتها المدينة وخاصة مايتعلق بجباية الضرائب والأعشار. فكان أول إجراء قامت به بعد استيلائها على القطيف وقبل سير قواتها إلى الأحساء - إيجاد مجلس زراعي مؤقت في نهاية شهر ربيع الثاني ١٢٨٨هـ في القطيف مهمته استحصال ايرادات محاصيل القطيف وفق الأعراف المعتادة وإصدار توجيهاته في كيفية تلزيم الأملاك الأميرية وتمور النخيل في القطيف وقد شكل ذلك المجلس برئاسة قائمقام القطيف إبراهيم بك وعضوية(٣٤٧):

١- أحمد بن مهدي بن نصرالله من أعيان القطيف وتجارها.

٢- سيد ماجد (الحسين) أفندي من أعيان القطيف وتجارها.

٣- أحد تجار القطيف.

كما تضمنت تلك التعليمات المبكرة طرق جباية الجمارك في مينائي القطيف والعقير كما ذكر، وتلت تلك الخطوة مباشرة تأسيس بيت مال في القطيف عهد بإدارته الى طالب أفندي الذي مالبث أن نقل عند دخول العثمانيين لواء الأحساء كقائمقام للمبرز(٣٤٨). ثم تسارعت الإجراءات العثمانية للإستفادة من إيرادات الأملاك والمحاصيل الزراعية فأصدر متصرف اللواء في ١٢ ذي القعدة ١٢٨٨هـ في ٢٤ يناير ١٨٧٢م بلاغاً وضع صوراً منه في عدة أماكن جاء فيه أعلان السلطة العثمانية عن نيتها في بيع الأراضي العائدة ملكيتها الى الحكومة في اللواء وطلبت من يرغب الشراء في الأحساء التقدم إلى مسعود أفندي الموجود في قصر صاهود أما من يرغب

الشـراء في القطيف فعليـه التـقـدم إلى حسين أفندي المسؤول عن شؤون القطيف[٣٤٩]. وكان إقبال الناس في البداية ضعيفاً خوفاً من استرداد آل سعود المنطقة وبالتالي إلغاء البيع، مما أدى إلى إجبار الدولة إلى تأجير تلك الأملاك العقارية الى مستثمرين مقابل دفع إيجار وضرائب عشرية، وقد ذكر أن مبلغ التأخير قد قدر بـ ٥٠٠,٠٠٠ ريال لكن ماحصل عليه العثمانيون كان ١٨,٠٠٠ ريال فقط وسبب ذلك هو تأجيرها بمبالغ صغيرة لاتقارن مع أثمانها الحقيقية، والحصول على رشاوي مقابل هذا الخداع. كما انخفض دخل تأجير العقارات الزراعية في الأحساء والقطيف في عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م حيث بلغ ٣١,٠٠٠ ريال بينما دخلها الحقيقي كان أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال[٣٥٠].

وكانت الإدارات المعهود إليها بجباية الضرائب والعشور تعتمد على ملتزمين ومتعهدين لجباية تلك الضرائب والرسوم. وقد طبقت السلطة العثمانية المحلية في لواء الأحساء، باستثناء قضاء قطر أسلوبين للجباية هما الأمانة والالتزام.

١- الأمانة:

تقوم السلطة العثمانية المحلية وفقاً لهذه الطريقة باستيفاء أموال بعض الضرائب والرسوم مباشرة من المكلفين بدفعها. وكانت هذه الطريقة التي يتم جباية ضرائبها عن طريقة التخمين، كثيراً مايكتنف تطبيقها مشاكل وصعاب كثيرة أكثرها مايحدث من إشكالات مثيرة بين دافعي الضرائب والرسوم وبين موظفي السلطة العثمانية في اللواء الذين كثيراً مايبالغون في تقدير قيمة تلك الضرائب والرسوم لاسيما إذا لم تدفع لهم رشوة من قبل أصحاب الأملاك والحاصلات الزراعية. وكان مما يزيد في إثارة مشاكل التخمين لحاصلات المنطقة الزراعية اعتماد المخمنين لها في أكثر السنوات على

إنتاجها في السنة أو السنوات الماضية أيام صلاحها، فكثيراً ماكان الاعتماد على الإنتاج السابق يعد مقياساً أساسياً لاستيفاء ضريبة الأعشار في سنة معينة ويستمر لعدة سنوات تالية دون الأخذ بعين الاعتبار لاحتمال انخفاض هذه الحاصلات بسبب الآفات الزراعية والأحوال المناخية وحالة الأمن. وكان هذا الأصرار كثيراً مايؤدي إلى خلافات شديدة بين الملاك والمتعهدين الزراعيين وبين السلطة العثمانية يكون من أهم نتائجها فرار عدد من مستأجري تلك المزارع ومتعهديها مما ينتج عنه دمار الأملاك الحكومية والأراضي الزراعية المنتجة في اللواء. ومن الأمثلة على ذلك ماحدث في شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٩هـ/يناير ١٨٨٢م في فترة المتصرف محمد سعيد باشا الثانية، حين اشتد مع ضامني الأراضي الأميرية [الحكومية] في القطيف والتي كانت في السابق من أملاك الدولة السعودية وتمت مصادرتها بعد استيلاء العثمانيين على المنطقة وإعطاؤها بنظام الضمان لمتعهدين لاستغلالها نظير دفع ضرائب عليها[٣٥٢]. وكانت تلك المزارع تغل فيما مضى حوالي ٢٠٠٠ قلة تمر، إلا أن عدم الاهتمام بها أدى إلى تدني إنتاجها إلى مايقارب ٥٠٠ قلة، ورغم أن السلطة العثمانية المحلية على إدراك تام بأحوالها إلا أنها وفقاً لسياستها الضرائيبية في اعتماد ضرائب السنوات الماضية خاصة ذات الإنتاج المرتفع، بل وأحياناً زيادة التخمين عن الماضي، أصرت على أن يدفع ضامنوا تلك المزارع الضريبة على أساس الإنتاج القديم[٣٥٣]. مما أدى إلى احتجاج ضامنيها مبدين عدم قدرتهم على تحمل تلك الضريبة المجحفة التي لاتتفق بحال من الأحوال مع إنتاجية تلك المزارع. وقام أولئك الضامنون بتقديم عدة التماسات متكررة للمتصرف في الهفوف إلا أن التماساتهم لم تلق استجابة بل جاءهم التهديد باستخدام القوة العسكرية[٣٥٤]. وكانت جملة المبالغ التي يطالب بها أولئك المزارعون تصل إلى حوالي ١٧٠,٠٠٠ روبية هندية. وزاد من معاناة الفلاحين وضامني تلك الأراضي الزراعية

صدور أوامر المتصرف إلى عمد القرى التي توجد بها تلك المزارع لحمل الفلاحين على العمل مجاناً لإعمارها والعناية بها مما حمل كثيراً من الفلاحين على الفرار وقاد بالتالي إلى المزيد من الدمار لتلك المزارع والقرى الزراعية(٣٥٥).

وإستمراراً من المتصرف محمد سعيد باشا في سياسته المتشددة في جباية الضرائب من ضامني مزارع النخيل في القطيف قام بجهود لجباية أموال أدعى أنها متأخرات ضرائب لم تدفع. فوفقاً لتعليماته المشددة تلك قام قائمقام القطيف بالقبض على أحمد بن مهدي بن نصر الله أحد كبار القطيف وتجارها وملاكها وأعيانها واحتجازه لعدة أيام في السراي [مقر الحكومة]. ولم يطلق سراحه إلا بعد أن أخذ منه متأخرات الضرائب المستحقة عليه منذ أن كان قائمقام للقطيف سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م. كما قام القائمقام المذكور بعقد اجتماع لتجار القطيف للتحقيق معهم بخصوص متأخرات الضرائب على عمد القطيف وذلك بحجة أن تجار القطيف يسهلون مهمة هروب من يريد التهرب من دفع ماعليه من مستحقات مالية للحكومة. وللتضييق على أهالي القطيف وحملهم على الدفع قامت السلطات العثمانية المحلية بمنع مغادرة القطيف إلا بعد الحصول على تصريح سفر ثمنه ثلاث روبيات هندية(٣٥٦). وفي مقر اللواء في مدينة الهفوف قام المتصرف محمد سعيد باشا في عام ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، بسجن مدير بيت مال القطيف محمد أمين وقام بالتحقيق معه ثم حرض عليه عدد كبير من السكان لرفع شكاوي ضده بإدعائه أنه كان سبباً في جباية أموال كبيرة منهم دون حق رغم أنه لم يمض على تعيينه هناك إلا خمسة عشر شهراً(٣٥٧). وقد أتضح فيما بعد عدم حصول فقدان أو خسارة في المال نتيجة عمل مدبر من قبل محمد أمين وأن كل ماحصل كان نوع من التراخي في أداء مهام وظيفته مما لايسمح له بالعودة لها(٣٥٨-أ).

وكانت الدولة العثمانية تلجأ، كلما اضطرتها ظروفها المالية إلى الإيعاز إلى الحكومة المحلية في اللواء لزيادة تحصيل مايمكن من ضرائب ورسوم ومن الأمثلة على ذلك إصدارها التعليمات لمتصرف الأحساء محمد سعيد باشا في فترته الثالثة، قرب نهاية عام ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م بضرورة جباية مزيد من الضرائب من اللواء وهي ماعرفت بضريبة نصف في المائة والتي عهد إلى عمد القرى بجمعها في الأحساء. وقد أدى إلى خلق هيجان كبير بين السكان. وقد قدر أن ماجمع من هذه الضريبة الجديدة بلغ حوالي ١٢,٠٠٠ ليرة ذهبية عثمانية مما خلق هيجان في اللواء وأدى إلى سخط الأغنياء والتجار والملاك الزراعيين والمزارعين الذين وقع على كاهلهم معظم تلك الزيادة غير المبررة(٣٥٨).

أنفجر خلاف شديد سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠١م، بين ضابط أمن ميناء العقير ومدير ناحية العقير ألقى بظلاله على سهولة الحركة التجارية وسلاستها وسرعة إنجاز المعاملات التجارية وتقدير نسبة الرسوم الجمركية وتيسير حركة المرور للمسافرين. فقد اشتط يوسف أفندي ضابط الميناء في خلافه مع مدير الناحية عبدالكريم أفندي في كيفية تفتيش السفن التجارية والبضائع المرسلة في صناديق من البحرين إلى تجار الأحساء. مما حمل وكيل طابور اللواء طالب فوزي على المسارعة بإرسال رسالة شديدة اللهجة إليه ذكره فيها أنه رغم التنبيه الخاص المرسل إلى إدارة الميناء وحثها على حسن الإدارة وتوفير معاملة حسنة وآمنة للمارين والعابرين إلا أنه علم بأن الأمور فيه تتم وفق صورة معاكسة وأن يوسف أفندي نفسه يتعدى على الجميع ولاينسق مع مدير الناحية لتحقيق المصلحة العامة مخالفاً بذلك الصفة العسكرية ومخلاً إخلالاً طبيعياً بنفوذ وهيبة الحكومة السنية وأمنها وسلامة إجراءاتها، وحذره بعدم جواز ذلك وأنه في حالة استمراره في ذلك السلوك فسوف يتعرض لجزاء قانوني شديد(٣٥٩). وقد اتبع وكيل طابور اللواء مذكرته السابقة

بمذكرة أكثر تفصيلاً وتحذيراً لضابط أمن الميناء المذكور بعد ثلاثة أسابيع من إرسال المذكرة الأولى جاء فيها التأكيد على الانضباط والتنسيق مع مدير ناحية العقير وعدم السماح له من قبل المتصرف بترك موقع عمله والقدوم إلى مركز اللواء إلا في وقت الشدائد وعدم عرقلة نقل البضائع التجارية والمسافرين بعد مصادقة مدير الناحية على سلامة إجراءاتها وتحذيره من عدم إظهار الشكوى والتذمر وترويجها، وأنه لو سمع عنه الاستمرار في ذلك فلن يكتفى بنقله واستبداله بل سينال عقاباً قانونياً صارماً[٣٦٠]. لكن هذا التحذير لم يمنع يوسف أفندي من رفع شكوى إلى قائد اللواء عبدالحميد بك يتهم مدير الناحية المذكور التي تعد أهم مواني المنطقة إذ تأتي إليها السفن من الدول الأجنبية بالأمتعة والبضائع والسلع التجارية، بأنه غير كفء ولا مؤهل لهذا المنصب الحساس مذكراً بماضيه الوظيفي، حيث كان مستخدماً في قلم أوراق البصرة وبسبب سوء حاله تم نقله إلى الأحساء في قلم التحريرات في قضاء القطيف ثم نقل بعد بضعة أشهر إلى ناحية العقير مديراً لها[٣٦١]. وزعم يوسف أفندي أن مدير الناحية مبتلي بالسكر ليلاً ونهاراً حتى أنه حول إدارته إلى حانة وقام مع ملتزم الاحتساب داود شنطوب بالإخلال بعملهما في سبيل المنفعة الذاتية وخالفا تفتيش السفن وسهلا دخول الأسلحة والذخائر الممنوعة وقبلا الرشوة في ذلك[٣٦٢].

ويبدو أن الخلاف بين ذلك الضابط ومدير الناحية كان في أحد جوانبه شخصياً فقد سارع يوسف أفندي ضابط أمن ميناء العقير بعد أقل من أسبوعين من تلقيه مذكرة مرجعه، المشار إليها آنفاً، مشتكياً من سوء معاملة المدير له وأن سبب الخلاف بينهما نشب حول حركة ورود السفن الأجنبية إلى الميناء وحسن معاملتها وفق نظام يكفل لها حسن التفريغ وسرعته. حيث أوضح الضابط إصراره على ضرورة فتح الصناديق التجارية التي يستقدمها التجار المحليون من البحرين والتي يعتبرها صناديق مشبوهة يجب

التأكد من محتوياتها، خاصة وان التجار كانوا يصادقون حين شحنها من البحرين على إقرار يسمح لملتزم الاحتساب بالميناء بفتحها وتحملهم نفقات ذلك بناء على أمر شفهي يصدره مدير الناحية لملتزم الاحتساب(٣٦٣). بينما أبان مدير الناحية أنه لايرى ضرورة لفتح تلك الصناديق وأن ذلك الإجراء يعرقل التدفق التجاري. وشكا الضابط من أنه إثر احتدام النقاش مع مدير الناحية قام الأخير بنهره بصوت مرتفع وطلب منه الامتناع عن تعقيد أمور التجار وترك تلك المهمة والانصراف لأداء عمله دون تقصير(٣٦٤).

وكانت جباية الضرائب والرسوم بطريق الأمانة تكلف الإدارة العثمانية المحلية كثيراً من الجهد والمال لاسيما إذا اقتضى الأمر سوق قوات الأمن [الضابطة] والجيش إلى المناطق العشرية التي لايقبل دافعي الضرائب دفعها وفقا للتقديرات العثمانية.

٢- الالتـــــزام:

تعود جذور نظام الالتزام إلى فترة مبكرة في تاريخ الدولة العثمانية. فقد كانت مؤسسات الدولة العثمانية الرسمية لاتتعامل مباشرة مع الملاك الزراعيين والفلاحين في جباية الضرائب الزراعية بل تعهد بذلك إلى ملتزمين يقومون بدور الجباية. وقد مر هذا النظام بعدة تعديلات وتحولات ليس هذا مجال مناقشتها، لاسيما وأن معظمها تم قبل استيلاء الدولة العثمانية على لواء الأحساء في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. غير أن ماطبق في اللواء فيما بعد كان وفق التنظيم الصادر في شهر رجب ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م الخاص بنظام إحالة الأعشار والرسوم. وبموجب ذلك النظام أصبحت عملية الالتزام تجرى عن طريق مزايدة علنية لترسية جمع وجباية الأعشار والرسومات لمدد تتراوح مابين سنة وأثنتان وخمس. وقد خول النظام المذكور عمد القرى ومجالسها حق استيفاء العشور في حالة تأخر الملتزم أو مأمور الأمانة عن الحضور في

الوقت المحدد على أن يدون ذلك في سجل خاص يختم عليه من قبل العمدة وأنه متى ماقام العمدة بذلك فلا يحق للملتزم الاعتراض عليه[٣٦٥].

وقد صدر في سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م نظام خاص يفصل كيفية جباية الضرائب العشرية والرسوم من قبل الملتزمين. وقد فصل النظام المذكور تلك الكيفية في ١٨ مادة أوضحت طبيعة تعامل الملتزمين مع خزينة الدولة وطريقة ضمان الدولة لاستيفاء أموالها من الملتزمين. وبين النظام الحالات التي يعذر فيها الملتزم من الوفاء بأداء شروط التزامه وهذه الحالات فصلتها المادة الخامسة من ذلك النظام وفق التالي[٣٦٦]:

١) اذا انقطعت الإدارة المحلية أو توقفت بسبب حالة حرب أو تمرد.

٢) في حالة تلف أحد المحاصيل المتعهد بجباية ضرائبها من قبل الملتزم.

٣) إذا رفعت قيمة بعض الواردات بموجب ارادة سنية.

٤) إذا تغيرت التعرفة أو خفضت بعض الرسوم.

كما تضمن النظام مادة تشدد في منع الملتزمين ومستخدميهم من أخذ أي شيء من الأهالي بدون وجه حق وأن لايلزموا الفلاحين في نقل حاصلات الأعشار بدون مقابل. كما لايجوز للملتزم إرغام الفلاحين على نقل حاصلاتهم إلى سوق أبعد من سوق المنطقة المحلي[٣٦٧]. ولم تستقر الدولة العثمانية على هذا النظام طويلاً حيث عادت الدولة في سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م إلى نظام الأمانة ثم عدلت عنه لتعود ثانية في سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م إلى نظام الالتزام واستمرت في ذلك حتى خروجها من اللواء في سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

ووفقاً لنظام الالتزام كانت السلطة العثمانية تمنح حق جباية الضرائب والرسوم في اللواء لأحد الأشخاص الذي يطلق عليه اسم ملتزم الاحتساب مقابل مبلغ معين يتفق عليه مسبقاً في منافسة عامة يقوم بدفعه سنوياً، بعد

تقديم كفلاء معتبرين من أصحاب الأملاك المعتبرة في اللواء. وكان يتم الإعلان عن مزايدة ترسية الالتزام حسب المواعيد المحددة عن طريق الإدارة المالية في إدارة اللواء ويعلن عنها في الأسواق وأماكن التجمعات في الأماكن العامة والمساجد. ويعهد بجباية كل ضريبة أو الضرائب مجتمعة إلى الملتزم الذي يقدم أعلى مبلغ لها. لكن عملية إحالة التزام الضرائب إلى المتنافسين عليها كانت غالباً ماتتعرض للتلاعب حيث يتحايل الموظفون المكلفون بإحالتها لبعض المزايدين عليها دون بعضهم حيث تلعب الرشاوي وسوء النية والضغوط في ترسيتها. ومن الأمثلة على ذلك ماحصل عندما أجريت مزايدة تلزيم الاحتساب في سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م في زمن المتصرف محمد سعيد باشا. فقد تنافس عليها كل من الخواجة يوسف بن يعقوب وملتزم أعشار البصرة السابق سلطان بن حسن البصري. وقد قدم سلطان البصري سبعين ألف قرش كقيمة للكفالة المالية بينما قدم يوسف بن يعقوب خمسين ألف قرش، ومع هذا فقد تم ترسية رسوم الاحتساب على الأخير رغم كونه غير مسلم(٣٦٨). وقد أغاظت تلك المحاباة سلطان البصري فقدم عدة شكايات والتماسات الى ولاية البصرة والى الباب العالي وتم اجراء سلسلة من التحقيقات حول الموضوع الذي كان أحد الأسباب التي حملت على عزل محمد سعيد باشا من منصبه متصرفاً للأحساء. وقد أجاب محمد سعيد باشا على سؤال وجهه اليه خلفه محمد نزيه باشا عندما أحال إليه مذكرة رئاسة مجلس شورى الدولة رقم ١٢١ في ٩ صفر ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، بأن ترسية عملية التزام الاحتساب تتم وفق ضوابط مالية وإدارية من أهمها لوائح الترسية المالية والإعلان عنها ثم أن مضابط الترسية موجودة في قلم المحاسبة ومجلس إدارة البلدية وجلس إدارة اللواء وأنه يمكن الرجوع إلى ذلك لتأكد من الأمر(٣٦٩). فما كان من محمد نزيه باشا إلا أن وجه سؤالاً الى مجلس إدارة اللواء يطلب فيه إفادته عن كيفية منح يوسف

بن يعقوب عملية التزام الاحتساب في اللواء. وقد أجاب مجلس اللواء بكامل أعضائه المنتخبين من الأهالي وهم عبدالله بن محمد الشعيبي وعبدالله بن محمد العيسى وصالح بن حمد وعبداللطيف بن موسى الحملي في ١١ ربيع الأول ١٣٠٣هـ أن سبب ترجيح يوسف بن يعقوب على سلطان بن حسن البصري كان بسبب عدم كفاءة كفلائه وقدرتهم اذ كان من بينهم إبراهيم بن اسماعيل الذي كان مديوناً للآراضي السنية بأربعة وعشرين ألف قرش صاغ وأن بقية كفلائه قد تم التحقق من عدم قدرتهم على الوفاء بالكفالة وأنه قد طلب منه كفلاء غيرهم من أصحاب القدرة على الوفاء بأموال الخزينة فعجز عن إحضار البديل المعتبر وأصر على ماقدمه من كفلاء. وان مجلس الإدارة قد رفع بذلك إلى ولاية البصرة فجاءت الموافقة على ترسية المنافسة على يوسف بن يعقوب تطبيقاً لنظام إحالة عمليه التزام رسوم الاحتساب(٣٧٠). وظل سلطان البصري شاكاً في العملية وغير مقتنع بالتبريرات ومواصلاً شكاياته إلى المراجع العثمانية العليا دون فائدة، ومما يضعف الحجج التي قيلت وإقرار ولاية البصرة لترسية المنافسة على يوسف بن يعقوب بقاء التساؤلات دون جواب لاسيما وان الرسوم مالبثت ان احيلت الى سلطان منذ سنة ١٣٠٦هـ وحتى ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م(٣٧١). ومهما يكن فقد أحب سلطان البصري الأحساء فاستوطنها واثرى فيها وعد من سكانها.

كان على ملتزم رسوم الاحتساب تعيين أعداد كبيرة من الكتبة والمخمنين والحراس الذين يجوبون المنافذ التي يعتقد بإمكان تهريب البضائع والسلع منها تهرباً من دفع رسوم عليها. كما كان على ملتزم احتساب رسوم اللواء أن يكون مقره مدينة الهفوف مركز اللواء وهذا مافعله علي بن منصور اخوان ملتزم الاحتساب لفترة طويلة رغم كونه يشغل منصب مدير بلدية القطيف. كما أن وظيفة الملتزم لاتخلو من حساسية مفرطة منها على سبيل المثال مساءلته عن تسرب الأسلحة إلى داخل اللواء مثلما حدث في سنة

١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م حيث كان رجاله مسؤولين عن تلقف القوافل التجارية القادمة إلى اللواء أو المارة به وتفتيشها وتحصيل الرسوم منها. كما انه بعض ملتزمي الاحتساب لايترددون عن قبول الرشوة من قبل التجار في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية وسرعة مرور بضائعهم من موانيء اللواء ومنافذه. كما أن التنافس على مزايدة الالتزام كان يؤدى ببعض المزايدين إلى رفع قيمة الالتزام إلى مبلغ كبير لايمثل القيمة الحقيقية للضرائب والرسوم المزايد عليها ومن ثم يعجز عن سدادها أو يشتط في جمعها من المكلفين بدفعها خاصة وأن تقدير الحاصلات الزراعية يتم وفقاً للخرص والتخمين. على أن بعض ملتزمي الاحتساب كانوا، حتى في غير هذه الحالة، يحاولون جمع أكبر قدر من المال بإجبار الأهالي على دفع مبلغ أكبر من المبلغ المقرر.

وكانت السلطات العثمانية تتشدد مع ملتزمي رسوم الاحتساب الذين لايقومون بالوفاء بالتزاماتهم المالية أو تبقي في ذمتهم ديون اللخزينة سواء أكانت للخزينة العامة أو لدائرة الأملاك السنية ولاتتسامح معهم مهما أبدوا من أعذار أو التماسات. فعندما بقي في ذمة ملتزم رسوم الاحتساب عن سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م سلطان حسن البصري مايزيد قليلاً عن ١١٠٠ قرش من رسوم احتساب القطيف وأعلن المذكور إفلاسه وعدم قدرته على الوفاء بما في ذمته، فما كان من السلطة العثمانية إلا المبادرة بحجز أملاكه المنقولة وغير المنقولة من بساتين وأموال لدى الغير ووضعها في يد سمسار عرضها للبيع. وكان من ضمن تلك الأملاك عشرة بساتين له عبارة عن ست قطع من الأراضي الزراعية. وقد تم بيع حاصلات تلك البساتين في سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م بما يقارب ٣٩٠٠ قرش وكسور وضعت في بيت مال القطيف لاستيفاء المبالغ المتبقية في ذمته(٣٧٢). وقد تكرر الوضع نفسه في عام ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م عندما بقي في ذمة علي بن منصور اخوان وشريكه علي بن فارس ملتزمي الاحتساب في اللواء مايزيد عن مليون وعدة الاف من

القـروش وحـوالي ١٩٤٩قلة تمر من ضـرائب القطيف واعـلان المذكـورين أفلاسهـمـا وعدم قدرتهـمـا على الوفاء بما في ذمتهـمـا، فحينها سارعت السلطات العثمانيـة على الحجز على أموال المذكورين إضافة إلى أملاك كـفيلهـمـا نصر الله بن مهـدي الذي كـان من أكبر اثرياء القطيف وذلك لإجبارهما على تسديد ماعليهما من المبالغ النقدية[٣٧٣]. وقد تبين للسلطة العثمانية المحلية أن نصرالله بن مهدي كان شريكاً لعلي بن منصور في تحصيل الضرائب والرسوم وذلك من خلال سند مالي كان في حوزته[٣٧٤]. وقد حاول كل من علي بن منصور وعلي بن فارس التملص من إيقاع الحجز على أموالهـمـا المنقولة وغير المنقولة بنقلها صورياً إلى ملكية نصر الله بن مهدي وعندما تبين ذلك لمجلس إدارة قضاء القطيف صدر أمره إلى قائمقام القطيف بضرورة الكتابة إلى المحكمة الشرعية في القطيف للحجز على أموال نصر الله بن مهدي كفيلهما للوفاء بما في ذمتهما وخوفاً من تلاعبهما وكفيلهما بما في ذمتهم. لكن قائمقام القطيف محمد رشدي الذي زعم بعلاقته الوثيقة بكل من علي بن فارس وعلي بن منصور احتفظ بالأمر لديه مدة أربعة أيام قبل إبلاغه للمحكمة لإيقاع الحجز[٣٧٥]. وقد استاءت الادارة العثمانية من موقف القائمقام المذكور الذي ذكرت إدارة لواء الأحساء أنها أرسلت إليه ثمانية عشر مذكرة لمعالجة موضوع إفلاس كل من علي بن فارس وعلي بن منصور اخوان وسطان بن حسن البصري واستيفاء المبالغ المتبقية على أهالي القطيف خلال الفترة من ١٣٠٠هـ - ١٣١٠هـ. إلا أن محمد رشدي لم يبد حماساً لذلك ولم يرد إيجاباً على تلك المذكرات المتكررة خاصة مع علي بن فارس وعلي بن منصور، اما سلطان البصري فقد تم الحجز والمزايدة على أملاكه واستيفاء مابقي في ذمته. وقد أدت مماطلة قائمقام القطيف وتساهله مع ملتزمي احتساب رسوم القطيف علي بن منصور وعلي بن فارس إضافة إلى تحصيل بقايا رسوم السنوات السابقة على الأهالي إلى تدخل مجلس

إدارة اللواء وإصداره قراراً بسرعة التحقيق في أسباب المماطلة في عدم الحجز على الأموال، وأمر المجلس بإرسال موظف إلى القطيف للتحري عن أسباب ذلك. وطلب المجلس القاء القبض على علي بن منصور الذي زعم أن صحته قد أعتلت بعد عدة أيام من القاء القبض عليه مماقاد القائمقام محمد رشدي إلى إتخاذ ذلك ذريعة لإخلاء سبيله ليلاً للمعالجة في منزله على أن يعود صباحاً ويسلم نفسه للحكومة المحلية لكن علي بن منصور ظل طليقاً ولم يتعقبه أحد بعد ذلك[٣٧٦]. وقد سارع متصرف اللواء إلى اصدار أمر بجباية بقايا رسوم السنوات الماضية والتي تقدر بحوالي ١,٣٠٠,٠٠٠قرش وارسل لتحصيل ذلك مابين خمسة إلى عشرة من جنود الضابطية الى قرى القطيف لجباية تلك المبالغ مما أثار استيياء الأهالي حيث قام أولئك الجنود بمطالبة عموم الأهالي بذلك بينما كانت المبالغ المتبقية تخص أعداد قليلة من الأهالي مما سبب حرجاً للحكومة المحلية وتذمراً وهيجاناً بين الأهالي[٣٧٧]. أما رسوم احتساب قضاء القطيف عن عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م فقد أفاد مدير بيت المال في القطيف أنها موجودة نقداً في الصندوق وقدرها ١,٠٦٥,٧٥٠قرش وعندما طلب منه إرسالها إلي مركز اللواء عاد ليذكر أنها موجودة في شكل سندات تحت التحصيل وان المدرج منها عن شهر يوليو من ذلك العام يبلغ ١٥٢,٦٤٠قرش يحتمل تحصيلها خلال عام[٣٧٨].

وقد شددت السلطات العثمانية على وجوب الاهتمام بجباية ما في ذمة كل من علي بن منصور وعلي بن فارس من أموال حكومية وأموال تخص الدائرة السنية مناصفة بين الجهتين وان يتم ذلك بداية من مبلغ الكفالة النقدية وقدرها ٥٠,٠٠٠قرش، وعدم الاستماع لالتماسات علي بن فارس وطلباته لترجيح جهة على الأخرى في الدفع لها مع الحرص على أن يتم استيفاء المطلوب في قالب حسن لايشوش على الأهالي خاصة وأن نصر الله بن مهدي يعد ثرياً مقتدراً على الوفاء بالمطلوب مقابل الأملاك

المحجوزة(٣٧٩). وقد قام نصرالله بن مهدي بالفعل بدفع المبلغ النقدي المتبقي في ذمتي الملتزمين(٣٨٠). وبقيت كمية التمور فاستمر حجز حاصلات نخيل علي منصور بن اخوان وعلي بن فارس واملاكهما. وقد أغاظ السلطات العثمانية مابلغها من معلومات سرية عن قيام علي بن فارس المديون بأموال احتساب تشمل أموالاً أميرية وأموالاً لهيئة إدارة الأراضي السنية [الأراضي السلطانية] ببيع دفعات من التمو والسلوق من حاصلات نخيله رغم إعلان الحجز عليها. فقد ذكر أنه باع في الدفعة الأولى مائة بطمان، وفي الدفعة الأخيرة باع مائة بطمان بقيمة ٦٤ ريال. ثم تتابع بيعه حتى بلغ مامجموعه ٢٢٠٠ بطمان سلوق و١٤٠٠قلة تمر(٣٨١). وكان مما اغاظ العثمانيين قيامه بذلك رغم الحجز المبلغ له وعدم تصريحه بذلك وتوريد تلك المبالغ لصالح الدين مما يعني ضياع أموال الخزينة ونجاحه في خداع الإدارة العثمانية في القطيف. ونتيجة لذلك فقد صدر الأمر بسرعة التحقيق في صحة تلك المعلومات والعمل على استحصال تلك المبالغ وإيرادها مناصفة بين صندوق بيت المال وصندوق إدارة الأراضي السنية. وكان مما تلقاه قائمقام القطيف حول الموضوع تساؤل متصرف لواء الأحساء عن سبب عدم وضع قائمة بأملاك علي بن منصور وعرضها في مزايدة عامة وعن ترك المذكور يتصرف في حاصلات بساتينه ويأخذها كما يشاء دون أن يفي بما في ذمته وقد أكد المتصرف على قائمقام القطيف على عدم ترك الأملاك بيد علي بن منصور(٣٨٢). وتنفيذاً لتلك التعليمات المشددة فقد قام قائمقام القطيف بالمسارعة على تدارك حجز محاصيل تمور علي بن منصور وكفيله نصرالله بن مهدي للوفاء بالكمية المتبقية في ذمة علي بن منصور وقدرها ١٩٤٩ قلة تمر وقام بالاعداد لإجراء مزايدة عامة لبيع مايقابلها بإشراف مجلس إدارة قضاء القطيف(٣٨٣). وقد تم بعد الحصول على تلك الكمية التحفظ عليها تحت عهدة عمدة القطيف إلا أنه خشية من تلف تلك التمور في حالة هطول

الأمطار فإنه طلب إلى قائمقام القطيف سرعة بيعها بالمزاد العلني وإيراد ثمنها إلى صندوق القضاء وإبراء ذمة المذكورين[٣٨٤].

وكان مايحيط بالتزام الاحتساب من ظروف ومغريات تدفع ملتزميه على الخروج على الضوابط والتعليمات والقواعد المنظمة له، إضافة إلى عدم وجود مراقبة حازمة. وكان من أهم مايقدم عليه ملتزمي الاحتساب التلاعب بجباية الرسوم والضرائب إما بإخفاء بعض مايجمعون أو زيادة مايحصلون عليه. والأمثلة الدالة على ذلك طيلة الفترة العثمانية في لواء الأحساء كثيرة ومن أشهرها قيام ملتزم الاحتساب في ميناء العقير في سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، بمطالبة التجار الذين يجلبون بضائع من الخارج لاسيما من الهند والبحرين بدفع مبالغ إضافية يترك تحديد مبالغها للتجار لتسهيل تفريغ بضائعهم من السفن. وهذه المبالغ غير المبالغ المقررة نظاماً رسوماً أو ضرائب ولذا كان يعمد إلى إستخدام سندات خاصة حتى لاتحصل مداخلة مع مبالغ الرسوم النظامية أو يحدث اعتراضاً عليه، وكان بذلك الإجراء يتسبب في ضياع مبلغ يصل إلى ١٢٠,٠٠٠ قرش من ايرادات للخزينة الحكومية وكان يقوم بذلك بإتفاق مع التجار[٣٨٥].

كانت إدارة لواء الأحساء تمنح عدة ضرائب ورسوم لملتزمين تشمل مهماتهم جمع شرائح متعددة من رسوم الاحتساب تتدرج من رسوم الذبح والأرضية والباج والطمغة والأعشار إلى جباية رسوم الجمارك وغيرها من الرسوم. وكان الملتزم يستعين بعدد كبير من الموظفين والحراس والمخمنين ينتشرون في جميع أنحاء اللواء لاسيما في الأسواق وبوابات المدن وحولها في المنافذ والمواني. وكان من أول من عهد له بجباية الرسوم والأعشار هو يوسف بن يعقوب في سنة ١٣٠٣هـ ثم تلاه في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م سلطان بن حسن البصري حتى سنة ١٣٠٨هـ، ومنذ تلك السنة احتكر التزام

الاحتساب علي بن فارس وعلي ين منصور اخوان بضمان نصرالله بن مهدي. إذ تشير الوثائق العثمانية في سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م أن علي بن منصور أخوان الذي يشغل أيضاً وظيفة مدير بلدية القطيف كان وكيلاً وشريكاً لملتزم احتساب اللواء ثم انفرد فيما بعد علي بن فارس بكونه ملتزم رسوم اللواء ومتعهد إعاشة الجنود العثمانيين حتى بداية حكم الملك عبدالعزيز آل سعود في سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م(٣٨٦).

ويظل في تاريخ ملتزمي رسوم الاحتساب في لواء الأحساء سؤال يحتاج إلى إجابة كافية تتعلق بكيفية تلزيم رسوم الاحتساب في ميناء العقير عام ١٣١٦ - ١٣١٨هـ/١٨٩٨ - ١٩٠٠م، لداود بن شنطوب اليهودي الذي جاء كأول يهودي إلى الأحساء من بغداد بعد أن قضى فترات من البطالة في البصرة بجوار أخيه السمسار المعروف المدعو بنيامين(٣٨٧) ثم جاء إلى الأحساء في عام ١٢٩٤هـ ومالبث أن خلف يهودي آخر اسمه يعقوب في وظيفة أمين صندوق اللواء وصندوق دائرة الأملاك السنية(٣٨٨). وما لبث أن أصبح شخصية بارزة وثرية ومتنفذة في الأحساء مما جعل بعض اليهود العاطلين في بغداد يلحقون به ويتحلقون حوله حيث اجتمع حوله مابين ثلاثين إلى أربعين يهودياً(٣٨٩). ومما يدل على نفوذه استيلاؤه منذ عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م على مبنى خرب لأحد المسيحين يدعى التون توفى دون أن يكون له ورثة(٣٩٠). وكانت تلك البناية تعرف باسم ذهب وتقع خارج حي الكوت من الناحية الشرقية وعلى بعد ٢٠٠م من مركز الضابطة [الشرطة] وعمرها وحولها إلى مصنع صغير مختص بإنتاج بعض لوازم الجنود العثمانيين في اللواء. وقد ذكر أنه قد ورد أمر ببيع تلك البناية وإدخال قيمتها بيت المال لكن داود نجح في الاستيلاء عليها. وبعد افتضاح أمرها بعد سنوات عديدة تم ادخالها ضمن الأملاك العسكرية مقابل مبلغ رمزي دفع له(٣٩١).

وكـان داود بن شنطوب طيلة فـتـرة وجـوده في اللواء مـصـدر إزعـاج وشكايات وتجاوزات، منها على سبيل المثال قضيته المشهورة مع عبدالله بن عيسى أبوحليجة التي زعم مجلس تمييز اللواء أن سببها رغبة أبوحليجة وهو أحد تجار وسكان حي الرفعة أحد أحياء مدينة الهفوف الفوز بعملية التزام رسـوم الاحـتـسـاب في مـيناء العـقـيـر والتي منحت لذلك اليـهـودي(٣٩٢). وكادت تلك القضية أن تنفجر في نزاع طائفي خطير(٣٩٣). كما أن داود بن شنطوب قد اتهم على مستوى الإدارة العثمانية في عام ١٣١٧هـ بتسهيل تهريب الأسلحة والذخيرة من ميناء العقير إلى داخل اللواء مقابل رشاوى مالية كبيرة يحصل عليها من قبل مهربي الأسلحة(٣٩٤). وكان للمذكور أساليب عجيبة للوصول الى قلوب متصرفي لواء الأحساء، ولعل علاقته المتميزة مع محمد سعيد باشا الذي تولى منصب متصرفية اللواء ثلاث مرات شاهد على ذلك حتى أنه أتهم من قبل قائد اللواء في عام ١٣١٧هـ بأن محمد سعيد باشا قد سلم إدارة البلاد إليه(٣٩٥). وظل داود بن شنطوب رغم كل التجاوزات والخصومات والاتهامات في منأى عن الإصابة بالأذى رغم أن نفس التهم قد أطاحت بكثير من غيره في اللواء خاصة أن معظم تهمه وتجاوزاته قد وصل خبرها الى الباب العالي.

ميزانية اللواء

اتبع في وضع ميزانية لواء الأحساء التعليمات المالية المتعلقة بميزانية الولايات والألوية الصادرة في ٥ صفر ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م. ووفقاً لتلك التعليمات قسمت الميزانية إلى قسمين، القسم الأول يتناول مجال الانفاق وجاء في تسع مواد رئيسة. ووفقاً لنصوص تلك المواد فقد حدد مجال انفاق الأموال الحكومية في اللواء إلى ست جهات هي: الداخلية والمالية والشرعية والمعارف والتجارة والنافعة [الأشغال العامة]. وقد فصلت مجالات انفاق كل منها. أما القسم الثاني من تلك التعليمات المالية فإنها تنظم ميزانية الولايات والألوية وصيغ في عشرة بنود تناولت أساليب ترتيب الموارد والنفقات العامة. لكن تلك الأساليب لم تطبق بحذافيرها في أعداد ميزانية لواء الأحساء وتنظيم مصروفاته لاسيما وأن بعض أوجه الإنفاق غير موجودة أصلاً ضمن بنود ميزانية اللواء كالمعارف والتجارة والنافعة. ولايبدو إنه كان هناك حرص من الدولة العثمانية على تطبيق تلك التعليمات في اللواء إذ أن كل ماكان يهمها أن تفي ايرادات اللواء بنفقات الوجود العثماني فيه مع الحث على إيجاد وسائل لمزيد من الدخل يرسل إلى الأستانة.

جاء دخل اللواء في السنة الأولى للوجود العثماني في سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م مشجعاً حيث بلغ مابين ١٥,٠٠٠,٠٠٠ – ١٧,٠٠٠,٠٠٠قرش صرف منها مابين ٣,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ قرش رواتب للموظفين المدنيين و ٧,٥٠٠,٠٠ قرش رواتب للجنود وخصص مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ قرش للصرف على أعمال التجهيزات العسكرية اللازمة من مبان ومستشفى وأبراج للحراسة وغيرها. وأرسل المبلغ الفائض من دخل اللواء إلى ولاية بغداد تمهيداً لإرساله إلى الأستانة[٣٩٦].

وكان أحمد مدحت باشا يريد أن يصرف من ايرادات اللواء على كثير من

المشاريع الإنمائية لتوسيع الرقعة الزراعية لتساهم في زيادة الدخل العام للواء. لكنه فوجيء وهو في الأحساء منهمك في وضع استراتيجية لذلك الهدف الاقتصادي ببرقية من وزارة الداخلية تطلب منه ضغط ميزانية الإنفاق العامة وعدم التوسع في الصرف فاستجاب أحمد مدحت باشا على مضض(٣٩٧).

وكان حساب الإيرادات العثمانية تتم وفق السنة المالية العثمانية التي تبدأ في ١٣ مارس (آذار) الميلادية التي توافق ١ آذار (مارس الرومية) التي يتبعها العثمانيون في تاريخهم، وتنتهي في ١٢ آذار مارس من العام اللاحق(٣٩٨). وكانت أشهر السنة الرومية ميلادية وسنينها هجرية لكنها لاتتفق مع السنين الهجرية التي تتبع في التاريخ الهجري المطبق حالياً. ففي بداية التواجد العثماني كان الفرق بين التاريخ الهجري المعتاد والتاريخ الهجري العثماني في حدود سنة زمنية ثم بدأ يزيد الفارق منذ حوالي سنة ١٣١٢هـ وحتى نهاية العثماني في سنة ١٣٣١هـ ليكون الفرق في حدود سنتين زمنيتين.

رغم وفرة دخل اللواء في السنوات الأولى للوجود العثماني إلا أن الصرف على إعمار اللواء وترقية شؤونه كان معدوماً، مما جعل متصرف اللواء في سنة ١٣٠٣هـ يشكو صراحة من تجاهل المسؤولين في ولايتي بغداد والبصرة بأمور لواء الأحساء واعتباره لواء غير مهم من الدرجة الثانية وهذا مناف لواقع أهمية موقع اللواء الاستراتيجية. وكانت شكوى المتصرف محمد نزيه بن أحمد عطا بسبب عدم تخصيص ميزانية كافية للصرف على شؤون إدارة قضاء القطيف في سنة ١٣٠٣هـ خاصة بعد ورود مذكرة وكالة ولاية البصرة بجمع إعانات مالية من الأهالي والموظفين تضاف إلى مايرد من الخزينة العامة للصرف على شؤون الإدارة المحلية في القطيف، حيث ذكر أن ماجمع محلياً وما ورد من الخزينة قد بلغ ١٨٧٥٥ قرش و١٨ بارة خصص منه مبلغ ٢٨٤٤ قرش للأمور الداخلية و١٢٩٤ قرش و١٠ بارات للشؤون العدلية و ١١٦١٧

قرش و٢٨ بارة للشرطة. وشكا المتصرف أنه رغم جمع ذلك فإنه لم يصل حتى تاريخه إذناً بمباشرة الصرف إلا بما يخص الأمور الداخلية بينما بقيت الأمور العدلية والشرطة مؤجلة حتى إشعار آخر[٣٩٩].

بلغت إيرادات اللواء مبالغ كبيرة لكنها لم تف بمتطلبات الإدارة والجيش المتعاظمة نظراً للظروف والتحديات وسوء الإدارة. ويوضح الجدول التالي إيرادات اللواء في السنوات الأولى علماً بأن عوائد الجمارك ورسوم الديون العامة لاتدخل ضمن الإيرادات التالية[٤٠٠]:

السنة	الإيرادات بالقرش العثماني	
١٢٩٧هـ/١٨٧٩م	٣,٠٢٧,٦٥٧	
١٢٩٨هـ/١٨٨٠م	٢,٨٥٢,٦٣٣	
١٢٩٩هـ/١٨٨١م	٢,٨٥٢,٦٢٣	
١٣٠٨هـ/١٨٩٠م	٢,٦٣٥,٢٦٦	
١٣١١هـ/١٨٩٣م	٣,٠٧٤,٣٥٠	
١٣١٣هـ/١٨٩٥م	١,٩٩٣,٣٥٧	
١٣١٨هـ/١٩٠٠م	٦,٠٠٠,٠٠٠	حسب رواية متصرف اللواء سعيد باشا

ولايضاح بنود ايرادات اللواء ومقدار مبالغها نورد النماذج التالية[٤٠١]:

الأعوام	١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	١٣١١هـ/ ١٨٩٣م	١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م	ملاحظات
حاصلات الأعشار	١,٦٩٤,٨٤٨	-	-	
رسوم الأبل	—	٣٠,٠٠٠	٣٠,١١١	
أمانات الأعشار	—	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٣٣,٩٨٦	
ضرائب العشاير الشخصية	—	٤٢,٢٥٠	٤٢,٣٥٠	

رسوم المحاكم	—	٩,٠٠٠	١٨,١٥٠	
رسوم متنوعة	٨٧٢,٨٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٨,٧٦٠	
حاصلات متنوعة	٦٧,٦١٨	٣,٠٠٠	١٠,٠٠٠	
المجموع	٢,٦٣٥,٢٦٦	٣,٠٧٤,٣٥٠	٢,٠٦٣,٨٠٦	

وللتعرف على بنود الصرف وأوجه الانفاق العام في اللواء وحجم المبالغ المرصودة في ميزانية اللواء، نورد مثالين عليها. الأول ميزانية الإنفاق في سنة ١٣٠٨هـ وقد جاءت ميزانية الإنفاق أقل من الإيرادات العامة، والثاني ميزانية الإنفاق في سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م[٤٠٢]. وقد جاءت مساوية للإيرادات العامة التي لاتعكس الدخل الحقيق لإيرادات اللواء إذ لاتشمل كثيراً من الضرائب والرسوم التي يتم جبايتها داخل لواء الأحساء كالطوابع وضرائب أراضي الإدارة السنية ورسوم الجمارك والكرنتينة وبعض الرسوم المخصصة لصالح هيئة الديون العامة ولا إيرادات بلديتي الهفوف والقطيف التي كان معظم دخلها يصرف بمعرفتها إلا أن إيراد بلدية الهفوف كان يخصص جزء كبير منه لصرف رواتب ومكافآت وإكراميات وعيديات مشائخ قبائل العجمان وآل مرة وبني هاجر والمناصير وغيرهم كما يتضح من البيان المرفق[٤٠٣].

وقد جاءت بنود الصرف ذينك المثالين كالتالي[٤٠٤]:

مصروفات سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م

البند	المبلغ
شرعية	٥٧,٦٠٠
داخلية	٢٥٠,٨٦٠
عدلية	٩١,٨٣٥

معاش سنوی		شهری		اسم اشخاص	اسم عشایر	ملاحظات
صغ	غروش	صغ	غروش			
..	٢٩٠٠	..	٢٢٥	فرهاد	عجمان عشیرتی	
..	٢٩٠٠	..	٢٢٥	فیدان	"	
..	٢٩٠٠	..	٢٢٥	سلطان	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	ضیف	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	ناظر	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	عبدالله ...	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	حمد مکراد	"	
..	١٧٥٠	١٠	١٤٦	ربیع الله	"	
..	٢٢٢٧٥			یکون		
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	عبدالعزیز ...	المره عشیرتی	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	فیصل شریم	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	المرضف	"	
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	الاهوم	"	
..	٢٦٠٧٥			یکون		
..	٢٩٢٥	٢٠	٢٤٢	شانی بن سالم	بنی هاجر عشیرتی	
..	٢٩٠٠			یکون معاشات		
..	٤٨٧٥			الناصر ... ویریلان مقطوعی		یالکز عبیدی
..	١٢٦٧٧			المعاشات ویریلان		
..	١٢٦٧٥			اکرامیه ویریلان		
..	٧٠٢٢٧			یکون		
..	٢٨٤٠٠			بلجه یکی دستغیر ایلر لبیب ... معاشات سنویه سی مجموعی		
..	٩٨٦٢٧			یکون		

سنه غروش — بدهٔ لا واردات سنویسی

٤٨٠٠٠ — تجدید خانه بدل التزام سنویسی

٥٢٠٠٠ — زکات واردات ... تقریبیسی

١٠٠٠٠٠ — ٩٨٦٢٧

١٣٧٣ — مصارف لدی الموازنه فضله اولدیغی

١٠٠٠٠٠

Necid Urbanı şeyhlerine 1912 yılında ödenen maaşları gösteren cedvel. BOA. BEO 302151.

جدول يبين رواتب واكراميات شيوخ قبائل لواء الأحساء عن عام ١٣٣١هـ/١٩١٢م

مالية	١٥٣,١٠٦
معاشات ذاتية	٥٣,٥٥٦
بوليس [زاندارمة]	٩٢٠,٠١٧
ضابطة [شرطة]	٣,٦٠٠
مأمورية البريد والبرق	—
معاشات متقاعدين وأيتام وأرامل عسكريين	٣٩,٦٠٠
المجموع	١,٥٧٩,١٧٤

مصروفات سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م

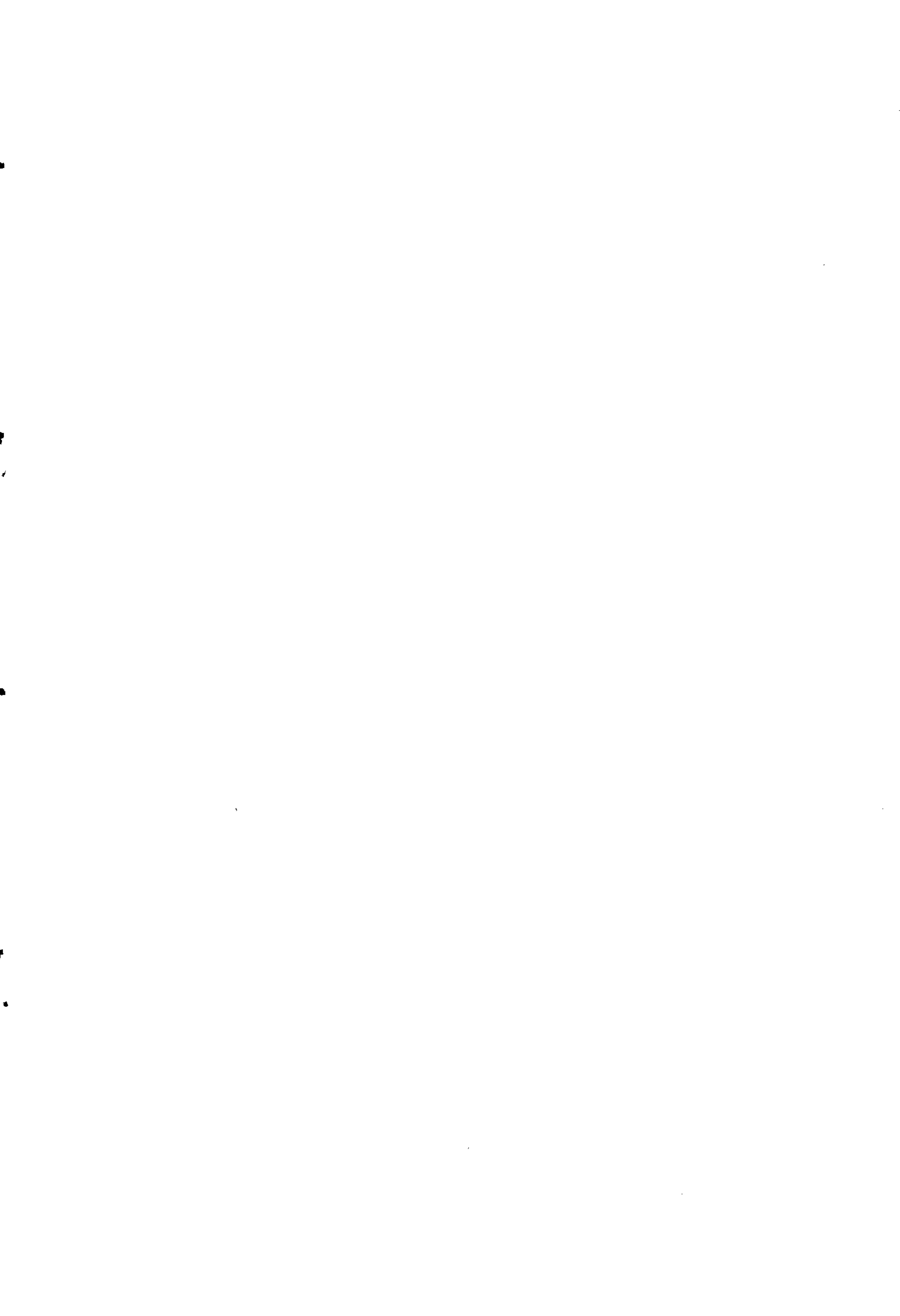
البند	المبلغ
شرعية	٦٠,٩٠٠
داخلية	٢٥٧,٠٩٦
عدلية	٢٣,١١٠
مالية	١٢٥,٩٧٠
معاشات ذاتية	٥٠,٩١٦
بوليس [زاندارمة]	١,٥١٠,٠٤٢
ضابط [شرطة]	—
مأمورية البريد والبرق	٣١,٠٨٠
معاشات متقاعدين وأيتام وأرامل عسكريين	٤,٦٩٢
المجموع	٢,٠٦٣,٨٠٦

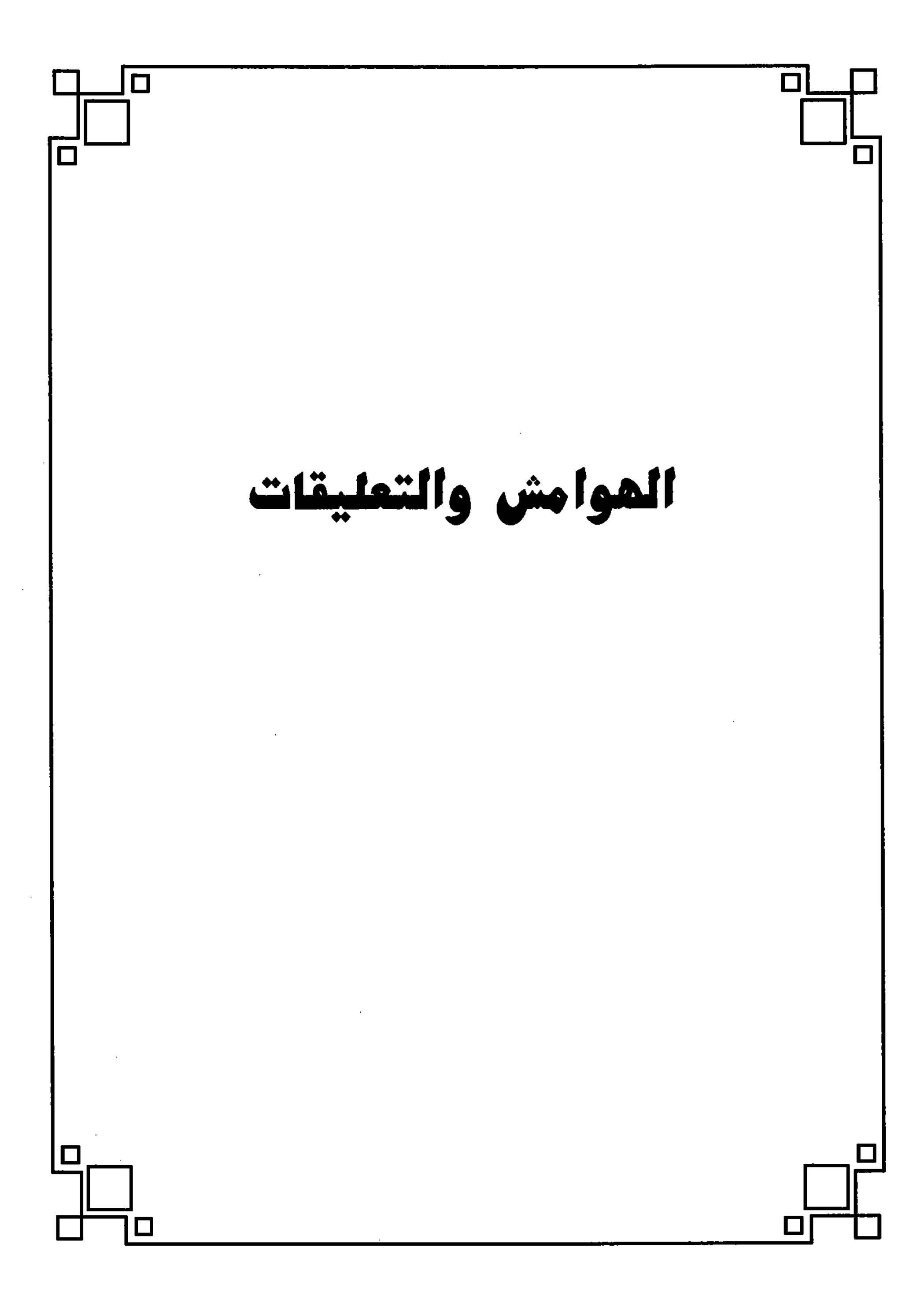
يتضح من دراسة إيرادات ومصروفات لواء الأحساء تزايد مبالغ المصروفات

وتدني إيرادات اللواء في معظم السنوات. ففي السنوات المبكرة للوجود العثماني رغم كثرة عدد الجنود الذي بلغوا حوالي خمسة آلاف جندي زاد إيراد اللواء عن مصروفاته رغم تخصيص جزء كبير على تجهيز بعض المنشآت الضرورية ورغم ضخامة حجم رواتب الموظفين والمسؤولين العثمانيين في اللواء وكبر حجم نفقات الإدارة. وكانت تلك الزيادة تتم رغم قلة الرسوم وحصرها في الرسوم الشرعية وتساهل الدولة العثمانية في جباية رسوم الزكاة من القبائل البدوية، لكن الأمر لم يستمر وفق هذه المعادلة المايلة لصالح الدولة العثمانية رغم سحبها معظم الجنود في سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وضغط مصروفات الإدارة ومنها إلغاء المحاكم النظامية في اللواء، وتوفير مبلغ ١٢٠ الف قرش وإجراء تعديلات إدارية في سنة ١٢٩٦هـ أدت إلى الغاء بعض التشكيلا الإدارية[٤٠٥] منها تحويل قضاء المبرز إلى ناحية وأيضاً تخفيض رواتب الموظفين والمسؤولين بدءا من متصرف اللواء الذي كان راتبه في عام ١٢٩١هـ قد بلغ ٢٠,٠٠٠ قرش شهرياً فأصبح في عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ٦٧٠٠ قرش ومروراً بكافة موظفي اللواء[٤٠٦]. ورغم إدخال أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم الثابتة والمؤقتة والتشدد في جبايتها ومن أهمها فرض ضرائب إضافية على الحاصلات الزراعية بنسبة نصف في المائة ورفع رسوم الاستيراد من ١٪ إلى ١١٪.

يبدو أن أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة عدم كفاية الايرادات لسد حجم المصروفات في لواء الأحساء لاسيما منذ سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م تعود إلى النقص الواقع في نشاط وفاعلية المناشط الاقتصادية من جراء الاضطراب واختلال الأمن والفتن وسوء الإدارة والاختلاس ورشوة الجباه والمخمنين وانشغال الدولة عن إعمار اللواء والاهتمام بشؤونه نظراً لانشغالها بأمور أكثر حساسية في أوربا والعجز المالي الكبير في ماليتها وتكالب الدائنين عليها إضافة إلى الاضطراب داخل المؤسسة الحاكمة في الأستانة. كل هذه الأمور

قادت إلى تراجع اقتصاديات اللواء وأثر على الأحوال الاقتصادية لسكانه. بل إن الصرف على إعاشة جنودها كان يعتمد على مايقدمه ملتزم الاحتساب ضمن فائض مايجمع من ضرائب ورسوم اللواء. فقد جرت العادة منذ سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م أن يطلب من ملتزم احتساب اللواء علي بن فارس وشريكه ووكيله علي بن منصور اخوان أن يلتزم بتقديم تلك النفقات مقدماً عن السنة التي تليها[٤٠٧] وهذه الحاجة هي التي جعلت السلطات العثمانية تغض الطرف عن ممارسات الملتزم لاسيما في السنوات الأخيرة لوجودها في اللواء. وكان ملتزم الاحتساب في لواء الأحساء يتعهد بتقديم إعاشة الجنود من ايرادات الاحتساب. فقد التزم ملتزم الاحتساب علي بن فارس وشريكه علي بن منصور بإعاشة الجنود في اللواء ومن ضمنهم الجنود العثمانيون الموجودون في قضاء قطر. وقد بلغ المبلغ المخصص لتلك الإعاشة في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م مبلغ ٧٤٥١٧ قرش وبدل قلم ٧٤٥١٧ قرش وكان ذلك مطابقاً لما اعتمد في عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م. لكن التعليمات وردت في نهاية عام ١٣١٢هـ بتخفيض مقدار الإعاشة المعتمدة لعام ١٣١٣هـ/١٨٩٥م[٤٠٨]. وكانت التعليمات تنص على قيام ملتزمي الاحتساب بدفع بدل الاعاشة للضباط نقداً. وكان أولئك الضباط كثيراً مايتذمرون من نوع العملات التي تدفع لهم وفترات دفعها مما يشكل حرجاً للإدارة المدنية في اللواء[٤٠٩].





الهوامش والتعليقات

الهوامش والتعليقات

الفصل الأول

(١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٦٦٧، برقية سرية من ولاية بغداد الى الصدر الاعظم مؤرخة في ٤ محرم ١٢٨٨هـ.

(٢) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٤٤٩٣٠، وبهذا الملف ثلاثة تقارير مطولة بعث بها والي بغداد أحمد مدحت باشا إثر زيارته للأحساء الى الصدر الأعظم وتاريخ تلك التقارير جميعها هو ٢١ شوال ١٢٨٨هـ، ويميز بينها ارقامها، فقد اعطى التقرير الأول رقم ١٦٤، والثاني رقم ١٦٥، والثالث بدون رقم، وبما اننا سنستخدم تلك الأرقام للأحالة الى تلك التقارير فاننا سوف نرمز للتقرير الثالث برقم ٣. تقرير رقم ١٦٥.

(٣) المصدر نفسه. تقرير رقم ٣.

(٤) بصرة نك ولايت سالنامه سي سنة ١٣٠٨هـ، دفعة ١، سنة مخصوصدر، بصرة ولابت مطبعه سنده باصلمشدر، وسيشار اليها والى جميع سالنامات ولاية البصرة برمز سالنامة البصرة. ص ١٣٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(٧) أنظر صورة أعلان الفريق محمد نافذ باشا قائد الحملة العثمانية الى الاحساء المؤرخ في ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، الحملة العسكرية إلى الأحساء والقطيف وقطر: ١٢٨٨ / ١٨٧١م (دراسة وثائقية) الرياض، ١٤٢٠هـ.

(٨) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية رقم ٤٤٩٣٠، مذكرة بتعليمات مالية وادارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا الى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ.

(٩) منشور اعلامي قام بتوزيعه أحمد مدحت باشا أثناء زيارته للأحساء، والمنشور مؤرخ في ١٨ رجب ١٢٨٨هـ، أنظر صورته في:

السبيعي، الحملة العسكرية إلى الأحساء والقطيف وقطر، مصدر سابق.

(١٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤/٢٢٥٦/١٢٦/١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

(١١) لوريمر، ج.ج ، دليل الخليج، القسم الجغرافي ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة د.ت. مطابع علي بن علي، الجزء الثاني، ص ٨٣٧.

(١٢) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) الفولاج أطول قليلاً من المتر.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤ .
(١٩) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣ .
(٢٠) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية رقم ٤٤٩٣٠، مذكرة بتعليمات مالية وادارية من والي بغداد أحمد مدحت باشا الى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) المصدر نفسه.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤/٢٢٥٦/١٢٦/١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.
(٣١) الطابو أصلها طابوق بمعنى الانقياد أو التبعية. وتطلق على السند المقدم من الدولة لمن تفوضه في التصرف في أرض لها عقد تمليك. اعتراف بالتبعية لعظيم أو حاكم أو دولة، وذلك بتملك أرض موهوبة. أنظر حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت. ص ١٢١.
(٣٢) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٤ .
(٣٣) سالنامة ولاية البصرة، لعام ١٣٢١هـ ص ص ٦٣ – ٦٥، ولعام ١٣٢٥هـ ص ص ٨٦ –٨٧.
(٣٤) مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت، ط١ ص ص ٧ – ٨.
(٣٥) نوفل أفندي نعمة الله نوفل، [مترجم] الدستور، مجلدان، المجلد الأول المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، ص ص ٣٨١ – ٣٨٣ [تعليمات تخص وظائف ماموريات مديري الزراعة] وسيشار اليه فيما بعد اختصارا برمز الدستور.
36) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 408/88, February 26, 1872.
(٣٧) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢/٢١٩٧، مضبطة مجلس ادارة لواء الاحساء المرسلة الى ولاية بغداد برقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(٣٨) الدستور، مجلد ٢، ص ص ٣٢٧ - ٣٤٨.

(٣٩) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ - ١٩١٧م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص ٤٠٦.

(٤٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس ادارة لواء الاحساء المرسلة الى ولاية بغداد برقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) النجار، مصدر سابق، ص ٤٠٧.

(٤٣) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤.

44) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 416/104. April 22, 1871.

وأنظر ايضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 481/118, May 6, 1871.

(٤٥) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٤.

(٤٦) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٣٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٣٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٣٦.

(٤٩) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من متصرف لواء الأحساء إلى ولاية البصرة مؤرخه في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥٠) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من متصرف لواء الأحساء إلى ولاية البصرة مؤرخه في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٥٣) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٣٦.

(٥٤) المصدر نفسه.

55) (IOR) no. R/15/1/724 , Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf an Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(٥٦) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٥٥.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٥٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٢٥٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٤٦.

(٦١) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس. ص ١٨٢٢.

(٦٢) أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً.

63) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1748/191, December 27, 1873.

(٦٤) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٨٥، مذكرة قائد لواء الأحساء الى متصرف اللواء المؤرخه في ٨ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

انظر ايضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة من متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية رقم ٥٤ في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) السلوق عبارة عن الرطب المجني قبل نضجه والمغلي في الماء حتى نضجه ثم تجفيفه بعدئذ وبيعه، وكان له سوقاً رائجة في شبه القارة الهندية.

69) (IOR) from Major Sidney Smith to Colonel Lewis pelly, Political Department, no. 27, August 8, 1871.

70) Ibid.

(٧١) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٤.

72) (IOR) from Major Sidney Smith to Colonel Lewis pelly, Political Department, no. 27, August 8, 1871.

73) (IOR) R/15/1/724, Persia Gulf Gazetter, Part I, Historical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

74) Ibid.

75) Ibid.

76) Ibid.

77) Ibid.

(٧٨) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ص ١٤٨٦ - ١٤٨٧.

(٧٩) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٤.

80) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 206/58 February 12, 1872.

81) (IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, no. 20 c. 238, pp 73-74.

82) (IOR) R/15/1/724, Persia Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

83) Ibid.

(٨٤) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٤ .

85) (IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hsyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

(٨٦) أنظر الوثيقة رقم ٥ مقابل صفحة ٣٠ .

(٨٧) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٩٥ .

وانظر أيضاً:

(IOR) R/15/1/724, Persian Gulf Gazetter, Part I, Hisyorical & Political Materials Precis of Turkish Expansion on the Arab Littoral of the Persian Gulf & Hasa & Katif Affairs, Chapter 7, By J.A. Saldana, 1904.

(٨٨) المصدر نفسه .

(٨٩) المصدر نفسه .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٧٨٤٨٤، مذكرة الصدر الأعظم الى نظارة [وزارة] الداخلية رقم ٢١١ وتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٧٨٤٨٤، مذكرة أمين الرسومات الى الصدر الأعظم رقم ٢١١ وتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

(٩٢) المصدر نفسه .

93) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1255/369, November 22, 1871.

(٩٤) جي، أي، سالدانا (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ – ١٩٠٤م، مطابع علي بن علي الدوحة، ١٩٨٩م، ص ص ٤٦ – ٤٨ .

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٥٨ .

(٩٦) المصدر نفسه .

(٩٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(٩٨) المصدر نفسه، ص ص ١١٦ – ١١٩ .

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ص ١١٨ – ١١٩.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، مذكرة نائب [قاضي] ورئيس محكمة بداية لواء الأحساء الى متصرف اللواء رقم ٢٩ وتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(١٠٦) سالدانا، الشئون القطرية،مصدر سابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

(١٠٧) المصدر نفسه. ص ١٢٩.

(١٠٩) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

110) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1052/275, June 26, 1872.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 2384/374, August 21, 1872.

111) Ibid.

112) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 860/216, June 1, 1872.

(١١٣) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ١٨٣٩٧٨، مذكرة الصدر الأعظم الى قائد الجيوش السلطانية ونظارة [وزارة] الداخلية برقم ٨٠ وتاريخ ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ.

(١١٥) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٢ – ١٣٨٠هـ/١٩٣٢ – ١٩٦٠م: دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢ ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. ص ٧٦.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٧٤.

117) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1537/413, September, 1872.

118) Ibid.

(١١٩) من أشهر الوفود التي أضطر الأهالي الى ارسالها الى بغداد والبصرة بسبب تعسف الادارة العثمانية المحلية ولاسيما في فرض ضرائب قاسية او استثنائية أو في أسلوب جمعها نورد بعض الأمثلة للتدليل لا الحصر:

١– بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى بغداد في عام ١٢٨٩هـ للاحتجاج على عملية تخمين حاصلات التمور القاسية والمبالغ فيها أنظر:

(IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India,

Political Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

٢- بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى بغداد للاحتجاج على عملية خرص حاصلات التمور، وكان ذلك الوفد مكون من كل من علي كاظم آل سنبل وأحمد مهدي بن نصر الله ومحمد حسن الزاير وسلمان بن محمد بن حسن الشيوخ وعبدالرحيم بن عبدالله الفرج وسلمان بن داود. أنظر:

فرج العمران، الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية، مطبعة النجف، ١٣٨٣هـ ج٤، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

٣- بعث أهل الأحساء بوفد منهم الى البصرة في عام ١٣١٧هـ، للاحتجاج على فرض الضريبة الأستثمائية على المحاصيل الزراعية والمعروفة بضريبة النصف في المائة، وكان الوفد مكون من صالح بن جبر وعيسى الحسن. أنظر:

الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٦/٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء المطولة الى والي البصرة رقم ٣٤ وتاريخ ٢٣ حزيران ١٣١٧مالية (١٣١٨هـ).

٤- بعث أهل الأحساء بوفد منهم الى البصرة في عام ١٣١٩هـ، للاحتجاج على فرض ضريبة استثنائية على البرسيم وكان ذلك الوفد مكون من الشيخ صالح العلجي وعبداللطيف بن عبدالله بن جبر يرافقهم عبدالعزيز بن مسعود. أنظر:

عبدالفتاح محمد الحلو، شعراء هجر من القرن الثاني عشر الى القرن الرابع عشر، ط٢ د.ن، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ص ٤٤٧.

٥- بعث أهالي القطيف بوفد منهم الى والي البصرة للاحتجاج على الاحداث التي وقعت في القطيف في عام ١٣٢٦هـ ومحصل نتيجة لها من انعدام الأمن. أنظر:

العمران، الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية، مصدر سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣١.

120) (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(١٢١) أنظر شكوى عمدة القطيف من ذلك في:

الارشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة قائد الجيوش العثمانية الى الصدر الأعظم رقم ٢٤٩٦ وتاريخ ١٠ شوال ١٣٢٤هـ، والتي أرفق بها شكوى عمدة القطيف..

(١٢٢) المصدر نفسه.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) المصدر نفسه.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) المصدر نفسه.

(١٢٧) المصدر نفسه.

(١٢٨) المصدر نفسه.

(١٢٩) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص ١٨٩٠ .
(١٣٠) المصدر نفسه.
(١٣١) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، ص ٨٣٧ .
(١٣٢) فيدال، ف.ش، واحة الأحساء، ترجمة الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي، ط١ ١٤١٠هـ ص ٢١٤ .
(١٣٣) الارشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، مضبطة وقع عليها ٣٢ من تجار وأعيان الأحساء، ارسلت برقم ٤٦٩٩ في ١٢ شوال ١٣٠٦هـ.
(١٣٤) حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي: ١٨٩٦ - ١٩١٤م، مطبعة الارشاد ببغداد، ١٩٨٠م. ص ٩٧ .
وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .
(١٣٥) أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، مصدر سابق.
(١٣٦) عبدالله بن ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ١١٧ - ١١٩ .
(١٣٧) المصدر نفسه.
(١٣٨) سالنامات بغداد ولايت جليلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر) لأعوام ١٢٩٢هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، وسيشار الى جميع سالنامات ولاية بغداد برمز سالنامة بغداد. سالنامة ١٢٩٩هـ، دفعة ١ .
(١٣٩) سالنامة ولاية البصرة عام ١٣٠٨هـ دفعة١ .
(١٤٠) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٣٦ .
(١٤١) نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، دار الساقي، بيروت ١٩٦٦، المجلد الأول، ص ٢٣٩ .
(١٤٢) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مجلة الواحة، العدد الخامس، محرم ١٤١٧هـ، ص١١١ .
(١٤٣) محمد سعيد المسلم، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مطابع الفرزدق، الرياض ١٤١١هـ ط٢، ص ٣٠٥ .
(١٤٤) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ١٣٠ - ١٣٢ .
(١٤٥) وثيقة شرعية.
(١٤٦) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦ .
(١٤٧) المصدر نفسه.
(١٤٨) المسلم، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مصدر سابق، ص ٢٧٧ .
(١٤٩) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦ .
وأنظر أيضاً:

(IOR) L/p & 5/20 C252: the Arabian State of the Persian Gulf, 1939, General Staff, India.

وأنظر أيضا :

(IOR) L/ Military 17/15/14, Military Report on Arabia, Indian Government Press, Calcutta, 1933.

وأنظر أيضا :

(IOR) Military Report on Arabia, Prepared by General Staff, War Office, 1915, British Library, T. 2/489.

وأنظر أيضا :

(IOR) L/Military 17/16/1, Hand Book of Arabia Part 1, 1917.

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) المصدر نفسه.

(١٥٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١٠ / ٢١٦٣، مذكرة وكيل والي البصرة وقائد البحرية إلي وزارة الداخلية برقم ٩٤ وتاريخ ٧ رجب ١٣١٠هـ.

(١٥٣) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١١٦.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) المصدر نفسه.

الفصل الثاني

(١٥٨) جاء في محضر الهيئة المدنية عند تعيين مصطفى لامع أفندي محاسب للواء الأحساء النص على أن المذكور المولود في معمورة العزيزة يجيد اللغات العربية والفارسية بجانب لغته التركية، وكان قد أستعفى من منصب محاسب لواء تعز.

أنظر:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، مذكرة الصدر الأعظم رقم ٢٤٠٤ المؤرخة في ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٠هـ.

أما فيما يخص فهمي أفندي فقد جاء في محضر الهيئة ذاتها النص على أن فهمي أفندي المولود في بغداد يجيد اللغات العربية والفارسية والتركية وسبق أن عمل محاسباً لولاية طرابلس الغرب.

أنظر:

الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، محضر الهيئة المدنية رقم ٣٥٩ في ١١ محرم ١٣٢٤هـ.

(١٥٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(١٦٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي المؤرخه في ١٩ أغسطس ١٢٩٨مالية.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس ادارة لواء الأحساء رقم ١١٧ وتاريخ ١٦ شوال ١٢٩٩هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة إدارة مجلس لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

(١٦١) المصدر نفسه.

(١٦٢) المصدر نفسه.

(١٦٣) المصدر نفسه.

(١٦٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٧٠ وتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٢هـ.

(١٦٥) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية [١٢٩٩هـ].

(١٦٦) المصدر نفسه.

(١٦٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ / ٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٦٦ وتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٧٠ وتاريخ ٥ ذي الحجة ١٣٠٢هـ.

(١٦٨) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية [١٢٩٩هـ].

(١٦٩) المصدر نفسه.

(١٧٠) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٨ /٢١٥٨، برقية متصرف لواء الأحساء السابق محمد سعيد باشا الي رئاسة مجلس شورى الدولة المؤرخه في شعبان ١٣٠٤هـ. ابرقها من ديار بكر بعد أن صادق دفتردار ولاية البصرة على الغش الحسابي لمحمود سيرت محاسب لواء الأحساء الأسبق وقبول ذلك من قبل نظارة [وزارة] المالية.

(١٧١) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مذكرة مدعي عام بداية مجلس شورى الدولة الى رئيس المجلس برقم ٨٩ وتاريخ ٣ شوال ١٣٠٣هـ.

(١٧٢) المصدر نفسه.

(١٧٣) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٨ /٢١٥٨، برقية متصرف لواء الأحساء السابق محمد سعيد باشا الي رئاسة مجلس شورى الدولة المؤرخه في شعبان ١٣٠٤هـ.

(١٧٤) المصدر نفسه.

(١٧٥) المصدر نفسه.

(١٧٦) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١٩ / ٢١٨٥، برقية بعث بها محمود سيرت محاسب بغداد السابق الى رئاسة مجلس شورى الدولة من البصرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٣٠٢مالية [١٣٠٣هـ].

(١٧٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٢ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٧٨) المصدر نفسه.

(١٧٩) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١٨ / ٢١٨٥، مضبطة ابراء ذمة متصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا الصادرة من مجلس ادارة لواء الأحساء، رقم ١٥ وتاريخ ٣ رمضان ١٣١٨هـ.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، رقم ٢٢-٤ /١٧ وتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٧هـ.

(١٨٠) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، مضبطة مجلس إدارة لواء الأحساء رقم ٥٦ وتاريخ ١٢ شوال ١٣٠٢هـ.

(١٨١) المصدر نفسه.

(١٨٢) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ١٣ كانون أول [١٩ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٨٣) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير، بعثها قائد لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ١٨ وتاريخ ٣٠ حزيران ١٣١٦مالية[١٣١٨هـ].

أنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير، بعثها قائد لواء الأحساء ومدير الأملاك السنية الى ولاية البصرة ٤ كانون أول ١٣١٥مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ /٢١٨٤، مذكرة جوابية مطولة من متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ٢٣٩ مؤرخه في ١٨ شوال ١٣١٧هـ.

(١٨٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ١٣ كانون أول [١٩ شعبان ١٣١٧هـ].

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٢ شعبان ١٣١٧هـ]

(١٨٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، شكوى عبدالله بن عيسى أبوحليجة الى قائد لواء الأحساء عبدالحميد بك في ٢٢ شعبان ١٣١٧هـ.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، شكوى عبدالله بن عيسى أبوحليجة الى والي البصرة في ٢٣ شعبان ١٣١٧هـ.

(١٨٦) المصدر نفسه.

(١٨٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول [١٢ شعبان ١٣١٧هـ].

(١٨٨) المصدر نفسه.

(١٨٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مضبطة مجلس تمييز لواء الأحساء المرسلة الى والي البصرة برقم ٨ وتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٧هـ.
(١٩٠) المصدر نفسه.
(١٩١) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٢٢ /٢١٩٧، استدعاء محاسب لواء الأحساء السابق عمر عصام الدين ومذكرة محاسب لواء الأحساء تحسين أفندي رقم ٥١ وتاريخ ١٣ كانون أول ١٢٩٨مالية.
(١٩٢) أوراق الشيخ يوسف المبارك، مصدر سابق.
(١٩٣) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ - ١٨.
(١٩٤) المصدر نفسه.
(١٩٥) المصدر نفسه.
(١٩٦) المصدر نفسه.
(١٩٧) المصدر نفسه.
(١٩٨) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى قائمقام القطيف رقم ١٩ وتاريخ ١٣ أيلول ١٣١٠مالية.
(١٩٩) المصدر نفسه.
(٢٠٠) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.
(٢٠١) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٩هـ.
(٢٠٢) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣١٨هـ.
(٢٠٣) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٢٢هـ.
(٢٠٤) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغت صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزير الداخلية مؤرخة في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.
(٢٠٥) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ - ١٨.
(٢٠٦) المصدر نفسه.
(٢٠٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٢هـ].
(٢٠٨) المصدر نفسه.
(٢٠٩) المصدر نفسه.
(٢١٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].
(٢١١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة محاسب لواء الأحساء

محمد رفيق أفندي الى وكيل معاون بيت مال القطيف محمد ناجي أفندي رقم ١٣٥ وتاريخ ١٤ تشرين ثاني ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٢١٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦/٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٢١٣) الدستور، مصدر سابق، (نظام الأمور المالية) ص ص ٤ – ١٨.

(٢١٤) المصدر نفسه.

(٢١٥) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٣هـ.

(٢١٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ١٦٥.

(٢١٧) عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ – ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ – ١٩١٣م (دراسة وثائقية) الرياض، ١٤٢٠هـ. ص ١٤٢.

(٢١٨) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٦١.

(٢١٩) سالنامات ولاية البصرة للأعوام ١٣٠٥ – ١٣٣٠هـ.

(٢٢٠) الأرشيف العثماني، إرادة مجلس مخصوص، رقم ٢٤٣٩٢٠، مذكرة من سير عسكر [وزير الحربية] الى الصدر الأعظم برقم ١٤٥٨ وتاريخ ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ.

(٢٢١) سالنامة ولاية البصرة، عام ١٣٠٣هـ دفعة ٥.

(٢٢٢) انظر تشكيل الادارة ص.

(٢٢٣) عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: مصدر سابق، ص ص ٨٧ – ٨٩.

(٢٢٤) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٤٠٠.

(٢٢٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦/٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

(٢٢٦) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة، الكرخ، بغداد، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ج٨، ص ١٨٦.

(٢٢٧) سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء والمنقول معظمه من سجل أملاك دائرة الأملاك السنية سابقاً.

(٢٢٨) المصدر نفسه.

(٢٢٩) المصدر نفسه.

(٢٣٠–أ) النسخة الأصلية لاثبات الأملاك السنية في لواء الأحساء حصل عليها المؤلف من أحد الأشخاص الذين كان أجدادهم يقومون بإدارة دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء، تضم

توثيقاً لـ ٤٢٥ ملكاً زراعياً في الأحساء وحدها دون القطيف، وقد أعتمد المؤلف عليها في توثيق الأملاك السنية في الأحساء وفي المقارنة مع سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء.

(٢٣٠) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٨٥٩.

(٢٣١) المصدر نفسه.

(٢٣٢) المصدر نفسه.

(٢٣٣) المصدر نفسه.

(٢٣٤) المصدر نفسه.

(٢٣٥) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة المؤرخ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

(٢٣٦) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، خطاب فهد بن محمد السعدون عضو هيئة ادارة الأملاك السنية الى مدير الدائرة وقائد لواء الأحساء المؤرخ في ٨ رمضان ١٣١٧هـ.

(٢٣٧) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية الى والي البصرة برقم ٧٢ وتاريخ ٢٦ رمضان ١٣١٧هـ.

(٢٣٨) الارشيف العثماني، استفسار قائد لواء الأحساء ومدير دائرة الأملاك السنية من متصرف اللواء رقم ٦٦ وتاريخ ٢٨ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ]، ورد المتصرف عليه برقم ٤١ وتاريخ ١٣ رمضان ١٣١٧هـ.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، استفسار قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية من متصرف اللواء رقم ٤٢ وتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣١٧هـ، ورد المتصرف عليه برقم ٣٩ وتاريخ ١٧ شعبان ١٣١٧هـ.

(٢٣٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٣٢ وتاريخ ٢ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١١هـ].

(٢٤٢) أنظر الوثيقة رقم ٢٠.

(٢٤٣) أنظر وثيقة الوقف الشرعية لمسجد الإمام فيصل بن تركي في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر: أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/ ١٨٧١ - ١٩١٣م، (دراسة وثائقية) الرياض

١٤٢٠هـ، ص٩٢.

(٢٤٤) المصدر نفسه.

(٢٤٥) أنظر الوثيقة في:

عبدالله بن ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: مصدر سابق، مقابل ص ٩٠.

الفصل الثالث

(٢٤٦) سالدانا، الشئون القطرية، مصدر سابق، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(٢٤٧) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٢٤٨) مختارات من القوانين العثمانية، مصدر سابق، ص ص ٧ – ٨.

249) (IOR) from Captain Charles Grant, Assistant Political Resident in the Gulf, Bahrain to Colonel Lewis pelly, no. 71, August 12, 1872.

250) Ibid.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, no. 40/5, January 10, 1874.

251) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

252) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1384/374, August 21, 1872.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay no. 1303/353, August 9, 1872.

253) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay no. 1302/352, August 9, 1872.

254) Ibid.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Govenment, Political Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

(٢٥٥) بصرة نك ولايت سالنامه سي، مكتوبي ولايت مميزي، دفعة ١، بصرة ولايت مطبعه سنده باصلمشدر، عام ١٣١٨هـ، وقد الحق بها فهرس مرتب حسب السنوات وجهات الاصدار للاوامر والقوانين الصادة مابين ١٢٨٣ – ١٣٠٩مالية، ويقع ذلك الملحق في في ٨٧ صفحة، ص ٤٥، وتمييزا لذكرها كمصدر سيرمز اليها بسالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين).

256) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political

Department, Bombay, no. 1202/324, July 25, 1872.

وأنظر أيضا :

(IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1302/352, August 9, 1872.

257) Ibid.

258) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

259) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Secretary to Government of India, Political Department, Bombay no. 1599/169, November 29, 1873.

260) (IOR) from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Politicla Department, Bombay, No. 40/5, January 10, 1874.

261) Ibid.

(٢٦٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة وكيل متصرف لواء الأحساء المؤرخه في ٢٤ حزيران ١٣١١مالية، بناء على مذكرة موظف التحقيق المرفوعة اليه برقم ٥٤ وتاريخ ٩ مايس ١٣١١ مالية [١٣١٢هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى والي البصرة المؤرخه في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١مالية [١٣١٢هـ].

(٢٦٣) المصدر نفسه.

(٢٦٤) المصدر نفسه.

(٢٦٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، رقم ٦ / ٢١٨٤، الاستجواب المطول لمتصرف لواء الأحساء محمد سعيد باشا، ص ص ٣٤ – ٣٥.

(٢٦٦) المصدر نفسه.

(٢٦٧) المصدر نفسه.

(٢٦٨) المصدر نفسه.

(٢٦٩) المصدر نفسه.

(٢٧٠) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، مذكرة قائد الجيوش السلطانية إلى الصدر الأعظم رقم ٢٤٩٦ وتاريخ ١٠ شوال ١٣٢٤هـ والتي أرفق معها شكوى عمدة القطيف.

(٢٧١) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٢٠٩٨٥٩، برقية من والي وقائد ولاية البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخه في ٢٥ مارت ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

(٢٧٢) المصدر نفسه.

(٢٧٣) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٢١٦٧٨٦، برقية سرية بعث بعثها والي بغداد ونائب والي البصرة الى الصدر الأعظم مؤرخه في ٢١ أغسطس ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

(٢٧٤) إفادة الملا، مصدر سابق.

(٢٧٥) سالنامات ولاية البصرة للأعوام ١٣٠٨هـ، ١٣١١هـ، ١٣١٤هـ.

(٢٧٦) أحمد صدقي شقيرات، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن: ١٨٦٤ - ١٩١٨م، آلاء للطباعة والتصميم، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٢٢م. ص ص ١٧-١٨.

(٢٧٧) المصدر نفسه.

(٢٧٨) سالنامة البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٧٣.

(٢٧٩) السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٧٤.

(٢٨٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من مدير ناحية المبرز برقم ١٣٧ وتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورده عليه برقم ١١ في ٣٠ حزيران ١٣١٦مالية [١٦ ربيع الأول ١٣١٨هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء الأحساء من مدير ناحية العيون برقم ١٣٧ وتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورد مجلس إدارة ناحية العيون بمضبطة رقم ٨ وتاريخ ٢ تموز ١٣١٦مالية [١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ].

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الأملاك السنية الى والي البصرة المورخه في ٥ كانون أول ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].

(٢٨١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من وكيل مدير ناحية العيون بتاريخ ٢٨ نيسان ١٣١٧ مالية، ورده عليه في ٣ مايس ١٣١٧ مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من أمين صندوق لواء الأحساء في ٧ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه في ٩ مايس ١٣١٧مالية.

وأنظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من محاسب اللواء بتاريخ ٧ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه بتاريخ ١١ مايس ١٣١٧مالية [١٣١٨هـ].

(٢٨١-أ) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار قائد لواء الأحساء من مدير ناحية الجفر ابراهيم حلمي بتاريخ ١ مايس ١٣١٧ مالية ورده عليه بتاريخ ٦ مايس ١٣١٧مالية [١٣١٨هـ].

(٢٨٢) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، مذكرة والي البصرة وقائدها الى الصدر الأعظم برقم ١٧ في صفر الخير ١٣٢٤هـ.

(٢٨٣) الأرشيف العثماني، ارادة داخلية، مضبطة مجلس مخصوص المؤرخه في ٢٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ والمبلغة من الصدر الأعظم الى وكالة ولاية البصرة برقم ٩ وتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

284) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government,Political Department, Bombay, no 860/216, June 1, 1872.

(٢٨٥) سالنامة ولاية البصرة ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٦٧.

(٢٨٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم٣.

287) (IOR) from Captan Charles Grant, Assistant Political Resident in the Gulf, Bahrain to Colonel Lewis pelly, no. 71, August 12, 1872.

(٢٨٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم٣.

(٢٨٩) الأرشيف العثماني، أوراق قصر يلدز، رقم ١٤ / ٢٢٥٦ / ١٢٦ / ١١. عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع إلى السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

(٢٩٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥ / ٢١٥٨، مذكرة مطولة من متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن محمد عطا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

291) (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.

(٢٩١-أ) سالنامة البصرة، عام ١٣١١هـ وعام ١٣١٤هـ.

(٢٩٢) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢٩٣) المصدر نفسه.

(٢٩٤) المصدر نفسه.

(٢٩٥) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٦٣.

(٢٩٦) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.

(٢٩٧) المصدر نفسه.

(٢٩٨) إفادة الملا، مصدر سابق.

(٢٩٩) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٥٩.

(٣٠٠) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٧٢.

(٣٠١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٣٧ / ٢١٦١، مذكرة والي البصرة الى وزير الداخلية برقم ٥ في غرة شعبان ١٣٠٧هـ، ورد مجلس شورى الدولة عليه في ٧ شعبان ١٣٠٧هـ.

(٣٠٢) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ١٣.
(٣٠٣) وثيقة شرعية رقم ٥٤ وتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٠١هـ صادرة من محكمة بداية الهفوف باعلام بحكم شرعي.
(٣٠٤) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٣٧.
(٣٠٥) سالنامة ولاية البصرة، لعامي ١٣١١هـ و ١٣١٤هـ.
(٣٠٦) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٦٧.
(٣٠٧) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٩.

308) (IOR) Politial Department, regarding the State Affairs in Nejd from Lieut. Colonel E. C. Ross to the Government of India, Political Department, Calcutta, No. 1584/224, November 29, 1873.
309) Ibid.

(٣١٠) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.
(٣١١) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء السادس، ص ٣٢٨٦.
(٣١٢) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، مذكرة مطولة من متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن محمد عطا الى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.
(٣١٣) الأرشيف العثماني، إرادة عسكرية، رقم ١٦، مذكرة من وكيل معاون قائمقام قطر إلى متصرف لواء الأحساء مؤرخه في ٤ ربيع الثاني ١٣٠٩هـ.

(٣١٥) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٣.
(٣١٦) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ، (القوانين) ص ٧٥.
(٣١٧) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.
(٣١٨) المصدر نفسه.
(٣١٩) الحلو، مصدر سابق، ص ٤٤٧.
(٣٢٠) مهدي محمد السويدان، من ماضي القطيف، مصدر سابق، ص ١١١.
(٣٢١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦/٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة رقم ١٤ وتاريخ ٢٣ حزيران ١٣١٧ مالية [١٣١٨هـ].

323) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Politial Department, Bombay, no. 1024/274, September 12, 1871.
324) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Government, Political Department, Bombay, no. 1384/374, August 21, 1871.
325) (IOR) no. R/15/5/86, News Report from The Residency Agent at Bahrain, February 20 - March 2, 1912.

(٣٢٦) لوريمر، القسم الجغرافي، الجزء الخامس، ص ١٨٩٠.
327) 326) (IOR) Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, no. 20C. 238.
328) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J.A. Saldana (1904).
(٣٢٩) أنظر الوثيقة رقم ٢٤ ص ٢٠٥.
(٣٣٠) أنظر ص ١١٧.
(٣٣١) النجار، ولاية بغداد، مصدر سابق، ص ٣٧٥.
(٣٣٢) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٦٢.
(٣٣٣) المصدر نفسه.
(٣٣٤) المصدر نفسه.
(٣٣٥) المصدر نفسه.
(٣٣٥-أ) المصدر نفسه.
(٣٣٦) سالنامات البصرة لعامي، ١٣١٥هـ ١٣١٨هـ.
(٣٣٧) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٩٧.
(٣٣٨) المصدر نفسه.
(٣٣٩) المصدر نفسه.
(٣٤٠) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٣٧.
(٣٤١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٧/٢١٧٢، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية الى الصدر الأعظم رقم ٢٢٢١ في ٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ.
وأنظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٧/٢١٧٧، برقية والي البصرة الى وزارة الداخلية برقم ٢٩٦٠ في ١٢ تموز ١٣١٤ مالية [١٣١٦هـ].
(٣٤٢) سالنامة البصرة، ١٣١٤هـ (القوانين) ص ٥١.
(٣٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١.
(٣٤٣-أ) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٣٤٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.
345) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2 C. 241, by J. A. Saldana (1904).
346) (IOR) Political Department, regarding the State Affairs in Nejd from Lieut. Colonel E.C. Ross to the Government of India, Political Department, Bombay, No. 85, September 15, 1883.

الفصل الرابع

347) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Goverment, Political Department, Bombay, no. 973/253 August 28, 1871.

(٣٤٨) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣.

349) (IOR) from Colonel Lewis pelly, to the Secretary to Goverment, Political Department, Bombay, no. 209/61, February, 1872.

350) Ibid.

352) (IOR) Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J.A. Saldana (1904).

353) Ibid.

354) Ibid.

355) Ibid.

356) Ibid.

(٣٥٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد أمين مدير بيت مال القطيف الى قائد لواء الأحساء المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٣٥٨-أ) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة دفتردار البصرة الى محاسب لواء الأحساء رقم ٥٥ وتاريخ ٨ رجب ١٣١٧هـ.

(٣٥٨) لوريمر، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ص ١٤٧٥.

(٣٥٩) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة وكيل طابور لواء الأحساء الى ضابط أمن ميناء العقير رقم ٢٢ في ٨ مايس ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٠) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة وكيل طابور لواء الأحساء الى ضابط أمن ميناء العقير رقم ٢٣ في ٢٩ مايس ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦١) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة ضابطة ميناء العقير إلى قائد لواء الأحساء مؤرخه في ٢٠ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٢) المصدر نفسه.

(٣٦٣) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة ضابطة ميناء العقير إلى وكيل طابور لواء الأحساء رقم ٧ مؤرخه في ١١ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٤) المصدر نفسه.

وأنظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة قائد لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ١٧ وتاريخ ٢٥ حزيران ١٣١٦مالية [١٣١٨هـ].

(٣٦٥) الدستور، المجلد ٢، مصدر سابق (نظام احالة وادارة ومزايدة الاعشار والرسومات) ص ص ٣٦ - ٤٠.

(٣٦٦) المصدر نفسه، (نظام تأدية المتعهدين للواردات العشرية والرسومية) ص ص ٤٣ - ٤٧.

(٣٦٧) المصدر نفسه.
(٣٦٨) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، استجواب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه من محمد عطا للمتصرف السابق محمد سعيد باشا المؤرخ في ٢٠ تشرين ثاني ١٣٠١مالية [١٣٠٣هـ].
(٣٦٩) المصدر نفسه.
(٣٧٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٥/٢١٥٨، استجواب متصرف لواء الأحساء محمد نزيه بن أحمد عطا لأعضاء مجلس ادارة لواء الأحساء من الأهالي بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني ١٣٠١مالية.
(٣٧١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١/ ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة المؤرخة في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١/ ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ٩ وتاريخ ٧ أيلول ١٣١٠مالية.
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١/ ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ١٠ وتاريخ ١١ أيلول ١٣١٠مالية.
(٣٧٢) المصدر نفسه.
(٣٧٣) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١/ ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١/ ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف رقم ٣٥ وتاريخ ٢٨ تشرين أول ١٣١٠مالية.
وانظر أيضاً:
الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١/ ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء إلى والي البصرة رقم ١٢١ وتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ، والمذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٧ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١٢هـ].
(٣٧٤) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة رقم ١١/ ٢١٧٠، مذكرة مدير تحريرات لواء الأحساء الى ولاية البصرة بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١ مالية [١٣١٣هـ].
(٣٧٥) المصدر نفسه.
(٣٧٦) المصدر نفسه.
(٣٧٧) المصدر نفسه.
(٣٧٨) المصدر نفسه.

(٣٧٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء إلى والي البصرة رقم ١٢١ وتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ، والمذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٧ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية [١٣١٢هـ].

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، المذكرة الموجهة الى قائمقام القطيف برقم ٢٩ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٠) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٢٤ وتاريخ ٢٠ أيلول ١٣١٠مالية.

(٣٨١) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٣٢ وتاريخ ٢ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٢) المصدر نفسه.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى قائمقام القطيف رقم ٣٠ وتاريخ ١ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٣) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة قائمقام القطيف الى متصرف لواء الأحساء برقم ٣٥ وتاريخ ٢٨ تشرين أول ١٣١٠مالية.

(٣٨٤) المصدر نفسه.

(٣٨٥) الأرشيف العثماني، شورى الدولة، رقم ٢١٤٩ / ٤٠ من محاسب لواء الأحساء محمد جاويد الى الصدر الأعظم، وهذه الوثائق المهمة عبارة عن مجموعتين من الرسائل تضم عدة صفحات من الحجم الكبير بعث بهما المذكور الى الصدر الأعظم في تاريخين هما على التوالي ٨ ذي القعدة ١٢٩١هـ، و ٢٥ رجب ١٢٩٢هـ. وسيشار اليهما أختصاراً فيما بعد برمز (رسائل جاويد).

(٣٨٦) هاشم الرفاعي، من ذكرياتي، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، ص ١٢٢.

(٣٨٧) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة من قائد لواء الأحساء ومدير إدارة الأملاك السنية الى والي البصرة المؤرخه في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

(٣٨٨) المصدر نفسه.

(٣٨٩) المصدر نفسه.

(٣٩٠) المصدر نفسه.

وانظر أيضاً:

الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استفسار متصرف لواء

الأحساء من محاسب اللواء برقم ٣٢ وتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٣١٨هـ، ورده عليه برقم ٦ وتاريخ ٢٩ حزيران ١٣١٦ مالية.

(٣٩١) المصدر نفسه.

(٣٩٢) المصدر نفسه.

(٣٩٣) المصدر نفسه.

(٣٩٤) المصدر نفسه.

(٣٩٥) الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها ثمان صفحات من الحجم الكبير، بعث بها قائد لواء الأحساء ومدير ادارة الدائرة السنية [الأملاك السلطانية] في الأحساء الى والي البصرة في ٤ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، استدعاء محمد ناجي مدير بيت مال القطيف المؤرخ في ٢ كانون أول ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

وانظر أيضاً:

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها تسع صفحات من الحجم الكبير، بعثها متصرف لواء الأحساء الى ولاية البصرة برقم ٧٤ وتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

وانظر أيضاً

الارشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة جوابية مطولة من متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة برقم ٢٣٩ مؤرخه في ١٧ شوال ١٣١٧هـ.

(٣٩٦) تقارير أحمد مدحت باشا، تقرير رقم ٣، مع ملاحظة أنه تم تحويل عبارة كيس نقود بضربه في ٥٠٠,٠٠٠ قرش.

(٣٩٧) المصدر نفسه.

(٣٩٨) القهواتي، دور البصرة، مصدر سابق، ص ٩٦ .

(٣٩٩) الارشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ٥ /٢١٥٨، مذكرة مطولة بلغ عدد صفحاتها خمس صفحات من الحجم الكبير، بعثها متصرف لواء الأحساء الى وزارة الداخلية مؤرخه في ٢٦ ربيع الأول ١٣٠٣هـ.

(٤٠٠) سالنامة بغداد لعام ١٣٠١هـ ، وسالنامة البصرة للأعوام ١٣٠٨هـ، ١٣٠١ه١٥، ١٣١٤هـ.

(٤٠١) المصدر نفسه.

(٤٠٢) المصدر نفسه.

(٤٠٣) الأرشيف العثماني، ارادة مجلس مخصوص، رقم ٣٠٢١٥١، كشف برواتب بعض شيوخ قبائل لواء الأحساء المصروفة من قبل بلدية لواء الأحساء.

(٤٠٤) سالنامة ولاية البصرة لعام ١٣٠٨هـ.

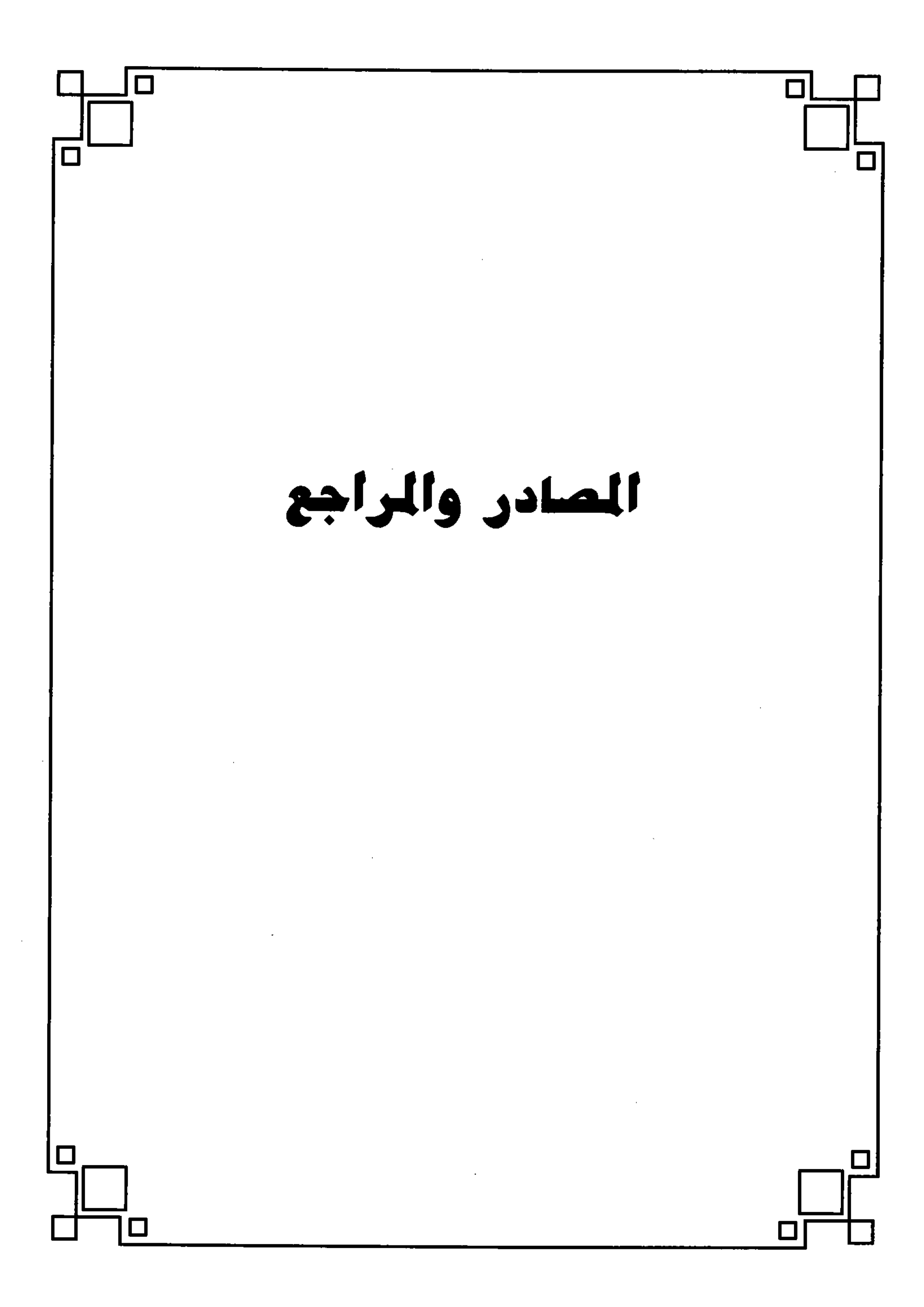
(٤٠٥) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، إرادة سنية رقم ٢٥٢٧ وتاريخ ١٤ رجب ١٢٩٦هـ، ومع الارادة مضبطة في ذلك من مجلس شورى الدولة بتاريخ ٥ رجب ١٢٩٦هـ.

(٤٠٦) الأرشيف العثماني، إرادة داخلية، رقم ٣٩٤١، مذكرة ناظر [وزير] الداخلية الى الصدر الأعظم في ٤ شعبان ١٣٢٢هـ، وقد ذكر وزير الداخلية أن تدني المرتب لايشجع إلا قلة على قبول المنصب.

(٤٠٧) الأرشيف العثماني، إرادة شورى الدولة، رقم ١١ / ٢١٧٠، مذكرة متصرف لواء الأحساء الى والي البصرة رقم ١٤٩ وتاريخ ٦ جمادى الثانية ١٣١٢هـ.

(٤٠٨) المصدر نفسه.

(٤٠٩) الأرشيف العثماني، ارادة شورى الدولة، رقم ٦ / ٢١٨٤، مذكرة متصرف لواء الأحساء الفريق محمد عاكف باشا الى والي البصرة المؤرخة في ١٩ حزيران ١٣٠٥ مالية [١٣٠٧هـ].



المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العثمانية :

وثائق عثمانية غير منشورة، الأرشيف العثماني باستانبول (أرشيف رئاسة مجلس الوزراء باستانبول)

دفتر عينيات

وهي السجلات التي قيدت بها الصور العينية أي صور طبق الأصل للمذكرات والرسائل والمخابرات الصادرة من الصدارة العظمى إلى سائر النظارات [الوزارات] والدوائر والولايات وغيرها من المواقع الرسمية في الدولة . وقد تم الاستفادة من الدفاتر التالية :

دفتر رقم ٨٤٩ الوثيقة رقم ٤٩٣ .

دفتر رقم ٨٤٩–٤٧ وتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ.

دفتر رقم ٨٤٩–١٤٤ وتاريخ ١٨ شوال ١٢٩٠هـ.

دفتر رقم ٨٥١ الوثائق ذات الرقم ٢٣، ٥٦، ١٦٥، ٣٠٧٦، ٣١٩٠ .

دفتر رقم ٨٥٢ الوثيقة رقم ١٣/٨٠ .

دفتر رقم ١٣٢ وتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٩هـ.

دفتر رقم ٤٧ وتاريخ ٢ صفر ١٢٩١هـ.

٢) مضابط مجلس الوكلاء [الوزراء] (مجلس وكلاء مضبطة لري)

تضم قرارات مجلس الوزراء ومحاضر اجتماعات المجلس وتبليغاتها الى الجهات المختصة بعد موافقة السلطان عليها . ومن أهم المضابط التي تم الاستفادة منها :

مضبطة رقم ٢٦، مضبطة رقم ٢٨، مضبطة رقم ٣٧ .

٣) ملفات ارادات

تنقسم ملفات الارادات التي تم الرجوع اليها الى قسمين :

أ – إرادات السنوات ١٢٥٥ – ١٣٠٩هـ/ ١٨٣٩ – ١٨٩١م، وقد احتوت على ثلاثة أقسام هي الداخلية والخارجية والمجلس الأعلى بالإضافة إلى قيود الارادات الصادرة

اعتماداً على مضابط مجلس الوكلاء المخصوص اعتباراً من ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، وعلى مضابط "شورى الدولة" الذي تأسس بعد إلغاء المجلس الأعلى بعد عام ١٢٤٨هـ/١٨٦٧م، وعلى مضابط "ديوان الأحكام العدلية" الذي تم تشكيله عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، وهذه الارادات تم قيدها مستقلة عن بعضها البعض، واستمر نظام القيد هذا حتى سنة ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م. ونظمت لها كتالوجات بالحروف العربية، كل سنة على حدة ووضعت الوثائق الخاصة بالأقسام في مجموعات مستقلة.

ب) إرادات السنوات ١٣١٠ - ١٣٣٤هـ/١٨٩٢ - ١٩١٦م، وفيها تم التخلي عن طريقة تجميع الارادات في شكل مجموعات وأستعيض عن ذلك بترتيبها وتنظيمها حسب مؤسسات الدولة ونظاراتها [وزاراتها] ونظم لها كتالوجات مستقلة بالحروف العربية لكل شهر على حدة. وأهم ملفات الارادة التي تم الرجوع اليها هي:

إرادة رقم ٤٢٤٧٢ في ٧ محرم ١٢٨٧هـ.

إرادة رقم ٤٤٠٠٢ الصادرة في ٢٩ محرم ١٢٨٨هـ - ٨ ربيع الأول ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤١٩٦ في ٢ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ - ٣ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٢٣٠ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٨هـ - ٤ جمادى الأولى ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٤٠٩ في ٢٧ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ - ٦ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٣٦٤ في ٢٩ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٥٨٣ في ٢٤ جمادى الثانية - ٢٨ شعبان ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٦٨٣ في ٢٤ رمضان ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٧٨٠ في ٢٥ - ٢٦ شوال ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٤٩٣٠ في ٢١ شوال ١٢٨٨هـ - ١٦ ذي الحجة ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٤٥٥٩٢ في ٦ ربيع الثاني ١٢٨٩هـ.

إرادة رقم ٤٧٢٥٩ في ١٠ ذي الحجة ١٢٩٠هـ.

إرادة رقم ٤٨٩٣١ في ٢٧ صفر ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ٤٨٩٧٦ في ٧ ربيع الأول ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ٥٠٦٣٥ في ١٩ جمادى الثانية ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٥٠٦٤٤ في ٢١ جمادى الثانية ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٦١١٩٠ في ١٥ جمادى الثانية ١٢٩٤هـ.

إرادة رقم ٦٢٨١٨ في ٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٦٢٨٢٨ في ١٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٦٤١١٩ في ٢٢ شعبان ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٦٤٤٨٩ في ٢ محرم ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥١٦٨ في ١٧ جمادى الثانية ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥٣٨٧ في ٢٧ شعبان ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٥٤١٧ في ٢٨ شعبان ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٦٧٠٥٥ في ١٨ رمضان ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٧٠٠٣٩ في ١٣ ربيع الثاني ١٣٠٠هـ.

إرادة رقم ٧١٣٧٨ في ٩ ذي الحجة ١٣٠٠هـ.

إرادة رقم ٧٢٢٧٥ في جمادى الأولى ١٣٠١هـ.

إرادة رقم ٧٥٣٤٦ في ٢١ شعبان ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٥٧٢٩ في ١٨ شوال ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٥٧٣٦ في ٢١ شوال ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٧٩٤١٧ في ٢٦ محرم ١٣٠٤هـ.

إرادة رقم ٧٩٧٢٤ في ٢٦ محرم ١٣٠٤هـ.

إرادة رقم ٨٢٦٢٠ في ٢ محرم ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٢٦ في ١٦ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٦٩ في ١٤ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٣٩٧٥ في ١٣ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٤٣٣٠ في ١١ رجب ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٤٦٠٩ في ١٩ شعبان ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٥٤٩٥ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٥٥١٩ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

إرادة رقم ٨٧٤٢٣ في ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٨٧٤١٦ في ٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٩٠٠٨٠ في ٢١ محرم ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٩٠٨٤٠ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٩٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٥٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٦٩٥٨ في ٢٢ شعبان ١٣١١هـ.

إرادة مؤرخة في ١١ رجب ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢٥ في ٤ ربيع الثاني ١٣١١هـ.

إرادة رقم ٦٩٥٨ في ٢١ كانون أول ١٣٠٩ مالية [شعبان ١٣١١هـ].

إرادة رقم ٤٢ / ١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٦ شعبان ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٤٢ / ١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٢٢٧ في ٢٥ مايس ١٣٢٠ مالية [٣٠ محرم ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ٣٩٤١ في ٤ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ٨٠٠ في ٢٥ مارس – ٢ تموز ١٣٢٢مالية [ربيع الثاني – شعبان ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ٤ ذي القعدة ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ٣ كانون أول ١٣٢٢ مالية [٣٠ ذي الحجة ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢٢٤٦٤ في ١ أغسطس ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٢–٤ / ١٧ في ١٣ رجب ١٣٢٧هـ.

إرادة رقم رقم ٤٩٣ في ١٥ محرم ١٣٢٩هـ.

إرادة مؤرخة في ٣ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ – ٢٩ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ.

إرادة رقم ٤٠٦١ في ١٣ ذي القعدة ١٣٣٠هـ.

إرادة شورى الدولة

إرادة رقم ٢١٤٩/٤٠ في ٨ ذي القعدة ١٢٩١ هـ - ٢٥ رجب ١٢٩٢هـ.

إرادة رقم ١٤٦٩ في ٧ ربيع الأول ١٢٩٣هـ.

إرادة رقم ٢١٥/٦٢ في ١٧ صفر ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٢٥٢٧ في ١٤ رجب ١٢٩٦هـ.

إرادة رقم ٣٠٢٠ في ٢٦ جمادى الأولى ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٣٠٣٠ في ١١ جمادى الثانية ١٢٩٨هـ.

إرادة رقم ٤٠٠١ في ٢٢ رجب ١٣٠١هـ.

إرادة رقم ٢٠٣ في ١٢ صفر ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٢١٩٧/٢٢ في ١٢ شوال - ذي القعدة ١٣٠٢هـ.

إرادة رقم ٢١٥٨/٥ لعام ١٣٠٣هـ.

إرادة رقم ٢١٥٨/١٧ في ٢١ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ٢١٥٨/١٩ في ٢٦ أغسطس ١٣٠٢ مالية [١٣٠٣هـ].

إرادة رقم ٢١٥٨/٨ في شعبان ١٣٠٤ هـ.

إرادة رقم ٥٢٣٥ في ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٢١٦٠/٢٠ لعام ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في غرة شعبان ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في ١٨ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢١٦١/٢٧ في ١٩ ربيع الأول ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٦٣٣٩ في ٥ رمضان ١٣٠٨هـ.

إرادة رقم ٧٠٠٥ في رمضان ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢١٨٤/٦ في ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٧١٨٥ في ١٧ ذي الحجة ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٢١٦٣/١٠ في ٧ رجب ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٠/٢١٦٣ في ٨ رجب ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٠/٢١٦٣ في ٢٢ شوال ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ١ تشرين أول ١٣١٠ مالية [١٣١١هـ].

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ٦ جمادى الثانية ١٣١٢هـ.

إرادة رقم ٨٢٥ في ٢٨ شعبان ١٣١٢هـ.

إرادة رقم ١١/٢١٧٠ في ٢٩ تشرين ثاني ١٣١١مالية [١٣١٣هـ].

إرادة رقم ٧/٢١٧٢ في ٦ ربيع الثاني ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ لعام ١٣١٥ مالية [١٣١٧هـ].

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ لعام ١٣١٦ مالية [١٣١٨هـ].

إرادة رقم ٦/٢١٨٤ في ١٠-١٩ ربيع الأول ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨/٢١٨٥ في ٣ رمضان ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨/٢١٨٥ في ١٥ تشرين أول ١٣١٨مالية [١٣٢٠هـ].

إرادة مجلس مخصوص

إرادة رقم ٧٣ في ٢٩ شوال ١٢٧٠هـ.

إرادة رقم ١١٦٧ في ٢١ ذي القعدة ١٢٨٦هـ

إرادة رقم ١٦١١ في ٢٨ ذي الحجة ١٢٨٦هـ - ١٧ ربيع الأول ١٢٨٧هـ.

إرادة رقم ١٦٦٧ في ٤ ذي القعدة ١٢٨٧هـ - ٣محرم ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ١٧٠٣ في ١٣ صفر ١٢٨٨هـ - ١٤ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ.

إرادة رقم ٢٠٥٢ في ٦ شباط ١٢٨٩ مالية [١٢٩٠هـ].

إرادة رقم ٢٠٢١ في ١٩ رمضان ١٢٩٠هـ.

إرادة رقم ٢٠٥٢ في ٨ محرم ١٢٩١هـ.

إرادة رقم ٢٥٢٥ في ٥ صفر ١٢٩٤هـ.

إرادة رقم ٦٢٨٢٨ في ١٦ شعبان ١٢٩٥هـ.

إرادة رقم ٣١١٩ في ٢٢ جمادى الثانية ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٣١٢١ في ٢ رجب ١٢٩٧هـ.

إرادة رقم ٤٢٩٦ في ٢٣ صفر ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٣٠١ في ٨ ربيع الأول ١٣٠٦هـ.

إرادة رقم ٤٦٩٩ في ١١ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ – جمادى الثانية ١٣٠٧هـ.

إرادة رقم ٢٧١٢ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٧هـ.

إرادة مؤرخة في ١١ رجب ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ٥٨٦ في ١٥ محرم ١٣١٠هـ.

إرادة مؤرخة ٢٥ تموز ١٣٠٨ مالية [١٢ محرم ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ٩٥ / ٢٧٢ في ٩ – ٢١ رمضان ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ٢٥ / ٩٠ رمضان ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ٢٥ / ٩٠ في ٩ رجب ١٣١٥هـ.

إرادة رقم ٢٥ /٩٣ في ٢٩ ذي الحجة ١٣١٥هـ.

إرادة رقم ١٠ / ٩٤ في محرم – ٨ ربيع الأول ١٣١٦هـ.

إرادة رقم ٦٠ /١٩٨ في ٣ يناير ١٣١٥مالية [١٣١٧هـ].

إرادة رقم ١٠٦٥١٥ في ١٦ شعبان ١٣١٧هـ – صفر ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١١١٢٨٦ في ١٠ محرم ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٠٥٧ في ١٨ رجب ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٨٨٣٨ في ٢٨ رجب ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢٠٣٤١ في ٨ – ١٤ رمضان ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢١١٥ في ١٩ شوال ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢١٨٨٩ في ١١ ذي القعدة ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٢٩١٨٠ في ٩ جمادى الثانية ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٠٠٢٠ في ٢ رجب ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٤٠٦١ في ٢٣ – ٢٥ شوال ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ١٣٤٠٦١ في ٢٧ شوال ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٢٠٩٧/ ٥٤٢٣ في ١٦ ذي القعدة ١٣١٩هـ.

إرادة رقم ٥٨/ ١١٩ لعام ١٣١٨مالية [١٣٢٠هـ].

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ في ١٩ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٧ مارت ١٣٢٠مالية [٢٢محرم ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٦ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٢٧ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٨٢ في ٣٠ محرم ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٤٠٩ مؤرخه في ٦ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٣٩٠٧ في ٩ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٤٤٢٨ في ٨ نيسان ١٣٢٠ مالية [١٩ صفر ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٤٨٧١ في ٢٦ نيسان ١٣٢٠مالية [٢٣ صفر ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٧٤٧١ في ٢٦ حزيران ١٣٢٠مالية [٢٥ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٧٤٧٩٣ في ٢٧ صفر ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٥٥٥٤ في ٢٦ صفر – ١٠ ربيع الأول ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٧٤٧١ في ٢٨ ربيع الثاني ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٠٩٢٤ في ١٠ رجب ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٨٤٤٣ في ١٨ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٧٨٤٨٤ في ١٢–١٦ جمادى الأولى ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٢٧٧٣ في ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٣٩٧٨ وتاريخ ٧ تشرين أول ١٣٢٠مالية [٦ شعبان – ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ].

إرادة رقم ١٨٣٢٤٢ في شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٢٦٢ في ١٤ شعبان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٣٩٧٨ في ١٤ رمضان ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٥٣٦٩ في ١٢ شوال ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٥٩١٨ في غرة ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٦٧٧٧ في ١٧ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٧٠٢٧ في ١٥ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ٢٤٠٤ في ٢٧ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٨٧٠٢٧ في ١٩ ذي الحجة ١٣٢٢هـ.

إرادة رقم ١٣٤٢ في ١ محرم ١٣٢٣هـ.

إرادة رقم ٥٤٩٠ في ٢ محرم ١٣٢٣هـ.

إرادة رقم ٣٥٩ في ١١ محرم ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخه في ٥ كانون الأول ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخه في ١٨ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٧٦٠٥٠ مؤرخة في ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٤هـ.

إرادة بدون رقم مؤرخه في ٢٥ آيار ١٣٢٢ مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ١٤٧٤٩٠ في ١ تشرين ثاني ١٣٢٠مالية [٥ رمضان ١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٠٩٨٥٩ في ٢٥ مارت ١٣٢٢مالية [١٣٢٤هـ].

إرادة رقم ٢٤٩٥ في شوال ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ٢٢١٩٦٢ في ٢٥ شوال ١٣٢٤هـ.

إرادة رقم ١٣٠٣ في ١٧ ربيع الثاني ١٣٢٥هـ.

إرادة رقم ٢٤٣٩٢٠ في ٢٤ محرم ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ٢٤٣٩٢٠ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ٣٠٢٤٥٥ في ٨ نيسان ١٣٢٨ مالية [١٣٣٠هـ].

إرادة الرقم الخاص ٣٩٥ والرقم العام ٥٧٧٦٠ في ١١ جمادى الأولى ١٣٣٠هـ.

إرادة رقم ٣٠٢١٥١ لعام ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٠٥٧ في ١٢ محرم ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣٠٩٥٦٤ في ١٥ محرم ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ٣١٣١٠٥ في ١٧ جمادى الثانية ١٣٣١هـ.

إرادة رقم ١١٦٥ في ١٨ شعبان ١٣٣٢هـ.

إرادة عسكرية

إرادة رقم ٢٧م/١٦/١٣١٠ في ١٦ ربيع الأول ١٣٠٩هـ.

إرادة رقم ١٦ في ربيع الثاني ١٣٠٩هـ - ٢٧ محرم ١٣١٠هـ.

إرادة رقم ١٦ في ٢٥ حزيران ١٣٠٨مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ١٦ في ٣٠ حزيران ١٣٠٨مالية [ذي الحجة ١٣١٠هـ].

إرادة رقم ١٦ في ٢٨ تموز ١٣٠٨مالية [محرم ١٣١٠هـ].

إرادة مالية

إرادة رقم ٩ / ٣٤٤ في ١٨ ربيع الثاني ١٣١٨هـ.

إرادة رقم ١٦ / ٤٣٩ في ٢ ذي الحجة ١٣٢٦هـ.

إرادة رقم ١٦ / ٤٣٩ في ١٥ محرم ١٣٢٧هـ.

ملفات غرفة أوراق الباب العالي - القسم السياسي

نظارة أمور خارجية (غرفة الترجمة) رقم ١٦ في ٢٢ مايس ١٣٠٨مالية [١٣١٠هـ]

الملف رقم ١١ في ذي القعدة ١٣١٩هـ.

إرادة سنية مؤرخة ١٣ ذي الحجة ١٣١٩هـ.

ملفات غرفة الباب العالي - الداخلية

رقم ٤٢ / ١٣١٩ ب ٢٨ في ٢٥ جمادى الأولى ١٣١٩هـ.

الملف رقم ٢٣ في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٢٥هـ.

أوراق قصر يلدز

دفتر همايون، رقم ١٣ في ١٩ شوال ١٢٨٣هـ.

وثيقة رقم ٥ / ١١ في ٦ جمادى الثانية ١٣٠٠هـ.

دفتر رقم ١٣٠٥، وثيقة رقم ٨٥٥٥١٩ في ١٦ ذي القعدة ١٣٠٥هـ.

وثيقة رقم ١٤/٢٢٥٦/١٢٦/١١، عبارة عن تقرير مطول بلغت صفحاته ٥٠ صفحة مرفوع للسلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٣٠٨هـ.

رقم ١٤، أوراق ٢٥٠ – ٢٥٥، غلاف ٨

رقم ٧٢٤٠ في ٢٧ رمضان ١٣١٠هـ.

رقم ٧٢٤١ في ٢٧ رمضان ١٣١٠هـ.

رقم ٨/١٢٦/٢٥٠/١٤ في ١٦ محرم ١٣١١هـ.

دفتر رقم ١٣٠٤ وثيقة رقم ٨٤٢٣ في ٣ جب – ٢٦ شعبان ١٣١٥هـ.

دفتر رقم ١٣٠٥ في ٢٠ رجب ١٣١٥هـ.

وثيقة مؤرخه في ٨ ربيع الأول ١٣٢٠هـ.

دفتر رقم ٧٩٠٨ في ٩ ذي القعدة ١٣٢٢هـ.

أوراق قصر يلدز (متنوع) رقم ٢٦/٦٩.

أوراق الخزينة الخاصة الشاهانية [السلطانية]

وثيقة رقم ٩٨ في ١٨ ذي الحجة ١٣١٢هـ.

وثيقة رقم ٤٨ في ٢٤ شعبان ١٣٢٥هـ.

٤- وثائق جمعت محليا

أ – عدد من الرسائل التي أرسلها قائد الحملة العثمانية إلى أعيان الأحساء، ومن المنشورات الدعائية التي وزعت في المنطقة آنذاك أو أثناء زيارة أحمد مدحت باشا للأحساء والقطيف وبعض الرسائل الشخصية. وقد حصل المؤلف على عدد منها من الشيخ يوسف المبارك – رحمه الله – ومن الأستاذ محمد سعيد الملا.

ب – عدد من الرسائل المتبادلة بين الملك عبدالعزيز وبعض أعيان الأحساء.

جـ – رسائل متبادلة بين الأمير عبدالله بن جلوي وبعض أعيان الأحساء قبل استرداد الملك عبدالعزيز للأحساء.

مطبوعات عثمانية رسمية

أ) سالنامات ولاية البصرة (بصرة نك ولايت سالنامة سي، سنة مخصوصدر، بصرة ولايت مطبعة سنده باصلمشدر)، للأعوام ١٣٠٧هـ. ١٣٠٨هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣١٠هـ، ١٣١١هـ، ١٣١٤هـ، ١٣١٥هـ، ١٣١٧هـ، ١٣١٨هـ، ١٣١٩هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٢١هـ، ١٣٢٣هـ، ١٣٢٩هـ، ١٣٣٠هـ، ١٣٣١هـ.

ب) سالنامت ولاية بغداد، بغداد ولايت جليلة، سنة مخصوصدر سالنامة (ر)، مطبعة ولايتده طبع اولنمشدر، لأعوام ١٢٩٢هـ، ١٢٩٥هـ، ١٢٩٦هـ، ١٢٩٧هـ، ١٢٩٩هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٩هـ.

ج) سالنامة الدولة العثمانية العامة للأعوام ١٢٨٨هـ - ١٣٠٧هـ، ١٣١٠هـ- ١٣١٧هـ، ١٣١٩ - ١٣٢٨هـ، ١٣٣٠هـ.

د) وزارة الداخلية، قانون بلدية الايالات وقوانين أخرى ، بغداد، مطبعة الحكومة ١٩٢٥م.

H) T.C.Bas Bakanlik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu, Osmanli Arsivi Daire Baskanligi, Tasnif Subesi Mudurlugu, Arastirma Grubu, 1, Bolum, Vilayet, Sancak, Kasa, Nahiyae Itibariyledir (1324 - 1325).

وثائق شرعية

مجموعة وثائق شرعية صادرة خلال فترة الدراسة.

ثانياً: الوثائق البريطانية

١- أرشيف حكومة الهند البريطانية في بومبي (**IO**)

تم الاطلاع على عديد من الملفات المحفوظة في أرشيف بومبي، إلا أن التركيز كان على ملفات مكتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج التالية والتي يرمز لها بـ (**IOR**).

1- Political Department (1871) no.1612 Part II.
Persian Gulf
Turkish Expansion
Regarding the Posture of Affairs as between Bahrain - Wahabee Turks and the Turkish Expedition in Nejd.

2 - Political Department (1871) no. 99. vol. VIII.

Persian Gulf.

3 - Political Department (1871) no. 633.
Persian Gulf
Telegrams
Turkish Expedition to Nejd and Intention if Successful to Occupy Bahrain, Muscat and the Arab Coast.

4- Political Department (1871) no. 642.
Persian Gulf
Turkish Expedition against the Nejd Territories.

5- Political Department (1871) no. 98. vol. VII.
Persian Gulf.

6- Political Department (1872) no.16.
Persian Gulf
Surveys
Bahrein and Kateef Coast.

7- Political Department (1872). no. 1433.
Persian Gulf
Regarding Turkish Expedition Towards Nejd and its Relations to Bahrain.

8- Political Department (1872). no. 1.
Persian Gulf
Telegrams
Turkish Expedition to Nejd and Intention if Successful to Occupy Bahrain, Muscat and the Arab Coast.

9- Political Department (1872) no. 793.
Persian Gulf
Regarding the Turkish Expedition towards Nejd and its Relations to Bahrain.

10- Political Department (1872) no. 315.
Persian Gulf
Regarding the Dutch and Turkish Governments increasing their influence in the Gulf. Irregular Proceeding on the Part of the Consul for the Netherlands at Bushire Showing a Tendency to interfere with British Political Interest.

11- Political Department (1872) no. 1706.
Persian Gulf
Unfriendly Demonstration on the Part of Certain Native Craft
Hoisting the Turkish Flag towards Certain Bahrain Craft.
12- Political Department (1872) no. 347.
Persian Gulf
On the Subject of te Turkish Expedition to Nejd.
13- Political Department (1873) no. 195.
Persian Gulf
Nejd
Regarding the Movement of Turkish Expedtion to Nejd.
14- Political Department (1873) no. 406.
Persian Gulf
Survey
Regarding the Survey of the Portion of the Kateef Coast.
15- Political Department (1873) no. 93.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Truco-Wahabee Affairs in Nejd.
16- Political Department (1873) no. 58.
Persian Gulf
Nejd
Regarding the State of Affairs in Nejd.
17- Political Department (1874) no. 746.
Persian Gulf
El-Hassa
Correspondence between a Turkish Official at El-Hassa and the Chief of Bahrain.
18- Political Department (1874) no. 661.
Persian Gulf
El-Hassa
Regarding the Appointment of a new Governor for El-Hassa.
19- Political Department (1874) no. 661.
Persian Gulf

AbdurRahman bin Fysul
Release of AbdurRahman bin Fysul by the Turkish Authorities.
20- Political Department (1874) no. 64.
Persian Gulf
Kateef Coast
Survey Operation on the Kateef Coast.
21- Political Department (1875) no. 1271/165.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Affairs in Nejd.
22- R/15/5/86, Al-Bu-Ainain Settlement at Qasr As-Subaih, October 5, 1909 - May 24, 1913.
23- (IOR) no. R/15/1/724, Persi's of Turkish Expansion on the Arab Littorai of Persian Gulf and Hasa, and Katif Affairs, by J. Saldana.
24- Political Department (1876) no. 359.
Persian Gulf
Nejd
Regarding Affairs in Nejd.
25- Political Department (1883) no. 1579.
Persian Gulf
Piracies
Renewal of Piracies in Khateif Waters.
26- L/p Pas/20/240, prcis of Nejd Affairs (PNA) by J.A. Saldana.
27- Persi's of Bahrain Affairs (1854 - 1904) no. 2, C. 241, by J. Saldana (1904).
From Lieut. Colonel E.C. Ross, Political Resident, Abo Shahaer to the Secretary to the Government of India, Foreign Department, Bombay.
28- (IOR) no. 2182 (1913) Part 1. Details of Surrender of Al-Hasa to Ibn Saud.
29- L/P 85/20 C252: the Arabian States of the Persian Gulf, 1939, General Staff, India.
30- L / Military 17/15/14, Military Report on Arabia, Indian Government Press, Calcutta, 1933.

31- Military Report on Arabia, prepared by Geneal Staff, War Office, 1915, British Library, T. 2/489.
32- L/ Military 17/16/1, Hand Book of Arabia, Part 1, 1917.

ثالثاً: إفادات تحريرية وشفهية وتقارير غير منشورة:

أ - إفادات خطية متعددة من الأستاذ محمد سعيد الملا الذي قدم جده الأكبر واعظا مع الجيش العثماني في الفترة العثمانية الأولى كتبها في عدة مناسبات. وهو من المهتمين بتاريخ الأحساء، ويحتفظ بعدد من الوثائق العثمانية والمراسلات بين جده الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن الملا الذي شغل منصب مفتي الأحساء في الفترة العثمانية خلال الفترة (١٣٠٧ - ١٣٣١هـ).

ب - أوراق الشيخ يوسف بن راشد المبارك، معلومات عن تاريخ الأحساء، كتبها لاستخدام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عندما استعانت به كمستشار غير متفرغ، محفوظة ضمن مكتبة جورج رنتز في منزله في مدينة سان فرانسسكو بولاية كاليفورنيا. أطلع عليها المؤلف شخصياً وحصل على نسخة منها. وقد بيعت تلك المكتبة مؤخراً.

ج - السجل الرئيس لإثبات الأملاك السنية في لواء الأحساء حصل عليه المؤلف من أحد الأشخاص الذين كان أجدادهم يقومون بإدارة دائرة الأملاك السنية في لواء الأحساء، يضم توثيقاً لـ ٤٢٥ ملكاً زراعياً في الأحساء وحدها دون القطيف، وقد أعتمد المؤلف عليه في توثيق الأملاك السنية في الأحساء وفي المقارنة مع سجل أملاك الدولة الزراعية في الأحساء.

رابعاً: مخطوطات غير منشورة:

الذكير، مقبل بن عبدالعزيز، (مخطوط) مطالع السعود في تاريخ نجد وآل سعود، مكتبة كلية الأداب بجامعة بغداد رقم ٥٦٩.

خامساً: الكتب باللغة العربية

١ - إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، أمراء وغزاة، قصة الحدود والسيادة الاقليمية في الخليج (دراسة وثائقية)، دار الساقي، لندن، ط٢، ١٩٩١م.

٢ - الألوسي، السيد محمود شكري، (تحقيق محمد بهجة الأثري) تاريخ نجد، القاهرة ١٣٤٣هـ، المطبعة السلفية.

٣ - الحلو، عبدالفتاح محمد، شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر، ط٢، د.ن، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤ - بركات رجب، بلدية البصرة: ١٨٦٩ - ١٩٨١م، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ١٩٨٤م.

٥- الرفاعي، هاشم، من ذكرياتي، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

٥ - سالدانا، جي .أي، سالدانا (تعريب أحمد العناني) الشئون القطرية من سنة ١٨٧٣ - ١٩٠٤م، مطابع علي بن علي، الدوحة، ١٩٨٩م.

٦ - السبيعي، عبدالله بن ناصر، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاقتصادية في المنطقة الشرقية: ١٣٥٢ - ١٣٨٠هـ/١٩٣٣ - ١٩٦٠م، دراسة في التاريخ الاقتصادي، ط٢.

٧ - ــــــــــ، الحكم والادارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/١٨٧١ - ١٩١٣م (دارسة وثائقية)، الرياض ١٤٢٠هـ.

٨ - ــــــــــ، التصدي السعودي للحكم العثماني للأحساء والقطيف: ١٣٣١هـ/١٨٧١ - ١٩٣١م (دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٩ - ــــــــــ، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/١٨٧١ - ١٩١٣م (دارسة وثائقية)، الرياض ١٤٢٠هـ.

١٠- ــــــــــ، الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/١٨٧١ - ١٩١٣م(دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١١- ــــــــــ، القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني: ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ/١٨٧١ - ١٩١٣م(دراسة وثائقية)، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٢- شقيرات، أحمد صدقي، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن: ١٨٦٤ - ١٩١٨م، آلاء للطباعة والتصميم، عمان، الأردن، ط١ ١٤١٣هـ/ ١٩٢٢م.

١٢- صفوة، نجدة فتحي، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، دار الساقي، بيروت ١٩٦٦-١٩٩٩م.

١٢- آل عبدالقادر، محمد بن عبدالله بن عبدالمحسن، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، مكتبة المعارف (الرياض) ومكتبة الأحساء الأهلية (الأحساء) ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٣- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين أحتلالين، شركة التجارة والطباعة المحدودة، الكرخ، بغداد، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، ج٧.

١٤- العمران، فرج، الأزهار الأرجية في الأثار الفرجية، مطبعة النجف ١٣٨٣هـ، ج٤.

١٥- فيدال، ف . ش، واحة الأحساء، ترجمة الدكتور عبدالله بن ناصر السبيعي، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦- القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي: ١٨٩٦ - ١٩١٤م، مطبعة الارشاد ببغداد، ١٩٨٠م

١٧- لوريمر، ج.ج. دليل الخليج، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الدوحة د.ت.

١٨- مختارات من القوانين العثمانية، دار الحمراء للطباعة والنشر بيروت، ط١.

١٩- المسلم، محمد سعيد، ساحل الذهب الأسود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط٢، د.ت.

٢٠- ————، واحة على ضفاف الخليج: القطيف، مطابع الفرزدق، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢١- المسلط، هواش صالح، من أنساب العرب العاربة، قبائل الجبور الزبيدية القحطانية وجدهم السلطان جبر القحطاني، دار المعرفة، دمشق، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢- المنصور، عبدالعزيز محمد، التطور السياسي لقطر: في الفترة مابين ١٨٦٨ - ١٩١٦م، ذات السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٣- خان، ميرزا حسن، تاريخ ولاية البصرة، ترجمة الدكتور محمد وصفي أبو مغلي، جامعة البصرة، ١٩٨٠م.

٢٤- نوفل، أفندي نعمة الله نوفل (مترجم) الدستور، مجلدان، المجلد الأول، المطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ.

٢٥- النجار، جميل موسى، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني: ١٨٦٩ - ١٩١٧م، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

سادساً: دوريات ومقالات

١ - الجاسر، حمد، الحياة العلمية في الأحساء، المجلة العربية، عدد جمادى الأولى ١٤١٣هـ.

٢ - السويدان، مهدي محمد، من ماضي القطيف، مجلة الواحة، العدد الخامس، محرم ١٤١٧هـ.

Mandavilie, Jon E, The Ottoman Province of Al-Hassa in the sixteenth Centuries. Journal of the American Oriental Society, Volume 90, Number 3, July - September 1970

مطابع الجمعة الالكترونية
هاتف ٤٩٥٥٤٤٤ / ٤٩٥٣٨١٠